⑤ ثقافة إسلاميّة　　　　المجلّد الثاني

المجموعة الكاملة لمؤلفات
الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السّعدي
رحمه الله

- طريق الوصول إلى العلم المأمول
  بمعرفة القواعد والضّوابط والأصول
- الأدلة القواطع والبراهين
  في إبطال أصول الملحدين
- انتصار الحقّ
  محاورة دينيّة اجتماعيّة
- تنزيه الدّين وحملته ورجاله
  ممّا افتراه القصيمي في "أغلاله"
- الوسائل المفيدة للحياة السّعيدة

مركز صالح بن صالح الثقافي
بعنيزة
المملكة العربيّة السّعوديّة
١٤١١هـ - ١٩٩٠م

مركز صالح بن صالح الثقافي
بعنيزة
المملكة العربية السعودية

طريق الوصُول إلى العِلْم المأمُول

بمَعرفة القوَاعِد والضّوابط والأصُول

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقدّمَة

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا؛ من يهدِ الله فلا مضلَّ له، ومن يُضللْ فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحدَه، لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله. أما بعد فإنه لما كانت كتب الإمام الكبير شيخ الإسلام والمسلمين، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية، قدس الله روحه، جمعت فأوعت: جمعت جميع الفنون النافعة، والعلوم الصحيحة؛ جمعت علوم الأصول والفروع، وعلوم النقل والعقل، وعلوم الأخلاق، والآداب الظاهرة والباطنة؛ وجمعت بين المقاصد والوسائل، وبين المسائل والدلائل، وبين الأحكام وبيان حكمها وأسرارها، وبين تقرير مذاهب الحق والردّ على جميع المُبطلين، وامتازت على جميع الكتب المصنّفة بغزارة علمها، وكثرته وقوته وجودته وتحقيقه، بحيث يجزم من له اطلاع عليها وعلى غيرها أنه لا يوجد لها نظير يساويها أو يقاربها، وقد منّ الله تعالى بنشرها في هذه الأوقات، ونفع الله بها النفع العظيم، وصار كل مصلح منها يستمد، وعليها يعتمد.

ومن أعظم ما فاقت به غيرها وأهمِّه، وتفرّدت على سواها أن مؤلفها، رحمه الله، يعتني غاية الاعتناء بالتنبيه على القواعد الكلّية، والأصول الجامعة والضوابط المحيطة في كل فن من الفنون التي تكلم بها. ومعلوم أن الأصول

والقواعد للعلوم بمنزلة الأساس للبنيان، والأصول للأشجار لا ثبات لها إلّا بها، والأصول تُبنى عليها الفروع، والفروع تثبت وتتقوى بالأصول، وبالقواعد والأصول يثبت العلم ويقوى وينمى نماء مطرداً، وبها تعرف مآخذ الأصول، وبها يحصل الفُرْقان بين المسائل التي تشتبه كثيراً، كما أنها تجمع النظائر والأشباه التي من جمال العلم جمعُها، ولها من الفوائد الكثيرة غير ما ذكرنا.

وقد يسّر الله الوقوف على كتبه الموجودة، فتتبعت ما وجدته في كتب هذا الإمام من الأصول والقواعد والضوابط النافعة وأثبتّها في هذا المجموع، ونقلتها بعبارات مؤلِّفها إلّا شيئاً يسيراً منها أوجب تغيير بعض الألفاظ إذا كانت القاعدة والأصل متفرقاً في كلامه، غير متصل بعضه ببعض، فجمعته من متفرقات كلامه في موضع واحد ونضطر فيه إلى التغيير اليسير الذي يوضح المعنى ولا يغيره.

ولشيخ الإسلام كتاب يقال له (قواعد الاستقامة) طالما بحثنا عنه لتحصيله في مظانّه فلم يتيسّر لكثرة فوائده، وإني أرجو أن يكون ما جمعته في هذا المجموع من كلامه في الأصول والقواعد مغنياً عن ذلك الكتاب، ومتضمناً زيادات كثيرة لا توجد فيه ولا في غيره وسميته (طريق الوصول إلى العلم المأمول بمعرفة القواعد المنوعة والضوابط والأصول) إذ هو اسم يطابق مسماه، وفيه من العلوم الجمة والفوائد المهمة ما يعرفه أهل العلم الراغبون.

فرحمه الله من إمام رحم الله به المسلمين، وكان قدوة للمحققين والمصلحين وهي قواعد وأصول منوعة في أصول الدين، وفي أصول الفقه، والتفسير والحديث، وفي أصول الأحكام وفي أصول الأخلاق والمناظرات، والردّ على أهل الباطل، ويوجد في يسير منها نوع تكرار، إذا كان الأصل مهماً جدًّا وكان فيه زيادة فائدة. وأسأل الله تعالى أن يجعل العمل خالصاً لوجهه، وأن يعم نفعه ويعظم وقعه، إنه جواد كريم رؤوف رحيم.

وقد فَصَلت بين كل أصل وآخر، فجعلت كل أصل في أول السطر

ووضعت له رقماً مسلسلاً. وقد ألحقتها بعد ما أكملتها بقواعد وأصول أُخر من كتب شمس الدين ابن القيم، فبلـغ الجميـع ما يزيد على الألف ما بين أصل وقاعدة وضابط وكلام جامـع.

عبد الرحمن بن ناصر السعدي



أصول من العقيدة المسماة «بالتدمرية»
لشيـخ الإسلام

(١) فلا بد للعبد أن يُثبت لله ما يجب إثباته له من صفات الكمال، وينفي عنه ما يجب نفيه مما يضادّ هذه الحال؛ ولا بد له في أحكامه أن يثبت خلقه وأمره، فيؤمن بخلقه المتضمن كمال قدرته وعموم مشيئته، ويثبت أمره المتضمن بيان ما يحبه ويرضاه من القول والعمل، ويؤمن بشرعه وقدره إيماناً خالياً من الزلل، وهذا يتضمن التوحيد في عبادته وحدَه لا شريك له، وهو التوحيد في القصـد والإرادة والعمل، والأول يتضمن التـوحيد في العلم والقول.

(٢) والله سبحانه بعث رسله بإثبات مفصَّل، ونفي مجمل، فأثبتوا لله الصفات على وجه التفصيل، ونفوا عنه ما لا يصلـح له من التشبيه والتمثيل.

(٣) القول في الصفات كالقول في الذات؛ فإن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في أسمائه ولا في صفاته ولا في أفعاله، فإذا كان له ذات حقيقة لا تماثل الذوات، فالذات متصفة بصفات حقيقـة لا تماثـل سائـر الصفات.

(٤) القول في بعض الصفات كالقول في بعض.

(٥) فالسلف والأئمة وأتباعهم آمنوا بما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر مـع علمهم بالمباينة التي بين ما في الدنيا والآخرة، وأن مباينة الله لخلقه أعظم.

(٦) والله تعالى لا تضرب له الأمثال التي فيها مماثلة لخلقه، فإن الله لا مثل له، بل له المثل الأعلى، فلا يجوز أن يشرك هو والمخلوقات في قياس تمثيل، ولا في قياس شمول تستوي أفراده، ولكن يستعمل في حقه المثل الأعلى، وهو أنه كل ما اتصف به المخلوق من كمال فالخالق أولى به، وكل ما ينزه عنه المخلوق من نقص فالخالق أولى بالتنزيه عنه.

(٧) وينبغي أن يعلم أن النفي ليس فيه كمال ولا مدح إلّا إذا تضمن إثباتاً، وكل ما نفى الله عن نفسه من النقائص ومشاركة أحد له في خصائصه فإنها تدل على إثبات ضدها من أنواع الكمالات.

(٨) ما أخبر به الرسول عن ربه فإنه يجب الإيمان به سواء عرفنا معناه أو لم نعرفه، لأنه الصادق المصدوق، فما جاء في الكتاب والسنة وجب على كل مؤمن الإيمان به وإن لم يفهم معناه، وكذلك ما ثبت باتفاق سلف الأمة وأئمتها، مع أن هذا الباب يوجد عامته منصوصاً عليه في الكتاب والسنة متفق عليه بين سلف الأمة، وما تنازع فيه المتأخرون نفياً وإثباتاً فليس على أحد، بل ولا له، أن يوافق على إثبات لفظه أو نفيه حتى يعرف مراده، فإن أراد حقًّا قُبل، وإن أراد باطلاً رُدّ، وإن اشتمل كلامه على حق وباطل لم يقبل مطلقاً ولم يُردّ جميع معناه بل يوقف اللفظ، ويفسّر المعنى.

(٩) سئل الإمام مالك رحمه الله وغيره من السلف عن قوله:

﴿الرَّحمـٰنُ على العرشِ ٱسْتوى﴾ [سورة طه: الآية ٥]

كيف الاستواء؟ فقال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة. فبين أن الاستواء معلوم وأن كيفية ذلك مجهول، وهكذا يقال في كل ما وصف الله به نفسه.

(١٠) والله تعالى لا يَعلَم عباده الحقائق التي أخبر عنها من صفاته وصفات اليوم الآخر، ولا يعلمون حقائق ما أراد بخلقه وأمره، فيجب الإيمان

بأن الله خالق كل شيء وربه ومليكه، وأنه على كل شيء قدير، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، ولا حول ولا قوة إلّا بالله، وقد علم ما سيكون قبل أن يكون، وقدّر المقادير وكتبها حيث شاء.

(١١) ويجب الإيمان بأن الله أمر بعبادته وحدَه لا شريك له كما خلق الجن والإنس لعبادته، وبذلك أرسل رسله وأنزل كتبه، وعبادته تتضمن كمال الذل والحب له، وذلك يتضمن كمال طاعته.

(١٢) فما أخبرت به الرسل من تفاصيل اليوم الآخر، وأمرت به من تفاصيل الشرائـع لا يعلمه الناس بعقولهم، كما أن ما أخبرت به الرسل من تفصيل أسماء الله وصفاته لا يعلمه الناس بعقولهم، وإن كانوا يعلمون بعقولهم جُمل ذلك.

(١٣) المؤمن مأمور بأن يفعل المأمور ويترك المحظور، ويصبر على المقدور.

(١٤) وجماع ذلك أنه لا بد له في الأمر من أصلين، ولا بد له في القدر من أصلين: ففي الأمر: عليه الاجتهاد في امتثال الأمر علماً وعملاً؛ فلا يزال يجتهد في العلم بما أمر الله به والعمل بذلك، ثم عليه أن يستغفر ويتوب من تفريطه في الأمر وتعدّيه للحدود؛ وأما في القدر فعليه أن يستعين بالله في فعل ما أمر به ويتوكل عليه ويدعوه ويرغب إليه ويستعين به، ويكون مفتقراً إليه في طلب الخير، وترك الشر. وعليه أن يصبر على المقدور، ويعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه وإذا أذاه الناس علم أنه مقدر عليه.

(١٥) على العباد أن ينظروا إلى القدر في المصائب، وأن يستغفروا من المعائب.

(١٦) وقد جمع الله بين هذين الأصلين: العبادة والتوكل في غير موضع كقوله:

﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾ [سورة الفاتحة: الآية ٥]

فاعبُدْهُ وتوكلْ عليه، فما لم يكن بالله لا يكون، فإنه لا حول ولا قوة إلّا بالله؛ وما لم يكن لله لا ينفع ولا يدوم؛ ولا بد في عبادته من أصلين: إخلاص الدين لله وموافقة أمره الذي بعث به رسله.

ومن كتاب «الإيمان»
لشيخ الإسلام

(١٧) ونحن نذكر من كلام الله وكلام رسوله محمد ﷺ فيصل المؤمن إلى ذلك من نفس كلام الله وكلام رسوله، فإن هذا هو المقصود، فلا نذكر اختلاف الناس ابتداءً بل نذكر من ذلك في ضمن بيان ما يستفاد من كلام الله وكلام رسوله ما يبين أن رد موارد النزاع إلى الله ورسوله خير وأحسن تأويلاً، خير في الحال وأحسن عاقبة في الدنيا والآخرة.

(١٨) اسم «الإيمان» تارة يذكر مفرداً غير مقرون بغيره فيدخل فيه الإسلام والأعمال الصالحة، وتارة يقرن بالإسلام أو بالعمل الصالح، أو بالذين أوتوا العلم، فيكون «الإيمان» اسماً لما في القلب، وما قُرن معه اسماً للشرائع الظاهرة؛ ثم إنْ نُفِي «الإيمان» عند عدمها دل على أنها واجبة، لأنه لا تُنفى إلا لنفي بعض واجباته، وإن ذكر فضل «إيمان» صاحبها ولم ينف إيمانه دل على أنها مستحبة.

(١٩) ﴿إنما يَخْشى اللهَ مِنْ عِبادِهِ العُلماءُ﴾ [سورة فاطر: الآية ٢٨]

والخَشية أبداً متضمِّنة للرجاء؛ ولولا ذلك لكانت قُنوطاً؛ كما أن الرجاء يستلزم

الخوف، ولولا ذلك لكان أمْناً، فأهل الخوف لله والرجاء له هم أهل العلم الذين مدحهم الله.

(٢٠) لما ذكر قولهم في العقل أنه العلم، قال: فلا بد مع ذلك أنه علم يعمل بموجبه، فلا يسمى عاقلاً إلّا من عرف الخير فطلبه، والشرَّ فتركه.

(٢١) ومن أتى الكبائر مثل الزِّنا والسرقة أو شرب الخمر وغير ذلك فلا بد أن يذهب ما في قلبه من تلك الخَشية، والخشوع والنور، وإنْ بقي أصل التصديق في قلبه، وهذا من الإيمان الذي ينزع عنه عند فعل الكبيرة.

(٢٢) والمقصود هنا أنه ينبغي للمسلم أن يقدر كلام الله ورسوله، بل ليس لأحد أن يحمل كلام كل أحد من الناس إلّا على ما عرف أنه أراده، لا على ما يحتمله ذلك اللفظ في كلام كل أحد، فإن كثيراً من الناس يتأوَّل النصوص المخالفة لقوله، يسلك مسلك من يجعل التأويل كأنه ذكر ما يحتمله اللفظ وقصده به دفع ذلك المحتج بذلك عليه، وهذا خطأ بل جميع ما قاله الله ورسوله يجب الإيمان به، فليس لنا أن نؤمن ببعض الكتاب ونكفر ببعض، وليس الاعتناء في مراده في أحد النصين دون الآخر بأولى من العكس، فإذا كان النص الذي وافقه يعتقد أنه اتبع فيه مراد الله ورسوله فكذلك النص الآخر الذي تأوّله، فيكون أصل مقصوده معرفة ما أراد الله ورسوله بكلامه، وهذا هو المقصود بكل ما يجوز من تفسير وتأويل.

(٢٣) فكل مسألة يقطع فيها بالإجماع وبانتفاء المنازع من المؤمنين فإنها مما بيَّن الله فيه الهدى، ومخالف مثل هذا الإجماع يكفر كما يكفر مخالف النص البيِّن، وأما إذا كان يظن الإجماع ولا يقطع به فهنا أيضاً قد لا يقطع بأنها مما تبيَّن فيه الهدى من جهة الرسول، ومخالف مثل هذا الإجماع قد لا يكفر، وهذا هو فصل الخطاب فيما يكفر به من مخالفة الإجماع وما لا يكفر، والإجماع هل هو قطعي الدلالة أو ظَنِّيُّ الدلالة.

(٢٤) ومن لم يكن في قلبه بغض ما يبغضه الله ورسوله من المنكر

الذي حرّمه، من الكفر والفسوق والعصيان، لم يكن في قلبه الإيمان الذي أوجبه الله عليه، فإن من لم يكن مبغضاً لشيء من المحرمات أصلاً لم يكن معه إيمان أصلاً.

(٢٥) «الإيمان» إذا أطلق في كلام الله ورسوله يتناول فعل الواجبات وترك المحرَّمات، ومن نفى الله ورسوله عنه الإيمان فلا بد أن يكون ترك واجباً أو فعل محرَّماً فلا يدخل في الاسم الذي يستحق أهله الوعد دون الوعيد بل يكون من أهل الوعيد.

(٢٦) وكل مقصود إمّا أن يقصد لنفسه وإما أن يقصد لغيره؛ فإن كان منتهى مقصوده ومراده عبادة الله وحدَه لا شريك له وهو إلّهه الذي يعبده لا يعبد سواه، وهو أحبّ إليه من كل من سواه، فإن إرادته تنتهي إلى إرادته وجهَ الله، فيثاب على مباحاته التي يقصد بها الاستعانة على الطاعة؛ وإن كان أصل مقصوده عبادةَ غير الله لم تكن الطيبات مباحةً له، فإن الله إنما أباحها للمؤمنين من عباده، بل الكفار وأهلُ الجرائم والذنوب وأهلُ الشهوات يحاسبون يوم القيامة على نِعم الله التي تنعَّموا بها فلم يشكروه ولم يعبدوه بها، ويقال لهم:

﴿أَذْهبتُمْ طيِّباتِكم في حياتِكُمُ الدُّنيا وآسْتَمْتَعْتمْ بها﴾

[سورة الأحقاف: الآية ٢٠]

وأما إذا فعل المؤمن ما أبيح له قاصداً للعدول عن الحرام إلى الحلال لحاجته إليه فإنه يثاب عليه، وأمّا ما لا يحتاج إليه الإنسان من قول وعمل بل يفعله عبثاً فهذا عليه لا له، لحديث (كل كلام ابن آدم عليه لا له إلا أمراً بمعروف أو نهياً عن منكر أو ذكر الله) «ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت» فأمر المؤمن بأحد أمرين: إما قول الخير أو الصمات ولهذا كان قول الخير خيراً من السكوت عنه. والسكوت عن الشر خيراً من قوله، إذ ليس

من شرط ما عليه أن يكون مستحقًّا لعذاب جهنم وغضب الله بل نقص قدره ودرجته عليه.

(٢٧) ولفظ الصالح والشهيد يذكر مفرداً فيتناول النبيين والصِّدِّيقين والشهداء، ويذكر مع غيره فيفسر بحسبه.

(٢٨) ولفظ الفسوق والعصيان والكفر، فإذا أطلقت المعصية والفسوق تناول الكفر فما دونه، وإذا قيِّدت أو قرنت مع غيرها كانت على حسب ذلك.

(٢٩) فالشفاعة الحسنة الإعانة على الخير الذي يحبه الله ورسوله من نفعِ مَنْ يستحق النفع، ودفعِ الضرِّ عمن يستحق دفع الضرِّ عنه؛ والشفاعة السيئة الإعانة على ما يكرهه الله ورسوله، كالشفاعة التي فيها ظلم الإنسان أو منع الإحسان لمن يستحقه.

(٣٠) الإلَه هو المستحق للعبادة، فكل ما يعبد به فهو من تمام تألُه العباد له، فمن استكبر عن بعض عبادته سامعاً مطيعاً في ذلك لغيره لم يحقق قول لا إله إلا الله في هذا المقام.

(٣١) وهؤلاء الذين اتخذوا أحبارَهم ورهبانَهم أرباباً من دون الله حيث أطاعوهم في تحليل ما حرَّم الله، وتحريم ما أحلَّ الله على وجهين: (أحدهما) أن يعلموا أنهم بدَّلوا دين الله فيتبعونهم على التبديل فيعتقدون تحريم ما أحل الله وتحليل ما حرم الله اتباعاً لرؤسائهم مع علمهم أنهم خالفوا دين الرسل، فهذا كفر، وقد جعله الله ورسوله شِركاً وإن لم يكونوا يصلُّون لهم ويسجدون لهم، فكان من اتبع غيره في خلاف الدين واعتقد ما قاله ذلك دون ما قاله الله ورسوله مشركاً مثل هؤلاء. (الثاني) أن يكون اعتقادهم وإيمانهم بتحليل الحلال وتحريم الحرام ثابتاً، لكنهم أطاعوهم في معصية الله كما يفعل المسلم ما يفعله من المعاصي التي يعتقد أنها معاصي، فهؤلاء لهم حكم أمثالهم من أهل الذنوب .

(٣٢) ثم ذلك المحرِّم للحلال، والمحلِّل للحرام، إن كان مجتهداً قصدُه اتباعُ الرسول لكن خفي عليه الحق في نفس الأمر، وقد اتقى الله ما استطاع، فهذا لا يؤاخذه الله بخطئه بل يثيبه على اجتهاده الذي أطاع به ربه؛ ولكنْ من علم أن هذا خطأٌ فيما جاء به الرسول ثم اتبعه على خطئه وعدل عن قول الرسول، فهذا له نصيب من هذا الشرك الذي ذمّه الله، لا سيما إنِ اتَّبـع في ذلك هواه، ونَصَرَه باللسان واليد مـع علمه أنه مخالف للرسول، فهذا شِرْك يستحق صاحبه العقوبة عليه، ولهذا اتفق العلماء على أنه إذا عُرِف الحق لا يجوز تقليد أحد في خلافه، وإنما تنازعوا في جواز التقليد للقادر على الاستدلال وإن كان عاجزاً عن إظهار الحق الذي يعلمه، فهذا يكون كمن عرف أن دين الإسلام حق، وهو بين النصارى، فإذا فعل ما يقدر عليه من الحق لا يؤَاخَذُ بما عجز عنه.

(٣٣) وأما إن كان المتبـعُ للمجتهد عاجزاً عن معرفة الحق على التفصيل، وقد فعل ما يقدر عليه مثله من الاجتهاد في التقليد، فهذا لا يؤاخذ إن أخطأ كما في القبلة؛ وأما إن قلّد شخصاً دون نظيره بمجرد هواه، ونَصَره بيده ولسانه من غير علم أن معه الحق فهذا من أهل الجاهلية وإن كان متبوعه مصيباً لم يكن عمله صالحاً وإن كان متبوعه مخطئاً كان آثماً.

(٣٤) الظلم المطلق يتناول الكفر، ولا يختص بالكفر، بل يتناول أيضاً ما دونه، وكلٌّ بحسبه كلفظ الذنب والخطيئة والمعصية، فإن هذا يتناول الكفر والفسوق والعصيان.

(٣٥) إذا أطلق الصلاح تناول الخير كله، وإذا أطلق الفساد تناول الشرَّ كله، وكذلك المصلـح والمفسد.

(٣٦) ليس لفظ «الإيمان» في دلالته على الأعمال المأمور بها دون لفظ الصلاة والصيام والزكاة والحـج في دلالته على الصلاة الشرعية والصيام الشرعي والزكاة الشرعية والحـج الشرعي سواء قيل إن الشارع نقله أو زاد

الحكم دون الاسم، أو زاد الاسم وتصرّف فيه تصرف أهل العرف، أو خاطب بالاسم مقيَّداً لا مطلقاً.

(٣٧) أهل البدع لا يعتمدون على الكتاب والسنة وآثار السلف من الصحابة والتابعين، وإنما يعتمدون على العقل واللغة؛ وتجدهم لا يعتمدون على كتب التفسير المأثورة، والحديث وآثار السلف، وإنما يعتمدون على كتب الأدب وكتب الكلام التي وضعتها رؤوسهم وهذه طريقة الملاحدة أيضاً: إنما يأخذون ما في كتب الفلسفة وكتب الأدب واللغة، وأما كتب القرآن والحديث والآثار فلا يلتفتون إليها. هؤلاء يعرضون عن نصوص الأنبياء إذ هي عندهم لا تفيد العلم، وأولئك يتأوّلون القرآن برأيهم وفهمهم بلا آثار عن النبي ﷺ وأصحابه. قال أحمد: أكثر ما يخطىء الناس من جهة التأويل والقياس.

(٣٨) إذا تدبرتَ حجج أهل الباطل رأيتها دعاوى لا يقوم عليها دليل.

(٣٩) إذا أُمر بعبادة الله مطلقاً دخل في عبادته كل ما أمر الله به، وكذلك الطاعة والتقوى والبر والهدى؛ وإذا قُرن كل منها بغيره فُسِّر بما يناسب المقام، ومن ذلك تعبير السلف عن «الإيمان» أنه قول وعمل ونية، أو قول وعمل ونية واتباعُ سنة، مع شمول كل تعبير منها.

(٤٠) لفظ «الإيمان» إذا أطلق في الكتاب والسنة يراد به ما يراد بلفظ البِرّ، وبلفظ التقوى، وبلفظ الدِّين فكل ما يحبه الله ورسولُه يدخل في اسم «الإيمان».

(٤١) لا يجعل أحد بمجرد ذنب يذنبه ولا ببدعة ابتدعها ولو دعا الناس إليها، كافراً في الباطن إلا إذا كان منافقاً، فأمّا من كان في قلبه الإيمان بالرسول وما جاء به وقد غلط فيما تأوله من البدع، فهذا ليس بكافر أصلاً.

(٤٢) وكذلك سائر الثنتين والسبعين فرقة: من كان منهم منافقاً فهو

كافر بالباطن، ومن لم يكن منافقاً بل مؤمناً بالله ورسوله في الباطن لم يكن كافراً بالباطن وإن أخطأ في التأويل كائناً ما كان خطؤه؛ وقد يكون في بعضهم شعبة من النفاق ولا يكون فيه النفاق الذي يكون صاحبه في الدرك الأسفل من النار، ومن قال إن الثنتين والسبعين فرقة كل واحد منهم يكفر كفراً ينقل عن الملة فقد خالف الكتاب والسنة وإجماع الصحابة، رضوان الله عليهم، بل وإجماع الأئمة الأربعة وغير الأربعة، فليس فيهم من كفَّر كل واحدة من الثنتين والسبعين فرقة وإنما يكفِّر بعضهم بعضاً ببعض المقالات.

(٤٣) إذا كان الإيمان المطلق يتناول جميع ما أمر الله به ورسوله فإذا ذهب بعض ذلك فنصوص الرسول وأصحابه تدل على ذهاب بعضه وبقاء بعضه، ولهذا كان السلف يقولون: إنه يتفاضل ويزيد وينقص، والناس فيه متفاوتون بحسب قيامهم به وبلوازمه ومكملاته.

(٤٤) وزيادة الإيمان من وجوه (أحدها): الإجمال والتفصيل فيما أمروا به، (الثاني): الإجمال والتفصيل فيما وقع منهم، (الثالث): أن العلم والتصديق يكون بعضه أقوى من بعض، وأثبت وأبعد من الشك والريب، (الرابع): أن التصديق المستلزم لعمل القلب أكمل من التصديق الذي لا يستلزم عمله. (الخامس) و(السادس): أن أعمال القلوب والجوارح تتفاوت تفاوتاً عظيماً ويتفاضل الناس بها، (السابع): ذكر الإنسان ما أمر به بقلبه واستحضاره لذلك بحيث لا يكون غافلاً عنه أكمل ممن صَدّق به وغفل عنه. (الثامن): قد يكون عند بعض المؤمنين كثير من التفصيلات التي ينكرونها لجهلهم أنها مما جاء به الرسول فيكون ذلك نقصاً عمن ليس كذلك.

(٤٥) فمن علم ما جاء به الرسول وعمل به أكمل ممن أخطأ ذلك، ومن علم الصواب بعد الخطأ وعمل به فهو أكمل ممن لم يكن كذلك.

(٤٦) المؤمن المطلق الممدوح الذي إيمانه يمنعه من دخول النار هو الذي أدّى الواجبات وترك المحرَّمات؛ وأما من أطلق عليه اسم «الإيمان»

ودخل في الأمر والنهي وفي ذم الشارع له على بعض الأفعال أو التُّرُوك، فهذا الذي معه أصل الإيمان ولكنه يتجرأ على بعض المحرمات، ويترك بعض الواجبات؛ فهذا إيمانه يمنعه من الخلود في النار.

(٤٧) ومما ينبغي أن يعلم أن الألفاظ الموجودة في القرآن والحديث إذا عرف تفسيرها وما أريد بها من جهة النبي ﷺ لم يحتج في ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم، ولهذا قال الفقهاء الأسماء ثلاثة أنواع: نوع يعرف حدُّه بالشرع، كالصلاة والزكاة، ونوع يعرف حده باللغة، كالشمس والقمر، ونوع يعرف حده بالعرف كلفظ القبض، والمعروف في قوله:

﴿وعاشِرُوهُنَّ بالمعروفِ﴾ [سورة النساء: الآية ١٩]

(٤٨) والتحقيق أن النبي ﷺ حين اقتصر على الشهادتين وبقية الخمس مع أنه يوجد واجبات كثيرة غيرها أنه ذكر الدين الذي هو استسلام العبد لربه مطلقاً الذي يجب لله عبادة محضة على الأعيان، فيجب على من كان قادراً عليه ليعبد الله بها مخلصاً له الدين، وهذه هي الخمس، وما عدا ذلك فإنه يجب بأسباب لمصالح فلا يعم وجوبها جميع الناس.

(٤٩) قد يكون من «الإيمان» ما يؤمر به بعض الناس ويذم على تركه، ولا يذم عليه بعض الناس ممن لا يقدر عليه ويفضل الله ذاك بهذا «الإيمان» وإن لم يكن المفضول ترك واجباً، وكذلك في الأعمال الظاهرة قد يُعطى الإنسان مثل أجر العامل إذا كان يؤمن بها ويريدها جهده، ولكن بدنه عاجز.

(٥٠) فضل الله يؤتيه من يشاء بالأسباب التي تفضّل الله بها عليهم وخصّهم بها، وهكذا سائر من يفضّله اللَّهُ فإنه يفضِّله بالأسباب التي يستحق بها التفضيل بالجزاء، كما يخص أحد الشخصين بقوة ينال بها العلم، وبقوة ينال بها اليقين والصبر والتوكل والإخلاص، وغير ذلك مما يفضّل الله به.

(٥١) أخبر الله في غير موضع أنه يغفر لمن يشاء، ويعذب من يشاء

وقد بين في مواضـع أسباب المغفرة وأسباب العذاب، وكذلك يرزق من يشاء بغير حساب وقد عرف أنه يخص من يشاء بأسباب الرزق.

(٥٢) الإنسان قد يكون فيه شعبة إيمان ونفاق وكفر وإسلام وخير وشر، وأسباب الثواب وأسباب العقاب بحسب ما قام به من أصول «الإيمان» ولوازمه وفروعه وما ضيعه منها.

(٥٣) فالمسلمون، سُنِّيُّهم وبِدْعِيُّهم، متفقون على وجوب الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وعلى وجوب الصلاة والزكاة والصوم والحـج، ومتفقون على أن من أطاع الله ورسوله فإنه يدخل الجنة ولا يعذب، وعلى أن من لم يؤمن بأن محمداً رسول الله فهو كافر، وأمثال هذه الأمور التي هي أصول الدين وقواعد «الإيمان» التي اتفق عليها المنتسبون للإسـلام و«الإيمان» فتنازعهم بعد هذا في بعض أحكام الوعيد وبعض معاني بعض الأسماء أمرٌ خفيف بالنسبة إلى ما اتفق عليه؛ مـع أن المخالفين للحق البيِّـن من الكتاب والسُّنة هم عند جمهور الأمة معروفون بالبدعة مشهود عليهم بالضلالة، ليس لهم في الأمة لسان صدق ولا قبول عام، كالخوارج والروافض والقدرية ونحوهم، وإنما يتنازع أهل العلم والسنة في أمور دقيقة تخفى على أكثر الناس، ولكن يجب ردُّ ما تنازعوا فيه إلى الله ورسوله، والله أعلم.

ومن رسالة «العبودية»

(٥٤) وأصل ضلالِ من ضَلّ هو تقديم قياسه على النص المنزَلِ من عند الله واختياره الهوى على اتباع أمر الله.

(٥٥) فالمخالف لما بعث الله به رسله من عبادته وطاعة رسله لا يكون متبعاً للدين الذي شرعه الله بل يكون متبعاً لهواه بغير هدى من الله.

(٥٦) والعبادة والطاعة والاستقامة ولزوم الصراط المستقيم ونحو ذلك

من الأسماء مقصودها واحدٌ ولها أصلان، أحدهما: أن لا يعبد إلا الله، والثاني، أن يعبد بما أمر لا بغير ذلك من الأهواء والبدع.

(٥٧) كمال المخلوق في تحقيقه عبوديته لله، وكلما ازداد العبد تحقيقاً للعبودية ازداد كماله وعلت درجته.

(٥٨) والناس يتفاضلون تفاضلاً عظيماً وهو تفاضلهم في حقيقة الإيمان، وهم ينقسمون فيه إلى خاصٍّ وعام، ولهذا كانت ربوبية الرب لهم فيها عمومٌ وخصوصٌ وضروبٌ.

(٥٩) من كان متعلقاً برياسة أو صورة ونحو ذلك من أهواء نفسه إن حصل له رضي وإن لم يحصل له سخط، فهذا عبدُ مَا يهواه من ذلك وهو رقيق له، إذ الرق والعبودية في الحقيقة هو رق القلب وعبوديته، فما استرق القلب واستعبده فهو عبده.

(٦٠) العبد لا بد له من رزق وهو محتاج إلى ذلك، فإذا طلب رزقه من الله صار عبداً لله فقيراً إليه، وإذا طلبه من مخلوق صار عبداً لذلك المخلوق فقيراً إليه.

(٦١) كلما قوي طمعُ العبد في فضل الله ورحمته، ورجاؤه لقضاء حاجته ودفع ضرورته قويت عبوديته لله وحريته ممن سواه وبالعكس.

(٦٢) إعراض القلب عن الطلب من الله والرجاء له يوجب انصراف قلبه عن العبودية لله، لا سيما من كان يرجو المخلوق ولا يرجو الخالق، بحيث يكون قلبه معتمداً إما على رئاسته وجنوده وأتباعه ومماليكه وإما على أهله وأصدقائه، وإما على أمواله وذخائره، وإما على ساداته وكبرائه كمالكه ومَلِكِه وشيخه ومخدومه، وغيرهم ممن هو قد مات أو يموت. قال تعالى:

﴿وتوكَّلْ عَلَى الحيِّ الذي لا يموت﴾ [سورة الفرقان: الآية ٥٨]

(٦٣) عبودية القلب وأسرُهُ هي التي يترتب عليها الثواب والعقاب.

(٦٤) والقلب إذا ذاق طعم عبادة الله والإخلاص له لم يكن شيء قط عنده أحلى من ذلك ولا أطيب ولا ألذ؛ والإنسان لا يترك محبوباً إلا بمحبوب آخر يكون أحب إليه منه أو خوفاً من مكروه، فالحب الفاسد إنما ينصرف القلب عنه بالحب الصالح أو بالخوف من الضرر.

(٦٥) والقلب خُلِقَ يُحِبُّ الحق ويريده ويطلبه، فلما عَرضت له إرادة الشر طلب دفع ذلك فإنه يفسد القلب كما يفسد الزرع بما ينبت فيه من دغل.

(٦٦) ومطالب النفوس وأغراضها نوعان: منها ما هو محتاج إليه كما يحتاج إلى طعامه وشرابه ومسكنه ومنكحه ونحو ذلك، فهذا يطلبه من الله ويرغب إليه فيكون المال عنده يستعمله في حوائجه بمنزلة حماره الذي يركبه، وبساطه الذي يجلس عليه، بل بمنزلة الكنيف الذي يقضي حاجته فيه من غير أن يستعبده فيكون هلوعاً:

﴿إذا مَسّه الشَّرُّ جزوعاً * وإذا مَسَّه الخيرُ منوعاً﴾

[سورة المعارج: الأيتان ٢٠، ٢١]

ومنها: ما لا يحتاج إليه العبد، فهذا لا ينبغي له أن يعلق قلبه بها، فإذا تعلق قلبه بها كان مستعبداً لها وربما صار معتمداً على غير الله فيها، فلا يبقى معه حقيقة العبادة ولا حقيقة التوكل عليه بل فيه شعبة من العبادة لغير الله وشعبة من التوكل على غير الله.

(٦٧) وحقيقة الجهاد الاجتهاد في حصول ما يحبُّه الله من «الإيمان» والعمل الصالح ومن دفع ما يبغضه الله من الكفر والفسوق والعصيان.

(٦٨) وكلما قويت المحبة في القلب طلب فعل المحبوبات، فإذا كانت المحبة تامة استلزمت إرادة جازمة في حصول المحبوبات، فإذا كان العبد قادراً عليها حَصَّلها وإن كان عاجزاً عنها ففعل ما يقدر عليه من ذلك كان له كأجر الفاعل.

(٦٩) إذا ترك العبد ما يقدر عليه من الجهاد كان دليلاً على ضعف محبة الله ورسوله في قلبه.

(٧٠) كلما ازداد القلب حبًّا لله ازداد له عبودية وحرية عما سواه، وكلما ازداد له عبودية ازداد له حبًّا وحرية عما سواه.

(٧١) القلب لا يصلح ولا يفلح ولا يسر، ولا يلتذ ولا يطيب ولا يسكن ولا يطمئن إلا بعبادة ربه وحبه والإنابة إليه، ولو حصل له كل ما يلتذ به من المخلوقات لم يطمئن ولم يسكن، إذ فيه فقر ذاتي إلى ربه من حيث هو معبودُه ومحبوبه ومطلوبه، وبذلك يحصل له الفرح والسرور واللذة والنعمة والسكون والطمأنينة، وهذا لا يحصل إلا بإعانة الله له، لا يقدر على تحصيل ذلك له إلا الله، فهو دائماً مفتقر إلى حقيقة:

﴿إيّاكَ نعبدُ وإيَّاكَ نَستعِينُ﴾ [سورة الفاتحة: الآية ٥]

فهو مفتقر إليه من حيث هو المطلوب المحبوب المعبود، ومن حيث هو المستعانُ به المتوكَّلُ عليه، فهو إلَهه لا إلَه له غيره، وهو ربه لا رب له سواه، ولا تتم عبوديته إلاّ بهذين.

(٧٢) والله سبحانه هو رب العالمين، وكل ما سواه فهو مربوب مفطور فقير محتاج معبد مقهور، وهو الواحد القهار الخالق البارىء المصور، وهو وإن كان خلق ما خلقه بأسباب فهو خالق السبب والمقدِّر له، وهذا مفتقر إليه كافتقار هذا، وليس في المخلوقات سبب مستقل بفعل ولا دفع ضرر، بل كل ما هو سبب فهو محتاج إلى سبب آخر يعاونه، وإلى ما يدفع عنه الضرر الذي يعارضه ويمانعه، وهو سبحانه وحده الغنيّ عما سواه ليس له شريك يعاونه ولا ضد يناوئه ويعارضه.

(٧٣) اتباع الشريعة والقيام بالجهاد من أعظم الفروق بين أهل محبة الله وأوليائه الذين يحبهم ويحبونه، وبين من يدعي محبة الله ناظراً إلى عموم ربوبيته أو متبعاً لبعض البدع المخالفة لشريعته.

(٧٤) إذا كان العبد مخلصاً لله اجتباه ربه فأحيا قلبه واجتذبه إليه فينصرف عنه ما يضادّ ذلك من السوء والفحشاء بخلاف القلب الذي لم يخلص لله، فإن فيه طلباً وإرادة وحبًّا مطلقاً فيهوَى ما يسنح له ويتشبث بما يهواه كالغصن، أي نسيم مر بعطفه أماله.

ومن رسالة «الواسطة»

(٧٥) حاصل جواب الشيخ في إثبات الواسطة بين الله وبين عباده أنها على قسمين: واسطة من تمام الدين والإيمان إثباتها، وهي أن الرسول ﷺ وغيرَه من الرسل وسائطُ بين الله وبين عباده في تبليغ دينه وشرعه، وواسطة شِرْكية وهي التقرب إلى أحد من الخلق ليقربه إلى الله وليجلب له المنافع التي لا يقدر عليها إلا الله أو يدفع عنه المضار، فهذا النوع من الشِّرك الأكبر الذي لا يغفره الله، فالخلق مضطرون إلى وساطة الرسل في تبليغ الدين وليس بهم حاجة إلى وساطة أحد في طلب الحوائج من الله، فليس بين العبد وبين الله حجاب ولا واسطة.

(٧٦) على العبد أن يعرف في الأسباب ثلاثة أمور: (أحدها) أن يعلم أن السبب المعين لا يستقل بالمطلوب بل لا بد معه من أسباب أُخر، ومع هذا فلها موانع، فإن لم يكمل الله الأسباب ويدفع الموانع لم يحصل المقصود، وهو سبحانه ما شاء كان وإن لم يشأ الناس، وما شاء الناس لا يكون إلا أن يشاء الله. (الثاني) أنه لا يجوز أن يعتقد أن الشيء سبب إلاّ بعلم، فمن أثبت شيئاً سبباً بلا علم أو يخالف الشرع كان مبطلاً، مثل أن يظن أن النذر سبب في دفع البلاء أو حصول النعماء. (الثالث) أن الأعمال البدنية لا يجوز أن يتخذ منها سبباً إلاّ أن تكون مشروعة، فإن العبادات مبناها على التوقيف.

ومن رسالة «الحسبة»

(٧٧) إذا كانت حاجة الناس لا تندفـع إلاّ بالتسعير العادل سُعِّر عليهم تسعير عدل، لا وكس ولا شطط.

(٧٨) ومن امتنـع من معاوضة تجب عليه أُلزم بها بقيمة المثل.

(٧٩) العقوبة لا تكون إلا على ذنب ثابت، وأما المنـع والاحتراز فيكون مـع التهمة.

(٨٠) العقوبة على ترك الواجبات أو فعل المحرمات نوعان: مقدرة في الشرع لا يزاد فيها ولا ينقص، وراجعة إلى اجتهاد الوالي بحسب ما يحصل به المقصود، وتكون بالضرب وبالحبس وبالتوبيـخ وبالمال، كل أحد بحسب ذنبه وبحسب حاله.

(٨١) إذا أمكن أن تكون العقوبة من جنس المعصية كان ذلك هو المشروع بحسب الإمكان.

(٨٢) رسالة الله لرسله، إما إخبار وإما إنشاء، فالإخبار عن نفسه وعن خلقه مثل التوحيد والقصص الذي يندرج فيه الوعد والوعيد؛ والإنشاء الأمر والنهي والإباحة، وهذا كما ذكر الله في سورة:

﴿قُلْ هو الله أَحَدٌ﴾ [سورة الإخلاص: الآية ١]

التي تعدل ثلث القرآن لتضمنها ثلث التوحيد، إذ هو قصص وتوحيد وأمر، وقوله في صفة نبينا محمد ﷺ:

﴿يأْمُرُهم بالمعروفِ وَينْهاهُم عَنِ المُنكَرِ ويُحِلُّ لهُمُ الطَّيباتِ ويُحرِّمُ عليهِمُ الخبائث﴾ [سورة الأعراف: الآية ١٥٧]

هو بيان لكمال رسالته، فإن الله أمر على لسان نبيه بكل معروف، ونهى عن كل منكر وأحلَّ كل طيب، وحرَّم كل خبيث، وكذلك وصف الأمة بما وصف

به نبيًّها، فهذه الأمة خير أمة أُخرجت للناس، فهم أنفعهم لهم وأعظمهم إليهم إحساناً، لأنهم كملوا أمر الناس بالمعروف ونهيهم عن المنكر من جهة الصفة والقدر، حيث أمروا بكل معروف ونهوا عن كل منكر لكل أحد، وأقاموا ذلك بالجهاد في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم، وهذا كمال النفع للخلق، وسائر الأمم لم يَأْمُروا كل أحد بكل معروف ولا نَهَوْا كل أحد عن كل منكر، ولا جاهدوا على ذلك بل منهم من لم يجاهد، والذين جاهدوا من بني إسرائيل فعامة جهادهم كان لدفع عدوهم عن أرضهم كما يقاتل الصائل الظالم لا لدعوة المجاهَدين وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر.

(٨٣) ولهذا كان إجماع هذه الأمة حجة، لأن الله أخبر أنهم يَأْمرون بكل معروف وينهَوْن عن كل منكر، فلو اتفقوا على إباحة محرَّم أو إسقاط واجب أو تحريم حلال أو إخبار عن الله أو عن خلقه بباطل لكانوا متصفين بالأمر بمنكر والنهي عن معروف من الكلم الطيب والعمل الصالح.

(٨٤) كلُّ ما أمر الله به فهو صلاح، وقد أثنى الله على الصلاح والمصلحين:

﴿والذين آمنوا وعملوا الصالحات﴾ [سورة البقرة: الآية ٨٢]

وذَمَّ المفسدين في غير موضع، فحيث كانت مفسدة الأمر والنهي أعظم من مصلحته لم تكن مما أمر الله به، وإن كان قد ترك واجب وفعل محرم، إذ المؤمن عليه أن يتقي الله في عباده وليس عليه هداهم.

(٨٥) من أصول أهل السنة لزوم الجماعة وترك قتال الأئمة، وترك القتال في الفتنة.

(٨٦) إذا تعارضت المصالح والمفاسد والحسنات والسيئات يجب ترجيح الراجح منها، فيما إذا ازدحمت المصالح والمفاسد وتعارضت المصالح والمفاسد، ويجب احتمال أدنى المفسدتين لدفع أكبرهما، وذلك

بميزان الشريعة، فمتى قدر الإنسان على اتباع النصوص لم يعدل عنها، وإلا اجتهد برأيه لمعرفة الأشباه والنظائر، وقل أن تعوز النصوص من يكون خبيراً بها وبدلالتها على الأحكام.

(٨٧) ونفس الهوى وهو الحب والبغض الذي في النفس لا يلام عليه فإن ذلك لا يُمْلَك وإنما يلام على اتباعه بغير هدى من الله.

(٨٨) الواجب على العبد أن ينظر في نفس حبه وبغضه ومقدار حبه وبغضه، هل هو موافق لأمر الله ورسوله، وهو هدى الله الذي أنزل على رسوله، بحيث يكون مأموراً بذلك الحب والبغض، لا يكون متقدماً فيه بين يدي الله ورسوله فإنه قال:

﴿لا تُقدِّموا بين يَدَيِ اللهِ ورسولِهِ﴾ [سورة الحجرات: الآية ١]

ومن أحب أو أبغض قبل أن يأمره الله ورسوله ففيه نوع من التقدم بين يدي الله ورسوله، ومجرد الحب والبغض هوى، لكن المحرم اتباع حبه وبغضه بغير هدى من الله.

(٨٩) لا بد من العلم بالمعروف والمنكر والتمييز بينهما، ولا بد من العلم بحال المأمور والمنهي، ومن الصلاح أن يأتي بالأمر والنهي بالصراط المستقيم، وهو أقرب الطرق إلى حصول المقصود ولا بد في ذلك من الرفق، ولا بد أيضاً أن يكون حليماً صبوراً على الأذى، فإنه لا بد أن يحصل له أذى، فإن لم يحلم ويصبر كان ما يفسد أكثر مما يصلح، فلا بد من هذه الثلاثة: العلم والرفق والصبر، العلم قبل الأمر والنهي، والرفق معه، والصبر بعده، وإن كان كل من الثلاثة مستصحباً في هذه الأحوال.

(٩٠) ومن المعلوم بما أرانا الله في الآفاق وفي أنفسنا من آياته وبما شهد به في كتابه أن المعاصي سبب المصائب، فسيئات المصائب والجزاء من جنس سيئات الأعمال، وأن الطاعة سبب النعمة، فإحسان العمل سبب لإحسان الله.

(٩١) أسباب الضلال والغي؛ البِدَع في الدين والفجور في الدنيا وهي مشتركة تعمُّ جميع بني آدم لما فيهم من الظلم والجهل.

(٩٢) أمور الناس تستقيم في الدنيا مع العدل الذي فيه اشتراك في أنواع الإثم أكثر مما تستقيم مع الظلم في الحقوق، وإن لم تشترك في إثم، ولهذا قيل: إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة.

(٩٣) الباغي يصرع في الدنيا وإن كان مغفوراً له مرحوماً في الآخرة.

(٩٤) يؤمر المؤمنون أن يقابلوا السيئات بضدها من الحسنات، كما يقابل الطبيب المرض بضده، فيؤمر المؤمن بأن يصلح نفسه، وذلك بشيئين: بفعل الحسنات وترك السيئات مع وجود ما ينفي الحسنات ويقتضي السيئات، وهذه أربعة أنواع، ويؤمر أيضاً بإصلاح غيره بهذه الأنواع الأربعة بحسب قدرته وإمكانه كما قال تعالى:

﴿والعصر * إنّ الإنسان لَفِي خُسْرٍ﴾ [سورة العصر: الآيتان ١، ٢]

إلى آخرها.

(٩٥) ولا يمكن العبد أن يصبر إن لم يكن له ما يطمئن به ويتنعم به ويغتذي به وهو اليقين.

(٩٦) القضايا التي يتفق عليها بنو آدم لا تكون إلّا حقًّا كاتفاقهم على مدح الصدق والعدل، وذم الكذب والظلم.

ومن رسالة «المظالم المشتركة»

(٩٧) المشتركون في الأموال والحقوق زيادتها لهم ونقصها عليهم بقدر أملاكهم وحقوقهم، وعليهم التزام العدل فيما يؤخذ منهم بغير حق كما عليهم

التزام العدل فيما يؤخذ منهم بحق، فإن الكلف التي تؤخذ بغير حق من الشركاء بسبب نفوسهم وأموالهم هي بمنزلة غيرها بالنسبة إليهم، وإنما يختلف حالها بالنسبة إلى الأخذ.

(٩٧أ) وليس لبعضهم أن يمتنع عن أداء قسطه امتناعاً يؤخذ به قسطه من سائر الشركاء فيتضاعف الظلم عليهم، ومن تغيب منهم أو امتنع فأخذ قسطه من شريكه فله الرجوع عليه، كالذي يؤدي عن غيره ديناً واجباً.

(٩٨) ومن له ولاية على مال غيره أدى ما ينوبه مما لا بدَّ منه، سواء كان بحق أو بغير حق، بل يجب عليهم إذا خافوا إن لم يؤدوه أن يؤخذ أكثر منه.

(٩٩) وإذا كان الإعطاء لدفع ضرر هو أعظم منه، فمذهب مالك وأحمد المشهور عنه وغيرهما، أن كل من أدى عن غيره واجباً فله أن يرجع به عليه إذا لم يكن متبرعاً بذلك وإن أداه بغير إذنه.

(١٠٠) ومعلوم أن الناس تحت أمر الله ورسوله، فليس لأحد أن يضر نفسه وماله ضرراً نهاه الله عنه، ومن دفع ذلك الضرر عنه بما هو أخف منه فقد أحسن إليه، وفي فِطر الناس جميعهم: أن من لم يقابل الإحسان بالإحسان فهو معتد، وما عده المسلمون ظلماً فهو ظلم.

ومن رسالة «معارج الوصول»

(١٠١) الرسول ﷺ بيَّن الدينَ: أصولَه وفروعَه، وباطنَه وظاهرَه، علمَه وعمَلَه، وهذا الأصل هو أصل أصول العلم والإيمان، وكل من كان أعظم اعتصاماً بهذا الأصل كان أولى بالحق علماً وعملاً، ومن كان أبعد عن الحق علماً وعملاً كان بُعده عن هذا الأصل بحسب حاله فمستقل ومستكثر من الباطل.

(١٠٢) وقد دلَّ الرسول الناس وهداهم إلى الأدلة العقلية والبراهين اليقينية التي بها يعلمون المطالب الإلهية، وبها يعلمون إثبات ربوبية الله ووحدانيتِه وصفاته وصدق رسوله، وغير ذلك مما يحتاج إليه وإلى معرفته بالأدلة العقلية، وما يمكن بيانه بالأدلة العقلية، وإن كان لا يحتاج إليها، فإن كثيراً من الأمور يعرف بالخبر الصادق، ومع هذا فالرسول بيَّن الأدلة العقلية الدالَّة عليها فجمع بين الطريقين: السمعي والعقلي، ودلالة الكتاب والسنة ليس بمجرد الخبر بل ولا الخلق، وهديهم إلى الآيات والبراهين والأدلة المبينة لأصول الدين.

(١٠٣) تكرير القصص في عدة مواضع من القرآن يبين في كل موضع منها من الاعتبار والاستدلال نوعاً غير النوع الآخر، كما يسمي الله نفسه ورسوله وكتابه بأسماء متعددة كل اسم يدل على معنى لم يدلَّ عليه الاسم الآخر، وليس في هذا تكرار، بل فيه تنويع الآيات.

(١٠٤) والصلاح منحصر في نوعين: في العلم النافع والعمل الصالح. وقد بعث الله محمداً ﷺ بأفضل ذلك، وهو الهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيداً. فالعلم النافع هو الإيمان، والعمل الصالح هو الإسلام، العلم النافع من علم الله، والعمل الصالح هو العمل بأمر الله. هذا تصديق الرسول فيما أخبر وهذا طاعته فيما أمر، وضد الأول أن يقول على الله ما لا يعلم، وضد الثاني أن يشرك بالله ما لم يُنَزِّلْ به سلطاناً. والأول أشرف، فكل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمناً.

(١٠٥) ولا بد من العلم بما أخبر به الرسول والنظر في الأدلة التي دل بها الرسول وهي آيات الله، ولا بد مع ذلك من إرادة عبادة الله وحده بما أمر، ومن طلب علماً بلا إرادة أو إرادة بلا علم فهو ضال. ومن طلب هذا بدون اتباع الرسول فيهما فهو ضال.

(١٠٦) والعلم والمعرفة مدارها على أن يعرف ما جاء به الرسول ويعرف أن ما أخبر به حق، إما لعلمنا أنه لا يقول إلا حقاً، وهذا تصديق عام، وإما لعلمنا أن ذلك الخبر حق بما أظهر الله من آيات صدقه، فإنه أنزل الكتاب والميزان، وأرى الناسَ آياتِه في الآفاق وفي أنفسِهِم حتى يتبين لهم أنه الحق وأن القرآن حق.

(١٠٧) الكتاب والسنة وافيان بجميع أمور الدين، وأما الإجماع فهو في نفسه حق لا تجتمع الأمة على ضلالة، وكذلك القياس حق، فإنه بعث رسوله بالعدل وأنزل الميزان مع الكتاب، والميزان يتضمن العدل وما به يعرف العدل.

(١٠٨) ودين الأنبياء كلهم الإسلام كما أخبر به في غير موضع، وهو الاستسلام لله وحده، وذلك إنما يكون بطاعته فيما أمر به في ذلك الوقت، فطاعة كل نبي هي من دين الإسلام إذ ذاك.

(١٠٩) واليهود والنصارى خرجوا عن دين الإسلام، فإنهم تركوا طاعة الله وتصديق رسوله، واعتاضوا عن ذلك بمبدَل أو منسوخ. وهكذا كل مبتدع ديناً خالف به سنة الرسول لا يتبع إلا ديناً مُبدلاً أو منسوخاً، والشرك كله من المبدل لم يشرع الله الشرك قط، وكذلك ما كان أهل الجاهلية يحرمونه مما ذكره الله في القرآن، كالسائبة والوصيلة والحام وغير ذلك من الدين المبدل.

(١١٠) من صدَّق محمداً ﷺ فقد صدَّق كل نبي، ومن أطاعه فقد أطاع كل نبي، ومن كذَّبه فقد كذَّب كل نبي، ومن عصاه فقد عصى كل نبي.

(١١١) وكثير من مجتهدي السلف والخلف قد قالوا وفعلوا ما هو بدعة ولم يعلموا أنه بدعة. إما لأحاديث ضعيفة ظنوها صحيحة، وإما لآيات فهموا

منها ما لم يرد منها وإما لرأي رأوه. وفي المسألة نصوص لم تبلغهم، وإذا اتقى الرجل ربه ما استطاع دخل في قوله:

﴿ربَّنا لا تُؤاخِذْنا إنْ نَسِينا أوْ أَخْطأْنا﴾ [سورة البقرة: الآية ٢٨٦]

ومن رسالة «زيارة القبور»

(١١٢) يكفي المؤمن أن يعلم أن ما أمر الله به فهو لمصلحة محضة أو غالبة وما نهى الله عنه فهو مفسدة محضة أو غالبة، ولا أمرهم إلاّ بما يُصْلحهم ولا نهاهم إلاّ عما يَضُرّهم.

(١١٣) وقد بيَّن الله في كتابه حقوقه التي لا تصلح إلاَّ له، كوحدانيته وعبادته وحدَه لا شريك له، وحقوق رسله، وحقوق المؤمنين بعضهم لبعض.

ومن رسالة «رفع الملام»

(١١٤) يجب على المسلمين بعد موالاة الله ورسوله موالاة المؤمنين عموماً كما نطق به القرآن، خصوصاً العلماء الذين هم ورثة الأنبياء الذين جعلهم الله بمنزلة النجوم يُهتدى بهم في ظلمات البر والبحر، وقد أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم.

(١١٥) وليعلم أنه ليس أحد من الأئمة المقبولين عند الأمة قبولاً عامًّا يتعمد مخالفة رسول الله ﷺ في شيء من سنته، دقيقٍ ولا جليلٍ، فإنهم متفقون اتفاقاً يقينياً على وجوب اتباع الرسول، وعلى أن كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلاّ رسول الله ﷺ. ولكن إذا وجد لواحد منهم قول قد جاء حديث صحيح بخلافه فلا بد له من عذر في تركه، وجميع الأعذار

ثلاثة أصناف. أحدها: عدم اعتقاده أن الرسول ﷺ قاله. الثاني: عدم اعتقاده إرادة تلك المسألة بذلك القول. الثالث: اعتقاده أن ذلك الحكم منسوخ.

ثم فصّل هذه الأصناف إلى عشرة أنواع. ثم قال: فهذه الأسباب العشرة ظاهرة، وفي كثير من الأحاديث يجوز أن يكون للعالم حجة في ترك العمل في الحديث لم نطلع نحن عليها، فإن مدارك العلم واسعة ولم نطلع نحن على جميع ما في بواطن العلماء، والعالم قد يبدي حجته وقد لا يبديها، وإذا أبداها فقد تبلغنا وقد لا تبلغ، وإذا بلغتنا فقد ندرك موضع احتجاجه وقد لا ندركه، سواء كانت الحجة صواباً في نفس الأمر أم لا، لكن نحن وإن جوزنا هذا فلا يجوز لنا أن نعدل عن قول ظهرت حجته بحديث صحيح وافقه طائفة من أهل العلم إلى قول آخر قاله عالم يجوز أن يكون معه ما يدفع به هذه الحجة وإن كان أعلم، إذ تطرق الخطأ إلى آراء العلماء أكثر من تطرقه إلى الأدلة الشرعية، فإن الأدلة الشرعية حجة الله على جميع عباده بخلاف رأي العالم، والدليل الشرعي يمتنع أن يكون خطأ إذا لم يعارضه دليل آخر، ورأي العالم ليس كذلك، ولو كان العمل بهذا التجويز جائزاً لما بقي شيء من الأدلة التي يجوز فيها مثل هذا، لكن الغرض أنه في نفسه قد يكون معذوراً في تركه، ونحن معذورون في تركنا لهذا الترك.

(١١٦) وإذا كان الترك يكون لبعض هذه الأسباب، فإذا جاء حديث صحيح فيه تحليل أو تحريم أو حكم فلا يجوز أن يعتقد أن التارك له من العلماء الذين وصفنا أسباب تركهم يعاقب لكونه حلّل الحرام أو حرّم الحلال أو حكم بغير ما أنزل الله؛ وكذلك إن كان في الحديث وعيد على فعل، من لعنة أو غضب أو عذاب ونحو ذلك، فلا يجوز أن يقال إن ذلك العالم الذي أباح هذا أو فَعَلَه داخل في هذا الوعيد، وهذا مما لا نعلم بين الأمة فيه خلافاً إلّا شيئاً يحكى عن بعض معتزلة بغداد مثل المريسي وأضرابه أنهم زعموا أن المخطىء من المجتهدين يعاقب على خطئه، وهذا لأن لحوق الوعيد لمن فعل المحرم مشروط بعلمه بالتحريم أو بتمكنه من العلم بالتحريم.

(١١٧) وهذا الشرط في لحوق الوعيد لا يحتاج أن يذكر في كل خطاب لاستقرار العلم به في القلوب، كما أن الوعد على العمل مشروط بإخلاص العمل لله وبعدم حبوط العمل في الردة؛ ثم إن هذا الشرط لا يذكر في كل حديث فيه وعد، ثم حيث قدر قيام الموجب للوعيد فإن الحكم يتخلف عنه لمانع، وموانع لحوق الوعيد متعددة، منها التوبة، ومنها الاستغفار، ومنها الحسنات الماحية، ومنها بلاء الدنيا ومصائبها، ومنها شفاعة شفيع مطاع، ومنها رحمة أرحم الراحمين، فإذا عدمت هذه الأسباب كلها ولن تعدم إلا في حق من تمرد، فهنالك يلحق الوعيد به.

من رسالة «تنوع العبادات»

(١١٨) العبادات التي فعلها النبي ﷺ على أنواع يشرع فعلها على جميع تلك الأنواع من غير كراهة لشيء منها.

(١١٩) وينبغي أن يفعل هذا تارة وهذا أخرى.

(١٢٠) وقد يستحب بعضها لسبب شرعي.

(١٢١) المفضول قد يصير فاضلاً لمصلحة راجحة تقترن به أو زوال مَفْسدة.

من «التسعينية»

(١٢٢) على الناس أن يجعلوا كلام الله ورسوله هو الأصلَ الإمامَ المقتدَى به، سواء فهموا معناه أو لم يفهموه، فيؤمنوا بلفظ النصوص، وإن لم يعرفوا حقيقة معناها، وأما ما سوى كلام الله ورسوله فلا يجعل أصلاً بحال.

(١٢٣) ليس لأحد أن يلزم الناس أو يوجب عليهم إلّا ما أوجبه الله

ورسوله، ولا يحظر عليهم إلا ما حظره الله ورسوله، ومن فعل ذلك فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله.

(١٢٤) الاعتقاد الذي يجب على المؤمنين خاصتِهم وعامتِهم، ويعاقب تاركوه هو ما بيَّـنه النبـي ﷺ فأخبر به وأمر بالإيمان به دون ما قاله غيره.

(١٢٥) لا ريب أن من لقي الله بالإيمان بجميـع ما جاء به الرسول مجملاً مقرًّا بما بلغه من تفصيل الجملة غير جاحد لشيء من تفاصيلها، أنه يكون بذلك من المؤمنين، إذ الإيمان بكل فرد من تفصيل ما أخبر به الرسول وأمر به غير مقدور للعباد، إذ لا يوجد أحد إلاّ وقد خفي عليه بعض ما قاله الرسول، ولهذا يسـع الإنسان في مقالات كثيرة لا يقرُّ فيها بأحد النقيضين لا بنفيها ولا يثبتها، إذ لم يبلغه أن الرسول نفاها أو أثبتها.

(١٢٦) ومن أعـظم أسباب بـدع المتكلمين من الجهمية وغيـرهم قصورهم في مناظرة الكفار والمشركين، فإنهم يناظرونهم ويحاجونهم بغير الحق والعدل لينصروا الإسلام، زعموا، بذلك فيتسلط عليهم أولئك لما فيهم من الجهل والظلم ويحاجُّونهم بممانعات ومعارضات فيحتاجون حينئذ إلى جحد طائفة من الحق الذي جاء به الرسول، والظلم والعدوان لإخوانهم المسلمين بما استظهر عليهم أولئك المشركون، فصار قولهم مشتملاً على إيمان وكفر، وهدى وضلال، ورشد وغي، وجمـع بين النقيضين وصاروا مخالفين للكفار والمؤمنين.

(١٢٧) من أظهر العلوم الفطرية الضرورية التي علمها بنو آدم وجوب قيام الأوصاف بالموصوف وامتناع قيامها بغيره.

(١٢٨) الذي يجب على الإنسان اعتقاده في كلام الله أن القرآن الذي أنزله على رسوله كلام الله، وأنه منزل غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود.

(١٢٩) وهو كلام الله حروفه ومعانيه.

(١٣٠) ولم يقل أحد من السلف إن القرآن قديم وإنه لا يتعلق بمشيئته وقدرته، بل هو صفة لله يتعلق بمشيئته وقدرته.

من «السبعينية»

(١٣١) قد بيَّـنا أن المؤمن الذي لا ريب في إيمانه قد يخطىء في بعض الأمور العلمية الاعتقادية، فَيُغْفر له كما يُغفر له ما يخطىء فيه من الأمور العلمية، وأن حكم الوعيد على الكفر لا يثبت في حق الشخص المعيَّن حتى تقوم عليه حجة الله التي بعث بها رسله، وأن الأمكنة والأزمنة التي تفتر فيها النبوة لا يكون حكم من خفيت عليه آثار النبوة حتى أنكر ما جاء به خطأً، كما يكون حكمه في الأمكنة والأزمنة التي ظهرت فيها آثار النبوة.

(١٣٢) وفتنة «الدجَّال» لا تختص بالموجودين في زمانه، بل حقيقة فتنته الباطل المخالف للشريعة المقرون بالخوارق، فمن أقرّ بما يخالف الشريعة لخارقٍ فقد أصابه نوع من هذه الفتنة، وهذا كثير في كل زمان ومكان، لكن هذا المعين فتنته أعظم الفتن، فإذا عصم الله عبده منها ــ سواء أدركه أو لم يدركه ــ كان معصوماً مما هو دون هذه الفتنة.

(١٣٣) وأما المؤمنون وولاة الأمور من العلماء والأمراء، ومن يدخل في ذلك من المشايـخ والملوك فلهم حقوق بحسب ما يقومون به من الدين فيطاعون في طاعة الله، ويجب لهم من النصيحة والمعاونة على البر والتقوى، وغير ذلك ما هو من حقوقهم ولعموم المؤمنين أيضاً من المناصحة والموالاة وغيرها من الحقوق ما دل عليه الكتاب والسنة.

(١٣٤) وكل من جعل غير الرسول بمنزلة الرسول في خصائص الرسالة فهو مُضاهٍ لمن جعل معه رسولاً آخر كمسيلمة ونحوه، وإن افترقا في بعض الوجوه.

من شرحه على «الإصفهانية»

(١٣٥) وقد علم بالعقل أن المثلين يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر ويجب له ما يجب له، ويمتنع عليه ما يمتنع عليه، فلو كان المخلوق مماثلاً للخالق للزم اشتراكهما فيما يجب ويجوز ويمتنع، والخالق يجب وجوده وقدمه، والمخلوق يستحيل وجوب وجوده وقدمه، بل يجب حدوثه وإمكانه.

(١٣٦) الله سمّى نفسه بالرحمن الرحيم، ووصف نفسه بالرحمة والمحبة، وليست رحمته ومحبته كرحمة المخلوق ومحبته، ومعلوم أن صفاتنا بالنسبة إلينا كصفات الله بالنسبة إليه، فكما لا مثل لذاته لا مثل لصفاته.

(١٣٧) وجوب تصديق كل مسلم بما أخبر الله به ورسولُه من صفاته ليس موقوفاً على أن يقوم دليل عقلي على تلك الصفة بعينها، فإنه مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام أن الرسول إذا أخبرنا بشيء من صفات الله وجب علينا التصديق به وإن لم نعلم ثبوته بعقولنا، ومن لم يقر بما جاء به الرسول حتى يعلمه بعقله فقد أشبه الذين قال الله عنهم:

﴿لَنْ نُؤْمِنَ حتّى نُؤْتَى مثلَ ما أُوتِيَ رُسُلُ اللهِ﴾

[سورة الأنعام: الآية ١٢٤]

ومَنْ سَلَكَ هذا السبيل فهو في الحقيقة ليس مؤمناً بالرسول ولا متلقياً عنه الأخبار بشأن الربوبية، ولا فرق عنده بين أن يخبر الرسول بشيء من ذلك أو لم يخبر به، فإن ما أخبر به إذا لم يعلمه بعقله لا يصدق به، بل يتأوله أو يفوضه، وما لم يخبر به إن عَلِمَه بعقله آمن به، وإلاّ فلا فرق عند من سلك هذا السبيل بين وجود الرسول وإخباره وبين عدم الرسول وعدم إخباره، وكان ما يذكره من القرآن والحديث والإجماع في هذا الباب عديم الأثر عنده، وقد صرح به أئمة هذا الطريق.

(١٣٨) من عرف حقائق أقوال الناس وطرقَهم التي دعتهم إلى تلك الأقوال حصل له العلم والرحمة، فعلمَ الحق ورَحِم الخلق، وكان مـع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصِّدِّيقين والشهداء والصالحين، وهذه خاصة أهل السنة المتَّبعين للرسول ﷺ، فإنهم يتبعون الحق ويرحمون من خالفهم باجتهاده حيث عذره الله ورسوله، وأهل البدع يبتدعون بدعة باطلة ويكفرون من خالفهم فيها.

(١٣٩) الفاضل إذا تأمل غاية ما يذكره المتكلمون والفلاسفة من الطرق العقلية وجد الصوابَ منها يعود إلى بعض ما ذكر في القرآن من الطرق العقلية، وفي طرق القرآن من تمام البيان والتحقيق أمور عظيمة لا يقاربها بيان ولا تحقيق.

(١٤٠) الصفة إذا قامت بمحل عاد حكمها إلى ذلك المحل فكان هو الموصوف بها ولا يعود إلى غيره، واشتق لذلك المحل من تلك الصفة اسم إذا كانت تلك الصفة مما يشتق لمحلها منها اسم ولا يشتق الاسم لمحل لم يقم به تلك الصفة.

(١٤١) التمييز بين الصادق والكاذب له طرق كثيرة فيما هو دون دعوى النبوة، فكيف بدعوى النبوة، ومعلوم أن من ادّعى النبوة إما أن يكون من أكمل الناس وأفضلهم، وإما أن يكون من أنقص الناس وأرذلهم.

(١٤٢) والكذّاب يظهر في نفس ما يأمر به وما يخبر عنه وما يفعله ما يبين به كذبه من وجوه كثيرة، والصادق يظهر في نفس ما يأمر به وما يخبر عنه ويفعله يظهر به صدقه من وجوه كثيرة.

(١٤٣) فمن عرف الرسول وصدقَه ووفاءَه ومطابقة قوله لعمله علم علماً يقيناً أنه ليس بشاعر ولا كاهن ولا كاذب.

(١٤٤) والنبوة مشتملة على علوم وأعمال لا بد أن يتصف الرسول بها

وهي أشرف العلوم وأشرف الأعمال، فكيف يشتبه الصادق فيها بالكاذب. والعالم لا يخلو من آثار النبوة والرسالة، ومحمد ﷺ قد جمع الله فيه أكمل الصفات وأفضلها التي يوصف بها الأنبياء في نفسه وأخلاقه، وفي دينه وشريعته وما جاء به، وفي آياته وبراهينه المتنوعة التي هي أكثر وأقوى وأوضح من جميع البراهين اليقينية الدالّة على صدقه وصحة ما جاء به.

(١٤٥) ومن تأمل ما جاء به علم أن مثل هذا لا يصدر إلّا عن أعلم الخلق وأصدقهم وأبرّهم، وأن مثل هذا يمتنع صدوره عن كاذب متعمد للكذب مفترٍ على الله بالكذب الصريح، أو مخطىء جاهل ضالٍّ يظن أن الله أرسله ولم يرسله، لأن فيما أخبر به وما أمر به من الإحكام والإتقان وكشف الحقائق وهدي الخلائق وبيان ما يعلمه العقل جملة، ويعجز عن معرفته تفصيلاً ما يبين أنه من العلم والخبرة والمعرفة في الغاية التي باين بها أعلم الخلق وأكملهم.

(١٤٦) وفيه من الرحمة والمصلحة والهدي والخير ودلالة الخلق على ما ينفعهم ومنع ما يضرهم ما يبين أن ذلك صدر عن راحم بارٍّ يقصد غاية الخير والمنفعة للخلق، ومن تم علمه وتم حسن قصده امتنع أن يكون كاذباً على الله يَدَّعي هذه الدعوى العظيمة، وكذلك الأنبياء صلوات الله عليهم.

(١٤٧) إذا استقرأ الإنسان ما علمه مما يجده في نوع الإنسان من أن كل من عظم ظلمه للخلق وضرره لهم كانت عاقبته عاقبة سوء وأتبع اللعنة والذم، ومن عظم نفعه للخلق وإحسانه إليهم كانت عاقبته عاقبة خير، استدل بما علم على ما لم يعلم.

(١٤٨) كذلك سُنَّته في الأنبياء الصادقين وأتباعهم من المؤمنين، وفي الكذابين والمكذبين بالحق، إن هؤلاء ينصرهم ويبقى لهم لسان صدق في الآخرين، وأولئك ينتقم منهم ويجعل عليهم اللعنة.

(١٤٩) إذا علم أن محمداً رسول الله وأن الله مصدقه في قوله:

﴿إني رسول الله إليكم﴾ [سورة الصَّفّ: الآية ٦]

فالرسول هو المخبر عن المرسِل بما أمره أن يخبر به علم بذلك أنه صادق فيما يخبر به عن الله.

(١٥٠) فتكذيبه في الأمور المعينة كتكذيبه في أصل الرسالة والطرق التي بها يعلم صدقه في المطلق يعلم بها صدقه في المعين والله أعلم.

من رد الشيخ على تأسيس الرازي

(١٥١) ألم يكن في آثار الأنبياء والمرسلين ما يستغنى به في أعظم المطالب وأشرف المعارف عما يروى عن معلم المبدِّلة الصابئين الذين انتقلوا عن الحنفية الثابتة بالعقل والدين.

(١٥٢) وقد علم جميع الذين خبروا كلام «أرسطو» وذويه في العلم الإلّهي أنهم من أقل الناس نصيباً في معرفة العلم الإلّهي وأكثر اضطراباً وضلالاً، وهو مع قلته كثير الضلال عظيم المشقة، وهذا يعرفه كل من له نظر صحيح في العلوم الإلّهية، فكيف يستدل بكلام هؤلاء في العلم الإلّهي وحالهم هذه الحال؟

(١٥٣) والله خلق عباده على الفطرة التي فطرهم عليها وبعث إليهم رسله وأنزل عليهم كتبه، فصلاح العباد وقوامهم بالفطرة المكملة بالشرعة المنزلة، وهؤلاء الفلاسفة بدّلوا وغيَّروا فطرة الله وشرعته، خَلْقَه وأمرَه، وأفسدوا اعتقادات الناس وإراداتِهم، إدراكَهم وحركاتِهم، قولَهم وعملَهم وأمروهم أن يتركوا الفطرة الربانية والعلوم النبوية ويمحوا من قلوبهم ذلك ويستبدلوا به العلوم الفلسفية المخالفة للعقل والنقل، وأطال في رد هذا الأصل الخبيث.

من كتاب «العقل والنقل»

(١٥٤) وفساد المعارض لما جاء به الرسول قد يعلم جملةً وتفصيلاً. أما الجملة فإنه من آمن بالله ورسوله إيماناً تاماً وعلم مراد الرسول قطعاً تيقن ثبوت ما أخبر به وعلم أن ما عارض ذلك من الحجج فهي حجج داحضة:

﴿والذين يحاجون في الله﴾ [سورة الشورى: الآية ١٦]

وأما التفصيل: فبعلم فساد تلك الحجة المعارضة.

(١٥٥) والرسول بلغ البلاغ المبين وبيّن مراده، فكل ما في القرآن والحديث من لفظ يقال فيه إنه يحتاج فيه إلى التأويل الاصطلاحي الخاص الذي هو صرف اللفظ عن ظاهره، فلا بد أن يكون الرسول قد بيّن مراده بذلك اللفظ بخطاب آخر لا يجوز عليه أن يتكلم بالكلام الذي مفهومه ومدلوله باطل، ويسكت عن بيان المراد الحق، ولا يجوز أن يريد من الخلق أن يفهموا من كلامه ما لم يبيِّنه لهم ويدلهم عليه لإمكان معرفة ذلك بعقولهم، فإن هذا قدح في الرسول الذي بلغ البلاغ المبين، الذي هدى الله به العباد وأخرجهم به من الظلمات إلى النور، وفرّق الله به بين الحق والباطل وبين الهدى والضلال وبين الرشاد والغي وبين أولياء الله وأعدائه وبين ما يستحقه الرب من الأسماء والصفات وما يُنَزَّه عنه من ذلك حتى أوضح الله به السبيل وأنار به الدليل وهدى به الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه:

﴿واللهُ يَهْدِي مَنْ يَشاءُ إِلَى صِراطٍ مستقيم﴾ [سورة البقرة: الآية ٢١٣]

(١٥٦) والرسول أعلم الخلق بالحق، وأقدر الناس على بيان الحق، وأنصح الخلق للخلق، وهذا يوجب أن يكون بيانه للحق أكمل من بيان كل أحد.

(١٥٧) أصول الدين: إما أن تكون مسائلَ يجب اعتقادها ويجب أن

تذكر قولاً أو تُعمل عملاً، كمسائل التوحيد والصفات والقدر والنبوة والمعاد، أو دلائل هذه المسائل.

أما القسم الأول: فكل ما يحتاج الناس إلى معرفته واعتقاده والتصديق به من هذه المسائل فقد بينه الله ورسوله بياناً شافياً قاطعاً للعذر، إذ هذا من أعظم ما بلّغه الرسول البلاغ المبين وبيّـنه للناس، وهو من أعظم ما أقام الله به الحجة على عباده فيه بالرسل الذين بيَّـنوه وبلَّغوه، وكتاب الله الذي نقل الصحابة ثم التابعون عن الرسول لفظَه ومعانِيَه، والحكمة التي هي سنة رسول الله ﷺ مشتملة من ذلك على غاية المراد وتمام الواجب والمستحب، والحمد لله الذي بعث فينا رسولاً من أنفسنا يتلو علينا آياته ويزكينا ويعلمنا الكتاب والحكمة، الذي أكمل لنا الدين وأتم علينا النعمة، ورضي لنا الإسلام ديناً، الذي أنزل الكتاب تفصيلاً لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين.

وأما القسم الثاني: وهو دلائل هذه المسائل، فإن الله بيّـن من الأدلة العقلية التي يحتاج إليها في العلم ما لا يقدر أحد من هؤلاء أهل الكلام والفلاسفة وغيرهم قدره؛ ونهاية ما يذكرونه جاء القرآن بخلاصته على أحسن وجه، وذلك كالأمثال المضروبة التي يذكرها الله في كتابه التي قال فيها:

﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنا للناسِ في هـٰذا القُرآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ﴾

[سورة الروم: الآية ٥٨]

فإن الأمثال المضروبة هي الأقيسة العقلية، سواء كانت قياس شمول أو قياس تمثيل، ويدخل في ذلك ما يسمونه براهين، وهو القياس الشمولي المؤلَّف من المقدمات اليقينية.

(١٥٨) وفي القرآن والحكمة النبوية عامة أصول الدين من المسائل والدلائل.

(١٥٩) ذَمُّ السَّلف والأئمة للكلامِ وأهلِه متناولٌ لمن استدل بالأدلة الفاسدة أو استدل على المقالات الباطلة؛ فأما من قال الحق الذي أذن الله فيه

حكماً ودليلاً فهو من أهل العلم والإيمان، والله يقول الحق ويهدي السبيل. وأما مخاطبة أهل الاصطلاح باصطلاحهم ولغتهم فليس بمكروه إذا احتيج إلى ذلك وكانت المعاني صحيحة، وإنما كرهه الأئمة إذا لم يحتج إليه.

(١٦٠) فإذا عرفت المعاني الصحيحة الثابتة بالكتاب والسنة وعبر عنها لمن يفهم بهذه الألفاظ ليتبين ما وافق الحق من معاني هؤلاء وما خالف فهذا عظيم المنفعة وهو من الحكم بالكتاب بين الناس فيما اختلفوا فيه، ونهى الكتاب والسنة عن أمور، منها القول على الله بغير علم، وقول غير الحق، والجدل بغير علم، والجدل في آياته، والتفرق والاختلاف.

(١٦١) يجب على كل أحد أن يؤمن بما جاء به الرسول إيماناً مجملاً عامًّا. ولا ريب أن معرفة ما جاء به على التفصيل فرض كفاية، فإن ذلك داخل في تبليغ ما بعث الله به رسوله، وداخل في تدبُّر القرآن وعلم الكتاب والحكمة، وحفظ الذكر والدعاء إلى الخير، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والدعاء إلى سبيل الرب بالحكمة والموعظة الحسنة، والمجادلة بالتي هي أحسن، ونحو ذلك مما أوجبه الله على المؤمنين؛ فهو واجب على الكفاية منهم، وأما ما وجب على أعيانهم فهذا يتنوع بتنوع قدرهم وحاجتهم ومعرفتهم وما أُمِر به أعيانهم، ولا يجب على العاجز عن سماع بعض العلم أو عن فهم دقيقه ما يجب على القادر على ذلك؛ ويجب على من سمع النصوص وفَهِمَها من علم التفصيل ما لا يجب على من لم يسمعها، ويجب على المفتي والمحدِّث والمجادِل ما لا يجب على من ليس كذلك.

(١٦٢) وما أوجب الله به اليقين وجب فيه ما أوجبه الله كقوله:

﴿وٱعلَموا أنّ الله شديدُ العِقابِ﴾ [سورة البقرة: الآية ١٩٦]

فاعلم أنه لا إلَه إلاّ الله، وكذلك يجب الإيمان بما أوجب الله الإيمان به، وقد تقرر في الشريعة أن الوجوب معلق باستطاعة العبد.

(١٦٣) وليس عليه أن يترك ما يقدر عليه من اعتقاد قول غالب على

ظنه لعجزه عن تمام اليقين، بل ذلك هو الذي يقدر عليه، لا سيما إذا كان مطابقاً للحق، فالاعتقاد المطابق للحق ينفع صاحبه ويثاب عليه ويسقط به الفرض إذا لم يقدر على أكثر منه.

(١٦٤) وقد أخبر تعالى في غير موضع من كتابه بالضلال والعذاب لمن ترك اتِّباع ما أنزله، وإن كان له نظر جدل واجتهاد في عقلياتٍ وأمور غير ذلك، وجعل ذلك من نعوت الكفار والمنافقين.

(١٦٥) فمن كان خطؤه لتفريطه فيما يجب عليه من اتِّباع القرآن والإيمان مثلاً، أو لتعدِّيه حدود الله بسلوك السبيل التي نهي عنها أو لاتِّباع هواه بغير هدى من الله، فهو الظالم لنفسه، وهو من أهل الوعيد، بخلاف المجتهد في طاعة الله ورسوله باطناً وظاهراً، الذي يطلب الحق باجتهاده، فهذا مغفور له خطؤه.

(١٦٦) إذا تعارض دليلان، سواء كانا سمعيين أو عقليين، أو أحدهما سمعياً والآخر عقلياً، فالواجب أن يقال: لا يخلو إما أن يكونا قطعيين أو يكونا ظنيين، وإما أن يكون أحدهما قطعياً والآخر ظنياً، فأما القطعيان فلا يجوز تعارضهما سواء كانا عقليين أو سمعيين أو أحدهما عقلياً والآخر سمعياً وهذا متفق عليه بين العقلاء، لأن الدليل القطعي هو الذي يجب ثبوت مدلوله ولا يمكن أن تكون دلالته باطلة، وحينئذ فلو تعارض دليلان قطعيان، وأحدهما يناقض مدلول الآخر للزم الجمع بين النقيضين وهو محال، بل كلما يعتقد تعارضه من الدلائل التي يعتقد أنها قطعية، فلا بد من أن يكون الدليلان أو أحدهما غير قطعي، أو أن لا يكون مدلولاهما متناقضين، فأما مع تناقض المدلولين المعلومين فيمتنع تعارض الدليلين، وإن كان أحد الدليلين المتعارضين قطعياً دون الآخر فإنه يجب تقديمه باتفاق العقلاء، سواء كان هو السمعي أو العقلي، فإن الظن لا يدفع اليقين، وأما إن كانا ظنيين فإنه يصار

إلى طلب ترجيح أحدهما، فأيهما ترجح كان هو المقدم سواء كان سمعياً أو عقلياً.

(١٦٧) وبهذا التفصيل المحقق المتفق عليه بين العقلاء يتبين أن إثبات التعارض بين الدليل العقلي والسمعي، والجزم بتقديم العقلي معلوم الفساد بالضرورة وهو خلاف ما اتفق عليه العقلاء.

(١٦٨) عدم علمنا بالحقائق لا ينفي ثبوتها في أنفسها، فما أخبر به الصادق المصدوق ﷺ هو ثابت في نفس الأمر، سواء علمنا صدقه أو لم نعلم، ومن أرسله الله إلى الناس فهو رسوله، سواء علم الناس أنه رسول أو لم يعلموا، وما أخبر به فهو حق وإن لم يصدقه الناس، وما أمر به عن الله فهو أمر به وإن لم يطعه الناس، فثبوت الرسالة في نفسها، وثبوت صدق الرسول، وثبوت ما أخبر به في نفس الأمر ليس موقوفاً على وجودنا، فضلاً عن أن يكون موقوفاً على عقولنا أو على الأدلة التي نعلمها بعقولنا، وهذا كما أن وجود الرب وما يستحقه من الأسماء والصفات ثابت في نفس الأمر سواء علمناه أو لم نعلمه، فتبين بذلك أن العقل ليس أصلاً لثبوت الشرع ولا معطياً له صفة لم تكن له ولا مفيداً له صفة كمال، إذ العلم مطابق للمعلوم المستغني عن العلم، فالعلم تابع له ليس مؤثراً فيه، فإن العلم نوعان:

أحدهما: العملي، وهو ما كان شرطاً في حصول المعلوم، كتصور أحدنا لما يريد أن يفعله، فالمعلوم هنا متوقف على العلم به، محتاج إليه.

والثاني: الخبري النظري، وهو ما كان المعلوم غير مفتقر في وجوده إلى العلم، كعلمنا بوحدانية الله وأسمائه وصفاته وصدق رسله، وملائكته وكتبه ورسله وغير ذلك، فإن هذه المعلومات ثابتة، سواء علمناها أو لم نعلمها فهي مستغنية عن علمنا بها، والشرع مع العقل هو من هذا الباب؛ فإن الشرع المنزَّل من عند الله ثابت في نفسه، سواء علمناه بعقولنا أو لم نعلمه؛ وهو مستغنٍ في نفسه عن علمنا وعقلنا، ولكن نحن محتاجون إليه وإلى أن نعلمه

بعقولنا، فإن العقل إذا علم ما هو عليه الشرع في نفسه صار عالماً به وبما تضمنه من الأمور التي يحتاج إليها في دنياه وآخرته، وانتفع بعلمه به وأعطاه ذلك صفة لم تكن له قبل ذلك، ولو لم يعلمه لكان جاهلاً ناقصاً.

(١٦٩) كل من أثبت ما أثبته الرسول ونفى ما نفاه كان أولى بالمعقول الصريح كما كان أولى بالمنقول الصحيح، وكل من خالف صحيح المنقول فقد خالف أيضاً صريح المعقول، وكان أولى بمن قال الله فيهم:

﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعقِلُ مَا كُنَّا في أصحابِ السَّعير﴾
[سورة المُلْك: الآية ١٠]

(١٧٠) قد علم قطعاً أن الرسول لم يَدعُ الناس بطرق أهل البدع والفلسفة والكلام، وإنما دعاهم بالبراهين الصحيحة والآيات البينة وأدلة الهدى والحق.

(١٧١) إذا علم الرجل أن محمداً رسول الله بالعقل والنقل والبراهين اليقينية، ثم وجد في عقله ما ينازعه في خبره كان عقله يوجب عليه أن يسلم موارد النزاع إلى من هو أعلم به منه، وأن لا يقدم رأيه على قوله، ويعلم أن عقله قاصر بالنسبة إليه، وأنه أعلم بالله وأسمائه وصفاته واليوم الآخر منه، وأن التفاوت الذي بينهما في العلم بذلك أعظم من التفاوت الذي بين العامة وأهل العلم بالطب، فإذا كان عقله يوجب عليه أن ينقاد لطبيب يهودي فيما أخبره به من مقدرات من الأغذية والأشربة والأضمدة والمسهلات واستعمالها على وجه مخصوص، مع ما في ذلك من الكلفة والألم لِظَنِّه أنه أعلم منه وأنه إذا صدّقه أقرب لحصول الشفاء مع علمه أن الطبيب يخطىء كثيراً وأن كثيراً من الناس لا يشفى بما يصفه الطبيب بل يكون استعماله لما يصفه سبباً لهلاكه، ومع هذا يقبل قوله ويقلّده وإن كان ظنه واجتهاده يخالف وصفه، فكيف حال الخلق مع الرسل عليهم الصلاة والسلام، والرسل صادقون مُصَدّقون، لا يجوز أن يكون خبرهم على خلاف ما أخبروا به قط، ومن عارضهم ففيه من الجهل

والضلال ما لا يحصيه إلاّ ذو الجلال، فكيف يجوز أن يعارض من لم يخطىء قط بمن لم يصب في معارضته قط؟

(١٧٢) ما علم بصريح العقل لا يتصور أن يعارضه الشرع البتة، بل المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح قط؛ وقد تأملت ذلك في عامة ما تنازع الناس فيه فوجدت ما خالف النصوص الصحيحة الصريحة شبهاتٍ فاسدةً يُعلم بالعقل بطلانها، بل يعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للشرع؛ وهذا تأملته في مسائل الأصول الكبار، كمسائل التوحيد والصفات، ومسائل القدر والنبوات والمعاد وغير ذلك، ووجدت ما يعلم بصريح العقل لم يخالفه سمع قط، بل السمع الذي يقال إنه يخالفه، إما حديث موضوع أو دلالة ضعيفة فلا يصلح أن يكون دليلاً لو تجرد عن معارضة العقل الصريح، فكيف إذا خالفه صريح المعقول، ونحن نعلم أن الرسل لا يخبرون بمحالات العقول، بل بمحارات العقول، فلا يخبرون بما يعلم العقل انتفاءه بل يخبرون بما يعجز العقل عن معرفته، والكلام على هذا الأصل على وجه التفصيل مذكور في موضعه، فإن أدلة النفاة للصفات والقدر ونحو ذلك إذا تدبرها العاقل الفاضل وأعطاها حقها من النظر العقلي علم بالعقل فسادها وثبوت نقيضها.

(١٧٣) ولا يعلم عن النبي ﷺ حديث صحيح أجمع المسلمون على نقيضه، فضلاً عن أن يكون نقيضه معلوماً بالعقل الصريح البيِّن لعامة العقلاء؛ فإن ما يعلم بالعقل الصريح البين أظهر مما لا يعلم إلاّ بالإجماع ونحوه من الأدلة السمعية، فإذا لم يوجد في الأحاديث الصحيحة ما يعلم نقيضه بالأدلة الخفية كالإجماع ونحوه، فأن لا يكون فيها ما يعلم نقيضه بالعقل الصريح الظاهر أولى وأحرى، ولكن عامة موارد التعارض هي من الأمور الخفية المشتبهة التي يحار فيها كثير من العقلاء، كمسائل أسماء الله وصفاته وأفعاله، وما بعد الموت من الثواب والعقاب والجنة والنار، والعرش والكرسي وعامة ذلك من أنباء الغيب التي تقصر عقول أكثر العقلاء عن تحقيق

معرفتها بمجرد رأيهم، ولهذا كان عامة الخائضين فيها بمجرد رأيهم، إما متنازعين مختلفين وإما حيارى متهوكين، وغالبهم يرى أن إمامه أحذق منه في ذلك، ولهذا تجدهم عند التحقيق مقلِّدين لأئمتهم فيما يقولون من العقليات المعلومة بصريح العقل، فتجد أتباع «أرسطو» يتبعونه فيما ذكره من المنطقيات والطبيعيات والإلٓهيات مع أن كثيراً منهم قد يرى بعقله نقيض ما قاله «أرسطو» وتجده لحسن ظنه به يتوقف في مخالفته أو ينسب النقص في الفهم إلى نفسه، مع أنه يعلم أهل العقل المتصفون بصريح العقل أن في المنطق من الخطأ البين ما لا ريب فيه، كما ذكر في غير هذا الموضع.

وأما كلام «أرسطو» وأتباعه في الإلٓهيات فما فيه من الخطأ الكثير والتقصير العظيم ظاهر لجمهور عقلاء بني آدم، بل في كلامهم من التناقض ما لا يكاد يستقصى، وكذلك رؤوس المقالات البِدعية جمعت بين مخالفة النقل والعقل المعلومين.

(١٧٤) ومما يدل على فساد معقولات الفلاسفة وأهل الكلام الباطل بقطع النظر عما يدل على فسادها عقلاً ونقلاً كثرة التناقض والاضطراب بين أهلها وعدم الاستقرار والاتفاق على رأي واحد، بل ربما قال الواحد من أئمتهم ورؤسائهم القول وقال إنه مقطوع به، ثم في كتاب آخر يقول إنه مقطوع بخلافه، فعقول هذه حالها لا يصلح أن تكون معتبرة في الأمور الجزئية، فضلاً عن تقديمها على نصوص الأنبياء والمرسلين في الأمور العظيمة من أصول الدين.

(١٧٥) وكثير من أذكياء أهل الباطل ورؤسائهم تراجعوا عن باطلهم واعترفوا بالضلال والحيرة، فمنهم من وفق بعد ذلك لسلوك طرق أهل العلم والإيمان فصار إماماً في الهدى بعد ما كان إماماً في الضلال، ومنهم من لم يتيسر له ذلك فاعترف ببطلان ما كان عليه أولاً وبقي على دين العجائز وأهل الفطر الصحيحة، وكثير منهم في طغيانهم يعمهون وفي غيهم يترددون، وذلك

أن الهدى هو ما بعث الله به رسوله، فمن أعرض عنه لم يكن مهتدياً فكيف بمن عارضه بما يناقضه وقدم مناقضه عليه؟

(١٧٦) والمقصود هنا أنه لو سُوِّغ للناظرين أن يعرضوا عن كتاب الله ويعارضوه بآرائهم ومعقولاتهم لم يكن هناك أمر مضبوط يحصل لهم به علم ولا هدى، فإن الذين سلكوا هذا السبيل كلهم يخبر عن نفسه بما يوجب حيرته وشكه، والمسلمون يشهدون عليه بذلك؛ فثبت بشهادته وإقراره على نفسه وشهادة المسلمين الذين هم شهداء الله في الأرض أنه لم يظفر من أعرض عن الكتاب وعارضه بما يناقضه بيقين يطمئن إليه، ولا معرفة يسكن بها قلبه.

والذين ادعوا في بعض المسائل أن لهم معقولاً صريحاً يناقض الكتاب قابلهم آخرون من ذوي المعقولات، فقالوا إن قول هؤلاء معلوم بطلانه بصريح المعقول، فصار ما يدعى معارضة للكتاب والسنة من المعقول ليس فيه ما يجزم بأنه معقول صحيح، إما بشهادة أصحابه عليه وشهادة الأمة، وإما بظهور تناقضهم ظهوراً لا ارتياب فيه، وإما لمعارضة آخرين من أهل هذه المعقولات،لهم، بل من تدبر ما يعارضون به الشرع من العقليات وجد ذلك مما يعلم بالعقل الصريح بطلانه، والناس إذا تنازعوا في المعقول لم يكن قول طائفة لها مذهب حجة على الأخرى بل يرجع في ذلك إلى الفطر السليمة التي لم تتغير باعتقاد يغير فطرتها ولا هوى، فامتنع حينئذ أن يعتمد على ما يعارض الكتاب من الأقوال التي يسمونها معقولات، وإن كان ذلك قد قالته طائفة كبيرة لمخالفة طائفة كبيرة لها، ولم يبق إلا أن يقال إن كل إنسان له عقل فيعتمد على عقل نفسه وما وجده معارضاً لأقوال الرسول من رأيه خالفه وقدم رأيه على نصوص الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، ومعلوم أن هذا أكثر ضلالاً واضطراباً.

وإذا كان فحول النظر وأساطين الفلسفة الذين بلغوا في الذكاء والنظر

إلى الغاية، وهم ليلهم ونهارهم يكدحون في معرفة هذه العقليات ثم لم يصلوا إلى معقول صريح يناقض الكتاب، بل إما إلى حيرة وارتياب وإما إلى اختلاف بين الأحزاب، فكيف غير هؤلاء ممن لم يبلغ مبلغهم في الذهن والذكاء ومعرفة ما سلكوه من العقليات، فهذا وأمثاله مما يبين أن من أعرض عن الكتاب وعارضه بما يناقضه لم يعارضه إلا بما هو جهل بسيط أو جهل مركب، فالأول:

﴿كسرابٍ بِقِيعةٍ يحسَبُهُ الظمآنُ ماءً حتّى إذا جاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شيئاً وَوَجَدَ اللهَ عندَهُ فوفّاهُ حسابَهُ واللهُ سريعُ الحِسابِ﴾ [سورة النور: الآية ٣٩]

والثاني: كظلمات في بحر لجي إلى نور، وأصحاب القرآن والإيمان في نور على نور، ثم ذكر الآيات المتعلقة بذلك.

(١٧٧) والمتناقضون في العقليات من هؤلاء قد يكون كلا الاعتقادين باطلاً، وقد يكون الحق فيه تفصيل يبين أن مع هؤلاء حقًّا وباطلاً ومع هؤلاء حقًّا وباطلاً، والحق الذي مع كل منهما هو الذي جاء به الكتاب الذي يحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه.

(١٧٨) الآيات والبراهين دالّة على صدق الرسل، وأنهم لا يقولون على الله إلا الحق، وأنهم معصومون فيما يبلِّغون عن الله من الخبر والطلب لا يجوز أن يستقر في خبرهم عن الله شيء من الخطأ، كما اتفق على ذلك جميع المُقرِّين بالرسل من المسلمين واليهود والنصارى وغيرهم، فوجب أن جميع ما يخبر به الرسول عن الله صدقٌ وحقٌّ لا يجوز أن يكون في ذلك شيء مناقض لدليل عقلي ولا سمعي، فمتى علم المؤمن بالرسول أنه أخبر بشيء من ذلك جزم جزماً قاطعاً أنه حق، وأنه لا يجوز أن يكون في الباطن بخلاف ما أخبر به، وأنه يمتنع أن يعارضه دليل قطعي، لا عقلي ولا سمعي، وأن كلَّ ما ظن أنه عارضه من ذلك فإنما هو حجج داحضة وشُبَهٌ من جنس شُبَهِ «السوفسطائية»؛ وإذا كان العقل العالم بصدق الرسول قد شهد له بذلك

وأنه يمتنع أن يعارض خبره دليلٌ صحيح كان هذا العقل شاهداً بأن كل ما خالف خبر الرسول فهو باطل، فيكون هذا العقل والسمع جميعاً شهدا ببطلان العقل المخالف للسمع.

(١٧٩) والكلام هنا إنما هو لمن علم أن الرسول صادق، وأن ما جاء به ثابت، وأن إخباره لنا بالشيء يفيد تصديقنا بثبوت ما أخبر به، فمن كان هذا معلوماً له امتنع أن يجعل العقل مقدَّماً على خبر الرسول ﷺ. وأما من أفصح بحقيقة قوله وقال: «إن كلام الله ورسوله في التوحيد وأمور الغيب لا يستفاد منه علمٌ بالحقيقة» فهذا لكلامه مقام آخر.

(١٨٠) ففي الجملة لا يكون الرجل مؤمناً حتى يؤمن بالرسول إيماناً جازماً ليس مشروطاً بعدم معارض، فمتى قال أومن بخبره إلا أن يظهر له معارض يدفع خبره لم يكن مؤمناً به.

(١٨١) العلوم ثلاثة أقسام: منها ما لا يعلم إلّا بالعقل، ومنها ما لا يعلم إلّا بالسمع، ومنها ما يعلم بالسمع والعقل.

(١٨٢) وطرق العلم ثلاثة: الحسُّ والعقل والمركَّب منهما كالخبر. فمن الأمور ما لا يمكن علمه إلا بالخبر، كما يعلمه كل شخص بإخبار الصادقين كالخبر المتواتر وما يعلم بخبر الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين، وهذا التقسيم يجب الإقرار به، وقد قامت الأدلة اليقينية على نبوات الأنبياء وأنهم قد يعلمون بالخبر ما لا يعلم إلّا بالخبر. وكذلك يعلمون غيرهم بخبرهم ونفس النبوة تتضمن الخبر، فإن النبوة مشتقة من الإنباء، وهو الإخبار بالمغيب، فالنبي يخبر بالغيب ويمتنع أن يقوم دليل صحيح على أن كل ما أخبر به الأنبياء يمكن معرفته بدون الخبر، فلا يمكن أن يجزم بأن كل ما أخبرت به الأنبياء يمكن غيرهم أن يعرفه بدون خبرهم، ولهذا كان أكمل الأمم علماً المقرون بالطرق الحسية والعقلية والخبرية، فمن كذّب بطريق منها فاته من العلوم بحسب ما كذب به من تلك الطرق.

(١٨٣) وجماع هذا أن يعلم أن المنقول عن الرسول ﷺ شيئان: ألفاظه وأفعاله، ومعاني ألفاظه ومقاصده بأفعاله وكلاهما منه ما هو متواتر عند العامة والخاصة، ومنه ما يختص بعلمه بعض الناس وإن كان عند غيره مجهولاً أو مظنوناً ومكذوباً به؛ وأهل العلم بأقواله كأهل العلم بالحديث والتفسير المنقول والمغازي والفقه يتواتر عندهم من ذلك ما لا يتواتر عند غيرهم ممن لم يشركهم في علمهم، وكذلك أهل العلم بمعاني القرآن والحديث والفقه في ذلك يتواتر عندهم من ذلك ما لا يتواتر عند غيرهم من معاني الأقوال والأفعال المأخوذة عن الرسول.

(١٨٤) المعارضون لكلام الله ورسوله من المشهورين بالإسلام ينتهي أمرهم إلى التأويل أو التفويض.

(١٨٥) والتأويل المقبول هو ما دل على مراد المتكلم، فإن لم يكن التأويل كذلك كان من باب التحريف والإلحاد لا من باب التفسير وبيان المراد، وأما التفويض فمن المعلوم أن الله أمرنا أن نتدبر القرآن وحضَّنَا على عقله وفهمه ومعرفته.

(١٨٦) وحقيقة قول الطائفتين أن المخاطب لنا لم يبين الحق ولا أوضحه مع أمره لنا أن نعتقده، بل دل ظاهره على الكفر والباطل، وأراد منا أن لا نفهم منه شيئاً أو نفهم منه ما لا دليل عليه فيه، وهذا مما يعلم بالاضطرار تنزيه الله ورسوله عنه، وأنه من جنس أقوال أهل التحريف والإلحاد، وبهذا احتج عليهم زنادقة الفلاسفة وألزموهم بطرد هذا في المعاد وغيره، فلو آمنوا بالكتاب كله حق الإيمان لبطلت معارضتهم ودحضت حجتهم.

(١٨٧) ما هو مطلق كلي في أذهان الناس لا يوجد إلا معيناً مشخصاً مخصوصاً متميزاً في الأعيان، وإنما سمي كليًّا لكونه في الذهن كليًّا، وأما في الخارج فلا يكون في الخارج ما هو كلي أصلاً، وهذا الأصل ينفع في عامة العلوم، فلهذا يتعدد ذكره في كلامنا بحسب الحاجة إليه فيحتاج أن يفهم في

كل موضـع يحتاج إليه فيه، وبسبب الغلط فيه ضَلَّ طوائف من الناس حتى في وجود الرب.

(١٨٨) كل من تكلم بألفاظ لم ترد في الكتاب والسنة نفياً أو إثباتاً فإن كان في مقام دعوة الناس إلى قوله وإلزامهم به أمكن أن يقال لهم لا يجب على أحد أن يجيب داعياً إلّا إلى ما دعا إليه رسول الله ﷺ ولو كان ذلك المعنى حقًا.

(١٨٩) وإن كان المناظر معارضاً للشرع بما يذكره من هذه الألفاظ استفسر عن مراده بذلك، فإن أراد معنى صحيحاً قُبِل، وإن أراد باطلاً رُدَّ، وإن اشتمل على حق وباطل قُبِل ما فيه من الحق ورُدَّ الباطل.

(١٩٠) ويقال لمن يتقيد بالشريعة إطلاق هذه الألفاظ نفياً وإثباتاً بدعة وفي كل من الإثبات والنفي تلبيس. وإنما العصمة في إطلاق ألفاظ الشارع من الكتاب والسنة.

(١٩١) نعلم أن كل حق يحتاج الناس إليه في أصول دينهم لا بد أن يكون مِمَّا بيَّـنه الرسول إذ كـانت فروع الدين لا تقوم إلا بأصوله، فكيف يجوز أن يترك الرسول أصول الدين التي لا يتم الإيمان إلّا بها لا يبيِّـنها للناس؟ ومن هنا يُعرف ضلالُ من ابتدع طريقاً أو اعتقاداً زعم أن الإيمان لا يتم إلّا به، مـع العلم بأن الرسول لم يذكره، وهذا الأصل مما احتـج به علماء السُّنة على من دعاهم إلى قول الجهمية وغيرهم.

(١٩٢) والإنسان في نظره مـع نفسه ومناظرته غيره إذا اعتصم بالكتاب والسُّنة هداه الله إلى صراطه المستقيم.

(١٩٣) وأمّا إذا كان الإنسان في مقام الدعوة لغيره والبيان له وفي مقام النظر أيضاً فعليه أن يعتصم أيضاً بالكتاب والسنة ويدعو إلى ذلك، وله أن يتكلم مـع ذلك ويبيِّـن الحق الذي جاء به الرسول بالأقيسة العقلية والأمثال المضروبة، فهذه طريقة الكتاب والسنة وسلف الأمة، فإن الله ضرب الأمثال

في كتابه وبيَّـن بالبراهين العقلية توحيده وصدق رسله، وأمر المعاد وغير ذلك من أصول الدين، وأجاب عن معارضة المشركين كما قال تعالى:

﴿وَلَا يأْتونَكَ بِمَثَلٍ إلاّ جئناكَ بِالحقِّ وأَحسَنَ تَفْسيراً﴾

[سورة الفرقان: الآية ٣٣]

وكذلك كان الرسول ﷺ في مخاطباته.

(١٩٤) وإذا كان المتكلم في مقام الإجابة لمن عارضه بالعقل وادعى أن العقل يعارض النصوص فإنه قد يحتاج إلى حل شُبْهَته وبيان بطلانها بإبطال الواضحات والاستفصال عن المشتبهات من الألفاظ واستفسار صاحبها ماذا يريد بها، فإن أراد بها حقاً قبل أو باطلاً رُدّ، وإن أراد حقاً وباطلاً قبل الحق ورد الباطل.

(١٩٥) والأصل في هذا الباب أن الألفاظ نوعان، نوع مذكور في كتاب الله وسنة رسوله وكلام أهل الإجماع، فهذا يجب اعتبار معناه وتعليق الحكم به، فإن كان مدحاً استحق صاحبه المدح وإن كان ذمًّا استحق الذمّ، وإن أثبت شيئاً وجب إثباته، وإن نفى شيئاً وجب نفيه، لأن كلام الله حق وكلام رسوله حق وكلام أهل الإجماع حق، وذلك كما ذكر الله في كتابه من أسمائه وصفاته وأفعاله أو ذكره رسوله، ومن دخل في اسم مذموم في الشرع كان مذموماً، كاسم الكافر والمنافق الملحد ونحو ذلك، ومن دخل في اسم محمود في الشرع كان محموداً، كاسم المؤمن والتقي والصديق ونحو ذلك، وأما الألفاظ التي ليس لها أصل في الشرع فتلك لا يجوز تعليق المدح والذم والإثبات والنفي على معناها إلاّ أن يبين أنه يوافق الشرع، والألفاظ التي تعارض بها النصوص هي من هذا الضرب، كلفظ الجسم والحيز والجهة والجوهر والعرض ونحوها.

(١٩٦) لا كفر بمخالفة العقليات مهما كانت، وإنما يكون الكفـر بتكذيب الرسول فيما أخبر به أو الامتناع عن متابعته مـع العلم بصدقه، وفي الجملة فالكفر متعلق بما جاء به الرسول.

(١٩٧) فلا إيمان مع تكذيب الرسول ومعاداته، ولا كفر مع تصديقه وطاعته.

(١٩٨) وأهل البدع يبتدعون بدعاً تخالف الكتاب والسنة ويكفِّرون من خالفهم.

(١٩٩) ومن أراد أن يناظر مناظرة شرعية بالعقل الصريح فلا يلتزم لفظاً بِدْعيًّا ولا يخالف دليلاً شرعيًّا ولا عقليًّا، فإنه يسلك طريق أهل السُّنَّة والحديث والأئمة الذين لا يوافقون على إطلاق النفي والإثبات في الألفاظ التي لا توجد في الكتاب والسنة، بل يستفصلون ويستفسرون كما تقدم.

(٢٠٠) أهل البدع من الجهمية ونحوهم في تحريفهم لنصوص الصفات ارتكبوا أربع عظائم: ردَّهم لنصوص الأنبياء، وردَّهم لما يوافق ذلك من عقول العقلاء، وجعلَ ما خالف ذلك من أقوالهم المجملة الباطلة هي أصول الدين وتكفيرَهم أو تفسيقَهم أو تخطئتهم لمن خالف هذه الأقوال المبتدعة المخالفة للعقل والنقل.

وأما أهل العلم والإيمان فهم على نقيض هذه الحال، يجعلون كلام الله ورسولِهِ هو الأصل الذي يعتمد عليه، وإليه يُردُّ ما تنازع الناس فيه، فما وافقه كان حقًّا، وما خالفه كان باطلاً، ومن كان قصده متابعته من المؤمنين وأخطأ بعد اجتهاده الذي استفرغ فيه وسعه غفر الله له خطأه، سواء كان خطؤه في المسائل العلمية الخبرية أو المسائل العملية.

(٢٠١) القرمطة في السمعيات والسفسطة في العقليات هما مجمع الكذب والبهتان.

(٢٠٢) إذا خاطبنا الرسول ﷺ فعلينا أن نتأدب بأدب الله لنا حيث قال:

﴿لَا تَجعَلُوا دُعاءَ الرَّسولِ بَينكُمْ كدُعاءِ بَعضِكُم بعضاً﴾

[سورة النور: الآية ٦٣]

فلا نقول: يا محمد، يا أحمد، بل نقول: يا رسول الله، يا نبيَّ الله؛ وإذا كنا في مقام الإخبار عنه قلنا: أشهد أن لا إلٰه إلاَّ الله وأن محمداً رسولُ الله، فالفرق بين مقام المخاطبة ومقام الإخبار فرق ثابت بالشرع والعقل، وبه يظهر الفرق بين ما يُدعى الله به من الأسماء الحُسنى وبين ما يُخبِر عنه عز وجل بما هو حق ثابت لإثبات ما يستحقه من صفات الكمال ونفي ما يُنزَّه عنه من العيوب والنقائص.

(٢٠٣) ولفظ التسلسل يراد به التسلسل في العلل والفاعلين والمؤثِّرات: بأن يكون للفاعل فاعل وللفاعل فاعل إلى ما لا نهاية له، وهذا متفق على امتناعه عند العقلاء، والثاني: التسلسل في الآثار بأن يكون الحادث الثاني موقوفاً على حادث قبله، وذلك الحادث موقوف على حادث قبله وهلم جرًّا، فهذا في جوازه قولان مشهوران للعقلاء وأئمة السنة والحديث مع كثير من النظار أهل الكلام والفلاسفة يجوزون ذلك، وعلى هذا دلالات الكتاب والسنة الكثيرة والعقل الصحيح، وأما التسلسل في الشروط ففيه قولان مشهوران للعقلاء والصواب المنع كالتسلسل في العلل.

(٢٠٤) وينبني على القول بجواز التسلسل في الآثار الذي هو الصواب المقطوع به أن الله لم يزل متكلماً فعَّالاً لما يريد، ولا يزال كذلك.

(٢٠٥) قد ثبت بالسمع اتصاف الباري بالأفعال الاختيارية القائمة به، كالاستواء على العرش والقبض والبسط والنزول والخلق والرزق المتعلقة بنفسه والمتعدِّية إلى الخلق. والفعل المتعدِّي واللازم لا بُدَّ أن يقوم بالفاعل ويمتنع عقلاً وشرعاً أن يقوم بغيره في الحالين؛ وهذه الأفعال الاختيارية تَبَعٌ لقدرته ومشيئته، فما شاء قاله وتكلم به وما شاء فعله في الحال والماضي والمستقبل؛ هذا أصل متفق عليه بين السلف وعليه دلَّ الكتاب والسنة.

(٢٠٦) من القضايا الكلِّية الضرورية أن كل محدَث لا بد له من محدِث وكل مفعول ومصنوع لا بدَّ له من فاعل وصانع، وكل ممكن لا بدَّ له

من واجب، والآية الدلالة يجب أن يكون ثبوتها مستلزماً لثبوت المدلول الذي هو آية له وعلامة عليه إلى أن تندرج تحت قضية كلية، وإذا كان كذلك فجميع المخلوقات مستلزمة للخالق بعينه، وكل منها يدل بنفسه على أن له محدثاً بنفسه، والعلم بأفراد ذلك لا يحتاج إلى العلم بالقضية الكلية، وهو أن كل محدَث فلا بد من له من محدِث.

(٢٠٧) فالفعل يستلزم القدرة، والإحكام يستلزم العلم، والتخصيص يستلزم الإرادة، وحسن العاقبة يستلزم الحكمة، فلهذا كانت المخلوقات آيات عليه وسمَّاها الله آيات.

(٢٠٨) الإقرار بالصانع ضروريٌّ فطري، فإنه لا شيء أحوج إلى شيء من المخلوق للخالق، فهم يحتاجون إليه من جهة ربوبيته إذ كان هو الذي خلقهم وهو الذي يأتيهم بالمنافع ويدفع عنهم المضار، وكلُّ ما يحصل من أحد فإنما هو بخلقه وتقديره وتسبيبه وتيسيره، وهذه الحاجة التي توجب رجوعهم إليه حال اضطرارهم، كما يخاطبهم بذلك في كتابه، وهم محتاجون إليه من جهة ألوهيته، فإنه لا صلاح لهم، إلا أن يكون هو معبودهم الذي يحبّونه ويعظِّمونه ولا يجعلون له أنداداً يحبونهم كحب الله، بل يكون ما يحبون كأنبيائه وصالحي عباده، إنما يحبونهم لأجله. ومعلوم أن السؤال والحب والذل والخوف والرجاء والتعظيم والاعتراف بالحاجة والافتقار ونحو ذلك مشروط بالشعور بالمسؤول المحبوب المرجو المخوف المعظم الذي تعترف النفوس بالحاجة إليه والافتقار الذي تواضع كل شيء لعظمته واستسلم كل شيء لقدرته، وذلَّ كل شيء لعزته، فإذا كانت هذه الأمور مما تحتاج النفوس إليها ولا بدَّ لها منها بل هي ضرورية فيها كان شرطها ولازمها وهو الاعتراف بالصانع والإقرار به أَوْلَى أن يكون ضرورياً في النفوس وأصل الإيمان قول القلب وعمله، أي علمه بالخالق وعبوديته للخالق، والقلب مفطور على هذا وهذا.

(٢٠٩) الطريقة الشرعية تتضمن الخبر بالحقِّ والتعريف بالطريق الموصلة إليه النافعة للخلق، وأما الكلام على كل ما يخطر ببال كل أحد من الشُّبهات «السوفسطائية» فهذا لا يمكن أن يبيِّنه خطاب على وجه التفصيل، والعلوم الفطرية الضرورية حاصلة مع صحة الفطرة وسلامتها، وقد يعرض للفطرة ما يفسدها ويمرضها فيرى الحق باطلاً كما في البدن، والقرآن فيه شفاء لما في الصدور من الأمراض، والنبي ﷺ علم أن وسواس التسلسل في الفاعل يقع في النفوس، وأنه معلوم الفساد بالضرورة، فأمر عند وروده بالاستعاذة بالله منه والانتهاء عنه كما في حديث أبي هريرة المعروف: لا يزال الناس يتساءلون حتى يقولوا: هذا الله خلق الخلق فمن خلق الله، فمن وجد شيئاً من ذلك فليقل: آمنت بالله وليستعذْ بالله ولْيَنْتَهِ، وهذا مجامع البراهين التي يرجع إليها غاية النظار، فأمر بالاستعاذة وأمر بالانتهاء ثم أرشده إلى الإيمان الذي فيه حفظ الأصل الديني ودفع المعارض، فعالجه بالانتهاء الذي فيه دفع التسلسل في الفاعل وبالاستعاذة التي فيها اللجأ إلى الله بدفع الشيطان الموسوس بهذه الوساوس الباطلة ثم ليقل: آمنت بالله، وهذا من باب دفع الضدِّ بضدّ النافع، فإن قوله آمنت بالله يدفع عن قلبه الوسواس الفاسد.

(٢١٠) ومما ينبغي أن يُعلم أن كثيراً من العلوم تكون ضرورية فطرية فإذا طلب المستدل أن يستدل عليها خفيت ووقع فيها الشك، إما لما في ذلك من تطويل المقدمات، وإما لما في ذلك من خفائها، وإما لما في ذلك من كلا الأمرين، والمستدلّ قد يعجز عن نظم دليل على ذلِك، إما لعجزه عن تصوره، وإما لعجزه عن التعبير عنه، وإما لعجزه عن دفع الشبهات المعارضة، إما في المستدل، وإما في السامع.

(٢١١) وكلما كانت حاجة الناس إلى معرفة الشيء وذكره أشدَّ وأكثر كانت معرفتهم به وذكرُهم له أعظمَ وأكثر، وكانت طرق معرفته أظهرَ وأكثرَ،

وكانت الأسماء المعرِّفة له أكثرَ وكانت على معانيه أدلَّ. ولما كانت حاجة النفوس إلى معرفة ربها أعظم الحاجات كانت طرق معرفتهم له أعظمَ من طرق معرفة ما سواه، وكان ذكرهم لأسمائه أعظمَ من ذكرهم لأسماء ما سواه، وله سبحانه في كل لغة أسماء، وله في اللغة العربية أسماء كثيرة، والصواب الذي عليه جمهور العلماء أنها لا تنحصر في تسعة وتسعين كما في أحاديث أُخر.

(٢١٢) إذا عرضنا على العقل الصريح ذاتاً لا علم لها ولا قدرة ولا حياة ولا تتكلم ولا تسمع ولا تبصر، أو لا تقبل الاتصاف بهذه الصفات، وذاتاً موصوفة بالحياة والعلم والقدرة والكلام والمشيئة كان صريح العقل قاضياً بأن المُتَّصفة بهذه الصفات التي هي صفات الكمال، بل القابلة للاتصاف بها أكمل من ذاتٍ لا تتصف بهذه ولا تقبل الاتّصاف بها؛ ومعلوم بصريح العقل أن الخالق المبدع لجميع الذوات وكمالاتها أحقُّ بكل كمال وأحق بالكمال الذي باين به جميع الموجودات؛ وهذا الطريق ونحوه مما سلكه أهل الإثبات للصفات، فيقال: وإذا عرضنا على العقل الصريح ذاتاً لا فعل لها ولا حركة، ولا تقدر أن تصعد ولا تنزل، ولا تأتي ولا تجيء ولا تقرب ولا تقبض، ولا تطوي ولا تحدث شيئاً بفعل يقوم بها، وذاتاً تقدر على هذه الأفعال وتحدث الأشياء بفعل لها، كانت هذه الذات أكمل، فإن تلك كالجمادات أو كالحيِّ الزَّمِنِ المجْدَع، والحي أكمل من الجماد، والحي القادر على العمل أكمل من العاجز عنه.

هذا آخر ما يسر الله نقله من كتاب «العقل والنقل».

فصل في ذكر القواعد والأصول

والضوابط الجامعة من كتاب «منهاج السنة»

هجرانُ أهل البدع وتركُ عِيادتهم وتشييعِ جنائزهم من باب العقوبات الشرعية؛ وهو يختلف باختلاف الأحوال من قلة البدعة وكثرتها، وظهور السُّنة وخفائها، وأن المشروع هو التأليف تارةً والهجرانُ أخرى، كما كان ﷺ يفعله، لأن المقصود دعوة الخلق بأقرب طريق إلى طاعة الله، فيستعمل الرغبة حيث تكون أصلحَ والرهبةَ حيث تكون أصلحَ، وهو ﷺ أمره شامل عام لكل مؤمن شهده أو غاب عنه في حياته وبعد مماته وإذا أمر أناساً معينين بأمور، وحكم في أعيان معينة بأحكام لم يكن حكمه وأمره مختصًّا بتلك المعيَّنات، بل كان ثابتاً في نظائرها وأمثالها إلى يوم القيامة.

(٢١٣) والقول كل ما كان أفسد في الشرع كان أفسد في العقل، فإن الحق لا يتناقض، والرسل إنما أخبرت بحق والله فطر عباده على معرفة الحق والرسل بعثت بتكميل الفطرة لا بتغيير الفطرة، قال الله تعالى:

﴿سَنُرِيهِم آياتِنَا في الآفاقِ وَفي أَنفُسِهِم حتَّى يتبيَّـنَ لَهُمْ أَنَّهُ الحقُّ﴾
[سورة فصّلت: الآية ٥٣]

فأخبر أنه سيريهم الآياتِ الأفقيةَ والنفسية المبينة، لأن القرآن الذي أخبر به عباده حق فتتطابق الدلالة البرهانية القرآنية والبرهانية العيانية، ويتصادق موجب الشرع المنقول والنظر المعقول.

(٢١٤) والنص والعقل دلّ على أن كل ما سوى الله مخلوق حادث، كائن بعد أن لم يكن، ولكن لا يلزم من حدوث كل فرد فرد مع كون الحوادث متعاقبة حدوث النوع، فلا يلزم من ذلك أن يكون الفاعل المتكلم معطلاً عن الفعل والكلام، ثم حدث ذلك بالسبب كما لم يلزم مثل ذلك في المستقبل، فإن كل فرد فرد من المستقبلات المنقضية فانٍ وليس النوع فانياً.

(٢١٥) أهل السُّنة يقولون: ينبغي أن يُولَّى الأصلح للولاية إذا أمكن، إمَّا وجوباً أو استحباباً، ومن عدل عن الأصلح مع القدرة لهوى فهو ظالم، ومن كان عاجزاً عن تولية الأصلح مع محبته لذلك فهو معذور؛ ويقولون: من تولّى فإنه يستعان به على طاعة الله بحسب الإمكان، ولا يعان إلاّ على طاعة الله ولا يستعان به على معصية الله، ولا يعان على معصية الله.

(٢١٦) من طرق المناظرة أن يقع التفضيل بين طائفتين ومحاسن إحداهما أكثر وأعظم، ومساوئها أقل وأصغر، فإذا ذكر ما فيها من ذلك عورض بأنّ مساوىء تلك أعظم كقوله:

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهرِ الحرَامِ . . .﴾ الآية [سورة البقرة: الآية ٢١٧]

وإن كان كل من الطائفتين ممدوحاً لا يستحق الذمّ، بل هناك شبه في الموضعين، وأدلة في الموضعين، وأدلة أحد الصنفين أقوى وأظهر، وشبهته أضعف وأخفى، فيكون أولى بثبوت الحق ممن تكون أدلته أضعف وشبهته أقوى، وهذا حال النصارى واليهود مع المسلمين، وهو حال أهل البدع مع أهل السنة.

(٢١٧) والله سبحانه بعث الرسل بما يقتضي الكمال من إثبات أسمائه وصفاته على وجه التفصيل والنفي على طريق الإجمال للنقص والتمثيل، فالرب تعالى موصوف بصفات الكمال التي لا غاية فوقها، منزه عن النقص بكل وجه ممتنع أن يكون له مَثَلٌ في شيء من صفات الكمال، فأما صفات النقص فهو منزّهٌ عنها مطلقاً، وأما صفات الكمال فلا يماثله ــ بل ولا يقاربه ــ فيها شيء من الأشياء والتنزيه يجمعه نوعان: نفي النقص ونفي مماثَلَةِ غيره له في صفات الكمال، كما يدل على ذلك النصوص والعقل.

(٢١٨) وأسماؤه سبحانه تتضمن صفاته، ليست أعلاماً محضة، وهو مستحق للكمال المطلق لأنه واجب الوجود بنفسه يمتنع العدم عليه ويمتنع أن يكون مفتقراً إلى غيره بوجه من الوجوه، إذ لو افتقر إلى غيره بوجه

من الوجوه لكان مفتقراً إلى ذلك الغير؛ والحاجة إمّا إلى حصول كمالٍ له وإما إلى دفع ما ينقص كماله، ومن احتاج في شيء من كماله إلى غيره لم يكن كمالُه موجوداً بنفسه بل بذلك الغير، وهو بدون ذلك الكمال ناقص، والناقص لا يكون واجباً بنفسه بل ممكناً مفتقراً إلى غيره.

(٢١٩) فأي شيء اعتبرتَه من العالم وجدتَه مفتقراً إلى شيء آخر من العالم، فيدلّك ذلك مع كونه ممكناً مفتقراً ليس بواجب بنفسه إلى أنه مفتقر إلى فاعل ذلك الآخر حتى ينتهي الأمر إلى الرب الخالق لكل شيء، ويمتنع أن يكون للعالم فاعلان، مفعول كل منهما مستغن عن مفعول الآخر، كما قال تعالى:

﴿ما اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَما كانَ مَعَهُ مِنْ إلَه﴾ [سورة المؤمنون: الآية ٩١]

ويمتنع أن يكونا مستقلين، لأنه جمع بين النقيضين، ويمتنع أن يكونا متعاونين متشاركين كما يوجد ذلك في المخلوقين لاستلزام ذلك العجز والحاجة إلى الآخر.

(٢٢٠) وهو تعالى مستحق للكمال الذي لا غاية فوقه، إذ كل غاية تفرض كمالاً إما أن تكون واجبة له، أو ممكنة، أو ممتنعة؛ والقسمان الأخيران باطلان فوجب الأول، فهو منزه عن النقص وعن مساواة شيء من الأشياء له في صفات الكمال، بل هذه المساواة هي من النقص أيضاً، وذلك لأن المتماثلين يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر، ويجب له ما يجب له ويمتنع عليه ما يمتنع عليه، فلو قُدِّر انه ماثل شيئاً في شيء من الأشياء للزم اشتراكهما فيما يجب ويجوز ويمتنع على ذلك الشيء، وكل ما سواه ممكن قابل للعدم، بل معدوم مفتقر إلى فاعل، وهو مصنوع مربوب محدث، فلو ماثله لزم اشتراكهما في هذه الأمور، وقد تبين أن كماله من لوازم ذاته لا يمكن أن يكون مفتقراً فيه إلى غيره، فضلاً عن أن يكون ممكناً أو مصنوعاً أو محدثاً.

(٢٢١) وأما المخالفون للرسل من المشركين والصابئة ومن اتَّبعهُم من

الجهمية والفلاسفة والمعتزلة ونحوهم، فطريقتهم نفي مفصل وإثبات مجمل: ينفون صفات الكمال ويثبتون ما لا يوجد إلاّ في الخيال، فيقولون: ليس بكذا ولا بكذا.. إلى آخر ما يقولون.

(٢٢٢) والله سبحانه ضرب الأمثال في كتابه لما في ذلك من البيان؛ والإنسان لا يرى نفسه وأعماله إلا إذا مثلت له نفسه بأن يراها في مرآة وتمثل له أعماله بأعمال غيره، ولهذا ضرب الملكان المثل لداود، وضرب الأمثال مما يظهر به الحال، وهو القياس العقلي الذي يهدي به الله من يشاء من عباده.

(٢٢٣) العبد كماله في حاجته إلى ربه وعبوديته وفقره وفاقته، فكلما كانت عبوديته أكمل كان أفضل، وصدور ما يحوجه إلى التوبة والاستغفار مما يزيده عبودية وفقراً وتواضعاً.

(٢٢٤) ومن أراد أن يمدح أو يذم فعليه أن يبين دخول الممدوح والمذموم في الأسماء التي علق الله ورسوله عليها المدح والذم، فأما إذا كان الاسم ليس له أصل في الشرع ودخول الداخل فيه مما ينازع فيه المدخل بطلت كل من المقدمتين.

(٢٢٥) فعل الحسنات له آثار محمودة في النفس وفي الخارج، وكذلك السيئات، والله تعالى جعل الحسنات سبباً لهذا والسيئات سبباً لهذا، كما جعل أكل السم سبباً للمرض والموت، وأسباب الشَّر لها أسباب تدفع بمقتضاها، فالتوبة والأعمال الصالحة يمحى بها السيئات، والمصائب في الدنيا تكفر بها السيئات.

(٢٢٦) ومن العلوم علوم لو علمها كثير من الناس لضرَّهم ذلك، ونعوذ بالله من علم لا ينفع، وليس اطلاع كثير من الناس بل أكثرهم على حكمة الله في كل شيء نافعاً لهم، بل قد يكون ضارًّا قال تعالى:

﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشياءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [سورة المائدة: الآية ١٠١].

(٢٢٧) والاحتجاج بالقَدَرِ حجة داحضة باطلة باتفاق كل ذي عقل ودين من جميع العالمين، والمحتج به لا يقبل من غيره هذه الحجة إذا احتج به في ظُلم ظلمه إياه وترك ما يجب عليه من حقوقه، بل يطلب منه ما له عليه ويعاقبه على عدوانه عليه، وإنما هو من جنس شُبَهِ «السوفسطائية» التي تعرض في العلوم، ولا يحتج به أحد إلا مع عدم علمه بالحجة بما فعله، فإذا كان معه علم بأن ما فعله هو المصلحة وهو المأمور وهو الذي ينبغي فعله لم يحتج بالقَدَر، وكذلك إذا كان معه علم بأن الذي لم يفعله ليس عليه أن يفعله أو ليس بمصلحة أو ليس هو مأموراً به لم يحتج بالقدر، بل إذا كان متبعاً لهواه بغير علم احتج بالقَدَر.

(٢٢٨) فالرسل صلوات الله عليهم بعثوا بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها، فأَتْبَاع الرسل أكمل الناس في ذلك والمكذِّبون للرسل انعكس الأمر في حقهم فصاروا يتبعون المفاسد ويعطّلون المصالح، فهم شرُّ الناس.

(٢٢٩) تكليف ما لا يطاق على وجهين: الأول، ما لا يطاق للعجز عنه، كتكليف الزَّمْنَى المشْيَ، وتكليف الإنسان الطيرانَ ونحو ذلك، فهذا غير واقع في الشريعة؛ والثاني، ما لا يطاق للاشتغال بضده كاشتغال الكافر بالكفر، وهذا واقع، ولا ينبغي أن يعبَّر عنه أنه لا يطاق.

(٢٣٠) أهل السنة يقولون: إن العبد له قدرة وإرادة وفعل؛ وهو فاعل حقيقةً والله خالق ذلك كلِّه، كما هو خالق كل شيء، كما دل على هذين الأصلين نصوص الكتاب والسنة، وهو الواقع.

(٢٣١) وفعل العبد حادث ممكنٌ، فيدخل في عموم خلق الله للحوادث، واتفق أهل السنة أن الله خص المؤمنين بنعمة دون الكافرين بأن

هداهم للإيمان، ولو كانت نعمته على المؤمنين مثل نعمته على الكافرين لم يكن المؤمن مؤمناً كما قال تعالى:

﴿ولـكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إليكُمُ الإيمانَ وزَيَّنَهُ في قُلوبِكُم وكرَّه إليكُمُ الكفرَ والفُسوقَ والعِصيانَ أولئك هُمُ الرّاشدون﴾ [سورة الحجرات: الآية ٧]

والله خالق الملائكة والأنبياء وخالق الشياطين والحيات والعقارب وغيرها من الفواسق، فهذا محمود معظم، وهذا فاسق يقتل في الحل والحرم، وهو سبحانه خالق في هذا طبيعة كريمة تقتضي الخير والإحسان، وفي هذا طبيعة خبيثة توجب الشر والعدوان.

(٢٣٢) الإرادة في كتاب الله نوعان: إرادة تتعلق بالأمر وإرادة تتعْلق بالخلق، فالإرادة المتعلقة بالأمر أن يريد من العبد فعل ما أمره، وأما إرادة الخلق فأن يريد ما يفعله هو، فإرادة الأمر هي المتضمنة للمحبة والرضا، وهي الإرادة الدينية، والإرادة المتعلقة بالخلق هي المشيئة وهي الإرادة الكونية القدرية؛ فالكفرُ والفسوقُ والعصيانُ ليس مراداً للرب بالاعتبار الأول، والطاعة موافقة لتلك الإرادة أو موافقة للأمر المستلزم لتلك الإرادة، فأما موافقة مجرد النوع الثاني فلا يكون به مطيعاً.

(٢٣٣) وكما على العبد أن يؤمن بقَدَرِ الله وقضائه فعليه أن يوافق الله في حبِّه وبغضه، فقضاء الشرور من جهة خلقة الرب لها محبوبة مرضية لأن الله خلقها لما له في ذلك من الحكمة، والعبد فعلها وهي ضارة له موجبة له العذاب، فنحن ننكرها ونكرهها وننأى عنها، وإذا أرسل الله الكافرين على المسلمين، فعلينا أن نرضى بقضاء الله في إرسالهم، وعلينا أن نجتهد في دفعهم وقتالهم، وأحد الأمرين لا ينافي الآخر.

(٢٣٤) أهل السنة متفقون على أن الأنبياء معصومون في تبليغ الرسالة، ولا يجوز أن يستقر في شيء من الشريعة خطأ باتفاق المسلمين، وكل ما يبلغونه عن الله من الأمر والنهي فهم مطاعون فيه باتفاق المسلمين،

وما أخبروا به وجب تصديقهم فيه بإجماع المسلمين، وما أمروهم به ونهوهم عنه فهم مطاعون فيه عند جميع فرق الأمة، والجمهور الذي يجوزون عليهم الصغائر ومن يجوز الكبائر يقولون إنهم لا يقرون عليها، بل يحصل لهم بالتوبة منها من المنزلة أعظم مما كان قبل ذلك.

(٢٣٥) القياس نوعان: مذموم إما لفوات شرطه، وهو عدم المساواة في مناط الحكم، وإما لوجود مانعه، وهو النص الذي يجب تقديمه عليه، وصحيح محمود وهو الذي يستوي فيه الأصل والفرع في مناط الحكم، ولم يعارضه ما هو أرجح منه.

(٢٣٦) الصِّدّيق قد يراد به الكامل في الصدق، وقد يراد به الكامل في التصديق، وكمال ذلك علم ما أخبر به النبي ﷺ جملة وتفصيلاً، وتصديق ذلك تصديقاً كاملاً في العلم والقصد والقول والعمل، وأكمل الناس في هذا الوصف أبو بكر الصِّدّيق، رضي الله تعالى عنه.

(٢٣٧) فمن تكلّم في هذا الباب، أي مدح الصحابة أو القدح فيهم بجهل أو بخلاف ما يعلم كان مستوجباً للوعيد، ولو تكلم بحقٍّ لقصد الهوى لا لوجه الله أو ليعارض به حقًّا آخر لكان أيضاً مستوجباً للذم والعقاب، ومن علم ما دل عليه القرآن والسنة من الثناء على القوم ورضي الله عنهم واستحقاقهم الجنة، وأنهم خير هذه الأمة التي أُخرجت للناس لم يعارض هذا المتيقن المعلوم بأمور مشتبهة، منها ما لا يعلم صحته، ومنها ما يتبين كذبه، ومنها ما لا يعلم كيف وقع، ومنها ما يعلم عذر القوم فيه، ومنها ما يعلم توبتهم منه، ومنها ما يعلم أن لهم من الحسنات ما يغمره، فمن سلك سبيل أهل السنة استقام قوله، وكان من أهل الحق والاستقامة والاعتدال وإلّا حصل في جهل ونقض وتناقض كحال هؤلاء الرافضة الضُّلال.

(٢٣٨) والرجل الصالح المشهود له بالجنة قد يكون له سيئات يتوب منها أو تمحوها حسناته أو تكفر عنه بالمصائب أو غير ذلك، فإن العبد إذا

أذنب كان لدفع عقوبة النار عنه عشرة أسباب، ثلاثة منه وثلاثة من الناس وباقيها من الله: التوبة والاستغفار والحسنات الماحية ودعاء المؤمنين واهداؤهم له العمل الصالح وشفاعة نبينا ﷺ، والمصائب المكفِّرة في الدنيا وفي البرزخ وفي عرصات القيامة ومغفرة الله له بفضل رحمته.

(٢٣٩) ومما ينبغي أن يُعلم أن الأمة يقع فيها أمور بالتأويل في دمائها وأموالها وأعراضها، كالقتال واللعن والتكفير، وجماهير العلماء يقولون: إن أهل العدل والبغاة إذا اقتتلوا بالتأويل لم يضمن هؤلاء ما أتلفوا لهؤلاء ولا هؤلاء ما أتلفوا لهؤلاء، كما قال الزهري: وقعت الفتنة وأصحاب محمد متوافرون، فأجمعوا أن كل دم أو مال أصيب بتأويل القرآن، فإنه هدر أنزلوهم منزلة الجاهلية في الدماء والأموال، فكيف بالأعراض كاللعن والتكفير والتفسيق. . .

(٢٤٠) ومما ينبغي أن يُعلم أن أسباب الفتن تكون مشتركة فَيَرِدُ على القلوب من الواردات ما يمنع القلوب عن معرفة الحق وقصده، ولهذا تكون بمنزلة الجاهلية، والجاهلية ليس فيها معرفة الحق وقصده، والإسلام جاء بالعلم النافع والعمل الصالح بمعرفة الحق وقصده.

(٢٤١) ويترتب على هذا الأصل أن الرجل العظيم في العلم والدين من الصحابة والتابعين ومَنْ بَعْدهم إلى يوم القيامة قد يحصل منه نوع من الاجتهاد مقروناً بالظن ونوع من الهوى الخفي فيحصل بسبب ذلك ما لا ينبغي اتّباعه فيه وإن كان من أولياء المتقين ويصير فتنة لطائفتين: طائفة تعظمه فتريد تصويب ذلك الفعل واتباعه عليه، وطائفة تذمّه فتجعل ذلك قادحاً في ولايته وتقواه، بل في بره وكونه من أهل الجنة، بل في إيمانه حتى تخرجِه من الإيمان؛ وكل هذين الطرفين فاسد، ومن سلك طريق الاعتدال عظَّم من يستحق التعظيم وأحبَّه ووالاه وأعطى الحق حقه، فيعظم الحق ويرحم الخلق، ويعلم أن الرجل الواحد تكون له حسنات وسيئات، فيحمد ويذم

ويثاب ويعاقب ويحب من وجه ويبغض من وجه، هذا هو مذهب أهل السُّنَّة والجماعة خلافاً لأهل البدع من الخوارج والمعتزلة ونحوهم.

(٢٤٢) الناس قد تكلموا في تصويب المجتهدين وتخطئتهم وتأثيمهم وعدم تأثيمهم، ونحن نذكر أصولاً جامعة نافعة:

الأصل الأول: هل يمكن كل أحد أن يعرف باجتهاده الحق في كل مسألة فيها نزاع؟ وإذا لم يمكنه فاجتهد فاستفرغ وسعه فلم يصل إلى الحق، بل قال ما اعتقد إنه هو الحق في نفس الأمر، هل يستحق أن يعاقب أم لا؟ هذا أصل هذه المسائل، ثم ذكر أقوال أهل البدع فيه، ثم قال: ليس كل من اجتهد واستدل يتمكن من معرفة الحق ولا يستحق الوعيد إلّا من ترك مأموراً أو فعل محظوراً، وهذا قول الفقهاء والأئمة وإن الناس يتفاوتون في معرفة الحق بحسب الأسباب التي يعرف بها الحق ولا يعذب الله إلّا من عصاه بفعلٍ محظورٍ أو تَركِ مأمورٍ من غير فرق بين المسائل الأصولية والفروعية، وكلُّ ما ذُكر من الفروق فإنه غير صحيح ولم يدل عليه كتابٌ ولا سنة، بل دلالتهما على عدم الفرق، ثم ذكر الأدلة على ذلك.

(٢٤٣) فالمجتهد المستدلّ من إمام وحاكم وعالم وناظر ومناظر ومفتٍ وغير ذلك إذا اجتهد واستدل واتقى الله ما استطاع كان هذا هو الذي كلفه الله إياه، وهو مطيع لله مستحق للثواب إذا اتقاه ما استطاع ولا يعاقبه الله ألبتة، خلافاً للجهمية المجبِّرة، وهو مصيب بمعنى أنه مطيع لله، لكن قد يعلم الحق في نفس الأمر وقد لا يعلمه خلافاً للقَدَرية.

(٢٤٤) وهل تلزم الشرائع من لم يعلمها، أم لا تلزم أحداً إلّا بعد العلم بها، أو يفرّق بين الشرائع الناسخة والمبتدأة؟ فيه ثلاثة أقوال، الصواب منها أن الحكم لا يثبت إلّا مع التمكن من العلم، وانه لا يقضى ما لم يعلم وجوبه، فالواجب مشروط بالقُدرة والعقوبة لا تكون إلّا على ذنب بعد قيام الحجة.

(٢٤٥) فإذا تشاجر مسلمان في قضية ومضت ولا تعلق للناس بها، ولا يعرفون حقيقتها كان كلامهم فيها كلاماً بلا علم ولا عدل يتضمن أذاهم بغير حق، ولو عرفوا انهما مذنبان أو مخطئان لكان ذكر ذلك من غير مصلحة راجحة من باب الغيبة المذمومة.

(٢٤٦) ودين الإسلام وسط بين الأطراف المتجاذبة، فهم وسط في التوحيد بين اليهود التي تصف الرب بالنقائص ويشبهون الخالق بالمخلوق وبين النصارى التي تصف المخلوق بصفات الخالق التي يختص بها ويشبهون المخلوق بالخالق؛ فالمسلمون وحدوا الله ووصفوه بصفات الكمال ونزهوه عن جميع النقص، ونزهوه أن يماثله شيء من المخلوقات في شيء من الصفات فهو موصوف بصفات الكمال لا بصفات النقص، وليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله.

(٢٤٧) وكذلك في النبوات، فاليهود تقتل الأنبياء وتستكبر عن اتباعهم وتكذِّبُهُم وتتَّهمهم بالكبائر، والنصارى يجعلون من ليس بنبي ولا رسول نبياً ورسولاً.

(٢٤٨) وأما الشرائع فاليهود منعوا الخالق أن يبعث رسولاً بغير شريعة الرسول الأول، والنصارى جوزوا لأحبارهم أن يغيروا من الشرائع ما بعث الله به رسله.

(٢٤٩) وكذلك في العبادات: النصارى يعبدونه بِبِدَع ما أنزل الله بها من سلطان، واليهود معرضون عن العبادات، والمسلمون عبدوا الله بما شرع ولم يعبدوه بالبِدَع، وهذا هو دين الإسلام الذي بعث الله به جميع النبيين: وهو أن يستسلم العبد لله، لا لغيره، وهو الحنيفية، دين إبراهيم.

(٢٥٠) وكذلك في أمر الحلال والحرام، في الطعام واللباس وما يدخل

في ذلك من النجاسات، فالنصارى لا تحرِّم ما حرم الله ورسوله ويستحلون الخبائث المحرمة ولا يتطهرون، واليهود حرمت عليهم طيبات أحلت لهم.

(٢٥١) وكذلك أهل السُّنة في الإسلام متوسطون في جميع الأمور، فهم في «عليٍّ» وسطٌ بين الخوارج والروافض، وفي «عثمان» بين المروانية والزيدية، وفي سائر الصحابة بين الغلاة فيهم والطاعنين عليهم، وهم في الوعيد وسط بين الخوارج والمعتزلة وبين المرجئة، وهم في القدر وسط بين القدرية من المعتزلة ونحوهم وبين القدرية المجبِّرة من الجهمية ونحوهم، وهم في الصفات وسط بين الممثلة والمعطِّلة.

(٢٥٢) والذين رفع الله قدرهم في الأمة هو بما أحيوه من سُنته ونُصرته، وهكذا سائر طوائف الأمة، بل سائر طوائف الخلق كل خير معهم فيما جاءت به الرسل عن الله وما كان معهم من خطأ أو ذنب فليس من جهة الرسل.

(٢٥٣) وأداء الواجب له مقصودان: أحدهما، براءة الذمة بحيث يندفع عنه الذم والعقاب المستحق بالترك، فهذا لا تجب معه إعادة الصلاة التي ترك الخشوع فيها، فإن الإعادة يبقى مقصودها حصول ثواب مجرد وهو شأن التطوعات، لكن حصول الحسنات الماحية للسيئات لا يكون إلاّ مع القبول الذي عليه الثواب، فبقدر ما يكتب له من الثواب يكفر عنه به من السيئات الماضية، وما لا ثواب فيه لا يكفر وإن برئت به الذمة.

(٢٥٤) ولا يلزم إذا كان القول كفراً أن يكفر كل من قاله مع الجهل والتأويل، فإن ثبوت الكفر في حق الشخص المعين، كثبوت الوعيد في الآخرة في حقه، وذلك له شروط وموانع.

(٢٥٥) والنبي ﷺ لم يخرج الثنتين والسبعين فرقة من الإسلام، بل جعلهم من أمته ولم يقل انهم يخلدون في النار.

(٢٥٦) ومع مروق الخوارج وبدعتهم وضررهم العظيم واتفاق الصحابة على وجوب قتالهم، ومع هذا فقد صرح عليٌّ رضي الله عنه بأنهم مؤمنون ليسوا كفاراً ولا منافقين، وكان الصحابة يصلون خلفهم، فمن كفَّر الثنتين والسبعين فرقة كلهم فقد خالف الكتاب والسُّنَّة وإجماع الصحابة والتابعين لهم بإحسان.

(٢٥٧) والعقوبة في الدنيا تكون لدفع ضرره عن المسلمين، وإن كان في الآخرة خيراً ممن لم يعاقب، وأيضاً فصاحب البدعة يبقى صاحب هوى يعمل لهواه لا ديانة ويصد عن الحق الذي لا يتابع هواه، فهذا يعاقبه الله على هواه ومثل هذا يستحق العقوبة في الدنيا والآخرة.

(٢٥٨) فمن عيوب أهل البدع تكفير بعضهم بعضاً ومن ممادح أهل العلم أنهم يخطِّئون ولا يكفِّرون، وسبب ذلك أن أحدهم قد يظن ما ليس بكفر كفراً، وقد يكون كفراً، لأنه تبين له أنه تكذيب للرسول وسبٌّ للخالق، والآخر لم يتبين له ذلك فلا يلزم إذا كان هذا العالم بحاله يكفر إذا قاله أن يكفر من لم يعلم بحاله.

(٢٥٩) والواجب على كل مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله أن يكون أصل قصده توحيد الله بعبادته وحدَه لا شريك له وطاعة رسوله يدور على ذلك ويتبعه أين وجده، ويعلم أن أفضل الخلق بعد الأنبياء هم الصحابة، فلا ينتصر لشخص انتصاراً مطلقاً عاماً إلا لرسول الله ﷺ ولا لطائفة انتصاراً مطلقاً عاماً إلا للصحابة رضي الله عنهم، فإن الهدى يدور مع الرسول حيث دار ويدور مع أصحابه دون أصحاب غيره حيث داروا، فإذا اجتمعوا لم يجتمعوا على خطأ قط.

(٢٦٠) والناس لهم في طلب العلم والدين طريقان مبتدعان وطريق شرعي:

فالطريق الشرعي: هو النظر بما جاء به الرسول والاستدلال بأدلته والعمل بموجبها، فلا بد من علم بما جاء به وعمل به لا يكفي أحدهما، وهذا الطريق متضمِّن للأدلة العقلية والبراهين اليقينية، فإن الرسول يبيِّن بالبراهين العقلية ما يتوقف السمع عليه، وهذا هو الصراط المستقيم الذي أمر الله عباده أن يسألوه هدايته.

وأما الطريقان المبتدعان:

فأحدهما: طريق أهل الكلام البِدعي والرأي البِدعي، فإن هذا فيه باطل كثير، وكثير من أهله يفرِّطون فيما أمر الله به ورسوله من الأعمال، فيبقى هؤلاء في فساد علم وفساد عمل، وهؤلاء منحرفون إلى اليهودية الباطلة.

والثاني: طريق أهل الرياضة والتصوف والعبادات البِدعية وهؤلاء منحرفون إلى النصرانية الباطلة.

(٢٦١) والعلم والجهاد والصلاة أفضل الأعمال بإجماع الأمة؛ والتحقيق أن كلًّا من الثلاثة لا بد له من الآخَرَيْن، وقد يكون هذا أفضلَ في حال، وهذا أفضلَ في حال كما كان النبي ﷺ وخلفاؤه يفعلون هذا وهذا وهذا كل في موضعه بحسب الحاجة والمصلحة.

(٢٦٢) المتصرِّف لغيره كولي اليتيم وناظر الوقف والوكيل والمضارب والشريك، وأمثال ذلك يتعين عليه الاجتهاد في الأصلح بخلاف المخيَّر في الكفارات والدِّيَات ونحوها فإنه تبع لإرادته، إذ هذا التخيير لقصد السهولة عليه.

(٢٦٣) الجاهل في كلامه على الأشخاص والطوائف والمقالات بمنزلة الذُّباب الذي لا يقع إلا على العقر ولا يقع على الصحيح، والعاقل يزن الأمور جميعاً هذا وهذا.

(٢٦٤) والأعمال ثوابها ليس لمجرد صورها الظاهرة بل لحقائقها التي في القلوب، والناس يتفاضلون في ذلك تفاضلاً عظيماً.

(٢٦٥) والصحابة رضوان الله عليهم لم يختلفوا في شيء من قواعد الإسلام، لا في الصفات ولا في القَدَر ولا مسائل الأحكام ولا مسائل الإمامة، لم يختلفوا في ذلك بالاختصام بالأقوال، فضلاً عن الاقتتال بالسيف، بل كانوا مثبتين لصفات الله التي أخبر بها عن نفسه، نافين عنها تمثيلها بصفات المخلوقين، مثبتين للقَدَر، كما أخبر الله به ورسولُه مثبتين للأمر والنهي، والوعد والوعيد، مثبتين لحكمة الله في خلقه وأمره مثبتين لقُدْرة العبد واستطاعته ولفعله مع إثباتهم للقَدَر إلى غير ذلك من أصول الإسلام وقواعده.

(٢٦٦) الأمور نوعان: كلية عامة وجزئية خاصة؛ فأما الجزئيات الخاصة نحو ميراث هذا الميت وعدل هذا الشاهد ونحوها فهذا مما لا يمكن لا نبيًا ولا إماماً ولا أحداً من الخلق أن ينصَّ على كل فرد فرد منه، وإنما الغاية الممكنة ذكر الأمور الكلية العامة، فينص على قواعد كلية، ثم ينظر في دخول الأعيان تحت تلك الكليات أودخول نوع خاص تحت أعم منه وإن اكتفى بالكليات، فقد نص ﷺ على كليات من كتاب الله ومن الحكمة يدخل فيها من الجزئيات ما لا حصر له، وقد أعطى جوامع الكلم واختصر له الكلام اختصاراً.

(٢٦٧) قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أظلمُ مِمَّن كَذَبَ عَلى اللَّهِ وكَذَّبَ بالصِّدْقِ إذْ جاءَهُ﴾ [سورة الزُّمَر: الآية ٣٢]
إذا تدبرتَ هذا علمت أن كل واحد من الكذب على الله والتكذيب بالصدق مذموم، وأن المدح لا يستحقه إلا من كان آتياً بالصدق مصدِّقاً للصدق علمت أن هذا مما هدى الله به عباده إلى صراطه المستقيم. وإذا تأملت هذا تبين لك كثيراً من الشر أو أكثره يقع من أحد هذين، فتجد إحدى الطائفتين والرجلين

من الناس لا يكـذب فيما يخبر به من العلم لكن لا يقبل ما تأتي به الطائفة الأخرى وربما جمـع بين الكذب على الله والتكذيب بالصدق.

(٢٦٨) الخلفاء الأربعة الراشدون لهم في تبليـغ كليات الدين ونشر أصوله وأخذ الناس عنهم ذلك ما ليس لغيرهم وإن كان يُروى عن صغار الصحابة من الأحاديث المفردة أكثر مما يروى عن بعض الخلفاء، فالخلفاء لهم عموم التبليـغ وقوته الذي لم يشاركهم فيه غيرهم، ثم لما قاموا بتبليـغ ذلك شاركهم فيه غيرهم، فصار متواتراً كجمـع أبـي بكر وعمر القرآن في المصحف ثم جمـع عثمان لها في المصاحف التي أرسلها إلى الأمصار، فكان الاهتمام بجمـع القرآن وتبليغه أهم مما سواه، وكذلك تبليـغ شرائـع الإسلام إلى أهل الأمصار ومقاتلتهم على ذلك واستنابتهم في ذلك الأمراء والعلماء وتصديقهم لهم فيما بلغوه عن الرسول فبلـغ من أقاموه من أهل العلم حتى صار الدين منقولاً نقلاً عامًّا متواتراً ظاهراً معلوماً قامت بـه الحجة ووضحت به المحجة، وتبين به أن هؤلاء كانوا خلفاءه المهديين الراشدين، الذين خلفوه في أمته علماً وعملاً، وهو ﷺ كما قال الله في حقه:

﴿والنَّجْمِ إذا هَوَى * ما ضلَّ صاحِبُكم وما غوى﴾
[سورة النَّجم: الآيتان ١، ٢]

وكذلك خلفاؤه الراشدون الذين قال فيهم: عليكم بسنتي وسنة الخلفـاء الراشدين المهديين من بعدي ـ فإنهم خلفوه في ذلك فانتفى عنهم بالهدى الضلال وبالرشد الغي وهذا هو الكمال في العلم والعمل.

ثم قال:

فصــل
في الطرق التي يُعلم بها كذب المنقول

(٢٦٩) منها أن يروى خلاف ما علم بالتواتر والاستفاضة، ثم ذكر أمثلة لها، ومنها أن ينفرد الواحد والاثنان بما يُعلم أنه لو كان واقعاً لتوفرت الهمم والدواعي على نقله، وله أمثلة، ومنها أن يروى خلاف المعلوم المقطوع به في الشرع.

(٢٧٠) والسفسطة ثلاثة أنواع: **أحدها**: النفي والجحد والتكذيب للمعلوم لوجوده أو للعلم بـه. **الثاني**: الشـك والريب فيمـا لايشك فيـه ولا يرتاب. **الثالث**: من يجعل الحقائق تبعاً للعقائد.

(٢٧١) كثير من طلبة العلم ليس مقصودهم به إلّا تحصيل رئاسة أو مال، ولكل امرىء ما نوى، وأما أهـل العلم والدين الـذين هم أهله فهو مقصود عندهم لمنفعته لهم وحاجتهم إليه في الدنيا والآخرة، ولهذا تجد أهل الانتفاع به يزكُّون به نفوسهم ويقصدون فيه اتّباع الحق لا اتّباع الهوى، ويسلكون فيه سبيل العدل والإنصاف ويحبُّونه ويلتذّون به ويحبُّون كثرته وكثرة أهله، وتنبعث هممهم على العمل به وبموجبه وبمقتضاه بخلاف من لم يذق حلاوته وليس مقصوده إلّا مالاً أو رئاسة، فإن ذلك لو حصل له بطريق آخر لسلكه وربما رجحه إذا كان أسهل عليه.

هذا آخر ما أردنا نقله من القواعد والأصول من المنهاج.

ومن رسالة «نقض المنطق»

(٢٧٢) ذِكرُ الله يُعطي الإيمان وهو أصل الإيمان، والله سبحانه هو رب كل شيء ومليكه، وهو معلم كل علم وواهبه، فكما أن نفسه أصل لكل شيء موجود، فذكره والعلم به أصل لكل علم، وذكره في القلب والقرآن يعطي العلم المفصل فيزيد الإيمان كما قال جُنْدب[1] وغيره من الصحابة: «تعلمنا الإيمان ثم تعلمنا القرآن فازددنا إيماناً».

(٢٧٣) والعبد مفتقر إلى ما يسأله من العلم والهدى طالب سائل، فبذكر الله والافتقار إليه يهديه الله ويدله.

(٢٧٤) ومما يوضح ذلك أن الطالب للعلم ــ بالنظر والاستدلال والتفكر والتدبر ــ لا يحصل له ذلك إن لم ينظر في دليل يفيده العلم بالمدلول عليه؛ ومتى كان العلم مستفاداً بالنظر فلا بدّ أن يكون عند الناظر من العلم المذكور الثابت في قلبه ما لا يحتاج حصوله إلى نظر؛ فيكون ذلك المعلوم أصلاً وسبباً للتفكر الذي يطلب به معلوماً آخر، ولهذا كان الذكر متعلقاً بالله لأنه سبحانه هو الحي المعلوم، وكان التفكر في مخلوقاته، لأن التفكير والتقدير يكون في الأمثال المضروبة والمقاييس، وذلك يكون في الأمور المتشابهة وهي المخلوقات؛ وأما الخالق فليس له شبيه ولا نظير؛ فالتفكير الذي مبناه على القياس ممتنع في حقه، وإنما هو معلوم بالفطرة فيذكره العبد، وبالذكر، وبما أخبر به عن نفسه، يحصل للعبد من العلم به أمور عظيمة لا تنال بمجرد التفكير والتقدير، أعني من العلم به نفسه، فإنه الذي لا تفكير فيه، فأما العلم بمعاني ما أخبر به ونحو ذلك فيدخل فيها التفكير والتقدير كما جاء به الكتاب والسنة.

---

(١) جندب بن جنادة هو أبو ذرٍّ الغفاري.

(٢٧٥) لا تجد من يلزم نفسه أن ينظر في علوم المنطق ويناظر به إلاَّ فاسد النظر والمناظرة، كثير العجز عن تحقيق علمه وبيانه.

(٢٧٦) والحذَّاق من أهله لا يلتزمون قوانينه في كل علومهم، بل يُعرضون عنها إما لطولها وإما لعدم فائدتها وإما لفسادها وإما لعدم تميزها وما فيها من الإجمال والاشتباه؛ وما زال علماء المسلمين يذمونه ويذمون أهله وينهَوْن عنه وعن أهله.

(٢٧٧) ومن المعلوم أن الأمور الدقيقة، سواء أكانت حقًّا أو باطلاً، إيماناً أو كفراً، لا تعلم إلاّ بذكاء وفطنة، وأهله يستجهلون من لم يشركهم في علمهم وإن كان إيمانه أحسن من إيمانهم، إذا كان فيه قصور في الذكاء والبيان وهم كما قال تعالى:

﴿إن الذين أجرموا. . .﴾ [سورة المطففين: الآية ٢٩]

إلى آخر السورة، ولهذا لما تفطن كثير منهم لما فيه من الجهل والضلال صاروا يقولون: النفوس القدسية تفيض عليها المعارف بدون الطريق القياسية، وهم متفقون على أنَّ من النفوس من يُستَغنى عن وزن علومها بالموازين الصناعية في المنطق، لكن قد يقولون هو حكيم بالطبع.

(٢٧٨) وعلوم الأنبياء ـ إذا اعترفوا أنها حق ـ فإنهم يعترفون أنه لا يمكن أن توزن بميزان صناعتهم؛ فقد اعترفوا أن من الحق ما لا يوزن بميزان منطقهم، وإن قالوا: لا ندري أحق هي أم باطل، اعترفوا بأن أعظم المطالب وأجلها لا يوزن بميزان منطقهم؛ ومن المعلوم أن موازين الأموال لا يقصد أن يوزن بها الحطب والرصاص دون الذهب والفضة، وأمر النبوات وما جاءت به الرسل أعظم في العلوم من الذهب في الأموال، فهو ميزان جاهل جائر بحسب اعتراف أهله، يجور في وزنه، وأكثر الحقائق النافعة يعترفون أنه لا سبيل إلى وزنه بها، فهي يوزن بها المتاع الخسيس دون

الحقائق النافعة، والأمر النفيس الذي ليس للنفوس عنه عوض وليس سعادتها إلا فيه؛ فهم لم يزنوا بالقسطاس المستقيم ولم يستدلُّوا بالآيات البينات، التي هي العلوم الحقيقية والحكمة اليقينية التي فاز بالسعادة عالمها، وخاب بالشقاوة جاهلها.

(٢٧٩) وأهل المنطق متفقون على أنه لا يفيد إلاَّ أموراً كلية مقدرة في الذهن، لا يفيد العلم بشيء موجود محقق في الخارج إلاَّ بتوسط شيء آخر غيره؛ والأمور الكلية الذهنية ليست هي الحقائق الخارجية ولا هي أيضاً علماً بالحقائق الخارجية، إذ لكل موجود حقيقة يتميز بها عن غيره هو بها هو، وتلك ليست كلية؛ فالعلم بالأمر المشترك لا يكون علماً بها، فلا يكون في القياس المنطقي علم بحقيقة شيء من الأشياء وهو المطلوب. ويطعنون في قياس التمثيل، وهو في التحقيق أبلغ في إفادة العلم واليقين من قياس الشمول، وإن كان علم قياس الشمول أكثر فذاك أكبر، فقياس التمثيل في القياس العقلي كالبصر في العلم الحسي، وقياس الشمول كالسمع في العلم الحسي، ولا ريب أن البصر أعظم وأكمل، والسمع أوسع وأشمل.

(٢٨٠) وأيضاً، فلا تجد أحداً من أهل الأرض حقق علماً من العلوم، وصار إماماً فيه، مستعيناً بصناعة علم المنطق، لا من العلوم الدينية ولا غيرها.

(٢٨١) وخصوصاً العلوم الموروثة عن الأنبياء صرفاً، فهي أجلّ وأعظم من أن يكون لأهلها التفات إلى المنطق، كحال الصحابة والتابعين وأئمة الهدى.

(٢٨٢) وإدخال المنطق في العلوم الصحيحة يطوِّل العبارة ويبعد الإشارة ويجعل القريب من العلم بعيداً واليسير منه عسيراً، ولا يفيد إلاَّ كثرة الكلام والتشقيق مع قلة العلم والتحقيق، فَعُلِم أنه من أعظم حشو الكلام وأبعد الأشياء عن طريق ذوي الأحلام.

(٢٨٣) وقد ذكر الله في القرآن كثيراً من الآيات التي يذكر فيها أقوال

أعداء الرسل وأفعالهم، وما أُوتوه من قوى الإدراكات والحـركات، وأنهم لم تنفعهم لَمّا عارضوا بها ماجاءت به الرسل، فما أغنت أسماعهم وأبصارهم ولا أفئدتهم من شيء لما جاء أمر ربك وما زادهم غير تتبيب.

(٢٨٤) الأمور الموجودة المحققة تعلم بالحسّ الباطن والظاهر، وتعلم بالقياس التمثيلي، وتعلم بالقياس الذي ليس فيه قضية كلية، ولا شمول ولا عموم، بل تكون الحدود الثلاثة فيه ـ الأصغر والأوسط والأكبر ـ أعياناً جزئية، والمقدمتان والنتيجة قضايا جزئية، وعلم هذه الأمور المعينة بهذه الطرق أصح وأوضح وأكمل.

من رسالة «شرح حديث النزول»

(٢٨٥) قال بعضهم: إذا قال لك السائل كيف ينزل؟ أو كيف استوى أو كيف يعلم؟ أو كيف يتكلم ويقدر ويخلق؟ فقل له كيف هو في نفسه. فإذا قال: أنا لا أعلم كيفية ذاته، فقل له: أنا لا أعلم كيفية صفاته، فإن العلم بكيفية الصفة يتبع العلم بكيفية الموصوف.

(٢٨٦) لا نعرف ما غاب عنا إلّا بمعرفة ما شهدناه، فنحن نعرف أشياء بحسب الظاهر أو الباطن، وتلك معرفة معينة مخصوصة، ثم إنا بمعقولنا نعتبر الغائب بالشاهد، فيبقى في أذهاننا قضايا كلية عامة، ثم إذا خوطبنا بوصف ما غاب عنا لم نفهم ما قيل لنا إلّا بمعرفة المشهود لنا، فلولا أنّا نشهد من أنفسنا جوعاً وعطشاً وشبعاً ورياً وحباً وبغضاً ولذة وألماً وسخطاً ورضاً لم نعرف حقيقة ما نخاطَب به إذا وصف لنا ذلك، وأُخبرنا به عن غيرنا؛ وكذلك لو لم نعلم في الشاهد حياةً وقدرةً وعلماً وكلاماً لم نفهم ما نُخاطب به إذا وصف الغائب عنا بذلك، وكذلك لو لم نشهد موجوداً لم نعرف وجود الغائب عنّا فلا بد فيما شهدناه وغاب عنا من قدر مشترك لنفهم الغائب.

(٢٨٧) ثم إن الله أخبرنا بما وعدنا في الدار الآخرة من النعيم، وأخبرنا بما يؤكل ويشرب وينكح ويفرش وغير ذلك، فلولا معرفتنا بما يشبه ذلك في الدنيا لم نفهم ما وُعِدنا به، ونحن نعلم مع ذلك أن تلك الحقائق ليست مثل هذه، قال ابن عباس رضي الله عنهما: ليس في الدنيا مما في الجنة إلاَّ الأسماء.

(٢٨٨) فمعنى الاستواء معلوم، وهو التأويل والتفسير الذي يعرفه الراسخون في العلم، والكيفية هي التأويل المجهول لبني آدم وغيرهم الذي لا يعلمه إلا الله، وكذلك ما وُعِدنا به في الجنة، تعلم العباد تفسير ما أخبر الله به وأما كيفيته فقد قال تعالى:

﴿فلا تَعلمُ نفسٌ ما أُخفيَ لَهمْ من قُرَّةِ أَعْين﴾

[سورة السجدة: الآية ١٧]

فإذا كان هذا في المخلوقات، فالخالق والمخلوق أعظم، فإن مباينة الله لخَلْقه وعظمته وكبريائه وفضله أعظمُ وأكثر مما بين مخلوق ومخلوق.

(٢٨٩) فمن نفى النزول أو الاستواء أو الرضى والغضب، أو العلمَ والقدرةَ أو اسم العليم أو القديرِ أو اسم الموجود فراراً بزعمه من تشبيه وتركيب وتجسيم فإنه يلزمه فيما أثبته نظير ما ألزمه لغيره فيما نفاه هو وأثبته المثبت.

(٢٩٠) وأمّا النزول الذي لا يكون من جنس نزول أجسام العباد فهذا لا يمتنع أن يكون في وقت واحد لخلق كثيرين، ويكون قدره لبعض الناس أكثر أو أقل، بل لا يمتنع أن يقرب إلى خلقٍ من عباده دون بعض، فيقرب إلى هذا الذي دعاه دون هذا الذي لم يدعه، وجميع ما وصف الرب به نفسه من القرب فليس فيه ما هو عام لجميع المخلوقات كما في المعية، فإن المعية وَصَفَ نفسَه فيها بعموم وخصوص، وأما قربه ما يقرب منه فهو خاص لمن يقرب منه كالداعي والعابد، وكقربه عشية عرفة ودنوه إلى السماء الدنيا لأجل الحُجّاج، وإن كانت تلك العشية قد تكون وسط النهار في بعض البلاد،

وتكون ليلاً في بعض البلاد، فإن تلك البلاد لم يَدْنُ إليها ولا إلى سمائها الدنيا، وإنما دنا إلى السماء الدنيا التي على الحجاج؛ وكذلك نزوله بالليل، وهذا كما أن حسابه لعباده كحسابهم كلهم في ساعة واحدة وكل منهم يخلو به كما يخلو العبد بالقمر ليلة البدر فيقرره بذنوبه، وذلك المحاسب لا يرى أنه محاسب غيره كذلك في حديث أبي رزين.

وكذلك حديث أبي هريرة في صحيح مسلم، إذا قال العبد: الحمد لله رب العالمين قال الله: حمدني عبدي... إلى آخر الحديث، فهذا يقوله سبحانه لكل مُصَلٍّ قرأ الفاتحة ممن لا يحصي عدده إلّا الله، وكل واحد منهم يقول الله له كما يقول لهذا، كما يحاسبهم كذلك فيقول لكل واحد ما يقول من القول في ساعة واحدة، وكذلك سمعه لكلامهم يسمع كلامهم كله مع اختلاف لغاتهم وتفنن حاجاتهم يسمع دعاءهم سمع إجابة، ويسمع كلَّ ما يقولون سَمْعَ عِلمٍ وإحاطة، لا يشغله سمعٌ عن سمع، ولا تغلطه المسائل، ولا يتبرم بإلحاح الملحِّين، فإنه ــ سبحانه ــ هو الذي خلق هذا كله، وهو الذي يوصل الغذاء إلى كل جزء من البدن على مقداره وصفته المناسبة له، وكذلك من الزرع، وكرسيُّه وَسِعَ السموات والأرض ولا يؤوده حفظهما، فإذا كان لا يؤوده خلقه ورزقه على هذه التفاصيل، فكيف يؤوده العلم بذلك أو سمع كلامهم أو رؤية أفعالهم وإجابة دعائهم، سبحانه، وتعالى علواً كبيراً:

﴿وما قَدَرُوا اللَّهَ حقَّ قَدْرِهِ﴾ [سورة الأنعام: الآية ٩١]

وذكر نصوصاً أُخَرَ بهذا المعنى، فمن كانت هذه عظمته كيف يحصره مخلوق من المخلوقات، سماءٌ أو غير سماء، حتى يقال إنه إذا نزل إلى السماء الدنيا صار العرش فوقه، ويصير شيء من المخلوقات يحصره ويحيط به سبحانه، وهو قادر أن ينزل سبحانه وهو على عرشه، فقوله: إنه ينزل مع بقاء عظمته

وعلوه على العرش أبلـغ في القدرة والعظمة، وهو الذي فيه موافقة الشرع والعقل.

(٢٩١) وفي الحديث المتفق عليه: (إنكم لا تَدْعُون أَصمَّ ولا غائباً، إنما تَدْعُون سميعاً قريباً أقربَ إلى أَحدِكم من عنق راحلته)، وذلك لأن الله قريب من قلب الداعي، فهو أقرب إليه من عنق راحلته، وقربه من قلب الداعي له معنىً متفقٌ عليه عند أهل الإثبات، الذين يقولون: إن الله فوق العرش، ومعنى آخر فيه نزاع، فالمعنى المتفق عليه عندهم يكون بتقريبه قلب الداعي، كما يُقَرِّبُ إليه قلب الساجد، فالساجد يقرب إليه قلبه فيدنو قلبه من ربه، وإن كان بدنه على الأرض، ومتى قرب أحد الاثنين من الآخر صار الآخر إليه قريباً بالضرورة، وإن قُدِّر أنه لم يصدر من الآخر تحركٌ بذاته، كما أن من قَرُبَ من مكة قربت مكة منه، وقد وصف الله أنه يقرِّب إليه من يقربه من الملائكة والبشر فقال:

﴿لن يستنكف المسيح﴾ [سورة النساء: الآية ١٧٢]

وأما قرب الرب قرب يقوم به بفعله القائم بنفسه فهذا تنفيه الكلابية. ومن يمنـع قيام الأمور الاختيارية بذاته، وأمّا السلف وأئمة الحديث والسنة فلا يمنعون ذلك، فنزوله كل ليلة إلى السماء الدنيا وعشية عرفة هو من هذا الباب، وقال تعالى:

﴿وإذا سألك عبادي عنّي فإنّي قريب﴾ [سورة البقرة: الآية ١٨٦]

(ومن تقرّب إليَّ شبراً تقرَّبت إليه ذراعاً) الحديث. وهذا بزيادة تقريبه للعبد إليه جزاءً على تقرُّبه باختياره، فكلّما تقرَّب العبد باختياره قدرَ شبر زاده الرب قـرباً إليـه حتى يكون المتقـرِّب، فكذلـك قرب الـرب من قلب العابـد وهو ما يحصل في قلب العبد من معرفة الرب والإيمان به وله المثل الأعلى، فهذا أيضاً لا نزاع فيه.

(٢٩٢) إذا عرفت تنزيه الرب عن صفات النقص فلا يوصف بالسفول ولا علو شيء عليه بوجه من الوجوه، بل هو العلي الأعلى الذي لا يكون إلا أعلى، وهو الظاهر ليس فوقه شيء، وأنه ليس كمثله شيء فيما يوصف به من الأفعال اللازمة والمتعدّية، لا النزول ولا الاستواء ولا غير ذلك، فيجب مع ذلك إثبات ما أثبته لنفسه في كتابه وعلى لسان رسوله، والأدلة العقلية توافق ذلك لا تناقضه، ولكن السمع والعقل يناقضان البدع المخالفة للكتاب والسنة، والسلف من الصحابة والتابعين يقرُّون أفعاله كالاستواء والنزول وغيرهما على ما هي عليه.

(٢٩٣) فالأصل أن علوه على المخلوقات وصف لازم له، كما أن عظمته وكبرياءه كذلك، فأما الاستواء فهو فعل يفعله تعالى بمشيئته وقدرته، ولهذا قال فيه:

﴿ثم استوى على العرش﴾ [سورة الأعراف: الآية ٥٤]

ولهذا كان الاستواء من الصفات السمعية والعلو من الصفات السمعية العقلية.

من تفسير سورة «الإخلاص»

(٢٩٤) ذكر نصوصاً كثيرة من القرآن في الأمر بالرجوع إلى القرآن في كل شيء، ثم قال: فهذه النصوص وغيرها تبين أن الله أرسل الرسل وأنزل الكتب لبيان الحق من الباطل، وبيان ما اختلف فيه الناس، وأن الواجب على الناس اتباع ما أُنزل إليهم من ربهم ورد ما يتنازعون فيه إلى الكتاب والسنة، وأن من لم يتبع ذلك كان منافقاً، وأن من اتبع الهدى الذي جاءت به الرسل فلا يضلُّ ولا يشقى، ومن أعرض عن ذلك حشر ضالاً شقيّاً معذباً، وأن الذين فارقوا دينهم قد برىء الله ورسوله منهم.

(٢٩٤أ) ولا يجوز أن يكون في القرآن ما يخالف صريح العقل

أو الحس إلاَّ وفي القرآن بيان معناه، فإن القرآن جعله الله شفاءً لما في الصدور، وبياناً للناس، فلا يجوز أن يكون بخلاف ذلك، لكن قد تخفى آثار الرسالة في بعض الأمكنة والأزمنة حتى لا يعرفون ما جاء به الرسول، إما أن لا يعرفوا اللفظ، وإما أن يعرفوا اللفظ ولا يعرفوا معناه، فحينئذ يصيرون في جاهلية بسبب عدم نور النبوة، ومن ههنا يقع الشرك وتفريق الدين شيعاً، كالفتن التي تحدث بالسيف، فالفتن القولية والفعلية من الجاهلية بسبب خفاء النور عنهم، فإذا انقطع عن الناس نور النبوة وقعوا في ظلمة البدع وحدثت البدع والفجور ووقع الشر بينهم.

(٢٩٥) يحتاج المسلمون إلى شيئين: معرفة ما أراد الله ورسوله بألفاظ الكتاب والسنة بأن يعرفوا لغة القرآن التي بها نزل، وما قاله الصحابة والتابعون لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين في معاني تلك الألفاظ، وهذا أصل العلم والإيمان والسعادة والنجاة، ثم معرفة ما قال الناس في هذا الباب لينظر المعاني الموافقة للرسول فتقبل والمخالفة فترد، فيجعل كلام الله ورسوله ومعانيهما هي الأصل، وما سواها يرد إليها.

(٢٩٦) التأويل هو بيان العاقبة ووجود العاقبة، وقد تبين أن تأويل الخبر هو وجود المخبر به، وتأويل الأمر هو فعل المأمور به، فالآية التي مضى تأويلها قبل نزولها من باب الخبر يقع فيذكره الله كما ذكر ما ذكره من قول المشركين للرسول وتكذيبهم له، وهي وإن مضى تأويلها فهي عبرة ومعناها ثابت في نظيرها، وإذا تبين ذلك فالمتشابه من الأمر لا بدّ من معرفة تأويله لأنه لا بد من فعل المأمور وترك المحظور، وذلك لا يمكن إلا بعد العلم، لكن ليس في القرآن ما يقتضي أن في الأمر متشابهاً، فإن قوله:

﴿وأُخَرُ متشابهاتٌ﴾ [سورة آل عمران: الآية ٧]

قد يراد به من الخبر مثلما أخبر به في الجنة من اللحم واللبن والحرير ونحو

ذلك، كأن بين هذا وبين ما في الدنيا تشابه في اللفظ والمعنى، ومع ذلك فحقيقة هذا مخالفة لحقيقة هذا، وتلك الحقيقة لا نعلمها نحن في الدنيا.

(٢٩٧) ومن أعظم الاختلاف: الاختلاف في المسائل العلمية الخبرية المتعلقة بالإيمان بالله واليوم الآخر، فلا بد أن يكون الكتاب حاكماً بين الناس فيما اختلفوا فيه من ذلك، ويمتنع أن يكون حاكماً إن لم يكن معرفة معناها ممكناً، وقد نصب الله عليه دليلاً وإلاّ فالحاكم الذي لا يتبين ما في نفسه لا يحكم بشيء.

(٢٩٨) أهل البدع الذين ذمهم الله نوعان: أحدهما عالم بالحق، يتعمد خلافه، والثاني جاهل متبع لغيره؛ فالأولون يبتدعون ما يخالف كتاب الله ويقولون هو من عند الله، إما أحاديث مفتريات، وإما تفسير وتأويل للنصوص باطل، ويعضدون ذلك بما يدعون من الرأي والعقل وقصدهم بذلك الرئاسة والمأكل؛ وهؤلاء إذا عورضوا بنصوص الكتب الإلٓهية وقيل لهم: هذه تخالفكم.. حرّفوا الكلم عن مواضعه بالتأويلات الفاسدة، وأما النوع الثاني فهم الأمّيون الجهّال الذين لا يعلمون الكتاب إلاَّ أمانيّ وإن هم إلا يظنون.

(٢٩٩) فهو تعالى أحدٌ لم يكن من جنس شيء من المخلوقات، وأنه صمدٌ كامل الصفات مقصود في كل الحاجات، وليس هو من مادّة بل هو صمدٌ، لم يلد ولم يولد، وإذا نفي عنه أن يكون مولوداً من مادة الوالد فَلأَنْ يُنفى عنه أن يكون مولوداً من سائر المواد أولى وأحرى، فإن المولود من نظير مادته أكمل من مادة ما خلق من مادة أخرى، كما خلق آدم من الطين، فالمادة التي خلق منها أولاده أفضل من المادة التي خلق منها هو ولهذا كان خلقه أعجب، فإذا نزه الرب عن المادة العليا فهو عن المادة السفلى أعظم تنزيهاً، كما أنه إذا كان منزَّهاً عن أن يكون أحدٌ كفواً له فَلأَنْ يكون منزهاً عن أن يكون أحدٌ أفضلَ منه من باب أولى وأحرى؛ وهذا ما يبين أن هذه السورة اشتملت على جميع أنواع التنزيه والتحميد على النفي والإثبات، ولهذا كانت

تعدل ثلث القرآن، فالصمدية تثبت الكمال المنافي للنقص، والأحدية تثبت الانفراد بذلك.

(٣٠٠) يعتبر متابعة الرسول في قصده في أموره العادية إذا علمنا أنه فعلها لقصد القربة صارت مستحبة وإلّا فلا.

ومن رسالة «الرد على الفصوص»

(٣٠١) حقيقة الدين والإيمان واليقين أمران:

أحدهما: كون الله في قلب العبد بالمعرفة والمحبة؛ فهذا فرض على كل أحد، ولا بد لكل مؤمن منه، فإن أدَّى واجبه فيه فهو مقتصد، وإن ترك بعض واجبه فهو ظالم لنفسه، وإن تركه كله فهو كافر بربه؛ والثاني: موافقة ربه فيما يحبّه ويكرهه، ويرضاه ويسخطه، فهذا على الإطلاق إنما هو للسابقين المقرَّبين الذين تقربوا إلى الله بالنوافل التي يحبها ولم يفرضها بعد الفرائض التي يحبها ويفرضها ويعذب تاركها، ولهذا كان هؤلاء لما أتوا بمحبوب الحق من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة المنتظمة للمعارف والأحوال أحبهم الله، فعلوا محبوبه فأحبهم، فإن الجزاء من جنس العمل، مناسب له مناسبة المعلول لعلته، ولا يتوهم أن المراد بذلك أن يأتي العبد بعين كل حركة يحبها الله، فإن هذا ممتنع وإنما المقصود أن يأتي منها ما يقدر عليه من الأعمال الباطنة والظاهرة، والباطنة يمكنه أن يأتي منها بأكثر مما يأتي به من الظاهرة كما وردت بذلك النصوص.

(٣٠٢) عموم خلقه وربوبيته وعموم إحسانه وحكمته أصلان عظيمان في الكتاب والسنة، والنصوص الدالّة عليهما شيء كثير، وجميع الكائنات آيات له شاهدة مُظهِرة لما هو مستحقٌّ له من الأسماء الحسنى والصفات العليا وعن مقتضى أسمائه وصفاته وخلقه الكائنات، وكما علينا أن نشهد ربوبيته

وتدبيره العام المحيط وحكمته ورحمته، فعلينا أن نشهد إلّهيته العامة؛ فإنه الذي في السماء إلّه وفي الأرض إلّه، إلّه في السماء وإلّه في الأرض، ونشهد أن كل معبود سواه من لدن عرشه إلى قرار أرضه، فإنه باطل، إلّا وجهه الكريم.

كما نشهد أنها كلها مفتقرة إليه في مبدئها نشهد أنها مفتقرة إليه في منتهاها، وإلاَّ كانت باطلة، والكائنات ليس لها من نفسها شيء، بل هي عدم محض ونفي صرف، وما بها من وجود فمنه وبه، ثم إنه إليه مصيرها ومرجعها، وهو معبودها وإلّهها، لا يصلح أن يعبد إلّا هو كما لم يخلقها إلّا هو لما هو مستحقه في نفسه ومتفرِّد به من نعوت الإلّهية التي لا شريك له فيها ولا سمي له، وليس كمثله شيء، وهو الظاهر الذي ليس فوقه شيء، وهو الباطن الذي ليس دونه شيء، وهو معنا أينما كنا، ونعلم أن معيته مع عباده على أنواع وهم فيها درجات، وكذلك ربوبيته لهم وعبوديتهم التي هم بها متعبدون له، وكذلك ألوهيتهم إياه وألوهيته لهم وعبادتهم التي هم بها عابدون، وكذلك قربه منهم وقربهم منه.

(٣٠٣) الحق له معنيان: أحدهما الموجود الثابت، والثاني المقصود النافع كقوله ﷺ: (الوتر حق).

(٣٠٤) والباطل نوعان أيضاً: أحدهما: المعدوم، وإذا كان معدوماً كان اعتقاد وجوده والخبر عن وجوده باطلاً، لأن الاعتقاد والخبر تابع للمعتقد المخبر عنه يصح بصحته ويبطل ببطلانه، فإذا كان المعتقد المخبر عنه باطلاً كان الاعتقاد والخبر كذلك، وهو الكذب.

والثاني: ما ليس بنافع ولا مفيد، وما لا منفعة فيه فالأمر به باطل وقصده وعمله باطل، إذ العمل به والقصد إليه والأمر به باطل.

(٣٠٥) فَنَفَى عن نفسه تعالى في «سورة الإخلاص»، الأصولَ والفروع

والنظراء، وهي جماع ما ينسِبُ إليه المخلوق من الآدميين والبهائم والملائكة والجن بل والنبات وغير ذلك، فإنه ما من شيء من المخلوقات إلاّ ولا بدّ أن يكون له شيء يناسبه، إما أصل وإما فرع وإما نظير، أو اثنان من ذلك أو الثلاثة.

ومن رسالة العقود وقتال الكفار

(٣٠٦) وأصل هذا أن كل ما نهى الله عنه وحرمه في بعض الأحوال وأباحه في حال أخرى، فإن الحرام لا يكون صحيحاً نافذاً كالحلال، ولا يترتب عليه الحكم كما يترتب على الحلال، ويحصل به المقصود كما يحصل بالحلال، وهذا معنى قولهم النهي يقتضي الفساد.

(٣٠٧) لما ذكر النصوص من الكتاب والسنة في قتال الكفار قال: فهذا الأصل الذي ذكرناه، وهو أن القتال لأجل الحرب لا لأجل الكفر، هو الذي دل عليه الكتاب والسنة وهو مقتضى الاعتبار، فإنه لو كان الكفر هو الموجب للقتل، بل هو المبيح له لم يحرم قتل النساء، كما لو وجب أو أبيح قتل المرأة بزنا أو قَوَد أو ردة فلا يجوز مع قيام الموجب للقتل أو المبيح له أن يحرم ذلك لما فيه من تفويت المال، بل تفويت النفس الحرة أعظم وهي تقتل لهذه الأمور، والأمة المملوكة تقتل للقصاص وللردة.

ومن كتاب النبوات

(٣٠٨) والآيات الخارقة جنسان: جنس في نوع العلم، وجنس في نوع القدرة؛ فما اختص به النبي ﷺ من العلم خارج عن قدرة الإنس والجن، وما اختص به من المقدورات خارج عن قدرة الإنس والجن، وقدرة

الجن في هذا الباب كقدرة الإنس، لأن الجن هم من جملة من دعاهم الأنبياء إلى الإيمان وأرسلت إليهم الرسل، ومعلوم أنه إذا دعا الجن إلى الإيمان فلا بد أن يأتي بآية خارجة عن مقدورهم.

(٣٠٩) والتحقيق أنّ من كان مؤمناً بالأنبياء لم يستدلّ على الصلاح بمجرد الخوارق التي قد تكون للكفار والفسّاق، وإنما يستدلّ بمتابعة الرجل للنبي، فيميز بين أولياء الله وأعدائه بالفروق التي بيّنها الله ورسوله.

(٣١٠) وأما من لم يكن مقرًّا بالأنبياء فهذا لا يعرف الولي من غيره، إذ الولي لا يكون وليًّا إلاّ إذا آمن بالرسل، لكن قد تدل الخوارق على أن هؤلاء على الحق دون هؤلاء لكونهم من أتباع الأنبياء، كما قد يتنازع المسلمون والكفار فيؤيد الله المؤمنين بخوارق تدلّ على صحة دينهم، كما كانت النار على أبي مسلم برداً وسلاماً ونحوه.

(٣١١) وحقيقة الأمر أن ما يدل على النبوة هو آية على النبوة وبرهان عليها، فلا بد أن يكون مختصاً بها لا يكون مشتركاً بين الأنبياء وغيرهم، فإن الدليل هو مستلزم لمدلوله لا يجب أن يكون أعم وجوداً منه، بل إما أن يكون مساوياً له في العموم والخصوص، أو يكون أخص منه.

(٣١٢) ويجب أن لا يعارضها من ليس بنبي، فكل ما عارضها صادراً ممن ليس من جنس الأنبياء، فليس من آياتهم.

(٣١٣) والرسول بيّن الحق الذي جاء به من الخبر والأمر، فبيّن البراهين على صدق الخبر وعلى صحة الأمر ونفعه، قال الإمام أحمد: الأصول أربعة: دالّ ودليل ومبيّن ومستدلّ؛ فالدالّ هو الله والدليل هو القرآن والمبيّن الرسول والمستدلّ أولو العلم الذين أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم.

(٣١٤) من الفروق بين آيات الأنبياء وغيرهم أن النبي صادق فيما

يخبر به عن الكتب، لا يكذب قط، ومن خالفهم من السحرة والكهان لا بد أن يكذبوا؛ ومنها أن الأنبياء لا يَأمرون إلا بالعدل وطلب الآخرة وعبادة الله وحده، ولا يفعلون إلا البر والتقوى، ومخالفوهم بضد ذلك؛ ومنها أن السحر والكهانة ونحوهما أمورٌ معتادة معروفة لأصحابها ليست خارقة لعادتهم، وآيات الأنبياء لا تكون إلّا لهم ولمن اتبعهم. ومنها أن غير النبوة ينال بالتعلم والسعي، والنبوة فضل الله لمن اختاره من خلقه.

ومنها أن ما يأتي به غير الأنبياء من الخوارق لا يخرج عن كونه مقدوراً للإنس والجن، وما يأتي به الرسل بخلاف ذلك، بل قد تكون لا يقدر عليها مخلوق، لا الملائكة ولا غيرهم. ومنها أن كل نبـي لا بدّ أن يتقدمه أنبياء لا يخبر ولا يأمر إلا بجنس ما أخبرت به الرسل وأمرت، فله نظراء يعتبر بهم، وكذلك السحرة والكهان ونحوهم لهم نظراء يعتبرون بهم.

ومنها أن النبـي لا يأمر إلّا بمصالح العباد في المعاش والمعاد، فيأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، فيأمر بالتوحيد والإخلاص والصدق، وينهى عن الشرك والكذب والظلم، فالعقول والفطر توافقه كما توافقه الأنبياء قبله فيصدقه صريح المعقول وصحيح المنقول الخارج عما جاء به، والله أعلم.

(٣١٥) أصول الدين الذي بعث الله به محمدًا ﷺ قد بيّنها الله في القرآن أحسن بيان، وبيَّن دلائل الربوبية والوحدانية، ودلائل أسماء الرب وصفاته، وبيَّن دلائل نبوة أنبيائه، وبيَّن المعاد، بيَّن إمكانه وقدرته عليه في غير موضع، وبيَّن وقوعه بالأدلة السمعية والعقلية، فكان في بيان الله أصول الدين الحق، وهو دين الله، وهي أصول ثابتة صحيحة معلومة تتضمن بيان العلم النافع والعمل الصالح، الهدى ودين الحق، وأهل البدع ليس فيما ابتدعوه لا هدى ولا دين حق، وكل ما خالفوا فيه الشرع فقد خالفوا فيه العقل، فإن الذي بعث الله به محمداً ﷺ وغيره من الأنبياء هو حق وصدق

وتدل عليه الأدلة العقلية، فهو ثابت بالسمع والعقل، والذين خالفوا الرسل ليس معهم سمع ولا عقل كما أخبر الله عنهم:

﴿وقالوا لو كُنّا نسمعُ أو نعقلُ ما كُنَّا في أصحاب السعير﴾
[سورة المُلك: الآية ١٠]

﴿فإنها لا تَعْمى الأبصارُ ولـٰكِنْ تَعْمَى القلوبُ التي في الصدور﴾
[سورة الحج: الآية ٤٦]

فالشرع هو الحق والعدل والقسط والصدق، وما بعد الحق إلّا الضَّلال.

(٣١٦) وقد دلّ القرآن على أنه لا يؤيد الكذاب، بل لا بد أن يظهر كذبه وينتقم منه.

(٣١٧) والاستدلال بالحكمة أن يعرف أولاً حكمته ثم يعرف أن من حكمته أنه لا يسوِّي بين الصادق بما يظهر به صدقه وبأن ينصره ويعزه، ويجعل له العاقبة ويجعل له لسان صدق في العالمين، والكاذب عليه يبين كذبه ويخذله ويذله ويجعل عاقبته عاقبة سوء، ويجعل له لسان الذم واللعنة في العالمين كما قد وقع هذا، وهذا هو الواقع.

ومن رسالة الفرقان بين الحق والباطل

(٣١٨) فمن الفرقان ما نعت الله به رسوله ﷺ في قوله:

﴿ورحمتي وسعتْ كلَّ شيء﴾ [سورة الأعراف: الآية ١٥٦]

إلى آخرها، ففرّق بين المعروف والمنكر: أمر بهذا ونهى عن هذا؛ وبين الطيب والخبيث: أحلّ هذا وحرّم هذا. ومن الفرقان أنه فرّق بين أهل الحق المهتدين المؤمنين المصلحين، أهلِ الحسناتِ، وبين أهل الباطل، الكفّار والضّالّين المفسدين أهل السيئات؛ ثم ذكر الآيات في ذلك، فهو سبحانه بيَّن الفرق بين أشخاص أهل الطاعة لله والرسول والمعصية لله والرسول، كما بيَّن

الفرق بين ما أمر به وما نهى عنه. وأعظم من ذلك أنه بيَّن الفرق بين الخالق والمخلوق، وأن المخلوق لا يجوز أن يُسوِّي بين الخالق والمخلوق في شيء، فيجعل المخلوق نِدًّا للخالق. قال تعالى:

﴿ومِنَ النَّاسِ مَنْ يتخذُ مِن دُونِ اللَّهِ أنداداً﴾

[سورة البقرة: الآية ١٦٥]

هل تعلم له سمياً، ولم يكن له كفواً أحد. ليس كمثله شيء. وضرب الأمثال في القرآن على من لم يفرّق بل عَدَل بربه وسوَّى بينه وبين خلقه، فهو سبحانه الخالق العليم الحقّ الحي الذي لا يموت، ومَنْ سِوَاه لا يخلق شيئاً، وذكر الآيات في هذا المعنى الجليل.

(٣١٩) فمن عَدَلَ بالله شيئاً من خصائصه فهو مشرك بخلاف من لا يعدل به ولكنه يذنب مع اعترافه بأن الله ربه وحدَه وخضوعه له خوفاً من عقوبة الذنب، فهذا يفرِّق بينه وبين من لا يعترف بتحريم ذلك. وهو سبحانه كما يفرِّق بين الأمور المختلفة فإنه يجمع ويسوِّي بين الأمور المتماثلة فيحكم في الشيء خلقاً وأمراً بحكم مثله، لا يفرق بين متماثلين ولا يسوِّي بين شيئين غير متماثلين، بل إن كانا مختلفين متضادين لم يسوِّ بينهما.

(٣٢٠) وقد بيَّن تعالى أن السُّنَّة لا تتبدل ولا تتحول في غير موضع، والسُّنة هي العادة التي تتضمن أن يفعل بالثاني مثلما فعل بنظيره الأول. ولهذا أمر تعالى بالاعتبار، والاعتبار أن يقرن الشيء بمثله، فيعلم أن حكمه حكم مثله وقال: لقد كان في قَصَصِهم عبرة لأولي الألباب. أفاد أن من عمل مثل أعمالهم جوزي مثل جزائهم ليحذر أن يعمل مثل أعمال الكفار وليرغب في أن يعمل مثل أعمال المؤمنين أتباع الأنبياء.

(٣٢١) ومما ينبغي أن يعلم أن القرآن والحديث إذا عرف تفسيره من جهة النبي ﷺ لم يحتج في ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة. ولهذا قال الفقهاء: الأسماء ثلاثة أنواع: نوع يعرف حدُّه بالشرع، كالصلاة والزكاة،

ونوع يعرف حده باللغة، كالشمس والقمر، ونوع يعرف حده بالعُرف كلفظ القبض ولفظ المعروف في قوله:

﴿وعاشِروهن بالمعروف﴾ [سورة النساء: الآية ١٩]

وكان من أعظم ما أنعم الله به عليهم اعتصامهم بالكتاب والسنة، فكان من الأصول المتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان أنه لا يقبل من أحد قط أن يعارض القرآن لا برأيه ولا ذوقه ولا معقوله ولا قياسه ولا وجده، فإنه ثبت عندهم بالبراهين القطعيات والآيات البينات أن الرسول جاء بالهُدى ودين الحق وأن القرآن يهدي للتي هي أقوم.

(٣٢٢) فعلى كل مؤمن أن لا يتكلم في شيء من الدين إلّا تبعاً لما جاء به الرسول؛ ولا يتقدم بين يديه، بل ينظر ما قال فيكون قوله تبعاً لقوله وعمله تبعاً لأمره، فهكذا كان الصحابة ومن سلك سبيلهم من التابعين لهم بإحسان وأئمة المسلمين، فلهذا لم يكن فيهم من يعارض النصوص بمعقوله ولا يؤسس ديناً غير ما جاء به الرسول، وإذا أراد معرفة شيء من الدين والكلام فيه نظر فيما قاله الله والرسول، فمنه يتعلم وبه يتكلم وفيه ينظر ويتفكر وبه يستدل، فهذا أصل أهل السنة، وهذا هو الفرقان بين أهل الإيمان والسنة وأهل النفاق والبدعة فإنهم يخالفون هذا الأصل كل المخالفة.

(٣٢٣) فلما طال الزمان خفي على كثير من الناس ما كان ظاهراً لهم، ودقَّ على كثير من الناس ما كان جليًّا لهم، فكثر من المتأخرين مخالفة الكتاب والسنة ما لم يكن مثل هذا في السلف، وإن كانوا مع هذا مجتهدين معذورين يغفر الله لهم خطاياهم ويثيبهم على اجتهادهم، وقد يكون لهم من الحسنات ما يكون للعامل منهم أجر خمسين رجلاً يعملون في ذلك الزمان لأنهم يجدون من يعينهم على ذلك، وهؤلاء المتأخرون لم يجدوا من يعينهم على ذلك، لكن تضعيف الأجر في أمور لم يضعف للصحابة لا يلزم أن يكونوا أفضل من الصحابة، ولا يكون فاضلهم كفاضل الصحابة فإن الذي سبق إليه

الصحابة من الإيمان والجهاد ومعاداة أهل الأرض في موالاة الرسول وطاعته فيما يخبر به ويوجبه قبل أن تنتشر دعوته، وتظهر كلمته، وتكثر أعوانه وأنصاره، وتنتشر دلائل نبوته، بل مع قلة المؤمنين وكثرة الكافرين والمنافقين، وإنفاق المؤمنين أموالهم في سبيل الله ابتغاء وجهه في مثل تلك الحال أمر ما بقي يحصل مثله لأحد.

(٣٢٤) جمهور مسائل الفقه التي يحتاج الناس إليها ويفتون بها ثابتة بالنص أو الإجماع، وإنما يقع الظن والنزاع في قليل مما يحتاج إليه، وهذا موجود في سائر العلوم.

(٣٢٥) العلم ما جاء به الدليل والنافع منه ما جاء به الرسول، وقد يكون علمٌ من غير الرسول، لكن في أمور دنيوية: مثل الطب والحساب والفلاحة والتجارة، وأما الأمور الإلٓهية فهذه العلم فيها ما أخذ عن الرسول، فالرسول أعلم الخلق بها وأرغبهم في تعريف الخلق بها وأقدرهم على بيانها وتعريفها، فهو فوق كل أحد في العلم والقدرة والإرادة، وهذه الثلاثة بها يتم المقصود، وغير الرسول لا يقاربه في شيء من ذلك. وبيان الرسول على وجهين: تارة يبيِّن الأدلّة العقلية الدالّة عليها والقرآن مملوء من ذلك؛ وتارة يخبر بها خبراً مجرداً.

(٣٢٦) ومثَّل:

﴿**كلمةً طيبةً كشجرةٍ طيبةٍ**﴾ [سورة إبراهيم: الآية ٢٤]

والكلمة الطيبة هي عقيدة جازمة وقضية جامعة، فأصل أصول الإيمان ثابت في قلب المؤمن كنبات أصل الشجرة الطيبة وفرعها في السماء

﴿**إليه يصعَدُ الكَلِمُ الطيِّبُ والعملُ الصالحُ يرفَعُه**﴾

[سورة فاطر: الآية ١٠]

فالمؤمن عنده يقين وطمأنينة والإيمان في قلبه ثابت مستقرٌ وهو في نفسه ثابت على الإيمان لا يتحول عنه.

(٣٢٧) والله تعالى قد ذكر قولَه:

﴿وما قَدَرُوا اللَّهَ حقَّ قَدْره﴾ في ثلاثة مواضـع من كتابه:

[سورة الأنعام: الآية ٩١ وسورة المؤمنون: الآية ٧٤ وسورة الزمر: الآية ٦٧]

ليثبت عظمته في نفسه وما يستحقه من الصفات، وليثبت وحـدانيته وأنـه لا يستحق العبادة إلّا هو، وليثبت ما أنزله على رسله، فعلى المؤمن أن يَقْدُرَه حقَّ قدره كما يتقيه حقَّ تُقاته ويجاهد في الله حق جهاده.

(٣٢٨) ومن أصرّ على فعل البدع وتحسينها فإنه ينبغي أن يُعَزَّر تعزيراً يردعه وأمثاله عن مثل ذلك؛ ومن نسب إلى رسول الله ﷺ الباطل خطأ فإنه يعرّف فإن لم ينته عوقب، ولا يحل لأحد أن يتكلم في الدين بلا علم ولا يعين من تكلم في الدين بلا علم أو أدخل في الدين ما ليس منه.

ومن رسالة الإرادة والأمر

(٣٢٩) والناس في الشرع والقدر على أربعة أنواع: فشر الخلق من يحتـج بالقدر لنفسه ولا يراه حجة لغيره، يستند إليه في الذنوب والمعائب ولا يطمئن إليه في المصائب.

(٣٣٠) وبـإزاء هؤلاء خير الخلق الـذين يستغفـرون من المعـائب ويصبرون على المصائب. والثالث من لا ينظر إلى القدر لا في المعائب ولا في المصائب التي هي أفعال العباد، بل يضيفون ذلك إلى العبد، وإذا أساؤوا استغفروا، وهذا حسن، لكن إذا أصابتهم مصيبة بفعل العبد لم ينظروا إلى القدر الذي مضى بها عليهم ولا يقولون لمن قصر في حقهم دعوه لو قضي شيء لكان، لا سيما وقد تكون المصيبة بسبب ذنوبهم فلا ينظرون إليها؛ قال تعالى:

﴿أو لما أصابتكم مصيبة قد أصبتُمْ مِثْلَيْها﴾

[سورة آل عمران: الآية ١٦٥]

ورابعهم من يحتج بالقدر لكل أحد، وهذا مذهب غلاة الجبرية، وقد بين فساده شرعاً وعقلاً.

ومن الرسالة الواسطية

(٣٣١) اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة إلى قيام الساعة، الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، والقَدَرِ خيره وشره؛ ومن الإيمان بالله الإيمانُ بما وصف به نفسه في كتابه، وبما وصفه به رسوله ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، بل يؤمنون بأن الله ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، فلا ينفون عنه ما وصف به نفسه ولا يحرِّفون الكلم عن مواضعه وَيُلْحدون في أسماء الله وآياته ولا يمثلون صفاته بصفات خلقه، وقد جمع فيما وصف وسمى به نفسه بين النفي والإثبات فلا عدول لأهل السنة والجماعة عما جاءت به المرسلون، فإنه الصراط المستقيم، وقد دخل في هذا الأصل الكبير جميع ما في الكتاب والسنة من تفاصيل أسمائه وصفاته وأفعاله وما ينزه عنه، وذكر طائفة منها ودخل في ذلك الإيمان باستوائه على عرشه ونزوله إلى السماء الدنيا ورؤية المؤمنين له كما تواترت بذلك النصوص، وبأنه قريب مجيب، وما ذكر في الكتاب والسنة من قربه ومعيته لا ينافي ما ذكر من علوه وفوقيته، فإنه سبحانه ليس كمثله شيء في جميع نعوته، ومن الإيمان به وبكتبه ورسله، الإيمان بأن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، وأن الله تكلم به حقيقة، ومن الإيمان باليوم الآخر الإيمانُ بكل ما أخبر به النبي ﷺ مما يكون بعد الموت من أحوال البرزخ والقيامة والجنة والنار وتفاصيل ذلك.

(٣٣٢) والإيمان بالقدر على درجتين: كل درجة تتضمن شيئين: الدرجة الأولى، الإيمان بأن الله عَلِمَ ما الخلق عاملون بعلمه القديم الذي

هو موصوف به أزلاً وأبداً، وعلم جميع أحوالهم من الطاعات والمعاصي والأرزاق والآجال ثم كتب في اللوح المحفوظ مقادير الخلائق.

(٣٣٣) والدرجة الثانية مشيئة الله النافذة وقدرته الشاملة، وهو الإيمان بأن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، والعباد هم الفاعلون لطاعتهم ومعاصيهم والله خالقهم وخالق قدرتهم وإرادتهم ولم يجبرهم على ما لا يريدون.

(٣٣٤) ومن أصول الفرقة الناجية أن الدين والإيمان قول وعمل، قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية وهم مع ذلك لا يكفرون أهل القبلة بمطلق المعاصي والكبائر، ويقولون إنه مؤمن ناقص الإيمان أو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، فلا يُعطى الاسم المطلق ولا يسلب مطلق الاسم؛ ومن أصول أهل السنة والجماعة سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله ﷺ ويقبلون ما جاء به الكتاب والسنة من فضائلهم ومناقبهم ومراتبهم، ويحبُّون أهل بيت رسول الله ﷺ ويتولَّوْنهم وأزواج رسول الله ﷺ أمهاتِ المؤمنين ويتبرؤون من طريقة الروافض الذين يبغضون الصحابة ويسبونهم، وطريقة النواصب الذين يؤذون أهل البيت بقول أو عمل، ويمسكون عما شجر بين الصحابة وأنّ لهم من الفضائل والسوابق ما يوجب مغفرة ما صدر منهم إن صدر.

(٣٣٥) ويصدقون بكرامات الأولياء وما يجري الله على أيديهم من خوارق العادات، ويتبعون آثار النبي ﷺ ظاهراً وباطنًا ويدعون إلى كل خلق جميل وينهَوْن عن كل خلق رذيل، وهم في ذلك كله متبعون للكتاب والسنة، فنسأل الله أن يجعلنا منهم وأن لا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا، ويهب لنا من لَدُنْه رحمة إنه هو الوهاب.

ومن الرسالة الحموية

(٣٣٦) لما ذكر نصوص الصفات قال: وجماع الأمر في ذلك أن الأقسام الممكنة في آيات الصفات وأحاديثها ستة أقسام، قسمان يقولون: تجري على ظاهرها، وهم السلف الصالح الذين يقولون إنها تثبت على وجه يليق بعظمة الله وكبريائه، والمشبهة الذين يشبِّهون صفاته بصفات المخلوقين؛ وأما القسمان اللذان ينفيان ظاهرها فهم الجهمية ومن تفرع عنهم، فقسم منهم يؤولها بمعانٍ أخر، وقسم منهم يقولون: الله أعلم بما أراد منها؛ وأما القسمان الواقفان فقسم يقولون: يجوز أن يكون المراد بظاهرها اللائق بالله ويجوز أن لا يكون المراد صفة لله، وهذه طريقة كثير من الفقهاء وغيرهم. وقسم يمسكون عن هذا كله ولا يزيدون على تلاوة القرآن وقراءة الحديث معرضين بقلوبهم وألسنتهم عن هذه التقديرات، فهذه الأقسام الستة لا يمكن أن يخرج الرجل عنها، والصواب في آيات الصفات وأحاديثها القطع بالطريقة السلفية والله أعلم.

ومن رسالة الإكليل وفتواه في تعذر أكل الحلال والاحتجاج بالقدر وسنة الجمعة

(٣٣٧) قال تعالى: **﴿وما أرسلنا من قبلِكَ مِنْ رسولٍ ولا نبيٍّ إلاّ إذا تمنَّى ألقى الشيطانُ في أمنيَّتِه [...] صراط مستقيم﴾**

[سورة الحج: الآيات ٥٢ ـ ٥٤]

جعل الله القلوب ثلاثة أقسام: قاسية وذات مرض ومؤمنة مُخْبِتَة، وذلك أنها إما أن تكون يابسة جامدة لا تلين للحق اعترافاً وإذعاناً، أو لا تكون يابسة جامدة؛ فالأول هو القاسي وهو الجامد اليابس بمنزلة الحجر، لا ينطبع ولا يكتب فيه الإيمان ولا يرتسم فيه العِلْم، لأن ذلك يستدعي محلاً ليناً قابلاً،

والثاني لا يخلو: إمّا أن يكون ثابتاً فيه لا يزول عنه لقوته مع لينه، أو يكون لينه مع ضعف وانحلال، فالثاني هو الذي فيه مرض والأول هو القوي اللِّين.

(٣٣٨) ليس كلُّ ما اعتقد فقيه معين أنه حرام كان حراماً، إنما الحرام ما ثبت تحريمه بالكتاب والسنة أو الإجماع أو قياس مرجح لذلك، وما تنازع فيه الناس لم يكن لأحدهم أن يحمل الناس على أحد هذه الأقوال.

(٣٣٩) إذا عامل المسلم معاملة يعتقد هو جوازها وقبض المال جاز لغيره من المسلمين أن يعامله في مثل ذلك المال وإن لم يعتقد جواز تلك المعاملة.

(٣٤٠) الحرام نوعان: حرام لوصفه، كالميتة والدم ولحم الخنزير، فهذا إذا اختلط بالماء والمائع وغيره من الأطعمة فغيَّر طعمه أو ريحه أو لونه حرَّمه وإن لم يغيره ففيه نزاع، والثاني الحرام لكسبه، كالمأخوذ غصباً أو بعقد فاسد، فهذا إذا اختلط بالحلال لم يحرِّمه، بل إن أمكن قسمه قسم ويأخذ كل قدر حقه.

(٣٤١) المال إذا تعذر معرفة مالكه صُرِف في مصالح المسلمين عند جماهير العلماء.

(٣٤٢) المجهول في الشريعة كالمعدوم والمعجوز عنه، فإن الله قال:

﴿لا يكلف الله نفساً إلاَّ وُسْعَها﴾ [سورة البقرة: الآية ٢٨٦]

إذا ثبتت هذه الأصول فيقال: ما في الوجود من الأموال المغصوبة والمقبوضة بعقود لا تباح بالقبض إن عرفه المسلم اجتنبه، فمن علمت أنه سرق مالاً أو خانه في أمانته أو غصبه فأخذه من المغصوب فهذا بغير حق لم يجزْ لي أن آخذه منه، لا بطريق الهِبة ولا بطريق المعاوضة ولا وفاءً عن أجرة وثمن مبيع ولا وفاء عن قرض، فإن هذا عين مال ذلك المظلوم. وأما إن كان المال قبضه بتأويل سائغ في مذهب بعض الأئمة جاز لي أن استوفيه من ثمن المبيع

والأجرة والقرض وغير ذلك من الديون، فالمجهول كالمعدوم، والأصل فيما بيد المسلم أن يكون له ملكاً إن ادَّعى أنه ملكه، أو يكون ولياً عليه، كناظر الوقف وولي اليتيم وولي بيت المال أو يكون وكيلاً فيه، وما تصرف فيه المسلم أو الذمِّي بطريق الملك أو الولاية جاز تصرفه، فإذا لم أعلم حال ذلك المال الذي بيده بنيتُ الأمر على الأصل والتبعة إن كان فيه تبعة عليه.

(٣٤٣) والقاعدة الكلية في شرعنا أن الدعاء إن كان واجباً أو مستحبًّا فهو حسن يثاب عليه الداعي، وإن كان محرَّماً كالعدوان في الدعاء فإنه محرَّم ومعصية، وإن كان مكروهاً فهو ينقص مرتبة صاحبه وإن كان مباحاً مستوي الطرفين فلا له ولا عليه فهذا هذا..

(٣٤٤) وباب تفضيل بعض الأعمال على بعض إن لم يعرف فيه التفضيل وإن ذلك يتنوع بتنوع الأحوال في كثير من الأعمال وإلا وقع فيه اضطراب كثير، والواجب أن يعطى كل ذي حق حقه، ويوسع ما وسعه الله ورسوله ويؤلِّف ما ألَّف الله بينه ورسوله، ويراعى في ذلك ما يحبه الله ويرضاه من المصالح الشرعية والمقاصد الشرعية، ويعلم أن خير الكلام كلام الله، وخير الهدى هدى محمد ﷺ، وإن الله بعثه رحمة للعالمين بسعادة الدنيا والآخرة في كل أمر من الأمور وأن يكون مع الإنسان ما يحفظ به هذا الإجمال، وإلا فكثير من الناس يعتقد هذا مجملاً ويدعه عند التفصيل، إمَّا جهلاً وإمَّا ظلماً وإمَّا ظناً وإمَّا اتِّباعاً للهوى، فنسأل الله أن يهدينا الصراط المستقيم.

ومن تفسير المعوَّذتين ورسالته في القياس

(٣٤٥) الذي يوسوس في صدور الناس نفسه وشياطين الجن وشياطين الإنس، والوسواس الخناس يتناول وسوسة الجنة ووسوسة الإنس وإلا أي معنى للاستعاذة من وسوسة الجن فقط، مع أن وسوسة نفسه وشياطين الإنس هي مما تضره، وقد تكون أضرَّ عليه من وسوسة الجن.

(٣٤٦) والشيطان تارة يحدث وسواس الشر وتارة يُنْسِي الخير، وكان ذلك مما يشغله به من حديث النفس.

(٣٤٧) والنسيان للحق من الشيطان، والخطأ من الشيطان.

(٣٤٨) القياس نوعان: صحيح وفاسد، فالصحيح أن تكون العلة التي علق بها الحكم في الأصل موجودة في الفرع من غير معارض في الفرع يمنع حكمها، ومثل هذا القياس لا تأتي الشريعة بخلافه فقط، وكذلك القياس بإلغاء الفارق، وهو أن لا يكون بين الصورتين فرق مؤثر في الشرع، فمثل هذا القياس لا تأتي الشريعة بخلافه، وحيث جاءت الشريعة باختصاص بعض الأنواع بحكم يفارق به نظائره، فلا بد أن يختص ذلك النوع بوصف يوجب اختصاصه بالحكم ويمنع مساواته لغيره لكن الوصف الذي اختص به قد يظهر لبعض الناس وقد لا يظهر، وليس من شرط القياس الصحيح المعتدل أن يعلم صحته كل أحد، فمن رأى من الشريعة شيئاً مخالفاً للقياس، فإنما هو مخالف للقياس الذي انعقد في نفسه، ليس مخالفاً للقياس الصحيح الثابت في نفس الأمر، وحيث علمنا أن النص جاء بخلاف قياس علمنا قطعاً أنه قياس فاسد، بمعنى أن صورة النص امتازت عن تلك الصورة التي يُظَن أنها مثلها بوصف أوجب تخصيص الشارع لها بذلك الحكم؛ فليس في الشريعة ما يخالف قياساً صحيحاً، لكن فيها ما يخالف القياس الفاسد، وإن كان من الناس من لا يعلم فساده. ثم ذكر على هذا الأصل أمثلة كثيرة.

(٣٤٩) العمل الذي يقصد به المال ثلاثة أنواع:

أحدها: أن يكون العمل مقصوداً معلوماً مقدوراً على تسليمه. فهذه الإجارة اللازمة؛ والثاني أن يكون العمل مقصوداً لكنه مجهول أو غَرَر، فهذه الجعالة، وهي عقد جائز لا لازم؛ والثالث ما لا يقصد به العمل بل المقصود المال، وهو المضاربة، وهذه من جنس المشاركات، هذا بنفع بدنه وهذا بنفع ماله وما قسم الله من الربح بينهما على الإشاعة، فهذا كمال العدل فيها، ولو شرط لأحدهما شيء خاص خرجت من العدل إلى الظلم.

(٣٥٠) وما نهى عنه النبي ﷺ من المعاملات كبيع الغَرَر والثمرة قبل بدو صلاحها وبيع السنين وحبل الحبلة وبيع المزابنة والمحاقلة، ونحو ذلك، فهي داخلة إما في الربا أو الميسر.

(٣٥١) وأما المضاربة والمساقاة والمزارعة فليس فيها شيء من الميسر بل هي من أقوم العدل.

(٣٥٢) الحكم إذا ثبت بعلة زال بزوالها.

(٣٥٣) إذا تعارضت المصلحة والمفسدة قدم أرجحها.

(٣٥٥) القبض في الأعيان والمنافع كالقبض في الدين، تارة يكون موجب العقد فبضه عقبه بحسب الإمكان، وتارة يكون موجب العقد تأخير التسليم لمصلحة من المصالح.

(٣٥٦) وقد ذكر الله في آخر «البقرة» أحكام الأموال وهي ثلاثة أصناف: عدل، وفضل، وظلم؛ فالعدل البيع، والظلم الربا، والفضل الصدقة؛ فمدح المتصدقين وذكر ثوابهم، وذم المرابين وبيّن عقابهم، وأباح البيع والتداين إلى أجل مسمى.

(٣٥٧) ومن الأصول الكلية أن المعجوز عنه في الشرع ساقط

الوجوب، وأن المضطر إليه بلا معصية غير محظور، فلم يوجب الله ما يعجز عنه العبد، ولم يحرم ما يضطر إليه العبد.

(٣٥٨) ومن أدّى عن غيره ديناً واجباً بنية الرجوع رجع، لا سيما إذا كان له فيه حق.

(٣٥٩) من غيّر مال غيره بحيث يفوته مقصوده، فله أن يضمنه إياه بمثله.

(٣٦٠) وجميع المتلفات تُضمن بالجنس بحسب الإمكان مع مراعاة القيمة حتى الحيوان.

(٣٦١) معرفة الحِكَم والمعاني التي تضمنتها الشريعة من أشرف العلوم، فمنه الجلي الذي يعرفه أكثر الناس، ومنه الدقيق الذي لا يعرفه إلاّ خواصهم.

(٣٦٢) التطوُّعات لا تلزم يالشروع فيها إلاَّ الحج والعمرة.

(٣٦٣) والأصل الذي دلّ عليه الكتاب والسنة أنّ من فعل محظوراً ناسياً لم يكن قد فعل منهيًّا عنه، فلا يبطل بذلك شيء من العبادات، ومن ترك مأموراً فعليه إعادة ما أمكن إعادته.

(٣٦٤) إذا تصرف الرجل في حقِّ الغير بغير إذنه، فظاهر مذهب أحمد أن المتصرف إذا كان معذوراً لعدم تمكُّنه من الاستئذان وحاجته إلى التصرف وقف على الإجازة بلا نزاع، وإن أمكنه الاستئذان أَوْ لم يكن له به حاجة إلى التصرف ففيه نزاع: المشهور عدم النفوذ، والشيخ يميل إلى الصحة ويقف على الإجازة.

ومن رسالة فتواه في السماع والغناء

(٣٦٥) الذوق والحال والوجد محكوم عليه من جهة الشرع، ما وافق الشرع منها قبل، وما خالفه رُدّ.

(٣٦٦) إذا وقع النزاع في حكم فعل من الأفعال أو حال أو ذوق هل هو صحيح أو فاسد أو حق أو باطل وجب الرجوع فيه إلى الحجة المقبولة عند الله من كتاب الله وسنة رسوله، فهذا هو الأساس، ومن لم يَبنِ على هذا الأصل فعلمه وسلوكه ليس على شيء.

(٣٦٧) إذا أشكل على الناظر أو السالك حكم شيء، هل هو الإباحة أو التحريم، فلينظر إلى مفسدته وثمرته وغايته، فإن كان مشتملاً على مفسدة ظاهرة راجحة، فإنه يستحيل على الشارع الأمر به أو إباحته، بل يقطع أن الشرع يحرِّمه لا سيما إذا كان طريقاً مفضياً إلى ما يبغضه الله ورسوله.

(٣٦٨) وفصل الخطاب في هذا الباب ينبغي أن ينظر في ماهية الشيء ثم يطلق عليه التحريم أو الكراهة أو غير ذلك، والغناء اسم يطلق على أشياء: منها غناء الحجيج، فإنهم ينشدون أشعاراً يصفون فيها الكعبة وزمزم والمقام وغير ذلك، فسماع تلك الأشعار مباح، وفي معنى هذا الغزاة فإنهم ينشدون أشعاراً يحرضون على الغزو بها وإنشاد المتبارزين، وقد قال ﷺ لحاديه: رويداً رفقاً بالقوارير.

(٣٦٩) وتكلموا في الغناء المجرد عن آلات اللهو، هل هو حرام أو مكروه أو مباح، وذكر أصحاب أحمد لهم ثلاثة أقوال.

ومن كتاب الاختيارات

(٣٧٠) الطهارة تكون من الأعيان النجسة كقوله:

﴿وثيابك فطهِّرْ﴾ [سورة المدّثّر: الآية ٤]

وتارة تكون من الأفعال الخبيثة:

﴿إنّما يريدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ البيتِ ويطهِّرَكُم تَطْهيراً﴾
[سورة الأحزاب: الآية ٣٣]

وتارة من الأحداث المانعة كقوله:

﴿وإِنْ كُنتمْ جُنُباً فاطَّهَّرُوا﴾ [سورة المائدة: الآية ٦].

(٣٧١) وتجوز طهارة الحدث والخبث بكل ما يسمى ماء، وتزال النجاسة بكل ما يزيلها ويذهب أثرها من ماء أو غيره؛ الأصل أن الماء طهور حتى يتغير أحدُ أوصافه بالنجاسة.

(٣٧٢) يجب بذل المنافع المحضة للمحتاج، كسكنى داره والانتفاع بإنائه بلا أجرة لذلك.

(٣٧٣) جميع ما يدعى من السنة أنه ناسخ للقرآن فهو غلط.

(٣٧٤) والناس إذا اعتادوا القيام، وإن لم يقم لأحدهم، أفضى إلى مفسدة، فالقيام دفعاً لها خير من تركه، وينبغي للإنسان أن يسعى في سنة رسول الله ﷺ وأصحابه وعادتهم واتباع هديهم، وإذا اعتاد الناس قيام بعضهم لبعض، فقيامهم لكتاب الله أولى.

(٣٧٥) الاستدامة أقوى من الابتداء.

(٣٧٦) قد يعرض للعمل المفضول ما يجعله أفضل من غيره.

(٣٧٧) الدعاء سبب لجلب المنافع ودفع المضار، مع أنه عبادة

يثاب عليها الداعي، وإذا ارتاضت نفس العبد على الطاعة وانشرحت بها وتنعمت بها وبادرت إليها طَوَاعية ومَحبةً كان أفضل ممن يجاهد نفسه على الطاعات ويُكرِهُها عليها.

(٣٧٨) والجنُّ ليسوا كالإنس في الحدِّ والحقيقة، فلا يكون ما أُمروا به مساوياً لما على الإنس في الحد والحقيقة، لكنهم يشاركونهم في جنس التكليف بالأمر والنهي والتحليل والتحريم بلا نزاع بين العلماء.

(٣٧٩) ويجب تقديم ما قدّمه الله ورسوله ولو مع شرط الواقف بخلافه، فلا يلتفت إلى شرط يخالف شرط الله ورسوله.

(٣٨٠) ما أطلقه الشارع يعمل بمقتضى مسماه ووجوده ولم يجز تقديره وتحديده بمدة، فلهذا كان الماء قسمين: طهوراً أو نجساً، ولا حدّ لأقل الحيض وأكثره ما لم تصر مستحاضة، ولا لأقل سنه وأكثره، ولا لأقل السفر ولا حد للدرهم والدينار، قل غِشُّه أو كَثُر في الزكاة والسرقة وغيرها، ولا تأجيل في الدية إلا إن رأى الإمام ذلك، والخلع فسخ مطلقاً والكفارة في كل أَيْمان المسلمين، وفروع هذه القاعدة كثيرة.

(٣٨١) ما لا يسن له الجماعة والاجتماع إذا فُعل أحياناً لعارض فلا بأس ما لم يتخذ عادة.

(٣٨٢) وأعمال القلوب من التوكل والخوف والرجاء والصبر ونحوها واجبة بالاتفاق.

(٣٨٣) وينبغي للمؤمن أن يكون خوفه ورجاؤه واحداً، فأيهما غلب هلك صاحبه.

(٣٨٤) ولا يشهد بالجنة إلاّ لمن شهد له الرسول ﷺ أو اتفقت الأمة على الثناء عليه.

(٣٨٥) وتواطؤ الرؤيا كتواطؤ الشهادات.

(٣٨٦) الصحيح أن الميت ينتفع بجميع العبادات البدنية من الصلاة والصيام والقراءة، كما ينتفع بالعبادات المالية من الصدقة والعِتق ونحوهما باتفاق الأئمة، وكما لو دعا له واستغفر له، والصدقة عن الميت أفضل من عمل ختمة وجمع الناس.

(٣٨٧) ومذهب أهل السنة أن العذاب أو النعيم لروح الميت وبدنه وأن الروح تبقى بعد مفارقة البدن منعّمة أو معذّبة، وأيضاً تتصل بالبدن أحياناً فيحصل له معها النعيم أو العذاب، ولأهل السنة قول آخر: إن ذلك على البدن وحدَه.

(٣٨٨) ولا يحل الاحتيال لإسقاط الزكاة، ولا غيرها من حقوق الله تعالى.

(٣٨٩) وإعطاء السُّؤَّال فرض كفاية إن صدقوا، ومن سأل غيره الدعاء لنفع ذلك الغير أو نفعهما أثيب وإن قصد نفع نفسه فقط نهي عنه كسؤال المال وإن كان لا يأثم.

(٣٩٠) الصحيح من العبادة ما أبرأ الذمة، لا ما ليس فيه ثواب، فقد يعمل العمل الصالح ثم يفسده أو يَفسُد لمبطل ويثاب مع ذلك على ما فعله منه ونواه.

(٣٩١) والغنيّ الشاكر والفقير الصابر أفضلهما أتقاهما لله تعالى، فإن استويا في التقوى استويا في الفضل.

(٣٩٢) الكلام الحرام يجب الصمت عنه، وفضول الكلام ينبغي الصمت عنه.

(٣٩٣) يلزم الإنسان طاعة والديه، وإن كانا فاسقين في غير معصية.

(٣٩٤) ولا يشرع تقبيل المقام ومسحه إجماعاً، فسائر المقامات أولى.

(٣٩٥) وكل ما عده الناس بيعاً أو هبة من متعاقب أو متراخ من قول أو فعل انعقد به البيع والهبة.

(٣٩٦) ويحرم بيع ما قصد به الحرام إن علم ذلك أو ظنه أو تضمن ترك واجب.

(٣٩٧) الشهادة على العقود المحرَّمة على وجه الإعانة عليها حرام، وأما الشهادة في العقود المختلف فيها التي يسوغ فيها الخلاف فتجوز لمن اعتقد حلها.

(٣٩٨) العين والمنفعة التي لا قيمة لها في العادة لا يصحُّ أن يرد عليها عقد بيع أو إجارة اتفاقاً.

(٣٩٩) والمضاررة مبناها على القصد والإرادة أو على فعل ضرر وهو غير محتاج إليه، فمتى قصد الإضرار ولو بالمباح أو فعل الإضرار من غير استحقاق فهو مضار، وأما إذا فعل الضرر المستحق للحاجة إليه والانتفاع به لا لقصد الإضرار فليس بمضار.

(٤٠٠) لا تتقى شبهة بترك واجب.

(٤٠١) تستحق أجرة المثل في سائر العقود الفاسدة وتخليص الأموال من الهلاك.

(٤٠٢) من تصرّف بلا إذن ولا ملك ثم تبين أنه كان مالكاً أو وكيلاً صح تصرفه.

(٤٠٣) من تصرف لغيره بولاية أو وكالة ففاتت المصلحة مع اجتهاده وعدم تفريطه فلا ضمان عليه.

(٤٠٤) إقرار الأمناء على ما ائتمنوا عليه صحيح ثابت.

(٤٠٥) يصح تعليق العقود كلها كما يصح تعليق الفسوخ.

(٤٠٦) الربح الحاصل من مال لم يأذن مالكه في التجارة فيه بين العامل وصاحب المال على قدر النفعين بحسب معرفة أهل الخبرة، وهو أصح الأقوال.

(٤٠٧) يجوز التصرف فيما في يده بالوقف وغيره حتى تقوم حجة شرعية أنه ليس ملكاً له، لكن لا يحكم بالوقف حتى يثبت الملك.

(٤٠٨) هل تفويت المعدوم الذي انعقد بسبب وجوده كإعدام الموجود؟ يفهم من كلامه استواء الأمرين.

(٤٠٩) ويتبع العرف في الكلف السلطانية وغيرها ما لم يكن شرط فيتبع.

(٤١٠) إذا شرط المؤجر على المستأجر شروطاً له فيها غرض صحيح صحت ولزمت.

(٤١١) إلحاق الزيادات والشروط المقصودة في العقود اللازمة بعد لزومها لا تلحق في مذهب أحمد، ومن التزمها على وجه لا تلزمه خوفاً من ظلم الآخر له لم تلزم.

(٤١٢) أجور المثل ليست شيئاً محدوداً، وإنما هي ما تساوي الشيء في نفوس أهل الرغبة في وقت التقويم.

(٤١٣) كتمان العيوب تغرير والغارّ ضامن، فإنّ ترك الواجب كفعل المحرم.

(٤١٤) يجوز اللعب بما قد يكون فيه مصلحة بلا مضرة، وكل ما أفضى إلى المحرّم كثيراً حرّمه الشارع إذا لم يكن فيه مصلحة راجحة، كأنْ يكون سبباً للشر والفساد، وما ألهى وشغل عما أمر الله به فهو منهيٌّ عنه وإن لم يحرَّم جنسه كالبيع والتجارة، وأما سائر ما يتلهى به البطّالون من أنواع

اللهو وضروب اللعب مما لا يستعان به في حقٍّ شرعي فكله حرام ويرخص للصغار ما لا يرخص للكبار.

(٤١٥) ما أُخذ من الأموال والنفوس أو أُتلف منهما في حال الجاهلية أقر قراره ولم يضمن.

(٤١٦) المال المشترك المختلط زيادته ونقصه بين الشركاء على قدر أملاكهم، وإذا تعذر معرفة قدر ما لكل منهما أو منهم فالأصل المساواة.

(٤١٧) أسباب الضمان: الإتلاف بغير حقّ، والتلف بيد الأمين بتعدّ أو تفريط، واليد المتعدية فيضمن الشيء بمثله إذا أمكن، ولو غير مكيل أو موزون وإلا فبقيمته.

(٤١٨) وقدر المتلف إذا لم يمكن تحديده عمل فيه بالاجتهاد، كما يفعل في قدر قيمته بالاجتهاد في معرفة مقدار ثمنه.

(٤١٩) ومن لم يقم بوظيفته غيَّره من له الولاية لمن يقوم بها إلى أن يتوب الأول ويلتزم بالواجب، ويجب أن يولى في الوظائف وأئمة المساجد الأحقُّ بها شرعاً، وأن يعمل ما قدر عليه من عمل الواجب، وليس للناس أن يولوا عليهم الفاسقَ وإن نفذ حكمه وصحت الصلاة خلفه.

(٤٢٠) ويجوز تغيير شرط الواقف إلى ما هو أصلح منه وإن اختلف ذلك باختلاف الزمان، ولا يلزم الوفاء بشرط الواقف إلا إذا كان مستحبًّا.

(٤٢١) ويجب عمارة الوقف بحسب البطون، والجمع بين عمارة الوقف وأرباب الوظائف حسب الإمكان أولى بل قد تجب.

(٤٢٢) التحقيق أن لفظ الواقف والموصي والناذر والحالف وكلّ عاقدٍ يُحْمل على مذهبه وعادته في خطابه ولغته التي يتكلم بها، وافق لغة العرب أو لغة الشارع أو لا، والعادة المستمرة والعرف المستقر في الوقف يدل على شرط الوقف أكثر مما يدل لفظ الاستفاضة.

(٤٢٣) وإن نزل تنزيلاً شرعياً لم يجز صرفه بلا موجب شرعي، وكل متصرف بولاية إذا قيل له: افعل ما تشاء، فإنما هو لمصلحة شرعية، حتى لو صرّح الواقف بفعل ما يهواه أو يراه مطلقاً فهو شرط باطل لمخالفته الشرع.

(٤٢٤) ويد الواقف ثابتة على المتصل بالوقف ما لم تأتِ حجة تدفع موجبها.

(٤٢٥) وعلى الناظر فعل المصلحة، ومع الاشتباه إن كان عالماً عادلاً ساغ له الاجتهاد، ومن قسم شيئاً يلزمه أن يتحرّى فيه العدل ويتبع ما هو أرضى لله ولرسوله، سواء استفاد القسمة بولاية أو عقد.

(٤٢٦) ومن نزل في مدرسة ونحوها استحق بحصته من المغل، ومن جعله كالولد فقد أخطأ.

(٤٢٧) وإذا انتفت الشروط في الطبقة الأولى أو بعضها لم تحرم الثانية مع وجود الشروط فيهم إجماعاً.

(٤٢٨) وإذا جهل شرط الواقف صرف إلى المستحقين بالتسوية.

(٤٢٩) يجوز إبدال الوقف بخير منه للمصلحة.

(٤٣٠) إذا قام المستوفي بما عليه من العمل استحق ما فرض له.

(٤٣١) إذا اختلف النقد أعطي المستحق من نقد البلد ما قيمته قيمة المشروط الملغى.

(٤٣٢) عمدة التصرف على غلبة الظن بخلاف الأحكام، فإن طرقها مضبوطة.

(٤٣٣) من كان له حق في مال من يتهمه بإتلافه أو تفويته عليه فله أن يضم إليه يداً تمنعه.

(٤٣٤) الإعراض عن الأهل والأولاد ليس مما يحبُّه الله ورسوله، ولا هو دين الأنبياء.

(٤٣٥) إن كانت العبادات فرض كفاية كالجهاد والعلم قدمت على النكاح إن لم يخش العَنَت.

(٤٣٦) يجوز نقل المِلك عن الشيء مع استثناء المنفعة إن كان العقد معاوضة، وإن كان عقد تبرع جاز استثناء المعلوم من المنفعة والمجهول.

(٤٣٧) وإذا دخل النقص على الزوج لعيب بالمرأة أو فوات صفة أو شرط صحيح أو باطل فإنه ينقص من المسمى بنسبة ما نقص، وهذا النقص من مهر المثل.

(٤٣٨) والذي ينبغي في أصناف سائر المال: كالعبد والشاة والبقر والثياب ونحوها إذا أصدقها شيئاً من ذلك أن يرجع فيه إلى مسمى ذلك اللفظ في عرفها، وإن كان بعض ذلك غالباً أخذ به، كالبيع أو كان من عادتها اقتناؤه أو لبسه فهو كالملفوظ به.

(٤٣٩) كل من أُهدي أو وهب له شيء بسبب يثبت بثبوته ويزول بزواله ويحرم بحرمته ويحل بحله.

(٤٤٠) ويتوجه صحة السلف في العقود كلها.

(٤٤١) إذا تعارض الأصل والظاهر رجح أرجحهما، ومن الترجيحات كثرة القرائن وقوتها.

(٤٤٢) بيع الكفار ما يعملونه كنيسة أو تمثالاً أو يعينهم على شيء من شعائر دينهم محرَّمٌ وهو من التشبه بهم، والتشبُّه بهم منهيٌّ عنه إجماعاً.

(٤٤٣) وتكره المواسم الخاصة كالرغائب وليلة النصف من شعبان ونحو ذلك.

(٤٤٤) وتجب معاشرة الزوجة بالمعروف، وكذلك النفقة والكسوة والتسلم والخدمة ونحوها.

(٤٤٥) الإكراه يختلف باختلاف المكره عليه.

(٤٤٦) إذا اختلف اثنان وتنازعا شيئاً بلا بينة قدم قول من يشهد له العرف.

(٤٤٧) والقيافة في الأموال معتبرة كما تعتبر في الأنساب.

(٤٤٨) إذا ادعت المرأة ما يخالف الظاهر في النفقات والعُدَد وغيرها فلا بد من بينة.

(٤٤٩) العقوبات الشرعية إنما شرعت رحمة من الله بعباده، فهي صادرة عن رحمة الخالق وإرادة الإحسان إليهم، ولهذا ينبغي لمن يعاقِب الناس على ذنوبهم أن يقصد بذلك الإحسان إليهم والترحمة لهم كما يقصد الوالد تأديب ولده، وكما يقصد الطبيب معالجة المريض.

(٤٥٠) ويجري القصاص في اللطمة والضربة ونحو ذلك.

(٤٥١) وغلظ المعصية وعقابها بقدر فضيلة الزمان والمكان، والكبيرة الواحدة لا تحبط جميع الحسنات لكن قد تحبط ما يقابلها.

(٤٥٢) والتعزير يكون على فعل المحرَّمات وترك الواجبات.

(٤٥٣) والجهاد، منه ما يكون باليد ومنه ما هو بالقلب والحجة والدعوة واللسان والرأي والتدبير والصناعة، فيجب بغاية ما يمكنه، ويجب على القَعَدة لعذر أن يخلفوا الغزاة في أهليهم ومالهم.

(٤٥٤) قد يكون ثواب بعض المستحبات أو واجبات الكفاية أعظم من ثواب واجب.

(٤٥٥) والواجب أن يعتبر في أمور الجهاد برأي أهل الدين الصحيح

الذين لهم خبرة بما عليه أهل الدنيا دون أهل الدنيا الذين يغلب عليهم النظر في ظاهر الدين.

(٤٥٦) المضطر إلى طعام الغير إن كان فقيراً فلا يلزمه عوض، إذ إطعام الجائع وكسوة العاري فرض كفاية، ويصيران فرض عين على المعين إذا لم يقم به غيره، وإن كان غنياً لزمه العوض، إذ الواجب معاوضته.

(٤٥٧) ما وَجَبَ بالشرع إذا نذره العبد أو عاهد الله عليه أو بايع عليه الرسول أو الإمام أو تحالف عليه جماعة، فإن هذه العقود والمواثيق تقتضي له وجوباً ثانياً غير الوجوب الثابت بمجرد الأمر الأول، فيكون واجباً من وجهين، وكان تركه موجباً لترك الواجب بالشرع والواجب بالنذر؛ هذا هو التحقيق.

(٤٥٨) والصواب على أصلنا أن العبادات والكفارات وسائر الواجبات يجوز تقديمها إذا وجد سبب الوجوب ولا يتقدم على سببه.

(٤٥٩) ويلزم الوفاء بالوعد.

(٤٦٠) قد أوجب النبي ﷺ تأمير الواحد في الاجتماع القليل العارض في السفر فهو تنبيه على أنواع الاجتماع.

(٤٦١) وإذا فعل الوالي ما يمكنه لم يلزمه ما يعجز عنه، وما يستفيده المتولي بالولاية لا حدَّ له شرعاً، بل يتلقى من الألفاظ والأحوال والعرف وأجمع العلماء على تحريم الحكم والفتيا بالهوى، وبقول أو وجه من غير نظر في الترجيح، ويجب العمل بموجب اعتقاده فيما له وعليه إجماعاً، والولاية لها ركنان: القوة والأمانة، فالقوة في الحكم ترجع إلى العلم بالعدل بتنفيذ الحكم، والأمانة ترجع إلى خَشية الله.

(٤٦٢) وشروط القضاء تعتبر حسب الإمكان، ويجب تولية الأمثل فالأمثل.

(٤٦٣) وأكثر من تميز في العلم من المتوسطين إذا نظر وتأمل أدلة

الفريقين بقصد حسن ونظر تام ترجح عنده أحدهما، لكن قد لا يثق بنظره، بل يحتمل أن عنده ما لا يعرف جوابه، فالواجب على مثل هذا موافقته للقول الذي ترجح عنده بلا دعوى للاجتهاد، كالمجتهد في أعيان المفتين، والأئمة إذا ترجح عنده أحدهما قلده، والدليل الخاص الذي يرجح به قول على قول أولى بالاتباع من دليل عام، على أن أحدهما أعلم وأدين وعلم الناس بترجيح قول على قول أيسر من علم أحدهم بأن أحدهما أعلم وأدين، لأن الحق واحد ولا بد، ويجب أن ينصب على الحكم دليلاً.

(٤٦٤) وليس للحاكم وغيره أن يبتدىء الناس بقهرهم على ترك ما يَسُوغ وإلزامهم برأيه اتفاقاً، ولو جاز هذا لجاز لغيره مثله وأفضى إلى التفرق والاختلاف.

(٤٦٥) وفي لزوم التمذهب بمذهب وامتناع الانتقال إلى غيره وجهان: في مذهب أحمد وغيره، وفي القول بلزومه طاعة غير النبي ﷺ في كل أمره ونهيه وهو خلاف الإجماع وجوازه فيه ما فيه، ومن أوجب تقليد إمام بعينه استتيب فإن تاب وإلّا قتل، وإن قال ينبغي كان جاهلاً ضالاً، ومن كان متّبعًا لإمام فخالفه في بعض المسائل لقوة الدليل أو لكون أحدهما أعلم وأتقى فقد أحسن، وفي موضع آخر قال يجب عليه.

(٤٦٦) وليس للإنسان في مسائل النزاع أن يعتقد أحدَ القولين فيما له والقول الآخر فيما عليه باتفاق المسلمين.

(٤٦٧) ومن كان له عند إنسان حق ومنعه إياه جاز له الأخذ من ماله بغير إذنه إذا كان سبب الحق ظاهراً لا يحتاج إلى إثبات، وإن كان الحق خفيًا يحتاج إلى إثبات لم يَجُز.

(٤٦٨) والعدل في كل زمان ومكان وطائفة بحسبها، فيكون الشاهد في

كل قوم من كان ذا عدل فيهم، وإن كان لو كان في غيرهم لكان عدله على وجه آخر، وبهذا يمكن الحكم بين الناس.

(٤٦٩) ويتوجه أن تقبل شهادة المعروفين بالصدق وإن لم يكونوا ملتزمين للحدود عند الضرورة مثل الحبس وحوادث البدو وأهل القرية التي لا يوجد فيهم عدل.

(٤٧٠) وينبغي أن نقول في الشهود ما نقول في المحدِّثين، وهو أنه من الشهود من تقبل شهادته في نوع دون نوع أو شخص دون شخص، كما أن المحدِّثين كذلك.

(٤٧١) إذا ادعى أحدهما صحة التصرف والأخير بطلانه فالقول قول مدَّعي الصحة لأن الأصل السلامة.

(٤٧٢) الرجوع عن الدعوى مقبول والرجوع عن الإقرار غير مقبول:

هذا آخر ما نقلنا من الأصول والقواعد من الاختيارات.

ومن الفتاوي المصرية

(٤٧٣) النية المجردة عن العمل يثاب عليها، والعمل المجرد عن النية لا يثاب عليه، ومن نوى الخير وعمل منه مقدوره وعجز عن إكماله كان له أجر عامل.

(٤٧٤) أعمال القلوب المجرّدة أفضل من أعمال الجوارح المجردة.

(٤٧٥) جرت عادة الشارع أن يقدِّر المقدَّرات بأوعيتها.

(٤٧٦) إن الله حرَّم الخبائث لما قام بها من وصف الخبث، كما أنَّه أباح الطيبات، لما فيها من وصف الطيب.

(٤٧٧) ترك الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال.

(٤٧٨) المفهوم لا عموم له.

(٤٧٩) الاستحالة تقلب الطيب خبيثاً والخبيث طيباً على الصحيح.

(٤٨٠) قد أمر الله في كتابه بغضّ البصر وهو نوعان: غض البصر عن العورة وغضها عن محل الشهوة، والثاني أشد من الأول.

(٤٨١) من ترك شيئاً لله عوَّضه الله خيراً منه.

(٤٨٢) ومن أراد السلامة من فتن التعلق بالعشق والنظر المحرَّم فليستعن بالله وليداوم على الصلوات الخمس والدعاء والتضرُّع وقت السحر، وتكون صلاته بحضور قلب وخشوع، وليكثر الدعاء: بيا مُقَلِّبَ القلوب ثبِّتْ قلبي على دينك، يا مصرِّف القلوب صرِّف قلبي إلى طاعتك وطاعة رسولك، وليبعُد عن مواضع الفتن وليتعوض عنها بالحلال الطيب.

(٤٨٣) الذي يتوفر الهمم والدواعي على نقله هو الأمور الوجودية، وأما الأمور العدمية فلا، إلاّ إذا احتيج إليها.

(٤٨٤) ما لا يشرع قد يستحب لمصلحة راجحة كتعليمٍ ونحوه.

(٤٨٥) الإكراه على الأفعال المحرمة يبيحها عند أكثر العلماء؛ وذهب طائفة إلى أنه لا يباح إلاّ الأقوال دون الأفعال، وعلى المكره على شيء من ذلك أن يَكْرَه ذلك بقلبه ويحرص على الامتناع بحسب الإمكان؛ ومن علم الله منه الصدق أعانه الله، وقد يعافى ببركة صدقه من الأمر بذلك.

(٤٨٦) ومن كان له وِرد مشروع من صلاة الضحى أو قيام الليل أو غير

ذلك فإنه يصلّيه حيث كان، ولا ينبغي له أن يدع وِردَه المشروع لأجل كونه بين الناس إذا علم الله من قلبه أنه يفعله سراً لله مع اجتهاده في سلامته من الرياء ومفسدات الإخلاص.

(٤٨٧) الطعن على من يظهر الأعمال المشروعة من أوصاف المنافقين وفيه فتح الباب لأهل الشر والفساد.

(٤٨٨) من شأن أهل العرف إذا كان الاسم عامًّا لنوعين فإنهم يفردون أحد نوعيه باسم ويبقى الاسم العام مختصاً بالآخر، كما في ذوي الأرحام والجائز ونحوها من الأسماء.

(٤٨٩) العمل الواحد قد يكون فعله مستحبًّا تارةً وتركُهُ تارةً باعتبار ما يترجح من مصلحة فعله وتركه بحسب الأدلة الشرعية، والمسلم قد يترك المستحب إذا كان في فعله فساد راجح على مصلحته.

(٤٩٠) والمطلوب من القرآن هو فهم معانيه والعمل به، فإن لم تكن هذه همة حافظة لم يكن من أهل العلم والدين.

(٤٩١) ما احتاج إليه العموم لم يحظر عليهم.

(٤٩٢) إذا كان القلب مشغولاً بالله عاقلاً للحق مفكِّراً في العلم فقد وضع موضعه، وحينئذ يكون له وجهان: وجه مقبل على الحق، وهذه الصفة وجود وثبوت؛ ووجه مُعرض عن الباطل، ومن هذا الوجه يقال له زكي وسليم وطاهر، لأن هذه الأسماء تدل على عدم الشر والخبث والدغل، وهذه الصفة عدمٌ ونفي؛ وعكسه إذا انصرف إلى الباطل، فله وجهان: وجه الوجود أنه منصرف إلى الباطل مشغول به، ووجه العدم أنه معرض عن الحق غير قابل له؛ ثم إن الباطل نوعان، أحدهما: تشغل عن الحق ولا تعانده، مثل الأفكار والهموم التي من علائق الدنيا وشهوات النفس، والثانية تعاند الحق وتصدّ عنه، مثل الآراء الباطلة والأهواء المردية من الكفر والنفاق والبدع وشبه ذلك.

(٤٩٣) السُّنَّة في أسباب الخير والشر أن يفعل العبد عند أسباب الخير الظاهرة من الأعمال الصالحة ما يجلب الله به له الخير، وعند أسباب الشر الظاهرة من العبادات ما يدفع الله به عنه الشر.

(٤٩٤) كل ما أمر الله به راجع إلى العدل، وما نهى عنه راجع إلى الظلم.

(٤٩٥) الذي يُعِين على حضور القلب في الصلاة شيئان: قوة المقتضى وضعف الشاغل؛ أما الأول فاجتهاد العبد في أن يعقل ما يقوله ويفعله، ويتدبر القرآن والذكر والدعاء، ويستحضر أنه مناجٍ لله كأنه يراه، ثم كُلَّما ذاق العبد حلاوة الصلاة كان انجذابه إليه أوكد، وهذا يكون بحسب قوة الإيمان، والأسباب المقوية للإيمان كثيرة.

(٤٩٦) وأما زوال المعارض فهو الاجتهاد في دفع ما يشغل القلب من تفكر الإنسان فيما لا يعنيه، وتدبر الجواذب التي تجذب القلب عن مقصود الصلاة، وهذا في كل عبد بحسبه.

(٤٩٧) والوسواس يعرض لكل من توجه إلى الله بذكر أو غيره لا بد له من ذلك، فينبغي للعبد أن يثبت ويصبر ويلازم ما هو فيه من الذكر والصلاة ولا يضجر، فإنه بملازمة ذلك ينصرف عنه الشيطان.

(٤٩٨) التحريم يدور مع المضار وجوداً وعدماً.

(٤٩٩) جميع الأقوال والعقود مشروطة بوجود التمييز والعقل، فمن لا تمييز له ولا عقل، ليس لكلامه اعتبار في الشرع أصلاً.

(٥٠٠) الأموال المجهول أهلها تصرف لِأَوْلى الناس بها إن لم يمكن ردّها إلى مستحقها فتصرف في مصالح المسلمين.

(٥٠١) الأصل المستقر في الشريعة أن اليمين مشروعة في جنبة أقوى

المتداعيين، سواء ترجح ذلك بالبراءة الأصلية أو اليد الحسّية أو العادة العملية.

(٥٠٢) جميع الدين داخل في الشهادتين إذ مضمونهما أن لا نعبد إلا الله وأن نطيع رسوله، والدين كله داخل في هذا، في عبادة الله بطاعة الله وطاعة رسوله، وكل ما يجب أو يستحب داخلٌ في طاعة الله ورسوله.

(٥٠٣) والإشراك في الحب والعبادة والدعاء، غير الإشراك في الاعتقاد والإقرار.

(٥٠٤) والسبب في أن فرج الله يأتي عند انقطاع الرجاء عن الخلق هو تحقيق توحيد الربوبية وتوحيد الإلّهية، ومن كمال نعمة الله على عباده المؤمنين أن يمنع حصول مطالبهم بالشِّرك حتى يصرف قلوبهم إلى التوحيد.

(٥٠٥) وأما هديه ﷺ في الأكل فإنه يأكل ما تيسّر إذا اشتهاه ولا يردّ موجوداً ولا يتكلّف مفقوداً، وكذلك في اللباس.

(٥٠٦) ومخالطة الناس إن كان فيها تعاون على البر والتقوى فهي مأمور بها، وإن كان فيها تعاون على الإثم والعدوان فهي منهيّ عنها.

(٥٠٧) ومن كان قادراً على السبب ولا يشغله عما هو أنفع له في دينه فهو مأمور به مع التوكل على الله، وهذا خير له من أن يأخذ من الناس ولو جاءه بغير سؤال وسبب، مثل هذا عبادة، وهو مأمور أن يعبد الله ويتوكل عليه.

(٥٠٨) لن يقوم الدين إلا بالكتاب والميزان والحديد، كتاب يهدي وحديد ينصره كما قال تعالى:

﴿لقد أرسلْنا رُسُلَنا بالبينات﴾ [سورة الحديد: الآية ٢٥]

فالكتاب به يقوم العلم والدين، والميزان به تقوم الحقوق في العقود المالية والقبوض، والحديد به تقوم الحدود على الكافرين والمنافقين.

(٥٠٩) أوجب الله في المعاملات خاصة وفي الدين عامة النصيحةَ والبيانَ، وحرّمَ الخَلابة والغش والكتمان.

(٥١٠) فإن الله ورسوله سدَّ الذرائع إلى المحارم بأن حرَّمها، والذريعة ما كان وسيلة وطريقاً إلى الشيء.

(٥١١) تصرُّفات العباد من الأقوال والأفعال نوعان: عبادات يصلح بها دينهم، وعادات يحتاجون إليها في دنياهم، فاستقراء أصول الشريعة أن العبادات التي أوجبها الله أو أباحها لا يثبت الأمر بها إلّا من الشرع؛ وأما العادات فهي ما اعتاده الناس في دنياهم مما يحتاجون إليه، والأصل فيه عدم الحظر، فلا يحظر منه إلا ما حظره الله ورسوله.

(٥١٢) حرّم الله أكل الأموال بالباطل، وهذا يعمُّ كلَّ ما يؤكل بالباطل في المعاوضات والتبرعات وما يؤخذ بغير رضى المستحق والاستحقاق.

(٥١٣) الأصل في العقود والشروط الصحة، إلا ما أحلَّ حراماً أو حرَّم حلالاً، أو كان غَرَراً أو رِباً أو ظلماً.

(٥١٤) الشرط المتقدم بمنزلة الشرط المقارن.

(٥١٥) جميع الأَيْمان تكفَّر من غير استثناء.

(٥١٦) الأموال التي لها أصل في كتاب الله التي يتولى قسمها ولاة الأمر ثلاثة: مال المغانم، وهذا لمن شهد الوقعة إلا الخُمس، فإن مصرفه ما ذكره الله بقوله:

﴿واَعلَموا أنَّما غَنمتُمْ مِنْ شيءٍ فَأَنَّ للَّهِ خُمُسَهُ وللرَّسولِ ولِذي القُربى واليتامى والمساكين وابنِ السبيل﴾ [سورة الأنفال: الآية ٤١]

والمغانم ما أخذ من الكفار بقتال، فهذه المغانم وخمسها، والثاني الفيء، وهو الذي ذكره الله في سورة الحشر:

﴿وما أفاء اللَّهُ على رسولِهِ منهم﴾ [سورة الحشر: الآية ٦]
وهو ما صار للمسلمين بغير إيجاف خيل ولا ركاب، لأن الله أفاءه على المسلمين، فإنه خلق الخلق لعبادته، وأحلّ لهم الطيباتِ ليأكلوا طيبًا ويعملوا صالحًا، والكفار عبدوا غيره فصاروا غير مستحقين للمال، فأباح للمؤمنين الذين عبدوه أن يسترقُّوا أنفسَهم وأن يسترجعوا الأموال منهم، فإذا أعادها الله للمؤمنين فقد فاءت، أي رجعت إلى مستحقيها؛ وهذا الفيء يدخل فيه الجزية والعشور وأنصافها، وما يصالح عليه الكفار من المال، وما تركوه خوفاً من المسلمين، وذكر الله مصارف الفيء في قوله تعالى:

﴿ما أفاءَ اللَّهُ على رسولِه منْ أهلِ القُرى ــ إلى قوله ــ ربنا إنك رؤوف رحيم﴾ [سورة الحشر: الآيات ٧ ــ ١٠]

فهؤلاء المهاجرون والأنصار ومن جاء من بعدهم إلى يوم القيامة، ومن الفيء الخراج ويصرف منه للمجاهدين ولجميع المصالح الإسلامية ممن يحتاجون أو يحتاج إليهم، وما فضل منه قُسِّم بين المسلمين.

وأما المال الثالث: فهو الصدقات التي هي زكاة أموال المسلمين، زكاة الحرث وهي العشور وأنصاف العشور المأخوذة من الحبوب والثمار، وزكاة الماشية وهي الإبل والبقر والغنم، وزكاة التجارة، وزكاة النقدين فهذا المال مصرفه ما ذكره الله بقوله:

﴿إنّما الصدقاتُ للفقراء﴾ [سورة التوبة: الآية ٦٠]
إلى آخرها.

(٥١٧) العطاء إنما هو بحسب مصلحة دين الله، فكلما كان لله أطوعَ وَلِدِينِ اللَّهِ أنفعَ كان العطاءُ فيه أولى؛ وعطاء محتاج إليه في دين الله، وقمع أعدائه وإظهاره وإعلائه أعظم من إعطاء من لا يكون كذلك.

(٥١٨) الأموال التي بأيدي الظلمة التي لا يمكن ردُّها إلى أهلها، ودار

الأمر بين إقرارها بأيدي الظلمة أو صرفها في المصالـح، كان الثاني هو اللازم وكان النهي عنه زيادة ظلم، فكما يجب إزالة الظلم يجب تقليله إذا وقـع عند العجز عن إزالته بالكلية.

(٥١٩) الشُّبهات ينبغي صرفها في الأبعد فالأبعد عن المنفعة، فالأقرب ما دخل الجوف من الطعام والشراب ونحوه، ثم ما ولي الظاهر من اللباس ثم ما ستَرَ مـع الانفصال من البناء، ثم ما عرض من الركوب ونحوه، فهكذا ترتيب الانتفاع بالرزق، وكذلك أصحابنا يفعلون.

(٥٢٠) من خلّص مالَ غيره من مهلكة إن نوى التبرُّع فأجره على الله وإلا فله أجرة مثل عمله، لأنه وإن لم يُؤذَن فيه لفظًا فقد أُذِن فيه شرعاً وعرفاً.

(٥٢١) يجب العمـل بالمقتضى أو بـالدليـل السالم عن المعـارض المقاوم.

(٥٢٢) الإنسان إذا كان سائلاً بلسانه أو مستشرفاً في قلبه إلى ما يُعطاه فلا ينبغي له أن يقبله إلّا حيث تباح له المسألة والاستشراف، وأمّا إذا أتاه من غير مسألة ولا إشراف فله أخذه إن كان الذي أعطاه حقه. وإن كان أعطاه ما لا يستحقه عليه، فإنْ قَبِلَه وكان من غير إشراف له عليه فقد أَحسَن، وأما الغني فينبغي له أن يكافىء بالمال من أسداه إليه.

ومن كتاب اقتضاء الصراط المستقيم

(٥٢٣) اليهودُ مقصِّرون عن الحق والنصارى غالون فيه؛ فأمّا وسم اليهود بالغضب والنصارى بالضّلال فله أسباب متعددة، ليس هذا موضعها؛ وجماع ذلك أن كفر اليهود أصله من جهة عدم العمل بعلمهم، فهم يعلمون الحق ولا يتبعونه قولاً أو عملاً، أو لا قولاً ولا عملاً، وكُفر النصارى من جهة عملهـم بلا علم، فهم يجتهدون في أصناف العبادات بلا شريعة من الله،

ويقولون على الله ما لا يعلمون، وكان السلف كسفيان بن عيينة وغيره يقولون: من فسد من علمائنا ففيه شبه من اليهود، ومن فسد من عُبَّادنا ففيه شبه من النصارى.

(٥٢٤) يجب على كل مسلم أن لا يتشبه بأهل الكتاب والمشركين والملحدين، والتشبه الظاهر يدعو إلى الموافقة في الباطن.

(٥٢٥) جميع أعمال الكافر وأموره لا بدَّ فيها من خلل يمنعه أن تتم له منفعة، ولو فرض صلاح شيء من أموره على التمام لاستحق بذلك ثواب الآخرة، ولكن كل أموره إما فاسدة وإما ناقصة، فالحمد لله على نعمة الإسلام التي هي أعظم النعم وأمُّ كل خير كما يُحب ربنا ويرضى، فنفسُ مخالفة الكفار أمرٌ مقصود للشارع في الجملة.

(٥٢٦) وكما أمر الشارع بمخالفة الكفار فقد أمر بمخالفة الشياطين في عدة أشياء.

(٥٢٧) اعتياد اللغة يؤثر في العقل والخلق والدين تأثيراً قويًّا بيّناً بحسب تلك اللغة.

(٥٢٨) علينا أن نعرف المنكر معرفة تميز بينه وبين المباح والمكروه والمستحب والواجب حتى نتمكن بهذه المعرفة من اتقائه واجتنابه، كما نعرف سائر المحرّمات، إذ الفرض علينا تركُها، ومن لم يعرف المنكر لا جملةً ولا تفصيلاً لم يتمكن من قصد اجتنابه، والمعرفة الجملية كافية بخلاف الواجبات، فإن الغرض لما كان فعلها، والفعل لا يتأتى إلاّ مفصَّلاً وجبت معرفتها على سبيل التفصيل.

(٥٢٩) لو أقام العلماء كتاب الله وفقهوا ما فيه من البينات التي هي حجج الله وما فيه من الهدى الذي هو العلم النافع والعمل الصالح، وأقاموا حكمة الله التي بعث بها رسوله محمداً ﷺ وهي سنته لوجدوا فيها من أنواع

العلوم النافعة ما يحيط بعلم الناس، ولميزوا حينئذ بين المحق والمبطل من جميع الخلق بوصف الشهادة التي جعلها الله لهذه الأمة حيث يقول:

﴿وكذلكَ جعلناكُمْ أُمةً وَسَطًا لتكونوا شهداءَ على الناس﴾

[سورة البقرة: الآية ١٤٣]

ولاستغنوا بذلك عما ابتدعه المبتدعون من الحجج الفاسدة التي يزعم الكلاميون أنهم ينصرون بها أصل الدين، ومن الرأي الفاسد الذي يزعم القياسيون أنهم يُتِمُّون به فروع الدين، وما كان من الحجج صحيحاً ومن الرأي سديداً فذلك له أصلٌ في كتاب الله وسنة رسوله فهمه من فهمه وحرّمه من حرًمه.

(٥٣٠) ولا ريب أن من فعل البدع متأوِّلاً مجتهداً أو مقلِّداً كان له أجر على حسن قصده وعلى عمله من حيث ما فيه من المشروع، وكان ما فيه من المبتدع مغفوراً له إذا كان في اجتهاده أو تقليده من المعذورين، لكن هذا القدر لا يمنع كراهتها والتحذير منها والاعتياض عنها بالمشروع.

(٥٣١) وفي البدع مفاسد كثيرة وإثمها أكبرُ من نفعها.

(٥٣٢) طريقة الأنبياء ـ صلوات الله وسلامه عليهم ـ أنهم يأمرون الخلق بما فيه صلاحُهم وينهَوْنهم عما فيه فسادُهم، ولا يشغلونهم بالكلام في أسباب الكائنات كما تفعل المتفلسفة، فإن ذلك كثير التعب قليل الفائدة أو موجب للضرر، ومثَلَ النبي ﷺ مثل طبيب دخل على مريض فرأى مرضه فعلمه فقال له: اشرب كذا واجتنب كذا، ففعل ذلك، فحصل غرضه من الشفاء، والمتفلسف يطول معه الكلام في سبب ذلك المرض وصفته وذمه وذم ما أوجبه، ولو قال له مريض: فما الذي يشفيني منه؟ لم يكن له بذلك علم تام.

ومن الردِّ على البكري

(٥٣٣) الأحاديث المنقولة في زيارة قبر النبـي ﷺ كلها ضعيفة بل موضوعة، وليس في السنن منها حديث واحد، فضـلاً عن الصحيحين، ولا احتـج بها أحد من الأئمة.

(٥٣٤) الأمور التي تُفْعل عند زيارة القبور مراتبُ، أبعدها عن الشرع أن تسأل الميتَ حاجةً أو تستغيثَ به، وهو من جنس عبادة الأصنام. الثاني: أن يظن أَن الدعاء عند قبره مستجابٌ، أو أفضل من الدعاء في المساجد، فيقصد زيارته لذلك، أو للصلاة عنده، أو لأجل حوائجه منه، فهذا أيضاً من المنكرات باتفاق الأئمة. الثالث: أن يسأل صاحب القبر أن يدعو الله له، وهذا بدعة باتفاق المسلمين.

(٥٣٥) أما كون النبـي ﷺ يشعر بالسلام عليه فهذا حقٌّ وهو يقتضي أن حاله بعد موته أكمل من حاله قبل مولده، وهذا لا ريب فيه.

(٥٣٦) وليحذر العبد مسالكَ أهل الظلم والجهـل الذين يسلكـون مسالك العلماء تسمـع من أحدهم جعجعة ولا ترى طحناً، فترى أحدَهم أنه في أعلى الدرجات، وإنما هو يعلم ظاهراً من الحياة الدنيا ولم يَحُمْ حول العلم الموروث عن سيد ولد آدم، وقد تعدّى على الأعراض والأموال بكثرة القيل والقال.

(٥٣٧) والمأمور به أمران: عملٌ باطن وهو إخلاص الدين لله، وعملٌ ظاهر وهو ما شرعه الله لنا من واجب ومستحب؛ وخلق كثير يعبدون غير الله، وخلق كثير يبتدعون عبادة لم يأذن بها الله، وكثيرٌ من الناس عملهم ليس خالصاً لله ولا موافقاً لشريعة الله، مبتدِعة ضُلّال يُشَرِّعون ديناً لم يأذن به الله.

(٥٣٨) العلم شيئان: إما نقل مصدَّق، وإما بحث محقَّق، وما سوى ذلك فهذيان مزوق.

ومن الرد على الإخنائي

(٥٣٩) فمسجد الرسول نفسه يشرع إتيانه، سواء كان القبر هناك أو لم يكن، وكل ما يشرع في غيره من العبادات فإنه مشروع فيه، وسواء تعلق بالرسول، كالصلاة والسلام عليه، وسؤال الله له الوسيلة، والثناء عليه، والمحبة والتعظيم والتوقير وغير ذلك من حقوقه ﷺ أو لم يتعلق بالرسول، كالصلاة والاعتكاف، مع أنه لا بد في ذلك من ذكر الرسول بالشهادة له والسلام عليه وكذلك الصلاة عليه؛ وهذه العبادات، وغيرها، وحقوقه وغير حقوقه هي مشروعة في جميع المساجد، وإن لم يكن هناك قبره، بل في جميع البقاع إلا ما استثناه الشرع.

(٥٤٠) من قامت عليه الحجة من أهل البدع استحق العقوبة وإلّا كانت أعماله البدعية المنهيُّ عنها باطلة لا ثوابَ فيها، وكانت مُنقصة له خافضة له مسقطة لحرمته ودرجته، فإن هذا حكم أهل الضَّلال وجزاؤهم، والله حكم عَدْل لا يظلم مثقال ذرة وهو عليم حكيم.

(٥٤١) ولما كانت حاجة الناس إلى الرسول والإيمان به وطاعته ومحبته وموالاته وتعظيمه وتعزيره وتوقيره عامةً في كل زمان ومكان، كان ما يؤمر به من حقوقه عامًّا لا يختص بغيره، فمن خَصَّ قبره بشيء من الحقوق كان جاهلاً بقدر الرسول ﷺ وقدر ما أَمر الله به من حقوقه، وكل من اشتغل بما أمر الله به من طاعته شَغَله ذلك عما نهى عنه من البدع المتعلقة بقبره وقبر غيره، ومن اشتغل بالبدع المنهيِّ عنها ترك ما أمر به الرسول من حقه فطاعته هي مناط السعادة والنجاة.

(٥٤٢) وقد أمرنا الله بالإيمان بالأنبياء وما جاؤوا به، وفرض علينا طاعة الرسول الذي بُعث إلينا، ومحبته وتعزيره وتوقيره والتسليم لحكمه، وأمرنا أيضاً أن لا نعبد إلا الله وحدَه ولا نُشركَ به شيئاً ولا يتخذَ بعضُنا بعضاً أرباباً،

وفرّق بين حقه الذي يختص به، الذي لا يشركه فيه لا ملك ولا نبي، وبين الحق الذي أوجبه علينا لملائكته وأنبيائه عموماً ولمحمد خاتم الرسل وخير مرسل، الذي جاءه بالوحي، خصوصاً؛ فإن الله يصطفي من الملائكة رسلاً ومن الناس، فاصطفى من الملائكة جبريل ومن البشر محمداً وأخبر أن هذا القرآن نزل به هذا الرسول إلى هذا الرسول مبلِّغاً عن الله.

(٥٤٣) وسائر الأنبياء علينا أن نؤمن بهم مجملاً، وأما محمد ﷺ فعلينا أن نطيعه في كل ما أوجبه وأمر به، وأن نصدِّقه في كل ما أخبر به، وغيره من الأنبياء عليهم السلام علينا أن نؤمن بأن كل ما أخبروا به عن الله فهو حق، وأن طاعتهم فرض على من أُرسلوا إليهم، ومحمد أمرنا بما أَمَرَتْنا به الرسل من الدين العام، مثل عبادة الله وحدَه لا شريك له، والإيمان بالملائكة والنبيين وجمل الشرائع، مثلما ذكره في سورة الأنعام والإسراء «أي سبحان» بل وعامة السور المكية، فإن ذلك مما اتفق عليه الرسل، ولكن بعض الأمور التي يقع في مثلها النسخ، وخص الله محمداً بأفضل الشرائع والمناهج.

(٥٤٤) فالأنبياء وسائط بين الله وبين عباده في تبليغ أمره ونهيه ووعده ووعيده وما أخبر به عن نفسه وملائكته وغير ذلك مما كان ويكون، وأما محمد فهو الذي أُرسل إلينا وإلى جميع الخلق، وقد ختم الله به الأنبياء وأتاه من الفضائل ما فضله به على غيره وجعله سيد ولد آدم وخصائصه وفضائله كثيرة وعظيمة لا يسعها هذا الموضع، وهو مع هذا قد نهانا عن الشرك بهم والغلو فيهم، وميز بين حقه وحقهم.

(٥٤٥) والملائكة والأنبياء والصالحون يستحقون المحبة والموالاة والتكريم والثناء، مع أنه يحرم الغلو فيهم والشرك بهم.

ومن الرد على أهل المنطق

(٥٤٦) إن الأمم جميعهم من أهل العلم والمقالات وأهـل العمل والصناعات يعرفون الأمور التي يحتاجون إلى معرفتها ويحققون ما يعانونه من العلوم والأعمال من غير تكلم بحد منطقي، ولا نجد أحداً من أئمة العلوم كلها يتكلم بهذه الحدود، مـع أنهم يتصورن مفردات علمهم، فعُلم استغناء التصور عن هذه الحدود.

(٥٤٧) فائدة الحدود التمييز بين المحدود وبين غيره ولا يفيد تصور المحدود وحده، ولكنه قد ينبه تنبيها.

(٥٤٨) المخاطبون بالأسماء الشرعية قد يعلمون معناها على سبيل الإجمال، لكن لا يعلمون مسمّاها على وجه التحديد إلاّ من جهة الرسول ﷺ وهي التي يقال لها الأسماء الشرعية.

(٥٤٩) سائر الصفات المشتركة قد لا يمكن الإحاطة بها، ولا ريب أنه كلما كـان الإنسان بها أعلم كان بالموصوف أعلم، وأنه ما من تصور إلاّ وفوقه تصور أكمل منه، ونحن لا سبيل إلى أن نعلم شيئاً من كل وجه، ولا نعلم لوازم كل مربوب ولوازمه إلى آخرها، فإنه ما من مخلوق إلاّ وهو مستلزم للخالق، والخالق مستلزم لصفاته التي منها علمُه، وعلمه محيط بكل شيء، فلو علمنا لوازم الشيء للزم أن نعلم كل شيء، وهذا ممتنع من البشر، فإن الله تعالى هو الذي يعلم الأشياء كما هي عليه من غير احتمال زيادة، وأما نحن فما من شيء نعلمه وإلا ويخفى علينا من لوازمه وأموره ما لا نعلمه.

(٥٥٠) منـع المنطقيين الاحتجاج بالمتواترات والمجرّبات والحدْسيات باطل من وجوه كثيرة.

(٥٥١) حجة الله برسله قامت بالتمكن من العلم، فليس من شرط

حجة الله علم المدعوين بها، ولهذا لم يكن إعراض الكفار عن استماع القرآن وتدبره مانعاً من قيام حجة الله عليهم، وكذلك إعراضهم عن المنقول عن الأنبياء وقراءة الآثار المأثورة عنهم لا يمنـع الحجة إذ المكنة حاصلة.

(٥٥٢) عدم العلم ليس علماً بالعدم، وعدم الوجود أن لا يستلزم عدم الوجود.

(٥٥٣) شِرْكُ الفلاسفة أشنـع من شرك المشركين، لأن شرك الفلاسفة بالتوحيدين: توحيد الربوبية والإلّهية.

(٥٥٤) وكذلك كُفرهم بما يقولون بالشفاعة وتفسيرها بالفيض أخبثُ من كفر المشركين بقولهم: يقربوننا إلى الله زلفى.

(٥٥٥) لا يلزم للعلم من المقدمات إلاّ ما يحتاج إليه واحدة أو اثنتين أو أكثر بحسب المقام والعبارة، لا كما زعمه الفلاسفة أنه يحتاج إلى مقدمتين فقط لا أقل ولا أكثر.

(٥٥٦) واعلم أن بيان ما في كلامهم من الباطل والنقص لا يستلزم كونهم أشقياء في الآخرة إلاّ إذا بعث الله إليهم رسولاً فلم يتّبعوه، بل يعرف به أن من جاءته الرسل بالحق فعدل عن طريقهم إلى طريق هؤلاء كان من الأشقياء في الآخرة، والقوم لـولا الأنبياء لكانوا أعقل من غيرهم، لكن الأنبياء جاؤوا بالحق وبقاياه في الأمم وإن كفروا ببعضه، حتى مشركي العرب كان عندهم بقايا من دين إبراهيم، فكانوا بها خيراً من الفلاسفة المشركين الذين يوافقون «أرسطو» وأمثالهم على أصولهم.

(٥٥٧) النظر في العلوم الدقيقة يفتق الذهن ويدرّبه ويقوّيه على العلم فيصير مثل كثرة الرمي بالنشاب وركوب الخيل تعين على قوة الرمي والركوب، وإن لم يكن ذلك وقت قتال، وهذا مقصد حسن وخصوصاً العلوم الصادقة، كالعلم الرياضي.

(٥٥٨) والرياضة ثلاثة أنواع: رياضة الأبدان بالحركة والمشي، ورياضة النفوس بالأخلاق الحسنة المعتدلة والآداب المحمودة، ورياضة الأذهان بمعرفة دقيق العلم والبحث عن الأمور الغامضة.

(٥٥٩) لا يعرف بين الصحابة والتابعين والأئمة العارفين خلاف أن الفلك مستدير كروي.

(٥٦٠) والله تعالى أمرنا أن لا نكذب ولا نكذّب بحق، وإنما مدح سبحانه من يصدق فيتكلم بعلم ويصدق ما يقال له من الحق.

(٥٦١) ما أخبرت به الرسل من الغيب فهي أمور موجودة ثابتة أكمل وأعظم مما نشهده نحن في هذه الدار، وتلك أمر محسوسة تشاهد وتُحَس، ولكن بعد الموت وفي الدار الآخرة، ويمكن أن يشهدها في هذه الدار من يختصه الله بذلك، ليست عقلية قائمة بالعقل كما تقوله الفلاسفة، ولهذا كان الفرق بينها وبين الحسيات التي نشهدها أن تلك غيبٌ وهذه شهادةٌ، وكون الشيء غائباً وشاهداً أمر إضافيٌ بالنسبة إلينا، فإذا غاب عنا كان غيباً، وإذا شهدناه كان شهادة، وليس هو فرقاً يعود إلى أن ذاته تُعقل ولا تُشهد ولا تُحس، بل كل ما يعقل ولا يمكن أن يحس بحال فإنما يكون في الذهن، والملائكة يمكن أن يُشهدوا ويُروا، والربّ تعالى يمكن رؤيته بالأبصار والمؤمنون يرونه في القيامة وفي الجنة كما تواترت بذلك النصوص.

(٥٦٢) والمَعَاد يقرره الرب بالبراهين العقلية، إما بذكر نظيره كإخباره بإحياء من أحياهم في هذه الدار، وتارة يستدل على إمكان ذلك بخلق السموات والأرض، فإن خلقها أعظم من إعادة الإنسان، وتارة يستدل على ذلك بخلق النبات ونحو ذلك.

(٥٦٣) تبصرة وذكرى لكل عبد منيب: التبصرة بعد العمى وهو الجهل، والتذكرة بعد النسيان وهو ضد العلم، وذلك أن العلم يحصل

بالعلم بالدليل لمن لم يكن عالماً به قط، ولمن يذكره بعد النسيان إذا كان قد علمه ثم نسيه.

(٥٦٤) النظر نوعان: نظر في المسائل المطلوبة التي يراد الحكم عليها، ونظر في الدلائل المثبتة لها المبرهنة على حقيقة الحكم عليها، ولهذا كان التصديق مسبوقاً بالتصور، والقول مسبوقاً بالعلم، فليس لأحد أن يتكلم بما لا يعلم، كذلك لا يصدق ولا يكذب لما لا يتصوره، والتصور التام مستلزم للتصديق، والتصور الناقص يحتاج معه إلى دليل يثبت الحكم.

(٥٦٥) والقرآن والحديث مملوء من تبيين الحقائق بالمقاييس العقلية والأمثال المضروبة، ويبين طرق التسوية بين المتماثلين، والفرق بين المختلفين وينكر على من يخرج على ذلك.

(٥٦٦) استدلال الملاحدة على إلحادهم بقوله: ولن تجد لسنة الله تبديلاً وتحويلاً. على أن العالم لا يتغير بل لا تزال الشمس تطلع وتغرب لأنها عادة الله، فيقال لهم انخراق العادات أمر معلوم بالحس والمشاهدة بالجملة، وقد أخبر في غير موضع أنه سبحانه لم يخلق العالم عبثاً وباطلاً، بل لأجل الجزاء، فكان هذا من سنته الجميلة وهو جزاؤه الناس بأعمالهم في الدار الآخرة، كما أخبر به من نصر أوليائِهِ وعقوبةِ أعدائِه، فبعث الناس للجزاء هو من هذه السُّنَّة، وهو لم يخبر بأن كل عادة لا تنتقض، بل أخبر عن السُّنّة التي هي عواقب أفعال العباد بإثابته أولياءه ونصرهم على الأعداء، فهذه هي التي أخبر أنه لن يوجد لها تبديل ولا تحويل كما قال:

﴿فهلْ ينظرونَ إلاَّ سنةَ الأولينَ، فَلَن تجدَ لسُنَّةِ الله تبديلاً، ولنْ تجدَ لسنَّةِ الله تحويلاً﴾ [سورة فاطر: الآية ٤٣]

وذلك لأن العادة تتبع إرادة الفاعل، وإرادة الفاعل الحكيم هي إرادة حكيمة، فتسوِّي بين المتماثلات، ولن يوجد لهذه السُّنَّة تبديل ولا تحويل وهو إكرام أهل ولايته وطاعته، ونَصْر رسله والذين آمنوا على المكذبين فهذه السُّنَّة

تقتضيها حكمته سبحانه، فلا انتقاض لها بخلاف ما اقتضت حكمته تغييره، فذاك تغييره من الحكمة أيضاً، ومن سنته التي لا يوجد لها تبديل ولا تحويل، لكن في هذه الآيات ردٌّ على من يجعله يفعل بمجرد إرادة ترجح أحد المتماثلين بلا مرجح، فإن هؤلاء ليس عندهم له سُنَّة لا تتبدل ولا حكمة تقصد، وهذا خلاف النصوص والعقول، فإن السُّنة تقتضي تماثل الآحاد، وإن حكم الشيء حكم نظيره، فيقتضي التسوية بين المتماثلات، وهذا خلاف قولهم.

(٥٦٧) من المعلوم بالضرورة أن تواتر خروج محمد ﷺ ومجيئه بهذا القرآن أعظم عند أهل الأرض من تواتر وجود الفلاسفة كلهم، فضلاً عما يخبرون به من القضايا التجريبية والحدْسية التي استدلوا بها على الطبيعيات والفلكيات، وكذلك ما تواتر من سائر معجزاته، وما تواتر من أخبار موسى والمسيح صلوات الله عليهما، هذا معلوم عند الناس أعظم من تواتر وجود أولئك، فضلاً عن تواتر ما يخبرون به، ولهذا صار ظهور الأنبياء مما تؤرخ به الحوادث في العالم لظهور أمرهم عند الخاصة والعامة، فإن التاريخ يكون بالحادث المشهور الذي يشترك الناس فيه ليعرفوا به كم مضى قبله وبعده.

(٥٦٨) ما جاءت به الرسل صلوات الله عليهم لا يعرفه هؤلاء الفلاسفة وليسوا قريبين منه، بل كفار اليهود والنصارى أعلم منهم بالأمور الإلّهية، لا فرق بين العلوم النقلية ولا العقلية الصحيحة التي جاءت بها الرسل، فهذه العقليات الدينية الشرعية الإلّهية هي التي لم يشمُّوا رائحتها ولا في علومهم ما يدلُّ عليها، وأما ما اختصت الرسل بمعرفته وأخبرت به من الغيب فذاك أمر أعظمُ من أَنْ يُذكر في ترجيحه على الفلسفة.

(٥٦٩) فإذا كان أشرف العلوم لا سبيل للفلاسفة إلى معرفتها بطريقهم كما قرر وتقرر واعترفوا به لزم أمران:

أحدهما: أنه لا حجة لهم على ما يكذبون به مما ليس في قياسهم دليل عليه.

الثاني: أن ما علموه خسيس بالنسبة إلى ما جهلوه، فكيف إذا علم أنه لا يفيد النجاة ولا السعادة، والرسول أخبر عن أمور معينة: مثل نوح وخطابه لقومه وأحواله المعينة، ومثل ابراهيم وأحواله المعينة، ومثل موسى وعيسى وأحوالهما المعينة، وليس شيء من ذلك يمكن معرفته بقياسهم: لا البرهاني ولا غيره، فإن أقيستهم لا تفيد إلا أموراً كلية، وهذه أمور خاصة، وكذلك أخبر عما كان وسيكون بعده من الحوادث المعينة، حتى أخبر عن التتر بما ثبت في الصحيحين من غير وجه أنه قال: لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا الترك صغار الأعين ذلف الأنوف حمر الخدود ينتعلون الشعر كأن وجوههم المجان المطرقة، فهل يتصور أن قياسهم وبرهانهم يدل على آدمي معين أو أمة معينة، فضلاً عن أن يوصف بهذه الصفات قبل ظهورهم بنحو سبعمائة سنة، وكذلك إخباره بخروج النار التي خرجت سنة ٦٥٥ وسائر ما أخبر به من الأمور الماضية والمستقبلة والأمور الحاضرة مما يعلمون أنه يمتنع أن يعرف ذلك بالقياس البرهاني وغيره، فإن ذاك إنما يدل على أمر مطلق كلي لا على شيء معين.

(٥٧٠) وليس مع الفلاسفة ما ينفي وجودَ ما يمكن أن يختص به بعض الناس بالباطن، كالملائكة والجن، بل ولا معهم ما ينفي تمثل الأرواح أجساماً حتى تُرى بالحس الظاهر وما أشبه ذلك، فليس معهم في نفي هذه الأمور الثابتة بإخبار الأنبياء وببراهين أُخر إلا الجهل المحض، فقد كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله، مع أن عامة أساطين الفلاسفة يقرُّون بذلك، وكذلك أئمة الأطباء.

(٥٧١) وطريقهم لا يفرق بين الحق والباطل بخلاف طريق الأنبياء.

ومن جواب أهل العلم والإيمان

(٥٧٢) السلف متفقون على أن القرآن هو المهيمن المؤتمن الشاهد على ما بين يديه من الكتب وهو أعلى منها درجة، فإنه قرر ما فيها من الخبر عن الله وعن اليوم الآخر، وزاد ذلك بياناً وتفصيلاً وبيَّـن الأدلة والبراهين على ذلك، وقرر نبوة الأنبياء كلهم ورسالة المرسلين، وقرر الشرائـع الكلية التي بعثت بها الرسل كلهم، وجادل المكذِّبين بالكتب والرسل بأنواع الحجـج والبراهين، وبيّـن عقوبات الله لهم ونصرَه لأهل الكتب المتَّبعين لها، وبيَّـن ما حُرِّف منها وبُدِّل، وما فعله أهل الكتاب في الكتب المتقدمة، وبين أيضاً ما كتموه مما أمر الله ببيانه، وكلَّ ما جاءت به النبوات بأحسن الشـرائـع والمناهـج التي نزل بها القرآن فصارت له الهيمنة على ما قبله من الكتب من وجوه متعددة، فهو شاهد بصدقها وشاهد بكذب ما حرف منها وهو حاكم بإقرار ما أقره الله ونسـخ ما نسخه، فهو شاهد في الخبريات حاكم في الأمريات، وكذلك معنى الشهادة، والحكم يتضمن إثبات ما أثبته الله من صدق ومحكم، وإبطال ما أبطله من كذب وفسوخ.

ثم إنه معجز في نفسه لا يقدر الخلائق أن يأتوا بمثله، ففيه دعوة الرسول وهداية الرسول وبرهانه على صدقه ونبوته، وفيه ما جاء به الرسول، وفيه أيضاً من ضرب الأمثال وبيان الآيات على تفضيل ما جاء به الرسول ما لو جمـع إليه علوم جميـع العلماء لم يكن عندهم إلا بعض ما جاء به القرآن، ومن تأمل ما تكلم به الأولون والآخرون من أصناف العلماء في أصناف العلوم والفنون لم يجد عندهم إلا بعض ما جاء به القرآن، ولهذا لم تحتـج الأمة مـع رسولها وكتابها إلى نبـي آخر ولا كتاب آخر فضلاً عن أن تحتاج إلى شيء لا يستقل بنفسه غيره، سواء كان من علوم النقل أو علوم العقل ولله الحمد.

(٥٧٢أ) كلام الله يتفاضل وصفاته تتفاضل، وعلى هذا تدل النصوص الكثيرة.

(٥٧٣) إنما كانت:

﴿قل هو الله أحد..﴾ [سورة الإخلاص: الآيات ١ ـ ٤]
تعدل ثلث القرآن، لأن معاني القرآن ثلاثة: توحيد وقصص وأحكام، وهذه السورة صفة الرحمن فيها التوحيد وحدَه.

(٥٧٤) ومما ينبغي أن يُعلم أن فضل القراءة والذِّكر والدعاء والصلاة وغير ذلك يختلف باختلاف حال الرجل، فالقراءة بتدبر أفضل من القراءة بلا تدبر، والصلاة بخشوع وحضور قلب أفضل من الصلاة بدون ذلك.

ومن الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح

(٥٧٥) معلوم بالضرورة أن محمداً ﷺ هو نفسه دعا أهل الكتاب من اليهود والنصارى إلى الإيمان به وبما جاء به، كما دعا من لا كتاب لهم من العرب وسائر الأمم، وهو الذي أخبر عن الله بكفر من لم يؤمن من أهل الكتاب وغيرهم، وبأنهم يَصْلَوْن جهنم وساءت مصيراً، وهو الذي أمر بجهادهم ودعاهم بنفسه ونوابه، فمن قال غير ذلك فهو مبطل كذاب.

(٥٧٦) من المعلوم أن القتال إنما شرع للضرورة، ولو أن الناس آمنوا بالبرهان والآيات لما احتيج إلى القتال، فبيان الإسلام وآياته واجب مطلقاً وجوباً أصلياً، وأما الجهاد فمشروع للضرورة، وإذا وجب علينا جهاد الكفار بالسيف ابتداءً ودفعاً فلأن يجب علينا بيان الإسلام وإعلامه ابتداء ودفعاً لمن يطعن فيه بطريق الأولى.

(٥٧٧) ومعجزاته ﷺ تزيد على ألف معجزة: مثل انشقاق القمر وغيره من الآيات، ومثل القرآن المعجز، ومثل أخبار أهل الكتاب قبله وبشارة الأنبياء به، ومثل إخبار الكهان والهواتف به، ومثل قصة الفيل التي جعلها الله آية في عام مولده من العجائب الدالّة على نبوته، ومثل امتلاء السماء ورميها بالشهب التي ترجم بها الشياطين، بخلاف ما كانت العادة عليه قبل مبعثه وبعد مبعثه،

ومثل إخباره بالغيوب التي لا يعلمها أحد إلا بتعليم الله من غير أن يعلِّمه إياها بشر، فأخبرهم بالماضي مثل قصص الأنبياء مع قومهم، وبالمستقبلات، وكان قومه يعلمون أنه لم يتعلَّمْ من أهل الكتاب ولا غيرهم، ولم يكن بمكة أحد من علماء أهل الكتاب ممن يتعلم هو منه، بل ولا كان يجتمع بأحد منهم يعرف اللسان العربي، ولا كان هو يحسن لساناً غير العربي، ولا كان يكتب كتاباً ولا يقرأ كتاباً مكتوباً، ولا سافر قبل نبوته إلّا سفرتين: سفرة وهو صغير مع عمه أبي طالب لم يفارقه ولا اجتمع بأحد من أهل الكتاب ولا غيرهم، وسفرة أخرى وهو كبير مع ركب من قريش لم يفارقهم، ولا اجتمع بأحد من أهل الكتاب، وأخبر من كان معه بأخبار أهل الكتاب بنبوته مثل أخبار «بحير الراهب» بنبوته وما ظهر لهم منه مما دلهم على نبوته، وهذه الأمور مبسوطة، ومثل نبع الماء من بين أصابعه عدة مرات، ومثل تكثير الطعام القليل حتى أكل منه الخلق العظيم، وتكثير الماء القليل حتى شرب منه الخلق الكثير وهذا قد جرى غير مرة، وله ولأمته من الآيات ما يطول وصفه، ومثل نصره ونصر أمته القائمين بدينه إيماناً وعملاً نصراً لا نظير له.

وما يذكره بعض أهل الكتاب والكفار من نصر «فرعون ونمرود وسنحاريب وجنكيز خان» وغيرهم من الملوك الكافرين جوابه ظاهر، فإن هؤلاء لم يدَّع أحد منهم النبوة، وإن الله أمره أن يدعو إلى عبادته وطاعته، ومن أطاعه دخل الجنة ومن عصاه دخل النار، بخلاف من ادعى أن الله أرسله بذلك، فإنه لا يكون إلّا رسولاً صادقاً ينصره ويؤيده وينصر أتباعه ويجعل العاقبة لهم، أو يكون كذَّاباً فينتقم الله منه ويقطع دابره، ويتبين أن ما جاء به ليس من البراهين والآيات التي لا تقبل المعارضة، فإن معجزات الأنبياء من خواصها إنه لا يقدر أحد أن يعارضها ويأتيَ بمثلها بخلاف غيرها فإن معارضتها ممكنة فتبطل دلالتها، والمسيح الدجال يدَّعِي الإلّهية ويأتي بخوارق، ولكن نفس دعواه الإلهية دعوى ممتنعة في نفسها، ويرسل الله

المسيح ابن مريم فيقتله ويظهر كذبه، ومعه ما يدل على كذبه من وجوه متعددة كما ذكر في الأحاديث الصحيحة.

(٥٧٨) الدلائل الدالة على صدق محمد ﷺ أعظم وأكثر من الدلائل الدالة على صدق موسى وعيسى، ومعجزاته أعظم من معجزات غيره، والكتاب الذي أُرسل به أشرف من الكتاب الذي بعث به غيره، والشريعة التي جاء بها أكمل من شريعة موسى وعيسى عليهما السلام، وأمته أكمل في جميع الفضائل من أمة هذا وهذا، ولا يوجد في التوراة والإنجيل علم نافع وعمل صالح إلّا وهو في القرآن أو مثله أو أكمل منه، وفي القرآن من العلم النافع والعمل الصالح ما لا يوجد في التوراة والإنجيل، فما من مطعن من مطاعن أعداء الأنبياء يُطعن به على محمد ﷺ إلّا ويمكن توجيه ذلك الطعن وأعظم منه على موسى وعيسى فيمتنع الإقرار بنبوة موسى وعيسى عليهما السلام مع التكذيب بنبوة محمد ﷺ، ولا يفعل ذلك إلّا من هو من أجهل الناس وأضلِّهم، أو من أعظمهم عناداً واتّباعاً لهواه.

(٥٧٩) الشرائع ثلاث: شريعة عدل فقط، وشريعة فضل فقط، وشريعة تجمع العدل والفضل فتوجب العدل وتندب إلى الفضل، وهذه أكمل الشرائع الثلاث وهي شريعة القرآن الذي يجمع فيه بين العدل والفضل، ولهذا كانت شريعة التوراة يغلب عليها الشدة، وشريعة الإنجيل يغلب عليها اللين، وشريعة القرآن معتدلة جامعة بين هذا وهذا.

(٥٨٠) وسيرة الرسول ﷺ من آياته، وأخلاقه وأقواله وأفعاله وشريعته من آياته وأمته من آياته وعلم أمته ودينهم من آياته، وكرامات صالحي أمته من آياته، وذلك يظهر بتدبّر سيرته من حين وُلِد إلى أن بُعِث، ومن حين بُعِث إلى أن مات؛ وبتدبر نسبه وبلده وأصله وفصله، فإنه كان من أشرف أهل الأرض نسباً، من صميم سلالة ابراهيم، الذي جعل الله في ذريته النبوة والكتاب، فلم يأت نبيٌّ من بعد ابراهيم إلّا من ذريته، وجعل له ابنين: إسماعيل

وإسحق، وذكر في التوراة هذا وهذا، وبشّر في التوراة بما يكون من ولد اسماعيل ولم يكن في ولد اسماعيل من ظهر فيما بشّرت به النبوّات غيرُه؛ ودعا إبراهيم لذرية اسماعيل بأن يبعث فيهم رسولاً منهم.

ثم هو من قريش صفوة بني ابراهيم. ثم من بنى هاشم صفوة قريش ومن مكة أم القرى وبلدة البيت الذي بناه ابراهيم ودعا الناس إلى حجه، ولم يزل محجوجًا من عهد ابراهيم مذكوراً في كتب الأنبياء بأحسن وصف، وكان من أكمل الناس تربية ونشأة، لم يزل معروفاً بالصدق والبر والعدل ومكارم الأخلاق، وترك الفواحش والظلم وكل وصف مذموم، مشهوداً له بذلك عند جميع من يعرفه قبل النبوة وممّن آمن به وكفر بعد النبوة، لا يعرف له شيء يُعاب به لا في أقواله ولا في أفعاله ولا في أخلاقه، ولا جرت عليه كذبة قط ولا ظلم ولا فاحشة. وكان خلقه وصورته من أكمل الصور وأتمها وأجمعها للمحاسن الدالة على كماله.

(٥٨١) وكان أمياً من قوم أميين لا يعرف لا هو ولا هم ما يعرفه أهل الكتاب «التوراة والإنجيل» ولم يقرأ شيئاً من علوم الناس ولا جالس أهلها ولم يَدَّع بنبوة إلى أن أكمل الله له أربعين سنة فأتى بأمر هو أعجب الأمور وأعظمها وبكلام لم يسمع الأولون والآخرون بنظيره، وأخبر بأمر لم يكن في بلده ولا في قومه من يعرف مثله ولم يعرف قبله ولا بعده، لا في مصرٍ من الأمصار ولا عصرٍ من الأعصار، من أتى بمثل ما أتى به ولا من ظهر كظهوره، ولا من أتى من العجائب والآيات بمثل ما أتى به ولا من دعا إلى شريعة أكمل من شريعته، ولا من ظهر دينه على الأديان كلها بالعلم والحجة وباليد والقوة كظهوره.

ثم إنه اتبعه أتباع الأنبياء وهم الضعفاء من الناس وكذَّبه أهل الرئاسة وعادَوْه وسَعَوا في هلاكه وهلاك من تبعه بكل طريق، كما كان الكفار يفعلون مع الأنبياء وأتباعهم، والذين اتبعوه لم يتَّبعوه لرغبة ولا لرهبة، فإنه لم يكن عنده مال

يعطيهم ولا جهاتٌ يولّيهم إياها، ولا كان له سيف، بل كان السيف والجاه والمال مع أعدائه، وقد آذوا أتباعه بأنواع الأذى، وهم صابرون، محتسبون، لا يرتدّون عن دينهم لما خالط قلوبهم حلاوة الإيمان والمعرفة.

وكانت مكة يحجّها العرب من عهد إبراهيم فتجتمع في الموسم قبائل العرب فيخرج إليهم يبلغهم الرسالة ويدعوهم إلى الله صابراً على ما يلقاه من تكذيب المكذِّب وجفاء الجافي وإعراض المُعْرِض إلى أن اجتمع بأهل يثرب، وكانوا جيران اليهود، قد سمعوا أخباره منهم وعرفوه، فلما دعاهم علموا أنه النبي المنتظر الذي تخبرهم به اليهود، وكانوا قد سمعوا من أخباره ما عرفوا به مكانته، فإن أمره كان قد انتشر وظهر في بضع عشرة سنة، فآمنوا به وتابعوه على هجرته وهجرة أصحابه إلى بلدهم وعلى الجهاد معه. فهاجر هو ومن اتبعه إلى المدينة، وبها المهاجرون والأنصار، ليس فيهم من آمن برغبة دنيوية ولا برهبة إلاّ قليلاً من الأنصار، أسلموا في الظاهر ثم حَسُن إسلام بعضهم.

ثم أُذِن له في الجهاد ثم أمر به، ولم يزل قائماً بأمر الله على أكمل طريقة وأتمها من الصدق والعدل والوفاء، لا يُحفظ عليه كذبة واحدة ولا ظُلمٌ لأحد ولا غدرٌ بأحد، بل كان أصدق الناس وأعدلَهم وأبرَّهم وأوفاهم بالعهد، مع اختلاف الأحوال عليه من حرب وسلم، وأمن وخوف، وغنى وفقر، وقلة وكثرة، وظهوره على العدو تارةً وظهور العدو عليه تارة.. وهو على ذلك كله ملازم لأكمل الطرق وأتمها حتى ظهرت الدعوة في جميع أرض العرب التي كانت مملوءة من عبادة الأوثان ومن أخبار الكهان، وطاعة المخلوق في الكفر بالخالق وسفك الدماء المحرمة وقطيعة الأرحام؛ لا يعرفون آخرة ولا معاداً فصاروا أعلم أهل الأرض وأدينهم وأعدلهم وأفضلهم وهذه آثار علمهم وعملهم في الأرض وآثار غيرهم يعرف العقلاء فرق ما بين الأمرين.

وهو، ﷺ، مع ظهور أمره وطاعة الخلق له وتقديمهم له على الأنفس

والأموال مات ولم يخلف درهماً ولا ديناراً، ولا متاعاً ولا دابة إلّا بغلته وسلاحه ودرعه مرهونة عند يهودي على ثلاثين وسقاً من شعير ابتاعها لأهله؛ وكان بيده عقار يُنفق منه على أهله والباقي يصرفه في مصالح المسلمين، فحكم بأنه لا يورث ولا يأخذ ورثته منه شيئاً. وهو في كل وقت يظهر على يديه من الآيات وفنون الكرامات ما يطول وصفه ويخبرهم بما كان وما يكون، ويأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر، ويُحِلُّ لهم الطيبات ويحرِّمُ عليهم الخبائث ويشرع الشريعة شيئاً بعد شيء، حتى أكمل الله دينَه الذي بعث به وجاءت شريعته أكمل شريعة لم يبق معروف تعرف العقول أنه معروف إلا أَمر به ولا منكرٌ تعرف العقول أنه منكر إلّا نهى عنه؛ لم يأمر بشيء فقيل ليته لم يأمر به، ولا نهى عن شيء فقيل ليته لم ينه عنه..

إلى آخر ما ذكر في هذا الفصل العظيم الجامع النافع.

ومن كتاب «السياسة الشرعية»

(٥٨٢) قوله تعالى: ﴿إنّ اللَّهَ يأمُرُكم أَنْ تُؤدُّوا الأماناتِ إلى أَهْلها﴾
[سورة النساء: الآية ٥٨]

يدخل في هذا نوعان:

أحدهما: الولايات الكبار والصغار، فيجب أن يُوَلّى فيها أفضلُ مَنْ يوجد كفاءةً وأمانة وغيرهما من الصفات المقصودة، ومن ولَّى فيها الناقصَ مع وجود من هو أفضل منه أو حابى فيها صاحباً أو قرابة أو نحوها فلم يؤدِّ الأمانة؛ وكذلك على من تولى إمارة أو حكماً أو ولايةَ وقفٍ أو يتيمٍ أنْ يعمل بالأصلح ويجتهد في القيام بعمله بحسب إمكانه. والمهم في هذا الباب معرفة الإصلاح، وذلك إنما يتم بمعرفة مقصود الولاية ومعرفة طريق المقصود، فإذا عرفت الوسائل والمقاصد تمّ الأمر، والمقصود الواجب

بالولايات إصلاح دين الخلق الذي متى فاتهم خسروا خسراناً مبيناً ولم ينفعهم ما نعموا به في الدنيا، وإصلاح ما لا يقوم الدين إلّا به من أمر دنياهم. وهو نوعان: قسم المال بين مستحقيه وعقوبات المعتدين، فمن لم يعتدِ أصلح له دينه ودنياه.

والمقصود أن تكون كلمة الله هي العليا، وكلمة الله اسم جامع لكلماته التي تضمنها كتابه.

القسم الثاني: أمانات الأموال، ويدخل في هذا القسم الأعيان والديون الخاصة والعامة، مثل ردِّ الودائع ومال الشريك والموكل والمضارب ومال المولى من اليتيم وأهل الوقف ونحو ذلك، وكذلك وفاء الديون من أثمان المبيعات وبدل القرض وصدقات النساء وأجور المنافع ونحو ذلك، ومن باب أولى أداء الغصوب والسرقات والخيانات ونحو ذلك من المظالم وكذلك العارية؛ وقال ﷺ إن الله أعطى كلَّ ذي حق حقه، فلا وصية لوارث، وهذا القسم يتناول الرعاة والرعية، فعلى كل منهم أن يؤدي إلى الآخر ما يجب أداؤه إليه.

(٥٨٣) وليس لولاة الأموال أن يقسموها بحسب أهوائهم كما يقسم المالك ملكَه، فإنما هم أمناء ونواب ووكلاء.

(٥٨٤) والأصل أن كل من عليه مال يجب أداؤه: كرجل عنده وديعة أو مضاربة أو شركة أو مال لموكله أو مال يتيم أو مال وقف أو مال لبيت المال أو عنده دين هو قادر على أدائه، فإنه يستحق العقوبة حتى يظهر المال أو يدل على موضعه، فإذا عرف المال وصبر على الحبس فإنه يستوفى الحق من المال ولا حاجة إلى ضربه وإن امتنع من الدلالة على ماله، ومن الإيفاء ضرب حتى يؤدي الحق أو يمكن من أدائه، وكذلك لو امتنع من النفقة الواجبة عليه مع القدرة عليها، وهذا أصل متفق عليه أن كل من فعل محرَّماً

أو ترك واجباً استحق العقوبة، فإن لم تكن مقدّرة في الشرع اجتهد ولي الأمر فيها.

وأما قوله: ﴿وإذا حَكمتُم بينَ النَّاس أَنْ تحكُموا بالعـدل﴾

[سورة النساء: الآية ٥٨]

فإن الحكم بين الناس يكون في الحدود والحقوق، وهو قسمان:

فالأول: الحدود والحقوق التي ليست لأحدٍ معيَّن، بل منفعتها لمطلق المسلمين أو نوع منهم وكلهم يحتاج إليها، وتسمى حدود الله وحقوق الله، مثل حد قطاع الطريق والسراق والزناة ونحوهم، فهذه من أهم أمور الولايات. وهذا القسم يجب على الولاة البحث عنه وإقامته من غير دعوى أحدٍ به، وكذلك تقام الشهادة فيه من غير دعوى أحد به ويجب إقامته على الشريف والوضيـع، والقوي والضعيف، ولا يحل تعطيله لا بشفاعة ولا بهدية ولا بغيرهما، ولا يحل الشفاعة فيه، ومن عطَّله لذلك وهو قادر على إقامته فعليه لعنةُ الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً، وهو ممن اشترى بآيات الله ثمناً قليلاً.

(٥٨٥) العقوبات التي جاءت بها الشريعة نوعان: لمن عصى الله ورسوله.

أحدهما: عقوبة المقدور عليه من الواحد والعَدَد بحسب ما جاءت به الشريعة.

والثاني: عقوبة طائفة ممتنعة كالتي لا يقدر عليها إلاّ بقتـال، فـأصل هذا هو جهاد الكفار أعداء الله ورسوله، فكلُّ من بَلَغَتْهُ دعوة رسول الله إلى دين الله الذي بعثه به فلم يستجب له فإنه يجب قتاله حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله، وكذلك كلُّ من امتنـع من شريعة من شرائـع الإسلام الظاهرة قوتل حتى يلتزمها.

(٥٨٦) وكما أن العقوبات شُرِعت داعيةً لفعل الواجب وتركِ المحرَّم فقد شُرع أيضاً كلُّ ما يعين على ذلك، فينبغي تيسير طريق الخير والطاعة والإعانة عليه والترغيب فيه بكل ممكن، مثل أن يبذل لولده أو أهله أو رعيته ما يرغبهم في العمل الصالح من مال أو ثناء أو غيره؛ ولهذا شُرعت المسابقة بالخيل والإبل والسهام وإعطاء المؤلَّفة قلوبُهم، وكذلك الشر والمعصية فينبغي حسم مادته وسد ذريعته وما يفضي إليه.

(٥٨٧) وأما الحدود والحقوق التي لآدميٍّ معين، فمنها القتل وقطع الأطراف والشجاج ونحوها. ففي العمد العدوان المحض يجب تمكين صاحب الحق من حقه الذي يختاره. إما قصاصاً وإما مالاً، وإن كان ذلك خطأً أوجب الدية. وعلى الوالي إلزام من عليه دية بها كما يلزم من عليهم ديون واجبة ثابتة.

(٥٨٨) وكذلك يجب الحكم بين الزوجين في الحقوق عند التنازع وإلزام كل منهما بأداء ما عليه، وكذلك الأموال وبقية الحقوق يجب الحكم فيها بين الناس بالعدل وهذا النوع تدخله المسامحة، فمن عفا عن حقه أو بعضه فأجره على الله، ولا بأس بالسعي في الصلح بينهم في تسهيل أداء هذه الحقوق بل هذا من الأعمال الفاضلة.

(٥٨٩) ويجب أن يعرف أن ولاية أمور الناس من أعظم واجبات الدين، بل لا قيام للدين والدنيا إلّا بها، فإن بني آدم لا تتم مصلحتهم إلّا بالاجتماع لحاجة بعضهم إلى بعض ولا بُدَّ لهم عند الاجتماع من أمر، ويجب اتخاذ الإمارة ديناً وقربةً يتقرب إلى الله بها ليقام بها العدل.

ومن كتاب «التوسل والوسيلة»

(٥٩٠) قال الله تعالى: ﴿يا أيّها الذين آمنوا اتَّقوا الله وابتغُوا إليه الوسيلَةَ﴾ [سورة المائدة: الآية ٣٥]

فابتغاء الوسيلة إلى الله إنما يكون لمن توسّل إلى الله بالإيمان بمحمدٍ واتّباعه، وهذا واجب على كل أحد في كل حال، ظاهراً وباطناً، في حياة رسول الله وبعد موته، في مشهده ومغيبه، لا يسقط التوسل بالإيمان به وطاعته عن أحد من الخلق في حال من الأحوال بعد قيام الحجة عليه، ولا بعذر من الأعذار ولا طريق إلى كرامة الله ورحمته والنجاة من هَوَانه وعذابه إلّا بالتوسل بالإيمان به وطاعته؛ ويتوسل إلى الله بدعاء الرسول في الدنيا وشفاعته في الآخرة، وهذا إنما ينفع مع الإيمان. والتوسّل في عرف الصحابة كانوا يستعملونه في هذا المعنى.

(٥٩١) فكلُّ من مات مؤمناً بالله ورسوله، مطيعاً لله ورسوله، كان من أهل السعادة قطعاً، ومن كان كافراً بما جاء به الرسول كان من أهل النار قطعاً؛ وأما الشفاعة والدعاء فانتفاع العباد به موقوف على شروط وله موانع.

(٥٩٢) وكما يراد بالتوسُّل هذان النوعان المتفق عليهما وهما: الإيمان بالرسول، وطاعته والتوسل بدعائه وشفاعته، فقد يراد بالتوسّل في عرف كثير من المتأخرين دعاء الرسول والاستغاثة به فيما لا يقدر عليه إلا الله، وطلب الحوائج منه بعد موته: فهذا من الشرك الأكبر، الذي لا يغفره الله؛ وقد يراد بالتوسل التوسل بذاته وجاهه، فهذا قد يفعله بعض الناس، والصواب أنه محرم لأنّه لا يتوسل إلى الله إلّا بأسمائه وصفاته لا بمخلوقاته.

(٥٩٣) وأولياء الله هم المؤمنون المتَّقون، وكراماتهم ثمرة إيمانهم وتقواهم لا ثمرة الشِّرك والبِدعة والفسق؛ وأكابر الأولياء إنما يستعملون هذه الكرامات بحجة للدين أو حاجة للمسلمين، والمقتصدون قد يستعملونها في

المباحات، وأما من استعان بها على المعاصي فهو ظالم لنفسه متعدٍّ حد ربه وإن كان سببها الإيمان والتقوى.

(٥٩٤) فالدين الذي شرعه الله ورسوله توحيدٌ وعدلٌ وإحسانٌ وإخلاصٌ وصلاحٌ للعباد، في المعاش والمعاد، وما لم يشرِّعْه الله ورسوله من العبادات المبتدعة فيه شركٌ وظلم وإساءة وفساد العباد في المعاش والمعاد، فإن الله أمر بعبادته والإحسان إلى عباده كما قال:

﴿وٱعْبُدوا اللَّهَ ولا تُشْرِكوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً﴾

[سورة النساء: الآية ٣٦]

(٥٩٥) فالصِّراط المستقيم هو ما بعث الله به رسوله محمداً ﷺ بفعل ما أمر وترك ما حظر، وتصديقه فيما أخبر. لا طريق إلى الله إلاّ ذلك، وهذا سبيل أولياء الله المتقين.

(٥٩٦) وبين الخالق والمخلوق من الفروق ما لا يخفى على ذي بصيرة؛ منها: أنّ الرب غنيٌّ بنفسه عما سواه ويمتنع أن يكون مفتقراً إلى غيره بوجه من الوجوه، والملوك وسادة العبيد محتاجون إلى غيرهم حاجة ضرورية؛ ومنها أن الربَّ وإن كان يُحب الأعمال الصالحة، ويرضى ويفرح بتوبة التائبين، فهو الذي يخلق ذلك وييسِّره، فلم يحصل ما يحبه ويرضاه إلاّ بقدرته ومشيئته، والمخلوق قد يحصل له ما يحبُّه بفعل غيره. ومنها أن الرب أمر العباد بما يصلحهم ونهاهم عما يفسدهم، بخلاف المخلوق الذي يأمر غيره بما يحتاج إليه وينهاه عما ينهاه عنه بخلاً عليه.

ومنها أنه سبحانه هو المنعم بإرسال الرسل وإنزال الكتب، وهو المنعم بالقدرة والحواس وغير ذلك مما يحصل به العلم والعمل الصالح، وهو الهادي لعباده فلا حول ولا قوة إلاّ به، ولهذا قال أهل الجنة:

﴿الحمدُ للّهِ الذي هدانا لهذا وما كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هدانا الله﴾

[سورة الأعراف: الآية ٤٣]

وليس يقدر المخلوق على شيء من ذلك. ومنها أن نعمه على عباده أعظم من أن تحصى، فلو قدر أن العبادة جزاء النعمة لم تقم العبادة بشكر القليل منها، فكيف والعبادة من نعمته أيضاً؟ ومنها أن العباد لا يزالون مقصرين محتاجين إلى عفوه ومغفرته، فلن يدخل أحد الجنة بعمله، وما من أحد إلّا وله ذنوب يحتاج فيها إلى مغفرة الله.

أصول منقولة من كتبه وفتاويه المتفرقة ومطاوي كتبه، شيئاً فشيئاً بحسب التتبع والوقوف عليها

(٥٩٧) الفرقان والسلطان يكون بالحجة والعلم ويكون بالنصر والتأييد كقوله تعالى:

﴿هُوَ الّذي أَرسلَ رسولَهُ بالهُدَى ودينِ الحقِّ ليظهرَهُ على الدينِ كلِّه﴾
[سورة التوبة: الآية ٣٣]

(٥٩٨) من أمره الشارع بعبادة وطاعة يفعلها فهو أفضل من هذا الوجه ممن لم يؤمرْ بها ديناً وإيماناً وإن لم يكن الآخر عاصياً ولا معاقباً، وذلك أن أصل أهل السنة والجماعة أن الإيمان يتفاضل من وجهين: من جهة أمر الله ومن جهة فعل العبد الواقع منه.

(٥٩٩) فعلى كل مؤمن أن لا يتكلم في شيء من الدين إلّا تَبَعاً لما جاء به الرسول، ولا يتقدم بين يديه بل ينظر ما قال، فيكون قولُه تَبَعاً لقوله وعملُه تَبَعاً لأمره، فمن قول الله وقول رسوله يتعلم وبه يتكلم، وفيه ينظر ويتفكر وبه يستدل، فهذا أصل أهل السنة؛ وأهل البدع بخلاف ذلك؛ وكل من خالف ما جاء به الرسول لم يكن عنده علم بذلك ولا عدل بل لا يكون عنده إلّا جهل وظلم وظن وما تهوى الأنفس، ولقد جاءهم من ربهم الهدى. فإن ما أخبر به الرسول حق ظاهراً أو باطناً فلا يناقضه إلّا الباطل والضَّلَال.

(٦٠٠) الوحي وحيان: وحي رحماني، وهو إلهام الخير والواردات الموافقة للحق، ووحي شيطاني، وهي الواردات والأذواق المنافية لما جاء به الرسول.

(٦٠١) استمتاع الإنس بالجن والجن بالإنس طاعة كل منهم للآخر وخدمته فيما يحب، واستخدام الإنس للجن مثل استخدام الإنس للإنس منهم من يستخدمهم في المحرَّمات، ومنهم من يستخدمهم في المباحات، ومنهم من يستعملهم في طاعة الله ورسوله؛ وهذه حال نبينا ﷺ ومن اتَّبعه وهم أفضل الخلق، فإنهم يأمرون الإنس والجن بما أمرهم الله ورسوله وينهَوْنهم عما نهاهم الله ورسوله، إذ كـان مبعوثاً إلى الإنس والجن، وورثته يدعون إلى ما يدعو إليه.

(٦٠٢) والخير والشر درجات فيقتنـع بالخير اليسير إذا لم يحصل ما هو أكثر منه ويدفـع الشر الكبير بالشر اليسير، وقـد ذهب كثير من مبتـدعة المسلمين من الرافضة والجهمية وغيرهم إلى بلاد الكفار، فأسلم على يديه خلق كثير وانتفعوا بذلك وصاروا مسلمين مبتدعين، وهو خير من أن يكونوا كفاراً، والنبـي ﷺ دعا الخلق بغاية الإمكان ونقل كل شخص إلى خير مما كان عليه بحسب الإمكان، ولكل درجات مما عملوا، وقد بعث بتحصيل المصالـح وتكميلها وتعطيل المفاسد أو تقليلها.

(٦٠٣) على المجتهد أن يعمل بما يعلم أنه أرجـح من غيره، وهو العمل بأرجـح الدليلين المتعارضين، وحينئذ فما عمل إلاّ بالعلم؛ وجمهور مسائل الفقه التي يحتاج الناس إليها ويفتون بها ثابتة بالنص أو الإجماع، وإنما يقـع الظن أو النزاع في قليل مما يحتاج إليه الناس.

(٦٠٤) جعْل الدين قسمين: أصـولاً وفروعـاً لم يكن معروفـاً في الصحابة والتابعين، ولم يقل أحدٌ من السلف والصحابة والتابعين إن المجتهد الذي استفرغ وسعه في طلب الحق يأثم، لا في الأصول ولا في الفروع،

ولكن هذا التفريق ظهر من جهة المعتزلة، وأدخله في أصول الفقه من نقل ذلك عنهم، وكل مجتهد لا يأثم عند عامة الأئمة أبي حنيفة والشافعي وأحمد ومالك وغيرهم، والذين فرقوا بين الأصول والفروع لم يذكروا ضابطاً يعتمد عليه.

(٦٠٥) والسلف لم يذمُّوا جنس الكلام، فإن كل آدمي يتكلم، ولا ذَمُّوا الاستدلال والنظر والجدل الذي أمر الله به ورسولُه، والاستدلال بما بينه الله ورسوله، بل ولا ذمُّوا كلاماً هو حق، بل ذموا الكلام الباطل وهو المخالف للكتاب والسنة، وهو المخالف للعقل أيضاً وهو الباطل.

(٦٠٦) الطرق الباطلة توصل إلى الجهل والضلالِ لمن اعتقد صحتها، وإلى الحيرة والشك لمن تبين له تناقضُها من حُذّاق أهلها، وإلى اليقين لمن عرف الحق وسَلَكَهُ بالطرق الصحيحة فإنه بمعرفته الباطل يزداد بصيرة بالحق، وبضدها تتبين الأشياء.

(٦٠٧) من ضيع الأصول حُرِم الوصول، والأصول اتباعُ ما جاء به الرسول.

(٦٠٨) والدليل يدل ويقوم على أن كلام الله صفةُ ذاتٍ وصفةُ فعلٍ، صفةُ ذاتٍ يقوم بذات الرب والله متصف به، وصفةُ فعل يتكلم بمشيئته وقدرته متى شاء وحيث شاء أزلاً وأبداً.

(٦٠٩) والله تعالى أخبر أنه ينصر رسله في الحياة الدنيا وفي الآخرة، والله سبحانه يجزي الإنسان من جنس عمله، فالجزاء من جنس العمل، فمن خالف الرسل عوقب بمثل ذنبه وأرى عباده ذلك عياناً، وإذا ظهرت البدع التي تخالف الرسل انتقم الله ممن خالف الرسل وانتصر لرسله.

(٦١٠) والإيمان بالرسول والجهاد عن دينه سبب لخيرِ الدنيا والآخرة، وبالعكس: البدع والإلحاد ومخالفة ما جاء به ـ سبب لشر الدنيا والآخرة.

(٦١١) التوحيد وتصديق الرسل جماع الإيمان، والشرك وتكذيب الرسل جماع الكفر.

(٦١٢) فمن دفع النصوص التي يحتج بها غيره لم يؤمن بها بل آمن بما يحتج هو به صار ممن يؤمن ببعض الكتاب ويكفر ببعض.

(٦١٣) وإذا ترك الناس بعض ما أنزل الله وقعت بينهم العداوة والبغضاء إذ لم يبق هنا حق جامع يشتركون فيه، بل تقطّعوا أمرهم زُبَراً، كلٌّ حزب بما لديهم فرحون.

(٦١٤) ودين الأنبياء كلهم الإسلام، وهو الاستسلام لله وحده، وذلك إنما يكون بطاعته فيما أمر به في ذلك الوقت، فطاعة كل نبي هي من دين الإسلام إذ ذاك، وكل مبتدع خالف سنة الرسول لا يتبع إلّا ديناً مبدلاً أو منسوخاً.

(٦١٥) خطاب النصارى ومناظرتهم في مقامين:

أحدهما: تبديلهم لدين المسيح.

الثاني: تكذيبهم لمحمدﷺ.

واليهود خطابهم في مقامين: في تكذيب مَنْ بَعْدَ موسى إلى المسيح، ثم في تكذيب محمد مع عدم عملهم بدينهم وتغييره وتحريفهم إياه، كما ذكر الله خطاب الطائفتين في كتابه.

(٦١٦) لا يوجد قط مسألة مجمع عليها إلّا وفيها بيان من الرسول، ولكن قد يخفى ذلك على بعض الناس ويعلم الإجماع، فيستدلّ به، كما أنه يستدل بالنص من لم يعرف دلالة النص، وهو دليل ثانٍ مع النص.

(٦١٧) الخلق العظيم الذي وصف به محمد ﷺ فهو الدين الجامع لجميع ما أمر الله به مطلقاً، وحقيقته المبادرة إلى امتثال ما يحبه الله بطيب نفس وانشراح صدر.

(٦١٨) وتقوى الله تجمع فعل ما أمر الله به إيجاباً واستحباباً، وترك ما نهى عنه تحريماً وتنزيهاً، وذلك يجمع حقوق الله وحقوق العباد.

(٦١٩) وجُماع حسن الخلق مع الناس أن تَصِلَ من قَطَعَك بالسلام والإكرام والدعاء له والاستغفار والثناء عليه والزيارة له، وتعطي من حرمك من التعليم والمنفعة والمال وتعفوَ عمَّن ظلمك في دم أو مال أو عِرض وبعض هذا واجب وبعضه مستحب.

(٦٢٠) كلُّ ما تكلم به اللسان وتصورَهُ القلب مما يقرِّب إلى الله من تعلُّمِ علم وتعليمه، وأمرٍ بمعروف ونهيٍ عن منكر فهو من ذكر الله.

(٦٢١) ما اشتبه على العبد أمره فعليه بالاستخارة المشروعة، فما ندم من استخار الله.

(٦٢٢) أرجح المكاسب التوكُّل على الله والثقة بكفايته وحسن الظن به ويأخذ المال بسخاوة نفس من غير أن يكون له في القلب مكانة، ولكنه يسعى في تصليحه وتنميته لإقامة ما عليه من واجبات ومستحبات، وللاستغناء عن الخلق.

(٦٢٣) وأكمل أنواع طلب العلم أن تكون همة الطالب مصروفة في تلقِّي العلم الموروث عن النبي ﷺ، وفهم مقاصد الرسول في أمره ونهيه وسائر كلامه، واتباع ذلك وتقديمه على غيره وليعتصم في كل باب من أبواب العلم بحديث عن الرسول ﷺ من الأحاديث الصحيحة الجوامع.

(٦٢٤) وقد أمر ﷺ المسلمين باتباعه وأن يعتقد وجوب ما أوجبه واستحباب ما أحبه، وأنه لا أفضل من ذلك، فمن لم يعتقد هذا فقد عصى أمره.

(٦٢٥) السُّنَّة هي الحق دون الباطل، وهي الأحاديث الصحيحة دون

الموضوعة، فهذا أصل عظيم لأهل الإسلام عموماً ولمن يدَّعي السُّنة خصوصاً.

(٦٢٦) دين الله وسطٌ بين الغالي فيه والجافي عنه، والله تعالى ما أمر بأمر إلاّ اعترض الشيطان فيه بأمرين لا يبالي بأيهما ظفر: إما إفراط فيه وإما تفريط فيه، وأمثلة هذا الأصل كثيرة معروفة.

(٦٢٧) لا يحل امتحان الناس بأسماءٍ ليست في الكتاب والسُّنة، فإن هذا خلاف ما أمر الله به ورسوله، وهو مُحدِثٌ للفتن والتفريق بين الأمة. فأكرم الخلق على الله أتقاهم من أي طائفة كانت؛ وقد جاءت نصوص الكتاب والسّنة بحثّ الأمة على الائتلاف وتحذيرهم من الافتراق، فكيف يجوز مع هذا لأمة محمد ﷺ أن تفترق وتختلف حتى يوالي الرجل طائفة ويعادي طائفة أخرى بالظن والهوى بلا برهان من الله، وقد برأ الله نبيه ممن كان هكذا، وإنما هذا فعل أهل البدع كالخوارج الذين فارقوا جماعة المسلمين واستحلوا دماءهم، وأقل ما في هذا من الشر أن يفضل الرجل من يوافقه على هواه وإن كان الآخر أتقى منه، وإنما الواجب أن يُقَدِّم من قدّم الله ورسولُه، وهذا التفريق الذي حصل من الأمة، علمائها وأمرائها وكبرائها هو الذي أوجب تسلط الأعداء، وذلك بتركهم العمل بطاعة الله ورسوله، فمتى ترك الناس بعض ما أمر الله ورسوله به وقعت بينهم العداوة والبغضاء، وإذا تفرق القوم فَسَدوا وهَلَكوا، وإذا اجتمعوا صَلحوا ومَلَكوا، فإن الجماعة رحمة والفرقة عذاب.

(٦٢٨) إذا عُوقِب المعتدون من جميع الطوائف، وأُكرِم المتقون من جميع الطوائف كان ذلك من أعظم الأسباب التي تُرضي الله ورسوله وتصلح أمر المسلمين.

(٦٢٩) ويجب على أُولي الأمر أن يأمروا بالمعروف وينهَوْا عن المنكر.

فالأول: مثل شرائع الإسلام، كالصلوات الخمس وما يتبعها من واجبات وسُنن لأسباب وغير أسباب، والصدقات والصوم والحج، فرض ذلك ونفله، ومثل الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره، ومثل الإحسان، وهو أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك، وكل معروف صدقة مثل سائر ما أمر الله به من الأمور الباطنة والظاهرة كإخلاص الدين لله والتوكل على الله وأن يكون الله ورسوله أحبَّ إليه مما سواهما، والرجاء لرحمة الله والخَشْية من عذابه والصبر لحكم الله والتسليم لأمر الله، ومثل صدق الحديث والوفاء بالعهود وأداء الأمانات إلى أهلها وبرٍّ الوالدين وصلة الأرحام والتعاون على البر والتقوى، والإحسان إلى الجار واليتيم والمسكين وابن السبيل، والصاحب والزوجة والمملوك، والعدل في المقال والفعال، ثم الندب إلى مكارم الأخلاق كلها.

والثاني: مثل الشِّرك والقتل، والزِّنا والسحر، والرِّبا والميسر وأكل الأموال بالباطل، والمعاملات التي نهى عنها الرسول ﷺ وقطيعة الرحم وعقوق الوالدين، وتطفيف المكيال والميزان، والإثم والبغي بغير الحق والقول على الله بلا علم، كالبدع الاعتقادية والبدع العملية والإفتاء بغير علم والتعاون على الإثم والعدوان وهو جميع المعاصي وجميع الظلم للعباد في دمائهم وأموالهم وأعراضهم.

(٦٣٠) الأمور العامة التي يفعلها الباري تكون لحكمة عامة ورحمة عامة، وحكمته تعالى يعلمها العباد، وقد يخفى عليهم كثير منها، والأضرار اليسيرة المغمورة تُغْتَفر في جنب المصالح العامة، فالمحافظة على الكليات في الشرع والقدر مقدم على مراعاة الجزئيات، لأنها لو لم توجد تلك الأضرار الجزئية اليسيرة فاتت المصالح الكلية الكبيرة الكثيرة.

(٦٣١) الشر لا يجيء في كلام الله وكلام رسوله، إضافته وحدَه إلى

الله، ولكنه يأتي على أحد ثلاثة أوجه: إما على وجه العموم، أو يحذف فاعله كقوله:

﴿وَأَنَّا لَا نَدرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَنْ فِي الأَرْضِ﴾ [سورة الجنّ: الآية ١٠]

أو يضاف إلى فاعله من المخلوقين.

(٦٣٢) وإذا علم العبد من حيثُ الجملةُ أنَّ لله تعالى فيما خلقه وفيما أَمَر به حكمةً عظيمة كفاه هذا، ثم كلما ازداد علماً وإيماناً ظهر له من حكمة الله ورحمته ما يبهر عقلَه ويبين له تصديق قوله تعالى:

﴿سنرِيهِمْ آياتِنا في الآفاقِ وفي أنفسِهِم حتّى يتبيَّـنَ لَهُمْ أَنَّهُ الحَقُّ﴾ [سورة فصِّلت: الآية ٥٣]

(٦٣٣) طريق النبـي ﷺ في النظر إلى القَدَر، ففي أمر الله ونهيه يسارع إلى الطاعة ويقيم الحدود على من تعدّى، ولا تأخذه في الله لومة لائم، وإذا أذاه مؤذٍ أو قصَّر أحدٌ في حقّه عفا عنه، ولم يؤاخذه نظراً إلى القدر.

(٦٣٤) يجب أن يكون الخطاب في المسائل المشكلة بطريق ذكر كل قول ومعارضة الآخر له حتى يتبين الحق بطريقه لمن يريد الله هدايته، فإن الكلام بالتدريـج مقاماً بعد مقام هو الذي يحصل به المقصود وإلاّ فإذا هجم على القلب الجزم بمقالات لم يحكم أدلتها وطرقها، والجواب عما يعارضها كان إلى دفعها والتكذيب بها أقرب منه إلى التصديق بها.

(٦٣٥) محالٌ ـ مـع تعليم النبـي ﷺ لأمته كل شيء لهم فيه منفعةٌ في الدين وإن دقّت ـ أن يُترك تعليمُهم ما يقولون بألسنتهم وقلوبهم في ربهم ومعبودهم ورب العالمين، الذي معرفَتُهُ غايـةُ المعارف وعـبادتُـهُ أشـرفُ المقاصد والوصولُ إليه غاية المطالب، بل هذا خلاصة الدعوة النبوية وزبدة الرسالة الإلٓهية.. فكيف يَتَوهم من في قلبه أدنى مسكة من إيمان وحكمة أن

لا يكون بيان هذا الباب قد وقع من الرسول على غاية التمام، وقد علم بالبراهين الكثيرة والحس أن أصحابه والتابعين لهم بإحسان وأئمة الهُدى قد تَلَقَّوا هذا الباب وغيره عن نبيهم وأحكموه وفاقوا به من قبلهم ومن بعدهم؟ وأنه يستحيل أن يكون غيرُهم ممن لا يدانيهم في شيء من العلوم والمعارف أولى بالحق منهم؟ هذا معلوم بالأدلة والبراهين المتنوعة، وكلام الله من أوله إلى آخره وكلام رسوله من أوله إلى آخره، وكلام أصحابه والتابعين وسائر الأئمة مملوء بالنصوص الكثيرة على ذلك.

(٦٣٦) الضِّدُّ يُظهر حسنَه الضِّدُّ، فكل من كان بالباطل أعلمَ كان للحق أشدَّ تعظيماً وأعرفَ بقدره، فأما المتوسط من المتكلمين فيخاف عليه ما لا يخاف على من لم يدخل فيه، وعلى من قد أنهاه نهايته، فإن من لم يدخل فيه في عافية، ومن أنهاه قد عرف الغاية، فما بقي يخاف من شيء آخر، فإذا ظهر له الحق وهو عطشان إليه قبله، وأما المتوسط فمتوهم بما تلقاه من المقالات المأخوذة تقليداً المعظمة تهويلاً.

(٦٣٧) تأويل الأمر امتثاله والعمل به، وتأويل الخبر نفس وقوعه فقوله:

﴿وما يعلَمُ تأويلَهُ إلاّ اللّهُ﴾ [سورة آل عمران: الآية ٧]

أي لا يعلم حقيقته وكيفيته قدراً ووقتاً ونوعاً إلا الله، ولا ينافي أن نعلم من صفات ذلك ما أخبرنا الله به ورسوله.

(٦٣٨) ضمان النفوس والأموال في الإتلاف من باب العدل الواجب في حقوق الآدميين، وهو يجب في العمد والخطأ، فقاتل النفس خطأ لا يأثم ولا يفسق بذلك، ولكن عليه الضمان، وكذلك من أتلف مالاً خطأ فعليه بدلُه ولا إثم عليه.

(٦٣٩) قال الإمام أحمد رحمه الله: أصول الإسلام تدور على ثلاثة أحاديث، قوله: الحلال بيِّن والحرام بيِّن، وقوله: إنما الأعمال بالنيات،

وقوله: من عمل عملاً ليس عليه أمرُنا فهو رَدّ، فإن الأعمال إما مأمورات وإما محظورات، والأول فيه ذكر المحظور، والمأمورات إما قصد القلب والنية وإما العمل الظاهر وهو المشروع الموافق للسنة.

(٦٤٠) من خرج عن القانون النبوي الشرعي المحمدي الذي دل عليه الكتاب والسنة احتاج أن يضع قانوناً آخر متناقضاً يردُّه العقل والدين، لكن من كان مجتهداً في طاعة الله ورسوله، فإن الله يُثيبُه على اجتهاده ويغفرُ له خطأه:

﴿ربَّنا آغفرْ لَنا وَلإخواننا الذِين سَبَقُونا بِالإيمانِ﴾
[سورة الحشر: الآية ١٠]

(٦٤١) الإرادة في كتاب الله على نوعين:

أحدهما: الإرادة الكونية، وهي الإرادة المستلزمة لوقوع المراد التي يقال فيها ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن.

والثاني: الإرادة الدينية الشرعية، وهي محبة المراد ورضاه ومحبة أهله والرضا عنهم وجزاؤهم بالحسنى، ولهذا كانت الأقسام الأربعة: ما اجتمعت فيه الإرادتان، وهو ما وقع من الإيمان والطاعات كلها، وما انتفت عنه الإرادتان، وهو ما لم يكن من المباحات والمعاصي، فإن الله لم يردها ديناً لأنه لا يحبها، ولم يردها كوناً لأنه لم يقدرها، وما تعلقت به الإرادة الدينية وحدها، وهو ما أمر الله به من الأعمال الصالحة، فعصى ذلك الأمر الكفار والفجار، فإن الله أرادها محبة ولكنه لم يقضها ويقدِّرْها، وما تعلقت به الإرادة الكونية وحدَها، وهو ما قدره من الحوادث التي لم يأمر بها، كالمباحات والمعاصي وهذا واضح.

(٦٤٢) الرضا بالقضاء على قسمين:

أحدهما: الرضا بفعله تعالى وتدبيره وتقديره الذي هو فعله، فهذا علينا

أن نرضى به لأنه حمد وحكمة وعدل، ويدخل في هذا وجوب الرضا بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً، فهذا لا يتم الإيمان إلاّ به.

(٦٤٣) والثاني ما يقضي من أفعال العباد؛ فهذا فيه تفصيل علينا أن نرضى بما يحبه الله ويرضاه منها كالإيمان والطاعات، ولا يحل لنا أن نرضى بما يكرهه ويسخطه من المعاصي على اختلاف أنواعها؛ وأما ما يقدر علينا من المصائب فالصواب أن الرضا مستحبٌّ، وإنما الواجب فيها الصبر.

(٦٤٤) والله تعالى مدح في كتابه الصبر والشكر:

﴿إنّ في ذلك لآياتٍ لكُلِّ صبَّارٍ شَكُورٍ﴾ [سورة إبراهيم: الآية ٥]

فالصبر والشكر على ما يقدره الرب بعبده من السرّاء والضـرّاء من النعم والمصائب التي يبلوه بها والسيئات فعليه أن يتلقى المصائب بالصبر والنِّعم بالشكر، ومن النِّعم ما يُيَسِّره له من أفعال الخير، ومنها ما هي خارجة عن أفعاله فيشهد القدر عند فعله للطاعات، وعند إنعام الله عليه فيشكره ويشهده عند المصائب فيصبر، وأما عند الذنوب فيكون مستغفراً تائباً، وأما من عكس شهد القدر عند ذنوبه وشهد فعله عند الحسنات، فهو من أعظم المجرمين، ومن شهد فعله فيهما فهو قدري، ومن شهد القدر فيهما ولم يعترف بالذنب ويستغفر فهو من جنس المشركين، وأما المؤمن فيقول: أبوء لك بنعمتك عليَّ وأبوء بذنبـي.

(٦٤٥) قد يصيب الناس مصائب بفعل أقوام مذنبين وتابوا، مثل كافر يقتل مسلماً ثم يسلِمُ ويتوب الله عليه، أو يكون متأوِّلاً لبدعة ثم يتوب من البدعة، أو يكون مجتهداً أو مقلِّداً مخطئاً، فهؤلاء إذا أصاب العبد أذى بفعلهم فهو من جنس المصائب السماوية التي لا يطلب فيها قصاص من آدمي، ومن هذا: القتال في الفتنة وقتال المرتدّين، وما أشبه ذلك.

(٦٤٦) فَمَـنْ كان مجاهداً لله باللسان بالأمر بالمعروف والنهي عن

المنكر وبيان الدين وتبليـغ ما في الكتاب والسنة من الأمر والنهي والخبر وبيان الأقوال المخالفة لذلك والرد على من خالف الكتاب والسنة أو باليد كقتال الكفار، فإذا أوذي على جهاده بيد غيره أو لسانه فأجره في ذلك على الله لا يطلب من هذا الظالم عوض مظلمته، بل هذا الظالم إن تاب وقبل الحق الذي جوهد عليه، فالتوبة تجبّ ما قبلها، وإن لم يتبْ بل أصرّ على مخالفة الكتاب والسُّنة فهو مخالف لله ورسوله والحق في ذنوبه لله ورسوله، وإن كان للمؤمنين أيضاً حق تبعاً لحق الله، وهذا إذا عوقب لحقٍّ الله ولتكونَ كلمة الله هي العليا، ويكون الدين كله لله لا لأجل القصاص فقط.

(٦٤٧) ما ثبت من الموقتات بشرع أو شرط، فالهـلال ميقات لـه، فبالهلال يكون توقيت الشهر والسنة ولا يقوم شيء مقام الهلال البتة لظهوره وظهور العدد المبني عليه وتيسر ذلك وعمومه وغير ذلك من المصالـح الخالية من المفاسد.

(٦٤٨) ما نهي عنه من العقود ونحوها لحق الغير إذا عفا صاحب الحق نفذ العقد وصار صحيحاً، وإلاّ ففيه علقة خيار، ونحوه لصاحب الحق، يكون عقداً غير لازم، وتفاصيل هذا الأصل كثيرة معروفة.

(٦٤٩) المِلك الذي لا يحصل للعبد إلاّ بمعصية الله إمّا مقابلة ترك واجب أو مقابلة فعل محرم مكسبُ خبيث حرام، وعليه أن يتصدق به أو يجعل في المصالـح ولا يرده إلى من أخذه منه.

(٦٥٠) والأصل في العقود جميعها هو العدل، فإنه بعثت به الرسل وأنزلت الكتب قال تعالى:

﴿لقدْ أرْسَلْنا رسلَنا بالبيِّنات وأنزَلْنا معهُمُ الكتابَ والميزانَ ليقومَ الناسُ بالقِسط﴾ [سورة الحديد: الآية ٢٥]

وما نهى عنه النبـي ﷺ من المعاملات كبيـع الغَرَر والثمرة قبل بدو صلاحها

والسنين والمزابنة والمحاقلة وغيرها داخل إمّا في الربا وإمّا في الميسر، وكلاهما ظلم وأكل للمال بالباطل.

(٦٥١) قوله ﷺ (مَطْلُ الغنيِّ ظلمٌ وإذا أُتبع أحدكم على مليء فليتبع) من جوامع الكلم، جمع فيه بين حسن الوفاء وحسن الاستيفاء، ونهى عما يضاد ذلك، فأمر المدين بالوفاء ونهاه عن المطل وبيَّن أنه ظالم إذا مطل، وأمر الغريم بقبول الوفاء إذا أحيل على مليء، وهذا كقوله: فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان، أمر المستحق أن يطالب بالمعروف وأمر المدين أن يؤدي بإحسان.

(٦٥٢) الأعيان التي تستخلف شيئاً بعد شيء بمنزلة المنافع على الصحيح.

(٦٥٣) من الأصول أن تقاس مسائل النزاع على مسائل الإجماع، ومن عكس فقد غلط غلطاً فاحشاً كما توضح المسائل الغامضة بتمثيلها وتشبيهها على المسائل الواضحة، وكما يرد المتشابه على المحكم ليصير الجميع محكماً.

(٦٥٤) الإحسان إلى المحتاجين كأبناء السبيل والفقراء والمساكين والأقارب المحتاجين من الواجبات ومن أصول الشرائع التي بها قيامُ مصلحة العالم، فإن الله لما قسم عباده بين غنيٍّ وفقير ولا تتم مصلحتهم إلاّ بسد خلة الفقراء، فأمر بالصدقة وحرّم الرِّبا الذي يضرّ بالفقراء.

(٦٥٥) أسباب الرد في المعاوضات ثلاثة: العيوب، وفقد الصفات المشروطة لفظاً أو عرفاً، والتدليس؛ وتفاصيل هذا الأصل كثيرة جداً.

(٦٥٦) إدراك الصفات التي رتّب الشارع عليها الأحكام على الوجه التام ومعرفة الحكم والمعاني التي تضمنتها الشريعة من أشرف العلوم، فمنه الجلي الذي يعرفه كثير من الناس، ومنه الدقيق الذي لا يعرفه إلاّ خواصهم

وهذا ونحوه مما يعرف به كمال الشريعة وموافقتها لمصالح العباد في معادهم ومعاشهم، في أمورهم الكلية والجزئية.

(٦٥٧) كل من اشتغل بالأمور الضارّة فهي مع ضررها تصدّ عن الأمور النافعة.

(٦٥٨) إذا كان السبب محظوراً لم يكن السكران معذوراً.

(٦٥٩) الولي لله كل مؤمن تقي وارتكاب الولي المحظور متأوِّلاً أو عاصياً لا يخرجه عن ولاية الله ولا يمنع الإنكار عليه، فإن تاب رجع إلى ولايته وإلّا نقص من إيمانه وولايته بحسب ما ترك من المأمور أو تجرأ على المحظور.

(٦٦٠) إذا علمنا استحقاق كل واحد من الأشخاص وجُهِل المقدار فالأصل أن يقسم بالسوية، وإنْ عُلِمَ أن المستحق أحدهما أو أحدهم دون الآخر وجهلنا أو آنْبَهَمَ علينا أُعْمِلَتِ القرعة في العبادات والأموال والحقوق والعتق والطلاق، وغيرها.

(٦٦١) أمر الله المؤمنين بأمرين يجمعان الخير كله: بالتقوى التي مدارها على تصديق الله ورسوله وطاعة الله ورسوله، وبالقول السديد وهو المطابق الموافق، فإن كان خبراً كان صدقاً مطابقاً لخبره لا يزيد ولا ينقص، وإن كان أمراً كان أمراً بالعدل الذي لا يزيد ولا ينقص.

(٦٦٢) الإعادة بعد الممات: يعيد الله الخلق بعد ما استحالت أجسامهم إلى غيرها فيعيدها من تلك الأجزاء التي انقلبت واستحالت إليها خلقه كامله مخلوقة للبقاء، والنشأة الأولى خلقة فساد وفناء، فالنشأة الأولى والثانية نوعان تحت جنس: يتفقان ويتماثلان ويتشابهان من وجه ويفترقان ويتنوعان من وجه آخر، لهذا جعل المُعاد هو المبدى وجعل مثله أيضاً،

فباعتبار اتفاق المبدأ والمعاد فهو هو، وباعتبار ما بين النشأتين من الفرق فهو مثله.

(٦٦٣) ولا يجوز أن يكون في القرآن ما يخالف صريح العقل والحس إلّا وفي القرآن بيان معناه، فإن الله جعله شفاء لما في الصدور وبياناً للناس، فلا يجوز أن يكون بخلاف ذلك، لكن قد تخفى آثار الرسالة في بعض الأمكنة والأزمنة حتى لا يعرفون ما جاء به الرسول ﷺ، إما أن لا يعرفوا اللفظ، وإما أن يعرفوا اللفظ ولا يعرفوا معناه، فحينئذ يكونون في جاهلية بسبب عدم نور النبوة، ومن ههنا يقع الشر وتفريق الدين شيعاً، كالفتن التي تحدث بالسيف، فالفتن القولية والعملية هي من الجاهلية بسبب خفاء نور النبوة عنهم، فإذا انقطع نور النبوة عنهم وقعوا في البدع وحدثت البدع والفجور ووقع الشر بينهم، فمسائل النزاع في الأصول والفروع إذا لم تُرَدَّ إلى الله ورسوله لم يتبين فيها الحق بل يصير المتنازعون فيها على غير بينة من أمرهم، فإن رحمهم الله أقرَّ بعضهم بعضاً ولم يبغِ بعضهم على بعض، كما كان الصحابة في زمن عمر وعثمان يتنازعون في بعض مسائل الاجتهاد فيقرُّ بعضهم بعضاً ولا يعتدي عليه، وإن لم يرحموا وقع بينهم الاختلاف المذموم فبغى بعضهم على بعض، إما بالقول مثل تكفيره وتفسيقه، وإما بالفعل مثل حبسه وضربه وقتله، وهذه حال أهل البدع والظلم كالخوارج وأمثالهم، يظلمون الأمة ويعتدون عليهم إذا نازعوهم في بعض مسائل الدين، وكذلك سائر أهل الأهواء فإنهم يبتدعون بدعة ويكفرون من خالفهم فيها كما يفعل الرافضة والمعتزلة والجهمية وغيرهم، فالناس إذا خفي عليهم بعض ما جاء به الرسول، إما عادلون وإما ظالمون، فالعادل فيهم الذي يعمل بما وصل إليه من آثار الأنبياء ولا يظلم غيره، والظالم الذي يعتدي على غيره.

(٦٦٤) من أضر الأمور على العبد أن يكون متميزاً عن العامة ببعض العلوم الطبيعية أو غيرها، فإذا جاءته العلوم الدينية النافعة التي لم تدخل في

علمه نفاها فخسر دينه وصار علمه الجزئي لبعض المعلومات وبالاً عليه؛ وهكذا تجد من عرف نوعاً من العلم وامتاز به على العامة الذين لا يعرفونه فيبقى بجهله نافياً لما لا يعلمه. وبنو آدم ضلالهم فيما جحدوه ونفوه بغير علم أكثر من ضلالهم فيما صدقوا به وأثبتوه، قال تعالى:

﴿بَلْ كَذَّبوا بما لَمْ يُحيطُوا بعلمِهِ ولَمَّا يأْتِهِمْ تَأْويلُه﴾

[سورة يونُس: الآية ٣٩]

وهذا لأن الغالب على الآدميين صحة الحس والعقل فإذا أثبتوا شيئاً وصدّقوا به كان حقًّا بخلاف ما نفوه، فإن غالبهم أو كثير منهم ينفُون ما لا يعلمون ويكذّبون بما لم يحيطوا بعلمه؛ ويتفرع على هذا الأصل الباطل الجهلُ بالإلَهيات وبما جاء به الرسول، والجهل بالأمور الكلية المحيطة بالموجودات، وبهذا ضلّ زنادقة الفلاسفة وغيرُهم كما أنكروا الجن والملائكة وأمور الغيب، إذْ لم تدخلْ تحت علومهم القاصرة فجحدوها وكذبوا بما لم يحيطوا بعلمه، وجاءتهم الرسل بالبينات والبراهين ففرحوا بما عندهم من العلم وحاق بهم ما كانوا به يستهزئون.

(٦٦٥) معرفة تفسير اللفظ ومعناه وتصور ذلك في القلب غير معرفة الحقيقة الموجودة في الخارج المرادة بذلك الكلام.

(٦٦٦) أنزل الله القرآن كتاباً متشابهاً مثاني يذكُر فيه الأقسام والأمثال فيستوعب الأقسام فيكون مثاني ويذكر الأمثال فيكونَ متشابهاً.

(٦٦٧) متابعة النبي ﷺ يعتبر فيه القصد، فإذا قصد مكاناً للعبادة فيه كان قصده لتلك العبادة سُنّة، وأما إذا صلى فيه اتفاقاً من غير قصد لم يكن قصده للعبادة سُنة.

(٦٦٨) وكلما كان الرجل أَتبعَ لمحمد ﷺ كان أعظَمَ توحيداً لله وإخلاصاً له في الدين، وإذا أبعد عن متابعته نقص من دينه بحسب ذلك،

فإذا كثر بعده عنه ظهر فيه من الشرك والبدع ما لا يظهر فيمن هو أقرب منه إلى اتباع الرسول.

(٦٦٩) الأصل بقاء ما كان على ما كان والاحتياط في المياه بمجرد الشك ليس مستحبًّا ولا مشروعاً، والمائعات كالماء لا تنجس إلّا بتغيرها بالنجاسة.

(٦٧٠) ما كان من باب التروك التي يقصد تركها واجتنابها لم يشترط فيه القصد، وفعل العبد كإزالة النجاسات ونحوها، لكن إذا فعلها العبد بنية التقرب إلى الله أثيب على ذلك، ومثل ذلك ردُّ الأمانات والغصوب والحقوق ونحوها.

(٦٧١) ما حُرِّم تحريمًا خفيفًا بأنْ حُرِّم لغير ذاته، بل لأنه وسيلة إلى مفسدة، أبيح من هذا النوع ما تدعو الحاجة إليه، كما استثني من لباس الحرير ومن ربا الفضل ونحوهما.

(٦٧٢) وملابسة النجاسة جائز للحاجة إذا طهر ثوبه وبدنه للصلاة.

(٦٧٣) من عاب شيئاً فعله رسول الله ﷺ أو أقرّ عليه عُرِّفَ، فإنْ أَصرَّ قُتِلَ كافراً.

(٦٧٤) الصحيح أن كل من صلّى في الوقت بحسب إمكانه لا يعيد، كالعاجز عن شيء من واجبات الصلاة أو شروطها أو عن بعضه.

(٦٧٥) من اعتقد ما لم يَدُلَّ عليه دليلٌ شرعيٌّ قربةً فهو مخطىء ظالم.

(٦٧٦) والتحقيق أن كل عمل في الظاهر من مؤمن لا بد أن يصحبه عمل القلب بخلاف العكس، فلا يتصور عمل البدن منفرداً إلّا من المنافق الذي يصلِّي رياءً وكان عمله باطلاً حابطًا، فَفَرْقٌ بين المؤمن والمنافق، فيظهر الفرق بين المؤمن الذي يقصد عبادة الله بقلبه مع الوسواس وبين المنافق الذي لا يصلي إلّا رياء الناس.

(٦٧٧) وفي تكفير أهل البدع والأهواء نزاع هما روايتان عن أحمد، وحقيقة الأمر أن القول قد يكون كفراً فيطلق القول بتكفير صاحبه، لكن الشخص المعين لا يُكَفَّر حتى تقام عليه الحجة، فنفس القول قد يكون كفراً لكن قائله معذور، فإذا كان من المؤمنين فلا يُكفَّر لأنه قد يعذره الله بأمور، إما أنه لم يعقله أو أنه لم يثبت عنده، أو أنه لم يفهمه لمعارضة شُبهة، فمن كان قصده الحق فأخطأه فإن الله يغفر له، فمذاهب الأئمة الفرق بين النوع والعين، ومن حكى الخلاف لم يفهم غور قولهم. فطائفة تحكي عن أحمد في تكفير أهل البدع مطلقاً روايتين، وليس هذا مذهباً لأحمد ولا لغيره من الأئمة، وكذلك تكفير الشافعي لحفص الفرد حين قال القرآن مخلوق، فقال: كَفَرت، أي قَولُك كفر، ولهذا لم يسع في قتله، ولو كان عنده كافراً لسعى في قتله، وأما قتل الداعية إلى البدع فقد يكون لكفٍّ ضرره عن الناس، كقطّاع الطريق ونحوهم.

(٦٧٨) ومن اعتقد أنه بمجرد تلفظه بالشهادة يدخل الجنة ولا يدخل النار فهو ضالٌ مخالف للكتاب والسُّنة والإجماع، وإنما يستحق دخول الجنة والنجاة من النار مع الشهادتين بالقيام بالواجبات وترك المحرّمات.

(٦٧٩) ظلم العبد نفسه يكون بترك ما ينفعها وهي محتاجة إليه وذلك فعل ما أمر الله به، وبفعل ما يضرُّها وذلك المعاصي كلها؛ كما أن ظلم الغير كذلك، إما بمنع حقه أو التعدِّي عليه، فإن الله أمر العباد بما ينفعهم ونهاهم عما يضرهم، وجاء القرآن بالأمر بالإصلاح والنهي عن الفساد، والصلاح كله طاعة والفساد كله معصية، وقد لا يعلم كثير من الناس ذلك على حقيقته، فعلى المؤمن أن يعلم أن الله يأمر بكل مصلحة وينهى عن كل مفسدة، وكلُّ ما أمر الله به راجعٌ إلى العدل، وكلُّ ما نهى عنه راجع إلى الظلم. والظلم الذي حرمه الله على نفسه أن يترك حسناتِ المحسن فلا يجزيه بها، أو يعاقب البريء على ما لم يفعله من السيئات، أو يعاقب هذا بذنب غيره، أو يحكم

بين الناس بغير القسط، ونحو ذلك، وذلك لكمال عدله وحمده.

(٦٨٠) أصل الإيمان في القلب وهو قول القلب وعمله، وهو إقرار العبد بالتصديق والحب والانقياد، ولا بد أن يظهر موجبه ومقتضاه على الجوارح، فالأعمال الظاهرة من موجب إيمان القلب ودليل عليه وشاهد له وشعبة من مجموع الإيمان المطلق وبعض له، وما في القلب أصل لها وهو الملك والأعضاء جنوده، فالتحقيق أن اسم الإيمان المطلق قد يتناول الأصل مع الفرع، وقد يخص بالاسم وحده وبالاسم مع الاقتران بعمل الجوارح، وهو كالشجرة يتناول الأصل والفرع إذا وجد، وقد يقطع من الفروع شيء فتبقى شجرة ناقصة بحسب ما زال منها، وكذلك الإيمان كما مثله الله بالشجرة.

(٦٨١) من أسباب نور الإيمان وقوته سماع القرآن وتدبُّرُهُ ومعرفةُ أحوال النبي ﷺ ومعجزاتِه والنظرُ في آيات الله والتفكر في ملكوت السموات والأرض والتأمل في أحوال نفس الإنسان، ومثل رؤية أهل الإيمان والنظر في أحوالهم والضرورات التي يحدثها الله للعبد يضطره بها إلى ذكر الله تعالى والاستسلام له واللجأ إليه، وقد يكون هذا سبباً لشيء من الإيمان، وهذا سبباً لشيء آخر؛ وسبب الإيمان وشعبه تارة من العبد وتارة من غيره، مثل من يقيض له من يدعوه إلى الإيمان ويأمره بالخير وينهاه عن الشر.

(٦٨٢) العلم النافع المقصود وغيره وسيلة ثلاثة أنواع: علم بأسماء الله وصفاته وما يتبع ذلك، وعلم بما أخبر الله به من الأمور الماضية والحاضرة والمستقبلة، وعلم بما أمر الله به من الأمور المتعلقة بالقلوب والجوارح من الإيمان بالله، ومن معارف القلوب وأحوالها وأحوال الجوارح وأعمالها.

(٦٨٣) ليس كل سبب نال به الإنسان حاجته يكون مشروعاً ولا مباحاً،

وإنما يكون مشروعًا إذا غلبت مصلحته على مفسدته مما أذن فيه الشرع، والمسلم يعلم أن الله لم يحرِّم شيئًا إلاّ ومفسدته محضة أو غالبة.

(٦٨٤) النبي أَوْلَى بالمؤمنين من أنفسهم، فهو الأب الروحاني، والوالدُ الأبُ الجثماني؛ وهو ﷺ سبب السعادة الأبدية للمؤمن في الدنيا والآخرة والأب سبب لوجوده في الدنيا؛ وأزواج النبي ﷺ أمهات المؤمنين في الحرمة لا في المحرمية، ولهن من الاحترام ما ليس للوالدة، ومعلوم أن الإنسان يجب أن يطيع معلِّمه الذي يدعوه إلى الخير ويأمره بما أمر الله به ولا يجوز أن يطيع أباه في مخالفة هذا الداعي لأنه يدله على ما ينفعه ويقرِّبه إلى ربه ويحصل له باتباعه السعادة الأبدية، فظهر فضل الأب الروحاني على الأب الجثماني، فهذا أبوه في الدين، وهذا أبوه في الطين، وأين هذا من هذا..

(٦٨٥) للعبد حالان: حال قبل القدر فعليه أن يستعين بالله ويتوكل عليه ويدعوه، وحال بعد القدر، فعليه أن يحمد الله في الطاعة ويصبر ويرضى في المصيبة ويستغفر في الذنب وفي الطاعة من النقص.

(٦٨٦) وردت نصوص كثيرة في الوعد بالجنة والنجاة من النار على أعمال لا تكفي وحدها في ذلك بالإجماع، ووردت أيضاً نصوص في الوعيد على أعمال بالخلود في النار، أو تحريم دخول الجنة، وهي لا تُخرج من الإسلام بإجماع السلف، فأصح الأقوال فيها وأحسنها ما فيه تصديق للنصوص كلها، وهي أنها من باب الموجبات والأسباب التي لا بدّ فيها من وجود الشروط وانتفاء الموانع، وبهذا يزول الإشكال وينتفي التعارض بين النصوص الصحيحة.

(٦٨٧) يعامل الناس في الحب والبغض بما يظهر منهم مما يوجب ذلك.

(٦٨٨) عِلْمُ الله بالأشياء وآثارها لا ينافي ما علّقها عليه من الأسباب،

ولهذا أمثلة كثيرة، كحصول المغفرة ودخول الجنة وحصول النصر، كل هذا لا يمنـع قيام العبد بأسباب ذلك وأَمْرَه به.

(٦٨٩) من رحمة الله تعالى أن النفل مثل الفرض في جبر خلل الفريضة عند التعذر، كالمحاسبة على الصلاة وغيرها، ومن أحرم بحـج نفل وعليه فرضه فإنه ينقلب فرضاً، ومن عليه طهارة واجبة ونسيها ونوى المسنون ونحو ذلك والله أعلم.

(٦٩٠) قد تقرر أن بيـع الغَرَر حرامٌ وأنه من الميسر، وقد يجوز بعضه إذا احتيـج إليه وكان الغرر يسيراً أو كان تبعاً لغيره فإنه يثبت تبعاً ما لا يثبت استقلالا، وكذلك إذا عارض ذلك ضرر أعظم منه أبيـح دفعاً لأعظم الفسادين بارتكاب أدناهما.

(٦٩١) من أتلف شيئاً من مال غيره لإصلاح الباقي أو سلامته فليس بضامن، إذ هذا مأذون فيه شرعًا وعُرفًا، وهو محسن وما على المحسنين من سبيل، وخرق الخُضْرِ للسفينة الصالحةِ لتَسْلَمَ من الملك من هذا الباب.

(٦٩٢) المال المكسوب بعقد فيه إعانة على مُحرّم لا يطيب لصاحبه ولا يرد على من أخذ منه بل يصرف في المصالح العامة.

(٦٩٣) المنفعة التي لا قيمة لها في العادة بمنزلة الأعيان التي لا قيمة لها لا يصلـح أن يرد عليها عقد إجارة ولا بيـع بالاتفاق.

(٦٩٤) كل من اعتقد شيئاً وجب العمل به له وعليه، وليس لأحد أن يعتقد أحدَ القولين فيما له دون ما عليه.

(٦٩٥) وأصول الشريعة تُفَرِّق في المنهيات بين المحتاج وغيره كما في المأمورات، ولهذا يقال: كسب فيه دناءة خير من مسألة الناس، ويجب قضاء الواجبات بمال مشتبه، وأخذ المحتاج من مال اليتيم ومن عطايا السلطان وأجرة التعليم وغير ذلك.

(٦٩٦) بذل المال لا يجوز إلاَّ لمنفعة في الدين والدنيا وهذا متفق عليه بين العلماء، ومن خرج عن هذا كان سفيها مبذِّراً لماله، فالحي ينفق مالَهُ في منافـع دينه أو مباحات دنياه، وأما الميت في أوقافه ووصاياه فتتعين منافـع الدين في حقه، ولهذا اشترط في الوقف القربة فلا يصير إلى جهة محرَّمة أو مكروهة أو مباحة، بل إمّا إلى واجب أو مستحبّ، وعلى هذا فالشروط المتضمنة للأمر بما نهى الله عنه ورسوله أو النهي عما أمر الله به ورسوله مخالفة للنص والإجماع.

(٦٩٧) نصب المستـوفين في الأعمـال والمحـاسبين والقـابضين والمتصرفين قد يجب إذا لم تتم مصلحة قبض المال وصرفه إلاّ به، وإذا قام المستوفي بما عليه وجب له ما فرض له.

(٦٩٨) ولا ريب أن السعي في تمييز المستحقين للأوقاف والأرزاق من بيت المال وغيره من غيرهم وإعطاء الولايات والأرزاق من هو أحق بها، والعدل بين الناس وفعله بحسب الإمكان هو من أفضل عمل ولاة الأمور بل من أوجبها عليهم، فإن الله يأمر بالعدل والإحسان، والعدل واجب على كل واحد في كل شيء.

(٦٩٩) صرف الأموال التي أُخِذت بغير حق في المصالـح العامة أولى من إبقائها بأيدي الظلمة وصرفها فيما لا ينفـع، لكن إذا أمكن ردُّها إلى أهلها كان هو الواجب.

(٧٠٠) جميـع الأيْمان إذا حنث فيها ففيها كفّارة يمين سواء كانت بصيغة القسم أو التحريم أو الشرط أو غيرها لقوله تعالى:

﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمانِكُم﴾ [سورة التحريم: الآية ٢]

وروح اليمين ومقصودها هي التي يقصد بها الحث على الشيء أو المنـع منه. ويتوسل إلى ذلك باليمين بأي نوع تكون.

(٧٠١) من أكره على عَقْدٍ أو فسخٍ أو شرطٍ أو غيرها فأوقع ما أكره عليه، فإن كان بحق بأن امتنع مما وجب عليه فأكره عليه صار كالاختيار ونفذ ما أكره عليه من ذلك، وإن كان بغير حق لم يثبت ولم ينفذ شيء من ذلك.

(٧٠٢) ويجوز للإنسان أن يبذل ما يتوصل به إلى أخذ حقه الممنوع أو دفع الظلم عنه مع أنه لا يحل للأخذ.

(٧٠٣) أمور الغيب علينا أن نؤمن بما أخبرالله به ورسولُه منها، وما زاد على ذلك من التعريض لكيفياتها وصفاتها فإنه من باب القول بلا علم ومن باب التكلُّف الضار، ويدخل في هذا صفات الملائكة والجن وهيأتها وكيفياتها، بل نؤمن بما في النصوص منها، ونعلم أنه حق على حقيقته ونسكتُ عما سوى ذلك، وبهذا يحصل الإيمان الصحيح والعصمة.

(٧٠٤) محبة الإنسان للأمور الدنيوية لا يلام العبد عليه ولا يعاقب، إلّا إذا دعا إلى معصية الله، أو تضمّن تركَ واجب، وجمع المال ــ إذا قام فيه بالواجبات ولم يكتسبه من الحرام ــ لا يعاقب عليه، لكن إخراج الفضل والاقتصار على الكفاية أفضل وأسلم، وأفرغ للقلب وأجمع للهم، وأنفع للدنيا والآخرة.

(٧٠٥) ما تشتهيه النفوس من المحرَّمات جعل له الشارع حدوداً وزواجر معينة، وما لا تشتهيه النفوس اكتفى بالزاجر الطبيعي واقتصر فيه على التعزير في عقوبة فاعله.

(٧٠٦) الألعاب المباحة والعوائد المباحة إذا اشتملت كثيراً على محرمات أو تفويت واجبات حُرِّمت ووجب اجتنابها والنهي عنها لما اقترن بها من هذه المفاسد التي لا تخلو هذه المباحات منها.

(٧٠٧) لا يَحِلُّ لأحد أن يحضر مجالس المنكرات باختياره لغير ضرورة، وعليه أن ينكر ولو بقلبه.

(٧٠٨) لا تَحِلُّ الغيبة إلاّ عند الحاجة إليها لمصلحة دينية، أو تعريف بالشخص بشرط أن يكون القصد النصيحة وتلك المصلحة لا قصد الغيبة، وكل ما قيل في تجويزه منها فإنه داخل في هذا الضابط.

(٧٠٩) كل طائفة خرجت عن شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة وجب قتالهم حتى يلتزموا ما خرجوا منه حتى يكون الدين كله لله.

(٧١٠) يجب على جميع المسلمين أن يكونوا يداً واحدة على الكفار، وأن يجتمعوا ويقاتلوا على طاعة الله ورسوله والجهاد في سبيله، ويدعو المسلمين إلى ما كان عليه سلفه من الصدق وحسن الأخلاق، فإن هذا من أعظم أصول الإسلام وقواعد الإيمان التي بعث الله بها رسله وأنزل بها كتبه. . أَمَرَ عباده عموماً بالاجتماع ونهاهم عن التفرق والاختلاف.

(٧١١) وإذا كان اليهودي أو النصراني ونحوهما خبيراً بالطب ثقة عند الإنسان جاز له أن يستطبه كما يجوز له أن يودعه المال وأن يعامله، وإذا وجد طبيباً مسلماً فهو أولى، وأما إن لم يجد إلاّ كافراً فله ذلك، وإذا خاطبه بالتي هي أحسن كان حسناً.

(٧١٢) الدين الصحيح هو عبادة الله وحدَه بما شرّع الله ورسوله، والدين الفاسد هو عبادة غير الله أو عبادة الله بعبادة فاسدة ابتدعها بعض الضالِّين، فالأول مُشرك والثاني مبتَدِع.

(٧١٣) الأعمال التي تكون بين اثنين فصاعداً يطلب كل منهم أن يغلب الآخر ثلاثة أصناف: صنف أمر الله به ورسوله، كالسباق بالخيل والرمي بالنبل ونحوه من آلات الحرب لأنه مما يعين على الجهاد في سبيل الله؛ وصنف نهى الله ورسوله عنه، كالميسر من النرد والشطرنج ونحوهما، فإن كانت بعَوَض تضاعف التحريم والنهي عنها، ويدخل في هذا بيوع الغَرَر لما فيه من أكل المال بالباطل؛ وصنف مباح كالمصارعة والمسابقة على الأقدام،

فهذا مباح باتفاق المسلمين إذا خلا عن العوض وعن مفسدة راجحة، وقد يؤمر به إذا ترتب عليه مصلحة شرعية.

(٧١٤) والاجتهاد يقبل التجزء والانقسام فيكون الرجل مجتهداً في مسألة أو صنف من العلم دون غيره، والقياس الذي يسوغ مثل رد القضايا إلى نظيرها الثابت بالكتاب والسنة بعلة تجمع بينهما.

(٧١٥) وأفضل الخلق النبيون ثم الصِّدِّيقون ثم الشهداء ثم الصالحون وأفضل كل صنف أتقاهم، وأفضل الخلق في الطبقات القرن الذي بعث فيهم رسول الله ﷺ ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، وتنازعوا في الفقير الصابر والغني الشاكر أيهما أفضل؟ والصواب أن أفضلهما أتقاهما قال تعالى:

﴿إنّ أكرَمَكم عندَ اللّهِ أتقاكُم﴾ [سورة الحُجُرات: الآية ١٣]

(٧١٦) أعمال القلوب التي تسمى المقامات والأحوال، وهي من أصول الإيمان وقواعد الدين، مثل محبة الله ورسوله والتوكل على الله وإخلاص الدين له والشكر له والصبر على حكمه والخوف منه والرجاء له، وما يتبع ذلك، كلُّ ذلك واجبٌ على جميع الخلق المأمورين بأصل الدين باتفاق أئمة المسلمين؛ والناس فيها على ثلاث درجات كما هم في أعمال الأبدان: ظالم لنفسه، ومقتصد، وسابق بالخيرات؛ فالظالم: العاصي بترك مأمور وفعل محظور، والمقتصد: المؤدي للواجبات، والتارك للمحرمات، والسابق بالخيرات: المتقرب بما يقدر عليه من واجب ومستحب، والتارك للمحرم والمكروه؛ وكل من السابقين والمقتصدين من أولياء الله الذين قال الله فيهم:

﴿ألا إنّ أولياءَ اللّهِ لا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون* الذين آمنوا وكانوا يَتَّقُون﴾ [سورة يونُس: الآيتان ٦٢، ٦٣]

فحد أولياء الله هم المؤمنون المتقون، وأما الظالم لنفسه فهو من أهل الإيمان،

فمعه ولاية بقدر إيمانه وتقواه، كما معه من ولاية الشيطان بقدر فجوره، إذ الشخص الواحد يجتمع فيه الحسنات والسيئات؛ وأصل الدين هو الأمور الظاهرة والباطنة من العلوم والأعمال، فإن الأعمال الظاهرة لا تنفع بدون العقائد الصحيحة كما في الحديث (إن في الجسد مضغةً إذا صَلُحَت صَلُحَ الجسد كله)، الحديث.

(٧١٧) كلُّ من لم يقم بالواجب في ولايته فلا ولاية له، بل إما أن يرفع يده عن الولاية ويقام من يفعل الواجب وإما أن يضم إليه من يقوم معه بالواجب.

(٧١٨) يعاقب غير المكلف: لتقويمه وتهذيبه، أو لدفع عدوانه، أو للاقتصاص من اعتدائه، ولذلك أمثلة كثيرة.

(٧١٩) من ابتلي ببلاء قلبي أزعجه فأعظم دواء له قوة الالتجاء إلى الله ودوام التضرع والدعاء، بأن يتعلم الأدعية المأثورة ويتوخى الدعاء في مظان الإجابة مثل آخر الليل وأوقات الأذان والإقامة وفي سجوده وأدبار الصلوات. ويضم إلى ذلك الاستغفار، وليتخذ ورداً من الأذكار طرفي النهار وعند النوم، وليصبر على ما يعرض له من الموانع والصوارف، فإنه لا بد أن يؤيده الله بروح منه ويكتب الإيمان في قلبه وليحرص على إكمال الفرائض من الصلوات الخمس بباطنه وظاهره فإنها عمود الدين، وليكن هجيراهُ: لا حولَ ولا قوة إلا بالله العليِّ العظيم فإنه بها يحمل الأثقال ويكابد الأهوال وينال رفيع الأحوال ولا يسأم من الدعاء والطلب، فإن العبد يستجاب له ما لم يعجل، وليعلم أن النصر مع الصبر، وأن الفرج مع الكرب، وأن مع العسر يُسرا، ولم ينل أحد شيئاً من عميم الخير إلا بالصبر، والله الموفّق.

(٧٢٠) لم ينفرد أحد من أهل البدع بقول لم يقل به أهل السنة إلّا كان خطأً قطعاً، وقد يكون الحق مع طائفة من أهل البدع مختلطاً بباطل، وطائفة

من أهل البدع تقابلها كذلك، والحق الخالص الذي لا باطلَ فيه مع أهل السنة والجماعة، وهذا معروف بالتتبع في كثير من العقائد والأصول.

(٧٢١) تجب طاعة النبي ﷺ لكونه رسول الله في حياته وبعد مماته؛ فكما يجب على الغائب عنه في حياته طاعة أمره ونهيه يجب ذلك على من يكون بعد موته، وهو ﷺ أمره شامل عام لكل مؤمن شهده أو غاب عنه في حياته وبعد مماته، وإذا أمر أناساً معينين بأمور أو حكم بأعيان معينة بأحكام لم يكن حكمه وأمره مختصاً بتلك المعينات، بل كان ثابتاً في نظائرها وأمثالها إلى يوم القيامة، بل بعد مماته أوكد لأن الدين كمل واستقر بموته فلم يبق فيه نسخ، ولهذا جمع القرآن بعد موته لكماله واستقراره بموته، فطاعته شاملة لجميع العباد شمولاً واحداً وإن تنوعت طرقهم في البلاغ والسماع والفهم، فهؤلاء يبلغهم من أمره ما لم يبلغ هؤلاء، وهؤلاء يسمعون من أمره ما لم يسمعه هؤلاء، وهؤلاء يفهمون من أمره ما لم يفهمه هؤلاء وكل من أمر بما أمر به الرسول وجبت طاعته طاعة لله ورسوله لا له، وأحق الناس به أقربهم إلى معرفة دينه واتِّباعِه.

(٧٢٢) الله تعالى عَمَّ عبادَه بخلقه ورزقه، وأعطاهم كلَّ ما يحتاجونه لقيام دينهم ودنياهم وهداهم النجدين: طريقي الخير والشر، وبيَّن لهم ما يتَّقُون، ولكن خص بفضله بمزيد علم وإيمان ومزيد عافية ورزق وقوة، قال تعالى:

﴿أَهُمْ يقسِمُون رحمةَ ربِّك نحنُ قَسَمْنا بينَهم معيشتَهُم في الحياة الدنيا وَرَفَعْنا بعضَهم فوقَ بعضٍ درجاتٍ﴾ [سورة الزخرف: الآية ٣٢]

وإذا خص أحد الشخصين بقوة وطبيعة تقتضي غذاءً صالحاً خصّه بما يناسب ذلك من الصحة والعافية وإن يُعطِ الآخر نَقَصَ عنه وحصل له ضعف ومرض، وكذلك إذا خص أحداً بالأمور الدينية خصَّه ووفَّقه للأسباب التي يدرك بها العلم والإيمان ولوازمه وأعماله.

(٧٢٣) والله تعالى قد وسَّـع طرقَ الهُدى لعباده فيعلم أحدُ المستدلِّين المطلوبَ بدليلٍ ويعلَمُه الآخَرُ بدليل آخر، ومن علم صحة الدليلين معاً كان كل منهما يدلّه على المطلوب، وكان اجتماع الأدلة يوجب قوة العلم وكل منهما يخلفه الآخر إذا غاب الآخر عن الذهن.

(٧٢٤) دلت جميـع نصوص الأنبياء واتفق على ذلك أتباعهـم أن الله خالق كل شيء من الأعيان والصفات والأفعال، فخلق الأعيان بصفـاتها وأفعالها بأفعاله الاختيارية القائمة بنفسه، فهو الذي يلهم العباد أن يدعوه فيدعونه فيستجيب لهم ويلهمهم أن يطيعوه فيطيعونه فيثيبهم، فهو سبحانه الفاعل للإجابة والإثابة كما أنه أولاً جعل العباد داعين مطيعين ولم يكن في شيء من ذلك مفتقراً إلى غيره ألْبتة، بل هو الغني الحميد.

(٧٢٥) كلُّ من أقرَّ بشيء من الحق من المنكرين كان ذلك أدعى له إلى قبول غيره، وكان يلزمه من قبوله ما لم يلزم من لم يعرف ذلك الحق، ولهذا كل من كان أقرب إلى الحق من أهل البدع والكفار، أولى بهذا الوصف المذكور.

(٧٢٦) والنص والعقل دلّ على أن كل ما سِوَى الله مخلوقٌ حادثٌ كائنٌ بعد أن لم يكن، ولكن لا يلزم من حدوث كل فرد فرد مـع كون الحوادث متعاقبة حدوث النوع، فلا يلزم من ذلك أنه لم يزل الفاعل المتكلم معطلاً عن الفعل والكلام، ثم حدث ذلك بالسبب كما لم يلزم مثل ذلك في المستقبل، فإن كل فرد فردٌ من المستقبلات المنقضية فانٍ، وليس النوع فانياً كما قال تعالى:

﴿أُكُلُهَا دائِمٌ وظِلُّها﴾ [سورة الرَّعد: الآية ٣٥]

وقال: ﴿إنّ هذا لَرِزْقُنَا مَا لَهُ مِنْ نَفَادٍ﴾ [سورة صٓ: الآية ٥٤]

والدائم الذي لا ينفد أي لا ينقضي هذا النوع وإلاّ فكل فرد من أفراده نافدٌ منقضٍ

ليس بدائم، وذلك أن الحكم الذي توصف به الأفراد إن كان لمعنىً موجودٍ في الجملة وصفت به الجملة مثل وصف كل فرد بوجود أو إمكان أو بعدم، فإنه يستلزم وصف الجملة بالوجود والإمكان والعدم، لأن طبيعة الجميع طبيعة كلٍّ واحدٍ واحدٍ وليس المجموع إلا الآحاد الممكنة والموجودة أو المعدومة بخلاف العكس.

(٧٢٧) فالدِّيْنُ الحقُّ لا بدَّ فيه من الكتاب الهادي والسيف الناصر كما قال تعالى:

﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنا بالبيِّناتِ وأَنْزَلْنا مَعَهُمُ الكتابَ والمِيزانَ ليقومَ الناسُ بالقسطِ، وأَنزلْنا الحديدَ فيهِ بأسٌ شديدٌ ومنافعُ للنَّاسِ ولِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ ينصُرُه ورُسُلَه بالغَيْبِ إنّ اللَّهَ قويٌّ عزيز﴾ [سورة الحديد: الآية ٢٥]

فالكتاب يبيِّن ما أمر الله به وما نهى عنه، والسيف ينصر ذلك ويؤيده.

(٧٢٨) وفي الجملة فكلُّ ما ذُكِرَ في القرآن من خطاب المؤمنين والمتقين والمحسنين ومدحهم والثناء عليهم، فالصحابة رضي الله عنهم أول من دخل في ذلك من هذه الأمة، وأفضل من دخل في ذلك من هذه الأمة، كما استفاض عنه ﷺ من غير وجه أنه قال: (خير القرون قرني الذي جئت فيهم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم). وما تواتر في الكتاب والسنة من فضائلهم ومناقبهم والشهادة لهم بعلو الدرجات وكمال الصفات أمرٌ معلوم من الدين بالضرورة، فلا يناقضه شيء مما قاله الضالُّون المفترون من الرافضة وغيرهم.

(٧٢٩) والأقوال إذا حكيت عن قائلها أو نسبت الطوائف إلى متبوعها فإنما ذاك على سبيل التعريف والبيان، وأما المدح والذم والموالاة والمعاداة، فعلى الأسماء المذكورة في القرآن كاسم المسلم والكافر والمؤمن والمنافق والبَرِّ والفاجر والصادق والكاذب والمصلح والمفسد، وأمثال ذلك، وكون القول صواباً أو خطأً يعرف بالأدلة الدالّة على ذلك، المعلومة بالعقل والسمع

والأدلة الدالة على العلم، لا تتناقض، وهو أن يكون أحد الدليلين يناقض مدلول الآخر.

(٧٣٠) ولا يُتصور عند أهل السُّنَّة تعارض الأدلة الصحيحة العلمية: لا السمعية ولا العقلية، والكتاب والسّنة يدل بالأخبار تارة، ويدل بالتنبيه تارة، والإرشاد والبيان للأدلة العقلية تارة؛ وخلاصة ما عند أرباب النظر العقلي في الإلّهيات من الأدلة اليقينية والمعارف الإلّهية قد جاء به الكتاب والسُّنة مع زيادات وتكميلات لم يهتدِ إليها إلاّ من هداه الله بخطابه فكان ما جاء به الرسول من الأدلة العقلية والمعارف اليقينية فوق ما في عقول جميع العقلاء من الأولين والآخرين، وهذه الجملة لها بسط عظيم قد بسط من ذلك ما بسط في مواضع متعددة.

(٧٣١) من أنكر من أهل الإلحاد وجود الرب قيل له معلوم بصريح العقل إن الموجود إما واجب بنفسه وإما غير واجب بنفسه وإما قديم أزلي وإما حادث كائن بعد أن لم يكن، وإما مخلوق مفتقر إلى خالق، وإما غير مخلوق ولا مفتقر إلى خالق، وإما فقير إلى ما سواه، وإما غني عما سواه. وغير الواجب بنفسه لا يكون إلاّ بالواجب بنفسه، والحادث لا يكون إلاّ بقديم، والمخلوق لا يكون إلا بخالق، والفقير لا يكون إلا بغني عنه، فقد لزم على تقدير النقيضين وجود موجود واجب بنفسه قديم أزلي خالق غني عما سواه وما سواه بخلاف ذلك، وقد علم بالحس والضرورة وجود موجود حادث كائن بعد أن لم يكن، والحادث لا يكون واجباً بنفسه ولا قديماً أزلياً ولا خالقاً لما سواه ولا غنياً عما سواه، فثبت بالضرورة وجود موجودَيْن: أحدهما غني والآخر فقير، وأحدهما خالق والآخر مخلوق، وهما متفقان في كون كلٍّ منهما شيئاً موجوداً ثابتاً وليس أحدهما مماثلاً للآخر في حقيقته. إذ لو كان كذلك لتماثلا فيما يجب ويجوز ويمتنع، وأحدهما يجب قدمه وهو موجود بنفسه، وأحدهما غني عن كل ما سواه والآخر ليس بغني، وأحدهما خالق والآخر ليس بخالق،

فلو تماثلا للزم أن يكون كل منهما واجب القدم ليس بواجب القدم موجوداً بنفسه ليس موجوداً بنفسه غنياً عما سواه ليس بغني عما سواه خالقاً ليس بخالق فيلزم اجتماع النقيضين على تقدير تماثلهما وهو منتفٍ بصريح العقل كما هو منتف بنصوص الشرع مع اتفاقهما في أمور أخرى، كما أن كلًّا منهما موجود ثابت له حقيقة وذات هي نفسه، فعلم بهذه البراهين اتفاقهما من وجه واختلافهما من وجه، فمن نفى ما اتفقا فيه كان معطِّلاً قائلاً للباطل، ومن جعلهما متماثلين كان مشبهاً قائلاً للباطل والله أعلم، وذلك لأنهما وإن اتفقا في مسمًّى ما اتفقا فيه فإن الله تعالى مختص بوجوده وعلمه وقدرته وسائر صفاته، والعبد لا يشركه في شيء من ذلك، والعبد أيضاً مختص بوجوده وعلمه وقدرته والله تعالى منزَّه عن مشاركة العبد في خصائصه.

(٧٣٢) الأقوال نوعان: فما كان منصوصاً في الكتاب والسنة وجب الإقرار به على كل مسلم، وما لم يكن له أصل في النص والإجماع لم يجب قبوله ولا رده حتى يعرف معناه.

(٧٣٣) ما من طائفة من أهل الانحراف إلاّ ومعها حق وباطل، فإذا خوطبت بيّن لها أن الحق الذي ندعوكم إليه أولى بالقبول من الحق الذي وافقناكم عليه.

(٧٣٤) التوبة والاستغفار لا يوجب تنفيراً ولا يزيل وثوقاً بل لا يتم كمال العبد إلاّ بذلك، بخلاف دعوى البراءة مما يتاب منه ويستغفر، والسلامة مما يحوج إلى الرجوع إلى الله والالتجاء إليه، فإنه هو الذي ينفر القلوب ويزيل الثقة، فإن هذا لم يعلم أنه صدر إلاّ عن كذّاب أو جاهل، وأما الأول فإنه يصدر عن الصادقين العالمين.

(٧٣٥) وأصحاب النبي ﷺ، ولله الحمد، من أصدق الناس حديثاً عنه، لا يُعرف منهم من تعمد عليه كذباً مع أنه يقع من أحدهم من الهنات ما يقع، ولهم ذنوب وليسوا معصومين، ومع هذا فقد جرَّب أصحاب النقد

والامتحان أحاديثَهم واعتبروها بما تُعتبر به الأحاديث، فلم يوجد عن أحد منهم تعمُّدُ كذبة بخلاف مَنْ بَعْدَهم فإنهم لا يساويهم ولا يقاربهم أحد رضي الله عنهم، ولهذا كان الصحابة كلهم ثقاتٍ باتفاق أهل العلم بالحديث والفقه حفظاً من الله لهذا الدين.

ولم يتعمد أحد الكذب على رسول الله ﷺ إلاّ هتك الله ستره وكشف أمره، وقد كان التابعون بالمدينة ومكة والشام والبصرة لا يكاد يعرف فيهم كذاب، لكن الغلط لم يسلم منه بشر.

(٧٣٦) قد يقال إن الإيمان أرجح من الكفر إذا احتيج إلى المفاضلة عند من يظن أن ذلك أرجح كقوله:

﴿وَمَنْ أَحسنُ ديناً مِمَّنْ أسلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وهو محسِنٌ﴾

[سورة النساء: الآية ١٢٥]

وقوله: ﴿وذروا البيع ذلكم خير لكم﴾ [سورة الجمعة: الآية ٩]

﴿ذلك أزكى لكم وأطهر﴾ [سورة البقرة: الآية ٢٣٢]

بل قد يفضل الله نفسه على من عبد من دونه، كقوله:

﴿آللَّهُ خيرٌ أَمْ مَا يُشْرِكُونَ﴾ [سورة النمل: الآية ٥٩]

وقول السحرة: ﴿واللَّهُ خيرٌ وأَبقَى﴾ [سورة طه: الآية ٧٣]

وما أشبه ذلك من ذكر أفعل التفضيل مما ليس في المفضَّل عليه شيء، لأن التنزل في المناظرات ونحوها من تمام الإنصاف، ومن الداعي للنظر في الأدلة والبراهين المرجحة وفيها دعوة لطيفة لأهل الانحراف كما هو معروف بالتأمل.

(٧٣٧) والله منزَّه أن يوصف بشيء من الصفات المختصة بالمخلوقين وكل ما اختص بالمخلوق فهو صفة نقص، والله تعالى منزَّه عن كل نقص ومستحق لغايات الكمال، وليس له مثل في شيء من صفات الكمال، فهو

منزّه عن النقص مطلقاً، ومنزّه في الكمال أن يكون له مثل، وقد دلّ على ذلك سورة:

﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [سورة الإخلاص: الآية ١]

فبيّـن أنه أحد صَمَدٌ واسمه الأَحَدُ يتضمن نفي المِثل، واسمه الصَّمَدُ يتضمن جميـع صفات الكمال.

(٧٣٨) جميـع الرسل عليهم السلام وجميـع أهل الملل يعلمون قطعاً أن الملائكة ليست كما يقوله زنادقة الفلاسفة: «إنها قُوًى معنوية»، وإنما هم مخلوقون من نور كما أخبر بذلك النبـي ﷺ، وإنهم كما وُصِفوا في الكتاب والسنة. ومن زعم أن جبريل هو العقل الفعال، وهو ما يتخيل من نفس النبـي ﷺ من الصور الخيالية. وكلام الله ما يوجد في نفسه كما يوجد في نفس النائم فهذا مما يعلم كل من علم ما جاء به الرسول أنه من أعظم الأمور تكذيباً للرسول، ويعلم أن هؤلاء أبعد عن متابعة الرسول من كفّار اليهود والنصارى وأن هذا مذهب زنادقة الفلاسفة.

(٧٣٩) التشبيه الممتنـع تشبيه الخالق بالمخلوق، أو تشبيه المخلوق بالخالق، فيمتنـع اتصاف الرب بشيء من خصائص المخلوقين، كما أن المخلوق لا يتصف بشيء من خصائص الخالق، ويمتنـع أن يثبت للعبد شيء يماثل فيه الربَّ، وأمّا إذا قيل حيّ وحيّ وعالم وعالم وقادر وقادر، وقيل لهذا قدرة ولهذا قدرة، ولهذا علم ولهذا علم كان نفس علم الرب لم يشركه فيه العبد، ونفس علم العبد لا يتصف به الرب، تعالى عن ذلك، وكذلك سائر الصفات، وليس في إثبات هذا محذور، فإن المحذور إثبـات شيء من خصائص أحدهما للآخر.

(٧٤٠) ونحن نعلم أن الله خالق كل شيء وأنه لا حول ولا قوة إلاَّ به، وأن القوة التي في العرش وفي حملة العرش هو خالقها، بل نقول إنه خالق أفعال الملائكة الحاملين، فإذا كان هو الخالق لهذا كله، ولا حول ولا قوة إلا

به، امتنع أن يكون محتاجاً إلى غيره، ولا قال أحد إنه محتاج إلى شيء من مخلوقاته، فضلاً عن أن يكون محتاجاً قوةَ شيء من مخلوقاته؛ ولا يقول أحد إنه محتاج إلى العرش مع أنه خالق العرش، والمخلوق مفتقر إلى الخالق لا يفتقر الخالق إلى المخلوق، وبقدرته قام العرش وسائر المخلوقات، وهو الغني عن العرش، وكل ما سواه فقير إليه.

(٧٤١) وقد استقر في بداية العقول أن الأفعال الاختيارية من العبد تكسب نفس الإنسان صفات محمودة وصفات مذمومة بخلاف لونه وطوله وعرضه، فإنها لا تكسبه ذلك؛ فالعلم النافع والعمل الصالح والصلاة الحسنة وصدق الحديث وإخلاص العمل لله، وأمثال ذلك، تورث القلب صفات محمودة، ففعل الحسنة له آثار محمودة في النفس وفي الخارج، وكذلك السيئات، والله تعالى جعل فعل الحسنات سبباً لهذا والسيئات سبباً لهذا؛ كما جعل أكل السم سبباً للمرض والهلاك وأسباب الشر لها أسباب تدفع بمقتضاها، فالتوبة والأعمال الصالحة يمحى بها السيئات، والمصائب في الدنيا تكفَّر بها السيئات، والله تعالى يخلق الاختيار في المختار والرضا في الراضي والمحبة في المحب وهذا لا يقدر عليه إلّا الله، ولهذا أنكر الأئمة على من قال: جبر الله العباد.

(٧٤٢) ومما يبيِّن هذا أن الله تعالى جهةُ خَلقه وتقديره غيرُ جهة أمره وتشريعه، فإن أمره وتشريعه مقصوده بيان ما ينفع العباد إذا فعلوه وما يضرهم بمنزلة أمر الطبيب للمريض بما ينفعه، فأخبر الله على ألسنة رسله بمصير السعداء والأشقياء، وأمر بما يوصِلُ إلى السعادة ونهى عما يُوصِل إلى الشقاوة، وخَلقُه وتقديره يتعلق به وبجملة المخلوقات، فهو يفعل لما فيه حكمة متعلقة بعموم خلقه كالمطر، وإن كان في ضمن ذلك تضرر بعض الناس بسقوط منزله وانقطاعه عن سفره وتعطيل معيشته. وكذلك رسالة محمد ﷺ لما في إرساله من الرحمة العامة وإن كان في ضمن ذلك سقوط رئاسة قوم

وتألمهم بذلك، فإذا قَدَّر على الكافر كفرَه قدَّره لما في ذلك من الحكمة والمصلحة العامة وعاقَبَهُ لاستحقاقه ذلك بفعله الاختياري، وإن كان مقدَّراً ولما له في عقوبته من الحكمة والمصلحة العامة.

(٧٤٣) الإنسان حي حسّاس متحرِّك بالإرادة، ولهذا قال النبي ﷺ: (أصدق الأسماء الحارث وهمام)، فالحارث الكاسب العامل والهمام كثير الهم، والهم مبدأ الإرادة والقصد فكل إنسان حارث همام وهو المتحرك بالإرادة، وذلك لا يكون إلّا بعد الحس والشعور، فإن الإرادة مسبوقة بالشعور بالمراد فلا يتصور إرادة ولا حب ولا شوق ولا اختيار ولا طلب إلّا بعد الشعور، وما هو من جنسه، كالحس والعلم والسمع والبصر والشم والذوق واللمس، ونحو هذه الأمور، فهذا الإدراك والشعور هو مقدمة الإرادة والحب والطلب.

والحي مفطور على حب ما ينفعه ويلائمه وبغض ما يكرهه ويضره، فإذا تصور الشيء الملائم النافع أراده وأحبه، وإذا تصور الشيء الضارّ أبغضه ونفر عنه، لكن ذلك التصور قد يكون علماً وقد يكون ظنًّا وخَرَصاً، فالفطرة مجبولة على حب ما تحتاج إليه ودفع ما يضرها، وأنها تستعين بالله على ذلك، وهذا موجب الفطرة التي فطر الله عليها عباده وإيجابها ذلك، ولهذا أمر الله العباد أن يسألوه أن يعينهم على فعل ما أمر.

(٧٤٤) أهل السنة والجماعة متفقون على أن الله خالق أفعال العباد، وعلى أن العبد قادر مختار يفعل بمشيئته وقدرته، والله خالق ذلك كله وعلى الفرق بين الأفعال الاختيارية والاضطرارية، وعلى أن الرب يفعل بمشيئته وقدرته، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وأنه لم يزل قادراً على الأفعال موصوفاً بصفات الكمال متكلماً إذا شاء، وإنه موصوف بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله محمد ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، فيثبتون علمه المحيط ومشيئته النافذة وقدرته الكاملة وخلقه لكل

شيء، ومن هداه الله لفهم قولهم علم أنهم جمعوا محاسن الأقوال وأنهم وصفوا الله بغاية الكمال، وأنهم المتمسكون بصحيح المنقول وصريح المعقول، وأن قولهم القول السديد السليم من التناقض الذي أرسل الله به رسله وأنزل به كتبه.

(٧٤٥) أنعم الله على المكلفين بنعم أصولية وفروعية مشتركة بين البَرِّ والفاجر وخص المؤمنين بنعم أخرى بها تمت عليهم النعمة، فأوجدهم بعد العدم وخلق لهم الأسماع والأبصار والعقول وجميع ما تتم به العافية، وأعطاهم قوتين عظيمتين بها يوجدون أفعالهم ويختار كل منهم ما أراد من الأفعال الحسنة والقبيحة: وهما المشيئة والإرادة والقدرة. وباجتماع القوتين تتم الأقوال والأفعال، ثم إنه كمل على جميعهم النعمة بأن أمرهم أن يصرفوا مشيئتهم وإرادتهم إلى ما ينفعهم مما يحبه الله ويرضاه وأن يمتنعوا عما يكرهه الله وأرسل إليهم الرسل وأنزل عليهم الكتب لتفصيل ما يحبه الله مما يكرهه والترغيب في هذا والترهيب من هذا بكل وسيلة وطريق، وأخبرهم بما يترتب على ذلك من الثواب والعقاب وأشهدهم أنموذجاً من ذلك في دار الدنيا، وكل هذه الأمور وتوابعها اشترك فيها كل أحد فلم يبق لأحد على الله حجة، بل حجته ورحمته وصلت إليهم كلهم.

ثم إنه تعالى خَصّ المؤمنين بخصائص من رحمته، بها آمنوا واهتدوا وعملوا الصالحات، وهو أنه حبب إليهم الإيمان وزيَّنه في قلوبهم وكرَّه إليهم الكفر والفسوق والعصيان، ثم كلما فعلوا شيئاً من الهداية وقصدوا مراضي ربهم أمدهم بهدايات متنوعة ولطف بهم ويسرهم لليسرى وجنبهم العسرى، وحفظهم ودافع عنهم ـ بإيمانهم ـ السوء والفحشاء فاستقاموا على الصراط المستقيم بمنته ورحمته، والله يختص برحمته من يشاء، والله ذو الفضل العظيم؛ فكل نعمة منه فضل، وكل نقمة منه عدل، أفبعد هذا يبقى حجة للمعاند وشغب للمكابر يحتج فيه بالقدر، ولم يبق إلّا أن يقول: كيف خَصَّ

المؤمنين بما خصَّهم به دوننا، فيقال: هذا فضله وإحسانه يؤتيه من يشاء، فلم يمنـع الكافر والفاجر حقًا له يستحقه، بل منـع عنه فضله الذي خصّ به المؤمنين لكمال حكمته ولعلمه أنه لا يستحق هذا الفضل لإعراضه عن ربه واعتراضه عليه ولو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم ولو أسمعهم لتولَّوا وهم معرضون.

(٧٤٦) خلق الله إبليس كما خلق الحيّـاتِ والعقاربَ والنار وغير ذلك، لما في خلقه ذلك من الحكمة؛ وقد أمرنا أن ندفـع الضرر عنا بكل ما نقدر عليه، ومن أعظم الأسباب استعاذتنا منه، فهو الحكيم في خلق إبليس وغيره، وهو الحكيم في أمرنا بالاستعاذة منه، وهو الحكيم إذ جعلنا نستعيذ به، وهو الحكيم في إعاذتنا منه، وهو الرحيم بنا في ذلك كله، المحسن إلينا المتفضل علينا، إذ هو أرحم بنا من الوالدة بولدها، وهو الخـالق لتلك الرحمة، فخالق الرحمة أولى بالرحمة من الرحماء.

(٧٤٧) قد ضمن الله السعادة لمن أطاعه وأطاع رسوله، وتوعَّد بالشقاء لمن لم يفعل ذلك، فطاعة الرسول هي مناط السعادة وجوداً وعدماً، وهي الفارقة بين أهل الجنة والنار، ومحمد ﷺ فرق بين الناس، فدل الخلق بما بيَّنه لهم، وقال تعالى:

﴿فاتَّقُوا اللَّهَ ما ٱسْتَطَعْتُم﴾ [سورة التغابن: الآية ١٦]

فمَن اجتهد بطاعة الله ورسوله بحسب الاستطاعة كان من أهل الجنة، والله يرفـع درجات المتقين المؤمنين بعضهم على بعض بحسب إيمانهم وتقواهم.

(٧٤٨) الإمام هو من يُقتدى به، إما أن يُرجـع إليه في العلم والدين بحيث يطاع باختيار المطيـع لكونه عالماً بأمر الله آمراً به فيطيعه المطيـع لذلك، وإن كان عاجزاً عن الإلزام بالطاعة، وإما أن يكون صاحب يد وسيف

بحيث يطاع طوعاً وكرهاً قادراً على إلزام المطيع بالطاعة، وهؤلاء القسمان هم المراد بقوله:

﴿يا أيُّها الذين آمنُوا أطيعُوا اللَّهَ وأطيعُوا الرسولَ وأُولِي الأمرِ مِنكُم﴾
[سورة النساء: الآية ٥٩]

ولا يَتمُّ كل واحد منهما إلاّ بالآخر، ولا يستقيم الدين والدنيا إلا باجتماعهما، ووجود الظلم والمعاصي من بعض المسلمين، ولاة الأمور وعامتهم لا يمنع أن يشارك فيما يعمله من طاعة الله فيعاونون على الخير ولا يطاع أحد من الخلق في معصية الله؛ وملوك المسلمين حسناتهم كثيرة وسيئاتهم كثيرة، فلهم من الحسنات ما ليس لآحاد الأمة من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإقامة الحدود وجهاد العدو وإيصال كثير من الحقوق إلى مستحقيها، ومنع كثير من الظلم وإقامة كثير من العدل.

(٧٤٩) ما ثبت في حقّ النبي ﷺ من الأحكام ثبت في حقٍّ أمته وبالعكس، فإن الله إذا أمره بأمر تناول الأمة، كما قد عرف في عبارة الشرع، قال تعالى:

﴿فَلَمّا قَضَى زيدٌ مِنها وَطَراً زَوَّجْنَاكَها لِكَيْلَا يَكونَ على المؤمنينَ حَرجٌ في أزواجِ أَدْعِيائِهِمْ إذا قَضَوْا منهُنَّ وَطَراً﴾ [سورة الأحزاب: الآية ٣٧]

إلا إذا دلّ دليل خاصٌّ على اختصاصه دون الأمة.

(٧٥٠) باب الإحسان إلى الناس والعفو عنهم مقدَّم على باب الإساءة والانتقام، كما في الحديث: (ادرأوا الحدود بالشبهات)، فإن الإمام أن يخطىء في العفو خير من أن يخطىء في العقوبة، فالخطأ في المدح أهون من الخطأ في القدح، وإعطاء المجهول الذي يَدَّعِي الفقر من الصدقة أهونُ من حرمان الفقير، فالخطأ في إعطاء الغني خير من الخطأ في حرمان الفقير، والعفو عن المجرم خير من عقوبة البريء.

(٧٥١) والصواب الجامع في هذا الباب أنّ من حكم بعدل أو قَسَم بعدل نفذ حكمه وقسمته، ومن أمر بمعروف ونهى عن منكر أُعِين على ذلك إذا لم يكن في ذلك مفسدة راجحة، وأنه لا بد من إقامة الجمعة والجماعة، فإن أمكن تولية إمام بَرٍّ لم يجز تولية فاجر ولا مبتدع يظهر بدعته، فإنّ هؤلاء يجب الإنكار عليهم بحسب الإمكان، ولا يجوز توليتهم، فإن لم يمكن إلّا تولية أحد رجلين كلاهما فيه بدعة وفجور كان تولية أصلحهما ولاية هو الواجب، وإذا لم يمكن في الغزو إلا تأمير أحد رجلين، أحدهما فيه دين وضعف عن الجهاد والآخر فيه منفعة في الجهاد مع ذنوب له كان تولية هذا الذي ولايته أنفع للمسلمين خيراً من تولية من ولايته أضر على المسلمين، وإذا لم يمكن صلاة الجمعة والجماعة وغيرها إلا خلف الفاجر والمبتدع صُلِّيَتْ خلفه ولم تُعَد، وإن أمكن الصلاة خلف غيره وكان في ترك الصلاة خلفه هجرٌ له ليرتدع هو وأمثاله عن البدعة والفجور فُعِل ذلك، وإن لم يكن في ترك الصلاة خلفه مصلحة دينية صُلِّي خلفه، وليس على أحد أن يصلي الصلاة مرتين، ففي الجملة أهل السنة يجتهدون في طاعة الله ورسوله بحسب الإمكان كما قال تعالى:

﴿فاتَّقوا اللَّهَ ما آسْتطعتم﴾ [سورة التغابن: الآية ١٦]

(٧٥٢) والله سبحانه لا يأمر بشيء لا يحصل به صلاح الدين ولا صلاح الدنيا، ولو كان فاعل ذلك من عباد الله الصالحين؛ ولهذا أمر النبي ﷺ بالصبر على جور الأئمة وترك قتالهم والخروج عليهم لما في لزوم أمره من صلاح العباد في المعاش والمعاد، ومن خالف ذلك متعمِّداً أو مخطئاً لم يحصل بفعله صلاح بل فساد، كما استفاضت بذلك الأحاديث.

(٧٥٣) لَعنُ الفاسق المعين لا يجوز، وإنما جاء الشرع بلعن الأنواع مثل: لعن الله الظالمين، لعن الله من غيّر منار الأرض ونحو ذلك، ونحن نعلم أن أكثر المسلمين لا بُدَّ لهم من ظلم، فإن فتح هذا الباب ساغ أن يلعن

أكثر موتى المسلمين، والله تعالى أمر بالصلاة على موتى المسلمين وبالدعاء بالمغفرة والرحمة لعموم المؤمنين، لم يأمر بلعنتهم، فمن لعن أحداً من المسلمين فقد ترك المأمور وفعل المحظور، وخصوصاً الأموات فإن لعنهم أعظم من لعنة الأحياء كما قال ﷺ: (لا تسبوا الأموات فإنهم أفضوا إلى ما قدموا).

(٧٥٤) ولا ريب أن لآل النبي ﷺ حقًّا على الأمة لا يشركهم فيه غيرهم، ويستحقون من زيادة المحبة والموالاة ما لا يستحقه سائر بطون قريش، كما أن قريشاً يستحقون من المحبة والموالاة ما لا يستحقه غير قريش من القبائل، كما أن جنس العرب يستحق من المحبة والموالاة ما لا يستحقه سائر أجناس بني آدم؛ وتفضيل الجملة على الجملة لا يقتضي تفضيل كل فرد على كل فرد، كما أن تفضيل القرن الأول على الثاني والثاني على الثالث لا يقتضي ذلك، بل في القرن الثالث خير من كثير من القرن الثاني، ومن خصائص بني هاشم تحريم الصدقة عليهم واستحقاقهم من الفيء، وبنو المطلب معهم في الأخير، وكذلك الصلاة على أهل البيت كلهم، وأما ترتيب الثواب والعقاب والمدح والذم فهذا لا يؤثر فيه النسب، وإنما يؤثر فيه الإيمان والعمل الصالح وهو التقوى:

﴿إِنَّ أكرَمَكُمْ عندَ اللَّهِ أتقاكُم﴾ [سورة الحجرات: الآية ١٣]

لكن قال النبي ﷺ: (الناس معادن كمعادن الذهب والفضة، خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا)، فالعرب في الأجناس وقريش فيها ثم هاشم في قريش مظنة أن يكون فيهم الخير أعظم مما يوجد في غيرهم كما هو الواقع، فلا بد أن يوجد في الصنف الأفضل ما لا يوجد مثله في المفضول وقد يوجد في المفضول ما يكون أفضل من كثير مما يوجد في الفاضل.

(٧٥٥) ومحمد ﷺ قد أخبر الله عنه أنه يُصَلِّي عليه هو وملائكته فلم

تكن فضيلته بمجرد كون الأمة يصلُّون عليه، بل إن الله وملائكته يصلون عليه بخصوصه وإن كان الله وملائكته يصلون على المؤمنين عموماً:

﴿هُوَ الذي يُصلِّي عليكُمْ ليخرِجَكُم مِنَ الظُّلُماتِ إلى النُّور﴾

[سورة الأحزاب: الآية ٤٣]

ويصلون على معلم الناس الخير كما في الحديث: (إن الله وملائكته يصلون على معلم الناس الخير)، ومحمد ﷺ لما كان أكمل الناس فيما يستحق به الصلاة من الإيمان وتعليم الخير وغير ذلك كان له من الصلاة عليه خبراً وأمراً خاصية لا يوجد مثلها لغيره ﷺ.

(٧٥٦) والله تعالى إذا أمر الإنسان بما لم يأمر به غيره لم يكن أفضل من غيره بمجرد ذلك، بل إنِ امتثل ما أمر الله به كان أفضلَ من غيره بالطاعة، كولاة الأمور وغيرهم ممن أمر بما لم يؤمر به غيره، من أطاع منهم كان أفضلَ لأن طاعته أكمل، ومن لم يطع منهم كان من هو أفضلُ منه بالتقوى أفضلَ منه.

(٧٥٧) وإذا شهد النبي ﷺ لمعين بشهادة أو دعا له بدعاء أحب كثير من الناس أن يكون له مثل تلك الشهادة أو مثل ذلك الدعاء، وإن كان النبي ﷺ يشهد بذلك لخلق كثير ويدعو به لخلق كثير، وكان تعيينه لذلك المعين من أعظم فضائله ومناقبه.

(٧٥٨) لا بد أن يكون مع الإنسان أصول كلية يَرُد إليها الجزئيات ليتكلم بعلم وعَدْلٍ، ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت، وإلاّ فيبقى في كذب وجهل في الجزئيات، وجهل وظلم في الكليات فيتولد فساد عظيم.

(٧٥٩) مَنْ بَلَغَتْهُ دعوة النبي ﷺ من الكفار في دار الكفر وعلم أنه رسول الله فآمن به وآمن بما أنزل عليه وآتقى الله ما استطاع كما فعل النجاشي وغيره ولم يمكنه الهجرة إلى دار الإسلام ولا التزام جميع شرائع الإسلام لكونه ممنوعاً من الهجرة وممنوعاً من إظهار دينه، وليس عنده من يعلِّمه

جميع شرائع الإسلام، فهذا مؤمن من أهل الجنة، كما كان مؤمن آل فرعون وآسية امرأة فرعون، وكما كان يوسف ﷺ مع أهل مصر فإنهم كانوا كفّاراً ولم يكن يمكنه أن يفعل معهم كل ما يعرفه من دين الإسلام، فإنه دعاهم إلى التوحيد فلم يجيبوه، وكذلك النجاشي، وكثيراً ما يتولى الرجل بين المسلمين والتتار قاضياً بل وإماماً وفي نفسه أمور من العدل يريد أن يعمل بها فلا يمكنه ذلك بل هناك من يمنعه من ذلك:

﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إلاّ وُسْعَها﴾ [سورة البقرة: الآية ٢٨٦]

فالنجاشي وأمثاله سعداء في الجنة وإن كانوا لم يلتزموا من شرائع الإسلام ما لا يقدرون على التزامه، بل كانوا يحكمون بالأحكام التي يمكنهم الحكم بها؛ وبالجملة لا خلاف بين المسلمين، أن من كان في دار الكفر وقد آمن وهو عاجز عن الهجرة لا يجب عليه من الشرائع ما يعجز عنها، بل الوجوب بحسب الإمكان، وكذلك ما لم يعلم حكمه، فلو لم يعلم أن الصلاة واجبة عليه وبقي مدة لم يُصَلِّ لم يجب عليه القضاء في أظهر قولي العلماء، وكذلك سائر الواجبات من صوم شهر رمضان وأداء الزكاة وغير ذلك ولو لم يعلم تحريم الخمر لم يُحَدَّ عليها إذا شربها باتفاق المسلمين، وكذلك لو عامل بما يستحلّه من رِبا أو ميسر ثم تبين له تحريم ذلك بعض القبض وما أشبه ذلك، وأصل هذا كله: هل تلزم الشرائع من لم يَعْلَمْها، أم لا تلزم إلا بعد العِلم، أم يُفرق بين الشرائع الناسخة والمبتدأة؟ والصواب في ذلك كله أن الحكم لا يثبت إلاّ مع التمكن من العِلم، وأنه لا يقضى ما لم يُعلم وجوبه، وهذا يطابق الأصل الذي عليه السلف والجمهور أن الله لا يكلف نفساً إلاّ وسعها، فالوجوب مشروط بالقدرة، والعقوبة لا تكون إلاّ على ترك مأمور أو فعل محظور بعد قيام الحجة.

(٧٦٠) وإذا تكلّمنا على الملوك المختلفين على الملك، والعلماء والمشائخ المختلفين في العلم والدين وجب أن يكون الكلام بعلم وعدل،

لا بجهل وظلم؛ فإن العدل واجب لكل أحد على كل أحد في كل حال، والظلم محرَّم مطلقاً لا يباح قط بحال، والعدل محبوب باتفاق أهل الأرض مركوز حبه في القلوب، تحبه القلوب وتحمده، وهو من المعروف الذي تعرفه القلوب، والظلم من المنكر الذي تنكره القلوب فتبغضه وتذمه، والشرع الذي يجب على حكام المسلمين الحكْمُ به عَدْلٌ كلُّه ليس في الشرع ظلم أصلاً، بل حكم الله أحسن الأحكام، والشرع هو ما أنزل الله، فكل من حكم بما أنزل الله فقد حكم بالعدل، لكن العدل قد يتنوع بتنوع الشرائع والمناهج.

(٧٦١) قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لا يُؤمنونَ حتَّى يُحَكِّمُوكَ فيما شَجَرَ بَيْنَهُم ثم لا يجدُوا في أَنفُسِهِم حَرَجاً ممّا قَضَيْتَ ويُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾

[سورة النساء: الآية ٦٥]

فمن لم يلتزم تحكيم الله ورسوله فيما شجر بينهم، فقد أقسم الله بنفسه أنه لا يؤمن، وأما من كان ملتزماً لحكم الله ورسوله ظاهراً وباطناً لكن عصى واتبع هواه، فهذا بمنزلة أمثاله من العصاة، فمن لم يلتزم حكم الله ورسوله فهو كافر، وهذا واجب على الأمة في كل ما تنازعت فيه من الأمور الاعتقادية والعملية فالأمور المشتركة بين الأمة لا يَحْكُمُ فيها إلاّ الكتابُ والسُّنة ليس لأحد أن يلزم الناس بقول عالم ولا أمير ولا شيخ ولا ملك، وحكام المسلمين يحكمون في الأمور المعينة لا يحكمون في الأمور الكلية، وإذا حكموا في المعينات فعليهم أن يحكموا بما في كتاب الله، فإن لم يكن فَبِما في سنة رسول الله فإن لم يجدوا اجتهد الحاكم برأيه.

(٧٦٢) الذنوب التي هي دون الكفر لا توجب كفر صاحبها ولا تخليده في النار ولا منع الشفاعة فيه، والمتأول الذي قَصْدُهُ متابعةُ الرسول لا يُكَفَّر ولا يُفَسَّق إذا اجتهد فأخطأ، وهذا مشهور عند الناس في المسائل العملية، وأما مسائل العقائد فكثير من الناس كفّروا المخطئين فيها، وهذا القول لا يعرف

عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا يعرف عن أحد من أئمة المسلمين، وإنما هو في الأصل من أقوال أهل البدع، وقد ينقل عن أحد الأئمة أنه كَفَّر من قال بعض الأقوال ويكون مقصوده أنّ هذا القول كفرٌ ليحذَر، ولا يلزم إذا كان القول كُفْراً أن يُكَفَّرَ كلٌّ من قاله مع الجهل والتأويل، فإن ثبوت الكفر في حق الشخص المعين كثبوت الوعيد في الآخرة في حقه وله شروط وموانع.

(٧٦٣) الالتفات إلى الأسباب شرك في التوحيد، ومحو الأسباب أن تكون أسباباً تعتبر في وجه العقل، والإعراض عن الأسباب بالكلية قدح في الشرع، والتوكّل معنى يلتئم من التوحيد والعقل والشرع، فالموحد المتوكل لا يلتفت إلى الأسباب بمعنى أنه لا يطمئن بها ولا يثق بها ولا يرجوها ولا يخافها، فإنه ليس في الوجود سبب يستقل بحكم، بل كل سبب فهو مفتقر إلى أمور أخرى تضم إليه، وله موانع وعوائق تمنع موجبه وما ثم سبب مستقل بالأحداث إلا مشيئة الله وحدَه، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وما شاء خَلَقَهُ بالأسباب التي يحدثها ويصرف عنه الموانع فلا يجوز التوكل إلّا عليه.

(٧٦٤) وأما أهل التوحيد الذين يعبدون الله مخلصين له الدين فإن ما في قلوبهم من محبة الله لا يماثله فيها غيرها، ولهذا كان الرب محموداً حمداً مطلقاً على كل ما فعله، وحمداً خاصاً على إحسانه إلى الحامد، فهذا حمد الشكر، والأول حمده على ما فعله كما قال:

﴿الحمدُ للَّهِ الذي خَلَقَ السَّمٰواتِ والأرضَ﴾ [سورة الأنعام: الآية ١]

﴿الحمدُ للَّهِ فاطِرِ السمواتِ والأرضِ﴾

[سورة فاطر (أو الملائكة): الآية ١]

والحمد ضد الذم، والحمد خبر بمحاسن المحمود مقرون بمحبته، ولا يكون حمد لمحمود إلّا مع محبته، ولا ذمّ لمذموم إلّا مع بغضه، وهو سبحانه له

الحمد في الأولَى والآخرة، فلا تكون عبادة إلا بحب المعبود، ولا يكون حمد إلّا بحب المحمود، وهو سبحانه المعبود المحمود، ولهذا كانت الخطب في الجمع والأعياد وغير ذلك مشتملة على هذين الأصلين: تحميده وتوحيده، وأفضل الذكر: لا إله إلّا الله، وأفضل الدعاء: الحمد لله.

(٧٦٥) لا ريب أن الأحكام النجومية مذمومة بالشَّرع مع العقل، وأن الخطأ فيها أضعاف الصواب، وأن من اعتمد عليها في تصرفاته وأعرض عما أمر الله به ورسوله خسر الدنيا والآخرة.

(٧٦٦) وقد بيَّنّا أن الأفلاك مستديرة عند علماء المسلمين من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، بل قد نقل إجماع المسلمين على ذلك غير واحد من علماء المسلمين الذين هم من أخبر الناس بالمنقولات، كأبي الحسين بن المناوي وأبي محمد بن حزم وأبي الفرج بن الجوزي، وكذلك المطر معروف عند السلف والخلف أن الله تعالى يخلقه من الهواء ومن البخار المتصاعد، لكن خلقه للمطر من هذا كخلق الإنسان من نطفة، وخلقه للشجر والزرع من الحب والنوى، وإثبات المادة التي خلق منها المطر والشجر والإنسان والحيوان مما يدل على حكمته، ونحن لا نعرف شيئاً قط خُلِق إلّا من مادة ولا أخبر الله في كتابه بمخلوق إلّا من مادة، والله قد وكل الملائكة بتدبير هذا العالم بمشيئته وقدرته كما دلت على ذلك الدلائل الكثيرة من الكتاب والسُّنة، وكما يستدل على ذلك أيضاً بأدلة عقلية، والملائكة أحياء ناطقون ليسوا أعراضاً قائمة بغيرها كما يزعمه كثير من المتفلسفة.

(٧٦٧) الوسائل لا تراد إلّا لمقاصدها، فإذا جزمنا بانتفاء المقاصد كان الكلام في الوسيلة من السعي الفاسد، كما إنها إذا حصلت المقاصد لم يكن بنا حاجة إلى الوسائل، وتقدم في الأصول السابقة أن الوسائل لها أحكام المقاصد إن كانت المقاصد مأموراً بها فالوسائل تابعة لها، وإن كانت منهيًّا عنها، فكذلك وسائلها، والله أعلم.

(٧٦٨) النبـي ﷺ قد نص على كليات الأحكام ما يُحرَّم من النساء وما يَحِل، فجميـع أقارب الرجل من النساء حرام عليه إلاّ بنات عمه وبنات عماته وبنات خاله وبنات خالاته، وحرم في الأشربة كلَّ ما يُسكر، وقد حصر المحرَّمات في قوله:

﴿قُلْ إنَّما حَرَّمَ رَبِّـي الفواحشَ ما ظَهَرَ منها وما بَطَنَ والإِثْمَ والبغيَ بغيرِ الحقِّ وأَنْ تُشـرِكوا بـاللَّهِ ما لم يُنَـزِّلْ به سلطانـاً وأَنْ تَقـولـوا على اللَّهِ ما لا تعلَمون﴾ [سورة الأعراف: الآية ٣٣]

فَكُلُّ ما حُرِّم تحريماً مطلقـاً عامـاً لا يُباح في حـال فهو داخـل في هذه المذكورات وجميـع الواجبات في قوله:

﴿قُلْ أَمَر ربِّـي بالقِسطِ وأَقيمُوا وجوهَكم عندَ كُلِّ مسجِدٍ وَٱدْعُـوهُ مُخلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [سورة الأعراف: الآية ٢٩]

فالواجب كله محصور في حق الله وحق عباده، وحق الله على عباده أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً، وحقوق عباده العدلُ كما في حديث مُعاذ، ثم إنه تعالى فَصَّل أنواع الفواحش والبغي وأنواعَ حقوق العباد في مواضـع أُخر، ففصَّل المواريث ومن يستحق الإرث ممن لا يستحقه وما يستحق الوارث بالفرض والتعصيب، وبيَّن ما يحلّ من المناكـح وما يُحرَّم وغير ذلك من نصوصه الكلية التي لا يشذّ عنها شيء.

(٧٦٩) من استكبر على الحق أو ادَّعى ما ليس له من المراتب أو أشرك بالله وتعلق بغيره ابتلي بالذل والهوان والخوف من المخلوقين، فتراه مفتقراً إلى لقمة خائفاً من كلمة، قال تعالى:

﴿سَنُلْقي في قُلوبِ الَّذينَ كَفَرُوا الرُّعبَ بما أشركُوا بالله﴾
[سورة آل عمران: الآية ١٥١]

(٧٧٠) والردة قد تكون عن أصل الإسلام، كالغالية من الإسماعيلية

والنُّصَيرية ونحوهم، وقد تكون الرِّدَّةُ عن بعض الدين كحال كثير من أهل البدع، والله تعالى يقيم قوماً يحبونه، يجاهدون من ارتد عن الدين أو عن بعضه في كل زمان.

(٧٧١) تشبيه الشيء بالشيء يكون بحسب ما دل عليه السياق لا يقتضي المساواة في كل شيء.

(٧٧٢) وكذلك إذا كان التخصص لسبب يقتضيه فلا يحتج به باتفاق الناس.

(٧٧٣) البلاغة المأمور بها في مثل قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لَهُمْ في أَنفُسِهِم قولاً بليغاً﴾ [سورة النساء: الآية ٦٣]

هي علم المعاني والبيان، فيذكر من المعاني ما هو أكمل مناسبة للمطلوب، ويذكر من الألفاظ ما هو أكمل في بيان تلك المعاني، فالبلاغة بلوغ غاية المطلوب أو غاية الممكن من المعاني بأتم ما يكون من البيان، فيجمع صاحبها بين تكميل المعاني المقصودة وبين تبيينها بأحسن وجه.

(٧٧٤) وأصل الشجاعة قوة القلب وثباته عند المخاوف وكمال اليقين والثقة بوعد الله، وشجاعة الفعل والقول تابعة لهذا، والاستنصار بالله والاستغاثة به والدعاء له من تمام ذلك، وهي من أعظم الأسباب في تحصيل المأمور ودفع المحذور، ومما ينبغي أن تعلم أن الشجاعة إنما فضيلتها في إقامة الدين وحصول المصالح العامة والخاصة للمسلمين.

(٧٧٥) وليس لأحد أن يدفع ما كان علم يقيناً بالظن، سواء كان ناظراً أو مناظراً، بل أن تبين له وجه فساد الشبهة وبينه لغيره كان ذلك زيادة علم ومعرفة، وتأييد في الحق في النظر والمناظرة وإن لم يتبين ذلك لم يكن له أن يدفع اليقين بالشك والله أعلم.

(٧٧٦) ومن نوّر الله قلبه فرأى ما في النص والشرع من الصلاح والخير وإلاّ فعليه الانقياد لنص رسول الله ﷺ وليس له معارضته برأيه وهواه.

(٧٧٧) لما كان محمد ﷺ خاتم النبيين ولم يكن بعده رسولٌ ولا مَنْ يُجَدِّد الدِّين لم يزلِ الله يُقيم لتجديدِ الدِّين مِنَ الأسباب ما يكون مقتضياً لظهوره كما وعد به في الكتاب، فيظهر به محاسن الإيمان ومحامده ويعرف به مساوىء الكفر ومفاسده، ومن أعظم أسباب ظهور الإيمان والدين وبيان حقيقة أنباء الأنبياء والمرسلين ظهور المعارضين لهم من أهل الإفك المبين، كما قال تعالى:

﴿وكذلكَ جَعلْنا لكلِّ نبيٍّ عدوّاً شياطينَ الإنسِ والجِنِّ﴾

[سورة الأنعام: الآية ١١٢]

فإنَّ الحقَّ إذا جُحد وعُورض بالشبهات أقام الله له مما يحقق الحق ويبطل به الباطل من الآيات البينات بما يظهره من أدلة الحق وبراهينه الواضحة وفساد ما عارضه من الحجج الداحضة، وهذا كالمحنة التي تميز بين الخبيث من الطيب، والفتنة هي الامتحان والاختبار، فالحق كالذهب الخالص كلما امتحن زاد جودة، والباطل كالمغشوش المغشّى إذا امتحن ظهر فساده.

(٧٧٨) فبمعرفة حقيقة دين اليهود والنصارى وبطلانه يعرف به بطلان ما يشبه أقوالهم من أقوال أهل الإلحاد والبدع، فإذا جاء نور الإيمان والقرآن أزهق الله به ما خالفه.

(٧٧٩) الصدق أصل الخير ويَهدي إلى الخير، والكذب أصل الشر ويَهدي إلى الفجور، كما في حديث ابن مسعود مرفوعاً: (عليكم بالصدق فإن الصدق يهدي إلى البر) الحديث، وأعظم ذلك الصدق على الله أو الكذب على الله، فالصدق في أعلى الدرجات، والصادق أفضل الخلق، والكذب في أسفل الدرجات، والكاذب أظلم الخلق، وبين الصدق والكذب والصادق والكاذب فروق كثيرة معروفة.

(٧٨٠) كثيراً يَذْكُرُ تعالى في كتابه حكمةً للأحكام الشرعية أو القدرية ولا يلزم من ذلك أن لا تكون له حكم أخرى غيرها، لكن لا بد لتخصيص تلك الحكمة بالذكر في ذلك الموضع من مناسبة.

(٧٨١) وكذلك نفي الدليل المعيَّن لا يقتضي نفيَ المدلول ولا يقتضي نفيَ دليل آخر غيره يدل على المقصود.

(٧٨٢) وإذا انتقض الدليل بطلت دلالته، فإنه إنما يدل إذا كان مستلزماً للمدلول، فإذا كان تارة يوجد مع المدلول وتارة لا يوجد لم يكن مستلزماً فلا يكون دليلاً.

(٧٨٣) ما أمر الله به أمراً عاماً هو ما نقلته الأمة عن نبيها محمد ﷺ نقلاً متواتراً وأجمعت عليه، مثل الأمر بشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وأنه أرسل إلى جميع الناس أُمِّيِّهم وغيرِ أُمِّيِّهم وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصيام شهر رمضان وحج البيت العتيق من استطاع إليه سبيلاً، وإيجاب الصدق وتحريم الفواحش والظلم والأمر بالإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت هو ما يعرفه المسلمون معرفة عامة، ولا يحتاج الإنسان في معرفة ذلك إلى أن يحفظ القرآن أو يتكلم بلغة العرب.

(٧٨٤) إذا أوجب الله على العباد شيئاً واحتاج أداء الواجب إلى تعلم شيء من العلم كان تعلمه واجباً لأن ما لا يتم الواجب إلاّ به فهو واجب.

(٧٨٥) المضافات إلى الله نوعان: أعيان وصفات:

فالصفات إذا أضيفت إليه، كالعلم والقدرة والكلام والحياة والرضا والغضب ونحو ذلك، دلّت الإضافة على أنها إضافةُ وصفٍ له قائمٍ به ليست مخلوقة، لأن الصفة لا تقوم بنفسها بل لا بد لها من موصوف تقوم به فإذا أضيفت إليه علم أنها صفة له.

وأما **الأعيان** إذا أضيفت إلى الله تعالى فإما أن تضاف بالجهة العامة التي

يشترك فيها المخلوق، مثل كونها مخلوقة ومملوكة ومقدورة ونحو ذلك فهذه إضافة عامة مشتركة كقوله: هذا خلق الله. وقد يضاف لمعنى يختص بها يميز به المضاف عن غيره، مثل بيت الله وناقة الله وعبد الله وروح الله فهذه تقتضي التشريف والعناية، وأنها امتازت عن غيرها من الأعيان بما يناسب السياق.

(٧٨٦) والحسُّ الباطن أو الظاهر إن لم يقترن به العقل الذي يميز بين المحسوس وغيره وإلّا دخل فيه من الغلط من جنس ما يدخل على النائم أو الممرور والمبرسم ونحوهم ممن يحكم بمجرد الحس الذي لا عقل معه.

(٧٨٧) المعقول هو المعقول الصريح الذي يعرفه الناس بِفِطَرِهِمُ التي فُطروا عليها من غير أن يتلقاه بعضهم عن بعض، كما يعلمون تماثل المتماثلين واختلاف المختلفين، أعني اختلاف التنوع لا اختلاف التضادد والتباين فإن لفظ الاختلاف يراد به هذا وهذا، وهذه المعقولات في العلميات هي التي ذم الله من خالفها بقوله:

﴿وقالوا لَو كُنَّا نَسمعُ أَوْ نعقِلُ ما كُنَّا في أصحابِ السَّعير﴾
[سورة الملك: الآية ١٠]

وأما ما يسمّيه بعض الناس معقولات ويخالفه فيه كثيرٌ من العقلاء، فليس هذا هو العقليات التي يجب لأجلها ردّ الحس والسمع، وينبني عليه علوم بني آدم، بل المعقولات الصحيحة الدقيقة الخفية تُرَدُّ إلى معقولات بديهية أولية بخلاف العقليات الصريحة، فإن هذا معلوم بفطرة الله، فإذا جاء في الحس أو في الخبر الصحيح ما يظن أنه يخالف ذلك عُلِم أنه غلط، فكل من أخبر بما يخالف صحيح المنقول أو صريح المعقول يعلم أنه وقع له غلط وإن كان صادقاً فيما يشهده في الحس الباطن أو الظاهر، لكن الغلط وقع في ظنه الفاسد المخالف لصريح العقل لا في مجرد الحس، فإن الحس ليس فيه علم بنفي أو إثبات، والأنبياء صلوات الله عليهم معصومون: لا يقولون على الله إلا الحق، ولا ينقلون عنه إلّا الصدق، فمن ادعى في

أخبارهم ما يناقض صريح المعقول كان كاذباً، بل لا بد أن يكون ذلك المعقول ليس بصريح، أو ذلك المنقول ليس بصحيح، فما علم يقيناً أنهم أخبروا به يمتنع أن يكون في العقل ما يناقضه، وما علم يقيناً أن العقل حكم به يمتنع أن يكون في أخبارهم ما يناقضه.

(٧٨٨) نِعَمُ الله على عباده تتضمن نفعهم والإحسان إليهم وذلك نوعان:

أحدهما: أن يدفع بذلك مضرتهم ويزيل حاجتهم وفاقتهم مثل رزقهم الذي لولاه لماتوا جوعاً، ونصرهم الذي لولاه لأهلكهم عدوُّهم، ومثل هداهم الذي لولاه لضلُّوا ضلالاً يضرُّهم في آخرتهم، وهذا النوع من النعمة لا بد لهم منه، وإن فقدوه حصل لهم ضرر إمَّا في الدنيا وإمَّا في الآخرة وإمَّا فيهما.

والنوع الثاني: النِّعم التي يحصل بها من كمال النعم وعلو الدرجة ما لا يحصل بدونها، كما أنهم في الآخرة نوعان: أبرارٌ أصحابُ يمين ومقرَّبون سابقون، ومن خرج عن هذين كان من أصحاب الجحيم، وإذا كانت النعمة نوعين فالخلق كانوا محتاجين إلى إرسال محمد ﷺ من هذين الوجهين وحصل بإرساله هذان النوعان من النعمة، فإن الناس كانوا بدونه جُهَّالاً ضالِّين أُمّيّهم وأهل الكتاب منهم، فكان إرساله أعظم نعمة على أهل الأرض من نوعي النعم، ومن استقرأ أحوال العالم تبين له أن الله لم ينعم على أهل الأرض نعمة أعظم من إنعامه بإرسال محمد ﷺ، وإن الذين ردوا رسالته ممن قال الله فيهم:

﴿أَلَمْ تَرَ إلى الَّذينَ بَدَّلوا نِعمةَ اللَّهِ كُفْراً وأَحَلُّوا قومَهم دارَ البَوار﴾
[سورة إبراهيم: الآة ٢٨]

ولهذا وصف بالشكر من قبل هذه النعمة فقال تعالى:

﴿وكذلكَ فَتَنَّا بعضهم ببعضٍ ـ إلى قوله ـ أَلَيْسَ اللَّهُ بأعلَمَ بالشَّاكِرِين﴾ [سورة الأنعام: الآة ٥٣]

وقال: ﴿وسَيَجزي اللَّهُ الشَّاكِرينَ﴾ [سورة آل عمران: الآية ١٤٤]

(٧٨٩) العجب الذي لا ينقضي أنَّ كل عاقل يَعْجَبُ ممن عَرَف دين محمد ﷺ وقصدُه الحق ثم اتبع غيرَه ويعلم أنه لا يفعل ذلك إلاّ مُفرطٌ في الجهل والضلال أو مفرطٌ في الظلم واتباعِ الهوى، فما من طائفة من طوائف أهل الأرض إلاّ وهم مقرون، إن محمداً ﷺ دعا سائر الطوائف غيرهم إلى خيرٍ مما كانوا عليه، وهذه شهادة من جميع أهل الأرض بأنه دعا أهل الأرض إلى خيرٍ مما كانوا عليه، فإن شهادة جميع الطوائف مقبولة على غيرهم إذ كانوا غير متّهمين عليهم، فإنهم معادون لمحمد وأمته ومعادون لسائر الطوائف، وأما شهادتهم لأنفسهم فغير مقبولة فإنهم خصومه، وشهادة الخصم على خصمه غير مقبولة، وقد اعترف الفلاسفة أنه لم يقرع العالم ناموسٌ أفضل من ناموسه، واعترفوا بأنه أفضل وأكمل من نواميس الأنبياء الكبار.

(٧٩٠) قد دلَّت النصوص على أن الله لا يعذب إلاّ من أرسل إليه رسولاً تقوم به الحجة عليه؛ والحجة إنما تقوم بالقرآن على من بلغه؛ قال تعالى:

﴿لأنذِرَكُمْ بهِ ومَنْ بَلَغ﴾ [سورة الأنعام: الآية ١٩]

فمن بلغه بعض القرآن دون بعض قامت عليه الحجة فيما بلغه دون ما لم يبلغه، فإذا اشتبه معنى بعض الآيات وتنازع الناس في تأويل الآية وجب رد ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول، فإذا اجتهد الناس في فهم ما أراده الرسل فالمصيب له أجران والمخطىء له أجر واحد؛ ومن لم تقم عليه الحجة في الدنيا بالرسالة، كالأطفال والمجانين وأهل الفترات فهؤلاء فيهم أقوال أظهرها ما جاءت به الآثار أنهم يُمتحنون يوم القيامة فيبعث إليهم من يأمرهم بطاعته، فإن أطاعوه استحقوا الثواب وإن عصَوْه استحقوا العقاب.

(٧٩١) وكُتُبُ الله تدلّ على ذم الضالّ والجاحد ومقتِه مع أنه لا يعاقب إلاّ بعد إنذاره.

(٧٩٢) وسبب ضلال الضُّلَّال من الأمم ثلاثة أشياء:

أحدها: ألفاظ متشابهة مجملة مشكلة منقولة عن الأنبياء وعُدولُهم عن الألفاظ الصريحة المحكمة، فإما أن يفوِّضوها أو يحرِّفوها.

والثاني: خوارق ظَنُّوها من الآيات وهي من أحوال الشياطين.

والثالث: أخبار منقولة إليهم ظنّوها صِدقاً وهي كذب.

(٧٩٣) العلم يُنال بالحسِّ والعقل وما يحصل بهما، وبوحي الله على أنبيائه الذي هو خارجٌ عما يشترك فيه الناس من الحس والعقل، فأهل الكتاب امتازوا عن غيرهم بما جاءهم من النبوة مع مشاركتهم لغيرهم فيما يشترك فيه الناس من العلوم الحسية والعقلية، والمسلمون حصل لهم من العلوم النبوية والعقلية ما كان للأمم قبلهم وامتازوا عنهم بما لا يعرفه الأمم وما اتصل إليهم من عقليات الأمم هذّبوه لفظاً ومعنى حتى صار أحسن مما كان عندهم، ونفوا عنه من الناموس وضمُّوا إليه من الحق مما امتازوا به على من سواهم، وكذلك العلوم النبوية أعطاهم الله منها ما لم يعطه أمةً قبلَهم، وهذا ظاهر لمن تدبَّر القرآن مع تدبر التوراة والإنجيل، فإنه يجد من فضل علم القرآن ما لا يخفى إلّا على العميان.

(٧٩٤) والظالم يكون ظالماً بترك ما تبين له من الحق واتِّباع ما تبين له أنه باطل والكلام بلا علم، فإذا ظهر له الحق فَعَنِدَ عنه كان ظالماً وذلك مثل الألَدِّ في الخصام.

(٧٩٥) كلما قويت حاجة الناس إلى الشيء ومعرفته يسَّر الله أسبابه كما يُيَسِّر ما كانت حاجتهم إليه في أبدانهم أشدّ، فلما كانت حاجتهم إلى النفس والهواء أعظم منها إلى الماء كان مبذولاً لكل أحد في كل وقت، ولما كانت حاجتهم إلى الماء أكثرَ من حاجتهم إلى القوت كان وجود الماء أكثر لذلك، فلما كانت حاجتهم إلى معرفة الخالق أعظمَ كانت آياتُه ودلائل ربوبيته وقدرتِه

وعلمِه ومشيئته وحكمتِه أعظمَ من غيرها، ولما كانت حاجتهم إلى معرفة صدق الرسل بعد ذلك أعظمَ من حاجتهم إلى غير ذلك أقام الله من دلائل صِدقهم وشواهد نبوتهم وحسن حال من اتبعهم، وسعادته ونجاته وبيان ما يحصل له من العلم النافع والعمل الصالح، وقبْحَ حال من خالفهم، وشقاوتَهم وجهلَه وظُلمه ما يَظْهر لمن تدبَّر ذلك، ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور.

(٧٩٦) والشيء يعرف تارة بما يدل على ثبوته، وتارة بما يدل على انتفاء نقيضه وهو الذي يسمى قياس الخلف، فإن الشيء إذا انحصر في شيئين لزم من ثبوت أحدهما انتفاء الآخر، ومن انتفاء أحدهما ثبوت الآخر. ومُدَّعي النبوة إمّا صادق وإما كاذب، وكل منهما له لوازم يدل انتفاؤها على انتفائه، وله ملزومات يدل ثبوتها على ثبوته، فدليل الشيء مستلزم له كإعلام النبوة ودلائلها، وآيات الربوبية وأدلة الأحكام الشرعية وغير ذلك، وانتفاء الشيء يُعلم بما يَستلزم نفيه كانتفاء لوازمه، مثل صدق الكذّاب، يقال: لو كان صادقاً لكان متَّصفاً بما يتصف به الصادقون.

(٧٩٧) شهادة الكتب لمحمد ﷺ إما شهادتها بنبوته، وإما شهادتها بمثل ما أخبر به هو من الآيات البينات على نبوته ونبوة من قبله، وهو حجة على أهل الكتاب وعلى غيرهم من المشركين والملحدين.

(٧٩٨) ولما كان محمد ﷺ رسولاً إلى جميع الثَّقَلَيْن، إنسِهم وجِنِّهم، عَرَبِهِم وعَجَمِهِم، وهو خاتم الأنبياء لا نبيَّ بعدَه، كان من نعمة الله على عباده ومن تمام حجته على خلقه أن تكون آيات نبوته وبراهين رسالته معلومة لكل الخلق الذي بعث إليهم، وقد يكون عند هؤلاء من الآيات والبراهين على نبوته ما ليس عند هؤلاء، وكان يظهر لكل قوم من الآيات النفسية والأفقية ما يبين به أن القرآن حق.

(٧٩٩) يجب أن يعلم أن العالم العلوي والسفلي بالنسبة إلى الخالق تعالى في غاية الصِّغَر كما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة، ولا نسبة لها إلى

عظمة الباري بوجه من الوجوه، وهي في قبضته أصغر من الخردلة في كف الإنسان، والخليقة مفطورة على أنها تقصد ربها في جهة العلو لا تلتفت عن ذلك يمنة ولا يسرة، وجاءت الشريعة بالعبادة والدعاء بما يوافق الفطرة بخلاف ما عليه أهل الضَّلال من المشركين والصابئين من المتفلسفة وغيرهم، فإنهم غيروا الفطرة في العلم والإرادة جميعاً.

(٨٠٠) والسُّنة والإجماع منعقد على أن من بَلَغته دعوة النبي ﷺ فلم يؤمن فهو كافر لا يُقْبل منه الاعتذار بالاجتهاد لظهور أدلة الرسالة وأعلام النبوة، والنصوص إنما أوجبت رفع المؤاخذة بالخطأ لهذه الأمة، وإذا كان كذلك فالمخطىء في بعض هذه المسائل إما أن يُلحق بالكفار من المشركين وأهل الكتاب، مع مباينته لهم في عامة أصول الإيمان، وإما أن يُلحق بالمخطئين في مسائل الإيجاب والتحريم، مع أنها أيضاً من أصول الإيمان، فإن الإيمان الذي يوجب الواجبات الظاهرة المتواترة، وتحريم المحرّمات الظاهرة المتواترة هو أعظم أصول الإيمان وقواعد الدين والجاحد لها كافر بالاتفاق، مع أن المجتهد في بعضها إذا أخطأ ليس بكافر بالاتفاق، وإذا كان لا بد من إلحاقه بأحد الصنفين فإلحاقه بالمخطئين المؤمنين أشدُّ شبهاً من إلحاقه بالمشركين وأهل الكتاب، مع العلم بأن كثيراً من أهل البدع منافقون النفاق الأكبر، وإذا كان الأمر كذلك فعقوبة الدنيا غير مستلزمة لعقوبة الآخرة ولا بالعكس، ولهذا أكثر السلف على قتل الداعي إلى البدعة لما يجري عليه من الفساد في الدين، سواء قالوا هو كافر أو غير كافر، وإذا عرف هذا فتكفير المعين من هؤلاء الجهال وأمثالهم بحيث يحكم عليه أنه مع الكفار لا يجوز الإقدام عليه إلّا بعد أن تقوم على أحدهم الحجة بالرسالة التي يبين لهم بها أنهم مخالفون للرسول، وإن كانت مقالتهم فيها لا ريب أنها كفر، وهكذا الكلام في جميع تكفير المعينين مع أن بعض هذه البدع أشد من بعض، وبعض المبتدعة يكون فيه من الإيمان والعمل الصالح ما ليس في بعض، والله أعلم.

(٨٠١) واعلم أن المذهب إذا كان باطلاً في نفسه لم يمكن الناقد له أن ينقله بوجه يتصور تصوراً حقيقياً فإن هذا لا يكون إلا للحق، فأما القول الباطل فإذا بُيِّـن فبيانه يُظهر فسادَه، فيقال: كيف اشتبه هذا على أحد، فتصوُّره كافٍ في فساده.

(٨٠٢) العلمُ بالكائنات وكشفها له طرقٌ متعددة: حسية، وعقلية، وكشفية، وسمعية، ضرورية ونظرية، وغير ذلك؛ وينقسم إلى قطعي وظنّي، وغير ذلك؛ أما العلم والدين وكشفه، فالدين نوعان: أمور خبرية اعتقادية وأمور طلبية عملية.

فالأول: كالعلم بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، ويدخل في ذلك أخبار الأنبياء وأممهم ومراتبهم في الفضائل وأحوال الملائكة وصفاتهم وأعمالهم، ويدخل في ذلك صفة الجنة والنار، وما في الأعمال من الثواب والعقاب، وأحوال الأولياء والصحابة وفضائلهم ومراتبهم وغير ذلك، وقد يسمى هذا النوع أصول الدين، ويسمى العقد الأكبر، ويسمى الجدال فيه بالعقل «كلاماً»، ويسمى عقائد واعتقادات، ويسمى المسائل العلمية والمسائل الخبرية، ويسمى علم المكاشفة.

والثاني: الأمور العملية الطلبية من أعمال الجوارح والقلب، كالواجبات والمحرّمات والمستحبّات والمكروهات والمباحات، فإن الأمر والنهي قد يكون بالعلم والاعتقاد، فهو من جهة كونه علماً واعتقاداً أو خبراً صادقاً أو كاذباً يدخل في القسم الأول، ومن جهة كونه مأموراً به أو منهيّاً عنه يدخل في القسم الثاني، مثل شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فهذه الشهادة ــ من جهة كونها صادقة مطابقة لمخبرها ــ فهي من القسم الأول ومن جهة إنها فرض واجب وأن صاحبها بها يصير مؤمناً يستحق الثواب وبعدمها يصير كافراً يحل دمه وماله فهي من القسم الثاني؛ وقد يتفق المسلمون على

بعض الطرق الموصلة إلى القسمين، كاتفاقهم على أن القرآن دليل فيهما في الجملة، وقد يتنازعون في بعض الطرق.

(٨٠٣) طرق الأحكام التي أجمع عليها المسلمون:

الطريق الأول: الكتاب لم يختلف أحد من الأئمة في ذلك، كما خالف بعض أهل الضلال في الاستدلال على بعض المسائل الاعتقادية.

والطريق الثاني: **السّنة المتواترة التي لا تخالف ظاهر القرآن بل تفسِّره،** مثل أعداد الصلاة وأعداد ركعاتها، ونُصُب الزكاة وفرائضها، وصفة الحج والعمرة وغير ذلك من الأحكام التي لا تعلم إلاّ بتفسير السُّنة؛ وأما السُّنة المتواترة التي لا تفسر ظاهر القرآن، أو يقال تخالف ظاهره، كالسُّنة في تقدير نصاب السرقة ورجم الزاني وغير ذلك، فمذهب جمهور السلف العمل بها أيضاً إلاّ الخوارج، فإن من قولهم أو قول بعضهم مخالفةَ السُّنة، وقد ينكر هؤلاء كثيراً من السنن طعناً في النقل لا ردًّا للمنقول، كما ينكر كثير من أهل البدع السنن المتواترة عند أهل العلم، كالشفاعة والحوض والصِّراط والقدر وغير ذلك.

الطريق الثالث: السُّنن المتواترة عن رسول الله ﷺ، إما متلقاةً بالقبول بين أهل العلم بها أو برواية الثقات لها؛ وهذه أيضاً مما اتفق أهل العلم على اتّباعها من أهل الحديث والفقه والتصوّف، وقد أنكرها بعضُ أهل الكلام، وأنكر كثيرٌ منهم أن يحصل العلم بشيء منها.

الطريق الرابع: الإجماع وهو متّفق عليه بين عامة المسلمين، وأنكره بعضُ أهل البدع من المعتزلة والشِّيعة، لكن المعلوم منه ما كان عليه الصحابة، وأمّا ما بعد ذلك فتعذر العلم به غالباً.

الطريق الخامس: القياس على النَّصِّ والإجماع، وهو أيضاً حجة عند جماهير الفقهاء لكن بعضهم أسرف فيه فاستعمله قبل البحث عن النص وردَّ

به شيئاً من النصوص أو استعمل منه القياس الفاسد، ومن أهل الكلام والحديث من ينكره رأساً، وتفاصيل هذا كثيرة.

الطريق السادس: الاستصحاب وهو البقاء على الأصل فيما لم يعلم ثبوته وانتفاؤه بالشرع، وهو حجة على عدم الاعتقاد بالاتفاق، وهل هو حجة في اعتقاد العدم؟ فيه خلاف. ومما يشبه الاستدلال بعدم الدليل السمعي على عدم الحكم الشرعي.

الطريق السابع: المصالح المرسلة. وهو أن يرى المجتهد أن هذا الفعل يجلب مصلحة منفعة راجحة، وليس في الشرع ما ينفيه، فهذه الطريق فيها خلاف مشهور، فالفقهاء يسمونها المصالح المرسلة، ومنهم من يسميها الرأي، وبعضهم يقرب إليها الاستحسان، وقريب منها ذوق الصوفية ووجدهم وإلهاماتهم، فإن حاصلها إنهم يجدون في القول والعمل مصلحة في قلوبهم وأديانهم ويذوقون طعم ثمرته، وهذه مصلحة لكن بعض الناس يخص المصالح المرسلة بحفظ النفوس والأموال والأعراض والعقول والأديان، وليس كذلك؛ بل المصالح المرسلة في جلب المنافع ودفع المضار وما ذكروه عن دفع المضارّ عن هذه الأمور الخمسة فهو أحد القسمين، وجلب المنفعة يكون في الدنيا والدين، ففي الدنيا كالمعاملات والأعمال التي يقال فيها مصلحة للخلق من غير خطر شرعي، وفي الدين ككثير من المعارف والأحوال والعبادات والزهادات التي يقال فيها مصلحة للإنسان من غير منع شرعي، فمن قَصرَ المصالح على العقوبات التي فيها دفعُ الفساد عن تلك الأحوال ليحفظ الجسم فقط فقد قَصَّر، وهذا فصل عظيم ينبغي الاهتمام به، ثم ذكر من انتقد هذه الأمور ومن قررها واعتمدها. ثم قال:

والقول الجامع أن الشريعة لا تُهمل مصلحة قط، بل الله تعالى قد أكمل لنا الدين وأتم النعمة، فما من شيء يقرِّب إلى الجنة إلّا وقد حدَّثنا به النبي ﷺ وتركنا على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدَه إلّا هالك، لكن ما اعتقده العقل مصلحة وإن كان الشرع لم يرد به فأحد الأمرين لازم له:

إمّا أن الشرع دل عليه من حيث لا يعلم هذا الناظر، أو إنه ليس بمصلحة أو اعتقد مصلحة مرجوحة، لأن المصلحة هي الخالصة أو الغالبة؛ وكثيراً ما يتوهم للناس أن الشيء ينفع في الدين والدنيا، ويكون فيه منفعة مرجوحة بالمضرة كما قال تعالى في الخمر والميسر:

﴿قُلْ فيهما إثْم كبيرٌ ومنافعُ للناسِ وإثمُهُمَا أكبرُ مِنْ نفعِهما﴾

[سورة البقرة: الآية ٢١٩]

وكثير من بدع العقائد والأعمال من هذا الباب؛ وقد زين لهم سوء عملهم فَرَأَوْهُ حسناً، وقد يكون عمداً فيكون ظلماً وقد يقع جهلاً فيكون ضلالاً، وهذا الباب مشترك بين أهل العلم والقول وبين أهل الإرادة والعمل.

(٨٠٤) فكل عمل لا يراد به وجه الله فهو حابط باطل، لا ينفع صاحبه وقت الحاجة إليه، فكل عمل لا يُراد به وجه الله فهو باطل لأن ما لم يُرَدْ به وجهُه، إما أن لا ينفع بحال، وإما أن ينفع في الدنيا دون الآخرة. فالأول ظاهر والثاني فقد ينتج للإنسان في الدنيا لذاتٍ وسروراً، وقد يجزى بأعماله في الدنيا لكن تلك اللذات إذا كانت تعقب ضرراً أعظم منها أو تفوت أنفع منها وأبقى فهي باطلة أيضاً، فثبت أن كل عمل لا يُراد به وجه الله فهو باطل وإن كان فيه لذة ما.

(٨٠٥) والله تعالى لم يأمر عباده لحاجته إلى خدمتهم، ولا هو محتاج إلى أمرهم، وإنما أمرهم إحساناً منه ونعمة أنعم بها عليهم؛ فأمرهم بما فيه صلاحهم ونهاهم عما فيه فسادهم؛ وإرسال الرسل وإنزال الكتب من أعظم نعمه على خلقه.

(٨٠٦) ومن تأمل نصوص الكتاب والسُّنة وجدها في غاية الإحكام والإتقان، وأنها مشتملة على التقديس لله عن كل نقص والإثبات لكل كمال. وأنه تعالى ليس له كمال ينتظر بحيث يكون قبله ناقصاً بل من الكمال أنه يفعل ما يفعله بعد أن لم يكن فاعله وأنه إذا كان كاملاً بذاته وصفاته وأفعاله، لم يكن كاملاً بغيره ولا مفتقراً إلى سواه، بل هو الغنيُّ ونحن الفقراء، وهو سبحانه ـ في محبته ورضاه، ومقته وسخطه، وفرحه وأسفه، وصبره وعفوه

ورأفته ـ له الكمال الذي لا تدركه الخلائق وفوق الكمال، إذ كل كمال فمن كماله يستفاد، وله الثناء الحسن الذي لا يحصيه العباد، وإنما هو كما أثنى على نفسه له الغنى الذي لا يفتقر إلى سواه

﴿إنْ كُلُّ مَنْ في السمٰوات والأرضِ إلاّ آتِي الرحمن عبداً * لقد أحصاهُمْ وعدَّهُمْ عدًّا * وكُلُّهم آتِيه يومَ القيامةِ فَرداً﴾

[سورة مريم: الآيات ٩٣ ـ ٩٥]

(٨٠٧) يجب أن يعلم أن الكمال ثابت لله، بل الثابت له أقصى ما يمكن من الأكملية بحيث لا يكون وجود كمال لا نقص فيه إلاّ وهو ثابت للرب تعالى، يستحقه بنفسه المقدسة؛ وثبوت ذلك مستلزم نفي نقيضه، فثبوت الحياة يستلزم نفي الموت، وثبوت العلم يستلزم نفي الجهل، وثبوت القدرة يستلزم نفي العجز وأن هذا الكمال ثابت له بمقتضى الأدلة العقلية والبراهين اليقينية مع دلالة السمع على ذلك.

(٨٠٨) ودلالة القرآن على الأمور نوعان:

أحدهما: خبر الله الصادق، فما أخبر الله ورسولُه به فهو حق كما أخبر الله به.

والثاني: دلالة القرآن بضرب الأمثال وبيان الأدلة العقلية الدالَّة على المطلوب فهذه دلالة شرعية عقلية، فهي شرعية لأن الشرع دلَّ عليها وأرشد إليها. وعقلية لأنها تعلم صحتها بالعقل.

وثبوت معنى الكمال لله قد دلّ عليه القرآن بعبارات متنوعة دالَّة على معانٍ متضمِّنة لهذا المعنى؛ فما في القرآن من إثبات الحمد له وتفصيل محامده وأنّ له المثل الأعلى، وإثبات معاني أسمائه ونحو ذلك دالٌّ على هذا المعنى، وقد ثبت لفظ الكامل في تفسير ابن عباس للصَّمد، أَنَّ الصَّمد المستحق للكمال، وهو السيد الذي كمل في سؤدده والعليم الذي قد كمل في علمه والعظيم الذي كمل في عظمته، وهكذا سائر أسمائه الحسنى على هذا

المنوال، وهذا المعنى هو المستقرُّ في فِطَرِ الناس، فكما أنهم مفطورون على الإقرار بالخالق فإنهم مفطورون على إنه أجلُّ وأكبرُ وأعلى وأعلم وأكملُ من كل شيء.

ومن ثبوت الكمال لله بالعقل أنه قد ثبت وجوب وجوده وقَيُّوميَّتِه وقِدَمه وسائر أوصافه وإن له المثل الأعلى، وبيانُ نقص ما عُبِد من دونه من المخلوقات وتفصيلُ حمده الذي يستحقه من صفاتِ كماله وحمدِه الذي فيه الإحسان المتنوع على خلقه وعلى كمال حكمته وسعة علمه ورحمته، وبيانُ كمال ألوهيته واستحقاقه الجلال والإكرام، فله صفاتُ الجلال والعظمة ويستحق من عباده أن يكون مألوهاً معظَّماً أعظم من كل شيء وأحبَّ إليهم من كل شيء تبارك وتعالى.

(٨٠٩) وإذا علم العبد من حيث الجملة أنّ لله فيما خلقه وما أمر به حكمةً عظيمة كفاه ذلك؛ ثم كلما ازداد علماً وإيماناً ظهر له من حكمة الله ورحمته ما يبهر عقلَه ويتبين له تصديق ما أخبر الله به في كتابه حيث قال:

﴿سَنُرِيهِمْ آياتِنا في الآفاقِ وفي أنفُسِهِم حتَّى يتبينَ لهمْ أنَّهُ الحَقُّ﴾
[سورة فُصِّلت: الآية ٥٣]

(٨١٠) الواجب على المسلم إذا صار في مدينة من مدائن المسلمين أن يصلِّيَ معهم الجمعة والجماعة ويوالي المؤمنين ولا يعاديهم، وإن رأى بعضهم ضالاًّ أو غاوياً وأمكن أنْ يهديَه ويرشدَه فعل ذلك، وإلاّ فلا يكلِّف الله نفساً إلّا وُسعها؛ وإن كان قادراً على أن يولِّي في إمامة المسلمين الأفضل ولّاه، وإن قدر أن يمنع من يظهر البدع والفجور مَنَعه، وإن لم يقدر على ذلك، فالصلاة خلف الأعلم بكتاب الله وسنة نبيه الأسبق إلى طاعة الله ورسوله أفضل، وإن كان في هجره لمُظهر البدعة والفجور مصلحةٌ راجحة هَجَرَه، وأما إذا وَلِي غيره بغير إذنه، وليس في ترك الصلاة خلفه مصلحة شرعية، كان تفويت هذه الجمعة والجماعة جهلاً وضلالاً، وكان قد رَدَّ بدعةً

بدعة والصحابة لم يكونوا يعيدون الصلاة إذا صلُّوا خلف أهل الفجور والبدع، ولم يأمر الله تعالى قط أحداً إذا صلى كما أمر بحسب استطاعته أن يعيد الصلاة.

(٨١١) قال الله تعالى: ﴿يا أَيُّها الذينَ آمَنُوا لا تَأْكُلوا أموالَكُم بينكم بالباطل﴾ [سورة النساء: الآية ٢٩]

مِن أكل أموال الناس بالباطل أخذ أحد العِوَضين بدون تسليم العوض الآخر، لأن المقصود بالعهود والعقود المالية هو التقابض، فإن المعاوضة كالمبايعة والمؤاجرة مبناها على المعادلة والمساواة من الجانبين لم يبذل أحدهما ما بذله إلّا ليحصل له ما طلبه، فكل منهما آخذٌ معطٍ طالبٌ مطلوب، فإذا تلف المقصود بالعقد قبل التمكن من قبضه مثل تلف العين المؤجرة قبل التمكن من قبضها أو تلف ما بيع بكيل أو وزن أو عد أو زرع قبل تمييزه بذلك وإقباضه ونحو ذلك لم يجب على المؤجر أو المشتري أداء الأجرة أو الثمن، وهذا الأصل مستقرٌّ في جميع المعاوضات: إذا تلف المعقود عليه قبل التمكن من القبض تلفاً لا ضمان فيه انفسخ العقد، وإن كان فيه الضمان كان في العقد الخيار؛ وكذلك سائر الوجوه التي يتعذر فيها حصول المقصود بالعقد من غير أياس ووضع الجوائح وغيرها مبنيٌّ على هذا الأصل، وليس من شرط القبض أن يستعقب العقد بل القبض يجب وقوعه على حسب ما اقتضاه العقد لفظاً وعرفاً، ولهذا يجوز استثناء بعض منفعة المبيع مدةً معلومةً وإن تأخر بها القبض على الصحيح. وسر ذلك أن القبض هو موجب العقد فيجب في ذلك ما أوجبه العاقدان بحسب قصدهما الذي يظهر بلفظهما وعرفهما.

(٨١٢) والمسلمون في مشارق الأرض ومغاربها قلوبُهُم واحدة موالية لله ولرسوله ولعباده المؤمنين، معاديةٌ لأعداء الله ورسوله وأعداء الدين، فما دام هذا وصفهم فقلوبُهم الصادقة وأدعيتهم الخالصة هنّ العسكرُ الذي لا يُغلب والجند الذي لا يُخذل، فإنهم هم الطائفة المنصورة إلى قيام

الساعة؛ وليعتبر المعتبر بسيرة نور الدين وصلاح الدين، ثم العادل، كيف مكَّنهم الله وأيدهم وفتح لهم البلاد وأذلّ لهم الأعداء لما قاموا بذلك بما قاموا به من الدين، وليعتبر بسيرة من والَى النصارى كيف أذلَّه الله وكَبَته.

(٨١٣) وأفضل أولياء الله هم أنبياؤه، وأفضل أنبيائه المرسلون منهم، وأفضل المرسلين أولو العزم: نوحٌ وإبراهيمُ وموسى وعيسى ومحمدٌ، صلى الله وسلم عليهم، وأفضل أولو العزم محمد ﷺ خاتم النبيين وإمام المتقين وسيد ولد آدم وإمام الأنبياء إذا اجتمعوا وخطيبهم إذا وفدوا، صاحب المقام المحمود الذي يغبطه به الأوّلون والآخرون، وصاحب لواء الحمد والحوض المورود وشفيع الخلائق يوم القيامة، وصاحب الوسيلة والفضيلة الذي بعثه الله بأفضل كتبه وشرع له أفضل شرائع دينه، وجعل أمتَه خير أمة أخرجت للناس، وجمع له ولأمته من الفضائل والمحاسن ما فرّقه فيمن قبلهم وهم آخر الأمم خلقاً وأولهم بعثاً، ومن حين بعثه الله جعله الفارق بين أوليائه وبين أعدائه، فلا يكون وليًّا لله إلا من آمن به وبما جاء به واتبعه ظاهراً وباطناً، ومن ادعى محبة الله وولايته وهو لم يتبعه فليس من أوليائه، بل من خالَفَه كان من أعدائه وأولياء الشيطان.

(٨١٤) اسم اليمين جامع للعقد الذي بين العبد وبين ربِّه وإن كان نذراً، وللعهد الذي بينه وبين المخلوقين.

(٨١٥) العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

(٨١٦) أصل الإيمان والنفاق في القلب، وإنما القول والفعل فرعان لهما.

(٨١٧) حقُّ الله وحق رسوله متلازمان. وجهة حرمة الله ورسوله جهة واحدة، فمن آذى الرسول فقد آذى الله ومن أطاعه فقد أطاع الله.

(٨١٨) الأعمال إنما يُحبِطها ما يُنافِيها.

(٨١٩) وإذا علم الرجل من حال صديقه أنه يطيب نفسه بما يأخذ من ماله فله أن يأخذ وإن لم يستأذنه نطقاً.

(٨٢٠) الكلمة التي تصدر عن محبة وتعظيم تغفر لصاحبها بل يحمد عليها وإن كان مثلها لو صدر بدون ذلك استحق صاحبها النكال، وكذلك الفعل.

(٨٢١) الحكم المعلَّق بشرط لا يثبت بعينه عند عدمه باتفاق العقلاء.

(٨٢٢) لما ذكر آيات الأمر بالصبر وآيات القتال قال: فمن كان من المؤمنين بأرض هو فيها مستضعف وفي وقت هو فيه مستضعف فليعمل بآية الصبر، والصفح والعفو عما يؤذي الله ورسوله من الذين أوتوا الكتاب والمشركين؛ أما أهل القوة فيعملون بآية قتال أئمة الكفر الذين يطعنون في الدين، وبآية قتال الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون.

(٨٢٣) سبُّ غير الرسول ــ مع كونه معصيةً ــ يوجب الجلد، وسبُّ الرسول مع كونه كُفراً يوجب القتل.

(٨٢٤) الظاهر إنما يكون دليلاً صحيحاً معتمداً إذا لم يثبت أن الباطن بخلافه، فإذا قام الدليل على الباطن لم يلتفت إلى ظاهر قد علم أن الباطن بخلافه.

(٨٢٥) الحكم إذا لم يثبت بأصل ولا نظير كان تحكُّماً.

(٨٢٦) قاعدة شريفة جامعة في وجوب الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، ووجوب عبادة الله وحده لا شريك له، وطاعته وطاعة رسله على كل أحد في كل حال بحسب الاستطاعة؛ وإن كل ما خالف ذلك فهو باطل، والتنبيه على إبطال الاعتقادات والعقود المخالفة لذلك، وبيان أن مراتب الخير والشر بحسب الدخول في ذلك والخروج منه، فأفضلهم أكملهم

قياماً بذلك، كالنبيين والصِّدِّيقين والشهداء والصالحين وشرُّهُم أبعدُهم عنه، كالكفار المعطِّلين والمُشْركين مثل فرعون وغيره من أصناف الكفار والمنافقين، وأفضل الخلق من حين بعث محمد ﷺ وأقومهم بذلك أتبعهم له، وهم السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار وشر الخلق أعظمهم مخالفة لهؤلاء، كالزنادقة الملحدين من القرامطة الباطنية العبيدية وغيرهم.

ثم فصّل هذه الجملة الكبيرة برسالة مستقلة رحمه الله وقدس روحه.

فهذه أكثر من ثمانمائة من الأصول الجوامع والقواعد والضوابط كلها قد انتقيتها من كتب هذا الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية، وهي كما ترى في جميع العلوم النافعة والفنون الضرورية.

ولما كان شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية قد سلك مسلك شيخه المذكور بالتحقيق للعلوم الأصولية والفروعية والظاهرة والباطنة، وكان أعظم من انتفع بشيخ الإسلام وأقومهم بعلومه وأوسعهم في العلوم العقلية والنقلية أحببت أن أنقل من كتبه من الأصول والقواعد والضوابط والفوائد الجليلة وأتبعها لهذا الكتاب، وسأحذو بحول الله حذو ما فعلته بما نقلته من كتب شيخ الإسلام أذكر نفس عبارة المؤلف من غير تغيير لها إلا إذا اقتضى السبب ذلك، إما اقتصاراً على نفس المقصود من عبارته أو جمع القاعدة التي توزعت وتفرقت في كلامه في عدة مواضع لا تتم الفائدة المطلوبة إلاّ بضم بعضها إلى بعض، وأسأل الله أن ييسر ذلك وأن يجعل العمل خالصاً لوجهه نافعاً لعباده، ومن نظر فيها علم أنها من أنفع ما يكون وأنها جمعت من العلوم والمعاني ما لم يجمعه أي كتاب، فإنها صفوة كتبهما الموجودة، رحمهما الله وقدس أرواحهما آمين.



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

قواعد وضوابط منقولة من كتب شمس الدين ابن القيم

(من البدائـع)

(٨٢٧) حقوق المالك شيء، وحقوق المِلك شيء آخـر، فحقوق المالك تجب لمن له على أخيه حق، وحقوق المِلك تتبـع الملك ولا يراعى بها المالك.

(٨٢٨) تمليك المنفعة شيء وتمليك الانتفاع شيء آخر، فالأول يملك به الانتفاع والمعاوضة، والثاني يملك به الانتفاع دون المعاوضة.

(٨٢٩) الفرق بين الشهادة والرواية، أن الرواية يعم حكمها الراوي وغيره على ممر الزمان، والشهادة تخص المشهود عليه ولا يتعداهما إلّا بطريق التبعية المحضة، فالشهادة اشترط فيها العدد وانتفاء التهمة الخاصة، والرواية لا يشترط فيها العدد إنما يشترط الحفظ والعدالة وهنا فـروع مترددة بين الأمرين: مِنَ العلماء مَنْ ألحقها بالشهادة، ومنهم من ألحقها بالرواية كرؤية الهلال. والقافة والجرح والتقويم والقسم ونحوها.

(٨٣٠) قول الصبـي والمرأة والكافر مقبول فيما جرت به العـادة، كالهدية ونحوها لما احتف بذلك من القرائن المرجحة.

(٨٣١) الخبر إن كان عن حكم عام يتعلق بالأمة فإمّا أن يكون مستندَه السماعُ فهو الرواية؛ وإن كان مستندَه الفهمُ من المسموع فهو الفتوى؛ وإن كان خبراً جزئياً يتعلق بمعيَّن مستندُه المشاهدَة أو العلم فهو الشهادة؛ وإن كان خبراً عن حق يتعلق بالمخبر عنه، والمخبر به هو مستحقه أو نائبه فهو الدعوى؛ وإن كان خبراً عن تصديق هذا الخبر فهو الإقرار؛ وإن كان خبراً عن كذبه فهو الإنكار؛ وإن كان خبراً نشأ عن دليل فهو النتيجة وتسمى قبل أن يحصل عليها الدليل مطلوباً؛ وإن كان خبراً عن شيء يقصد منه نتيجته فهو دليل وجزؤه مقدمة.

(٨٣٢) المجاز والتأويل لا يدخل في النصوص وإنما يدخل في الظاهر المحتمل له.

فوائد تتعلق بالأسماء والصفات

ما يجري صفة أو خبراً على الرب أقسام:

ما يرجع إلى نفس الذات كقولك: ذات وموجود وشيء؛ وما يرجع إلى صفات معنوية كالعليم والقدير والسميع، وما يرجع إلى أفعاله نحو الخالق الرازق وما يرجع إلى التنزيه المحض ولا بد من تضمنه ثبوتاً إذ لا كمال في العدم المحض كالقدوس السلام.

وما يدل على جملة أوصاف عديدة لا تختص بصفة معينة كالعظيم المجيد الصمد.

وما أفاد صفة تحصل باقتران أحد الاسمين للآخر نحو الغني الحميد، العفوّ القدير، الحميد المجيد، العزيز الحكيم، الغفور الودود، وما يدخل في باب الإخبار عن الله أوسع مما يدخل في باب أسمائه.

(٨٣٣) الصفة إذا كانت منقسمة إلى كمال ونقص لم تدخل بمطلقها

في أسمائه بل يطلق عليه منها كمالها وذلك كالمُريد والصَّانع والفاعل فإنها لا تدخل في أسمائه بل تقيّد بالكمال.

(٨٣٤) أسماؤه الحسنى أعلام وأوصاف، وللاسم ثلاث دلالات: دلالة على الذات والصفة بالمطابقة، ودلالة على أحدهما بالتضمن، ودلالة على الصفة الأخرى باللزوم؛ ولها اعتباران فهي باعتبار الذات ودلالتها عليها مترادفة، وباعتبار الصفات متباينة. أفعال الرب صادرة عن أسمائه وصفاته، وأسماء المخلوقين صادرة عن أفعالهم، فالرب تعالى فعاله عن كماله، والمخلوق كماله من فعاله فاشتقت له الأسماء بعد أن كمل بالفعل، والرب لم يزل كاملاً فحصلت أفعاله عن كماله، لأنه كامل بذاته وصفاته.

(٨٣٥) إحصاء أسماء الله الحسنى والعلم بها أصل للعلم بكل معلوم، فإن المعلومات القدرية والشرعية صادرة عن أسماء الله وصفاته، ولهذا كانت في غاية الإحكام والصلاح والنفع.

(٨٣٦) ومراتب إحصاء أسماء الله التي من أحصاها دخل الجنة ثلاثة: حفظها وفهمها ودعاء الله بها دعاء عبادة ودعاء مسألة.

(٨٣٧) الإلحاد في أسماء الله يدخل فيه نفيها وتعطيلها أو تشبيهها بصفات المخلوقين أو تسمية المخلوقات بها على الوجه الذي يختص بالله، ويدخل في ذلك التحريف الباطل.

(٨٣٨) القول الجامع في تفسير الصراط المستقيم هو الطريق الذي نصبه الله لعباده على ألسنة رسله وجعله مُوصِلاً لعباده إليه ولا طريق لهم سواه، وهو إفراده بالعبودية وإفراد رسله بالطاعة، وهو مضمون شهادة أن لا إله إلاّ الله وأن محمداً عبده ورسوله، ونكتة ذلك وعقده أن تحبه بقلبك كله، وتُرْضيه بجهدك كله، فلا يكون في قلبك موضع إلاّ معمور بحبه ولا تكون لك إرادة إلاّ متعلقة بمرضاته وهذا هو الهدى ودين الحق، وهو معرفة الحق

والعمل به، وهو معرفةُ ما بعث اللَّهُ به رسُلَه والقيام به، فقل ما شئت من العبارات التي هذا أحسنها وقطب رحاها.

(٨٣٩) ينبغي لمن دعا الله بأسمائه الحسنى أن يسأل في كل مطلوب ويتوسل إليه بالاسم المقتضى لذلك المطلوب المناسب لحصوله حتى كأن الداعي يستشفع إليه متوسل إليه به.

(٨٤٠) البركة المضافة إلى الله نوعان: بركة هي فعله تعالى والفعل منه بَارك وبركة هي وصفه والفعل منها تبارك فتبارك دالٌّ على كمال بركته وعظمها وسعتها والبركة كثرة الخير ودوامه، ولا أحد أحق بذلك وصفاً وفعلاً منه تعالى.

(٨٤١) ويندفع شر الحاسد عن المحسود بعشرة أسباب:

(١) التعوّذ بالله من شره والتحصّن واللجأ إليه.

(٢) تقوى الله وحفظه عند أمره.

(٣) الصبر على عدوه بأن لا يقابله بأذى أصلا.

(٤) قوة التوكل على الله.

(٥) فراغ القلب من الاشتغال به والفكر فيه.

(٦) الإقبال على الله.

(٧) التوبة من الذنوب التي سلطت عليه أعداءه.

(٨) الصدقة والإحسان مهما أمكنه.

(٩) وأخص من ذلك الإحسان إلى الحاسد الباغي.

(١٠) السبب الجامع لذلك وهو تجريد التوحيد والترحل بالفكر في الأسباب إلى المسبب العزيز الحكيم.

(٨٤٢) أَتْباع الرسل وأهلُ الحق أقرُّوا بوجود النفس الناطقة المفارقة للبدن، وأقرّوا بوجود الجن والشياطين، وأثبتوا ما أثبته الله ورسوله من صفاتهما

وشرهما واستعاذوا بالله منه وعلِموا أنه لا يعيذهم إلّا الله، ومن خاف شيئاً غير الله سلط عليه، ومن رجا شيئاً سوى الله خذل من جهته.

(٨٤٣) وينحصر شر الشيطان في ستة أجناس لا يزال بابن آدم حتى ينال منه واحداً منها أو أكثر:

(١) شر الكفر والشرك.
(٢) ثم البدعة.
(٣) ثم كبائر الذنوب.
(٤) ثم صغائرها.
(٥) ثم الاشتغال بالمباحات عن الخير.
(٦) ثم بالعمل المفضول عن الفاضل.

والأسباب التي يعتصم بها العبد من الشيطان عشرة:

(١) الاستعاذة بالله منه.
(٢) قراءة المعوِّذتين.
(٣) قراءة آية الكرسي.
(٤) قراءة البقرة.
(٥) قراءة خاتمة البقرة.
(٦) قراءة أول (حم) المؤمن إلى إليه المصير.
(٧) ولا إلهَ إلّا الله وحدَه لا شريك له، لَهُ الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير مائة مرة.
(٨) كثرة ذكر الله.
(٩) الوضوء مع الصلاة.
(١٠) إمساك فضول النظر والكلام والطعام ومخالطة الناس.

وليعلم أن الناس أربعة أقسام:

أحدها: مَنْ مخالطته كالغـذاء، لا يُستغنى عنه في اليـوم والليلة، وهم العلماء بالله وأمره ومكايد عدوه وأمراض القلوب وأدويتها الناصحون لله ولكتابه ولرسوله ولخلقه، فهذا في مخالطته الربـح كله.

الثاني: مَن مخالطته كالدواء، يحتاج إليه عند المرض فما دمت صحيحاً فلا حاجة لك في خلطته، وهم من لا يُستغنى عن مخالطتهم في مصلحة المعاش وقيام ما أنت محتاج إليه.

الثالث: مَن مخالطته كالداء، على اختلاف مراتبه وأنواعـه وقوتـه وضعفه، وهم من في خلطته ضرر ديني أو دنيوي، ومتى ابتليت بواحد من هؤلاء فلتعاشره بالمعروف حتى يجعل الله لك فرجاً، ومتى تمكنت من نقله إلى الخير فهي فرصة تغتنم.

الرابـع: من مخالطته الهلك كله بمنـزلة السم، وهم أهـل البدع والضلاله.

(٨٤٤) أكثر الخلق إذا نالوا الرئاسات تغيرت أخلاقهم ومالوا إلى الكبر وسرعة الانفعال، فمن الغلط أن تطالبه بالأخلاق التي كان يعامل بها قبل الرئاسة؛ ومخاطبة الرؤساء بالقول اللين مطلوب شرعاً وعقلاً، وهكذا كان ﷺ يخاطب العشائر والقبائل.

(٨٤٥) فـإن الله أرسل رسله وأنـزل كتبه ليقـوم النـاس بـالقِسط، وهو العدل الذي قامت به السموات والأرض، فإذا ظهرت أمارات العدل وتبين وجهه بأي طريق كان، فَثَمَّ شرعُ الله ودينُه؛ ولم يحصر الله ورسوله طرقَ العدل في أمور معينة، فأي طريق استخرج بها العدل والقسط فهو من الدين.

(٨٤٦) حذارِ حذارِ من أمرين لهما عواقب سوء:

(١) رد الحق لمخالفـة هَواك، فإنك تعاقب بتقليب القلب، وردّ ما يرد عليك من الحق رأساً.

(٢) التهاون بالأمر إذا حضر وقته فإنك تعاقب بالتثبيط والإقعاد والكسل.

فمن سلم من هاتين الآفتين فَلْتَهْنِه السلامة.

(٨٤٧) الفعل إن كان منشأ المفسدة الخالصة أو الراجحة فهو المحرّم، فإن ضعفت تلك المفسدة فهو المكروه، ومراتبه في الكراهة بحسب ضعف المفسدة؛ هذا إذا كان منشأ للمفسدة، وأما إذا كان مفضياً إليها، فإن كان الإفضاء قريباً فهو حرام أيضاً كالخلوة بالأجنبية والسفر بها ورؤية محاسنها، فهذا القسم يسلب عنه اسم الإباحة وحكمها. وإن كان الإفضاء بعيداً جدّاً لم يسلب اسم الإباحة ولا حكمها كخلوة ذي رحم المحرَم بها وسفره بها ونظر الخاطب، فإن قرب الإفضاء قرباً ما فهو الورع وهو في المراتب على قدر قرب الإفضاء وبعده، وكلما قرب الإفضاء كان أولى بالكراهة والورع حتى ينتهي إلى درجة التحريم.

(٨٤٨) حمل المطلق على المقيد مشروط بأن لا يقيد بقيدين متنافيين، فإن قيد بذلك امتنع الحمل وبقي على إطلاقه، وعلم أن القيدين تمثيل لا تقييد، ومشروط أيضاً إذا لم يستلزم تأخير البيان عن وقت الحاجة، فإن استلزمه حمل على إطلاقه.

(٨٤٩) القياس وأصول الشرع يقتضي أنه لا يصح رفض شيء من الأعمال بعد الفراغ منه، وأن نية رفضه وإبطاله لا تؤثر شيئاً، فإن الشارع لم يجعل ذلك إليه.

(٨٥٠) الأسباب الفعلية أقوى من الأسباب القولية.

(٨٥١) النكرة في سياق النفي أو النهي أو الاستفهام أو الشرط، تعم والمفرد المحلى «بأل» والمفرد المضاف وعموم الجمع المحلى «باللام» وأدوات الشرط كلها تعم وشواهدها كثيرة.

(٨٥٢) الأمر المطلق للوجوب، والنهي والتحريم إلاّ إذا دلّ على خلاف ذلك.

(٨٥٣) ويستفاد كون الأمر المطلق للوجوب من ذمه لمن خالفه وتسميته إياه عاصياً وترتيبه عليه العقاب العاجل أو الآجل. ويستفاد كون النهي للتحريم من ذمه لمن ارتكبه، وتسميته إياه عاصياً وترتيبه العقاب على فعله، ويستفاد الوجوب بالأمر تارة وبالتصريح بالإيجاب والفرض والكتب ولفظة (على) ولفظة (حق) على العباد وعلى المؤمنين وترتيب الذم والعقاب على الترك وإحباط العمل بالترك وغير ذلك.

ويستفاد التحريم من النهي والتصريح بالتحريم والحظر والوعيد على الفعل وذم الفاعل وإيجاب الكفارة بالفعل، وقوله (لا ينبغي) فإنها في لغة القرآن والرسول للمنع عقلاً وشرعاً، ولفظة (ما كان لهم كذا ولم يكن لهم) وترتيب الحد على الفعل ولفظة (لا يحل ولا يصلح) ووصف الفعل بأنه فساد وأنه من تزيين الشيطان وعمله، وأن الله لا يحبه وأنه لا يرضاه لعباده ولا يزكّي فاعله ولا يكلِّمه ولا ينظر إليه ونحو ذلك.

وتستفاد الإباحة: من الإذن والتخيير، والأمر بعد الحظر، ونفي الجُنَاح والحَرَج والإثمِ والمؤاخذةِ والإخبارِ بأنه معفوّ عنه، وبالإقرار على فعله في زمن الوحي، وبالإنكار على من حرّم الشيء، والإخبار بأنه خلق لنا كذا، وجعله لنا، وامتنانه علينا به وإخباره عن فعل مَنْ قَبْلَنَا له؛ غير ذامٍّ لهم عليه، فإن اقترن بإخباره مدحُ فاعله لأجله دلَّ على رجحانه استحباباً أو وجوباً، وكل فعل عظَّمه الله ورسوله ومَدَحه أو مدح فاعله لأجله أو فرح به أو أحبَّه أو أحبَّ فاعلَه أو رضي به أو رضي عن فاعله أو وصفه بالطيِّب أو البركة أو الحسن أو نصبه سبباً لمحبته أو لثواب عاجل أو آجل، أو نصبه سبباً لذكره لعبده أو لشكره له أو لهدايته إياه، أو لإرضاء فاعله أو لمغفرة ذنبه وتكفير سيئاته أو لقبوله أو لنصرة فاعله أو بشارة فاعله بالطيب أو وصف الفعل بكونه معروفاً

أو نفي الحزن والخوف عن فاعله أو وعده بالأمن أو نصبه سبباً لولايته أو أخبر عن دعاء الرسل بحصوله أو وَصَفه بكونهِ قُرْبة أو أقسم به أو بفاعله، كالقسم بخيل المجاهدين وإغارتها أو ضَحِك الرب جل جلاله من فاعله أو عجبه به.. فهو دليل على مشروعيته المشتركة بين الوجوب والندب، وكل فعل طلب الشارع تركه أو ذم فاعله أو عتب عليه أو لعنه أو مقته أو مقت فاعله أو نفى محبته إياه أو محبة فاعله أو نفى الرضا به أو الرضا عن فاعله أو شبّه فاعله بالبهائم أو الشياطين أو جعله مانعاً من الهدى أو القبول أو ما يقارب هذه المعاني... دلّ على تحريمه.

(٨٥٤) ضرب الأمثال في القرآن يستفاد منه أمور التذكير والوعظ والحث والزجر والاعتبار والتقرير وتقريب المواد للعقل وتصويره في صور المحسوس بحيث يكون نسبته للعقل كنسبة المحسوس إلى الحس، وقد تأتي أمثال القرآن مشتملة على بيان تفاوت الأجر على المدح والذمّ وعلى الثواب والعقاب وعلى تفخيم الأمر أو تحقيره وعلى تحقيق أمر.

(٨٥٥) السِّياق يُرشد إلى بيان المجمل وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد وتخصيص العام وتقييد المطلق وتنوُّع الدلالة، وهذا من أعظم القرائن الدالّة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظره وغالط في مناظرته.

(٨٥٦) الحاكم محتاج إلى ثلاثة أمور لا يصح له الحكم بدونها: معرفة الأدلة والأسباب والبينات.

(٨٥٧) فالأدلة تعرِّفه الحكم الشرعي الكلي، والأسباب تعرّفه ثبوته في هذا المحل المعين وانتفاؤه عنه. والبيِّنات تعرّفه طريق الحكم عند التنازع، ومتى أخطأ في واحد من هذه الثلاثة أخطأ في الحكم، وجميع خطأ الحكام مداره على الخطأ فيها أو في بعضها.

(٨٥٨) الفرق بين دليل مشروعية الحكم وبين دليل وقوع الحكم، فالأول متوقف على الشارع، والثاني يُعلم بالحس أو الخبر أو العادة؛ فالأول الكتاب والسُّنة، وكل دليل سواهما يستنبط منهما، والثاني مثل العلم بسبب الحكم وشروطه وموانعه، فدليل مشروعيته يرجع فيه إلى أهل العلم بالقرآن والحديث، ودليل وقوعه يرجع فيه إلى أهل الخبرة بتلك الأسباب والشروط والموانع.

(٨٥٩) الأمر المطلق والجرح المطلق والعلم المطلق والترتيب المطلق والبيع المطلق والماء المطلق والملك المطلق غير مطلق الأمر إلى آخرها، والفرق بينهما أمور:

منها أن الأمر المطلق إلى آخرها لا ينقسم إلى أمر الندب وغيره، فلا يكون مورداً للتقسيم، ومطلق الأمر ينقسم إلى أمر إيجاب وأمر ندب فمطلق الأمر ينقسم والأمر المطلق غير منقسم.

ومنها أن الأمر المطلق فرد من أفراد مطلق الأمر ولا ينعكس.

ومنها أن نفي مطلق الأمر يستلزم نفي الأمر المطلق دون العكس.

الخامس: أن الأمر المطلق نوع لمطلق الأمر ومطلق الأمر جنس للأمر المطلق إلى أن قال:

التاسع: إنّ من بعض أمثلة هذه القاعدة الإيمان المطلق ومطلق الإيمان، فالإيمان المطلق لا يطلق إلاّ على الكامل الكمال المأمور به، ومطلق الإيمان يطلق على الناقص والكامل، فالنصوص التي علقت الأحكام الدنيوية على الإيمان هي مطلق الإيمان، والنصوص التي فيها المدح واستحقاق الثواب والسلامة من العقاب للإيمان المطلق. وسرد نصوصاً في ذلك.

(٨٦٠) ما تبيحه الضرورة يجوز الاجتهاد فيه حال الاشتباه، وما لا تبيحه الضرورة فلا.

(٨٦١) ما بطل حكمه من الإبدال بحصول مبدله لم يبق متعبداً به بحال، فإن وجود المبدل بعد الشروع فيه كوجوده قبل الشروع فيه.

(٨٦٢) من وجب عليه شيء وأمر بإنشائه فامتنع فهل يفعله الحاكم عنه أو يجبره عليه؟ فيه خلاف.

(٨٦٣) من أصول **مالك**: اتباع عمل أهل المدينة وإن خالف الحديث، وسد الذرائع، وإبطال الحيل، ومراعاة القصود والنيات في العقود، واعتبار القرائن وشواهد الحال في الدعاوى والحكومات، والقول بالمصالح والسياسة الشرعية.

ومن أصول **أبي حنيفة**: الاستحسان وتقديم القياس وترك القول بالمفهوم، ونسخ الخاص المتقدم بالعام المتأخر والقول بالحيل.

ومن أصول الشافعي: مراعاة الألفاظ والوقوف معها وتقديم الحديث على غيره.

ومن أصول أحمد: الأخذ بالحديث ما وجد إليه سبيلاً، فإن تعذر فقول الصحابي ما لم يخالف، فإن اختلفوا أخذ من أقوالهم أقواها دليلاً، وكثيراً ما يختلف قوله عند اختلاف أقوال الصحابة، فإن تعذر عليه ذلك كله أخذ بالقياس عند الضرورة. وهذا قريب من أصول الشافعي، بل هما عليه متفقان.

(٨٦٤) شروط العمل بالظَّنِّيات الترجيح عند التعارض؛ فإن وقع التساوي ففيه قولان: التخيير والتوقف.

(٨٦٥) الحقوق المالية الواجبة لله أربعة أقسام:

أحدها: حقوق المال كالزكاة، فهذا يثبت في الذمة بعد التمكن من أدائه، فلو عجز عنه بعد ذلك لم يسقط، ولا يثبت في الذمة إذا عجز عنه وقت الوجوب وألحق به زكاة الفطر.

القسم الثاني: ما يجب بسبب الكفّارة، فإذا عجز عنها وقت انعقاد أسبابها ففي ثبوتها في ذمته إلى الميسرة أو سقوطها قولان مشهوران في مذهب الشافعي وأحمد.

القسم الثالث: ما فيه معنى ضمان المتلف؛ كجزاء الصيد وفدية الأذى، فإذا عجز عنه وقت وجوبه ثبت في ذمته تغليباً لمعنى الغرامة وجزاء المتلف.

القسم الرابع: دم النسك، كالمتعة والقِران، فهذه إذا عجز عنها وجب عنها بدلها من الصيام.

وأما حقوق الآدميين فإنها لا تسقط بحال، لكن إن كان عجزه بتفريط منه في أدائها طولب بها في الآخرة، وإن كان بغير تفريط ففي إشغال ذمته بها وأخذ أصحابها من حسناته نظر.

(٨٦٦) إذا تأملت القرآن وتدبرته وأعرته فكراً وافياً اطلعت فيه من أسرار المناظرات وتقرير الحجج الصحيحة وإبطال الشُّبَه الفاسدة وذكر النقض والفرق والمعارضة والمنع على ما يشفي، ويكفي لمن بَصَّره الله وأنعم عليه بفهم كتابه.

(٨٦٧) من ادعى صرف لفظ عن ظاهره إلى مجازه لم يتمّ له ذلك إلاّ بعد أربع مقامات:

أحدها: بيان امتناع إرادة الحقيقة.

الثاني: بيان صلاحية اللفظ لذلك المعنى الذي عيَّنه، وإلاّ كان مفترياً على اللغة.

الثالث: بيان تعيين ذلك المجمل إن كان له عدة مجازات.

الرابع: الجواب عن الدليل الموجب لإرادة الحقيقة، فمن لم يقم

بهذه الأمور الأربعة كانت دعواه (صرف اللفظ عن ظاهره) دعوى باطلة. وإن ادعى مجرد صرف اللفظ عن ظاهره ولم يعين مجملاً لزمه أمران:

أحدهما: بيان الدليل الدالّ على امتناع إرادة الظاهر.

والثاني: جوابه عن المعارض.

(٨٦٨) الاستدلال شيء والدلالة شيء آخر فلا يلزم من الغلط في أحدهما الغلط في الآخر.

ومن «أعلام الموقعين»

التبليغ عن الله ورسوله نوعان:

تبليغ ألفاظ الكتاب والسُّنة والقائمون بذلك هم القراء والحفاظ.

وتبليغ معانيهما والقائمون بذلك هم الأئمة والفقهاء والتبليغ يعتمد العلم بما يبلغ والصدق فيه فيكون عالماً بما بلغ صادقاً فيه، ويكون مع ذلك حسن الطريقة مرضيَّ السيرة.

(٨٦٩) هل للمقلد أن يفتي؟ فيه ثلاثة أقوال: المنع والجواز، والثالث أنه يجوز ذلك عند الحاجة، وعدم العالم المجتهد وهو أصح الأقوال وعليه العمل.

(٨٧٠) الرأي ثلاثة أقسام: رأي باطل، ورأي صحيح، ورأي هو موضع اشتباه، والسلف استعملوا الرأي الصحيح وعملوا به وذموا الباطل ومنعوا من العمل به، والثالث سوَّغوه عند الاضطرار. فالرأي الباطل:

١ ـ الرأي المخالف للنص.

٢ ـ والكلام في الدين بالخَرْص.

٣ ـ والرأي المتضمن تعطيل أسماء الله وصفاته وأفعاله بالمقاييس الباطلة التي وضعها أهل البدع.

٤ ـ والرأي الذي أحدثت به البدع.

٥ ـ والقول بالاستحسان والظنون والاشتغال بحفظ المعضلات ورد الفروع بعضها على بعض قياساً دون ردِّها إلى أصولها.

والرأي المحمود أنواع:

١ ـ رأي الصحابة رضي الله عنهم.

٢ ـ والرأي الذي يفسر النصوص ويبيّن وجه الدلالة منها إذا كان مستنداً إلى استدلال واستنباط دون ما استند على مجرد التخرص.

٣ ـ والرأي الذي اتفقت عليه الأمة.

٤ ـ والرأي الذي يكون بعد طلب الواقعة من الكتاب والسُّنة وأقوال الصحابة يجتهد فيه إلى قربه من معاني النصوص.

(٨٧١) الطرق التي يحكم فيها الحاكم أوسع من الطرق التي أرشد الله صاحب الحق إلى أن يحفظ حقه بها.

(٨٧٢) الذي جاءت به الشريعة أن اليمين تُشرع من جهة أقوى المتداعيين وأي الخصمين ترجَّح جانبه جعلت اليمين من جهته.

(٨٧٣) الصلح جائز بين المسلمين إلّا صلحاً حرَّم حلالاً أو أحلَّ حراماً؛ والمسلمون على شروطهم إلّا شرطاً حرَّم حلالاً أو أحلَّ حراماً. والحقوق نوعان: حق لله لا مدخل للصلح فيه، كالحدود ونحوها، وأما حقوق الآدميين فهي التي تقبل الصلح والإسقاط والمعاوضة عليها، والصلح العادل هو الذي أمر الله به ورسوله، والجائر هو الظلم بعينه، وهو الميل مع

أحد المتصالحين بغير نفع للآخر، فالصلح الجائز هو الذي يعتمد فيه رضى الله ورضى الخصمين.

(٨٧٤) أصل مبنى تعبير الرؤيا على القياس والتمثيل واعتبار المعقول بالمحسوس، فالرؤيا أمثال مضروبة يضربها الملك الذي وَكَله الله بالرؤيا ليستدل الرائي بما ضرب له من المثل على نظيره ويعبر عنه إلى شبهه.

(٨٧٥) وكما أن محمداً ﷺ عامُّ الرسالة إلى كل مكلف، فرسالته عامة في كل شيء من الدين، أصولِه وفروعِه، دقيقِه وجليلِه، فكما لا يخرج أحد عن رسالته، فكذلك لا يخرج حكم تحتاج إليه الأمة عنها وعن بيانه لها.

(٨٧٦) نصوص الكتاب والسنة عامة شاملة لا يخرج عنها حكم من الأحكام ولكن دلالة النصوص نوعان، حقيقية وإضافية، فالحقيقية تابعة لقصد المتكلم وإرادته، وهذه الدلالة لا تختلف، والإضافية تابعة لفهم السامع وإدراكه وجودة فكره وقريحته، وصفاء ذهنه ومعرفته بالألفاظ ومراتبها، وهذه الدلالة تختلف اختلافاً متبايناً بحسب تباين السامعين في ذلك.

(٨٧٧) ليس في الشريعة ما يخالف القياس. وما ظن فيه مخالفته للقياس فأحد الأمرين لازم فيه: إما أن يكون القياس فاسداً أو يكون ذلك الحكم لم يثبت بالنص كونه من الشرع؛ ثم ذكر ما قيل إنه على خلاف القياس وبيّن بالدلالة الواضحة مطابقته للقياس الصحيح.

(٨٧٨) والعبد إذا عزم على فعل أمر فعليه: (١): أن يعلم أولاً هل هو طاعة للَّه أم لا، فإن لم يكن طاعة فلا يفعله إلاّ أن يكون مباحاً يستعين به على الطاعة، وحينئذ يصير طاعة؛ (٢): فإذا بان له أنه طاعة لله فلا يُقدم عليه حتى ينظر هل هو مُعانٌ عليه أم لا، فإن لم يكن مُعاناً عليه فلا يقدم عليه فيذل نفسه؛ وإن كان مُعاناً عليه بقي عليه نظر آخر، (٣): وهو أن يأتيه من بابه؛ فإن أتاه من غير بابه أضاعه أو فرّط فيه أو أفسد منه شيئاً، فهذه الأمور الثلاثة أصل سعادة العبد وفلاحه وهو معنى قول العبد:

﴿إياك نعبد وإياك نستعين، اهدِنا الصِّراط المستقيم﴾

[سورة الفاتحة: الآيتان ٥، ٦]

فأسعد الخلق أهل العبادة والاستعانة والهداية إلى المطلوب، وأشقاهم من عَدِمَ الأمور الثلاثة؛ ومنهم من يكون له نصيب من أحدها دون الأُخَرِ.

(٨٧٩) العمل لله وحده مقبول ولغيره مردود، فإذا كان العمل لله ولغيره فهو ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون الباعث الأول على العمل الإخلاص، ثم يعرض له الرياء وإرادة غير الله، فهذا المعول فيه على الباعث الأول، ما لم يفسخه بإرادة جازمة لغير الله فيكون حكمه حكم قطع النية في أثناء العبادة وفسخها، أعني قطع استصحاب حكمها.

الثاني: عكس هذا فهذا لا يحتسب له بما مضى من العمل ويحتسب له من حين قلب نيته، ثم إن كانت العبادة لا يصح آخرها إلاّ بصحة أولها وجبت الإعادة كالصلاة وإلاّ لم تجب، كم أحرم لغير الله؛ ثم قلب نيته لله عند الوقوف أو الطواف.

الثالث: أن يبتديها مريداً بها الله والناس، فيريد أداء فرضه، والجزاء والشكور من الناس، وكمن يصلِّي بالأجرة، فهو لو لم يأخذ الأجرة صلّى، ولكنه يصلِّي لله وللأجرة، وكمن يحجّ ليسقط الفرض عنه، ويقال: فلان حج أو نحو ذلك فهذا لا يقبل منه العمل، وإن كانت النية شرطاً في سقوط الفرض وجبت عليه الإعادة، فإن حقيقة الإخلاص التي هي شرط في صحة العمل هو تجريد القصد طاعة للمعبود ولم يؤمر إلاّ بهذا وهو لم يأت به فبقي في عهدة الأمر.

(٨٨٠) التقليد المحرَّم ثلاثة أنواع:

أحدها: الإعراض عما أنزل الله وعدم الالتفات إليه اكتفاءً بتقليد الآباء.

الثاني: تقليد من لا يعلم المقلِّد أَنه أهل لأن يؤخذ بقوله.

الثالث: التقليد بعد قيام الحجة وظهور الدليل على خلاف قول المقلد.

(٨٨١) الواجب على كل عبد من العلم أن يعرف ما يخصه من الأحكام، ولا يجب عليه أن يعرف ما لا تدعوه إليه الحاجة إلى معرفته، وهو بحمد الله أيسر شيء كتاب الله وسنة رسوله، وهي بحمد الله مضبوطة محفوظة أصول الأحكام التي تدور عليها نحو خمسمائة حديث، وفرشها وتفاصيلها نحو أربعة آلاف حديث.

(٨٨٢) طريقة الصحابة والتابعين إنهم يردون المتشابه إلى المُحْكَمِ ويأخذون من المُحْكَم ما يفسِّر لهم المتشابه ويبيِّنه، فتتفق دلالته مع دلالة المُحْكَم، وتُوافِق النصوص بعضها بعضاً، ويصدق بعضها بعضاً، فإنها كلها من عند الله، وما كان من عند الله فلا اختلاف فيه ولا تناقض؛ وإنما الاختلاف والتناقض في غيره، ولهذا الأصل أمثلة كثيرة، أصولية وفروعية.

(٨٨٣) وبيان النبي ﷺ أقسام: بيانه لألفاظ الوحي ولمعانيه بقوله أو فعله أو إقراره بيانٌ للقرآن، وبيانٌ ابتدائي يبتدىء الناس أو يسألونه وبيانه بالقول والفعل لمجملات القرآن.

(٨٨٤) قد تتغير الفتوى وتختلف بحسب الأحوال الأصلية والعارضة؛ والأصل أن يتبع فيها أرجح المصالح ويدفع أعظم المفاسد، ولذلك أمثلة: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قد يجب تركه لما هو أهم منه، وإقامة الحدود في الغزو ودرء القطع عام المجاعة، وإيجاب قوت البلد في الفطرة والكفّارات ونحوها، والمطرة وينبني عليه جواز طواف الحائض للضرورة والإلزام بالثلاث وعدمه وموجبات الأيمان والنذور وغيرها من الإقرار وغيره، والإلزام بالصداق الذي اتفق الزوجان على تأخيره وقد تنبني عليها كثير من مسائل الحيل والذرائع ونحوها.

(٨٨٥) ينبغي للمفتي أن يجيب السائل عن غير ما سأله إذا كان يتعلق بسؤاله أو تشتد إليه حاجته وأن يستفصل عما يظن فيه احتمالات، وأن ينبِّه السائل على موضع الاحتراز وأن يصور له الجواب ويوضحه ويذكر دليلَه ومأخذه، وإذا كان مستغرباً فليقدم أمامه ما يكون مُؤْذِناً به ودليلاً عليه، وله أن يحلف على ثبوت الحكم إذا كان فيه مصلحة وأن يفتي بلفظ النص ما وجد إليه سبيلاً، وإذا سئل فلينبعث من قلبه باعث الإخلاص والافتقار التام إلى ربه أن يلهمه الصواب ويسدده ولا يفتي إلّا بعلم ولا يجوز له أن يشهد على الله ورسوله أنه أحلَّ كذا أو حرّم كذا، أو أوجبه أو كرهه إلّا لما يعلم أن الأمر فيه كذلك، مما نص الله ورسوله على حكمه.

ذكر ابن بطة عن الإمام أحمد أنه قال: لا ينبغي للرجل أن ينصب نفسه للفتيا حتى يكون فيه خمس خصال:

أولها: أن تكون له نية، فإن لم يكن له نية لم يكن عليه نور ولا على كلامه نور.

الثانية: أن يكون له علم وحلم ووقار وسكينة.

الثالثة: أن يكون قوياً على ما هو عليه وعلى معرفته.

الرابعة: الكفاية وإلاَّ مضغه الناس.

الخامسة: معرفة الناس.

وهذا مما يدل على جلالة أحمد ومحله من العلم والمعرفة، فإن هذه الخمسة هي دعائم الفتوى، وأي شيء نقص منها ظهر الخلل من المفتي بحسبه.

ومن كتاب «حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح»

لما ذكر الأثر أن مفتاح الجنة «لا إله إلا الله» وأن أسنانه شرائع الإسلام الظاهرة والباطنة، وقد جعل الله لكل مطلوب مفتاحاً يفتح به، فجعل مفتاح الصلاة الطهور، ومفتاح الحج الإحرام، ومفتاح البر الصدق، ومفتاح الجنة التوحيد، ومفتاح العلم حسن السؤال وحسن الإصغاء، ومفتاح النصر والظفر الصبر ومفتاح المزيد الشكر، ومفتاح الولاية المحبة والذكر، ومفتاح الرغبة في الآخرة الزهد في الدنيا، ومفتاح الفلاح التقوى، ومفتاح التوفيق الرغبة والرهبة، ومفتاح الإجابة الدعاء، ومفتاح الإيمان التفكر فيما دعا الله عباده للتفكر فيه، ومفتاح الدخول على الله إسلام القلب وسلامته والإخلاص له في الحب والبغض، والفعل والترك، ومفتاح حياة القلب تدبُّر القرآن والتضرع بالأسحار وترك الذنوب، ومفتاح حصول الرحمة الإحسان في عبادة الخالق والسعي في نفع عبيده، ومفتاح الرزق السعي مع الاستغفار والتقوى، ومفتاح العز طاعة الله ورسوله، ومفتاح الاستعداد للآخرة قصر الأمل، ومفتاح كل خير الرغبة في الله والدار الآخرة، ومفتاح كل شر حب الدنيا وطول الأمل.

وهذا باب عظيم من أنفع أبواب العلم، وهو معرفة مفاتيح أبواب الخير والشر لا يوفق لمعرفته ومراعاته إلّا من عَظُم حظه وتوفيقه، فإن الله سبحانه جعل لكل خير وشر مفتاحاً وباباً يدخل منه إليه، كما جعل الشرك والكِبْر والإعراض عما بعث الله به رسوله، والغفلة عن ذكره والقيام بحقه مفتاحاً للنار؛ وكما جعل الخمر مفتاح كل إثم، وجعل الغناء مفتاح الزِّنا، وجعل إطلاق النظر في الصور مفتاح الطلب والعشق، وجعل الكسل والراحة مفتاح الخيبة والحرمان، وجعل المعاصي كلها مفتاح الكفر، وجعل الكذب مفتاح النفاق، وجعل الشّح والحرص مفتاح البخل وقطيعة الرحم، وأخذ

المال من غير حله، وجعل الإعراض عما جاء به الرسول مفتاح كل بدعة وضلالة، وهذه الأمور لا يُصَدِّق بها إلّا كلُّ من له بصيرة صحيحة وعقل يعرف به ما في نفسه وما في الوجودِ من الخير والشر، فينبغي للعبد أن يعتني كل الاعتناء بمعرفة المفاتيح وما جُعِلت مفاتيح له، والله من وراء توفيقه وعدله، له الملك وله الحمد، وله النعمة والفضل، لا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون.

(٨٨٦) لما ذكر النصوص العديدة في عظمة نعيم الجنة وتنوعه قال: هذا الكلام العظيم الجامع لأصناف نعيم الجنة بغاية البيان والوضوح؛ وكيف يقدر قدر دار غرسها الله بيده؛ وجعلها مقراً لأحبابه، وملأها من رحمته وكرامته ورضوانه ووصف نعيمها بالفوز العظيم، وملكها بالملك الكبير وأودعها جميع الخير بحذافيره، وطهّرها من كل عيب وآفة ونقص، فإن سألت عن أرضها وتربتها فهي المسك والزعفران، وإن سألت عن سقفها فهو عرش الرحمن، وإن سألت عن ملاطها فهو المسك الأذفر، وإن سألت عن حصبائها فهو اللؤلؤ والجوهر، وإن سألت عن بنائها فلبنة من فضة ولبنة من ذهب، وإن سألت عن أشجارها، فما فيها شجرة إلا وساقها من فضة وذهب، لا من الحطب والخشب، وإن سألت عن ثمارها فأمثال القلال، ألين من الزبد وأحلى من العسل، وإن سألت عن ورقها، فأحسن ما يكون من رقائق الحلل، وإن سألت عن أنهارها فأنهار من لبن لم يتغير طعمه، وأنهار من ماء غير آسن، وأنهار من خمر لذة للشاربين، وأنهار من عسل مصفّى؛ وإن سألت عن طعامهم ففكاهة مما يتخيّرون ولحم طير مما يشتهون؛ وإن سألت عن شرابهم فالتسنيم والزنجبيل والكافور، وإن سألت عن آنيتهم فآنية من الذهب والفضة في صفاء القوارير، وإن سألت عن سعة أبوابها فبين المصراعين مسيرة أربعين من الأعوام، وليأتين عليه يوم وهو كظيظ من الزحام. وإن سألت عن تصفيق الرياح لأشجارها فإنها تستفز بالطرب لمن يسمعها، وإن سألت عن ظلها ففيها شجرة واحدة يسير الراكب المجد السريع في ظلها مائة عام ما يقطعها، وإن سألت عن سعتها فأدنى أهلها يسير في ملكه وسرره وقصوره

وبساتينه مسيرة ألفي عام، وإن سألت عن خيامها وقبابها فالخيمة الواحدة من درة مجوفة طولها ستون ميلاً من تلك الخيام، وإن سألت عن علاليها وجواسقها فهي غرف من فوقها غرف مبنية تجري من تحتها الأنهار؛ وإن سألت عن ارتفاعها فانظر إلى الكوكب الطالع أو الغارب في الأفق الذي لا تكاد تناله الأبصار، وإن سألت عن لباس أهلها فهو الحرير والذهب، وإنْ سألت عن فرشهم فبطائنها من استبرق مفروشة في أعلى الرتب، وإن سألت عن أرائكها فهي الأسرة عليها البشخانات وهي الحجال مزرورة بأزرار الذهب، فما لها من فروج ولا خلال، وإن سألت عن وجوه أهلها وحسنهم فعلى صورة القمر، وإن سألت عن أسنانهم فأبناء ثلاث وثلاثين على صورة آدم أبي البشر، وإن سألت عن سماعهم فغناء أزواجهم من الحور العين، وأعلى منه سماع أصوات الملائكة والنبيين؛ وأعلى منهما خطاب رب العالمين؛ وإن سألت عن مطاياهم التي يتزاورون عليها فنجائب أنشأها الله حيث شاء من الجنان؛ وإنْ سألت عن حليهم وأساورتهم فأساور الذهب واللؤلؤ وعلى الرؤوس ملابس التيجان، وإن سألت عن غلمانهم فولدان مخلدون كأنهم لؤلؤ مكنون، ثم ذكر أزواجهم وأن الله قد جمع فيهن كمال الحسن الباطن والظاهر بكل وجه واعتبار، ثم ذكر نعيمهم الأكبر برؤية الله وخطابه وحلول رضوانه الذي هو أكبر من الجنات كلها.

(٨٨٧) لما ذكر الأوصاف التي ذكر الله ورسوله فيمن يستحق الجنة قال: وهذا في القرآن كثير مداره على ثلاث قواعد: إيمان وتقوى وعمل خالص لله على موافقة السُّنة، فأهل هذه الأصول هم أهل البشرى دون من عداهم من سائر الخلق، وعليها دارت بشارات القرآن والسنة جميعها وهي تجتمع في أصلين: إخلاص في طاعة الله وإحسان إلى خلقه؛ وضدها يجتمع في الذين يراءون ويمنعون الماعون؛ وترجع إلى خصلة واحدة، وهي موافقة الرب في محابه؛ ولا طريق إلى ذلك إلاّ بتحقيق القدوة ظاهراً وباطناً برسول الله ﷺ، وأما الأعمال التي هي تفاصيل هذا الأصل فهي بضع

وسبعون شعبة أعلاها قول لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، وبين هاتين الشعبتين سائر الشعب التي مرجعها تصديق الرسول في كل ما أخبر به وطاعته في جميع ما أمر به إيجاباً واستحباباً.

ومن «مدارج السالكين»

(٨٨٨) مدار اعتلال القلوب وأسقامها على أصلين: فساد العلم وفساد القصد ويترتب عليهما داآن قاتلان: الغضب والضلال، فالضلال ينتجه فساد العلم والغضب ينتجه فساد القصد، وهذان المرضان ملاك أمراض القلوب جميعها، ثم ذكر أن شفاء ذلك بالهداية العلمية والهداية العملية معرفة الحق واتباعه، والقرآن كله شفاء لهذين المرضين ولغيرهما وفيه الهداية التامة.

(٨٨٩) وبنى «إياك نعبد» على أربع قواعد: التحقق بما يحبه الله ويرضاه من قول اللسان والقلب وعمل القلب والجوارح، فالعبودية اسم جامع لهذه المراتب الأربع فقول القلب اعتقاد ما أخبر الله به عن نفسه وعن خلقه وعن الغيوب، وقول اللسان الإخبار عنه بذلك والدعوة إليه والذب عنه والقيام بذكره وتبليغ أوامره؛ وعمل القلب كالمحبة له، والتوكل عليه والإنابة إليه، والخوف منه والرجاء له وإخلاص الدين له والصبر له على أوامره وعن نواهيه وعلى أقداره والرضا به وعنه، والموالاة فيه والمعاداة فيه والذل له والخضوع والإخبات والطمأنينة به وغير ذلك من أعمال القلوب التي فرضها أفرض من أعمال الجوارح ومستحبها أحب إلى الله من مستحبها، وعمل الجوارح بدونها إما عديم المنفعة أو قليل المنفعة.

وأعمال الجوارح، كالصلاة، والجهاد، ونقل الأقدام إلى مواضع العبادة، ومساعدة العاجز والإحسان إلى الخلق ونحو ذلك، «فإياك نعبد» التزامٌ لأحكام هذه الأربعة، و«إياك نستعين» طلب الإعانة عليها والتوفيق لها،

و«إهدنا الصراط المستقيم» متضمن للتعريف بالأمرين على التفصيل وإلهام القيام بهما وسلوك طريق السالكين إلى الله بهما.

(٨٩٠) مدار السعادة الدنيوية والأخروية على الاعتصام بالله والاعتصام بحبله؛ فالأول يعصم من الهلكة والثاني يعصم من الضلالة، فإن السائر إلى الله كالسائر على طريق نحو مقصده فهو محتاج إلى هداية الطريق والسلامة فيها؛ فالدليل كفيل بعصمته من الضلالة، وأن يهديه إلى الطريق، والعدة والسلاح بها تحصل له السلامة من قطاع الطريق وآفاتها.

(٨٩١) الإنصاف في معاملة الله أن يُعطي العبودية حقَّها وأن لا ينازع ربَّه صفاتِ إلهيته، وأن لا يشكر على نعمه سواه، ولا يستعين بها على معاصيه، ولا يحمد غيره ولا يعبد سواه.

وأما الإنصاف في حق العبيد فأن يعاملهم بمثل ما يحب أن يعاملوه به.

(٨٩٢) القلب في سيره إلى الله بمنزلة الطائر، فالمحبة رأسه والخوف والرجاء جناحاه، فمتى سلم الرأس والجناحان فالطائر جيد الطيران، ومتى قطع الرأس مات الطائر، ومتى عدم الجناحان فهو عرضة لكل صائد وكاسر.

(٨٩٣) سمعت شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: الزهد ترك ما لا ينفع في الآخرة، والورع ترك ما تخاف ضرره في الآخرة، وهذه العبارة من أحسن ما قيل في الزهد والورع وأجمعها؛ وقال الإمام أحمد: الزهد على ثلاثة أوجه: ترك الحرام ـ وهو زهد العوام، والثاني ترك الفضول من الحلال ـ وهو زهد الخواص، والثالث ترك ما يشغل عن الله ـ وهو زهد العارفين، وهذا من أجمع الكلام وأحسنه تفصيلاً.

(٨٩٤) الفرق بين الرجاء وبين التمني أن التمني يكون مع الكسل ولا يسلك بصاحبه طريق الجد والاجتهاد، والرجاء يكون مع بذل الجهد وحسن التوكّل؛ فالأول كحال من يتمنى أن يكون له أرض يبذرها ويأخذ زرعها،

والثاني كحال من يشق أرضه ويفلحها ويبذرها ويرجو طلوع الزرع؛ فمن عمل بطاعة الله ورجاء ثوابه أو تاب من الذنوب ورجا مغفرته فهو الراجي، ومن رجا الرحمة والمغفرة بلا طاعة ولا توبة فهو مُتَمَنٍّ ورجاؤه كاذب؛ وللسالك إلى ربه نظران: نظر إلى نفسه وعيوبه وآفات عمله يفتح عليه باب الخوف، ونظر إلى سعة رحمة الله وفضله العام والخاص به يفتح عليه باب الرجا، وقال شيخ الإسلام: الخوف المحمود ما حجز العبد عن محارم الله.

(٨٩٥) ومراتب العلم والعمل ثلاثة: رواية، وهي مجرد النقل وحمل المروى؛ ودراية، وهي فهمه وتعقل معناه؛ ورعاية، وهي العمل بموجب ما علمه.

(٨٩٦) مراقبة الرب علم العبد وتيقنه باطلاع الحق على ظاهره وباطنه، فاستدامته لهذا العلم واليقين هي المراقبة وهي ثمرة علمه بأن الله سبحانه رقيب عليه ناظر إليه سامع لقوله ومطلع على عمله كل وقت وكل لحظة ونَفَس وكل طرفة.

(٨٩٧) المعترضون على الله ثلاثة أقسام: معترضون على أسمائه وصفاته، ومعترضون على شرعه ودينه، ومعترضون على قضائه وقدره؛ ولا يتم للعبد دين وإيمان إلّا بترك هذا الاعتراض والتسليم لحكمه الديني والقدري.

(٨٩٨) تعظيم حرمات الله ما يجب احترامه وحفظه من الحقوق والأشخاص والأزمنة والأماكن، فتعظيمها توفيتها حقها وحفظها عن الإضاعة.

(٨٩٩) حقيقة الإخلاص توحيد المطلوب، وحقيقة الصدق توحيد الطلب والإرادة ولا يثمران إلّا بالاستسلام المحض للمتابعة، فهذه الأركان الثلاثة هي أصول الطريق التي من لم يَبْنِ عليها سيرَه، فهو مقطوع، ومن اجتمعت له فهو السابق الذي لا يُجارى، وذلك فضل الله.

(٩٠٠) المطلوب من العبد الاستقامة على عبودية الله، فإن لم يقدر عليها فالمقاربة، فإن نزل عنها فالتفريط والإضاعة.

(٩٠١) ولا يتمُّ التوكُّل الكامل إلا بمعرفة الله وصفاته وأفعاله وإثبات الأسباب والاجتهاد فيها، وقوة الاعتماد على الله والاستناد إليه والسكون، بحيث لا يبقى القلب مضطرباً من تشويش الأسباب، ولا بد من حسن الظن والثقة بالله في نيل ما توكل العبد على الله فيه، والتفويض إلى الله واستسلام القلب له، ويتوكل على الله في كل مطلوب حصوله أو دفع مكروه، وأفضل التوكّل ما كان في حصول خير ديني خاص أو عام.

(٩٠٢) الصبر ثلاثة أقسام: صبر على طاعة الله، وصبر عن معصية الله، وصبر على امتحان الله؛ فالأولان صبر على ما يتعلق بالكسب؛ والثالث صبر على ما لا كسب للعبد فيه؛ وصبر الاختيار أكمل من صبر الاضطرار، وتمام الصبر أن يكون كما قال الله تعالى:

﴿والذين صَبَروا ابتغاء وجهِ ربِّهم﴾ [سورة الرعد: الآية ٢٢]

وأقواه أن يكون بالله معتمداً فيه عليه لا على نفسه ولا على غيره من الخلق.

سمعت شيخ الإسلام يقول: الصبر الجميل هو الذي لا شكوى فيه ولا معه؛ والصفح الجميل هو الذي لا عتاب معه؛ والهجر الجميل هو الذي لا أذى معه.

(٩٠٣) قال النبي ﷺ: ذاق طعم الإيمان من رضي بالله ربّاً وبالإسلام ديناً وبمحمد رسولاً، وقال من قال حين يسمع النداء: رضيت بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً، غفرت له ذنوبه. وهذان الحديثان عليهما مدار مقامات الدين وإليهما ينتهي، وقد تضمنها الرضا بربوبيته سبحانه وألوهيته، والرضا برسوله والرضا بدينه والتسليم له، ومن اجتمعت له فهو الصِّدِّيق حقاً.

(٩٠٤) من أراد أن يحصل له الرضا عن الله الذي هو من أفضل الدرجات فليلزم ما جعل الله رضاه فيه، فإنه يوصله إلى مقام الرضا.

(٩٠٥) الشكر مبني على خمس قواعد: خضوع الشاكر للمشكور له، وحبه له، واعترافه بنعمته، والثناء عليه بها، وأن لا يستعملها فيما يكره.

(٩٠٦) الحياء خلق ناشيء عن حياة القلب ورؤية الآلاء الغزيرة ورؤية التقصير في حقوق ربه، ويثمر اجتناب المحرمات والقيام بالواجبات، ولهذا قال ﷺ: (الحياء لا يأتي إلا بخير).

(٩٠٧) قال تعالى: ﴿والذي جاء بالصِّدقِ وصَدَّق به﴾
[سورة الزمر: الآية ٣٣]

فالذي جاء بالصدق هو من شأنه الصدق في قوله وعمله وحاله، وأعلى مراتب الصدق مرتبة الصِّدِّيقيَّة، وهي كمال الانقياد للرسول ﷺ مع كمال الإخلاص للمرسل.

(٩٠٨) البخل ــ وهو منع الحقوق الواجبة ــ ثمرة الشح، والإيثار ثمرة الجود، والجود عشر مراتب: الجود بالنفس، والجود بالراحة، والجود بالعلم، والجود بالمال، والجود بالجاه، والجود بنفع البدن، والجود بالعرض، والجود بالعفو عن جنايات الخلق، والجود بالخلق والبشر والبسطة؛ والجود بتركه ما في أيدي الناس وهذا غير الجود بالمال، ولكل واحدة من هذه ثمرات جليلة طيبة.

(٩٠٩) الدين كله خُلق، فمن زاد عليك في الخُلُق زاد عليك في الدين، وحسن الخُلُق يقوم على أربعة أركان: الصبر والعفة والشجاعة والعدل؛ فالصبر: يحمله على الاحتمال وكظم الغيظ، والحلم والأناءة والرفق وعدم الطيش والعجلة. والعفة: تحمله على اجتناب الرذائل والقبائح من القول والفعل. والشجاعة: تحمله على عزة النفس وإيثار معالي الأخلاق

والشيم وعلى البذل والندى الذي هو شجاعة النفس وقوتها على إخراج المحبوب ومفارقته وتحمله على كظم الغيظ والحلم، فإنه بقوة نفسه وشجاعتها، أمسك عنانها عن النزع والبطش، وحقيقة الشجاعة ملكة يقتدر بها على قهر خصمه. والعدل: يحمله على اعتدال أخلاقه وتوسطه بين طرفي الإفراط والتفريط؛ فمنشأ جميع الأخلاق الفاضلة من هذه الأربعة. ومنشأ جميع الأخلاق السافلة وبناؤها على أربعة أركان: الجهل والظلم والشهوة والغضب.

(٩١٠) في النفس ثلاثة دواع متجاذبة: داعٍ يدعوها إلى الاتصاف بأخلاق الشياطين من الكِبْر والحسد والعلو والبغي والشر والأذى والفساد والغش؛ وداعٍ يدعوها إلى أخلاق الحيوان وهي داعي الشهوة؛ وداعٍ يدعوها إلى أخلاق الملك من الإحسان والنصح والبر والعلم والطاعة، فحقيقة المروءة بغض الداعيين الأولين وإجابة الداعي الثالث، وقلة المروءة أو عدمها هو الاسترسال مع ذينك الداعيين والتوجه لدعوتهما.

(٩١١) الأدب اجتماع خصال الخير في العبد، وهو ثلاثة أنواع: أدب مع الله بأن يصون قلبه أن يلتفت إلى غيره أو تتعلق إرادته بما يمقته عليه ويصون معاملته أن يشوبها بنقيضه. وأدب مع الرسول بكمال الانقياد وتلقي خبره بالقبول والتصديق وأن لا يعارضه بغيره بوجه من الوجوه، وأدب مع الخلق بمعاملتهم على اختلاف مراتبهم بما يليق بهم ويناسب حالتهم.

(٩١٢) الغنى نوعان: غنى بالله وغنى عن غير الله، وحقيقة الغنى غنى القلب وهو تعلقه بالله وحده، وحقيقة فقره المذموم تعلقه بغيره.

(٩١٣) والحكمة نوعان: علمية وعملية، فالعلمية الاطِّلاع على بواطن الأشياء ومعرفة ارتباط الأسباب بمسبباتها خلقاً وأمراً، قدراً وشرعاً، والعملية وضع الشيء في موضعه.

(٩١٤) وروح العبادة هو الإجلال والمحبة، فإذا خلا أحدهما عن الآخر فسدت العبودية، فإذا اقترن بهذين الثناء على المحبوب المعظم فذلك حقيقة الحمد.

(٩١٥) وأصل السكينة هي الطمأنينة والوقار والسكون الذي يُنزله الله في قلب عبده عند اضطرابه من شدة المخاوف، فلا ينزعج بعد ذلك لما يَرِد عليه، ويوجب له زيادة الإيمان وقوة اليقين والثبات، والطمأنينة سكون القلب إلى الشيء وعدم اضطرابه وقلقه، فالطمأنينة أثر السكينة.

(٩١٦) المحبة لله هي روح العبودية والأسباب الجالبة لها عشرة:

(١) قراءة القرآن بالتدبر. (٢) التقرب إلى الله بالنوافل بعد الفرائض. (٣) دوام ذكره على كل حال. (٤) إيثاره على محابِّ النفس عند غلبات الهوى. (٥) مطالعة القلب لأسمائه وصفاته ومعرفتها. (٦) مشاهدة بره ونعمه الظاهرة والباطنة. (٧) انكسار القلب بين يديه. (٨) الخلوة به وقت النزول الإلهي. (٩) مجالسة المحبين الصادقين. (١٠) مباعدة كل سبب يحول بين القلب وبين الله.

ومراتبها عشر:

(١) العلاقة. (٢) الإرادة. (٣) الصبابة. (٤) الغرام. (٥) الوداد. (٦) الشغف. (٧) العشق. (٨) التتيُّم. (٩) التعبد. (١٠) الخلة، ولها آثار وثمرات جليلة جميلة كثيرة: كالشوق والأنس واليقين والرغبة في الطاعة وكراهة المعصية ونحو ذلك.

ومن «كتاب الصلاة» لابن القيم

(٩١٧) لما ذكر شيئاً من شعب الإيمان قال: فكل شعبة منه تسمى إيماناً حتى تنتهي إلى إماطة الأذى عن الطريق؛ وهذه الشعب منها ما يزول الإيمان بزوالها، كشعبة الشهادة، ومنها ما لا يزول بزوالها كإماطة الأذى عن الطريق؛ وبينهما شعب متفاوتة تفاوتاً عظيماً، منها ما يلحق بشعبة الشهادة ويكون إليها أقرب، ومنها ما يلحق بشعبة إماطة الأذى عن الطريق، ويكون إليها أقرب.

وكذلك الكفر ذو أصل وشعب، فكما أن شعب الإيمان إيمان فشعب الكفر كفر، والحياء شعبة من الإيمان، وقلة الحياء شعبة من شعب الكفر، والصلاة والزكاة والحج والصيام من شعب الإيمان، وتركها من شعب الكفر، والحكم بما أنزل الله من شعب الإيمان، والحكم بغير ما أنزل الله من شعب الكفر، والمعاصي كلها من شعب الكفر، كما أن الطاعات كلها من شعب الإيمان.

وشعب الإيمان قسمان: قولية وفعلية، وكذلك شعب الكفر نوعان: قولية وفعلية؛ ومن شعب الإيمان القولية شعبة يوجب زوالها زوال الإيمان، فكذلك من شعبه الفعلية ما يوجب زوالها زوال الإيمان، وكذلك شعب الكفر القولية والفعلية، فكما يكفر بالاتيان بكلمة الكفر اختياراً وهي شعبة من شعب الكفر، فكذلك يكفر بفعل شعبة من شعبه، كالسجود للصنم والاستهانة بالمصحف فهذا أصل، وههنا أصل آخر، وهو أن حقيقة الإيمان مركبة من قول وعمل والقول قسمان: قول القلب وهو الاعتقاد، وقول اللسان وهو التكلم بكلمة الإسلام، والعمل قسمان: عمل القلب، وهو نيته وإخلاصه، وعمل الجوارح فإذا زالت هذه الأربعة زال الإيمان بكماله، وإذا زال تصديق القلب لم تنفع بقية الأجزاء، فإن تصديق القلب شرط في اعتقادها وكونها نافعة،

وإذا زال عمل القلب مع اعتقاد الصدق، فهذا موضع المعترك بين المرجئة وأهل السنة، فأهل السنة مجمعون على زوال الإيمان، وأنه لا ينفع التصديق مع انتفاء عمل القلب وهو محبته وانقياده، كما لم ينفع إبليس وفرعون وقومه واليهود والمشركين الذين كانوا يعتقدون صدق الرسول، بل ويقرون به سرّاً وجهراً ويقولون ليس بكاذب، ولكن لا نتبعه ولا نؤمن به.

وإذا كان الإيمان يزول بزوال عمل القلب فغير مستنكر أن يزول بزوال أعظم أعمال الجوارح، ولا سيما إذا كان ملزوماً لعمل القلب لعدم محبة القلب وانقياده الذي هو ملزوم لعدم التصديق الجازم كما تقدم تقريره، فإنه يلزم من عدم طاعة القلب عدم طاعة الجوارح، إذ لو أطاع القلب وانقاد أطاعت الجوارح وانقادت، ويلزم من عدم طاعته وانقياده عدم التصديق المستلزم للطاعة، وهو حقيقة الإيمان، فإن الإيمان ليس مجرد التصديق كما تقدم بيانه، وإنما هو التصديق المستلزم للطاعة والانقياد. وهكذا الهدى، ليس هو مجرد معرفة الحق وتبيينه، بل هو معرفته المستلزمة لاتّباعه والعمل بموجبه، وإن سمي الأول هدى فليس هدى تاماً، وههنا أصل آخر، وهو أن الكفر نوعان: كفر عمل وكفر جحود وعناد، فكفر الجحود أن يكفر بما علم أن الرسول جاء به من عند الله جحوداً وعناداً من أسماء الرب وصفاته وأفعاله وأحكامه، وهذا الكفر يضادّ الإيمان من كل وجه.

وأما كفر العمل فينقسم إلى ما يضادّ الإيمان وإلى ما لا يضاده؛ فالسجود للصنم والاستهانة بالمصحف وقتل النبي وسبه يضادّ الإيمان، وأما الحكم بغير ما أنزل الله. وترك الصلاة، فهو من الكفر العملي قطعاً، ولا يمكن أن يُنفَى عنه اسم الكفر بعد أن أطلقه الله ورسوله عليه، فالحاكم بغير ما أنزل الله كافر وتارك الصلاة كافر بنص رسول الله ﷺ ولكن هو كفر عمل لا كفر اعتقاد، وقد نفى ﷺ الإيمان عن الزاني والسارق وشارب الخمر ومن لا يأمن جاره بوائقه، وإذا نفى عنه اسم الإيمان فهو كافر من جهة العمل وانتفى عنه كفر الجحود والاعتقاد وأشياء كثيرة من هذا النوع، ومعلوم أنه إنما

أراد الكفر العملي لا الاعتقادي، وهذا الكفر لا يخرجه عن الدائرة الإسلامية والملة بالكلية، كما لم يخرج الزاني والسارق والشارب من الملة وإن زال عنه اسم الإيمان، وهذا التفصيل هو قول الصحابة، فههنا كفر دون كفر، ونفاق دون نفاق، وشرك دون شرك، وفسوق دون فسوق، وظلم دون ظلم. وههنا أصل آخر وهو أنه لا يلزم من قيام شعبة من شعب الإيمان بالعبد أن يسمى مؤمناً، وإن كان ما قام به إيماناً ولا من قيام شعبة من شعب الكفر أن يسمى كافراً، وإن كان ما قام به كفراً، كما أنه لا يلزم من قيام جزء من أجزاء العلم به أن يسمى عالماً ونحو ذلك إلى أن قال: فيبقى النظر في الصلاة هل هي شرط لصحة الإيمان. هذا سر المسألة، والأدلة التي ذكرناها وغيرها تدل على أنه لا يقبل من العبد شيء من أعماله إلّا بفعل الصلاة.

(٩١٨) دلّ الكتاب والسنة وأقوال الصحابة أن السيئات تحبط الحسنات، كما أن الحسنات يذهبن السيئات. والحبوط نوعان: عام وخاص؛ فالعام حبوط الحسنات كلها بالردة والسيئات كلها بالتوبة، والخاص حبوط السيئات والحسنات بعضها ببعض، وهذا حبوط مقيد جزئي.

ومن «الوابل الصَّيِّب»

(٩١٩) تفاضل الأعمال عند الله بتفاضل ما في القلوب من الإيمان والإخلاص والمحبة وتوابعها، فهذا العمل الكامل يكفر تكفيراً كاملاً والناقص بحسبه.

(٩٢٠) المقبول من العمل قسمان:

أحدهما: أن يصلي العبد ويعمل سائر الطاعات وقلبه متعلق بالله عز وجلّ ذاكراً الله على الدوام فعمله في أعلى المراتب.

الثاني: أن يعمل العبد الأعمال على العادة والغفلة وينوي بها الطاعة والتقرب إلى الله، فأركانه مشغولة بالطاعة وقلبه لاه عن ذكر الله وكذلك سائر أعماله. فهذا عمله مقبول ومثاب عليه بحسبه.

(٩٢١) وفي ذكر الله أكثر من مائة فائدة: يرضي الرحمن، ويطرد الشيطان، ويزيل الهم، ويجلب السرور، ويقوِّي القلب والبدن، وينوِّر القلب والوجه، ويجلب الرزق، ويكسب المهابة والحلاوة، ويورث محبة الله التي هي روح الإسلام، ويورث المعرفة والإنابة والقرب، وحياة القلب، وذكر الله للعبد وهو قوت القلب وروحه، ويجلو صدأه، ويحط الخطايا، ويرفع الدرجات ويحدِثُ الأنس، ويزيل الوحشة، ويذكِّر بصاحبه، وينجي من عذاب الله، ويوجب تنزل السكينة، وغشيان الرحمة، وحفوف الملائكة بالذاكر، ويشغل عن الكلام الضارّ، ويسعد الذاكر، ويسعد به جليسه، ويؤمن الحسرة يوم القيامة، وهو مع البكاء سبب إظلال الله للذاكر، وبه تحصل العطايا والثواب المتنوع من الله، وهو أيسر العبادات وأفضلها، وهو غراس الجنة، ويؤمن العبد من نسيان ربه، وانفراط أمور العبد، ويسير بصاحبه في كل حال من أحواله، وهو نور للعبد في دنياه وقبره ويوم حشره، وبه تخرج أعمال العبد وأقواله ولها نور، وهو رأس الولاية وطريقها، ويزيل خلة القلب ويفرق غمومه وهمومه، وينبه القلب من نومه، ويثمر المعارف والأحوال الجليلة، والذاكر قريب من مذكوره والله معه.

وأكرم الخلق على الله من لا يزال لسانه رطباً من ذكر الله، ويزيل قسوة القلب، وما استُجْلبت نِعَمُ الله واستُدفِعت نِقَمه بمثل ذكره، ويوجب صلاة الله وملائكته على الذاكر ومجالس الذكر مجالس الملائكة ورياض الجنة وجميع الأعمال إنما شرعت لإقامة ذكر الله. وأفضل كل عامل أكثرهم لله ذكراً. وإدامة الذكر تنوب مناب كثير من الطاعات البدنية والمالية والمركّبة منها؛ وهو يعين على طاعة الله ويسهِّل كلَّ صعب وييسِّر الأمور ويعطي الذاكر قوة في

قلبه وبدنه، والذاكرون أسبق العمال وهو سدٌّ بين العبد وبين نار جهنم، وتستغفر الملائكة للذاكر وتتباهى الجبال وبقاع الأرض بمن يذكر الله عليها وتشهد له. والذكر أمان من النفاق، ويدخل في ذكر الله ذكر أسمائه وصفاته والثناء عليه بهما وتنزيهه عما لا يليق به، والخبر عن أحكام ذلك وذكر أمره ونهيه، ويكون الذكر بالقلب واللسان وهو الأكمل ثم القلب وحدَه، ثم اللسان وحده.

(٩٢٢) وأفضل أنواع الذكر القرآن، ثم الذكر والثناء على الله، ثم أنواع الأدعية.

ومن «زاد المعاد في هدى خير العباد»

(٩٢٣) وربك يخلق ما يشاء ويختار؛ وإذا تأملت أحوال هذا الخلق رأيت هذا الاختيار والتخصيص فيه دالاً على ربوبيته تعالى ووحدانيته وكمال حكمته وعلمه وقدرته، وأنه الله الذي لا إله إلا هو، فلا شريك له يخلق كخلقه ويختار كاختياره ويدبِّر كتدبيره، ثم ذكر أمثلة من هذا النوع. وإن أكمل مختار من الخليقة محمد ﷺ. ثم قال: ومن ههنا تعلم اضطرار العباد فوق كل ضرورة إلى معرفة الرسول وما جاء به، وتصديقه فيما أخبر به وطاعته فيما أمر به، فإنه سبب السعادة والفلاح في الدنيا والآخرة؛ فالطيب من الأعمال والأقوال والأخلاق ليس إلاّ هدى الرسل وما جاؤوا به، وخصوصاً خاتمهم، وبهديه توزن العقائد والأعمال الظاهرة والباطنة، وإذا كان الأمر كذلك فيجب على كل من نصح نفسه وأحبَّ نجاتها وسعادتها أن يعرف من هديه وسيرته وشأنه ما يخرج به عن الجاهلين ويدخل فيه في أعداد أتباعه وشيعته وحزبه، والناس في هذا بين مستقلٍّ ومستكثرٍ ومحروم، والفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم.

(٩٢٤) مراتب دعوة النبي ﷺ خمس: النبوّة، ثم إنذار عشيرته الأقربين، ثم إنذار قومه، ثم إنذار العرب، ثم إنذار الخلق كلهم، وهذه الأربعة من آثار الرسالة.

(٩٢٥) الأسباب لشرح الصدر أمور: قوة التوحيد، والهدى والنور الذي يقذفه الله بقلب العبد، والعلوم النافعة، والإنابة إلى الله تعالى، ودوام ذكر الله، والإحسان إلى الخلق والشجاعة، وإخراج دغل القلب، وترك فضول النظر والكلام، والاستماع والمخالطة والأكل والنوم. وأضداد هذه الصفات سبب الهم والغم والضيق والحصر، ولنبينا محمد ﷺ من هذه الصفات الكاملة وغيرها أعلاها وأكملها، ولأتباعه منها بحسب اتِّباعهم له.. وبالله التوفيق.

مراتب الجهاد أربع:

١ ـ جهاد النفس على تعلّم الهدى والعمل به والدعوة إليه والصبر على مشاق الدعوة.

٢ ـ جهاد الشيطان على دفع ما يلقيه إلى العبد من الشبهات والشكوك القادحة في الإيمان، وجهاده على ما يلقي إليه من الإرادات والشهوات، فالأول يثمر اليقين والثاني بعده الصبر، وبالصبر واليقين تنال الإمامة في الدين.

٣ ـ جهاد الكفار والمنافقين بالقلب واللسان والمال والنفس.

٤ ـ جهاد أرباب الظلم والبدع والمنكرات باليد إذا قدر، ثم باللسان ثم بالقلب، فهذه ثلاث عشرة مرتبة من الجهاد، ومن مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بالغزو مات على شعبة من النفاق.

(٩٢٦) قواعد طب الأبدان تدور على ثلاثة أصول: حفظ الصحة والحمية عن المؤذي واستفراغ المواد الفاسدة، ومن أصول الطب تدبير الغذاء

والحركة والنوم وجميع التصرفات ولا يعدل إلى استعمال الأدوية إلّا للضرورة أو الحاجة.

وأربعة أشياء تمرض الجسم: الكلام الكثير والنوم الكثير والأكل الكثير والجماع الكثير؛ وأربعة تهدم البدن: الهم والحزن والجوع والسهر؛ وأربعة تفرح: النظر إلى الخضرة وإلى الماء الجاري والمحبوب والثمار؛ وأربعة تظلم البصر: المشي حافياً والتصبّح والمساء بوجه البغيض والثقيل والعدو، وكثرة البكاء وكثرة النظر في الخط الدقيق؛ وأربعة تقوي الجسم: لبس الثوب الناعم ودخول الحمام المعتدل وأكل الطعام الحلو والدسم وشم الروائح الطيبة؛ وأربعة تيبس الوجه وتذهب بهاءه وبهجته وطلاقته: الكذب والوقاحة وكثرة السؤال عن غير علم وكثرة الفجور؛ وأربعة تزيد في ماء الوجه وبهجته: المروءة والوفاء والكرم والتقوى؛ وأربعة تجلب البغضاء والمقت: الكبر والحسد والكذب والنميمة؛ وأربعة تجلب الرزق: قيام الليل وكثرة الاستغفار بالأسحار وتعاهد الصدقة والذكر أول النهار وآخره؛ وأربعة تمنع الرزق: نوم الصبيحة وقلة الصلاة والكسل والخيانة؛ وأربعة تضر بالفهم: إدمان أكل الحامض والفواكه والنوم على القفا والهم والغم؛ وأربعة تزيد في الفهم: فراغ القلب وقلة التملي من الطعام والشراب، وحسن تدبير الغذاء بالأشياء الحلوة والدسمة وإخراج الفضلات المثقلة للبدن؛ ومما يضر بالعقل إدمان أكل البصل والباقلا والزيتون والباذنجان وكثرة الجماع والوحدة والأفكار والسكر وكثرة الضحك والغم.

ومن «إغاثة اللهفان»

(٩٢٧) القلوب ثلاثة: صحيح وهو الذي قد سلم من كل شهوة تخالف أمر الله ونهيه، ومن كل شبهة تعارض خبره، فَسَلِمَ من عبودية ما سواه وسَلِمَ من تحكيم غير رسوله.

والقلب الميت ضد هذا، وهو الذي لا حياة به فلا يعرف ربَّه ولا يعبده بأمره.

والقلب الثالث قلب له حياة وبه علة، ففيه من محبة الله والإيمان به والإخلاص له والتوكل عليه ما هو مادة حياته، وفيه من محبة الشهوات وإيثارها، والأخلاق الرذيلة ما هو مادة عطبه، وهو ممتحن بين هذين الداعيين، فالقلب الأول حي مُخْبِتٌ لَيِّن واعٍ، والثاني يابس مَيْت، والثالث مريض، فإما إلى السلامة وإما إلى العطب.

وأمراض القلوب ترجع كلها إلى أمراض الشُّبُهات والشهوات، وحياة القلب وإشراقه مادة كل خير فيه، وموته وظلمته مادة كل شرٍّ فيه، ولا يكون صحيحاً حياً إلا بمعرفة الحق وإيثاره، ولا سعادة له ولا نعيم ولا صلاح حتى يكون الله وحدَه هو معبودَه وغاية مطلوبه، ولا يتم له ذلك إلا بزكاة قلبه وتوبته واستفراغه من جميع المواد الفاسدة والأخلاق الرذيلة ولا يحصل له ذلك إلا بمجاهدة نفسه الأمَّارة بالسوء ومحاسبتها ومجاهدة شياطين الإنس والجن، شياطين الإنس بالإعراض ومقابلة الإساءة بالإحسان وشياطين الجن بالاعتصام بالله منهم ومعرفة مكائدهم وطرقهم والتحرز منها.

(٩٢٨) وتمام الكلام في مسائل المصائب والمحن يتبين بأصول نافعة جامعة:

الأول: إن ما يصيب المؤمنين من الشرور دون ما يصيب الكافرين.

الثاني: إن ما يصيب المؤمنين مقرون بالرضا والاحتساب، فإن فاتهم فَمُعَوَّلُهُمْ على الصبر وعلى الاحتساب، وذلك يخفف البلاء بلا ريب.

الثالث: إن المؤمن محمول عنه بحسب طاعته وإخلاصه ووجود حقائق الإيمان في قلبه، بحيث لو كان شيء منه على غيره لعجز عن حمله، وهذا من دفع الله عن عبده المؤمن.

الرابع: إن محبة الله إذا تمكَّنت في القلب كان أذى المحب في رضا محبوبه مستحلًى غير مسخوط.

الخامس: إن ما يصيب الكافر والفاجر من العز وتوابعه مقرون بضده.

السادس: إن ابتلاء الله لعبده المؤمن كالدواء يستخرج منه الأدواء التي لو بقيت فيه أهلكته أو نقصت ثوابه.

السابع: إن ذلك من الأمور اللازمة للبشر.

الثامن: إن لله في ذلك حِكَماً عظيمة معروفة.

التاسع: إن ذلك من الابتلاء والامتحان الذي يظهر به الصادق مَن الكاذب.

العاشر: إن الإنسان مدني بالطبع ولا بد من الاختلاط واختلاف التصورات والإرادات التي تنشأ عنها كثير من الأكدار والمؤمن مأمور أن يقوم بوظيفته فيها، وذلك مما يهون المصيبة.

الحادي عشر: إن البلاء الذي يصيب العبد لا يخرج عن أربعة أقسام: إما أن يكون في نفسه أو في ماله أو في عرضه أو في أهله ومن يحب، والناس مشتركون في حصولها، فغير المؤمن التقي يلقى منها أعظم مما يلقى المؤمن كما هو مشاهد.

ومن «سفر الهجرتين»

(٩٢٩) فهو تعالى الأول الذي ابتدأت منه المخلوقات والآخِرُ الذي انتهت إليه عبودياتها وإراداتها ومحبتها، فليس وراء الله شيء يُقْصَد ويُعْبد ويُتَألَّه، كما أنه ليس قبله شيء يخلق ويبرىء.. فكما كان واحداً في إيجادك فاجعله واحداً في تألُّهك إليه. وهو الظاهر الذي ليس فوقه شيء. وهو الباطن الذي ليس دونه شيء. فالتعبد بها أن يعلم أنه العلي الأعلى وأنه محيط بالعوالم كلها وأنها في يده كخردلة في يد العبد أو أصغر فظهر على كل شيء فكان فوقه وبطن فكان أقرب إلى كل شيء من نفسه وهو محيط به حيث لا يحيط الشيء بنفسه وكل شيء في قبضته، وليس شيء في قبضة نفسه، فهذا قرب الإحاطة العامة، وأما القرب الخاص من عابديه وسائليه وداعيه، فهو من ثمرة التعبد باسمه الباطن، فأَوَّلِيّة الله سابقة على أولية ما سِوَاه، وآخريته ثابتة بعد كل شيء، وظاهريته فوقيته وعلوه على كل شيء وبطونه إحاطته بكل شيء. بحيث يكون أقرب إليه من نفسه، فهو الأول في آخريته والآخر في أوليته والظاهر في بطونه والباطن في ظهوره لم يزل أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً.

(٩٣٠) كل من التوحيد والذكر والصلاة وسائر القرب نوعان: خاصِّي، وهو ما بذل فيه العامل نصحه وقصده، بحيث يوقِعها على أحسن الوجوه وأكملها؛ والعامية، ما لم يكن كذلك؛ فالمسلمون كلهم مشتركون في إتيانهم بشهادة أن لا إله إلا الله وحدَه لا شريك له، وتفاوتُهم في معرفتهم بمضمون هذه الشهادة وقيامهم بحقها ظاهراً وباطناً أمرٌ لا يحصيه إلا الله.

(٩٣١) قاعدة شريفة نافعة: اعلم أن كل حي سوى الله فهو فقير إلى جلب ما ينفعه في دينه ودنياه وإلى دفع ما يضره فيهما، فلا بد من أمرين أحدهما هو: المطلوب المقصود المحبوب الذي ينتفع به ويتلذذ به، والثاني هو المعين الموصِل المحصِّل لذلك المقصود والمانع لحصول المكروه

والدافـع له بعد وقوعه، فههنا أربعة أمور: أمر محبوب مطلوب الوجود، وأمر مكروه مطلوب العـدم ووسيلة إلى حصول المـطلوب، ووسيلة إلى دفـع المكروه. فالله هو المطلوب المعبود المحبوب وحدَه لا شريك له، وهو المعين للعبد على حصول مطلوبه، فلا معبود سواه ولا معين على المطلوب غيره، وما سواه هو المكروه المطلوب بُعده، وهو المعين على دفعه، فهو سبحانه الجامـع للأمور الأربعة دون ما سواه، وهذا معنى قول العبد:

﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾ [سورة الفاتحة: الآية ٥]

فإن العبادة تتضمن المقصـود المطلوب على أكمـل الوجـوه، والمستعان هو الذي يستعان به على حصول المطلوب ودفـع المكروه.

(٩٣٢) وهذا مبنيٌّ على أصلين:

أحدهما: إن نفس الإيمان بالله والتقرب إليه هو غذاء الإنسان وقوته وصلاحه وقوامه، كما عليه أهل الإيمان، لا كما يقوله المتكلفون: إنه تكليف ومشقة على خلاف مقصود القلب ولذته، بل لمجرد الامتحان والابتلاء، بل أوامر المحبوب قرة العيون وسرور القلوب.

الأصل الثاني: كمال النعيم في الدار الآخرة أيضاً برؤيته وسماع كلامه وقربه ورضوانه، فلذتهم ونعيمهم في حظهم من الخالق أعظم مما يخطر بالبال أو يدور في الخيال، وهذان الأصلان ثابتان بالكتاب والسُّنة، وعليهما أهل العلم والإيمان، ويتكلم عليهما العارفون، وهما من فطرة الله التي فطر الناس عليها.

(٩٣٣) قاعدة كمال العبد وصلاحه يتخلَّف عنه من أحد جهتين: إما أن تكون طبيعته قاسية غير ليِّنة ولا منقادة ولا قابلة لما به كمالُها وفلاحُها، وإما أن تكون لينة منقادة سلسة الانقياد لكن غير ثابتة، بل سريعة الانتقال عنه كثيرة التقلب؛ فمتى رزق العبد انقياداً للحق وثباتاً عليه فليُبْشِرْ، فقد بُشِّر بكل خير وذلك فضل الله.

(٩٣٤) قاعدة: إذا ابتلَى الله عبده بشيء من أنواع البلاء فإنْ ردَّه إلى ربه وصار سبباً لصلاح دينه فهو علامة سعادته وإرادة الخير به، ولا بدّ أن تقلع الشدة وقد عوض عنها أجلَّ عوض، وإن لم يَرُدَّه ذلك البلاء إليه بل شرّد قلبه عنه وردَّه إلى الخلق وأنساه ذكر ربِّه فهو علامة الشقاء، وإذا أقلع عنه البلاء ردَّه إلى طبيعته وسلطان شهوته، فبلية هذا وبال، وبلية الأول رحمة وتكميل والله الموفق.

(٩٣٥) قاعدة في الإنابة التي تكَرر ذكرُها في القرآن أمراً ومدحاً وترغيباً وآثاراً جميلة، وهي الرجوع إلى الله، وانصراف دواعي القلب وجواذبه إليه، وهي تتضمن المحبة والخَشية، والناس في إنابتهم درجات متفاوتة، فمنهم المنيب إلى الله بالرجوع إليه من المخالفات والمعاصي والحامل عليها الخوف والعلم، ومنهم المنيب إلى الله في أنواع العبادات، فهو ساع بجهده ومصدرها الرجاء ومطالعة الوعد والثواب، وهؤلاء أبسط نفوساً من الأولين وكل منهما منيب بالأمرين، ولكن يغلب الخوف على الأوّلين والرجاء على الآخرين، ومنهم المنيب إليه بالتضرع والدعاء وكثرة الافتقار وسؤال الحاجات كلها مع قيامهم بالأمر والنهي، ومنهم المنيب إلى الله عند الشدائد فقط إنابة اضطرار لا إنابة اختيار.

وأعلى أنواع الإنابات إنابة الروح بجملتها إليه لشدة المحبة الخالصة المُغْنِية لهم عما سوى محبوبهم، وحين أنابت إليه لم يتخلف منهم بشيء عن الإنابة، فإن الأعضاء كلها رَعِيَتْهَا وأدّت وظائفها كاملة، فساعة من إنابة هذا أعظم من إنابة سنين من غيره وذلك فضل الله.

(٩٣٦) قاعدة في ذكر طريق قريب يوصل إلى الاستقامة في الأحوال والأقوال والأفعال وهي شيئان:

أحدهما: حراسة الخواطر وحفظها من الأفكار والإرادات الضارّة حياء

من الله وإجلالاً له وخوفاً من سقوطه من عينه، وحذراً من تولد الخواطر بالشرور.

والثاني: إشغال القلب بخواطر الإيمان التي هي أصل الخير ومادته من المحبة والإنابة والتوكّل ومحبة الخير للمسلمين ونحوها؛ ومن أبلـغ ما تحصل به الاستقامة صدق التأهب للقاء الله.

(٩٣٧) قاعدة شريفة. الناس قسمان: علية وسفلية، فالعلية من عرف الطريق إلـى ربه وسلكها قاصداً للوصول إليه، والسفلية من لم يعرف الطريق إلى ربه ولم يتعرفها، والطريق إلى الله واحد لا تعدُّد فيـه، وهو صـراطه المستقيم الذي نصبه موصلاً لمن سلكه إلى الله، فمن الناس من يكون سيد عمله، وطريقه إلى ربه طريق العلم والتعليم قد وفّر عليه زمانه، مبتغياً به وجه الله فلا يزال عاكفاً على طريق العلم حتى يصل من تلك الطريق إلى الله، ويفتـح له فيها الفتـح الخاص، أو يموت في طريق طلبه فيرجى له الـوصول إلى مطلبه.

ومنهم من يكون سيد عمله الذكر، ومنهم من يكون سيد عمله الصلاة. ومنهم من يكون طريقه الإحسان والنفـع المتعدِّي، ومنهم من يكون طريقه الصوم، ومنهم من يكون طريقه كثرة تلاوة القرآن، ومنهم من طريقُه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومنهم من طريقه الحـج والاعتمار، ومنهم من يكون طريقه قطـع العلائق وتجريد الهمة ودوام المراقبة وحفظ الأوقات أن تذهب ضائعة، ومنهم الجامـع الفذ السالك إلى الله في كل واد الواصل إليه من كل طريق، فهو جعل وظائف عبوديته قبلة قلبه ونصب عينيه، وقد شارك أهل كل عمل، وذلك فضل الله.

(٩٣٨) قاعدة: السائر إلى الله لا يتم سيره إلا بقوتين: قوة عملية يبصر بها منازل الطريق ويجتنب مهالكها، وقوة عملية بها يسير ويعمل، وذلك العلم النافـع والعمل الصالـح.

(٩٣٩) قاعدة نافعة: العبد من حين استقرت قدمه في هذه الدار فهو مسافر فيها إلى ربه، ومدة سفره هي عمره، والأيام والليالي مراحل فلا يزال يطويها حتى ينتهي السفر، فالكيّس لا يزال مهتماً بقطع المراحل فيما يقرِّبه إلى الله ليجد ما قَدَّم مُحْضَراً، ثم الناس منقسمون إلى أقسام، منهم من قطعها متزوِّداً ما يقرِّبه إلى دار الشقاء من الكفر وأنواع المعاصي، ومنهم من قطعوها سائرين فيها إلى الله وإلى دار السلام وهم ثلاثة أقسام: سابقون أَدَّوُا الفرائض وأكثروا من النوافل بأنواعها وترك المحارم والمكروهات وفضول المباحات ومقتصدون أدوا الفرائض وتركوا المحارم، ومنهم الظالم لنفسه الذي خلط عملاً صالحاً وآخر سيئاً وهم في ذلك درجات متفاوتون تفاوتاً عظيماً.

طبقات المكلفين

(٩٤٠) طبقات المكلفين في الآخرة ثماني عشرة طبقه؛ أعلاها مرتبة الرسل صلوات الله وسلامه عليهم، وهم ثلاث طبقات أعلاهم أولو العزم الخمسة، ثم من عداهم ثم الأنبياء الذين لم يرسلوا إلى الأمم.

الرابعة: الصِّدِّيقون ورثة الرسل القائمون بما بعثوا به علماً وعملاً ودعوة للخلق إلى الله على طريقهم.

الخامسة: أئمة العدل وولاته.

السادسة: المجاهدون في سبيل الله.

السابعة: أهل الإيثار والإحسان والصدقة.

الثامنة: من فتح الله عليه باباً من أبواب الخير القاصر على نفسه من صلاة وصيام وحج وغيرها.

التاسعة: طبقة أهل النجاة وهم من يؤدي فرائض الله ويجتنب محارمَه.

العاشرة: طبقة قوم أسرفوا على أنفسهم وغَشُوا كبائر ما نهى الله عنه، ولكن رزقهم الله التوبة النصوح قبل الموت فماتوا على توبة صحيحة.

الحادية عشرة: طبقة أقوام خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً ولَقُوا الله مصرِّين غير تائبين، لكن حسناتهم أغلب من سيئاتهم، فإذا وزنت بها رجحت كفة الحسنات، فهؤلاء أيضاً ناجون فائزون.

الثانية عشرة: قوم تساوت حسناتهم وسيئاتهم وهم أصحاب الأعراف وهو موضع بين الجنة والنار ولكن مآلهم إلى دخول الجنة.

الثالثة عشرة: طبقة أهل البلية والمحنة وهم قوم مسلمون خفّت موازينهم ورجحت سيئاتهم على حسناتهم وهؤلاء الذين ثبتت فيهم الأحاديث إنهم يدخلون النار فيكونون فيها على مقدار أعمالهم، ثم يخرجون منها بشفاعة الشافعين وبرحمة أرحم الراحمين.

الرابعة عشرة: قوم لا طاعة لهم ولا معصية ولا كفر ولا إيمان؛ وهم أصناف منهم من لم تبلغهم الدعوة بحال، ومنهم المجنون الذي لا يعقل، ومنهم الأصم الذي لا يسمع شيئاً أبداً، ومنهم أطفال المشركين الذين ماتوا قبل أن يميزوا شيئاً، فاختلفت الأمة فيهم على ثمانية مذاهب أرجحها إنهم يمتحنون في عرصات القيامة، ويرسل إليهم هناك رسول، فمن أطاع الرسول دخل الجنة ومن عصاه دخل النار، وبهذا تتفق الأحاديث وتوافق الحكمة والعدل، وقد فصل أحكام كل طبقة وما ورد فيهم من نصوص الكتاب والسنة بكلام طويل جدًّا، رحمه الله.

(٩٤١) ثم قال: إن الله سبحانه لا يعذّب أحداً إلّا بعد قيام الحجة فيعرض العبد عنها أو يعاندها، وقيام الحجة يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة والأشخاص، وأفعال الله تابعة لحكمته التي لا يخل بها.

الطبقة الخامسة عشرة: طبقة الزنادقة وهؤلاء هم المنافقون الذين أظهروا الإسلام وأبطنوا الكفر، وهم في الدرك الأسفل من النار.

الطبقة السادسة عشرة: رؤساء الكفر وأئمته ودعاته ويتغلظ الكفر بغلظ العقيدة وبالعناد وبالدعوة إلى الباطل.

الطبقة السابعة عشرة: طبقة المقلِّدين وجهال الكفرة وقد اتفقت الأمة على أنهم كفار.

الثامنة عشرة: طبقة الجن وهم مكلَّفون مُثابون ومعاقَبون بحسب أعمالهم، ولكلٍّ درجاتٌ مما عملوا وهم لا يظلمون.

ومن كتاب «عدة الصابرين»

(٩٤٢) قال الله تعالى: ﴿**والذين يَصِلُونَ ما أَمَرَ اللَّهُ به أَنْ يُوصَلَ**﴾
[سورة الرعد: الآية ٢١]

يدخل في هذا ظاهر الدين وباطنُه، وحق الله وحق خلقه، فيصلون ما بينهم وبين الله بالقيام بحق عبوديته والاجتهاد في تكميلها ظاهراً وباطناً. وأُمِرْنا أن نَصِل ما بينَنا وبين الرسول بالإيمان به وتصديقه وتحكيمه في كل شيء، واتِّباعه وتقديم محبته على كل أحد، وأُمِرْنا أن نَصل ما بيننا وبين الوالدين بِبِرِّهم وبِصلة الأرحام، والقيام بحق الجيران والأصحاب والعيال والمعاملين وجميع المخالطين بأن نأتي إليهم ما نحب أن يأتوه إلينا، وأن نصل ما بيننا وبين الحفظة الكرام الكاتبين بأن نكرمهم ونستحيي منهم.. فهذا كله مما أمر الله به أن يوصل.

(٩٤٣) من أعظم ما يعين على الصبر أن يدرك العبد ما في المأمور من الخير واللذة والكمال وما في المحظور من الشر والضرر، فإذا أدركهما كما ينبغي أضاف إلى ذلك عزيمة صادقة وتوكُّلاً على الله.

ومما يعين على ذلك أن يعلم أن الصبر مصارعة داعي العقل وداعي

الشهوة، وكلٌّ متصارِعَين أُريد أن يغلب أحدُهما الآخر أعِينَ على ذلك وأُضعِف الآخر. فَلْيَسْعَ بإضعاف دواعي الشهوة بأسباب معروفة وبتقوية داعي العقل فإنه لا يزال كذلك حتى يكون الحكم لداعي العقل ويضعف داعي الشهوة المهلك.

(٩٤٤) الكمال الإنساني في ثلاثة أمور. علوم يعرفها وأعمال يعمل بها وأحوال تترتب له على علومه وأعماله؛ وأفضل العلم والعمل والحال: العلم بالله وأسمائه وصفاته وأفعاله، والعمل بمرضاته وما ترتب عليها من الأخلاق الجميلة والأوصاف الحميدة، فهذا أشرف ما في الدنيا وجزاؤه أشرف ما في الآخرة.

(٩٤٥) ثبت أن الإيمان نصفان: نصفٌ شكرٌ ونصفٌ صبرٌ باعتبار أن الإيمان إما فعلٌ مأمورٌ فهو الشكر، أو تركُ محظور وذلك هو الصَّبر، وإما بأن العبد بين أمرين إما حصول محابٍ ومسار فوظيفته الشكر، وإما حصول مكاره ومضار فوظيفته الصبر فمن قام بالأمرين استكمل الإيمان، وقد ذكر عدة اعتبارات أحسنها ما ذكرنا.

(٩٤٦) ومما ينبغي أن يعلم أن كل خصلة من خصال الفضل فقد أحل الله رسولَه ﷺ في أعلاها وخَصَّه بذروة سنامها، فهو سيد الشاكرين وإمام الصابرين وأعظم المجاهدين وأشرف المتواضعين وأكمل النبيين وأقوى المتوكلين وأعلى العابدين؛ وهكذا جميع خصال الفضل والخير، قد جمعها الله فيه وتبوَّأ أكملها وأعلاها.

ومن كتابه «الفوائد»

(٩٤٧) قاعدة جليلة ـ إذا أردت الانتفاع بالقرآن فاجمع قلبك عند تلاوته وسماعه وألْقِ سمعك واَحْضَرْ حضورَ من يُخاطبه به من يتكلم به منه إليه، فإنه خطاب منه لك على لسان رسوله. قال تعالى:

﴿إنَّ في ذلك لَذِكْرَى لِمَنْ كان له قلبٌ أو أَلقَى السَّمعَ وهو شَهيدٌ﴾
[سورة ق: الآية ٣٧]

وذلك أن تمام التأثير لما كان موقوفاً على مؤثر مقتضى ومحل قابل وشرط لحصول الأثر وانتقاء المانع الذي يمنع منه، تضمنت الآية بيان ذلك كله بأوجز لفظ وأبينه وأدله على المراد.

(٩٤٨) الصواب أن المعاد معلوم بالعقل مع الشرع، وأن كمال الرَّبِّ وكمال أسمائه وعلمه وحكمته وقدرته وصفاته تقتضيه وتوجبه، وإنه منزه عما يقوله منكروه كما يستنزه كماله عن سائر العيوب والنقائص.

(٩٤٩) الرب يدعو عباده إلى معرفته من طريق تدبر آياته المتلوة، فإن القرآن قد حوى من تفاصيل معرفة الله بأسمائه وصفاته شيئاً عظيماً، ويدعوهم إلى النظر في مفعولاته، فإنها دالَّة على أفعاله، والأفعال دالَّة على الصفات، فإن المفعول يدل على فاعل فعله، وذلك يستلزم وجوده وقدرته، ومشيئته وعلمه لاستحالة صدور الفعل الاختياري من معدوم أو موجود لا قدرة له ولا حياة ولا علم ولا إرادة. ثم ما في المفعولات من التخصيصات المتنوعة دالٌّ على إرادة الفاعل وإن فعله ليس بالطبع بحيث يكون واحداً غير متكرر، وما فيها من المصالح والحكم والغايات المحمودة دالٌّ على حكمته، وما فيها من النفع والإحسان، والخير دالٌّ على رحمته، وما فيها من البطش والعقوبة والانتقام دالٌّ على غضبه، وما فيها من الإكرام والتقريب والعناية دالٌّ على محبته، وما فيها من الإهانة والإبعاد والخذلان دالٌّ على بغضه ومقته، وما فيها

من ابتداء الشيء في غاية النقص والضعف تم سوقه إلى نهايته، وتمامه دالٌّ على وقوع المعاد، وما فيها من أحوال النبات والحيوان، وتصرف المياه دليل على إمكان المعاد، وما فيها من ظهور آثار الرحمة والنعمة دليل على صحة النبوات، وما فيها من الكمالات التي لو عدمتها كانت ناقصة دليلٌ على أن معطي تلك الكمالات أحقُّ بها، فمفعولاته من أدلِّ شيء على صفاته، وصدق ما أخبرت به رسله عنه.

(٩٥٠) قبول المحل لما يوضع فيه مشروط بتفريغه من ضده، وهذا كما أنه في الذوات والأعيان، فكذلك هو في الاعتقادات والإرادات، فإذا كان القلب ممتلئاً بالباطل اعتقاداً ومحبة لم يبق فيه لاعتقاد الحق ومحبته موضع. كما أن اللسان إذا اشتغل بالتكلم بما لا ينفع لم يتمكن صاحبه من النطق بما ينفعه إلّا إذا فرغ لسانه من النطق بالباطل، وكذلك الجوارح، إذا اشتغلت بغير الطاعة لم يمكن شغلها بالطاعة إلّا إذا فرغها من ضدها.

(٩٥١) قال يحيى بن مُعاذ: من جمع الله عليه قلبه في الدعاء لم يرده، قلت إذا اجتمع عليه قلبه وصدقت ضرورته وفاقته وقوي رجاؤه فلا يكاد يرد دعاؤه.

(٩٥٢) ما أخذ العبد ما حرم عليه إلّا لسوء ظنه بالله، أو لعدم صبره.

(٩٥٣) التوحيد مَفْزَعُ أعدائه وأوليائِه، فأما أعداؤه فينجيهم من كرب الدنيا وشدائدها، وأما أولياؤه فينجيهم من كربات الدنيا والآخرة وشدائدها، فلا يُلقِي في الكِرَبِ العِظام إلّا الشرك ولا ينجي منها إلّا التوحيد.

(٩٥٤) جمع النبي ﷺ بين تقوى الله وحسن الخلق، لأن تقوى الله يُصلح ما بين العبد وبين ربه، وحسن الخلق يصلح ما بينه وبين خلقه، فتقوى الله توجب له محبة الله، وحسن الخلق يدعو الناس إلى محبته، وجمع ﷺ بين الاستعاذة من المأثم والمغرم، لأن المأثم يوجب خسارة

الآخرة والمغرم يوجب خسارة الدنيا، وجمع ﷺ في قوله: (فاتقوا الله وأجملوا في الطلب) بين مصالح الدنيا والآخرة، فإن من اتقى الله أدرك نعيم الآخرة ومن أجمل في الطلب استراح من نكد الدنيا وهمومها.

(٩٥٥) احترزْ من عدوَّين هلك بهما أكثر الخلق: صادٌّ عن سبيل الله بشبهاته ومفتونٍ بدنياه ورئاسته. من خلق فيه قوة واستعداد لشيء كانت لذته في استعمال تلك القوة فيه، قلت: وكذلك كان نجاحه فيه أعظم من غيره حرم صيد الجاهل والممسك على نفسه، فما ظن الجاهل الذي أعماله لهوى نفسه. مصدر ما في العبد من الخير والشر والصفات الممدوحة والمذمومة من صفة المعطي المانع، فهو يصرف عباده في ذلك، فحظُّ العبد الصادق من عبوديته بهما الشكر عند العطاء والافتقار عند المنع، فهو سبحانه يعطيه ليشكره ويمنعه ليفتقر إليه، فلا يزال شكوراً مفتقراً.

(٩٥٦) أصول المعاصي كلها، كبارها وصغارها، ثلاثة: تعلق القلب بغير الله، وطاعة القوة الغضبية، والقوة الشهوانية؛ وهي الشرك، والظلم، والفواحش، فغاية التعلق بغير الله شركٌ، وغاية القوة الغضبية القتلُ، وغاية القوة الشهوانية الزنا، ولهذا جمع الله الثلاثة في قوله:

﴿والذين لا يَدْعونَ مَعَ اللَّهِ إلَهاً آخَرَ ولا يقتلونَ النَّفسَ التي حَرَّم اللَّهُ إلّا بالحقِّ ولا يَزْنُونَ﴾ [سورة الفرقان: الآية ٦٨]

(٩٥٧) هجر القرآن أنواع: هجرُ سماعه والإيمان به، وهجرُ العمل به، وهجرُ تحكيمه، وهجر تَدَبُّره، وهجر الاستشفاء به في أمراض القلوب والأبدان، وكل هذا داخل في قوله:

﴿وقال الرسول: يا ربِّ إنّ قومِي اتَّخَذُوا هذا القرآن مهجوراً﴾
[سورة الفرقان: الآية ٣٠]

(٩٥٨) كمال النفس المطلوب أن تتصف بصفات الكمال، وأن تكون

هيأة راسخة، وذلك ليس إلّا معرفة بارِيها وإرادة وجهه، فهذا الكمال الإنساني الحقيقي وما سواه من مطالب النفوس كمالاتٌ تشارك الإنسان فيها البهائم.

(٩٥٩) قاعدة: الإيمان له ظاهر وباطن: فظاهره قول اللسان وعمل الجوارح، وباطنه تصديق القلب وانقياده ومحبته؛ فلا ينفـع ظاهر لا باطن له، ولا يجزي باطنٌ لا ظاهرَ له إلّا إذا تعذر بعجز أو إكراه أو خوف هلاك، فتخلُّفُ العمل ظاهراً مـع عدم المانـع دليل على فساد الباطن وخلوِّه من الإيمان؛ ونقصُه دليل نقصه، وقوته دليل قوته، فالإيمان قلب الإسلام ولُبُّه، واليقين قلب الإيمان ولُبُّه، وكل علم وعمل لا يزيد الإيمان واليقين قوة فمدخول، وكل إيمان لا يبعث على العمل فمدخول.

(٩٦٠) ﴿يا أَيُّها الذينَ آمَنُوا آسْتَجِيبُوا للَّهِ وللرَّسولِ إذا دعاكم﴾
[سورة الأنفال: الآية ٢٤]
لمّا ذكر أقوال المفسرين فيها قال: والآية تتناول هذا كله، فإن الإيمان والإسلام والقرآن والجهاد يحيي القلوب الحياة الطيبة، وكمال الحياة في الجنة، والرسول داع إلى الإيمان والجنة، فهو داع إلى الحياة في الدنيا والآخرة.

(٩٦١) لا يجعل العبد المعيار على ما ينفعه ويضره حبه وبغضه، بل المعيار ما اختاره الله له بأمره ونهيه، قال تعالى:

﴿وَعَسى أَنْ تَكْرَهُوا شيئاً وَهُوَ خَيْرٌ لكُمْ وعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شيئاً وهو شَرٌّ لكم، واللَّهُ يَعلَمُ وأَنتُمْ لا تعلمون﴾ [سورة البقرة: الآية ٢١٦]

(٩٦٢) أساس كل خير أن تعلم: أنّ ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، فتتيقن حينئذ أن الحسنات من نعمه فتشكره عليها وتتضرع إليه أن لا يقطعها عنك، وإن السيئات من خذلانه وعقوبته فتبتهل إليه أن يحول بينك وبينها.

(٩٦٣) للقلب ستة مواطن يجول فيها: ثلاثة سافلة، دنيا تتزين له، ونفس تحدثه وعدو يوسوس له، وثلاثة عالية: علمٌ يبين له وعقل يرشده ورب يعبده، والقلوب جوّالة في هذه المواطن.

(٩٦٤) إنما يجد المشقة في ترك المألوفات من تركها لغير الله، فأمّا من تركها صادقاً مخلصاً من قلبه لله فإنه لا يجد في تركها مشقة إلّا في أول وهلة ليمتحن أصادقٌ هو في تركها أم كاذب، فإن صبر على تر المشقة استحالت لذة؛ من ترك شيئاً لله عوّضه الله خيراً منه، والعوض أنواع مختلفة، وأجلّ ما يعوض به الأُنْس بالله ومحبته وطمأنينة القلب به وقوته ونشاطه وفرحه ورضاه عن ربه.

(٩٦٥) مبنى الدين على قاعدتين: الذكر والشكر، وليس المراد بالذكر مجرد ذكر اللسان بل الذكر القلبي واللساني وذلك يستلزم معرفته والإيمان به وبصفات كماله ونعوت جلاله والثناء عليه بأنواع المدح، وذلك لا يتم إلّا بتوحيده؛ فذكره الحقيقي يستلزم ذلك كله ويستلزم ذكر نعمه وآلائه وإحسانه إلى خلقه.

وأما الشكر فهو القيام بطاعته، فذكره مستلزم لمعرفته وشكره متضمِّن لطاعته، وهذان هما الغاية التي خُلق لأجلها الجن والإنس.

(٩٦٦) قال أبو الدرداء، رضي الله عنه: يا حبذا نوم الأكياس وفطرهم كيف يغبنون به قيام الحمقى وصومهم، والذَّرَّة من صاحب تقوى أفضل من أمثال الجبال من عبادة المغترِّين، وهذا من جواهر الكلام وأدلِّه على كمال فقه الصحابة وتقدمهم على من بعدهم في كل خير، رضي الله عنهم.

(٩٦٧) لا شيء أفسد للأعمال من العُجْب ورؤية النفس، ولا شيء أصلح لها من شهود العبد مِنة الله وتوفيقه والاستعانة به والافتقار إليه وإخلاص العمل له.

(٩٦٨) العارف لا يأمر الناس بترك الدنيا فإنهم لا يقدرون على تركها ولكن يأمرهم بترك الذنوب مع إقامتهم على دنياهم؛ وكيف يؤمر بفضيلة من ترك الفريضة، فإن صعب عليهم ترك الذنوب، فاجتهد أن تحبب الله إليهم بذكر آلائه وصفات كماله فإن القلوب مفطورة على محبته، فإذا تعلقت بحبه هان عليها ترك الذنوب والإقلال منها.

(٩٦٩) قاعدة جليلة: مبدأ كل علم نظري وعمل اختياري هو الخواطر والأفكار، فإنها توجب التصورات، والتصورات تدعو إلى الإرادات، والإرادت تقتضي وقوع الفعل وكثرة تكراره تعطي العادة، فصلاح هذه المراتب بصلاح الخواطر والأفكار وفسادها بفسادها.

(٩٧٠) العبد يترقى من معرفة أفعال الله إلى الصفات، ومن معرفة الصفات إلى معرفة الذات، فإذا شاهد شيئاً من جمال الأفعال استدلّ به على جمال الصفات، ثم استدل بجمال الصفات على جمال الذات، فما ظنك بجمالٍ حُجب بأوصاف الكمال، وسُتِر بنعوت العظمة والجلال؟ ولهذا كان له الحمد كله من جميع الوجوه.

(٩٧١) أنفع الناس لك مَنْ نَفَعَكَ في دينك أو دنياك، ومكّنك من نفسه حتى تزرع فيه خيراً والعكس بالعكس.

(٩٧٢) للعبد بين يدي الله موقفان: موقف بين يديه في الصلاة، وموقف بين يديه يوم لقائه؛ فمن قام بحق الموقف الأول هوّن عليه الموقف الآخر، ومن استهان بهذا الموقف ولم يوفِّه حقه شدد عليه ذلك الموقف.

ومن كتاب «الطرق الحكمية»

(٩٧٣) يعمل بالقرائن القوية وتُقدم على الأصل إذا قويت ورَجَحت ولم يزل حُذّاق الحكام والولاة يستخرجون الحقوق بالفراسة والأمارات، فإذا ظهرت لم يُقَدِّموا عليها شهادة تخالفها ولا إقراراً، وذكر لهذا أمثلة كثيرة.

(٩٧٤) الحكم نوعان: إثبات وإلزام، فالإثبات يعتمد الصدق والإلزام يعتمد العدل، وتمت كلمة ربك صدقاً وعدلاً، وكلا القسمين له طرق متعددة:

(١) اليد المجردة. (٢) الإنكار المجرد. (٣) اليد مع يمين صاحبها. (٤) الحكم بالنكول وحده. (٥) أو به مع رد اليمين. (٦) التحليف إما للمدَّعِي. (٧) أو للمدَّعَى عليه أو للشاهد. (٨) الحكم بالرجل الواحد والمرأتين. (٩) الحكم بالنكول مع الشاهد الواحد. (١٠) الحكم بشهادة المرأتين ويمين المدعي في الأموال. (١١) الحكم بشهادة امرأتين فقط من غير يمين. (١٢) الحكم بثلاثة رجال. (١٣) الحكم بأربعة رجال أحرار. (١٤) الحكم بشهادة العبد والأمة في كل ما يقبل فيه شهادة الحر والحرة. (١٥) الحكم بشهادة الصبيان المميزين. (١٦) الحكم بشهادة الفُسّاق. (١٧) الحكم بشهادة الكافر. (١٨) الحكم بالإقرار. (١٩) الحكم بالتواتر. (٢٠) الحكم بالاستفاضة. (٢١) الحكم بالإخبار آحاداً بدون شهادة. (٢٢) الحكم بالخط المجرد. (٢٣) الحكم بالعلامات الظاهرة. (٢٤) الحكم بالقرعة. (٢٥) الحكم بالقافة؛ وذكر مواضع هذه الطرق وتفاصيلها وأدلتها واختلاف أهل العلم حتى استوعبت جمهور الكتاب، رحمه الله ورضي عنه وقدّس روحه.

ومن كتاب «الفروسية»

(٩٧٥) المغالبات ثلاثة أقسام: **محبوب مرضي لله ورسوله**، معين على محابِّه كالسباق بالخيل والإبل والسهام، فهذا يشرع مفرداً عن الرهن، ويشرع فيه كلما كان أدعى إلى تحصيله، فيشرع فيه بذل الرهن من هذا وحده ومنهما معاً، ولو لم يكن فيه محلل على الصحيح، ومن الأجنبي، وأكل المال به أكل بحق ليس أكلاً بباطل، وليس من القمار والميسر في شيء.

والنوع الثاني، مبغوض مسخوط لله ورسوله، موصل إلى ما يكرهه الله ورسوله، كسائر المغالبات التي توقع العداوة والبغضاء وتصدّ عن ذكر الله وعن الصلاة، كالنرد والشطرنج وما أشبهها، فهذا محرّم وحدَه ومع الرهان وأكل المال به ميسرٌ وقمار كيف كان، سواء كان من أحدهما أو كليهما أو من ثالث، وهذا باتفاق المسلمين، فأما إن خلا عن الرهان فهو حرام عند الجمهور، نرداً كان أو شطرنجاً، هذا قول مالك وأصحابه وأبي حنيفة وأصحابه وأحمد وأصحابه وقول جمهور التابعين، ولا يحفظ عن صحابي حِلُّه، وقد نص الشافعي على تحريم النَّرد وتوقف في تحريم الشطرنج.

الثالث، ليس بمحبوب لله ولا مسخوط له، بل هو مباح لعدم المضرة الراجحة، كالسباق على الأقدام والسباحة وشيل الأحجار والصراع ونحو ذلك، فهذا النوع يجوز بلا عوض، وأما مع العوض فلا يحل لأن تجويز أكل المال به ذريعة إلى إشغال النفوس به واتخاذه مكسباً، لا سيما وهو من اللهو واللعب الخفيف على النفوس فتشتد رغبتها فيه من الوجهين، فأبيح بنفسه لأنه إعانة وإجمام للنفس وراحة لها، وحرم أكل المال به لئلا يتخذ صناعة ومتجراً، فهذا من حكمة الشريعة ونظرها في المصالح والمفاسد ومقاديرها.

(٩٧٦) المسابقة على حفظ القرآن وأخذ الرهان فيه، وفي الحديث والفقه وغيره من العلوم النافعة والإصابة في المسائل، جوّزه أصحاب أبي

حنيفة وشيخنا، وهي صورة مراهنة الصديق لكفار قريش على صحة ما أخبرهم به وثبوته ولم يقم دليل على نسخه، وقد أخذ الصديق رهنهم بعد تحريم القمار، والدين قيامه بالحجة والجهاد فإذا جازت المراهنة على آلات الجهاد فهي بالعلم أولى بالجواز، وهذا القول هو الراجح.

(٩٧٧) ما جاز فعله من دون شرط جاز اشتراطه على الصحيح.

ومن «الصواعق المرسلة»

وفيها عدة أصول تقدمت من كتب «شيخ الإسلام»

(٩٧٨) إذا خص من العموم شيء لم تبطل دلالته في الثاني، وإذا خص من العموم شيء لم يصر اللفظ مجازاً فيما بقي.

ومن «تهذيب سنن أبي داود»

للمؤلف رحمه الله

(٩٧٩) قاعدة: ما أوجبه الشارع أو جعله شرطاً للعبادة أو ركناً فيها أو وقف صحتها عليه هو مقيد بحال القدرة لأنها الحال التي يؤمر فيها، وأما في حال العجز فغير مقدور ولا مأمور، فلا تتوقف صحة العبادة عليه.

(٩٨٠) العجز عن البدل في الشرع كالعجز عن المبدل منه سواء، هذه قاعدة الشريعة.

(٩٨١) قول النبي ﷺ: (مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم) هو فصل الخطاب في جميع المسائل طرداً وعكساً، فكلُّ ما كان تحريمه التكبير وتحليله التسليم، فلا بد من افتتاحه بالطهارة.

(٩٨٢) قوله ﷺ (خذوا عني مناسككم) هو أن يفعل كما فعل على الوجه الذي فعل، فإن كان قد فعل فعلاً على وجه الاستحباب فهو مستحبّ، وإن كان على وجه الوجوب فهو واجب.

(٩٨٣) الاحتياط يكون في الأعمال التي يترك المكلف منها عملاً لآخر احتياطاً، وأما الأحكام الشرعية والإخبار عن الله ورسوله فطريق الاحتياط فيها أن لا يخبر عنه إلاّ بما أخبر به، ولا يثبت إلا ما أثبته، واللازم أن يقال في باب المياه ما ثبت تنجيسه بالدليل الشرعي نجسناه وما شككنا فيه رددناه إلى أصل الطهارة.

(٩٨٤) الأحاديث كلها الواردة في وصف صلاته ﷺ تدل على معنى واحد، وهو إنه كان يطيل الركوع والسجود ويخفف القيام، وإن صلاته متوازية متقاربة إن أطال القيام أطال الركوع والسجود وإن خفف القيام خفف الركوع والسجود.

(٩٨٥) إذا اجتمعت عبادتان، صغرى وكبرى، فالسُّنة تقديم الصغرى على الكبرى، كالوضوء مع الغسل والعمرة مع الحج.

(٩٨٦) وقد اشتملت ألفاظ التلبية على قواعد عظيمة وفوائد جليلة لأن قوله «لبيك» يتضمن إجابة داع دعاك ومناد ناداك وهو الله، وذلك يتضمن المحبة والتزام دوام العبودية والخضوع والذل والإخلاص والتقرب من الله والإقرار بسمع الرب، وجعلت في الإحرام شعاراً لانتقال من حال إلى حال ومن منسك إلى منسك، كما جعل التكبير في الصلاة شعاراً للانتقال من ركن إلى آخر، ولهذا كان السُّنة أن يلبي حتى يشرع في الطواف فيقطع التلبية ثم إذا سار لبّى حتى يقف بعرفة فيقطعها، ثم يلبي حتى يقف بمزدلفة فيقطعها، ثم يلبي حتى يرمي جمرة العقبة فيقطعها.

فالحاج كلما انتقل من ركن إلى ركن قال «لبيك اللهم لبيك» فإذا حل من نسكه قطعها، كما يكون سلام المصلي قاطعاً لتكبيره، ومنها إنه شعار

للتوحيد الذي هو روح الحج ومقصده، بل روح العبادات كلها والمقصود منها، ومتضمنة لمفتاح الجنة الذي هو كلمة الإخلاص، ومشتملة على الحمد لله الذي هو من أحب ما يتقرب به إلى الله وعلى الاعتراف بالنعمة كلها لموليها وبأن الملك كله لله، فلا ملك على الحقيقة لغيره، وأكدت هذه الأمور بأن المقتضية تحقيق الخبر وتثبيته، ومتضمنة للإخبار عن اجتماع الملك والنعمة والحمد لله عز وجل، وهذا نوع آخر من الثناء غير الثناء بمفردات تلك الأوصاف العلية، فله سبحانه من أوصافه العلى نوعاً ثناء: نوع متعلق بكل صفة، صفة على انفرادها، ونوع متعلق باجتماعها، وهو كمال مع كمال وهو غاية الكمال.

وأيضاً فقد اشتملت التلبية على معنى هذه الكلمات، وهو قول النبي ﷺ (أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي: لا إلَه إلاّ الله.. إلخ) ومتضمنة للرد على كل مبطل في صفات الله وتوحيده، مبطلة لقول المشركين على اختلاف طوائفهم ومقالاتهم، ولقول الفلاسفة وإخوانهم من الجهمية المعطّلين لصفات الكمال التي هي متعلق الحمد، فهو سبحانه محمودٌ لِذَاته ولِصِفاته ولأفعاله، فمن جحد صفاتِه وأفعالَه فقد جحد حمده، ومبطلة لقولِ القَدَرية فمن علم معنى هذه الكلمات وشهدها وأيقن بها باين جميع الطوائف المعطلة.

(٩٨٧) أمره ﷺ بالاحتجاب من ابن أمة زمعة يدل على أصل وهو تبعيض أحكام النسب، فيكون أخاها في التحريم والميراث وغيره، ولا يكون أخاها في المحرمية والخلوة والنظر إليها لمعارضة الشبه للفراش، فأعطى الفراش حكمه من ثبوت الحرمة وغيرها، وأعطى الشبه حكمه من عدم ثبوت المحرمية لسودة، ولهذا نظائر كثيرة، وهو من أسرار الفقه ومراعاة الأوصاف التي تترتب عليها الأحكام وترتيب مقتضى كل وصف عليه، ومن تأمل الشريعة أطلعته من ذلك على أسرار وحكم تبهر الناظر فيها.

(٩٨٨) قال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا اتَّقُوا الله وذرُوا ما بَقِيَ مِنَ الرِّبا﴾ [سورة البقرة: الآية ٢٧٨]

فأمرهم بترك ما لم يقبضوا من الربا ولم يتعرض لما قبضوه بل أمضاه لهم، وكذلك الأنكحة لم يتعرض لما مضى ولا لكيفية عقدها بل أمضاها وأبطل منها ما كان موجب إبطاله قائماً، وكذلك الأموال لم يسأل أحداً بعد إسلامه عن ماله ووجه أخذه، ولم يتعرض لذلك، وهذا أصل من أصول الشريعة.

(٩٨٩) لما ذكر حديث عبد الله بن عمر وقال، قال رسول الله ﷺ لا يحل سلف وبيع، ولا شرطان في بيع، ولا ربح ما لم يضمن، ولا بيع ما ليس عندك، قال هذا الحديث أصل من أصول المعاملات والصواب في تفسير الشرطان في بيع إنه يعود إلى مسائل العينة، وكل قرض جر نفعاً فهو داخل فيه، والمنفعة التي تجر إلى الربا في القرض هي التي تخص المقرض وأما المنفعة المشتركة بينهما، كالسفتجة ونحوها فهي من جنس التعاون والمشاركة، ويدخل في ربح ما لم يضمن أن يأخذ الدنانير عن الدراهم وعكسها بسعر يومها وأن لا يتفرقا وبينهما شيء لئلا يربح فيها، وكذلك لا يتفرقا إلّا عن تقابض لأنه شرط في صحة الصرف، وأما قوله ولا تبع ما ليس عندك فمطابق لنهيه عن بيع الغَرَر.

(٩٩٠) إذا وردت نصوص يظهر لبعض الناس منها التعارض، فحمل كل شيء على نوع يناسبه هو المسلك السديد دون دعوى النسخ من غير دليل، وقد يظهر ذلك في كثير من المواضع، وقد يدق ويلطف ويقع الاختلاف بين أهل العلم، والله يسعد بإصابة الحق من يشاء والله ذو الفضل العظيم.

ومن «الجواب الكافي»

(٩٩١) الأذكار والآيات والأدعية التي يستشفى بها ويرقى بها هي في نفسها نافعة شافية، ولكن تستدعي قبول المحل وقوة همة الفاعل وتأثيره فمتى تخلف الشفاء كان لضعف تأثير الفاعل أو لعدم قبول المنفعل أو لمانع قوي فيه يمنع أن ينجح فيه الدواء، كما يكون ذلك في الأدوية والأدواء الحسية. وللدعاء مع البلاء ثلاث مقامات: إما أن يكون أقوى من البلاء فيدفعه، أو يكون أضعف من البلاء فيقوى عليه البلاء فيصاب به العبد ولكن قد يخففه وإن كان ضعيفاً، وإما أن يتقاوما ويمنع كل منهما صاحبه. والدعاء من جملة الأسباب بل من أعظمها التي يحصل بها المقدور، كما أنه قد دل العقل والنقل والتجارب إن التقرب إلى الله، والإحسان إلى الخلق من أكبر الأسباب الجالبة لكل خير، وضدها من أعظم الأسباب الجالبة للشرور.

(٩٩٢) وللمعاصي من الآثار القبيحة المذمومة المضرة بالقلب والبدن في الدنيا والآخرة ما لا يعلمه إلا الله:

منها حرمان العلم والرزق وحصول الوحشة بين العاصي وبين الله وبينه وبين الخلق وتعسير أموره وظلمة القلب والوجه والقبر ووهن القلب والبدن وحرمان الطاعة ومحق العمروتولد أمثالها وتضعف إرادة القلب وإنابته إلى الله ويزول عن القلب استقباح الذنوب، وهي سبب لهوان العبد على الله ويلحق ضرره غيره من الآدميين والحيوانات، وتورث الذل وتفسد العقل ويطبع على قلب صاحبها وتدخله تحت لعنة رسول الله ﷺ وتحرمه الدخول في أدعيته لمن فعل أفعالاً كثيرة، وهي سبب لعقوبات البرزخ المتنوعة وتحدث في الأرض أنواعاً من الفساد في المياه والهواء والزروع والثمار والمساكن، وتذهب الحياء والغيرة وتعظيم الرب، وتستدعي نسيان الله للعبد، وهناك الهلاك، وتخرج العبد من دائرة الإحسان وتحرمه ثواب المحسنين وتزيل النعم

وتحل النقم، وتوجب خوف صاحبها ورعبه، ويصير القلب مريضاً أو ميتاً بعد أن كان حياً صحيحاً، وتعمي البصيرة، ولا يزال العاصي في أسر الشيطان وأسر النفس الأمارة بالسوء، وتسلبه أسماء المدح وتكسبه أسماء الذم وتمحق بركة العلم والعمل والرزق والعمر وكل شيء، وتخون العبد أحوج ما يكون إلى نفسه، وتباعد عن العبد وليه من الملائكة، وتقرب إليه أعداءه الشياطين وتؤثر في القلوب الآثار القبيحة من الرين والطبع والختم والنفاق وسوء الأخلاق كلها. وبالجملة جميع شرور الدنيا والآخرة التي على القلوب والتي على الأبدان العامة والخاصة، أسبابها الذنوب والمعاصي.

(٩٩٣) الشرك شركان: شرك يتعلق بذات المعبود وأسمائه وصفاته وهو شرك التعطيل، وهو أقبح أنواعه، كشرك فرعون وأشباهه، فالشرك والتعطيل متلازمان، والتعطيل ثلاثة أنواع: تعطيل المصنوع عن صانعه وخالقه وتعطيله عن كماله المقدس، وتعطيل معاملته عما يجب على العبد من حقيقة التوحيد، وهذا هو النوع الثاني وهو الشرك في عبادته كشرك جميع المشركين الذين يعترفون أن الله هو الخالق وحدَه، المالك وحدَه، ولكنهم يعبدون معه سواه، وأما الشرك الأصغر فكالشرك في الألفاظ، كالحلف بغير الله وقول ما شاء الله وشاء فلان، كالرياء والعمل الذي قصد به غرض من الأغراض النفسية ولم يرد به وجه الله.

وأما الشرك في الإرادات والنيات فذلك البحر الذي لا ساحل له، وقلَّ من ينجو منه، فمن أراد بعمله غير وجه الله ونوى شيئاً غير التقرب إلى الله وطلب الجزاء منه فقد أشرك في نيته وإرادته، والإخلاص أن يخلص لله في أفعاله وأقواله وإرادته ونيته، وهذه هي الحنيفية ملة إبراهيم التي أمر الله بها عباده كلهم.

(٩٩٤) هذه الأربعة: وهي اللحظات، واللفظات، والخطرات، والخطوات، من حفظها فقد حفظ دينه ومن أهملها وقع في المعاصي

والشرور، وحفظُها أن يجاهد العبد نفسه أن يسلك بها سبل الخير وإهمالُها أن يسترسلَ معها حتى تمادي به فتهلكه.

ومن «مفتاح دار السعادة»

(٩٩٥) كمال الإرادة بحسب كمال مرادها، وشرف العلم تابع لشرف معلومه؛ وكان أشرف المعلومات العلم بالله وصفاته وأفعاله وأحكامه وأكمل المرادات إرادة وجهه الأعلى، والإخلاص له قولاً وعملاً، ظاهراً وباطناً، فكان العلم بالله والإرادة له هي غاية العبد وسعادته، ولا سبيل له إلى هذا إلّا بالعلم الموروث عن محمد ﷺ الذي هو الواسطة بين الله وبين عباده في تبليغ دينه، والطرق كلها مسدودة إلّا طريقه ﷺ، فلهذا كان حقاً على من يحب نجاة نفسه وسعادتها أن يجعل على هذين الأصلين مدار أقواله وأفعاله. العلم النافع والعمل الصالح الهدى ودين الحق.

(٩٩٦) كمال العبد أن يكون كاملاً في نفسه مكمِّلاً لغيره، وكماله بإصلاح قوتيه: العلمية والعملية؛ فصلاح القوة العلمية بالإيمان؛ وصلاح القوة العملية بعمل الصالحات؛ وتكميله غيره بتعليمه إيّاه وصبره عليه وتوصيته بالصبر على العلم والعمل؛ وقد تضمن ذلك ما دلت عليه سورة العصر.

(٩٩٧) مراتب العلم: سماعه ثم عقله ثم تعاهده ثم تبليغه، وقد تواترت النصوص إن أفضل الأعمال الإيمان. والإيمان له ركنان: معرفة ما جاء به الرسول وعلمه وتصديقه بالقول والعمل. والصِّدِّيقية شجرة أصولها العلم وفروعها التصديق وثمرتها العمل.

(٩٩٨) وقوع الذنب من العبد محفوف بجهلين: جهل بحقيقة الأسباب الصارفة عنه، وجهل بحقيقة المفسدة المترتبة عليه؛ وكل واحد من الجهلين تحته جهالات كثيرة، فما عصي الله إلا بجهل وبهذا فسر قوله تعالى:

﴿إنّما التوبةُ علَى اللَّهِ لِلَّذينَ يعملونَ السُّوءَ بِجَهَالة﴾

[سورة النساء: الآية ١٧]

وتوبة العبد محفوفة بتوبتين: من ربه توبة قبل وقوعها من العبد إذناً وتوفيقاً، وتوبة بعدها قبولاً وإنابة؛ فطاعات العباد كلها متقدمة عليها منة الله بالتوفيق لها ثم منة بعدها بقبولها وحصول آثارها الجليلة.

(٩٩٩) أعظم الأسباب التي يحرم بها العبد خير الدنيا والآخرة الغفلة المضادة للعلم، والكسل المضاد للإرادة والعزيمة، هذان أصل بلاء العبد وحرمانه منازل السعداء وكماله بكمال البصيرة وقوة العزيمة.

(١٠٠٠) العلم شجرة تثمر كل خلق جميل وعمل صالح ووصف محمود والجهل شجرة تثمر كل خلق رذيل وعمل خبيث ووصف ذميم.

(١٠٠١) العقل عقلان: عقل غريزي، وهو أب العلم ومربيه ومثمره، وعقل مكتسب مستفاد وهو ولد العلم وثمرته ونتيجته، فإذا اجتمعا فهو الكمال والنقص بنقصانهما أو نقصان أحدهما.

(١٠٠٢) من قواعد الشرع إنه يسامح الجاهل ما لا يسامح العالم، ومن قواعده أن من عظمت حسناته وارتفعت مقاماته بالعلم وثمراته أنه يحتمل له ما لا يحتمل من غيره:

وإذا الحبيب أتى بذنب واحد جاءت محاسنه بألف شفيع

(١٠٠٣) الفكر هو إحضار معرفتين في القلب ليثمر منهما معرفة ثالثة كاستحضار الدنيا وصفاتها والآخرة وصفاتها ليثمر من ذلك أيهما أحق بالإيثار واستحضار الأخلاق والأعمال الصالحة والفاسدة هل وجودها خير أو عدمها ثم يؤثر العاقل أنفع الأمرين وهكذا. والتفكر في القرآن نوعان: تفكر فيه ليقع على مراد الرب. وتفكر في معاني ما دعا عباده إلى التفكُّر فيه، وإذا تأملت ما دعا سبحانه عباده إلى التفكُّر فيه أوقعك على العلم به وبأسمائه وصفاته

ورحمته وإحسانه وبره ورضاه وغضبه وثوابه وعقابه، فبهذا تعرّف إلى عباده وندبهم إلى التفكر في آياته، ثم ذكر أمثلة كثيرة واسعة تنطبق على هذا الأصل الكبير.

(١٠٠٤) قد علم أن رب العالمين أحكم الحاكمين، والعالم بكل شيء، والغني عن كل شيء، والقادر على كل شيء، ومَنْ هذا شأنه لم تخرج أفعاله وأوامره قط عن الحكمة والرحمة، وما يخفى على العباد من معاني حكمته في صنعه وإبداعه وأمره وشرعه، فيكفيهم فيه معرفته بالوجه العام إن تضمنته حكمة بالغة وإن لم يعرفوا تفصيلها، وإن ذلك من علم الغيب الذي استأثر الله به فيكفيهم في ذلك الإسناد إلى الحكمة البالغة العامة الشاملة التي علموا ما خفي منها بما ظهر لهم، وأن الله بنى أمور عباده على أن عرفهم معاني جلائل خلقه وأمره دون دقائقهما وتفاصيلهما، وهذا مطرد في الأشياء، أصولها وفروعها.

(١٠٠٥) حاجة الناس إلى الشريعة ضرورية فوق حاجتهم إلى كل شيء؛ ولا نسبة لحاجتهم إلى علم الطب إليها؛ فإن الشريعة مبناها على تعريف مواقع رضا الله وسخطه في حركات العباد الاختيارية، والشرائع كلها مركوز حسنها في العقول ولو وقعت على غير ما هي عليه لخرجت عن الحكمة والمصلحة والرحمة. ثم ذكر لذلك أمثلة من الشرائع الكبار كالصلاة والزكاة والصيام والحج وغيرها وما فيها من المصالح والمنافع التي لا تُعَد ولا تُحصى.

(١٠٠٦) والأسماء الحسنى والصفات العلى مقتضية لآثارها من العبودية والأمر اقتضاءها لآثارها من الخلق والتكوين، فلكل صفة عبودية خاصة هي من موجبات العلم بها والتحقق بمعرفتها، وهذا مطرد في جميع أنواع العبودية، فعلم العبد بتفرد الرب بالضر والنفع والعطاء والمنع والخلق والرزق والإحياء والإماتة يثمر له عبودية التوكل عليه باطناً ولوازم التوكل

ظاهراً، وهكذا بقية الصفات علم العبد بها يثمر من أنواع العبودية ما يناسب ذلك.

(١٠٠٧) لما ذكر أن الفلاسفة طَغَوْا بما علموه من علوم الطبيعة وجحدوا ما جاءت به الرسل من توحيد الله وغيبه قال: والمقصود أن هؤلاء لما أوقفتهم أفكارهم على العلم بما خفي على كثير من أسرار المخلوقات وطبائعها وأسبابها ذهبوا بأفكارهم وعقولهم وتجاوزوا ما جاءت به الرسل وظنُّوا أن إصابتهم في الجميع سواء، وصار المقلِّد لهم في كفرهم إذا خطر له إشكال على مذهبهم أو دهمه ما لا حيلة له في دفعه من تناقضهم وفساد أصولهم يحسن الظن بهم ويقول: لا شك أن علومهم مشتملة على حكمة والجواب عنه يعسر عليّ.

وأما الاعتراض عليهم فهو عندهم من المحال الذي لا يُصَدَّق به، وهذا من خدع الشيطان وتلبيسه بغروره لهؤلاء الجهال مقلِّدين أهل الضلال، كما لبس على أئمتهم بأن أوهمهم أن كل ما قالوه صواب، كما ظهر من إصابتهم في الرياضات وبعض الطبيعات، فتركب من ضلال هؤلاء وجهل أتباعهم ما اشتدت به البلية وعظمت لأجله الرزية وخرِب لأجله العالم وجحد ما جاءت به الرسل وكفر بالله وصفاته وأفعاله، ولم يعلم هؤلاء أن الرجل يكون إماماً في فن من فنون العلم ويكون من أجهل الخلق بالفن الآخر من الرياضات والطب والحساب والهيئة والمنطق، وهي علوم متقاربة فكيف بعلوم الرسل، فإذا كان الرجل يكون إماماً في هذه العلوم ولم يعلم بأي شيء جاءت الرسل ولا تحلى بعلوم الإسلام، فهو كالعامي بالنسبة إلى علومهم، بل أبعد منه.

(١٠٠٨) آيات الله التي دعا العباد إلى النظر فيها دالَّة عليه بأول النظر دلالة يشترك فيها كل سليم العقل والحاسة، وأما أدلة هؤلاء الفلاسفة ونحوهم فخيالات وهمية وشُبَهٌ عسرة المدرك بعيدة التحصيل متناقضة الأصول غير مؤدِّية إلى معرفة الله ورسله، والتصديق بها مستلزم للكفر بالله وجحد ما جاءت

به رسله ولا يصدق بهذا إلا من عرف ما عند هؤلاء وما عند هؤلاء ووازن بين الأمرين.

(١٠٠٩) أهل الهدى آمنوا بقدر الله وشرعه ولم يعارضوا بينهما بل كل منهما يصدق الآخر، فالأمر تفصيل للقدر وكاشف له وحاكم عليه والقدر أصل للأمر ومنفذ له وشاهد له ومصدق له، فلولا القدر لما وجد الأمر ولا تحقق ولا قام على ساقه، ولولا الأمر لما تميز القدر ولا تبينت مراتبه وتصاريفه، فالقدر مظهر للأمر، والأمر تفصيل له والله له الخلق والأمر، فلا يكون إلّا خالقاً آمراً، فأمره تصريف لقَدَره وقَدَرُه منفِّذ لأمره، ومن أبصر هذا تبين له سرُّ ارتباط الأسباب بمسبباتها وأن القَدْحَ فيها إبطال للأمر وإن كمال التوحيد إثباتها.

(١٠١٠) الحكمة في محبة النبي ﷺ للفأل وكراهته للطيرة مع إنه قد يخطر لبعض الأفهام أن مقاصدها متقاربة لأن الفأل يفتح باب السرور والاستبشار والنشاط عند سماعه الألفاظ الحسنة والأسماء المستحسنة ومشاهدة الكمال وهو داخل في إحسان الظن بالله في تيسير الأمور ففائدته عظيمة، وأما الطيرة فبالعكس تفتح باب الحزن والكآبة وسوء الظن بالله والخوف من غير الله إذا سمع أو رأى ما يكره، ففرقٌ بين أمر يفتح على العبد باب الخير والسرور، وأمر يفتح له باب الشر والغم، وأما إخباره ﷺ أن الشؤم قد يكون في ثلاث: المرأة والفرس والدار، فليس فيه إثبات الطيرة التي نفاها، وإنما غايته إن الله قد يخلق منها أعياناً مشؤومة على من قاربها وسكنها، وأعياناً مباركة لا يلحق من قاربها شؤم ولا شر؛ وهذا كما يعطي الوالدين ولداً مباركاً يريان الخير على وجهه ويعطي غيرهما ولداً مشؤوماً نذلاً يريان الشر على وجهه، وكذلك ما يعطاه العبد من ولاية أو غيرها قد يكون فيها بركة أو ضدها.

ومن «روضة المحبين»

(١٠١١) ما حرم الله على عباده شيئاً إلاّ عوَّضهم خيراً منه، كما حرم الاستقسام بالأزلام وعوَّضهم عنه الاستخارة، وحرَّم الربا وعوَّضهم عنه التجارة الرابحة، وحرَّم القمار وأعاضهم عنه المسابقة النافعة، وحرَّم عليهم الحرير وعوَّضهم عنه أنواع الملابس الفاخرة، وحرم الزِّنا واللِّواط وأعاضهم منها بالنكاح والتسرِّي بالنساء الحِسان، وحرّم عليهم شرب الخمر وأعاضهم عنه الأشربة اللذيذة المتنوعة، وحرم آلات اللهو وعوضهم عنه سماع القرآن، وحرم عليهم الخبائث في المطاعم وغيرها وعوضهم عنها الطيبات فمن تلمح هذا وتأمله هان عليه ترك الهوى المردي واعتاض عنه بالنافع المجدي وعرف حكمة الله ورحمته في الأمر والنهي.

(١٠١٢) كل لذة أعقبت ألماً أو منعت لذة أعظم منها فليست بلذة في الحقيقة وإن غالطت النفس في الالتذاذ بها، وهذه هي لذة الكفار والفسّاق بعلوّهم في الأرض وفسادهم وفرحهم بغير الحق ومرحهم.

وأما اللذة التي لا تعقب ألماً في دار القرار ولا توصل إلى لذة هناك فهي لذة باطلة إذ لا منفعة فيها ولا مضرة، وزمنها يسير ليس لتمتع النفس بها قدرٌ ولا بد أن تَشْغَلَ عما هو خير وأنفع منها؛ وكل لذة أعانت على لذات الآخرة فهي محبوبة مرضية للرب، فصاحبها يلتذّ بها من وجهين: من جهة تنعمه بها، ومن جهة إيصالها إلى مرضاة ربه وإفضائها إلى لذة أكمل منها.

ومن «جلاء الأفهام في الصلاة على خير الأنام»

(١٠١٣) مواطن الصلاة على النبي ﷺ في الصلاة فرضها ونفلها، وصلاة الجنازة ودعاء القنوت، وفي الخطب وإجابة المؤذن والدعاء وعند دخول المسجد والخروج منه وعلى الصفا والمروة وعند ذكره وفي المجالس التي يجتمع فيها وعند الفراغ من التلبية، وإذا خرج إلى السوق أو إلى دعوة، وإذا قام من نوم الليل وعقيب ختم القرآن ويوم الجمعة وعند القيام من المجلس وعند المرور على المساجد ورؤيتها وعند الهم والشدائد وعند كتابة اسمه، وعند إلقاء العلم إلى الناس من تدريس أو قصص أو وعظ ونحوها وعقب الذنب إذا أراد أن يكفر عنه، وعند إلمام الفقر والحاجة أو خوف وقوعه، وعند خطبة الرجل المرأة في النكاح، وعند العطاس وبعد الفراغ من الوضوء، وعند دخول المنزل، وكل موطن يذكر الله فيه، وإذا نسي الشيء، وعند الحاجة تعرض للعبد، وعند طنين الأذن وعقيب الصلاة وعند النوم وعند كل كلام ذي بال، وفي أثناء صلاة العيد وفي الصلاة عند ذكره، وذكر تفاصيل ذلك وما فيه من الخلاف.

(١٠١٤) وأما فوائد الصلاة على النبي ﷺ فكثيرة: امتثال أمر الله وموافقة الله وموافقة ملائكته وتكفير السيئات وزيادة الحسنات ورفعة الدرجات، وكونه سبباً لإجابة الدعاء ولشفاعة محمد ﷺ والقرب منه، ولكفاية الهم والغم وقضاء الحوائج، وسبب لصلاة الله على المصلي وصلاة ملائكته، وهي زكاة للمصلي وطهرة له وسبب للتبشير بالجنة والنجاة من النار، وسبب لرد النبي ﷺ السلام، ولتذكير العبد ما نسيه، ولطيب المجلس، وأن لا يعود على أهله حسرة، ولنفي الفقر والبخل، وللنجاة من نتن المجلس الذي لا يذكر الله فيه ولا رسوله، ولتمام الكلام وبركته ولوفور نور العبد على الصراط، وللخروج من الجفاء، ولإبقاء الثناء الحسن للمصلي عليه بين

السماء والأرض، وللبركة في ذات المصلي وعمره وعمله وأسباب مصالحه، ولنيل رحمة الله له، ولدوام محبته ﷺ وزيادتها وتضاعفها ولمحبة الرسول للعبد وسبب لحياة القلب وهدايته وسبب عرض اسم المصلي على النبي ﷺ وسبب لتثبيت القدم على الصراط والجواز عليه ولأداء أقل القليل من حقه، ومتضمنة لذكر الله وشكره ومعرفة إنعام الله على عبيده بإرساله، وهي دعاء من العبد، وسؤاله نوعان:

أحدهما: سؤال مطالبه وما ينوبه.

والثاني: سؤاله أن يثني على حبيبه وخليله ويزيد في تشريفه وتكريمه ورفعة ذكره، ولا ريب أن الله يحب ذلك ورسوله يحبه، فالمصلي قد صرف سؤاله لما يحبه الله ورسوله، وآثر ذلك على طلب حوائجه ومحابِّه هو، بل كان هذا المطلوب من أحب الأمور إليه، والجزاء من جنس العمل، فمن آثر الله على غيره آثره الله على غيره، وههنا نكتة حسنة لمن علَّم أمتَه دينَه وما جاء به ودعاهم إليه وصبر على ذلك: وهي أن النبي ﷺ له من الأجر الزائد على أجر أمته مثل أجور من اتبعه، فالداعي إلى سنته ودينه، والمعلمُ الخيرَ للأمة إذا قصد توفيرَ هذا الحظ لرسول الله ﷺ وصرفه إليه، وكان مقصوده بدعاء الخلق إلى الله التقرب إليه بإرشاد عباده وتوفير أجور المطيعين له على رسوله مع توفيتهم أجورهم كاملة كان له من الأجر بدعوته وتعليمه بحسب هذه النية، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

ومن «الكافية الشافية»

(١٠١٥) قيل للمؤلف: ما تقول في القرآن، ومسألة الاستواء؟ فقال: نقول فيها ما قاله ربنا تبارك وتعالى، وما قاله نبينا محمد ﷺ: نَصِفُ الله تعالى بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تشبيه ولا تمثيل، بل نثبت له سبحانه ما أثبته لنفسه من الأسماء والصفات، وننفي عنه النقائص والعيوب ومشابهة المخلوقات إثباتاً بلا تمثيل وتنزيهاً بلا تعطيل، فمن شبّه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسه أو وَصَفَه به رسوله تشبيهاً فالمشبِّه يعبد صنماً والمعطِّل يعبد عدماً والموحِّد يعبد إلهاً واحداً صمداً ليس كمثله شيء وهو السميع البصير؛ والكلام في الصفات كالكلام في الذات؛ فكما أنا نثبت ذاتاً لا تشبه الذوات، فكذلك نقول في صفاته إنها لا تشبه الصفات، فليس كمثله شيء، لا في ذاته ولا في أسمائه ولا في صفاته ولا في أفعاله، فلا نشبِّه صفات الله بصفات المخلوقين، ولا نزيل عنه صفة من صفاته لأجل تشنيع المشنِّعين.

وأما القرآن فإني أقول إنه كلام الله منزل غير مخلوق. منه بدا وإليه يعود، تكلم الله به صدقاً، وسمعه جبريل منه حقاً وبلغه محمداً ﷺ وحياً وإنه عين كلام الله حقيقة، وأن جميعه كلام الله وليس قول البشر، ومن قال إنه قول البشر فقد كفر والله يُصْلِيه سقر، ومن قال: ليس لله بيننا كلام فقد جحدَ رسالة محمد ﷺ ونقول: إن الله فوق سمواته مستوٍ على عرشه، بائن من خلقه، ليس في مخلوقاته شيء من ذاته، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته، وهو العلي الأعلى بكل اعتبار.

ولنذكر من غرر أبياته وجواهرها ما هو جمال بعد جمال:

يـا أيها الـرجـل الـمـريـد نجاتـه اسمـع مقـالـة نـاصـح معـوان
كن في أمـورك كلهـا متمسكـاً بـالـوحي لا بـزخـارف الهـذيـان
وانصـر كتـاب الله والسنن التي جـاءت عن المبعـوث بـالقـرآن

وتعـرً من ثـوبين من يلبسْهـمـا يلقى الـردى بـمـذمـة وهـوان
ثـوب من الجهل المـركّب فـوقـه ثـوب التعصب بئست الثـوبـان
وتَحـلَّ بـالإنصـاف أفخـر حلة زينت بهـا الأعـطاف والكتفـان
وآجعل شعارك خَشية الرحمن مع نُصـحِ الـرسـول فحبـذا الأمـران
وتَـمَـسَّكَـنْ بـحـبـلـه وبـوحـيـه وتـوكَّلَنْ حـقـيـقـة الـتـكـلان

واجعـل لقلبـك هجـرتين ولا تنم فهمـا على كـل امـرىء فـرضـان
فـالهجـرة الأولى إلى الـرحمن بـالأخـلاص فـي سـرٍّ وفي إعـلان
فـالـقصـد وجـه الله بـالأقـوال والأعـمـال والـطاعـات والشكـران
فبـذاك ينجـو العبـد من إشـراكـه ويصيـر حقًّـا عـابـد الـرحمن
والهجرة الأخرى إلى المبعوث بالحق المبين وواضح البرهان
فيـدور مـع قـول الـرسـول وفعله نـفـيـاً وإثـبـاتـاً بـلا روغـان

واحذر كمائِنَ نفسـك اللاتي متى خرجت عليك كُسِرْتَ كَسْرَ مهـان
وإذا انتصرت لها فأنت كمن بغى طفي الحـريق بِمَـوْقِـدِ النيـران

شهـدوا بـأن الله جـل جـلالـه متـفـرّد بـالـملك والـسـلطان
وهـو الإلـه الـحق لا مـعبـود إلاّ وجـهـه الأعـلى الـعـظيـم الـشـان
بـل كـل معبـود سـواه فبـاطـل من عرشه حتى الحضيض الـدان
وعبـادة الـرحمن غـايـة حبـه مـع ذل عـابـده همـا قـطبـان

وعليهما فلك العبادة دائر ما دار حتى قامت القطبان
ومداره بالأمر أمر رسوله لا بالهوى والنفس والشيطان

والله لا يرضى بكثرة فعلنا لكن بأحسنه مع الإيمان
فالعارفون مرادهم إحسانه والجاهلون عموا عن الإحسان

وله الحياة كمالها فلأجل ذا ما للممات عليه من سلطان
وكذلك القيّوم من أوصافه ما للمنام لديه من غشيان
وكذاك أوصاف الكمال جميعها ثبتت له ومدارها الوصفان

وله الكمال المطلق العاري عن التشبيه والتمثيل بالإنسان

والله ربي لم يزل متكلماً وكلامه المسموع بالآذان
صدقاً وعدلاً أحكمت كلماته طلباً وإخباراً بلا نقصان

أوليس قد قام الدليل بأن أفعال العباد خليقة الرحمن
من ألف وجهٍ أو قريب الألف يحصيها الذي يُعنَى بهذا الشان

فتدبَّرِ القرآن إن رُمتَ الهدى فالعلم تحت تدبُّرِ القرآن

إن الذي هو في المصاحف مثبت بأنامل الأشياخ والشبان
هو قول ربي آيُهُ وحروفُهُ ومدادُنا والرِّقّ مخلوقان

أوليس فعلُ الرب تابعَ وصفه وكمالِه أفذاك ذو حدثان

وكمـالـه سبب الفعـال وخلقـه أفعـالهم سبب الكمـال الثاني
والله ربـي لـم يـزل ذا قـدرة ومشيئـة ويليهـمـا وصفـان
العلم مع وصف الحيـاة وهـذه أوصـاف ذات الخـالق المنـان
وبها تمام الفعـل ليس بـدونهـا فعـل يتم بـواضح البـرهـان
فـلأي شيء قـد تـأخـر فعله مع مـوجب قـد تَمّ بـالأركـان

وشـواهد الأحـداث ظـاهـرة على ذا العـالَمِ المشهـودِ بـالبرهـان
وأدلـة التـوحيـد تشهـد كلهـا بحـدوث كـل مـا سـوى الـرحمن

والـرب بـاستقـلالـه متـوحـد أفـممكن أن يـستـقـل اثـنـان

والقهـر والتـوحيـد يشهـد منهمـا كـل لصـاحبـه هـمـا عـدلان
فـالـواحـد القـهـار لـيس في الإمـكـان أن تـحـظى بـه ذاتـان
ولـقـد أتـانـا عـشـر أنـواع مـن المنقـول في فـوقيـة الـرحمن
مـع مثلهـا أيضـاً تـزيـد بـواحـد هـا نحن نسـردهـا بـلا كتمـان

* * *

ثم سرد أنواعها المذكورة فضلاً عن أفرادها فذكر الإجماع ومن نقله ثم قال:

فـالمـرسَلون جميعهم مع كتبهم قـد صرّحـوا بـالفـوق للرحمن
هـذا ونقـطـع نحن أيضـاً إنـه إجمـاعهم قـطعـاً على البـرهـان
وكـذاك نقـطـع إنهم جـاءوا بـإثبـات الصفـات لـربنـا الـرحمـن
وكـذاك نـقـطـع إنهـم جـاءوا بـإثبـات الـكـلام لـخـالـق الأكـوان
وكـذاك نـقـطـع إنـهـم جـاءوا بـإثبـات الـمـعـاد لـهـذه الأبـدان

وكـذاك نـقـطـع إنهـم جـاءوا بتـوحيـد الإلـه ومـا لـه من ثـان
وكـذاك نـقـطـع إنهـم جـاءوا بـإثبـات الـقضـاء ومـا لـهم قـولان
فـالـرسـل مـتـفـقـون فـي أصـول الـديـن دون شـرائـع الإيـمـان
كـل لـه شـرع ومـنـهـاج وذا في الأمـر لا التوحيـد فَٱفْهَمْ ذان

* * *

وكـذاك نـقـطـع إنهـم جـاءوا بـعـدل الله بـيـن طـرائـف الإنـسـان
وكـذاك نـقـطـع إنـهـم دعـوا للخمس وهي قـواعـد الإيمـان
إيـمـانـنـا بـالله ثـم بـرسله وبـكـتـبـه وقـيـامـة الأبـدان
وبجنـده وهم المـلائكـة الأُلى هـم رسله لـمـصـالـح الأكـوان
هـذي أصـول الـدين حقـاً لا أصـول الخمس للقـاضي هـو الهمـذان

واشـهـد عليهم إنـهم وصـفـوا الإلـه بكـل مـاجـاء في الـقـرآن
وبكـل مـا قـال الـرسـول حقيقـة من غيـر تـحـريف ولا عـدوان
واشـهـد عليهم أن قـول نـبيـهم وكـلام رب العـرش ذا التبيـان
نص يـفـيـد لـديـهـم عـلم الـيـقـين إفـادة الـمـعـلوم بـالـبـرهـان

* * *

واشـهـد عليـهـم إنـهـم قـد أثـبـتـوا الأسـمـاء والأوصـاف لـلديّـان
وكـذلـك الأحـكـام أحكـام الـصـفـات وهـذه الأركـان لـلإيـمـان
قـالـوا عـلـيم وهـو ذو عـلم ويـعـلم غـايـة الإسـرار والإعـلان
والـوصـف قـائـم بـالـذات والأسـمـاء أعـلام لـه بـوزان
أسـمـاؤه دلـت عـلى أوصـافـه مشتقـة منـهـا اشتـقـاق معـان
وصفـاتـه دلت عـلى أسمـائـه والـفـعـل مـرتـبط بـه الأمـران
والـحـكـم نـسـبـتـهـا إلى مـتـعـلقـات تـقـتـضـي آثـارهـا بـبـيـان

واشهد عليهم أن إيمان الورى قول وفعل ثم عقد جنان
ويزيد بالطاعات قطعاً هكذا بالضد يُمسي وهو ذو نقصان

واشهد عليهم إنهم لم يخلدوا أهل الكبائر في حميم آن
بل يخرجون بإذنه بشفاعة وبدونها لمساكن بجنان
واشهد عليهم أن ربهُمُ يُرى يوم المعاد كما يرى القمران
واشهد عليهم أن أصحاب الرسول خيار خلق الله من إنسان
حاشا النبيين الكرام فإنهم خير البرية خيرة الرحمن
وخيارهم خلفاؤه من بعده وخيارهم حقاً هما العُمَران
والسابقون الأولون أحق بالتقديم ممن بعدهم ببيان
كل بحسب السبق أفضل رتبة مِنْ لاَحِقٍ والفضل للمنّان

إن كان ربك واحداً سبحانه فاخصصه بالتوحيد مع إحسان
أو كان ربك واحداً أنشاك لم يشركه إذ أنشاك ربٌّ ثان
فكذاك أيضاً وحده فاعبده لا تعبد سواه يا أخا العرفان
والصدق توحيد الإرادة وهو بذ ل الجهد لا كَسِلاً ولا مُتَوان
والسّنة المثلى لسالكها فتو حيد الطريق الأعظم السلطان
فَلِوَاحِدٍ كن واحداً في واحد أعني طريق الحق والإيمان
هذي ثلاث مُسْعِدات للذي قد نالها والفضل للمنان
فإذا هي اجتمعت لنفس حرة بلغت من العلياء كل مكان

والشِّرك فاحذره فشرك ظاهر ذا القسم ليس بقابل الغفران
وهو اتخاذ النِّدِّ للرحمن أيّاً كان من حجر ومن إنسان
يدعوه أو يرجوه ثم يخافه ويحبُّهُ كمحبة الديّان

شـرط المحبـة أن تـوافق من تحب على محبتـه بـلا عصيـان
فإذا ادعيت له المحبة مع خلا فـك ما يحب فـأنت ذو بهتان

ليس العبـادة غيـر تـوحيـد المحبـة مع خضـوع القـلب والأركـان

الـرب ربٌّ واحـد وكـتـابـه حق وفـهـم الـحـق منـه دان
ورسـولـه قـد أوضح الـحق الـمبين بـغـايـة الإيضـاح والـتـبيـان
مـا ثم أوضـح من عبـارتـه فـلا يحتـاج سـامعهـا إلى تبيـان
والنصـح منـه فـوق كـل نصيحـة والعلم مـأخـوذ عـن الـرحمن
فلأي شيء يعدل البـاغي الهدى عن قـولـه لـولا عمى الخـذلان
فـالنقل عنـه مصـدق والقـول من ذي عصمـة مـا عنـدنـا قـولان
والعكس عنـد سـواه في الأمـرين يـا من يهتـدي هـل يستـوي النقـلان

والعلم أقسـام ثـلاث مـا لهـا من رابع والـحـق ذو تـبـيـان
عـلم بـأوصـاف الإلـه وفـعـله وكـذلـك الأسـمـاء لـلرحـمـن
والأمـر والنهي الـذي هـو دينـه وجـزاؤه يـوم الـمعـاد الـثـاني
والكـلّ في القـرآن والسنن التي جـاءت عن المبعـوث بـالفـرقـان
والله مـا قـال امـرؤ مـتحـذلـق بـسـواهمـا إلاّ مـن الـهـذيـان

وهنـا ثـلاثـة أوجـه فـافطن لهـا إن كـنت ذا عـلم وذا عـرفـان
بـالـضِّـدِّ والأَوْلـى كـذا بـالامـتنـاع لعلمنـا بـالنفس والـرحـمن
فـالضـد معـرفـة الإلـه بضـدّ مـا في النفس من عيب ومن نقصان
وحقيقـة الأولى ثبـوت صفـاتـه إذ كـان معـطيـه على الإحسـان

أو قلتُمُ قِسنا عليه نظيره فقياسكم نوعان مختلفان
نوع يخالف نصه فهو المحال وذاك عند الله ذو بطلان
وكلامنا فيه وليس كلامنا في غيره أعني القياس الثاني
ما لا يخالف نصه فالناس قد عملوا به في سائر الأزمان
لكنه عند الضرورة لا يصا ر إليه إلّا بعد ذا الفقدان

لكن هنا أمران لو تمّا لما احتجنا إليه فحبذا الأمران
جمع النصوص وفهم معناها المراد بلفظها والفهم مرتبتان
إحداهما مدلول ذاك اللفظ وضعاً أو لزوماً ثم هذا الثاني
فيه تفاوتَتِ الفُهومُ تفاوتاً لم ينضبط أبداً له طرفان
فالشيء يلزمه لوازم جمة عند الخبير به وذي العرفان
فبقدر ذاك الخبر يحصى من لوا زمه وهذا واضح التبيان
وكذاك من عرف الكتاب حقيقة عرف الوجود جميعه ببيان
وكذاك يعرف جملة الشرع الذي يحتاجه الإنسان كل زمان
علماً بتفصيل وعلماً مجملاً تفصيله أيضاً بوحي ثان
وكلاهما وحيان قد ضمنا لنا أعلى العلوم بغاية التبيان

والله ما تسوى عقول جميع أهل الأرض نصاً صح ذا تبيان
حتى نقدمها عليه معرضين مؤولين محرفي القرآن
يا مبغضاً أهل الحديث وشاتماً أَبْشِرْ بعقد ولاية الشيطان
أَوَ مَا علمت بأنهم أنصار دين الله والإيمان والقرآن
هل يبغضُ الأنصارَ عبدٌ مؤمن أو مدركٌ لروائح الإيمان

فالجاهلون شرار أهل الحق والعلماء سادتهم أولو الإحسان

والجاهلون خيار أحزاب الضلا ل وشيعة الشيطان والكفران
وشرارهم علماؤهم هم شر خلق الله آفة هذه الأكوان
وسل العياذ من التكبر والهوى فهما لكل الشر جامعتان
وهما يَصُدّان الفتى عن كل طُرْ قِ الخير إذ في قلبه يلجان
فتراه يمنعه هواه تارة والكِبْرُ أخرى ثم يشتركان
والله ما في النار إلّا تابع هذين فاسأل ساكني النيران
والله لو جردت نفسك منهما لأتت إليك وفود كل تهان

يا من يريد ولاية الرحمن دو ن ولاية الشيطان والأوثان
فَارِقْ جميع الناس في إشراكهم حتى تنال ولاية الرحمن
يكفيك من وسع الخلائق رحمة وكفاية، ذو الفضل والإحسان
والقلب ليس يقر إلّا بالتعبد فهو يدعوه إلى الأكوان
فترى المعطِّل دائماً في حيرة متنقلاً في هذه الأعيان
يدعو إلٰهاً ثم يدعو غيره ذا شأنُه أبداً مدى الأزمان
وترى الموحِّد دائماً متنقّلاً بمنازل الطاعات والإحسان
ما زال ينزل في الوفاء منازلاً وهي الطريق له إلى الرحمن
لٰكِنَّما معبودُه هو واحد ما عنده ربان معبودان
فالفضل عند الله ليس بصورة الأعمال بل بحقائق الإيمان
وتفاضل الأعمال يتبع ما يقو م بقلب صاحبها من البرهان
يا خاطب الحور الحسان وطالباً لوصالهن بجنة الحيوان
في جنة طابت وطاب نعيمها فنعيمها باق وليس بفان

لا يلهينك منزل لعبت به أيدي البلا في سالف الأزمان
فلقد ترحَّل عنه كل مسرة وتبدّلت بالهم والأحزان

طبعت على كَدَرٍ فكيف تنالها صفواً أهذا قط في الإمكان
فاسمع صفاتها وصفات ها تيك المنازل ربة الإحسان

هذا وفتح الباب ليس بممكن إلّا بمفتاح على أسنان
مفتاحه بشهادة الإخلاص والتوحيد تلك شهادة الإيمان
أسنانه الأعمال وهي شرائع الإسلام والمفتاح بالأسنان
لا تُلْغِيَنْ هذا المثال فكم به من حل إشكال لذي العرفان
هذا وأول زمرة فوجوههم كالبدر ليل السِّتِّ بعد ثمان
والزمرة الأخرى كأضوأ كوكب في الأفق تنظره به العينان
أمشاطهم ذهب ورشحهم فمسك خالص يا ذلة الحرمان
ويرى الذين بذيلها من فوقهم مثل الكواكب رؤية بعيان
ما ذاك مختصاً برسل الله بل لهم وللصِّدِّيق ذي الإيمان
غُرُفَاتها في الجو ينظر بطنها من ظهرها والظهر من بطنان
سكانها أهل الصيام مع القيا م وطيب الكلمات والإحسان
ثنتان خالص حقه سبحانه وعباده أيضاً لهم ثنتان

للعبد فيها خيمة من لؤلؤ قد جوفت هي صنعة الرحمن
ستون ميلاً طولها في الجو في كل الزوايا أجمل النسوان
يغشى الجميع فلا يشاهد بعضهم بعضاً وهذا لاتساع مكان
فيها مقاصير بها الأبواب من ذَهَبٍ ودُرٍّ زُيِّن بالمرجان
وخيامها منصوبة برياضها وشواطىء الأنهار ذي الجريان
ما في الخيام سوى التي لو قابلت للنَّيِّرَيْنِ لقلت منكسفان
لله هاتيك الخيام فكم بها للقلب من علق ومن أشجان
فيهن حور قاصرات الطرف خيرات حسان هُنّ خير حسان

خيرات أخلاقاً حسان أوجهاً فالحسن والإحسان متفقان
وثمارها ما فيه من عجم كأمثال القلال فَجَلَّ ذو الإحسان
وظلالها ممدودة ليست تقي حراً ولا شمساً وأنى ذان
أو ما سمعت بأصل ظل واحد فيه يسير الراكب العجلان
مائة سنين قدرت لا تنقضي هذا العظيم الأصل والأفنان
أنهارها في غير أخدود جرت سبحان ممسكها عن الفيضان

وطعامهم ما تشتهيه نفوسهم ولحوم طير ناعم وسمان
وفواكه شتى بحسب مناهم يا شبعة كملت لذي الإيمان
لحم وخمر والنسا وفواكه والطيب مع روح ومع ريحان
وصحافهم ذهب تطوف عليهم بأكف خدام من الولدان
وهم الملوك على الأسرة فوق ها تيك الرؤوس مرصع التيجان
ولباسهم من سندس خضر ومن استبرق نوعان معروفان

لا تقرب الدَّنس المقرِّب للبلى ما للبلى فيهن من سلطان
والفرش من استبرق قد بطنت ما ظنكم بظهارة لبطان
مرفوعة فوق الأسرة يتكي هو والحبيب بخلوة وأمان
يتحدثان على الأرائك ما ترى حِبَّيْن في الخلوات ينتجيان
هذا وكم زَرْبِيَّة ونَمَارقٍ ووسائد صفت بلا حسبان
والحليُ أصفى لؤلؤ وزبرجد وكذاك أسورة من العقيان
ما ذاك يختص الإناث وإنما هو للإناث كذاك للذكران
أو ما سمعت بشأنهم يوم المزيد وإنه شأن عظيم الشان
هو يوم جمعتنا ويوم زيارة الرحمن وقت صلاتنا وأذان
والسابقون إلى الصلاة هم الألى فازوا بذاك السبق بالإحسان

ولهُمُ منائر لؤلؤ وزبرجد ... ومنابر الياقوت والعقيان
هذا وأدناهم وما فيهم دنى ... من فوق ذاك المسك كالكثبان
ما عندهم أهل المنابر فوقهم ... مما يرون بهم من الإحسان
فيرون ربهم تعالى جهرة ... نظر العيان كما يرى القمران
هذا وخاتمة النعيم خلودهم ... أبداً بدار الخلد والرضوان
يا سلعة الرحمن لست رخيصة ... بل أنتِ غالية على الكسلان
يا سلعة الرحمن ليس ينالها ... في الألف إلّا واحد لا اثنان
يا سلعة الرحمن ماذا كفؤها ... إلا أولو التقوى مع الإيمان
يا سلعة الرحمن سوقُكِ كاسِدٌ ... بين الأراذل سفلة الحيوان
يا سلعة الرحمن أين المشترِي ... فلقد عرضت بأيسر الأثمان
يا سلعة الرحمن كيف تصبَّر العشاق عنك وهم ذوو إيمان
يا سلعة الرحمن لولا إنها ... حجبت بكل مكاره الإنسان
ما كان عنها قط من متخلف ... وتعطلت دار الجزاء الثاني
لكنها حجبت بكل كريهة ... ليصدَّ عنها المبطل المتواني
وتنالها الهمم التي تسمو إلى ... رب العلى بمشيئة الرحمن
فاتعب ليوم معادك الأدنى تجدْ ... راحاتِه يوم المعاد الثاني

تم نقل المقصود من غرر أبياتها الجارية مجرى الأصول والضوابط الجوامع والفوائد الضرورية لتكون غرة وختاماً لهذا المجموع الجليل الذي حوى من الأصول المهمة والقواعد المتنوعة ما لم يحوه كتاب، وذلك بفضل الله وتيسير الملك الوهاب، جعل الله هذا العمل لوجهه خالصاً ولديه مقرباً وللعباد نافعاً، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وصلى الله على محمد وعلى آله وأصحابه وعلى التابعين لهم إلى يوم الدين، قال جامعه الفقير إلى الله عبد الرحمن بن ناصر آل سعدي غفر الله له ولوالديه ومشائخه وجميع المسلمين، وذلك في ١٧ شعبان سنة ١٣٧٠هـ.

وقد نافت ولله الحمد على الألف ما بين أصل وقاعدة وضابط جامع وتعريف مهم، وفائدة ضرورية، وترغيب في كمال وتحذير من نقص، وتوجيه إلى المنافع الظاهرة والباطنة، وترهيب من المضار الدينية والدنيوية ومخبره يغني عن وصفه.

وجملة ذلك أن هذا المجموع قد انتقيته بعد التروي الكثير وكثرة التأمل والتفكير من جميع الكتب الموجودة من كتب الشيخين فتضمن صفوتها، واحتوى على جواهرها وغررها والحمد لله والفضل لله.

الأدلة القواطع والبراهين

في إبطال أصول الملحدين



الأَدلة القَواطِع والبَراهين

في إبطال أُصُول الملحِدين



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهد الله فلا مضلَّ له ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبدُه ورسوله. اللهم صلِّ وسلم على محمد، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم إلى يوم الدين.

أما بعد: فإن الله تعالى بعث رسله مبشرين ومنذرين، وجعلهم الهداة والأئمة إلى كل علم صحيح نافع ودين صحيح، وإلى كل صلاح وخير. وخص محمداً ﷺ بأن جعله خاتمهم وإمامهم، وأنزل عليه الكتاب والحكمة: فيهما الهدى والحق والنور، وفيهما العلوم النافعة والحقائق الصادقة، والأخلاق الفاضلة والأعمال الصالحة والآداب العالية، إليهما ينتهي كل علم وحق وكمال.

وقد وضَّح الله ورسوله فيهما المسائل والدلائل والحقائق اليقينية والبراهين القطعية، فمن تمسك بهما واهتدى بهما سعد في الدنيا والآخرة، ومن أعرض عنهما أو عارضهما ضل عن الهدى وشقي ونال الصفقة الخاسرة. وأعظم الناس انحرافاً عنهما ملاحدة الفلاسفة وزنادقة الدهريين، وهم أكبر أعداء الرسل في كل زمان ومكان، وهم شرار الخلق، الدعاة إلى الضلال والشقاء، فإنهم تصدَّوا لمحاربة الأديان كلها، وزيَّن لهم الشيطان علومهم التي فرحوا بها واحتقروا لأجلها ما جاءت به الرسل، فلما جاءتهم رسلهم بالبينات فرحوا بما عندهم من العلم، وحاق بهم ما كانوا به يستهزئون. وقد أصَّلوا

لباطلهم أصولاً يقلِّد فيها بعضهم بعضاً، وهي في غاية الفساد، يكفي اللبيب مجرد تصوُّرها عن إقامة البراهين على نقضها، لكونها مناقضة للعقل والنقل، ولكنهم زخرفوها وروجوها فانخدع بها أكثر الخلق.

أعظمها عندهم أصل خبيث منقول عن معلمهم الأول «أرسطو» اليوناني المعروف بالإلحاد والجحد لرب العالمين والكفر به وبكتبه ورسله.

وهذا الأصل الذي تفرع عنه ضلالهم أنه من أراد الشروع في المعارف الإلهية فليمحُ من قلبه جميع العلوم والاعتقادات، وليسع في إزالتها من قلبه بحسب مقدوره، وليشكَّ في الأشياء ثم ليكتفِ بعقله وخياله ورأيه. وكملوا هذا الأصل الخبيث بحصرهم للمعلومات بالمحسوسات، وما سوى ما أدركوه بحواسهم نَفَوْه. وهذا أصلٌ أفسد عليهم علومهم وعقولهم وأديانهم. وقد بيَّن الناس على اختلاف نحلهم بطلان أصولهم، وأن أهلها قد خالفوا جميع الرسل وجميع العقلاء.

ومن أبلغ من تكلَّم عليها وأبطلها شرعاً وعقلاً شيخ الإسلام ابن تيمية، فإنه بيَّن عدة وجوه في فسادها وبطلانها، كلُّ وجهٍ منها كافٍ في إبطالها، فكيف إذا اجتمعت. فننقل كلامه عليها ثم نتمم ذلك بما ييسره الله.

قال رحمه الله في نقض (التأسيس) لما ذكر عن هذا المعلم الملحد هذا الأصل الخبيث «والكلام على هذا من وجوه:

(أحدها)

أن هذا الكلام هو وما ذكر معه من الحجة أشبه بكلام أهل الجهل والضلال، ومن لا يدري ما يخرج منه من المقال، من كلام أهل العلم والعقل والبيان. وهو أشبه بكلام قُصّاص الجهال، والمغالطين، من كلام العلماء والمجادلين بالحق. وما أحسن ما قال الإمام أحمد في بشر المريسي: كان صاحب خطب، ولم يكن صاحب حجج. بل هذا الكلام دون كلام أهل الخطب والحجج.

(الوجه الثاني)

أن يقال: ألم يكن في آثار الأنبياء والمرسلين ما يُستغنى به في أعظم المطالب وأشرف المعارف، عما يروون عن معلم المبدلة الصابئين الذين انتقلوا عن الحنيفية الثابتة بالعقل والدين وهو رأس هؤلاء الدهرية.

(الوجه الثالث)

أن جميع العقلاء الذين خبروا كلام أرسطو وذويه في العلم الإلهي قد علموا أنهم أقل الناس نصيباً في معرفة العلم الإلهي وأكثر اضطراباً وضلالاً؛ فإن كلامه وكلام ذويه في الحساب والعدد ونحوه من الرياضيات مثل كلام بقية الناس والغلط في ذلك قليل نادر وكلامهم في الطبيعيات دون ذلك وكلامهم في ذلك غالبه حق وفيه باطل، وأما كلامهم في الإلهيات ففي غاية الاضطراب ومع قلته كثير الضلال عظيم المشقة، وهذا أمر يعرفه كل من له نظر صحيح في العلوم الإلهية فلا يستدل بكلام هؤلاء في العلم الإلهي وحالهم هذه الحال. وقد اعترف أساطين الفلسفة بأن العلم الإلهي لا سبيل لهم إلى العلم واليقين فيه وإنما يؤخذ فيه بالأَوْلَى والأَخْلَق والأحرى فيه، فإذا كانوا معترفين بأنهم ليس عندهم علم ولا يقين في العلم الإلهي كيف يستدل بكلامهم فيه؟

(الوجه الرابع)

ما معنى قوله: فليستحدثْ لنفسه فطرة أخرى، والفطرة هي الخلقة التي فطر الله عباده عليها؟ أتريد أن تبدّل خلقته وما فيها من قوى الإدراك والحركة؟ فهذا غير مقدور للبشر فإن الله فطر عباده عليها، أم تريد أن يترك ما فطر عليه من المعارف والعلم ويستحدث لنفسه معارف تخالف ذلك؟ وهذا الذي يصلح أن تريده، فهذا أمر بتبديل فطرة الله التي فطر عباده عليها، وهي طريقة المبتدعين المبدِّلة لفطرة الله وشرعته كما قال ﷺ: كل مولود يولد على الفطرة.. الحديث؛ فأهل الكتاب المنزل بدّلوا وحرّفوا من كتاب الله ما بدّلوه وحرّفوه، وهم مع الصابئة والمشركين القائمين بالنظر العقلي بدّلوا من فطره الله التي فطر العباد عليها وغيّروا منها ما غيّروا، ولهذا قيل: إن أرسطو هذا بدّل طريقة الصابئة الذين كانوا قبله مؤمنين بالله واليوم الآخر الذين أثنى عليهم

القرآن. والله سبحانه خلق عباده على الفطرة التي فطرهم عليها، وبعث إليهم رسله، وأنزل عليهم كتبه، فصلاح العباد وقوامهم بالفطرة المكملة بالشرعة المنزلة. وهؤلاء بدّلوا وغيّروا فطرة الله وشرعته ـ خَلقَه وأمره ـ وأفسدوا اعتقادات الناس وإرادتهم ـ إدراكهم وحركاتهم، قولهم وعملهم ـ من هذا وهذا، كما بدل بنو إسرائيل القول الذي أمروا به، والعمل الذي أمروا به». قال:

(الوجه الخامس)

أن الرسول إذا أخبرنا بشيء من صفات الله وجب علينا التصديق به وإن لم نعلم ثبوته بعقولنا، ومن لم يقرَّ بما جاء به الرسول حتى يعلمه بعقله فقد أشبه الذين قال الله فيهم:

﴿قالوا لنْ نُؤمنَ حتى نُؤتَىٰ مِثلَ ما أُوتيَ رُسُلُ اللّهِ، اللّهُ أعلمُ حيثُ يَجعلُ رسالَتَه﴾ [سورة الأنعام: الآية ١٢٤]

ومن سلك هذا السبيل فهو في الحقيقة غير مؤمن بالرسول. ولا متلقٍّ عنه الأخبار بشأن الربوبية، ولا فرق عنده أن يخبر الرسول بشيء من ذلك أو لم يخبر به، فإن ما أخبر به إذا لم يعلمْه بعقله لا يصدِّق به. انتهى كلامه رحمه الله.

(الوجه السادس)

أن يقال: هذه الوصية مخالفة لما بعث الله به رسلَه وأنزل كتبَه، فإنه بعث رسله مذكِّرين للعباد ما فُطروا عليه من الإقرار بوحدانية الله ووجوب شكر

نعمه، وافتراض الحب الكامل والتعظيم التام لله، المتفضِّل بالنعم الظاهرة والباطنة، ومذكِّرين لهم بالأمر بما فُطرت العقول على استحسانه، كالصدق والبرِّ والإحسان والأخلاق الجميلة، وبالنهي عما فُطرت العقول على استقباحه من الكذب والظلم والعدوان وجميع الأخلاق الرذيلة، فكيف يؤمر الناس أن يمحُوا من قلوبهم وفطرهم هذه الأمور؟ وهل هذا إلا نهي عن جميع مواد السعادة والفلاح والصلاح، وأمر بكل منكر وفحشاء وسوء وشر وفساد؟ وفي هذا من تقويض دعائم الخير والصلاح، والاستبدال بها أصول الشر والفساد والفوضى في العلوم والعقائد والأخلاق، ما لا منتهى لشره وضرره..

(الوجه السابع)

أن يقال: هذه الوصية تتضمن محو العلوم الصحيحة، والمعارف النافعة، والإيمان الصحيح، والاستبدال عن ذلك بأنواع الجهالات والضلالات والغي، ورفض الإيمان بالكلية. فإن الإنسان في الأصل خلق ظلوماً جهولاً: ليس فيه هدى، ولا علم صحيح، ولا برهان ويقين في المطالب العالية المقصودة، إلا من جهة الطرق التي بعث الله بها رسله وأنزل بها كتبه. ولهذا كانت النبوة والرسالة يضطر إليها المكلفون أعظم من ضرورتهم إلى الطعام والشراب وما به قوام حياتهم المادية. فالعلم والهدى الإجمالي والتفصيلي هو هدي الله، فلا يليق برحمة الله وحكمته وحمده أن يترك العباد مهملين سدى بلا رسالة وتعريف لهم ما يصلحهم حالاً ومآلاً، فأرسل الرسل وأنزل الكتب حكمة منه ورحمة، لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل فيقولوا: ما جاءنا من بشير ولا نذير؛ فجميع الهدى والعلوم النافعة الموجودة في الأرض، والمعارف النافعة، والإيمان الصحيح، وتوابع ذلك من آثار النبوة والرسالة

﴿لَقَدْ منَّ اللَّهُ على المؤمِنين إذْ بَعَثَ فيهِمْ رَسُولاً مِنْ أَنْفُسهِمْ يَتلُو عليهم آياتِهِ ويُزكِّيهم ويعلِّمهُمُ الكتابَ والحكمةَ وإنْ كانوا من قَبلُ لفي ضلال مبين﴾ [سورة آل عمران: الآية ١٦٤]

فمن تمسَّك بوصية هذا الملحد الضالِّ فقد أمر بمحو ما جاءت به الكتب، وأُرسِلت به الرُّسُل، وأن يُستبدلَ بذلك وساوسُ النفوس ووحيُ الشيطان، فهذه الوصية الباطلة مقصودها الأعظم جحدُ ما جاءت به الرسل، وأهلها أحق الناس بالدخول تحت قوله تعالى:

﴿الذين كَذَّبوا بالكتابِ وَبِما أَرسَلْنا به رُسُلَنا، فسوفَ يعلَمونَ * إذِ الأغلالُ في أعناقِهِم والسَّلاسلُ..﴾ الآية ــ [سورة غافر: الآيتان ٧٠، ٧١]

(الوجه الثامن)

أن يقال: هذا الكلام باطلٌ شرعاً وعقلاً. أما الشرعُ فجميع الكتب المنزَّلة من السماء وجميع الرسل جاءت بتقرير ما وضع الله في فِطَرِ الخلق من الاعتراف بوحدانية الله وكماله المتنوع وصدقِه وصدقِ رُسُله وتقرير الحق والحقائق النافعة في القلوب اعتقاداً وتخلقاً وتصديقاً ودعوةً إليها وهداية لها من جميع الوجوه. ومن المعلوم أن هذه الوصية الباطلة منافية لذلك غاية المنافاة، مادة للجهالات البسيطة والمركَّبة وأنواع الضلالات، وداعية إلى الشقاء في الدنيا والآخرة. ودلالة الشرائع على هذا الأمر أعظم وأوضح من أن تفصَّل، بل هذا روح الشرائع السماوية والشرائع النبوية.

وأما العقل، فإن أهل العقول الصحيحة متفقون على أن أفضل المغانم والمكاسب ما كسبته القلوب وحصلته من العلوم الصحيحة والمعارف النافعة والإيمان الصادق والأخلاق العالية، التي من اتَّصف بها صار من علية الخلق وأكملهم وأرفعهم درجة ومقاماً، فمن أوصى بترك ذلك ومحوه من القلوب

والحث على الشك والتشكيك فقد جاء لأهل العقول بما لا يعرفونه، بل ينكرونه أشد الإنكار، ويرونه من فظائع المنكرات، فماذا بعد الحق إلّا الضلال؟ وماذا بعد العقائد الصحيحة إلّا العقائد الباطلة؟ وماذا بعد الأخلاق الفاضلة إلّا الأخلاق الرذيلة السافلة؟ وماذا بعد الرشد إلّا الغي والفساد؟

(الوجه التاسع)

أن يقال: هذا الأصل الخبيث يعود إلى تسلسل محو ما يقع في القلوب من كل علم صحيح وفاسد، ومن كل معرفة حاصلة في القلب، فهو أعظم مِعْوَلٍ لهدم العلوم كلها. لأن لازم ذلك يوجب أن لا يثبت في القلوب شيء من العلوم الصحيحة، بل لا تزال الشكوك والمكابرات تنفي ما يقع في القلوب حتى تنحل العلوم وتنحل الأخلاق، ويتدرج بذلك إلى مذهب الإباحية والانطلاق في الفوضى وأغراض النفوس الخبيثة الضارة، ولا يبقى دون ذلك مانع علمي ولا مانع خلقي. وهذا أعظم معول للشيوعية المفسدة للدين والدنيا، وبهذه الطريقة فشا الإلحاد.

(الوجه العاشر)

أن يقال على وجه التنزل: أيهما أولى؟ محو ما يقارب في القلوب وما اتصفت به من الاعتقادات الصحيحة الناشئة عما جاءت به الرسل ونزلت به الكتب، ثم بعد ذلك يوجهه صاحبه بزعمه إلى طلب الحقائق من غير أساس صحيح يبنى عليه ولا معارف نافعة يعتمد عليها؟ وقد علم ما يرد على القلوب الفارغة الساذجة الخالية من كل شيء من أنواع الوساوس والخيالات الفاسدة والضلالات المتنوعة، وأنها عند انطلاقها من الحق الصحيح اعتقاداً وتخلقاً تأتي

بالغرائب المزعجة والخيالات المضحكة، أي هذه الحالة التي لا يرتضيها من له مسكة من عقل، وحالة قلب ملآن من العلوم الصحيحة والمعارف النافعة والإيمان الصادق القوي المستمد من مَعِين الرسالة ومن هدى الله الذي هدى به الخلق، وفيه من الفرقان بين الحق والباطل والهدى والضلال ما يميز به الحقائق إذا وجهه صاحبه إلى طلب الحقائق والحق من أبوابها واستخراج المعارف من طرقها، فهذا القلب السليم عنده من اليقين والنور ما يهتدي به إلى المطالب العالية، فمن سوَّى بين الحالتين والقلبين فليبك على ذهاب عقله بعد ذهاب دينه.

والعلوم التي لها أساس قوي تعتمد عليه ولها براهين قطعية تستمد منها وتهتدي بها وصاحبها عنده من الأصول ما يفرق به بين الحق والباطل: هي التي يعتبرها أولو الألباب، وينافسون في تحصيلها، ويرون إدراكَها أجلَّ نعمة أنعم الله بها عليهم. وهؤلاء الملحدون يوصون بتركها ومحوها من القلوب حتى يلجّ الباطل فيها من غير معارض يعارضه من العلم واليقين والإيمان. فالعلوم والمعارف والأدلة والبراهين محال أن تكون صحيحة نافعة حتى تستنير بنور الوحي وبرهان الحقيقة، وتبني علومها وأعمالها على الإيمان.

(الوجه الحادي عشر)

أن هؤلاء يعاندون الله ورسوله أعظم معاندة، فالله يقول:

﴿قُولُوا آمنَّا باللَّهِ وما أُنزِلَ إلينَا وما أُنزِلَ إلى إبراهيمَ وإسمٰعيلَ وإسحٰقَ ويعقوبَ والأسْباطِ وما أُوتِيَ مُوسَىٰ وعيسىٰ وما أُوتي النبيّونَ من رَبِّهِمْ لا نُفرِّقُ بَيْنَ أَحدٍ مِنهمْ ونحنُ لَه مسلمون﴾ [سورة البقرة: الآية ١٣٦]

وقال تعالى:

﴿إنَّ الذينَ قالُوا رَبُّنا اللَّهُ ثُمَّ استقامُوا فَلا خوفٌ عليهِم ولا هُم يَحزَنُون﴾ [سورة الأحقاف: الآية ١٣]

وفي الصحيح أنه ﷺ قال لمن قال له: قل لي في الإسلام قولاً لا أسألُ عنهُ أحداً بعدك. قال: (قل آمنت بالله ثم استقم) أي على الإيمان. وهؤلاء الملحدون يقولون: امحوا هذه الأصول والعقائد ـ التي لا أصحَّ منها ولا أنفع ولا يُسْعِدُ العبد غيرها ـ من قلوبكم وشكُّوا لتستحدثوا علوماً وعقائدَ جديدة تجيش بها القلوب المنحرفة والآراء الفاسدة والضمائر التي أعرضت عن الحق وعارضته وتوجهت إلى الباطل، وهذا لا ريب أنه مشاقة ومحاربة لله ورسله.

(الوجه الثاني عشر)

أن محو العلوم الصحيحة والعقائد الحقة من القلوب وطلب الشك فيها محال غير ممكن، ومن حاول ذلك فهو مكابر، فالحقائق الصحيحة المبنية على البراهين الحقة الواضحة لا يمكن إزالتها من القلوب بوجه، لأن الحق إذا تمت معرفته احتل القلوب وثبت فيها واستقر وصارت له السيطرة على كل باطل، وزهق الباطل عند مقابلته. ولهذا قال تعالى عن فرعون وقومه:

﴿وجَحَدُوا بها وٱسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهم﴾ [سورة النمل: الآية ١٤]

وقال:

﴿لَقدْ عَلِمتَ ما أَنزلَ هَـٰؤلاءِ إلَّا ربُّ السمـٰواتِ والأَرْضِ بَصَائِرَ﴾

[سورة الإسراء: الآية ١٠٢]

وقال عن اليهود:

﴿الّذينَ آتَيْناهُمُ الكِتابَ يَعْرِفُونَهُ كما يَعرِفُونَ أَبْناءَهُمْ﴾

[سورة البقرة: الآية ١٤٦]

وقال عن كفار المشركين:

﴿فإنَّهمْ لا يُكذِّبونَكَ ولـكنَّ الظالمين بآياتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾

[سورة الأنعام: الآية ٣٣]

فهؤلاء الملحدون إنما غرضهم الوحيد صد الناس عما جاءت به الرسل، ومقاومة ذلك بكل طريق، فرأوا هذا طريقاً راجَ على الأغمارِ وضُعفاءِ البصائر،

﴿وقدْ مَكرُوا مَكرَهُمْ وعندَ اللَّهِ مَكرُهُمْ وإنْ كانَ مَكرُهُمْ لِتَزْولَ منهُ الجِبالُ﴾ [سورة إبراهيم: الآية ٤٦]

أما أُولو البصائر والألباب فإنهم يسعون لإزالة ما وقع ويقع في القلوب من الشبهات والشهوات المعارضة للحق؛ فإن الشبهات والشهوات الواردة على القلوب تضعف علمَها ويقينَها وإيمانَها. ودواء ذلك أن يقابل بالعلم الصحيح والبراهين الصادقة، فإن الشكوك لا ثبوت لها عند ذلك قال تعالى:

﴿فأَمَّا الزَّبَدُ فيذهبُ جُفاءً وأَما ما ينفعُ الناسَ فَيمكُثُ في الْأَرْضِ﴾

[سورة الرعد: الآية ١٧]

وكذلك إزالة ما يقع في القلوب من الشهوات والأغراض الفاسدة التي يقدمها صاحبها على الحق والتعصب للمقالات بغير مستند صحيح، فدواء ذلك بتوجيه القلب لقصد الحق الصرف والإخلاص لله وقوة الرغبة فيما عند الله وتقديمه على هوى النفوس، فهذا هو المطلب الصحيح لكل موفق: أن يكون فَطِناً في إدراك الحق وفي نفي الشبهات المنافية له، وأن يكون حسن القصد في ترجيح ما يرجحه الدليل الصحيح من المقالات.

(الوجه الثالث عشر)

أن المقصود الأعظم من تأصيل هذا الأصل الخبيث الكفر بما جاءت به الرسل والانحلال عنه، وإلاّ فأهله من أكذب الناس، فإنهم متمسكون غاية التمسك بما عليه أئِمتهم الملحدون، وأقوالهم وعقائدهم مقدمة عندَهم على ما جاءت به الرسل ويتعصبون لها غاية التعصب، فلو كانوا صادقين محقِّين لوجب عليهم أن يمحوا من قلوبهم أَقوال أئمتهم وعقائدهم التي ما زالوا متمسكين بها ومقلدين لها تقليداً أعمى، فالغرض من كلامهم معروف، وهو قصدهم الانحلال من الدين الصحيح والتمسك بأقوال هؤلاء الضالين.

(الوجه الرابع عشر)

قال الشيخ: ومن المعلوم أن الله لا يحب الجهل ولا الشك ولا الحيرة ولا الضلال، وإنما يُحب الدين والعلم واليقين. وقد ذم الحيرة بقوله:

﴿قُلْ أَندعُو مِنْ دونِ ٱللَّهِ مَا لَا ينفعُنا ولا يضُرُّنا ونُرَدُّ على أَعقابِنا بعدَ إذْ هَدانا اللَّهُ كالّذِي ٱسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ في الأرض حَيرانَ لَهُ أصحابٌ يدعونَه إلى الهُدَى قُلْ: إنَّ هُدَى اللَّهِ هُو الهُدَى﴾ [سورة الأنعام: الآية ٧١]

وقد أمرنا أن نستهديَه الصِّراطَ المستقيمَ المتضمنَ للعلمِ بالحقّ والعمل به، والقرآن هو الشفاء والهدى والنور، والشك والحيرة ليست محمودة باتفاق المسلمين، وغاية ما يكون أنّ من لم يكن عنده علم بالشيء فالواجب عليه أن يسكت ويطلب العلم من طُرُقِه، وهؤلاء الملحدون الشاكون المشككون الذين يأمرون الناس بمحو الحقِّ الذي في القلوب لِتَتوجه القلوب إلى غيره مخالفون للكتاب والسنّة ولإجماع العقلاء المعتبرين، متابعون لأئِمتهم الضالين. انتهى.

(الوجه الخامس عشر)

أنه لو فرض وقُدِّر أَن الإِنسان يمحو من قلبه كل عقيدة ويصير القلب خالياً من الحق والباطل، ثم يزن بعقلِه المستقيمِ العقائدَ الصحيحة النافعة التي جاءت بها الرسل بما يضادُّها من العقائد الأُخَر ويزنُها بحقٍّ وعدل وإنصاف وفهم صحيح فإنه يظهر له الفرق العظيم، ويتضح له أن مَنْ سوَّى بين ما جاءت به الرسلُ وبين غيرِه كالمسوِّي بين الليل والنهار والضياء والظلمة، فكيف بمن فضّل الإِلْحادَ على دين رب العباد، فإن الحق بطبيعته وبراهينه يمحق الباطل ولا يبقى له معه قرار.

(الوجه السادس عشر)

أن الأمور اليقينية والحقائق الصادقة يستحيل أن تقدح فيها الشبهاتُ والتشكيكات بوجه من الوجوه، وقد علم بالأدلة والبراهين المتنوعة، نقلاً وعقلاً وفطرة، أن ما جاءت به الرسل هو الحق واليقين والدين الحق، وبراهين ذلك لا تحصى كثرة وقوة ووضوحاً، وقد صنفت الكتب الكبار والصغار من أصناف الطوائف في تحقيق صدق الرسل وصحة ما جاءوا به وأنه الحق والهدى، وأن كل ما نافاه وخالفه إذا قيس به وقُرن معه آضمحل وبطل، ولم يكن له إليه نسبة بوجه من الوجوه. فمتى علم المنصف ذلك عرف أنه ليس بعد الحق إلاّ الضلال والمحال، وأن تأصيل هؤلاء الملحدين هذا الأصل الفاسد من أكبر ما يدل على فساد أديانهم، وسفاهة عقولهم، وسوء مقاصدهم.

(الوجه السابـع عشر)

أن العلوم النافعة التي اتفق عليها أتباع الرسل وأهل الهدى مدارها على أمرين:

أحدهما أن يعرف ما أخبرت به الكتب السماوية والـرسل عن الله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقَدَر وسائِرِ الغيوب، وما أخبرت به وحكمت به من الأحكام التي يتعبد المكلفون بها ويتعاملون، ويعتقد ذلك ويعمل به.

الثاني معرفة براهين ذلك العقليةِ والسمعيةِ والنظريةِ، والوقوفُ على أسرارها وحِكَمها. فهذه العلوم النافعة التي خلق الله لها الخلق وأرسلت بها الرسل وتتوقف السعادة والفوز والفلاح عليها، فالسعي في إزالتها من القلوب أعظم معاندة ومشاقّة ومحاربة لله ورسله، وإنّما المطلوب الأعلى حصولها في القلوب وثبوتها. فتبًّا لطائفة زائغة قدمت مقالات الملاحدة على كلام الله ورسوله.

(الوجه الثامن عشر)

أن الرسل صلوات الله وسلامُه عليهم، جاءوا بمحق ما يقـع في القلوب مما ينافي الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتوابـع ذلك، وإزالة كل شبهة تعرض للقلوب تقدح في هذا الأصل أو تخلّ به بالبراهين القاطعة الواضحة، ليكون الإيمان صحيحاً والقلب سليماً من الشبهـات والشكوك والإرادات الفاسدة، والقرآن والسُّنّة مملوآن من ذلك، وهؤلاء الملحدون يريدون نقيض ذلك، فهم أئمة الكفر والجحود حادّوا الله ورسله أعظم محادة.

(الوجه التاسع عشر)

أن من أعظم الأصول التي جاءت بها جميع الرسل، خصوصاً خاتمهم وإمامهم محمد ﷺ الإيمان بالقضاء والقدر، مع الحث على فعل جميع الأسباب النافعة في الدين والدنيا. والكتاب والسنة مملوآن من ذلك. وإن جميع الحوادث مربوطة بقضاء الله وقدره، ونواصي العباد بيده، وأنه لا حول للعباد ولا قوة لهم إلا بالله، وأنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وأنه لا يأتي بالحسنات إلاّ الله، ولا يدفع السيئات إلا هو، وأن جميع النعم الباطنة والظاهرة كلها من الله. فهذا الأصل الكبير قرره الكتاب والسنة في مواضع كثيرة، وهو أصل توحيد الربوبية، وقصد تقريره في القلوب، واعتقاده الكامل المثمر لكل خير. وهؤلاء الملحدون يريدون ويحاولون من الخلق أن يجحدوا قضاء الله وقدره، ويعتقدوا أنه لا حاجة إلى الاستعانة برب العالمين رأساً، لأنهم جحدوه وعطلوا أفعاله بالكلية، واعتقدوا أن الأفعال كلها للطبيعة. وكفى بقول جهلاً وضلالاً أن يصل إلى هذا الحد الفظيع.

(الوجه العشرون)

أن هؤلاء الملحدين حصروا العلوم المدركة في دائرة ضيقة، فما أدركوه بحواسِّهم وتجاربهم أثبتوه، وما لم يدركوه بذلك نفوه وأنكروه. فأنكروا من أجل ذلك علوم الغيب كلها، وجحدوا ربوبية الله وأفعاله، وعطلوه من صفاته وأفعاله، إذْ لم يدخل ذلك تحت مداركهم القاصرة. وهذا باطل شرعاً وعقلاً:

أما الشرع فجميع الكتب السماوية وجميع الرسل تبطل قولهم وحصرهم العلوم بمدركات الحس الظاهرة ونفيهم لما عداها، وتثبت بالبراهين اليقينية من علوم الغيب ومن العلوم التي لا تدرك إلا بالوحي من الحقائق

النافعة الصحيحة والمعارف الصادقة ما لا نسبة لعلومهم كلها إليها من أولها إلى آخرها.

قال الشيخ: وهم يعترفون أن علوم الأنبياء لا يمكن أن توزن بميزان صناعتهم، فأكثر الحقائق النافعة يعترفون أنه لا سبيل إلى وزنه بها، فهي يوزن بها المتاع الخسيس، دون الحقائق النافعة والأمر النفيس الذي ليس للنفوس عنه عوض، وليس سعادتها إلاّ فيه. فهم لم يزنوا بالقسطاس المستقيم، ولم يستدلّوا بالآيات البينات التي هي العلوم الحقيقية والحكمة اليقينية التي فاز بالسعادة عالِمُها وخاب بالشقاوة جاهِلُها. وأهل المنطق متفقون على أنه لا يفيد إلاّ أموراً كلية مقدرة في الذهن لا في الخارج، والعلوم الموروثة عن الأنبياء أجلُّ وأعظم من أن يكون لها التفات أو حاجة إلى علمهم، بل إدخال علمهم في العلوم الصحيحة يطوّل العبارة ويبعد الإشارة ويجعل القريب من العلم بعيداً، واليسيرَ منه عسيراً، ولا يفيد إلاّ كثرة الكلام والتشقيق، مع قلة العلم والتحقيق. والأمور الموجودة المحققة تعلم بالحسّ الباطن والظاهر، وتعلم بالقياس التمثيلي، وتعلم بالقياس الذي ليس فيه قضية كلية ولا شمول ولا عموم. انتهى.

وأما العقل فجميع العقلاء المعتبرين يثبتون للعلوم مدارك غير مدارك الحسّ، فإن مدارك العلوم: الحس، والعقل، والأخبار الصادقة. فالأخبار الصادقة أعلاها وأصدقها وأحقها بالحق خبر الله وخبر رسله، وفي ذلك تبيان لكل شيء، وهدي للخلائق، وتوضيح للحقائق، وتنبيه للعقول على توجيهها لكل علم نافع. ويلزم على قول هؤلاء الملحدين إبطالُ ذلك كله حتى يدركوه بحواسِّهم، وهذا ميراث محقق من مكذبي الرسل الذين رَدُّوا ما جاءت به الرسل بمجرد استبعادات، وأنكروا ما لم يحيطوا به علماً، وهم لا يزالون ينقُضون دليلهم الذي تمسكوا به فيثبتون تجارب ونظريات ثم تحصل تجارب ونظريات أخرى لهم ولقومهم تنفي ما أثبتوه وتثبت ما نفوه، ولا يزالون هكذا في أمر مريج حين كذبوا بالحق.

وقد ذكر الله الأسباب التي دعت أمثال هؤلاء إلى تكذيب الحق، وهو الجهل بما لم يحيطوا بعلمه، والتبجُّح بما عندهم من العلوم المخالفة لعلوم الرسل، والكبر الذي في قلوبهم ما هم ببالغيه، وتقليد أئمتهم الضالين. فضعف التمييز، وتقليد أئمة الملاحدة، والإعراض عما جاءت به الرسل من أكبر الأسباب التي مكنت هؤلاء من لزوم الباطل.

(الوجه الحادي والعشرون)

أن هؤلاء الماديين الملحدين لمّا سدُّوا على أنفسهم بهذا الأصل الخبيث أكملَ الطرق الموصلة للعلوم النافعة وأصحها وأهداها وأقومها وأوضحها، وهي العلوم التي جاءت بها الرسل ونزلت بها الكتب وفطر الله عليها عقول العباد إلاّ من فسدت فطرته بالعقائد الفاسدة، فسدَّ هؤلاء هذا الباب النافع العظيم على أنفسهم وأتباعهم، وحصروا علومهم ومعارفهم في الأسباب المادية فقط، وتوسَّعوا فيها ومهروا واخترعوا وبلغوا حيث انتهت إليه معارفهم وأفهامهم، وانقطعت بذلك صلتهم بالله ورسله وكتبه وبعلوم الرسل وبالهداية الصحيحة المثمرة لصلاح الظاهر والباطن وسعادة الدنيا والآخرة، فوقعوا في أمر مريج، وتخبطت نظرياتهم. وكلما اتفقوا أو أكثرهم على نظرية عن انتظام الأسباب بعضها ببعض وارتباطها الوثيق حاروا في المواد الأولية وفي سبب الأسباب، فينقضون ما اتفقوا عليه، ويبطلون ما كانوا أسسوه، ولا يزالون كذلك ما داموا لم يَنْفَذُوا من الأسباب إلى مسببها، ومن المخلوقات إلى خالقها. فما داموا كذلك فإنهم لا يستطيعون الاستقرار على رأي جامع لجماعتهم ومسعد لهم في الدنيا والآخرة. ونهاية ما يصلون إليه

﴿يعلمون ظاهراً من الحياة الدُّنيا وهمْ عَنِ الآخرةِ هُمْ غافلون﴾
[سورة الروم: الآية ٧]

نسوا الله فنسيهم وتركهم في طغيانهم وغيهم وضلالهم يعمهون

﴿فلمّا جاءتهُم رُسُلُهم بالبيناتِ فَرِحوا بما عِندَهم من العِلمِ وحاقَ بِهِمْ ما كانوا به يَستهزِئُون﴾ [سورة غافر: الآية ٨٣]

(الوجه الثاني والعشرون)

أنهم حين أصَّلوا هذا الأصل الباطل الذي جعلوه ميزان العلوم كلها تجرَّأوا جراءة فظيعة على تحليل حياة الرسل بناء على هذا الأصل، وتَجَرْهَمُوا بعقولهم الفاسدة وعلومهم القاصرة إلى القدح بالرُّسل وإسقاط منزلتهم من قلوب السمَّاعين لهم المستجيبين لدعوتهم حتى أبطلوا بذلك الوحيَ والرسالةَ والمعادَ، وأنكروا الربَّ تصريحاً وتعريضاً، وتدرَّجوا بذلك إلى القدح في جميع الأديان، ولم يجعلوا للرسل ميزة على غيرهم، بل فضَّلوا طواغيتهم وفلاسفتهم عليهم. فأصلٌ هذه آثارُه الخبيثة، وهذه ثمراته السّمية المنتنة الحنظلية، كيف يليق بمن له أدنى معقول أن يُصغي إليه أو يبني عليه شيئاً من علومه ومعارفه؟ فإنه مفسد للأديان والعلوم، ومخبط للأذهان، فهو أعظم أصول الغي والضلال. والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

(الوجه الثالث والعشرون)

أن العلوم المدرَكة بالحس إذا نسبت إلى علوم الرسل ـ كالعلوم المتعلقة بالله وأسمائه وصفاته وأفعاله وأحكامه، وأحوال الآخرة، والجزاء على الخير والشرِّ وأمور الغيب، والإخبار بما كان وما يكون، وما يسعد النفوس ويشقيها ـ: كانت كقطرة في بحر لُجِّيٍّ. فأمور الغيب التي تتوقف على إخبار الرسل ووحي الله وهدايته العامة والخاصة أبطلها هؤلاء الملاحدة، إذْ ضَيَّقوا دائرة المعلومات جدّاً في مدركات حواسهم، فلهذا حاروا واضطربوا ولم يستقر لهم

قرار على أقوال تتفق عليها آراؤهم، لأنهم أنكروا العلم الحقيقي النافع الذي يزكِّي النفوس ويسعدها ويرقيها في مدارج الكمال.

ومن المنكر والزور تخصيصهم علومهم القاصرة باسم العلم، فحيث أطلقوا «العلم» أرادوا به علوم الفلسفة وما نتج عنها، ونَفَوُا العلم عما سواها، وهذا من باب المكابرات وقلب الحقائق، وإلّا فالعلم الحقيقي الذي أثنى الله عليه في كتابه علوم الرسل وهداية الوحي المنزل من عند العليم الخبير، وما سواها فإما علوم ضارَّة، وإما قليلة النفع، وإما نافعة في أمور الدنيا دون أمور الدين. وقد نفخت روح الكبر في قلوب أصحابها واحتقروا لأجلها العلوم النافعة في الدين والدنيا، فما أضرها وأضر ثمراتها، ونعوذ بالله من علم لا ينفع.

(الوجه الرابع والعشرون)

أنه عن هذا الأصل الخبيث الباطل حكموا حكماً فظيعاً باطلاً، وهو أن الرجوع إلى الماضي رجعية فاسدة، وأنه يجب إهدار كل قديم. وهجنوا بعباراتهم المتنوعة كل قديم ليتصلوا بذلك للقدح فيما جاءت به الرسل ونزلت به الكتب، وقالوا: إن البَشَر لم يبلغوا سن الرشد إلّا في هذا الوقت الذي طغت فيه علوم المادة وانحلت الأخلاق وشاعت الإباحية والفوضوية الضارَّة المهلكة، حتى تفاقم الشر وعمَّ الطغيان واضمحلَّ الخير، وهذا من أعجب العجائب، كيف يكون الرسل صلوات الله وسلامه عليهم ـ وخصوصاً سيِّدهم وإمامهم محمد ﷺ وعليهم أجمعين ـ ومن اهتدى بهداهم من أئمة الهدى ومصابيح الدُّجا وخواصّ الخلق لم يبلغوا سن الرشد، وهم الذين كانوا على الهدى المطلق وبهم هدى اللَّهُ البشرَ وأرشَدَهم إلى كل علم نافع صحيح وعمل صالح وخير ورشد وصلاح، كيف يكونون هم وأتباعهم ومن سلك

طريقهم من الهادين المهديين المهتدين لم يبلغوا سن الرشد، وهؤلاء الزنادقة الملاحدة هم الذين بلغوا سن الرشد؟ سبحانك هذا بهتان عظيم. ويكفي تصور هذا القول وتصور أحكامه ولوازمه معرفة ببطلانه، فإن أكبر الدلائل على رشد الرشيد وسفه السفيه تصرفاته ونتائج أعماله وثمراتها.

انظر إلى أحوال الرسل وأتباعهم كيف هُدُوا إلى كل عقيدة صالحة نافعة وإلى كل خلق جميل وعمل صالح، وكيف نُهُّوا وحُذِّروا عما يضاد ذلك ويناقضه، وكيف نَشَروا الصلاح والرحمة والحكمة على البلاد والعباد، وكيف تم بإرشادهم الصلاحُ الذي ليس بعده صلاح والسعادة العاجلة والآجلة والفلاح، فهل تجد علماً نافعاً أو خلقاً فاضلاً أو خيراً نامياً أو شرًّا مدفوعاً أو ضرراً مرفوعاً إلا بسبب الرسل وإرشادهم وهدايتهم وسعيهم؟..

أما هؤلاء الملحدون الماديون فعلى العكس من ذلك، فإن آثار علومهم وأعمالهم هبطت بالبشر والإنسانية إلى أسفل سافلين، وشَقُوا في دنياهم كما شقوا في دينهم وعقولهم. وهذه المخترعات التي تكبَّروا بها وطغوا وبغوا هل توسّلوا بها إلى الخير والحياة الطيبة والرحمة، أم صارت أكبر نكبة على البشر وأعظم مصيبة عليهم وعلى غيرهم؟ فأين الرشد وأين العقول وأين الأحلام الصحيحة من قوم هذا وصفهم ووصف أعمالهم المطابق لأحوالهم الذي لا يمكن أحداً إنكاره؟ ولكن الكبر والأشر والنظر القاصر والبهرجة روجت باطلهم فجرفت جمهور البشر الذين لا بصيرة لهم ولا عقول صحيحة، وإنما معهم التقليد الأعمى والزهو والغرور. فيا من عافاه الله من هذه البلية ومنَّ عليه بهداية الرسل، احمد الله حمداً كثيراً، واشكره شكراً متتابعاً، فإن الله أنعم عليك بنعم لا يقادر قدرُها ولا يُبلغ كنهها، وسل ربك الثبات على الإيمان الصحيح المؤيد بالعقل الصريح والفطرة السليمة والطرائق المستقيمة.

(الوجه الخامس والعشرون)

أنه لا عاصم من الفوضوية وانطلاق النفوس في أغراضها وشهواتها السَبُعِية البهيمية إلا الاعتصام بالحق الذي جاءت به الرسل ونزلت به الكتب، من توحيد الله وعبادته والحث على الأخلاق الجميلة والتحذير من ضدها.

وهؤلاء الملحدون لما أعرضوا وعارضوا الحق الذي جاءت به الرسل وقاوموه أشد المقاومة بخيلهم ورجلهم وشياطينهم، وفتحوا باب الاستغناء بما تقذف به القلوب من الأفكار التابعة للشهوات النفسية، اندفعت أفكارهم وإراداتهم وشهواتهم إلى شهوات الغي وإعطاء النفوس مناها، ولم تقف عند حد فاستباحت كل قول وفعل محرم، ووقعوا في الإباحية المحصنة، وصارت الحيوانات على نقصها أحسن حالاً منهم. ثم مع هذا الشر العريض والفساد الكثير زين لهم الشيطان ما كانوا يعملون، فجعلوا يدعون إلى هذه الأخلاق السافلة

﴿إنّ الذين حَقَّتْ عليهِمْ كلمةُ ربِّكَ لا يؤمنون * ولَوْ جاءتهُمْ كلُّ آيةٍ حتّى يَرَوُا العذابَ الأليمَ﴾

[سورة يونس: الآيتان ٩٦، ٩٧]

انظروا إلى أعمالهم إن كنتم مرتابين، وتأملوا آثارهم إن كنتم تعقلون.. كم هدموا من محاسن وفضائل، وكم أقاموا من شرور ورذائل! ولا يغرَّنك تقلبُ الذين كفروا في البلاد، ولا تغترر بما أُعطيهِ هؤلاء الملحدون من إدراكات وقوة ذكاء وفطنة وأعمال، فإنّ الذكاء وتوابعه إذا لم يصرف فيما خلق له العبد، وإذا أنكر صاحبُهُ أوضحَ الأشياء وأحقَّها، كان ضرراً كبيراً على صاحبه مآله الهلاك كما قال تعالى عن أمثال هؤلاء:

﴿وجَعلْنا لهم سمعاً وأبصاراً وأفئدةً، فما أغنى عنهمْ سمعهُمْ ولا أبصارُهم ولا أفئدتُهُم من شيءِ إذْ كانوا يجحَدون بآياتِ اللَّهِ وحاقَ بهمْ ما كانوا بهِ يستهزئُون﴾ [سورة الأحقاف: الآية ٢٦]

فذكر أنّ جُحودهم لآياتـه أوجَبَ لهم أن لا ينتفعوا بمـا أوتوا من هـذه الإدراكات، وصارت النعم جالبة للنقم. وقال تعالى:

﴿فلما جاءتهم رسلُهم بالبيناتِ فرِحوا بما عندَهم من العلم وحاق بهم ما كانوا به يستهزئون﴾ [سورة غافر: الآية ٨٣]

فهم عظَّموا علومَهم التي تبجّحوا بها وتكبَّروا وقاوموا الرسل وسخِروا بما جاءتهم به الرسل فانحرفت علومُهُم إلى الباطل ونـزل بهم ما كـانوا بـه يستهزئون.

(الوجه السادس والعشرون)

قال الشيـخ: ما أخبرتْ به الرسل من الغيب فهي: أمور موجودة ثابتة أكملُ وأعظمُ مما نشْهَدُه نحن في هذه الدار، وتلك أمور محسوسة تُشاهَد وتُحس، ولكن بعد الموت وفي الدار الآخرة، ويمكنِ أن يشهدها في هذه الدار من يختصه الله بذلك. ليست عقليةً قائمة بالعقل كما تقوَّله الفلاسفة، ولهذا كان الفرق بينها وبين الحسّيات التي نشهدها أن تلك غيبٌ وهذه شهادة، وكون الشيء غائباً أو شاهداً أمرٌ إضافي بالنسبة إلينا، فإذا غاب عنا كان غيباً وإذا شهدناه كان شهادة. وليس هو فرقاً يعود إلى أنّ ذاتَه تُعقل ولا تشهد ولا تحس، بل كل ما يعقل ولا يمكن أن يحس بحال فإنما يكون في الذهن، والملائكة يمكن أن يُشهدوا ويُـروا، والربّ تعـالى يمكن رؤيته بالأبصار، والمؤمنون يرونه في القيامة وفي الجنة كما تواترت بذلك النصوص. انتهى.

وهذا يبطل أصل الملاحدة الذين يحصرون المعلومات بمـدركاتهم الخاصة القاصرة، فإنه ثبت بالبراهين القوية صدق الأنبياء عليهم السلام، وقد

تواترت عنهم هذه الأمور وحصل اليقين التام لجميع من صدقهم، فإنكار الملحدين لذلك إبطال لأعظم المعلومات بأقوى البراهين وأصحها وأوضحها، وذلك مكابرة منهم ومباهتة.

وقال الشيخ: واستدلال الملاحدة علَى إلحادهم بقوله تعالى:

﴿فَلَنْ تجدَ لسنة الله تبديلاً ولَنْ تجدَ لسنَّةِ ٱلله تحويلاً﴾

[سورة فاطر: الآية ٤٣]

على أن العالم لا يتغير، بل لا تزال الشمس تطلُعُ وتغرِبُ لأنها عادة الله، فيقال لهم: انخراق العادات أمرٌ معلوم بالحسِّ والمشاهدة بالجملة، وقد أخبر في غير موضع أنه سبحانه لم يخلق العالم عبثاً وباطلاً بل لأجل الجزاء، فكان هذا من سنته الجميلة، وهو جزاؤه الناس بأعمالهم في الدار الآخرة كما أخبر به من نصر أوليائِهِ وعقوبةِ أعدائِهِ، فبعث الناس للجزاء هو من هذه السنة، وهو لم يخبر بأن كل عادة لا تنتقض، بل أخبر عن السنة التي هي عواقب أفعال العباد بإثابة أوليائه ونصرهم على الأعداء، فهذه هي التي أخبر أنه لن يوجد لها تبديل ولا تحويل، كما قال:

﴿فَهلْ ينظرون إلاَّ سُنةَ الأوَّلين، فَلَن تجدَ لسُنةِ ٱللَّهِ تبديلاً، ولن تجد لسنة الله تحويلاً﴾ [سورة فاطر: الآية ٤٣]

وذلك لأن العادة تتبع إرادة الفاعل، وإرادة الفاعل الحكيم هي إرادة حكيمة: فتسوِّي بين المتماثلات، ولن يوجد لهذه السنة تبديل ولا تحويل، وهو إكرام أهل ولايته وطاعته، ونصر رسله والذين آمنوا على المكذبين. فهذه السنة تقتضيها حكمته، سبحانه وتعالى، فلا انتقاض لها، بخلاف ما اقتضت حكمته تغييره فذاك تغييره من الحكمة أيضاً، ومن سننه التي لا يوجد لها تبديل ولا تحويل. لكن في هذه الآيات رد على من يجعله يفعل بمجرد إرادة ترجح أحد المتماثلين بلا مرجح، فإن هؤلاء ليس له عندهم سنة لا تتبدل ولا حكمة

تقصد، وهذا خلاف النصوص والعقول، فإن السنة تقتضي تماثل الآحاد وأن حكم الشيء حكم نظيره، فيقتضي التسوية بين المتماثلات وهذا خلاف قولهم. اهـ.

(الوجه السابع والعشرون)

قال الشيخ: ما جاءت به الرسل، صلواتُ الله عليهم، لا يعرفه هؤلاء الفلاسفة وليسوا قريبين منه، بل كفار اليهود والنصارى أعلم منهم بالأمور الإلهية، لا فرق بين العلوم النقلية ولا العقلية الصحيحة التي جاءت بها الرسل، فهذه العقليات الدينية الشرعية الإلهية هي التي لم يشمُّوا رائحتها، ولا في علومهم ما يدلُّ عليها. وأما ما اختصت الرسل بمعرفته وأخبرت به من الغيب فذاك أمر أعظم من أن يذكر ترجيحه على الفلسفة ـ فإذا كان أشرف العلوم لا سبيل للفلاسفة إلى معرفتها بطريقهم كما قرر وتقرر واعترفوا به، لزم أمران:

أحدهما: أنه لا حجة لهم على ما يكذّبون به مما ليس في قياسهم دليل عليه.

الثاني: أن ما علموه خسيسٌ بالنسبة إلى ما جهلوه، فكيف إذا علم أنه لا يفيد النجاة ولا السعادة؟ والرسول أخبر عن أمور معينة، مثل نوح وخطابه لقومه وأحواله المعينة، ومثل إبراهيم وأحواله المعينة، ومثل موسى وعيسى وأحوالهما المعينة، وليس شيء من ذلك يمكن معرفته بقياسهم: لا البرهاني ولا غيره، فإن أقيستهم لا تفيد إلا أموراً كلية، وهذه أمور خاصة. وكذلك أخبر عما كان وسيكون بعده من الحوادث المعينة، حتى أخبر عن التتر بما ثبت في الصحيحين من غير وجه أنه قال: (لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا الترك صغار الأعين ذلف الأنوف حمر الخدود ينتعلون الشعر، كأن وجوههم المجانّ

المطرقة) فهل يتصور أن قياسهم وبرهانهم يدل على آدمي معين أو أمة معينة فضلاً عن أن يوصف بهذه الصفات قبل ظهورهم بنحو سبعمائة سنة؟

وكذلك إخباره بخروج النار التي خرجت سنة ٦٥٥ وسائر ما أخبر به من الأمور الماضية والمستقبلة والأمور الحاضرة مما يعلمون أنه يمتنع أن يعرف ذلك بالقياس البرهاني وغيره، فإن ذاك إنما يدل على أمر مطلق لا على شيء معين، وليس مع الفلاسفة ما ينفي وجود ما يمكن أن يختص به بعض الناس بالباطن كالملائكة والجن، ولا معهم ما ينفي تمثل الأرواح أجساماً حتى ترى بالحس الظاهر وما أشبه ذلك، فليس معهم في نفي هذه الأمور الثابتة بأخبار الأنبياء وببراهين أُخَر إلّا الجهل المحض، فقد كذّبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولمّا يأتهم تأويله، مع أن عامة أساطين الفلاسفة يقرُّون بذلك، وكذلك أئمة الأطباء. وطريق هؤلاء الملاحدة لا يفرق بين الحق والباطل بخلاف طريق الأنبياء. انتهى.

وقال في سبب إلحاد بعض الملحدين: من أضر الأمور على العبد أن يكون متميزاً عن العامة ببعض العلوم الطبيعية أو غيرها، فإذا جاءته العلوم الدينية النافعة التي لم تدخل في علمه نفاها فخسر دينَه وصار علمُهُ الجزئيُّ لبعض المعلومات وبالاً عليه. وهكذا تجد من عرف نوعاً من العلم وامتاز به على العامة الذين لا يعرفونه فيبقى بجهله نافياً لما لا يعلمه، وبنوا آدم ضلالهم فيما جحدوه ونفوه بغير علم أكثر من ضلالهم فيما صدَّقوا به وأثبتوه. قال تعالى:

﴿بَلْ كذَّبوا بما لم يُحيطوا بعلمِه ولمَّا يأْتِهِمْ تأويلُهُ﴾

[سورة يونس: الآية ٣٩]

وهذا لأن الغالب على الآدميين صحة الحس والعقل، فإذا أثبتوا شيئاً وصدَّقوا به كان حقًّا بخلاف ما نَفَوْه، فإن غالبهم أو كثيراً منهم ينفون ما لا يعلمون ويكذّبون بما لم يحيطوا به علماً. ويتفرع على هذا الأصل الباطل: الجهل

بالإلهيات وبما جاء به الرسل، والجهل بالأمور الكلية المحيطة بالموجودات، وبهذا ضلَّ زنادقةُ الفلاسفة وغيرُهم كما أنكروا الجن والملائكة وأمورَ الغيب، إذْ لم تدخل تحت علومهم القاصرة، فجحدوها وكذبوا بما لم يحيطوا بعلمه وجاءتهم الرسل بالبينات والبراهين ففرحوا بما عندهم من العلم وحاق بهم ما كانوا به يستهزئون. انتهى.

(الوجه الثامن والعشرون)

أن يقال لهؤلاء الملحدين المنكرين لأمور الغيب التي أخبر اللَّهُ بها ورسوله: لِمَ أنكرتموها؟ فيجيبون بأنها لم تدخل تحت علومنا التي بنيناها على إدراكات الحواس والتجارب. فيقال لهم قدِّروا أنها لم تدخل في ذلك، فإن طرق العلوم اليقينية كثيرة، وأكثرها لا تدخل تحت إدراكاتكم، فإن إدراكاتكم قاصرة حتى باعترافكم، فإنكم تعترفون أن مدركاتكم خاصة ببعض المواد الأرضية وأسبابها وعللها، ومع ذلك لم تدركوها كلَّها باعترافكم وأعمالكم فإنكم لا تزالون تبحثون وتعملون التجارب التي تنجح مرة وتخفق مرات، فإذا كانت هذه حالكم في الأسباب والمواد الأرضية التي يشترك بنو آدم في إدراكها ويفترقون في مقدار الإدراك، فكيف تنفون بقية العوالم، عوالم السماوات، وعوالم الغيب، وما هو أعظم من ذلك من أوصاف رب العزة وعظمته، وأنتم لم يتصل شيء من علومكم بذلك؟ فإن هذا النفي باطل بإجماع العقلاء، وإنما هذا مكابرة.

وإذا قلتم وأنتم تقولون بلسان المقال ولسان الحال: إن أئمتكم ورؤساءَكم قالوا ذلك وأنكروه، فيقال: أولاً: رؤساؤكم قد تضاربت أقوالهم وتناقضت مقالاتهم ولم يثبتوا على مقالة واحدة، ولم يزالوا في خبط واختلاط وإحداث نظريات ونقضها واتفاق وافتراق، ولو قدر على وجه الفرض اتفاقهم

على الإنكار فكيف يؤخذ بأقوال من لم يعرف صدقهم بل عرف كـذبهم وخطؤهم في ذلك ولا يؤخذ بأقوال الرسل من أولهم إلى آخرهم الذين ثبت صدقهم بالبراهين اليقينية والآيات القواطـع، وثبت علمهم الذي تتضاءل معه علوم جميـع البشر، ولم يصل أحد إلى العلم الصحيـح والهداية إلا من جهتهم، وهم متفقون على ذلك؟ والكتب السماوية المنزلة عليهم وأتباعهم الذين عرفت هدايتهم ودرايتهم ،وعرف أن الواحد من أئمة هؤلاء الهداة يقاوم الفلاسفة من أولهم إلى آخرهم، فقد اتفقت الرسل والأنبياء وأتباعهم، وأدلة العقول الصحيحة والفطر السليمة التي لم تغيرها العقائد الفاسدة على الإيمان بالله وكتبه ورسله واليوم الآخر وجميـع ما يجب الإيمان به من الغيوب، وهؤلاء الملحدون ليس معهم نقل ولا عقل صحيـح، إنما معهم ظنون كاذبة وآراء خاطئة ونظريات مضطربة وتقليد أعمى للضالين الحائرين

﴿فبأيِّ حديثٍ بعدَ اللَّهِ وآياتِهِ يؤمنون﴾ [سورة الجاثية: الآية ٦]

ويلٌ لكل أفَّاك أثيمٍ يسمـع آيات الله تتلى عليه ثم يصرُّ مستـكبراً كأن لم يسمَعْها، وكأن في أذنيه وقراً فبشِّره بعذاب أليم.

﴿إنّ الذين حَقَّت عليهِم كلمةُ ربِّك لا يؤمنون * ولَوْ جاءتهُمْ كلُّ آيةٍ حتى يَرَوُا العذابَ الأليمَ﴾ [سورة يونس: الآيتان ٩٦، ٩٧]

(الوجه التاسـع العشرون)

أن هؤلاء الملحدين كاذبون في دعواهم إثبات كل مـا دخل تحت حواسهم، فإنه قد تواترت آياتُ الرُّسلِ وشاهَدَها الخلقُ العظيـمُ، واعترفوا وخضعوا لها وشاهدوا ما فعله الله في الأرض، من نصر الرسل وأتباعهم ونجاتهم، وإهلاك الأمم المكذبة. وهذه وقائـع كثيرة لا يمكن إحصاؤها،

ولم يشتهر ويتواتر شيء كاشتهارها وتواترها، ولم يعترف البشر بشيءٍ من الأشياء أعظم من اعترافهم بها لأنهم شاهدوها رأيَ عين ونقلَتْها الأمم قرناً بعد قرن، وهؤلاء يكابرون ويباهتون ويجحدون ما اعترفت به الأمم على اختلاف مللهم ونحلهم، فهم تابعون لأئمتهم الذين قال الله عنهم:

﴿وجَحَدُوا بها وآسْتَيْقَنَتْها أنفسُهُم ظلماً وعُلُوّاً﴾

[سورة النمل: الآية ١٤]

(الوجه الثلاثون)

أنك إذا تصورت قول هؤلاء الملحدين الماديين الذين زعموا أن الحوادث كلها من أولها إلى آخرها: حوادث الطبيعة، ومع ذلك هذه الطبيعة لا شعور لها بما يصدر منها من أفعال، وإنما هي آلة محضة، ومع ذلك تصدر عنها الأفعال العظيمة التي هي في غاية الإبداع والاتقان، وفي نهاية الحكمة والرحمة، وفي غاية الارتباط الوثيق الذي استقامت به الأمور وصلحت الأحوال من دون مدبر لها ولا خالق ولا فاعل، فمن تصور هذا القول حق تصوره عرف أنه قول يشبه أقوال المجانين الذين سلبت عقولهم، وهَذَوْا بما لا شعور لهم فيه، وعرف كل عاقل بصير أن نفس مقالاتهم تدل أكبر دلالة على كذبهم وافترائهم، فضلاً عن دلالات البراهين النقلية والقواطع العقلية وما فطر الله عليه الخلق من الاعتراف بوحدانية الله وتفرده بكلِّ كمال، وأنه الفاعل لما يُريد، وأنه مبدع السموات والأرض ومودع فيها من بدائع حكمته وأسرار حمده وسعة عظمته ورحمته وعموم بره وفضله، وأنه لا يخرج موجود ولا حادث عن قدرته ومشيئته، وأن رسله صادقون في كل ما أخبروا به وشرعوه، والحمد لله على أكبر النعم وهو الاعتراف بالحق الذي جاءت به الرسل، والعافية من هذا البلاء الذي هو أكبر المصائب على العبد، وهو اتباع كل ملحد مارق من العقل والدين.

(الوجه الحادي والثلاثون)

أن يقال لرؤساء الملحدين وأذكيائهم ـ فضلاً عن عوامِّهم ومقلِّديهم ـ: أنتم لا تزالون في علومكم التي افتخرتم بها، لا تزالون تحدثون نظريات تتفق عليها آراؤكم أو أكثرها وتقرِّرونها وتعتقدونها وتجزمون بصدقها، ثم مع تكرار أفكاركم وأنظاركم عليها تشكُّون فيها، وربما تجزمون ببطلانها وتحدِثُون ما يضادها من النظريات التي باتفاقكم أن النظرية تقبل التحليل والشك والقدح فيها، وهي عرضة للاضمحلال. . وكم قد أبطلتم منها ما كنتم ترونه حقاً، وكم كذبتم ما كنتم به مصدقين، فعلومكم العالية عندكم وهذه حالها ومآلها. . كيف يسوّغ من له أدنى معقول أن يجعلها معارضة لما جاءت به الرسل من الحقائق الصادقة التي اتفقت عليها الرسل ونزلت بها الكتب وأيقن بها الأئمة الفضلاء والهداة المهتدون؟. .

(الوجه الثاني والثلاثون)

قد تقرر عند جميع الأمم ـ سوى هذه الطائفة التي كابرت وباهتت ـ صدقُ الرّسل بما كانوا عليه من الأخلاق العلية والأوصاف الرفيعة، وبما جاءوا به من الدين الحق الذي أصلح الله به الدين والدنيا وهدى به العباد إلى كل خير وصلاح وفلاح خاص وعام عاجل وآجل، وأيدهم بالآيات البينات والبراهين القاطعات التي تواترت تواتراً لم يقاربه شيء من المتواترات، حتى تناقلتها الأمم والقرون، وصارت في مقدمة الحقائق وفي أعلى مراتب الصدق، وخصوصاً إمامهم وسيدهم محمد ﷺ فإن جميع الخلق شهدوا بصدق ما جاء به واعترفوا به وخضعوا: أولياؤه وأعداؤه، ولو لم يجىء إلّا بهذا القرآن الذي تحدَّى الله به الأنس والجن: أن يأتوا بمثله أو بعشر سور أو بسورة واحدة لبلاغته العظيمة وأسلوبه الجميل الجليل وأحكامه التي هي أحسن

الأحكام، وإخباره عن الغيوب الماضية والمستقبلة المتعلقة بالخلق والمتعلقة بالخالق، فمن عرف شيئاً من أحوال الرسل وصدقهم وأخبارهم وأحكامهم عَرَف أن من أنكر ما جاءت به الرسل قد كابروا المحسوسات وباهتوا المعقولات وعاندوا العلوم الصحيحة وردوا المعارف اليقينية، وأنهم بلا شك معاندون للحق أو مقلدون للمعاندين تقليداً أعمى، فهم كما قال الله عن أئمتهم:

﴿وجَحَدوا بها وٱسْتَيْقَنَتْهَا أنفسُهُم ظلماً وعُلُوّاً فانظرْ كيفَ كانَ عاقبةُ المفسدين﴾ [سورة النمل: الآية ١٤]

فإذا لم يؤمنوا ويصدقوا بما جاءت به الرسل

﴿فبِأيِّ حديثٍ بعدَ اللَّهِ وآياتهِ يُؤمِنون﴾ [سورة الجاثية: الآية ٦]

أما أولو الألباب فقد قال الله عنهم:

﴿ربَّنا إنَّنا سمِعنَا منادِياً ينادِي للإيمانِ أنْ آمِنوا بربِّكم فآمنّا﴾
[سورة آل عمران: الآية ١٩٣]

﴿ربَّنا آمَنَّا بما أنزلْتَ وٱتَّبعْنا الرسولَ فٱكْتُبنا مَعَ الشاهدين﴾
[سورة آل عمران: الآية ٥٣]

(الوجه الثالث والثلاثون)

أن يقال لهؤلاء الملاحدة: ما جاء به محمد ﷺ من الدين والشرع وحي من الله، جاء على يد الرسولين جبريل ومحمد صلى الله عليهما وسلم، وهو مؤيدٌ بشهادة الآيات والبراهين القاطعة، والعقول تهتدي به وتسترشد إلى جميع المطالب العالية فتشهد بكمال حسنه، وتعترف بحاجتها وضرورتها

العظيمة إلى إرشاده وتستنير به، وتعرف أنه لا سبيل لها إلى الوصول إلى تفاصيل ما أخبر به من الغيوب المفصلة، وأنه ليس في علومها ما يدل على ذلك، فسلمت لما جاء به الوحي والشرع، ولم تعبأ بعقول بُنِيَتْ على الشُّبَهِ والخيالات، فإنها لو جمعت حكم جميع الأمم ونسبت إليها لَم يكن لها إليها نسبة، وهذه الشريعة متضمنة لأعلى المطالب بأقرب الطرق وأتم البيان، وهي متكفِّلة بتعريف الخليقة ربَّها وفاطرهَا المحسنَ إليها بأنواع الإحسان بأسمائه وصفاته وأفعاله، وتعريف الطريق الموصل إلى رضاه وإبطال ما يضادّ ذلك وينافيه، فابتداؤها من الله وانتهاؤها إليه سالمة من هذيانات الملحدين وافتراء المفترين، وقد أكمل الله الدين لنبيه وأمته فلم يحوجه هو ولا أمته إلى عقل ونقل سواه، قال تعالى:

﴿اليومَ أكملتُ لكمْ دينَكُم وأتممتُ عليكُم نِعمتي ورضيتُ لكُمُ الإسلامَ ديناً﴾ [سورة المائدة: الآية ٣]

ولا يمكن أن يعارضه عقل صحيح ولا علم صادق.

ومن تأمل ما خالف النصوص الصحيحة الصريحة وجدها شبهات فاسدة يعلم بالعقل بطلانها وثبوت نقيضها، والرسل صلوات الله وسلامه عليهم تخبر بما تعرفه العقولُ جملةً وتفصيلاً، أو تعرفه جملة ولا تهتدي إلى تفصيله، أو تخبر بأمور لا تهتدي إليها العقول بمجرَّدِها لا جملةً ولا تفصيلاً، ومحال أن تخبر بما تحيله العقول الصحيحة. وهذا يعرفه كل من له خبرة بالشريعة الإسلامية وخبرة بمقالات الأمم، وقد تتبع كبار العلماء وأساطين الحكماء وفحول أهل النظر ذلك فوجدوه كذلك في جميع الحقائق التي جاءت بها الرسل، وبرهنوا أن كل ما خالفها فهو ضلالات وجهالات وخيالات، حتى باعتراف من أنصف من هؤلاء الملحدين فضلاً عن أولي الألباب والبصائر وأهل العقول الوافية المغتذية بالوحي والهداية النبوية، فإنهم علموا علم اليقين أن جميع ما جاءت به الرسل من أمور الغيب ومن الأحكام الشرعية والقدرية

والجزائية فهو حق اليقين فتيقنوه بقلوبهم وشهدت به ألسنتهم وهـدوا به الخليقة، قال تعالى:

﴿شَهِد ٱللَّهُ أنهُ لا إلهَ إلاّ هُوَ والملائكةُ وأُولُو العلم قائماً بالقِسطِ لا إلَه إلاَّ هو العزيز الحكيم﴾ [سورة آل عمران: الآية ١٨]

﴿ومَنْ أحسنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكماً لِقَوم يوقنون﴾

[سورة المائدة: الآية ٥٠]

﴿ويَرَى الذينَ أُوتُوا العلمَ الذي أُنزِلَ إليكَ مِنْ رَبِّكَ هُو الحقَّ ويَهْدِي إلى صِراطِ العزيزِ الحميدِ﴾ [سورة سبأ: الآية ٦]

﴿أولئكَ الّذينَ أنعمَ ٱللَّهُ عليهِمْ مِنَ النبيِّين مِن ذُرِّيةِ آدمَ ومِمَّنْ حَمَلْنَا مَـعَ نُوحٍ ومِنْ ذُريةِ إبراهيمَ وإسرائيلَ وممّن هدَيْنا وٱجْتَبَيْنا إذا تُتْلَى عَلَيهِمْ آياتُ الرَّحمنِ خَرُّوا سُجَّداً وبُكيًّا﴾ [سورة مريم: الآية ٥٨]

ولما ذكر صفات أولي الألباب قال عنهم:

﴿ربَّنا إنّنا سمِعْنا منادِياً ينادِي للإيمانِ أنْ آمِنُوا بِربِّكم فآمنَّا﴾

[سورة آل عمران: الآية ١٩٣]

(الوجه الرابـع والثلاثون)

أن أصل بلاء المشركين والملحدين قياس الرب العظيم بالمخلوق الناقص الحقير، ولم يعترفوا أن الله ليس كمثله شيء، وأن له المثل الأعلى في السموات والأرض، وأن له العظمة كلها والكبرياء كله والمجد والحمد والجلال، وأن ما للخلق من أولهم إلى آخرهم من قوة وعظمة وأوصاف فإنها تضمحلّ غاية الاضمحلال ولا يبقى لها نسبة بوجه من الوجوه إذا نسبت إلى

عظمة الله وجلاله وكماله، وإلاّ فلو علموا أن الله تعالى هو الخالق لجميع الموجودات، أعيانها وأوصافها وأفعالها، ومن سواه مخلوق، وأنه مالك الملك المطلق ومن سواه عبد مملوك، وأنه العليم الذي أحاط علمه بكل شيء، الرحيم الذي وسعت رحمته كل شيء، القدير الذي لا يعجزه شيء، العزيز الذي علا على كل شيء وقهر المخلوقات كلها ودانت لعزته وقدرته، وأنه الأول الذي ليس قبله شيء، الآخر الذي ليس بعده شيء، الظاهر الذي ليس فوقه شيء، الباطن الذي ليس دونه شيء، الحكيم في كل ما خلقه وحكم به شرعاً وقدراً وجزاء، إلى آخر ما وصلت إليه معارف الرسل وأتباعهم من أوصافه فلا يحصي أحد ثناء عليه، لو علموا شيئاً من ذلك لعرفوا أن قولهم واعتقادهم أبطل الباطل، وأشنع الكذب، وأعظم الجراءة على الله والمكابرة لآياته وبراهينه التي خضعت لها الخليقة

﴿تُسَبِّح لَهُ السماواتُ السبعُ والأرضُ وَمَنْ فيهنَّ وإنْ مِنْ شيء إلاّ يُسبحُ بحمدِهِ ولكنْ لا تفقهونَ تسبيحَهُم إنَّهُ كانَ حليماً غفوراً﴾

[سورة الإسراء: الآية ٤٤]

﴿إنْ كلُّ مَنْ في السماواتِ والأرضِ إلاّ آتي الرحمنِ عبداً * لقدْ أحصاهُمْ وعدَّهم عدّاً * وكلُّهمْ آتيهِ يومَ القيامةِ فرداً﴾

[سورة مريم: الآيات ٩٣ ــ ٩٥]

فهؤلاء الملحدون لما لم تصل معارفهم الضئيلة إلى شيء من ذلك وحصروها في بعض الأسباب، ولم ترتق إلى مسبِّب الأسباب، ولم يصلوا من المخلوقات إلى خالقها، ظنُّوا أن ما وصلوا إليه هو غاية العلم ونهاية المعرفة جهلاً وضلالاً، ومنهم من كان كذلك ظلم وعناداً. فيا أيها المؤمن بالله آحمدِ اللَّهَ على هذه النعمة التي هي أكبر النعم، والسلامة من عقوبة الإلحاد التي هي أكبر النقم.

(الوجه الخامس والثلاثون)

أن هؤلاء الدهريين، لما كانوا يقولون: ما هي إلّا حياتنا الدنيا، نموت ونحيا وما يهلكنا إلّا الدهر، وما هي إلّا الطبيعة تتولّد عنها الموجودات والحوادث، حَصَروا مداركهم في هذه الحياة الدنيا، فأدركوا منها ما أدركوا وجحدوا ما سوى ذلك من أمور الغيب وما أخبرت به الرسل من الغيوب والأحكام، فضاقت دائرة علوم هؤلاء الملحدين وامتلأت قلوبهم من الكفر والكبر والسخرية بعلوم الرسل، وساءت قصودهم، وختم الله على مداركهم القلوب والأسماع والأبصار فلم ينتفعوا بها، كما قال تعالى:

﴿وجعلنا لهمْ سمعاً وأبصاراً وأفئدةً فما أغنى عنهم سمعُهم ولا أبصارُهم ولا أفئدتُهُم مِنْ شيءٍ إذْ كانوا يجحَدُون بآيات الله﴾

[سورة الأحقاف: الآية ٢٦]

﴿إنّ الذين يجادلون في آياتِ آللَّهِ بغيرِ سلطانٍ أتاهُم، إنْ في صدورِهم إلَّا كِبْرٌ ما هم ببالغيه، فاستعِذْ باللَّهِ إنّه هو السّميعُ البصيرُ﴾

[سورة غافر: الآية ٥٦]

فنعوذ بالله من هذا الكبْرِ الذي هبط بصاحبه إلى هذه الدركات ومنعه من الوصول إلى العلوم النافعة والسعادة والفلاح، وحسَّن له ما هو عليه من العلوم الناقصة والأعمال القباح. ولهذا قال ابن القيم رحمه الله: المعلومات المعايَنَة التي لا تدرك إلَّا بالخبر أضعاف أضعاف المعلومات التي تدرك بالحس والعقل، بل لا نسبة بينها بوجه من الوجوه، ولهذا كان إدراك السمع أعمَّ وأشملَ من إدراك البصر، فإنه يدرك الأمور المعدومة والموجودة والحاضرة والغائبة. والمعلومات التي لا تدرك بالحس والأمور الغائبة عن الحس نسبة المحسوس إليها كقطرة من بحر، ولا سبيل إلى العلم بها إلا بالخبر الصادق.

وقد اصطفى الله من خلقه أنبياء أنبأهم من أنباء الغيب بما يشاء،

وأطلعهم منها على ما لم يُطْلِعْ عليه غيرَهم، فليس كل ما أخبر به الأنبياء يمكن معرفته بدون خبرهم بل ولا أكثره، ولهذا كان أكمل الأمم علماً أتباعُ الرسل وإنْ كان غيرهم أحذقَ منهم: في علم النجوم والهندسة وعلم الكمِّ المتصل والمنفصل ونحوها من العلوم التي لما جاءتهم رسلهم بالبينات فرحوا بما عندهم من العلم وآثروها على علوم الرسل، وهي كما قال الواقف على نهايتها: ظنون كاذبة وعلوم غير نافعة، فنعوذ بالله من علم لا ينفع، وإن نفعت فنفعها بالنسبة إلى علوم الأنبياء كنفع العيش العاجل بالنسبة إلى الآخرة ودوامها، فليس العلم في الحقيقة إلا ما أخبرت به الرسل عن الله طلباً وخبراً، فهو العلم المزكي للنفوس، المكمِّل للفطر، المصحِّح للعقول، الذي خصه الله باسم «العلم» وسمى ما عارضه «ظنّاً» لا يغني من الحق شيئاً وخرصاً وكذباً. وإذا تأملت ما عند المعارضين لنصوص الأنبياء بعقولهم رأيته كلَّه خرصاً، وعلمت أنهم هم الخرَّاصُون، وأن العلم في الحقيقة ما نزل به الوحي على الأنبياء والمرسلين، وهو الذي أقام الله به حجته، وهدى بـه أنبياءَه وأتباعَهم، وأثنى عليهم به، وذكر الآيات الدالة على هذا. انتهى.

(الوجه السادس والثلاثون)

أن آياتِ الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ومعجزاتِهم التي شاهدها الخلق العظيم، وتناقلتها القرون، واجتمعت عليها الدلالات المتنوعة: دلالةُ العقل، ودلالةُ الحس، واضطرار الخلق الذين شاهدوها أنها من عند الله ومن آياته وبراهينه، تهدم الأصلَ الذي أصله الملاحدة حيث لم يثبتوا إلّا ما دل عليه الحس، فإن أكثر المحسوسات إذا نسبت لآيات الأنبياء ومعجزاتهم لم يكن لها إليها نسبة من هذه الجهة، فضلاً عن بقية الاستدلالات عليها، فهي من أقوى الطرق وأوضحها وأدلِّها على الصانـع وصفاته وأفعاله.

قال ابن القيم رحمه الله: وارتباط أدلة هذه الطريق بمدلولاتها أقوى من

ارتباط الأدلة العقلية الصريحة بمدلولاتها، فإنها جمعت بين دلالة الحس ودلالة العقل، ودلالتها ضرورية بنفسها، ولهذا يسميها الله «آياتٍ بيناتٍ»: فإنّ انقلاب عصاً تُقلُّها اليد: ثعباناً عظيماً يبتلعُ ما يمرُّ به ثم يعود عصاً كما كانت، وكذلك اليد، وفلقُ البحر طرقاً، والماء قائم بينهما كالحيطان، ونتق الجبل من موضعه ورفعه على قدر العسكر العظيم فوق رؤوسهم، وضرب حجرٍ مربعٍ بعصاً فتسيل منه اثنتا عشرة عينا تكفي أمة عظيمة، وإخراج الناقة لصالحٍ، وتصوير طائرٍ من طين ثم ينفخ فيه النبي فينقلب طائراً ذا لحم وريش وأجنحة يطير بمشهد من الناس، وإنزال العقوبات المتنوعة على المكذِّبين للأنبياء ثم نجاة النبي ومن معه من المؤمنين، وإيماء الرسول إلى القمر فينشق نصفين بحيث رآه الحاضر والغائب ويخبر به كما يراه الحاضرون، وكذا بقية الآيات التي شاهدها الناس من النبي ﷺ وهي متنوعة جداً، وأمثال ذلك من الآيات من أعظم الأدلة على الصانع وصفاته وأفعاله، وصدق رسله واليوم الآخر، وهذه من طرق القرآن التي أرشد الله إليها عباده ودلَّهم بها، كما دلَّهم بما يشاهدون من أحوال الحيوانات والنبات والمطر والسحاب والحوادث التي في الجو، وأحوال العلويات: من السماء والشمس والقمر والنجوم، وأحوال النطفة وتقلبها طبقاً بعد طبق. انتهى.

وفي هذا إبطال لقول من يستهين بمعجزات الأنبياء ويجاري الملحدين في تحليلها تحليلاً يعلم بالضرورة بطلانُه، وأنه قدح في الضروريات والمحسوسات، ولكن التقليد الأعمى والخضوع للملاحدة وموافقتهم على كثير من أصولهم الباطلة أوصلهم إلى حالة الاستهانة بآيات الأنبياء وخوارق ما أجرى الله على أيديهم مما هو معلوم بالحس والعقل والخبر والمشاهدة، ومنقول نقلاً متواتراً لا يشبهه شيء من المتواترات، والله تعالى ينوّع آياتِه ويجعلها في كل فنٍّ وتصريف لتقوم الشواهد على توحيده وصدق رسله، ليحيا من حيَّ عن بينة ويهلك من هلك عن بينة، وليعلم العباد أن قدرته تعالى يصرّف بها الأمور بأسباب يعرفها العباد وأسباب لا يعرفون وجهها، وإنما

يعرفون نتيجتها وفائدتها الدالّة على صدق رسله وكذب أعدائه وبطلان قولهم الذي خالفوا فيه الرسل. والحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى.

(الوجه السابع والثلاثون)

أن يقال لهؤلاء الملحدين الدهريين ما قالته الرسل لأسلافهم:

﴿أفي آللّهِ شكٌّ فاطِرِ السَّمٰوَاتِ والأرضِ﴾ [سورة إبراهيم: الآية ١٠]

فالله تعالى وجوده أظهر الموجودات، وهو واجب الوجود، وغيره وُجِدَ بعد العدم. وهو تعالى فاطر السموات والأرض، فكل الموجودات الحاضرة والسابقة واللاحقة، وجميع الحوادث في جميع الأوقات كلها بخلقه وتسخيره وتدبيره وتصريفه، أوجدها بعد العدم، أمدَّها بكل ما تحتاج إليه، وحفظها من الزوال والاضمحلال، وهو يحييها ويميتها ويعدمها ويبقيها ويتصرف فيها بكمال الحكمة وبديع العناية، قد شهدت بوحدانيته جميع الموجودات، وخضعت لعظمته جميع الكائنات وافتقرت إليه جميع البريات في كل شؤونها، كل يوم هو في شأن: شؤون يبديها ويبتديها، وقد قامت البراهين القواطع التي لا تُعدُّ ولا تُحصى على هذا الأمر، وشهدت به الكتب والرسل وأتباعهم وأولو العقول الصحيحة والفطر المستقيمة، لا يمكن أحداً له مسكة من عقل أن ينكر هذا إلاَّ هؤلاء الملحدون الذين فسدت عقولهم ومرجت أخلاقهم واقتدوا بكل شيطان مريد، كفرعون وأشباهه الذي قال له موسى:

﴿لقد عَلمتَ ما أنزلَ هؤلاءِ إلاَّ ربُّ السَّمٰوات والأرض بَصَائِرَ وإنِّي لَأظُنُّكَ يا فِرعونُ مثْبورا﴾

[سورة الإسراء: الآية ١٠٢]

﴿وجَحَدوا بها واسْتَيْقَنَتْها أنفسُهُم ظلماً وعلوًّا، فٱنظرْ كيف كان عاقبةُ المفسدين﴾ [سورة النمل: الآية ١٤]

وحيث خاطب موسى عليه السلام حين أمره بالإيمان:

﴿قال: فمن ربُّكما يا موسى؟ * قالَ: ربُّنا الذي أعطى كلَّ شيء خلقَه ثمّ هَدَى﴾ [سورة طه: الآيتان ٤٩، ٥٠]

فاستدلّ عليه بجميع الكونِ، ناطقِه وصامتِه، وأنه الذي انفرد بخلقه لم يشاركه في ذلك مشارك، وهدى كلَّ مخلوق إلى مصالحه ومنافعه المشاهدة. فهذا البرهان جميع العقلاء يعترفون به، ولا ينكرُه إلّا كل مكابر مباهت، مثل فرعون وأئمةِ هؤلاء، ولهذا لما جاءه موسى وخاطبه

﴿قال فِرعونُ: وما ربُّ العالمين * [إنكاراً له] قَالَ [ــ موسى ــ] رَبُّ السَّمٰوات والأرض وما بينَهُما إنْ كنتمْ موقنين﴾

[سورة الشعراء: الآيتان ٢٣، ٢٤]

فكل عاقل لا بد أن يعترف به، ومن لم يعترف به فإنه إمّا مجنون أو معاند مباهت، أو ضالٌّ مقلِّد تقليداً أعمى، فقال فرعون، مموِّهًا على أهل مجلسه: ألَا تسمعون ما يقول موسى؟ فقال موسى: ربكم ورب آبائكم الأولين، إنكاراً عليهم أنهم أنكروا أمراً لم يزالوا إليه ولا يزالون إليه مضطرين مفتقرين كل وقت، وهو ربوبية الله لهم ولآبائهم الأولين التي لا يمكن إنكارها، فهو الذي رباهم بخلقه ونعمه صغاراً وكباراً، هم وأصولهم وفروعهم وسائر الخلق، ولكنهم باهتوا.

ومن مباهتتهم ومكابرتهم رميُه لموسى بالجنون، وهو يعلم أنّه أكملُ الناس عقلاً، وهو الذي أقامه وأقعده وأحرجه في أحواله كلها، فقال: إن رسولَكم الذي أرسل إليكم لمجنون. فلما رآه يكابر ويجحد ربوبية الله للخلق التي لا يمكن المكابرة فيها قال له: أولوجئتك بشيء مبين ظاهر واضح قوي دالٌ على صدقي وصحة ما جئت به وإن الجاحدين هم المبطلون، فذكر الآيات وما جرى له مع فرعون وكيف اعترف السحرة كلهم أنه من عند الله وأثّر فيهم وآمنوا الإيمان الصحيح الصادر عن قوة وبصيرة وخبرة تامة ولم يبالوا بالمعارضات وما أصابهم من فرعون، وظهر الحق وبطل ما كانوا يعملون.

فهذه في الحقيقة حالة هؤلاء الملحدين مع جميع الرسل. ولقد قصَّ الله علينا من نبأهم ما فيه عبرةٌ للمعتبرين وحجةٌ على المعاندين، وكم في الكتاب والسنة من الدلالات العقلية والنقلية على ذلك، فمن جحد ذلك أو شك فيه فبأي حقيقة يعترف؟ ومن أنكره فبأي حديث بعد الله وآياته يؤمنون؟ ويل لكل أفاك أثيم يسمع آيات الله تتلى عليه ثم يصرُّ مستكبراً كأن لم يسمعها فبشره بعذاب أليم.

(الوجه الثامن والثلاثون)

أن يقال لهؤلاء الملحدين الماديين: هاتوا برهانَكم وميزانَكم الذي تزعمون أنه ميزان الحقائق، وقابلوه بميزان الحق اليقين وهو ميزان الدين. زِنُوا الحقائقَ مفصّلة حقيقةً حقيقةً، واعرضوها على ذوي العقول الصحيحة والأذهان والمعارف الصادقة فإنه يتضح عند ذلك أنهم كانوا كاذبين مبطلين.

أول ذلك أن يقال: قابلوا بين أي موجود من الموجودات التي اختصصتم بإثباتها أو التي اشترك بنو آدم في إثباتها وبين وجود الخالق، فإن وجود الخالق، جلَّ جلالهُ وتقدست أسماؤه، وجودٌ واجب، مستحيل وممتنع ثبوت نقيضه، فهو أعظم الموجودات وأظهرها، بل لا وجود لشيء من الأشياء إلّا بإيجاده، ووجود ما سواه من المخلوقات والحوادث مفتقر غاية الافتقار إلى ربه، ليس لشيء منها من نفسه وجود، فليس لها إلا العدم، فهي حادثة بعد العدم ومضطرة إليه كل وقت بعد الوجود، لو قطع عنها الأمور التي حفظها بها وأبقاها لاضمحلّت، والله تعالى وجوده مركوز في العقول والفطر، معلوم بالضرورة وبالطرق التي هي أقوى الطرق الدالة على الحق

﴿ذلك بأنَّ آللَّهَ هو الحقُّ، وأنَّ ما يَدْعُونَ من دونِه هُو الباطِلُ﴾
[سورة الحج: الآية ٦٢]

فحصر الحق فيه إذ هو الحق الواجب في ذاته وأسمائه وصفاته وأفعاله، ولا حق لشيء من الأشياء إلّا باستناده إليه، فهو واجب الوجود الموجد لكل موجود.

فواعجبا كيف يعصى الإلـه ... أم كيف يجحده الجاحد
وفي كل شيء له آية ... تدل على أنه واحد

ألم تر إلى الذين يجادلون في آيات الله أنّى يصرفون عن الحق الذي هو أظهر الأشياء وأوضحها، ولكن العلة والسبب الذي حملهم على هذه المجادلة الباطلة قوله عنهم:

﴿الذين كذّبوا بالكتابِ وبما أرسلنا به رسلَنا﴾ [سورة غافر: الآية ٧٠]

فتكذيبهم بجميع الكتب المنزلة من عند الله، وبجميع الرسل، منعهم من قبول الحق الذي لا حق غيره وتركهم في ضلالهم وطغيانهم يعمهون، ثم ذكر وعيده لهم بقوله:

﴿فسوف يعلمون * إذِ الأغلالُ في أعناقهم والسلاسلُ...﴾ الآية
[سورة غافر: الآيتان ٧٠، ٧١]

زنوا أيها العقلاء ما ثبت لربكم العظيم من الوحدانية في أوصاف الكمال، والتفرد بكل جلال وجمال، والتفضل بكل خيرٍ ونِعَمٍ جِزَال، وما شاهدته الخليقة من عنايته وحكمته وإتقانه المخلوقات في غاية الإحكام والانتظام العجيب الذي حسب العقول والأفهام، إذْ تهتدي إلى ما بثه في المخلوقات من حسن الخلق وبديع الصنع ولطيف الانتظام وقيام المنافع التي لا تحصى المترتبة على ذلك، ثم انظروا إلى ما نشره من رحمته التي وسعت كل شيء، فما من مخلوق يستغني عن رحمة خالقه طرفة عين، فما بالعباد من نعمة ظاهرة ولا باطنة خفية أو جلية إلا من الله، وهو الذي لا يأتي بالخير والحسنات إلّا هو، ولا يدفع السوء والسيئات إلاّ هو، وهذا من أكبر الأدلة على سعة علم الله ورحمته وشمول حكمته وعظمة اقتداره.

وانظر ما في العالم العلوي والسفلي من الحوادث والتدبيرات المتنوعة والأفعال العظيمة، وما تدلّ عليه من عظمة مدبِّرها وجلاله وكبريائه ومجده، وأنه المتفرِّد بالوحدانية والكمال الذي لا غاية له. وهذه أمور معلومة بالضرورة والمشاهدة، فهل يستوي من أثبت ما دلّت عليه من وحدانية الله وثبوت أوصافه وأسمائه الحسنى ومن جحد ذلك وأنكره ورد الأدلة القواطع وكابر وعاند وجادل بالباطل؟ وهل يستوي الأمر بعبادة الله وحده وإخلاص الدين له، والقيام بحمده وذكره وشكره والإنابة إليه التي هي أفرض الفروض التي جاءت بها الرسل وأفضل ما قام به العباد واكتسبته القلوب وأعظم سبب يوصل إلى كل خير وسعادة ومطلوب؟ أم الأمر بضد ذلك من الشِّرْك بالله والاستكبار عن عبادته وتعلق القلب بالخلق والوقوف مع المادة وعبادتها.

وهل يستوي ما أُمرتْ به الرسل من الصدق في الأقوال والأفعال، والنصيحة لله ورسوله وكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم، والأمر بالبر والصلة والقيام بحقوق الجيران والأصحاب والمعاملين ومن يتصل بهم العبد على اختلاف طبقاتهم؟ أم الأمر بضد ذلك؟ وهل يستوي الأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى، والنهي عن الفحشاء والمنكر والبغي على الخلق في دمائهم وأموالهم وأعراضهم، والتعاون على البر والتقوى، أم الأمر بضد ذلك؟ وهل تستقيم الأمور كلها وتصلح الأحوال إلّا بالتزام ذلك والعمل به؟ وهل يمكن القيام بأصول الإيمان وشرائع الإسلام والوفاء بالحقوق والعقود والعهود والورع عن المحارم القولية والفعلية إلا مع الإيمان بالله واليوم الآخر الذي هو أساس الخيرات والصلاح المطلق؟ وهل إذا أطلق الملحدون الماديون على هذه الأصول العظيمة والشرائع الجميلة النافعة التي لا ينفع غيرها: أنها رجعية ترجع بالناس إلى الوراء، وأنها قديمة، والقديم يجب أن يزهد فيه ويحذر عنه؟ هل هذا القول منهم والدعاية الخبيثة إلّا من أكبر الأدلة على ضعف عقولهم وسفاهة آرائهم وكذبهم الصريح؟ وهل يستغني العباد عنها في حالة من أحوالهم؟ وهل هي إلا أكبر نعمة وأجل كرامة أكرم الله بها العباد:

﴿لقد مَنّ اللهُ على المؤمِنين إذْ بعثَ فيهم رسولاً من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكِّيهم ويعلِّمُهُمُ الكتابَ والحكمةَ وإنْ كانوا مِن قبلُ لفي ضلالٍ مبين﴾ [سورة آل عمران: الآية ١٦٤]

﴿وٱذكروا نعمةَ اللهِ عليكُم إذْ كنتم أعداءً فألَّف بين قلوبِكُمْ فأصبحتمْ بنعمتِهِ إخواناً، وكنتمْ على شَفَا حُفرةٍ مِنَ النارِ فأنقذكُم منها، كذلكَ يُبَيِّنُ اللهُ لكمْ آياتِهِ لعلّكم تهتدون﴾ [سورة آل عمران: الآية ١٠٣]

وقال تعالى:

﴿اليومَ أكملتُ لكم دينَكُم وأتممتُ عليكم نعمتي ورضيتُ لكم الإسلام ديناً﴾ [سورة المائدة: الآية ٣]

﴿ومنْ أحسنُ مِنَ اللهِ حُكماً لقومٍ يوقنون﴾ [سورة المائدة: الآية ٥٠]

فمن وزن بعقله الصحيح ما جاءت به الرسل وأمرت به وأرشدت إليه، من معرفة الله وعبادته والإنابة إليه، والأمر بالقيام بجميع الحقوق كلها على وجه العدل والفضل والإحسان، وما نهت عن ضده، ثم نظر إلى ما يدعو إليه أهل الإلحاد، عرف أن الخير والفلاح والصلاح الديني والدنيوي العاجل والآجل، الظاهر والباطن، مع ما دعت إليه الرسل؛ وأن الملحدين ترمي دعوتُهم إلى الانحلال من كل خلق جميل والحث على كل خلق رذيل، ومآلها الفوضوية التامة والانطلاق مع شهوات النفوس حتى تكون البهائم أشرفَ منهم وأنفعَ؛ وهذا هو الواقع بلا ريب، ولسان حالهم ومقالهم يصرِّح بذلك، فنسأل الله أن يتم علينا وعلى المسلمين نِعَمَه، وأن يثبِّتنا على دينه ويزيدنا من فضله وكرمه.

ومن أعجب العجائب أنَّ كثيراً من الكتاب العصريين والسياسيين الذين يسعون في معالجة كثير من مشاكل الحياة ويطلبون حلها من جميع النواحي ومشكلة الإلحاد الذي جرف بتياره أكثر الناشئة لم يسعوا في حلها ومداواتها

بالرجوع إلى الإيمان الصحيح واليقين النافع والصلاح المطلق من جميع الوجوه، بل تركوهم في ضلالهم يعمهون وفي غيهم يترددون، وازدادت المشاكل التي يريدون حلها مشاكل أخرى تعذر حلُّها كما هو المأمول، فكل مشاكل الحياة إذا لم تُبْنَ على الإيمان والدين الصحيح ازدادت تعقداً وعظم ضررها وبعد خيرها، فلو أنهم أسسوا معالجاتهم المتنوعة على الدين الصحيح، ووجَّهوا النشء إلى عقيدته والتخلق بأخلاقه، لأثمرت مساعيهم كلَّ زوج كريم، ولتوجَّهت الوجوه والأعمال إلى الخير والصلاح، وانصرفت عن الشر والإضرار والأعمال القباح، فالفساد لا يسود إلّا إذا عدم الإيمان الذي ينافيه ولا يجامعه.

(الوجه التاسع والثلاثون)

أن يقال لهؤلاء الملاحدة الماديين: من الذي أوجد هذه المخلوقات العظيمة والكثيرة، ومن الذي أحكمها هذا الإحكام البديع، ومن الذي نظم حركاتها العجيبة التي تحار الأفكار في حسنها وحسن نظامها؟ فسيجيبون إن هذا كله أثرُ المصادفة، وأعمال الطبيعة العمياء التي ليس عندها علم ولا قدرة ولا إرادة ولا غيرها من الأوصاف وهذا قولهم الذي صرَّحوا به واقتدوا فيه بالمتمردين من أئمتهم الضالّين، فحينئذ يتَّضح لك أن عقول هؤلاء أقرب إلى عقول المجانين منها إلى عقول الصبيان الذين لا يعقلون؛ فلو تركت هذه العوالم العظيمة ساعة واحدة بل لحظة واحدة للمصادفة والفوضوية، لزالت السموات والأرض واختبطت العوالم:

﴿إنّ اللهَ يُمسك السمواتِ والأرضَ أن تَزُولاَ ولَئِنْ زالتا إِنْ أمسكَهُما مِنْ أحدٍ من بعدِه، إنَّه كانَ حليماً غفوراً﴾ [سورة فاطر: الآية ٤١]

وإذا أورد عليهم بعض الإيرادات الصحيحة المبطلة لقولهم أجابوا بأنه يحتمل كذا ويحتمل كذا. . احتمالات في غاية الضعف والوها. فيا عجباً لمن اغترَّ باحتمالات عقول قد تبين سفاهة أهلها وجراءتُهم وهجومُهم على أشرف العلوم وأعظم الحقائق فأبطلوها وأنكروها، ولا يغرَّنَّك كما غرَّهم مهارتهم في بعض علوم الهندسة والطبيعة والمخترعات الصناعية فإنها لا تغني من الحق شيئاً ولا تدل على فضل أهلها الفضل الحقيقي ولا شرفهم:

﴿لا يُغَرَّنَّكَ تقلُّبُ الذين كفروا في البلاد * متاعٌ قليلٌ ثم مأواهم جهنمُ وبئس المهاد﴾ [سورة آل عمران: الآيتان ١٩٦، ١٩٧]

﴿وجعلْنا لهمْ سمعاً وأبصاراً وأفئدةً فما أَغنى سمعُهم ولا أبصارُهم ولا أفئدتُهم منْ شيءٍ إذْ كانوا يَجحَدُون بآيات اللهِ وحاقَ بهمْ ما كانوا به يستهزئون﴾ [سورة الأحقاف: الآية ٢٦]

والله تعالى جعل للعقول حدًّا لا تتعدّاه ولا تتمكن من مجاوزته، وما أدركته وتدركه من المعلومات فهو قليلٌ جداً في جانب ما لا تعلمه من هذه العوالم، فكيف تتجاوز هذه العوالم التي قصرت العقول عن إدراكها حتى تجحد الرب العظيم الذي هذه العوالم كلها داخلة في ملكه وتصريفه وتدبيره؟ ثم ترجع إلى هذه المخلوقات وما فيها من الحوادث فتدعي أنها وليدة المصادفة من غير خالقٍ خَلَقها ولا محدث أحدثها ولا حكيم ابتدعها ونظمها. . . سبحانك هذا بهتانٌ وجرم عظيم:

﴿تكادُ السمواتُ يَتَفطَّرن منه وتنشقُّ الأرضُ وتَخِرُّ الجبال هدًّا * أنْ دَعَوْا للرحمـٰن وَلَداً﴾ [سورة مريم: الآيتان ٩٠، ٩١]

فكيف بمن جحده ونفاه بالكلية.

(الوجه الأربعون)

أن يقال: من أكبر الخيانات للعلم والحقيقة أن تكون بحوث علماء الطبيعة والموادُّ والعناصرُ مبتورةً مقطوعةَ الصلة بالله وبدينه، فإنهم يبحثون في الموجودات بحوثاً ضافية كثيرة ويستخرجون منها فوائد كثيرة، ولكنهم مع ذلك لا نجدهم يذكرون الله فيها ولا يقدرون قدر خالقها ومدبرها، ولا يشكرون من أنعم بها، ولا يذكرون مشيئة الله وإرادته وقدرته فيها، حتى يظن الظانون، بل يظنُّ كثيرٌ من هؤلاء الباحثين أن هذه الموجودات التي وقع البحث فيها هي حاصل الوجود لا وجود سواها، فيقعون في الجحود والإنكار الصريح، ويصيرون في خبط وخلط من جهة العقيدة الصحيحة:

﴿بلْ كذَّبوا بالحقِّ لما جاءَهم فهمْ في أمرٍ مَرِيجٍ﴾ [سورة قٓ: الآية ٥]

فإهمال أصل الأصول من علمهم وذكرهم وتوجههم وتوجيههم أضل خلقاً كثيراً؛ فلو أنهم قاموا بما يجب عليهم وعلى الخلق من بناء المعلومات على حقائقها وأصولها، والموجودات على موجدها، والنعم على مسديها والمتفضل بها لهدوا إلى صراط مستقيم، وسلموا من الخيانة وطرق الجحيم.

(الوجه الحادي والأربعون)

أن الله أيّد رسوله محمدًا ﷺ بأمرين عظيمين قائمين إلى يوم القيامة، كل واحد منهما يشتمل على براهين كثيرة قطعية تدل على وحدانية الله وصدق رسوله، أحدهما شهادة الله له، والثانية هذا القرآن، قال تعالى:

﴿قُلْ أيُّ شيءٍ أكبرُ شهادةً؟ قُلِ اللهُ شهيدٌ بيني وبينَكم، وأُوحِيَ إليَّ هذا القرآنُ لأنذركمْ بهِ ومن بَلَغَ﴾ [سورة الأنعام: الآية ١٩]

فأما شهادته لرسوله ولِمَا جاء به فبقوله الذي أنزله في كل كتاب وعلى لسان

كل رسول، وشهد به وتيقنه أهل البصائر والألباب، وبفعله تعالى بما أيّده به من القوة والنصر والتأييد، وإظهار دينه على الدين كله، وبما أنزله في شرعه من الأخبار الصادقة النافعة والحكم والأحكام والهداية والإرشاد للصلاح المطلق في جميع الأمور، فما بقي خيرٌ إلاّ أَمَر به ولا شرٌّ إلاّ نهى عنه وحذّر، ولا طيِّبٌ إلا أحلّه، ولا خبيث إلا حرَّمه، وذلك في الأصول والفروع، وبما جبل رسولَه عليه من الأخلاق الحميدة التي هي أعلى الأوصاف وأكملها، فجمع الله فيه وله من الخير والأوصاف الجميلة ما كان متفرقاً في الكُمَّلِ من الخلق، وفي جميع الشرائع، وهي مشاهدة محسوسة يعترف بها المؤمنون به ويعرفها غيرهم لا يمتري فيها إلاّ جاهل أو مكابر.

وأما شهادة هذا القرآن فإن الله منذ أنزله إلى أن تقومَ الساعةُ قد تحدَّى به الإنس والجن، وأنهم لم يأتوا ولن يستطيعوا أن يأتوا بمثله فيما يقدحون به في هذا الدين لبلاغته العظيمة وحسن أسلوبه وإخباره بالغيوب وما حكم به من الأحكام الأصولية والفروعية وما هدى وأرشد إليه من الصلاح والفلاح والكمال الديني والدنيوي، وما حذّر عنه من الشرِّ والأضرار والعقوبات العاجلة والآجلة، وما كان فيه من الأحكام التي تصلح لكل زمان ومكان، وما شرّع من الحقوق العادلة بين الخلق أفرادهم وجماعاتهم، إلى غير ذلك من آيات القرآن التي لا يمكن أن يعارضها علم صحيح ولا عمل نافع، وكل خير لا شر فيه فإنه من أحكامه ومما دل عليه، فليأت المُنْكِرُ بمثالٍ واحد صحيح خارج عن هذا الأصل. فمجرد وقوف الناظرين على هاتين الشهادتين العظيمتين والتأمل بما اشتملتا عليه من البراهين القاطعة على ما لله من الوحدانية وصفات الكمال والجلال كله وعلى صدق ما جاء به الرسول، يكفي وحده في إبطال ما ناقضته من أقوال الملحدين، لأنه إذا اتضح الحق علم يقينا أن ما خالفه باطل، فماذا بعد الحق إلاّ الضلال:

﴿وَيَرى الذين أُوتُوا العلمَ الذي أُنـزلَ إليكَ من ربِّـكَ هو الحقَّ ويهدي إلى صراط العزيز الحميد﴾ [سورة سبأ: الآية ٦]

﴿سنريهم آياتنا في الآفاقِ وفي أنفُسِهم حتّى يتبيّن لهمْ أنّه الحقُّ أوَ لَمْ يَكْفِ بربِّك أنّه على كل شيءٍ شهيد﴾ [سورة فُصِّلت: الآية ٥٣]

فالحمد لله على ما بينه لعباده من الآيات التي لا تزال مشاهدة ولا تزال متصرفة متنوعة، شاهدة بصدقه وصدق رسله، وكذب الكافرين به المكذبين لرسله.

(الوجه الثاني والأربعون)

النظر الصحيح إلى ما يأمر به الدين والإيمان من تلقي أحوال الحياة والتطورات المتنوعة، وما يتلقاه أهل الإلحاد والإيمان بالمادة والطبيعة. فإنه لا بد للأفراد والجماعات من حصول نِعَمٍ ومسارّ ومحن ومضارّ، فالإيمان والدين الصحيح يأمر عند النِّعَم والمسارِّ بشكرِ المنعم والثناء عليه بها والاستعانة بها على مقاصد الحياة الدينية والدنيوية وأداء حقوق النِّعم من كل وجه، وعند المكاره يأمر بالصبر والرِّضا والاحتساب ورجاء الأجر، مع السعي في دفعها قبل نزولها، وتخفيفها أو دفعها بعد نزولها فيكتسب المؤمن الخير وراحة القلب في كل الحالات وهذه هي الحياة الطيبة، مع ما يرجو ويطمع فيه من الثواب العاجل والآجل.

أما الملحدون فلما كانت الدنيا هي غايتهم: لها يعملون، ولها يطلبون، ولا غاية لهم سواها ولا إيمان لهم بغيرها، فإنهم يتلقون التطورات المختلفة كما تتلقاها البهائم بقلوب جشعة ونَهمٍ كَنَهَمِ الأنعام أو أعظم: لا يشكرون على النَّعماء، بل يكفرون ويبطرون ويطغون، ولا يصبرون على المحن بل يجزعون ويألمون كما تألم البهائم، فتجتمع عليهم الآلام الظاهرة والآلام القلبية الباطنة. قال تعالى:

﴿والذين كفروا يتمتَّعون ويأكلونَ كما تأكلُ الأنعامُ والنَّار مثوى لهم﴾ [سورة محمد: الآية ١٢]

فآثار الإيمان الصحيح في العاجل والآجل خيرٌ وسعادة وفلاح، وآثار الجحود شرٌّ وضرر وعواقب وخيمة.

(الوجه الثالث والأربعون)

يقول الملحدون: الترقِّي شامل لكل شيء. وقصدهم بذلك إبطال الأديان، وأنّ أفكارهم المنحرفة عن الحق ما زالت تترقى حتى في نبذهم الدين واختيارهم للجحود، وهذا تكذِّبه الأديان كلها، والواقع يشهد بكذبه، وأهل العقول الصحيحة متفقون على أن الترقي المشاهَدَ الآن إنما هو منحصر في الصناعات والمخترعات وما يحدث عنها من الأمور المادية، وأما ترقي الأرواح والأخلاق فإنه بالعكس: فإن المادة التي يشترك فيها البَرُّ والفاجر والمؤمن والكافر قد ترقّت ترقياً عظيماً وخصوصاً في هذا القرن، وأما الأديان والأخلاق فإنها في هذا الوقت هبطت هبوطاً عظيماً. ولهذا لما كان النوع الأول خالياً من الدين والإيمان صار هذا الترقِّي الدنيوي الصناعي ضَرَرُهُ كبيراً من وجهين:

أحدهما: أنه صار سبباً لاغترار كثير من الخلق، وظنُّوا بجهلهم أن الترقّي الدنيوي دليل على أن أهله أَوْلى بكل خير من غيرهم. وجهلوا بل ضلُّوا ضلالاً مبيناً، فإن الإنسان قد يكون من أمهر الخلق في أمور الطبيعة وهو من أجهل الخلق في الدين والأخلاق والأمور النافعة في العاجل والآجل.

الوجه الثاني: أن هذه المخترعات ـ حيث خلت من روح الدين ورحمته وحكمته ـ صارت نكبة عظيمة على البشر بما ترتَّب عليها من الحروب التي لا نظير لها والقتل والتدمير وتوابع ذلك، وعَجَزَ ساستها وعلماؤها أن ينظموا للبشر حياة مستقرة عادلة طيبة، بل لا يزالون ينتقلون من شقاء إلى شقاء آخر، وهذا أمر حتمٌ لا بدَّ منه، وجريان الأحوال يدل عليه،

فالخير كله في الدين الصحيح، والشرُّ كله في الإنكار والجحود. والله أعلم.
يؤيد هذا ويوضحه توضيحاً بيِّناً واقعاً:

(الوجه الرابع والأربعون)

وهو أن الماديين ـ رؤساءَهم وعلماءَهم ـ لا زالوا مكرِّسين علومهم وجهودهم وأعمالهم في حلِّ مشاكل الحياة وقد عَجَزُوا عنها كل العجز، فكلما حلوا مشكلة نتج عنها مشاكل، وكلما وجَّهوها من جهة تبين فيها النقص والخلل والاضطراب. أما هذا الدين الإسلامي الذي جاء به محمد ﷺ فإنه هو الطريق الوحيد الذي تنحلُّ به جميع مشاكل الحياة، واحدة بعد الأخرى، وتزول به الشرور والأضرار، وتحصل به الخيرات.

ولنذكر نموذجاً من المشاكل التي اضطرب فيها الخلق اضطراباً عظيماً ولا سبيل لهم إلى الراحة والاستقرار حتى يفيئوا إلى الدين. فمن أعظمها مشكلة العلم، فإنه إذا صحَّ صحَّت العقائد والأفكار وصلحت الأعمال المبنية عليه، وقد كانت شريعة الإسلام تحضّ على الغلم وترغِّب فيه، وتأمر بل تفرض على العباد أن يتعلموا جميع العلوم النافعة في أمور دينهم وفي أمور دنياهم، ومع حضِّها وترغيبها في العلوم فقد تكفَّلت ببيانها وتفصيلاتها، فقد بيَّن الله في كتابه وعلى لسان رسوله جميع ما يحتاجه العباد من علوم العقائد والأخلاق والأحكام والأصول والفروع والعلوم المتعلقة بالأفراد والجماعات.

أما العلوم الدينية فقد فصلتها تفصيلاً بعد ما أصَّلتها تأصيلاً، والعلوم الدنيوية أسست لها الأصول والقواعد وهَدَتْ إليها وأرشدت لها العباد، فما من علم نافع إلّا بينته. وبهذا يسير العلم الصحيح على الطريق المستقيم، ويتساعد علم الدين وعلم الدنيا وما يتعلق بالروح وما يتعلق بالجسد:

﴿إنَّ هذا القرآنَ يَهْدي للتي هي أقومُ﴾ [سورة الإسراء: الآية ٩]

﴿والله يقولُ الحقَّ وهُوَ يَهدي السبيلَ﴾ [سورة الأحزاب: الآية ٤]

فجمع في هاتين الآيتين بين علم المسائل الصحيحة وهي الحق النافع، وبين علم البراهين والدلائل وهو هداية السبيل الموصلة إلى كل علم، المبرهنة عن جميع المعارف.

وأما الماديّون فهم يخصّون بالعلم: علومَ الدُّنيا التي هي وسائل لغيرها، ويقدحون وينكرون العلوم الدينية التي لا تنفع علومهم بدونها ولا يترجح خيرها على شرِّها حتى تستند وتعتمد عليها، وبهذا تخبطت علومهم وبَقُوا في أمر مريج متناقضين، متضاربة آراؤهم غير مستقرّة أفكارهم، فلم يحلّوا مشكلة العلم بوجه من الوجوه، بل علومهم القاصرة أطغتهم واستكبروا بها عن علوم الرسل وعن الحق الصريح المبين.

ومن المشاكل: مشكلة الغنى والفقر، وقد تقدّم أن هذا الدين حلَّها حلاًّ تتمُّ به الأمور وتحصل الحياة الطيبة، وأنه كما أمر بسلوك الطرق المشروعة في أسباب الرزق، المناسبة لكل زمان ومكان وشخص، فقد أمر بالاستعانة بالله في تحصيلها، وأن تُجتنب الطرق غير المشروعة، وأن نقوم بواجبات الغِنَى المتنوعة، وكذلك عند حلول الفقر: أمر بالصبر وتلقِّي ذلك بالتسليم وعدم التسخُّط، مع السعي في طلب الرزق بأنواع المكاسب والأعمال، ونَهَى عن البطالة والكسل الذي يضر في الدين والدنيا، ومع أَمْره بالصبر وفعل الأسباب الدافعة للفقر والمخففة له فقد نهى عن ظُلم الخلق في دمائهم وأعراضهم وأموالهم والتوثُّب على حقوقهم بغير حق، كما هو دأب الفقراء الذين لا دين لهم.

ومن ذلك مشاكل السياسات الكبار والصغار أَمَر بحلِّها، وذَكَر الطرق الموصلة إلى ذلك بفِعْل ما توضَّحت مصلحته وتَرْك ما تبينت مفسدته،

والمشاورة في الأمور المشكلة والمشتبهة في كل قليل وكثير، وهذه: أصول لا يمكن بسطها في هذه الرسالة المختصرة، ولكن نموذج منها يكفي اللبيب.

ومن ذلك مشاكل الحقوق والمعاملات، فقد أتى الدِّين فيها بغاية العدل، وأمر بالقيام بالحقوق على اختلاف أنواعها: الحقوق الراتبة والحقوق العارضة، وهي في أكمل ما يكون من الحُسْن، وبها يندفع الضرر والشر والخصام:

﴿وَمَنْ أَحسنُ مِنَ اللهِ حُكْماً لقومٍ يُوقنون﴾ [سورة المائدة: الآية ٥٠]

وبالجملة فما من مشكلة كبيرة ولا صغيرة إلّا إذا بنيت على الشريعة الإسلامية المحضة تمت أمورها واستقامت أحوالها، وصَلُحت من جميع الوجوه، لا فرق بين مكافأة المحسنين في الدنيا والآخرة ومعاقبة المجرمين كذلك. والله أعلم.

(الوجه الخامس والأربعون)

أن هؤلاء الملحدين روَّجوا إلحادهم بتحسين ما هم عليه بأوصافٍ إذا سمعها الجاهل هالَتْهُ واغترَّ بها وظنّ صدقَها، وكل منصف عارف يعرف كذبَها وبطلانَها، فزعموها تجديداً ورقيًّا وتقدُّماً إلى الأمام، وما أشبهَ ذلك من العبارات التي يغترُّ بها الجاهلون. وأما البصير العاقل فيعلم أن كل تقدمٍ ورقيٍّ روحيٍّ وماديٍّ فالدين قد أتى به على أكمل الوجوه وأسلمها من الضرر والفساد، فإن الدين كما أمر بإصلاح الدين فقد أمر بإصلاح الدنيا الإصلاحَ الحقيقيَّ النافع، عاجلاً وآجلاً، عكس ما كذب عليه أعداؤه بأنه مخدّر مفتّر. فالدين أعظم قوة تدفع العباد إلى التقدم الصحيح كما قد فصل في موضع آخر، فمحاسن الدين الإسلامي أرسى من الجبال الرواسي، وأغلى من

النجوم الدراري، وأجلى نوراً من الشمس المشرقة، لا يقابلها ضدها ولا يقاومها الباطل المبهرج:

﴿وَقُلْ جاءَ الحقُّ وزَهَقَ الباطِلُ إنَّ الباطلَ كانَ زَهُوقاً﴾

[سورة الإسراء: الآية ٨١]

ولولا أن الباطل قد زُخرِف ورُوِّج بالعبارات والدعايات المتنوعة، ونَصَرَتْهُ الدول المنحرفة لم يقبلْه عَاقِل ولا أصغى إليه لبيب، ولعرف الناس أنه أعظم ظُلْمةً من الليل وأضعف من كل ضعيف. وإذا أردت أن تعرف ذلك فقابل بين أصول الدين ومسائله وما يرغّب فيه وما يحذّر عنه، وبين ما يناقضها من أقوال أهل الإلحاد، تجد أقوالهم تضمحلُّ وتتلاشى ويظهر بطلانها بهذه المقابلة، فإن الضدّ يُعرف بضده، فلولا الليل ما عرف النهار، ولولا الباطل لما ظهرت براهين الحق هذا الظهور في قوتها وحقيقتها ووضوحها وصدقها وحسنها، وهذا من الحكمة في مقابلة الباطل للحق، كما أن من الحكمة أن يتبين الصادق من الكاذب والمؤمن من ضده والصحيح من الفاسد:

﴿ليهلِكَ من هَلَكَ عن بَيِّنة، ويَحْيا من حَيَّ عن بَيِّنة﴾

[سورة الأنفال: الآية ٤٢]

وبهذه المقابلة وظهور الحق تجد الحقَّ يشبه بعضُه بعضاً، ويشهد بعضه لبعض في غاية الإحكام والإتقان:

﴿وَلَوْ كانَ مِنْ عندِ غيرِ ٱللهِ لَوَجَدوا فيهِ اختلافاً كثيراً﴾

[سورة النساء: الآية ٨٢]

وتجد الباطل يُبطل بعضُه بعضاً وأهلهُ في غاية التناقض، بل تجد الواحد منهم متناقضاً متهافتة أقواله.

ثم انظر إلى الحق ووضوحه ووضوح ما دل عليه من الكتاب والسنة وما يؤيد ذلك من الفطر المستقيمة والعقول الصريحة قال تعالى:

﴿وَلَا يأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إلاّ جِئناكَ بالحقِّ وأَحْسَنَ تَفْسيراً﴾
[سورة الفرقان: الآية ٣٣]

فالحق مسائله هي الصادقة النافعة، وأحسن التفسير تفسيره وحدوده الواضحة.

وأمّا ضده فإنّ مسائله باطلة وضلال، وحدودَه في غاية القلق والالتواء والصعوبة والهذر الكثير الذي ليس له حاصل ولا معاني يحصِّلها القارىء بسهولة، وإذا وصل إليه وجده:

﴿كَسَرابٍ بِقيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظمآنُ ماءً حتّى إذا جاءَهُ لمْ يجدْه شيئاً ووجَدَ اللهَ عندَهُ فَوَفَّاهُ حِسابَه، واللهُ سريعُ الحساب * أَوْ كَظُلُماتٍ في بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشاهُ موجٌ مِنْ فَوقِهِ موجٌ مِنْ فوقِه سَحَابٌ، ظُلُماتٌ بعضُها فوقَ بعضٍ﴾
[سورة النور: الآيتان ٣٩، ٤٠]

ظُلمة الضلال والجهل المركب والبسيط، وظُلمة الكبر والغرور.

(الوجه السادس والأربعون)

أن يقال: إنه ممتنعٌ كلَّ الامتناع، ومستحيلٌ أن تتهذَّب النفوس وتكتسب الفضائل بعلوم المادة المحضة وأعمالها، والتجارب والمشاهدة أكبر برهان على ذلك، فإنها مع تطوُّرها وتبحُّرِها عَجَزَت كل العجز عن تهذيب النفوس وإصلاحها والذي يتوقف عليه صلاح البشر، وإنما الذي يتكفل بهذا الإصلاح ويتولّى هذا التهذيب الصحيح ويوجه الأفكار إلى العلوم الصادقة ويوجه الأعمال إلى الخير ويزجرها عن الشر هو ما جاء به الدين الإسلامي، فهو مصلح للعقائد والأخلاق ومهذّب للأفكار وحاثٌّ على الفضائل وزاجر عن الرذائل، فَرُوحُ ما دعا إليه الدين الإيمانُ بالغيب الذي يدخل فيه الإيمان بالله وبما له من الأسماء الحسنى والصفات والأفعال، ويدخل فيه الإيمان بالملائكة وبالجزاء العاجل والآجل على الأعمال حسنها وسيئها التي لا تُعرف إلا من جهة الرسل، فَعُلم بهذا أنه يتعذر الإصلاح

الحقيقي بغير الإيمان الصحيح والدين الإسلامي، فعلوم المادة وإن ارتقت فوق ما يعلمه الناس أضعافاً مضاعفة فإنها لا تبلغ قريباً من علوم الأنبياء، ولا تصل إلى ما وصلت إليه، ولا تذعن لها النفوس، ولا يكون لها من التأثير على النفوس ما لعلوم الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، فإن النفوس لا تُذعن إلا عند إيمانها بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وبدون ذلك يمتنع الإذعان كما هو معلوم من الطباع البشرية.

(الوجه السابع والأربعون)

القرآن العظيم أكبر البراهين والأدلة الدالة على وحدانية الله وكماله، وصدق رسله، بأنواع إعجازه: ببلاغته وأسلوبه وتأثيره، وإخباره بالغيوب الماضية والحاضرة والمستقبلة، واتفاقه وعدم اختلافه، وتشريعه، وإصلاحه جميع ما يحتاجه البشر، وأنه على اتساع علوم الطبيعة والعلوم العصرية لم يأت علم صحيح ينقض شيئاً من أصوله، وإخباره بعلوم لم تكن موجودة وقت تنزيله، وكون الذي أتى به لم يكن يقرأ كتاباً ولا يخطه بيمينه ولا تعلَّم من أحد، بل زكَّى به العباد، وكَمَّل به الفضائل، وعلّمهم ما لم يكونوا يعلمون.

وهذه المُجْمَلات تحتاج إلى تفصيل كثير، فمن نظر إلى هذا جزم جزماً لا يُمْترى فيه بأنه تنزيل من حكيم حميد، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. وبهذه الوجوه وغيرها أحدث في الأرض انقلاباً عظيماً لم يعهد له مثيل، وكانت قد ملئت الأرض من الشرور المتنوعة فأزالها، وتلوثت القلوب بالعقائد الخبيثة والأخلاق الرذيلة فاقتلعها وأحل محلها الهداية والمعارف والرشد والإصلاح، فهو الدليل والبرهان، وهو الحجة على توالي الزمان

﴿هُوَ الّذي أرسل رسولَه بالهُدى ودينِ الحقِّ لِيُظهرهُ على الدِّين كلِّه ولو كَرِه المشركون﴾ [سورة التوبة: الآية ٣٣]

وبدّل عقائد المؤمنين وأخلاقهم وأعمالهم بعقائد هي أصلح العقائد وأنفعُها، وأخلاقٍ هي أحسن الأخلاق وأحمدها، وأعمال هي أكمل الأعمال.

(الوجه الثامن والأربعون)

من عرف حال النبي محمد ﷺ وما هو عليه من الأخلاق العالية، وما أعطى من العلوم النافعة الشاملة لكل ما يحتاجه الخلق، وما أُيِّد به من الآيات والبراهين المتنوعة من كل وجه لا تعدّ ولا تحصى، كل جنس من آياته، بل كل نوع، بل كل فرد منها، يدل أكبر دلالة على أنه رسول الله حقاً وأن ما جاء به حقّ وما خالفه باطل، فوقوف العاقل البصير على بعض آيات الرسول في نفسه وفي شرعه وفيما أُيِّد به يعرف به بطلان أقوال الملحدين، وبطلان مذهب الماديين المنكرين لله ولرسله ودينه، وأن هذا الإنكار منهم أكبر برهان على ضلالهم وجهلهم البليغ بالحق المبين، وتفصيل هذا الوجه يستدعي مجلدات، ولهذا كل نوع من آيات الرسول صنفت فيه المؤلفات على حدته فازداد به المؤمنون إيماناً وقامت الحجة على المعاندين المنكرين، وقد قال تعالى:

﴿سَنُرِيهم آياتِنا في الآفاقِ وفي أنفُسِهم حتّى يتبيَّنَ لهُمْ أنّه الحقُّ﴾
[سورة فصلت: الآية ٣٣]

ولكنّ هؤلاء الماديين يشاهدون من آيات الله ما يضطر كل عاقل إلى الإيمان واليقين، وهم يتلمَّسُون لها التحريفات والتحليلات الباطلة ليدخلوها في علمهم القاصر وينكروا بذلك قدرة الله، خصوصاً في هذه الأوقات التي ارتقت فيها علوم المادة ارتقاءً هائلاً وهو من أعظم الأدلة على وجدانية الله وكمال قدرته وحكمته ورحمته، ولكن هؤلاء كما قال الله عنهم:

﴿إِنَّ الذين حَقَّتْ عليهِم كلمةُ ربِّكَ لا يُؤْمنون * وَلَوْ جاءتْهُم كلُّ آيةٍ حتّى يَرَوُا العذابَ الأليمَ﴾ [سورة يونس: الآيتان: ٩٦، ٩٧]

فصارت علومهم ضرراً عليهم، وخطراً عظيماً على جميع البشر: ضرراً عليهم لأنهم تكبروا بها وفرحوا بها واحتقروا واستهزأوا بما جاءت به الرسل، وصارت خطراً على جميع البشر بما يترتب وسيترتب عليها من الفناء والخراب والتدمير: تدمير النفوس وتدمير الأخلاق، نسأل الله العافية والسلامة بمنّه وكرمه.

(الوجه التاسع والأربعون)

أن يقال لهؤلاء الملحدين القادحين في الدين: قد علم أُولُو الألباب والنُّهى وأهلُ البصائر والعقول أن دين الإسلام، الذي جاءت به الرسل ثم جاء به محمد ﷺ مكملاً متمماً معمِّمًا هو: دين الفطرة السليمة والحكمة العلمية والعملية والعقل والفكر والبرهان والحجة والحرية الصحيحة والاستقلال الصحيح، كما وصفه الله ورسوله في آيات كثيرة وأخبار صحيحة، وكما هو المعروف المشاهد المحسوس في هذا الدين واشتماله على هذه الأوصاف العظيمة، يعلم به علماً يقينياً لا شك فيه أنه الحق، وما ناقضه فهو الباطل، فهذه الأوصاف التي وصف بها الدين وحققتها المطابقة والمشاهدة تضطر العقلاء إلى الجزم بأخباره، والتحقق بأخلاقه وآدابه، وسلوك جميع ما أرشد إليه من الهدايات المتنوعة، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

(الوجه الخمسون)

أن الإصلاح العلمي الواسع لأمور الدين ولأمور الدنيا، بأنواعه من جميع الوجوه التي جاء بها محمد ﷺ مع تنفيذه عملاً من أكبر الأدلة على وحدانية الله، وأنه الحقّ، وقوله حق، ورسله حق، ودينه هو الحق؛ فإن البشر ـ الأمم السابقين واللاحقين ـ لم يشهدوا لهذا الإصلاح نظيراً ولا مقارباً بوجه

من الوجوه، والاستقراء والتتبع أكبر شاهد لهذا الأمر. وهذا البرهان الواسع الكبير مما تضمحلّ معه جميع أصول الملحدين، فكيف إذا انضم إلى ما قبله وما بعده وما لم نذكره من البراهين القواطع والآيات السواطع والحمد لله رب العالمين، وجميع علوم البشر على اتساعها وتفوقها لا تفي بهدايتهم إن لم تستند إلى تعاليم الدين. وإذا شككت في هذا فانظر آثارها وما ترتب عليه من الشرور التي تفاقم شرُّها وتعذَّر حسمُها وعظمت فجائعها وقَلّت رحمتها وعدلُها، وهي كلما اتسعت بوجهها ومخترعاتها ازداد ضررها العظيم واضمحل ما يرجوه العقلاء من خيرها العميم، لأنها بنيت على الكفر والإلحاد، والجحد لدين رب العباد، فصارت ملازمة للشرور والفساد.

(الوجه الحادي والخمسون)

قال الله تعالى:

﴿إلهكُمْ إلهٌ واحدٌ، فالذين لا يُؤمنونَ بالآخـرةِ قلوبُهُم مُنكرةٌ وهُمْ مُستكبرون﴾ [سورة النحل: الآية ٢٢]

فذكر وحدانيته التي هي أظهر الأشياء وأوضحها، وأن الناس انقسموا نحو هذه الحقيقة قسمين: قسمٌ سدّ على نفسه باب الإيمان بالآخرة فانسدَّت حوله أبوابُ الهداية فصارت قلوبهم منكرة لأظهر الأمور وأعظمها الذي وجوده وصفاته أوصاف واجبة لازمة يستحيل ضدها، وحين أنكرت قلوبهم استكبروا عن الانقياد لربهم ظاهراً وباطناً فهم ملحدون متمرّدون، وصفهم الإنكار والاستكبار، ومن كان على هذا الوصف فإنه قد برهن على مكابرته ومباهتته ولو جاءته كل آية وبرهان لم يؤمن ولم ينقد.

وأما القسم الثاني: فهم المؤمنون بالآخرة الذين يعلمون أن البشر لم يخلقوا سُدىً مهملين، بل خلقوا بالحق وللحق والجزاء بأعمالهم، فهؤلاء

قلوبهم معترفة بالله مؤمنة بوحدانيته: وحدانية الذات ووحدانية الصفات، وهم خاضعون لله منقادون له ظاهراً وباطناً، وبهذا الاعتراف والانقياد بلغوا من الفضل والكمال البشري ما شهد لهم به الواقع والتاريخ، والمحسوس من الكمال العلمي والعملي والرشاد والإرشاد، فالبصير العاقل بمجرد ما ينظر إلى الفرق بين الفريقين في أحوالهم وأوصافهم وآثار أعمالهم يعترف ويستيقن بيقينهم وصدقهم وصدقِ ما بنوا عليه إيمانَهم وأعمالَهم

﴿رَبَّنا آمنَّا بما أنزلْتَ واتَّبعْنا الرسولَ فاكْتُبْنا مَعَ الشَّاهدين﴾

[سورة آل عمران: الآية ٥٣]

ففي هذا الجانب الرُّسلُ العظام وأصحابهم الكرام وأئمة الهدى والأحبار وطبقات العلماء وأكابر العارفين وجميع طبقات المؤمنين الذين هم نور الوجود وحياة الدنيا والدين، بهم قام الدين وبه قاموا، وبهم صَلُحَت الأحوال وهم أهل الهدى والسعادة والخير والفلاح والخير المتنوع من كل وجه. وفي الجانب الأخير: كل ملحد زنديق وكل جبار عنيد الذين قال الله في وصفهم

﴿وجعلناهم أئمةً يَدْعُون إلى النارِ ويومَ القيامةِ لا يُنْصرون * وأَتْبَعْنَاهُمْ في هذه الدنيا لعنةً ويومَ القيامةِ هُم مِنَ المقْبُوحين﴾

[سورة القصص: الآيتان ٤١، ٤٢]

فمن لم يؤمن بالله وبآياته فبأي حديث بعد الله وآياته يؤمنون

﴿وَيْلٌ لكلِّ أَفَّاك أثيمٍ * يَسْمَعُ آياتِ اللَّهِ تُتْلَى عليه ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِراً كأَنْ لَمْ يَسْمَعْها فَبَشِّرْه بعذابٍ أليمٍ * وإذا عَلِمَ مِنْ آياتِنا شيئاً اتَّخذَها هُزُوًا أولئكَ لهمْ عذابٌ مُهينٌ﴾ [سورة الجاثية: الآيات ٧ ــ ٩]

جزاء لهم على استهانتهم بآيات الله واستهزائهم بها، وبهذا الإنكار والاستهزاء سُلِبوا منافعَ عقولهم ومرجت أخلاقهم وسفُهت آراؤهم وصارت البهائم أحسن حالة منهم حتى ولو كان لهم أذهانٌ وذكاءٌ وعقولٌ كما قال الله عن أمثال هؤلاء:

﴿وجعلنا لهم سمعاً وأبصارًا وأفئدةً فما أغنى عنهم سمعُهم ولا أبصارُهم ولا أفئدتُهُم مِنْ شيءٍ إذْ كانوا يَجحَدُون بِآياتِ اللَّهِ وحاقَ بهمْ ما كانوا به يستهزئون﴾. [سورة الأحقاف: الآية ٢٦]

(الوجه الثاني والخمسون)

ثبت في الصحيحين أنه ﷺ قال: (لا يزال الناس يتساءلون حتى يقولوا هذا: خَلَقَ اللَّهُ الخَلْق، فمن خلق الله؟ فمن وجد ذلك فلينته وليتعوَّذْ باللَّهِ مِنَ الشيطان الرجيم وليقل: آمنت بالله).

وهذا مصداقه ما وقع من ملاحدة الماديين الذين لا يزالون يخوضون في مادة المخلوقات ولهم نظريات متنوعة كلها خاطئة، لأن مبناها على الخَرْص والظَّنِّ الذي لا يغني من الحق شيئاً بل على خلاف المعلوم شرعاً وعقلاً وفطرةً فيتكلّمون في علل الموجودات علة بعد أخرى ولم ينفذوا منها إلى موجدها وخالقها بل أطلق عليه كثير من هؤلاء المتجرئين أنه علة العلل، فقطع النبي ﷺ بهذا الكلام الصادق الحكيم بكذبهم ونبَّه على جهلهم وجراءتهم، وأرشد المؤمنين إلى قطع هذه الشكوك والتشكيكات بالانتهاء والوقوف على أن جميع الموجودات كلها تنتهي إلى موجدٍ واحد أحد، فَرْدٍ صَمَدٍ، الأولِ الذي ليس قبله شيء، الموجدِ لكل شيء... وأمر بالتعوُّذ من الشيطان الذي يدفع إلى القلوب المريضة هذه الشكوك والأسئلة الفاسدة وبالإيمان بوحدانية الله تعالى وأنه ليس له مثيل ولا نديد ولا مشارك في شيء من كماله. وبما أرشد إليه ﷺ يندفع ما قاله الملحدون ويبطل ما ذهب إليه الماديون المتخرِّصُون الذين ينكرون ما لا يعلمون بل يجحدون ما هم به مستيقنون، وما زال الشيطان يزين لهم الشكوك والتشكيكات حتى غمرهم الضلال فهم في غيهم يعمهون.

(الوجه الثالث والخمسون)

أن هؤلاء الملحدين ما زال بهم إلحادُهم وغرورُهم وضلالُهم حتى زعموا أن الإنسان سيعلم كل شيء ويَقدِر على كل شيء، ووصفوه بأوصاف الرب: وهذا أمر لم يصل إليه أحدٌ من بني آدم إلاّ هؤلاء الزنادقة الذين لم يخجلوا من مكابرة المحسوسات ومباهتة المشاهدات، فإنّ كل أحد يعلم حق العلم أن الإنسان ناقص من كل وجه، وأنّ ما به من علم وقدرة فبتعليم الله وإقداره، وإن الله قد جعل لعلم الإنسان وقدرته حدًّا لا يتجاوزه ولا يمكن أن يتجاوزه، لأنه في طور البشر. فكما أن الله هو الذي خلقه ولم يكن شيئاً مذكوراً فهو الذي أخرجه من بطن أمه لا يعلم شيئاً وجعل له السمع والبصر والفؤاد وآلات العلم وأسباب القدرة البشرية. وأما القدرة الربانية والعلم الإلـهي فمن زعم أن أحداً من الخلق يشارك الله في شيء منها فهو مبرسم مجنون وإنما اغتر ضعفاء العقول بما شاهدوه من معلومات البشر ومقدوراتهم ومخترعاتهم حتى أدهشتهم وجزموا أنهم أدركوها بحولهم وقوتهم وأنه ليس لقدرة الله فيها أثر ولا لتعليمه لهم فيها أثر فالله خلقكم وما تعملون والله وحده الذي علم الإنسان ما لم يعلم، فما حصل من قدرة البشر فبإقداره، وما حصل لهم من علم ديني ودنيوي فبتعليمه.

ومع ذلك فعلومهم وقدرهم مهما بلغت وترقت فإنها تضمحل إذا نسبت إلى علم الله وقدرته، ولهذا قال الرسل والملائكة الذين هم أعلم الخلق:

﴿لا عِلْمَ لَنا إلاّ ما علَّمتنا﴾ [سورة البقرة: الآية ٣٢]

وقال موسى للخضر حين رأى عصفوراً نقر بمنقاره من البحر: ما نقص علمي وعلمك وعلم سائر الخلق من علم الله إلا كما نقص البحر من نقرة هذا العصفور. وفي الصحيح مرفوعاً أنّ الله يقول:

(يا عبادي، لو أنّ أولَكم وآخرَكم، وإنسَكم وجنَّكم، قاموا في صعيد واحد فسألوني فأعطيت كلَّ إنسان منكم مسألته ما نقص ذلك مما عندي إلاّ كما ينقص المخيط إذا غمس في البحر)

فتبًا لمن زعم مشاركة المخلوق الضعيف القاصر من جميع الوجوه للرب العظيم المتفرد بالكمال من جميع الوجوه، وما أعظم جهلَهم وضلالَهم وعنادَهم وجراءتَهم، والله تعالى للطاغين بالمرصاد.

(الوجه الرابع والخمسون)

أن يقال لهؤلاء الملحدين، ما قاله اللَّهُ لإخوانهم المكذِّبين، الذين هم دونهم بدرجات مبطلاً كل احتمال يوجه للقدح في الرسول وفيما جاء به لقوله تعالى:

﴿فذكِّرْ فما أنتَ بنعمةِ ربِّك بِكاهِنٍ ولا مجنونٍ * أمْ يقولونَ﴾

[سورة الطور: الآيتان ٢٩، ٣٠]

إلى آخر الآيات هل هذا الرسول محمد ﷺ الذي جاء بالقرآن العظيم وبالشرع المبين شاعرٌ أو كاهنٌ أو متقوِّلٌ أو ساحرٌ أو ما أشبه ذلك، مما تضاربت به أقوالهم؟ أو هو أصدقُ الخلقِ وأبرُّهم وأنصحُهم وأعلمُهم، وأخشاهم لله وأجمعهم لكل فضيلة وأبعدهم من كل رذيلة كما أجمع على ذلك كل من عرفه من مؤمن وكافر وهذا هو الواقع؟ أم الذي أوجب لهم الرد والتكذيب أحلامُهم وعقولُهم فبئست الأحلامُ والعقولُ التي تجحد أكبرَ الأشياء وأوضحها، وتكذِّبُ بالحق وتنهج المناهج الباطلة وترضى لأنفسها بالشرك والاستكبار؟ فعقولٌ وأحلامٌ هذه آثارها مسلوبة النفع مكفول لها الشر والضرر، أم الذي حملهم على هذا التكذيب لا حَدَّ له ولا يتورع صاحبه عن محرَّم ولا يمتنع عن جريمة.. والطغيانُ مُرْدٍ لأصحابه مهلك لهم لا محالة؟

أم يقولون إنه ﷺ تقوّل هذا القرآن الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد.

﴿فَلْيَأْتُوا بحديثٍ مِثلِهِ إنْ كانوا صادِقِين﴾ [سورة الطور: الآية ٣٤]

وهذا التحدي قائم من حين نَزَّله الربُّ العظيم إلى أن تقوم الساعة لم يستطع ولن يستطيع كلُّ مُنكر له مكذِّب له أن يأتي بمثله من جميع الوجوه اللفظية والوجوه المعنوية. أم الذي حملهم على التكذيب والاستكبار أنهم مخلوقون من غير شيء بل دفعتهم الطبيعة وأوجدتهم المصادفة، فهذا قول السخف والجنون والمكابرة المعلوم بطلانه بالضرورة من كل عاقل، أم خلقوا السمٰوات والأرض وما فيها من العوالم التي لا يعلَمها إلّا الله، فإنهم مع الناس يعترفون أنهم أضعف شيء وأعجز شيء أمْ عندهم خزائن رحمة ربك يعطون من شاءوا ويمنعون من شاءوا ويحكمون بما شاءوا، فهم مسيطرون على الملك والمملكة..

كل هذا يعترفون ببطلانه فهم يعترفون أنهم فقراءُ مماليكُ لا يملِكون لأنفسهم نفعاً ولا ضرًّا ولا موتاً ولا حياة ولا نشوراً ولا دفعاً للمكاره ولا جلباً للمصالح، أم الذي حملهم على هذا البهت والتكذيب الكيد للرسول ولدينه ونصر باطلهم حتى بالطرق التي يعرف كل عاقل بطلانها، وهذا هو الواقع، وأن الذي ينتصر للباطل وقد صمّم على ذلك لو جاءته كلُّ آية لم يؤمن ولم يهتد، لأنه وطّنَ نفسه على نصر الباطل ومقاومة الحق، أم الذي حملهم على ذلك أن لهم إلهاً غير الله له من أوصاف الربوبية والإلهية ما يستحق به أن يعبد مع الله ويرد الحق لأجله، فسبحان الذي اعترفت المخلوقات بعظمته وسلطانه عما يشركون، فهو الإلٰه الحق المبين الذي له جميع أوصاف الكمال، وبيده التدبير للعالم العلوي والسفلي الذي لا يستحق العبادة إلّا هو، والذي لا يأتي بالحسنات والخيرات إلّا هو، ولا يدفع السوء والسيِّئات إلّا هو، الذي ليس له ند ولا كفو بوجه من الوجوه، فذكر تعالى كل احتمال يوجهه

أعداء الرسول إلى رسالته ورد ما جاء به وأن ذلك باطل قد أبطلته العقول السليمة والفطر المستقيمة. وهذه الاحتمالات التي ذكرها الله عن أولئك قد قالها هؤلاء الملحدون الماديون من غير حياء ولا خجل، تشابهت قلوبهم في الكفـر فتشابهت أقوالهم، فلا دين ولا خلق ولا عقل ولا حياء من الخلق في هذه الجراءات والعظائم والمنكرات التي قالوها، فلم يبق إلّا أنْ يعذِّبَهم الله، قال الله تعالى في آخر هذه الاحتمالات:

﴿فَذَرْهُمْ يَخُوضُوا ويلْعَبوا حتى يُلاقُوا يومَهُمُ الذي يُوعَدُون﴾

[سورة الزخرف: الآية ٨٣]

(الوجه الخامس والخمسون)

أنْ يقال لهم: مَنِ الذي خلق الأرضَ والسمواتِ والشمسَ والقمرَ والكواكبَ وجميـع ما بثَّ فيهما من دابة، والذي أنزل من السماء رزقاً فأنبت به مِنْ كلِّ زوج كريم متاعاً للعباد ولأنعامهم، ومن الذي أحكمها غايـة الإحكام، وأودع فيها مِنْ بدائـع حكمته ولطيف صنعته وأنواع جوده وكرمه ورحمته وجعلها أدلة وبراهين على وحدانيته وقدرته وعظمته، ومَنِ الذي خلق الإنسان في أحسن تقويم، وكمَّل ظاهره وباطنه بالقوى المتعدِّدة التي يحتاج إليها، وعلَّمه كيف يهتدي إلى مصالـح دينه ودنياه، فعلمه البيان العلمي والبيان اللفظي والبيان الرسمي حتى تمَّ له من الخير والصـلاح والهدى ما لم يتم لغيره، وسخر له ما في السموات وما في الأرض يستدل بآياتها ويستخرج منافعها ويستدر خيراتها؟ فإن قالوا: هذا عمل الطبيعة، وهذا فعل المصادفة فقد برهنوا على حماقتهم وجهلهم الذي لم يبلغه ضلال أحد، فأي عمل للطبيعة التي توجب هذه الآثار العظيمة؟ وأي أثر جعلها تعمل هذه الأعمال؟ وأي عقل وفكر هداها إلى هذه الأمور؟

أما أهل العلم والبصائر والألباب، بل وجميـع من له نوع من العقل،

فسيقولون: هذا تقدير العزيز العليم، وهذا صنع الله الذي أتقنَ كلَّ شيء وأحسن خلقه، بديعِ السموات والأرض وهو العزيز الحكيم.

(الوجه السادس والخمسون)

قد شاهد الخلق من جزاء الله للطائعين، وهم الرسل وأتباعهم، وعقابه للعاصين المكذِّبين له ولرسله، آياتٍ بيناتٍ وبراهين قاطعاتٍ، شاهدوها رأي عين، ومنْ لم يشاهدها فقد تناقَلَتْها القرون قرناً بعد قرن وتواترت تواتراً لم يتواتر له نظير من كل وجه، فَمَنِ الذي أرسل الطوفان العظيم الذي غشي الأرض والجبال وأهلك الله به المكذبين لنوح أجمعين ونجّاه ومن معه في الفلك المشحون؟ ومَنِ الَّذي أرسلَ على عادٍ الريحَ العقيمَ ما تَذَرُ مِنْ شيءٍ أتت عليه إلّا جعلته كالرميم، ونجى الله من هذا العذاب هوداً ومن معه من المؤمنين؟ ومَنِ الذي أرسل الصيحة والرجفة على ثمود فأصبحوا في ديارهم جاثمين، ونجّى اللَّهُ صالحاً وَمَنْ تَبِعَه من المؤمنين؟ وَمَنِ الذي جعل النارَ بَرْداً وسلاماً على إبراهيم، وقلب على قوم لوط ديارهم، وأهلك قوم شعيب بعذاب الظُّلَّةِ؟ ومن الذي فلق البحر حتى صار اثني عشر طريقاً وعبره موسى وقومه ناجين، وأهلك الله فرعون ومن معه أجمعين؟ ومن أيّد موسى بالعصا واليد والجراد والقُمّل والضفادع والدم، وفجّر له الحجر اثنتي عشرة عيناً قد علم كل أناس مشربهم، وأعطاه من الآيات ما فيه بلاء مبين؟ ومَن الذي أعطى عيسى آياتٍ بيناتٍ مشاهَدَاتٍ جعله يُبرِىءُ الْأَكْمَهَ والأبرص ويحيي الموتى بإذن الله؟ ومنِ الذي أيَّد محمداً ﷺ بالآيات البينات والنصر العظيم، وشق له القمر، وسلم عليه الشجر والحجر، وكم أجاب الله دعوته في إنزال الغيث وإمساكه، وفي شفاء الأمراض المتنوعة، وأنبع الماء من بين أصابعه فروى الخلق الكثير، وبارك في الطعام الذي باشره حتى أشبع الخلق الكثير، وعصمه من الناس وقد تكالبوا عليه من كل جانب، وحفظه وحفظ ما جاء به؟

فبعض هذه الآيات توجب لكل منصف أن يعترف بوحدانية الله وكماله وصحة ما جاءت به الرسل وبطلان ما ذهب إليه أعداء الرسل في كل زمان ومكان. وذلك أن الباطل يعرف تارة بتصويره وتقريره وببيان أدلته الواهية وشُبَهِهِ الساقطة، وتارة يعرف ببيان الحق ووضوح براهينه السمعية والعقلية المشاهدات والمحسوسات والمتواترات. فإذا علم الحق علم أن ما سواه باطل، فماذا بعد الحق إلاّ الضلال. فأنَّى يصرف الملحدون، وإلى أي شيء يذهبون؟ والحمد لله على عافيته من هذا البلاء العظيم المفضي إلى العذاب الأليم.

(الوجه السابع والخمسون)

أن الملاحدة يتشبثون لتأييد باطلهم بِشُبَهٍ باطلة تروج على من لا بصيرة له، ويروِّجها المأجورون من الزنادقة المنتسبين للإسلام، يقولون: انظروا إلى حال المسلمين وما هم عليه من الضعف، وأنهم متأخرون في أمور الحياة، والذي أخرهم دينهم. فيروِّجون هذا من وجوه متنوعة، وهذا مما يعلم أن المستدل به مبطل، وذلك أن الواجب أن تنظر إلى الدين الإسلامي في نفسه وما هو عليه من الإحكام والحُسْنِ العظيم، وما فيه من الهدايات إلى كل خير والذَّود عن كل شر وضرر. وتنظر أيضاً إلى حالة القائمين به المنفِّذين لتعاليمه وأحكامه في أنفسهم وفي العباد، كما كان عليه المسلمون في الصدر الأول، فإنك ترى فيه ما يبهج الناظرين، وتقوم به الحجة على المعاندين. وأما النظر إلى المسلمين التاركين لهدايته وإرشاده وتعاليمه العالية، المنحرفين عنه من وجوه كثيرة، فهذا ظلمٌ ووضعٌ للشيء في غير موضعه؛ فكما لا يقدح ولا يضر العلوم النافعة إذا انتسب إليها وادَّعاها من لم يتَّصفْ بها ولا يحتج بحالهم على ذم العلم، فهذا أبلغ وأولى ولهذا كان الوسيلة الوحيدة إلى عود

المسلمين إلى عزهم ومجدهم وكمالهم عودهم إلى دينهم الصحيح وتمسكهم بإرشاداته الدينية والدنيوية

﴿رَبَّنا لا تَجعلْنا فتنةً للذين كَفَروا، وٱغفِرْ لنا ربَّنا إنّك أنتَ العزيزُ الحكيمُ﴾ [سورة الممتحنة: الآية ٥]

فحال المسلمين اليوم في تفرُّقهم وتشتُّتهم وتركِهم جمهور مقومات دينهم حتى انحلوا وضعفوا صار فتنة للكفار والمنافقين، وحِجَاباً حائلاً وشُبْهة لمن يريد التلبيس، فلا حول ولا قوة إلّا بالله العظيم.

(الوجه الثامن والخمسون)

قال تعالى:

﴿وإنْ تُطِعْ أكثرَ مَنْ في الأرضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبيلِ ٱللّهِ إنْ يَتَّبعون إلّا الظَّنَّ وإنْ هُمْ إلّا يَخْرُصُون﴾ [سورة الأنعام: الآية ١١٦]

وهذا أمر مشاهد محسوس: أكثر أهل الأرض ضُلَّال منحرفون دُعاة إلى الضلال بأنواع الدعايات التي نهايتها أن تصل إلى هذا الذي ذكره الله:

﴿إنْ يَتَّبعونَ إلّا الظَّنَّ وإنْ هُمْ إلّا يَخْرُصُون﴾ [الآية السابقة]

فجميع ما يحتجون به على باطلهم ظنون خاطئة وتخرّصات ونظريات فاسدة. واعتبر ذلك بنظريات علل الوجود التي لا يزالون يحدِّثون عنها بأحاديث متناقضة، ولا يزالون يُحْدِثُون نظرياتٍ وتجرباتٍ في علة العلل فيبطلونها لأنه محال أن يستقر لهم قول صحيح في ذلك حتى يؤمنوا بخالق الوجود وموجد العلل والمعلولات والقادر على كل شيء، الذي جميع الذوات والعناصر والأسباب والمسببات كلها منقادةٌ لمشيئته وحكمته، ليس لها من الأمر شيء،

وإنما هو حكيم في وضعها مواضعها وتنزيلها منازلها، وكذلك اعتبر هذا بخرصهم الباطل وقولهم بشمول الترقي لكل موجود عموماً وللإنسان خصوصاً في أخلاقه ودينه وآدابه وأعماله وصناعته، حتى أخذها المغترُّون عنهم قضية مسلمة، وهي لا تحتاج إلى نظر كثير، بل يعلم بالبداهة والضرورة أن الترقّي إنما هو في الأوقات القريبة في علوم الصناعات والمخترعات، وبهذا اغترّوا وغرّوا غيرهم.

أما الترقي في الأفكار الصحيحة والعلوم الصادقة النافعة والأخلاق الفاضلة فإنها هبطت هبوطاً لا يمكن التعبير عنه؛ وإذا أردت أن تعرف ذلك يقيناً فخذ نموذجاً من الأمثلة وقِسْ أفكارهم وعلومهم وأخلاقهم بالأفكار الراقية والعلوم الصادقة والأخلاق الفاضلة. مثال ذلك أن أفكار الماديين حصروها في المادة ولم يلتفتوا بالكلية إلى غيرها، فأدركوا منها ما وصلت إليه أفكارهم، فهذه أفكارهم في أمور ضيقة أوجبت لهم جَحْدَ ما سواها وضيقت علومهم وأكسبتهم الشقاء العاجل والآجل. وأما الأفكار الدينية فإن أهل الدين الصحيح استعملوا أفكارهم فيما هيئت له وخلقت له، علموا أن الله خلقهم لمعرفته وعبادته وحدَه لا شريك له، وأنهم إذا قاموا بذلك أتمَّ الله عليهم نعمته وأسعدهم سعادة أبدية وفلاحاً دائماً. ومع ذلك فقد سخّر لهم ما في السموات والأرض، وأدرَّ عليهم الأرزاق ليتوصلوا بها إلى المقصود مما خُلِقوا له فيصلح دينهم ودنياهم وليحيوا في هذه الدار حياة طيبة، فبالله عليك هل تنسب تلك الأفكار الدينية إلى هذه الأفكار الجليلة العلية؟

وقد ترتبت علوم الفريقين على هذه الأفكار المتباينة، فالماديُّون قَصَرُوها على علوم المادة فتم لهم منها ما تم، والمؤمنون عرفوا الله بأسمائه وصفاته وأحكامه ودينه، ظاهره وباطنه، فعلومهم الجليلة لا يمكن أن يقاس بها أو يقاربها شيء من العلوم الأُخَر. ومع ذلك فقد شاركوا علماء المادة في علمهم الذي يحتاجون إليه في إصلاح دينهم ودنياهم، فإن دينهم قد جاء بالإصلاحات المتنوعة كما تقدم.

وأما الأخلاق فأهل الإلحاد والمادة انحلت منهم الأخلاق انحلالاً ذائباً حتى صاروا كالبهائم بل أضل منها وأخسّ، مرجت أخلاقهم وذهبت عهودهم واستباحت كل محرم، وانطلقوا في شهوات الغي لا يثنيهم عنها دين ولا خلق ولا حياء من الله ولا من خلقه كما هو معروف من أحوالهم، فذهب دينهم ولم تستقم دنياهم فيعيشوا فيها عيشة طيبة هادئة؛ خسروا الدنيا والآخرة، وأما المؤمنون فإن أخلاقهم كل خلق مستحسن عقلاً وشرعاً وعُرفاً، وهي الأخلاق التي تجعل صاحبها في المراتب العالية والأوصاف الجميلة الحميدة كما هو معروف منهم، مشاهد.

(الوجه التاسع والخمسون)

أن الشريعة الإسلامية قد حكمت على الخلق أحكاماً جميلة لا يمكن إصلاح الأمور إلاّ بها، لأنها توجه الظواهر والبواطن إلى الخير، وتذودهم عن الشرور، أما باطنها فلأن المتَّصِفين بها الملتزمين للدين على وجهه قد توجهت قلوبهم إلى القيام بالدين، واعتبروه أفرض الفروض وأوجب الواجبات، راجين بذلك فضل الله وثوابه، محتسبين خيره؛ ومن خرج عن هذا منهم فقد جعلت له الشريعة من الحواجز والروادع والحدود ما يعينه على التزامه في عقائده وأخلاقه وآدابه وحقوقه الجميلة المعترف بحسنها عند العقلاء. وذلك السبيل الوحيد إلى إصلاح المجتمع واستقامة الأحوال وسلوك الصراط المستقيم.

وأما القوانين الملحدة فإن غايتها إذا قويت أن تسيطر على بعض الظواهر، وأما الأخلاق والبواطن والإيمان والأمن على الأرواح وعلى الأموال والحقوق فهيهات أن تقوم بها قوانين إلحادية تهدف وتقصد أن يكون البشر كالبهائم: إباحيين، فوضويين في أفكارهم وإرادتهم ومراداتهم، وتفضي إلى الشرور وتنتهي إلى الحروب، وهذا أمر لا يرتاب فيه عاقل.

ومما يؤيد هذا أن الأحكام الدينية التي أرشد إليها الشارع باقية ببقاء البشر، صالحة لكل زمان ومكان، بل لا تصلح الأمور إلا بها؛ وأما قوانين البشر وأنظمة السياسيين التي لم تُبْنَ على الدين فإنها موقَّتة بحسب ما يرون من مصالحهم ومضارِّهم في الوقت الذي هم فيه، ثم تتغير وتتبدل وربما غيَّرها واضعوها لأنها من صنيع البشر، وصُنْعُهم كله ناقص، والشريعة الإسلامية من صنع العزيز الحكيم العليم الذي أحاط بكل بكل شيء علمًا، وعَلِمَ مصالح العباد في كل الأوقات والأحوال فَشَرَعها صالحة لهم موافقة لمصالحهم دافعة لمضارهم، وهذا من أعظم البراهين على إبطال جميع الأصول والأنظمة والأساسات المناقضة للدين، والله أعلم.

واعلم أنه لا يوجد قانون صحيح أخذت به الأمم إلاّ وهو في الدين على أكمل ما يكون وأصح ما يكون وأسلم ما يكون من النقص، فليأت المرتاب بمثال واحد خارجٍ عن هذا الأصل إن كان صادقاً..

(الوجه الستون)

قال الله تعالى:

﴿وَكيفَ تَكْفُرونَ وأنتمْ تتلَى عليكُمْ آياتُ ٱللَّهِ وفيكُمْ رسولُهُ﴾
[سورة آل عمران: الآية ١٠١]

فَذَكَرَ ـ جلَّ جلالُه ـ أمرين عظيمين يمتنع ويستحيل وجود الكفر مع معرفتهما إلاّ من معاند ومكابر، فلا عبرة به ولا حيلة في هدايته:

أحدهما: آيات الله التي تتلى على العباد وفيها الآيات البينات والحجج القاطعات المتنوعة من كل وجه، فمن عرف القرآن وتأمَّلَهُ، ورأى اتفاقه وعدم اختلافه وأحكامَه وبلاغَتَه وصدقَ ما أخبرَ به من الغيب والشهادة وحسنَ ما شرَّعه وحكم به عرف أنه من عند الله، وأن البشر بَلِ الإنْسَ والجِنَّ

والخلائقَ لو اجتمعوا على أن يأتوا بمثله لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً.

وكذلك من عرف الرسول محمداً ﷺ وما هو عليه من الكمال المتنوع الكامل في روحه وخلقه، الكامل في عقله ومعرفته، والكامل في إنسانيته بجميع مظاهرها، الذي اجتمع به الكمال الإنساني من كل وجه، من عرفه على هذ الوجه عرف وتيقن أنه رسول الله حقًّا ونبيه صدقاً، وامتنع مع ذلك أن ينكر رسالته بل تحقق صدقها وبطلان ما ناقضها والله أعلم. وقال تعالى:

﴿كيفَ تَكفُرُون بِٱللَّهِ وكنتم أمواتاً فأحياكم ثم يُميتكم ثم يُحييكم ثم إليه ترجعون﴾ [سورة البقرة: الآية ٢٨]

﴿قُلْ أَئِنَّكم لَتَكْفُرونَ بالذي خَلَق الأرضَ في يومين﴾
[سورة فُصّلت: الآية ٩]

الآيات، فتعجَّب تعالى ممن يكفر به وهو يشاهد ـ وكل أحد له عقل يشاهِد ـ أنه الخالق للموجودات عموماً وللآدمي خصوصاً الموجِد له بعد العدم، المتصرِّف فيه بالأحكام القدرية والأحكام الشرعية وأحكام الجزاء، فكيف يستسيغ أحد بعد هذا البرهان أن يعدل إلى الإلحاد والكفر والإنكار؟ أفي الله شكٌّ فاطر السموات والأرض وهو الذي يطعم ولا يطعم وهو الغني بذاته والكون كله فقير إليه بذاته من كل وجه..

(الوجه الحادي والستون)

أنّ هؤلاء الملاحدة الماديين فَسَدت عقولُهم ـ مداركُها وأعمالُها وسلوكُها ـ وذلك أن صحة العقل أن يدرِكَ الحقَّ، وأنْ يعمل به ويسلك الطريق النافع، وهؤلاء أنكروا وجحدوا الحق، فإن الله هو الحق، وقوله حقّ ودينه حق ووعده ووعيده حق، قامت على ذلك البراهين القاطعة الكثيرة التي

هي أقوى البراهين وأصدقها، وشهد بذلك لنفسه وشهد به خيار الخلق من الأنبياء والمرسلين وأتباعهم، وشهد به جميع العقلاء، وعليه فطرت الخليقة. فمن أنكر هذا فهو إما معاند مكابر قد فسد سلوكه وعمله وقصده التي هي ثمرة العقل، وإما مشتبه عليه الأمر.. فهذا أعظم الناس على الإطلاق جهلاً وضلالاً، لأنه ضلّ بأوضح الأشياء واشتبه عليه الليل والنهار والضياء والظلمة، وكل من فسد إدراكه أو سلوكه أو كلاهما فإن أقواله لاغية باتفاق العقلاء، ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وكل من يقبل قول هؤلاء الملحدين فهو أحد رجلين: إما جاهل بحقيقة أمرهم، وإما ظالم يريد علوًّا في الأرض وفساداً، أو جامع بين الوصفين. وهذه حال أتباع فرعون الذين قال الله فيهم:

﴿فَٱستخفَّ قومَه فأطاعوه﴾ [سورة الزخرف: الآية ٥٤]

وحال القرامطة مع رؤسائهم، وحال الكفار والمنافقين في أئمتهم الذين يدعون إلى النار ويوم القيامة لا ينصرون اهـ.

(الوجه الثاني والستون)

إن قول هؤلاء الملحدين الماديين إذا تُصُوِّرَ على حقيقته جزم العاقل ببطلانه وقال: كيف اشتبه هذا على أحد؟ ويتعجب من اعتقادهم إياه. قال شيخ الإسلام: ولا ينبغي للإنسان أن يعجب، فما من شيء يتخيل من أنواع الباطل إلّا وقد ذهب إليه فريق من الناس. ولهذا وصف الله أهل الباطل بأنهم أموات، وأنهم صمٌّ بكمٌ عميٌ، فهم لا يفقهون ولا يعقلون، وأنهم لفي قول مختلف يؤفك عنه من أفك، وأنهم في ريبهم يترددون ويعمهون. انتهى كلامه. فصورة قول هؤلاء الملاحدة أن جميع الموجودات وجدت بغير موجد، وجدت مصادفة من طبيعة عمياء لا علم لها ولا قصد ولا شيء من

الشعور العلمي ولا الشعور الإرادي، فلو صُوِّرَت المحالات والممتنَعات بأوضح من هذا التصوير وأشده مكابرة للعقول لم يهتد المصور إلى تعبير عن شيء ممتنع أبلغ من هذا المنطق الجنوني، وهذا من جزاء من جاءه الحق فرده، ونقلب أفئدتهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا به أول مرة.

(الوجه الثالث والستون)

أنه قد تقرر في الفِطَرِ والعقول أن الله له الكمال المطلق والحمد المتنوع. وأنه أكبر وأعظم وأعلى وأعلم من جميع الموجودات ولا تنسب إليه بوجه من الوجوه، وهذا متقرر مستقرٌّ في قلوب جميع أهل الأديان، وغيرهم من جميع العقلاء المعترفين بوجود الله، وأنه ليس كمثله شيء في جميع أوصافه وأفعاله، ولم ينكر هذا إلا فرقة وشرذمة من زنادقة الفلاسفة الدهريين المارقين من الديانات والمعقولات؛ فجميع أجناس البشر معترفون لله تعالى بهذه العظمة، وإن اختلفت طرائقهم وتباينت ديانتهم وتنازعوا في الأصول أو في الفروع؛ فهذا الأصل لا ينكره منهم منكر، ولا يجحده إلا المعاندون الذين خرجوا من الشرع والعقل والفطرة، وإن كان لهم عقول وأفئدة أدركوا بها ما أدركوا من علوم المادة حيث وجَّهوا جميع قواهم ومجهوداتهم إليها، ولكنهم لم تُغْنِ عنهم هذه العقول شيئاً في أنفع الأشياء، بل كانت حجة عليهم، فما علموه من علوم الكون حجة عليهم فيما أنكروه مما هو مقصود أصلي، وعلوم الكون كلها وسيلة إليه، فانقطعوا في الوسائل عن المقاصد، وبالدليل عن المدلول، وبالكون عن المكوّن، وبالصنعة عن صانعها، وبقوا في غيهم وضلالهم وطغيانهم يعمهون.

والله تعالى له المثل الأعلى، وهو معطي الموجودات جميع ما فيها من القوى والإدراكات والصفات، وهو أحق بالكمال من كل موجود، فالذي علَّم الإنسان ما لم يعلم من العلوم الواسعة المتنوعة، وأقدَرَه على كثير من مواد

الطبيعة وعناصرها، وجعل له السمع والأبصار والأفئدة، هذه الأمور وغيرها لم تحصل للبشر إلا بإيجاده وإمداده وتعليمه وتسخيره، أفبهذه النعم الجليلة والفوائد السابغة يكفر به الكافرون، ويجحده الجاحدون.

﴿فبأي حديثٍ بعدَ اللَّهِ وآياتهِ يُؤمنون﴾ [سورة الجاثية: الآية ٦]

(الوجه الرابع والستون)

أَنَّ كلَّ برهان ودليل أبطل الله به الشرك وقرر به التوحيد فهو برهان على بطلان الإلحاد والجحود، لأن المشركين يعترفون بالله ويعلمون أنه الخالق الرازق المدبر، ولكنهم يشركون في عبادتهم فيعبدون الله ويعبدون غيره، فأبطل الله شركهم بأمور كثيرة:

منها: أن اعترافهم بتوحيد الربوبية يوجب لهم أن يقوموا بتوحيد الإلّهية والعبادة.

ومنها: أن الله تعالى، كما هو المنفرد بالنعم وجلب الخيرات ودفع السوء والسيئات، فهو الذي يجب أن يعبد وحدَه لا شريك له، ويُحمد ويُشكر ويُثنى عليه.

ومنها: أن شواهد الفقر والحاجة على جميع المخلوقات ظاهرة من كل وجه، فهم الفقراء إلى الله، والله هو الغني الحميد، فيجب أن ينزلوا فقرهم وفاقتهم وضرورتهم بمن لا يأتي بالإيجاد والإمداد إلا هو الغني بذاته عن جميع مخلوقاته.

ومنها: أن من سواه لا يملكون لأنفسهم ولا لغيرهم نفعًا ولا ضرًّا ولا موتاً ولا حياة ولا نشوراً، لا يدفعون المكاره ولا يجلبون المحابَّ، ومن كان على هذا الوصف فعبادته باطلة، فإذا بطل الشرك بالله وتقرر وجوب الإخلاص

لِلَّهِ ثبت وحدانية الله وتفرده بكل كمال، واضمحلّ قول الجاحدين كما اضمحلّ قول المشركين.

(الوجه الخامس والستون)

أن البراهين الدالّة على رسالة محمد ﷺ ورسالة سائر الرسل صلوات الله وسلامه عليهم من أكبر البراهين على إبطال قول الملحدين وآيات الرسل عموماً ومحمد خصوصاً لا تعدّ ولا تحصى، متنوعة من كل وجه، توجب العلم الضروري بصدقهم وصحة ما جاءوا به، وهؤلاء الملحدون أكبر أعداء الرسل في كل زمان ومكان، فلا يجتمع الإيمان بالرسل مع اعتناق مذهب الماديين المنافي للرسالة وللعقول والفطر. والله أعلم.

(الوجه السادس والستون)

البراهين الدالة على البعث كلها تبطل أصول الملحدين، وقد استدلّ تعالى على البعث بقوله:

﴿لخَلْقُ السَّمـٰوات والأرضِ أكبرُ مِنْ خَلقِ النِاس﴾

[سورة غافر: الآية ٥٧]

وبأنه كما بدأ الخلق من العدم فإنه سيعيدهم للجزاء، وبإحياء الله الأرض بعد موتها، واستدلّ بكمال قدرته، واستدلّ بحكمته، وأنه لا يليق به أن يترك الخلق سدى: لا يُؤمرون ولا يُنْهون، ولا يُثابون ولا يُعاقبون، وبغير ذلك من البراهين؛ وهذه أمثلة ونماذج لهذه الأصول الثلاثة: التوحيد، والرسالة، والبعث، وكل واحد من هذه الأصول لو بسطت براهينه لبلغت شيئاً كثيراً، فكل واحد منها قد وصل إلى علم اليقين، وعين اليقين، وحق اليقين، وهي

تهدم أساس التعطيل والإلحاد، وتوجب على العباد الاعتراف بما خلقوا له من الإيمان بالله وكتبه ورسله، وعبادته وحدَه لا شريك له، ومن المعلوم أن الماديين الملحدين يباهتون وينكرون ذلك كله.

(الوجه السابع والستون)

قال الله تعالى:

﴿لَقَدْ مَنَّ آللَّهُ على المؤْمنين إذْ بَعَثَ فيهم رَسولاً مِنْ أَنْفُسِهم يَتلُو عليهِم آياتِهِ ويزكِّيهِم ويُعلِّمهم الكتابَ والحكمةَ وإنْ كانوا مِنْ قَبْلُ لفي ضلالٍ مبين﴾ [سورة آل عمران: الآية ١٦٤]

هذه الآية دلّت على كمال علم الرسول محمد ﷺ، وكمال تعليمه للخلق، وكمال تنفيذه للهدى والصلاح الذي جاء به، فهل في إمكان أحد من البشر ــ الأولين والآخرين ــ وجود هذه العلوم العالية النافعة الواسعة في شخص واحد، وحصول التعليم منه لأناس كانوا قبل ذلك في غاية الجهل والضلال المبين، حتى انتقلوا من هذا الجهل والضلال إلى العلم الواسع والهدى المتنوع؟.

ثم مع هذا العلم والتعليم الممتنع وجوده ــ أو وجود ما يقاربه ــ في شخص واحد نفّذ ﷺ في الخلق هذه التعاليم والإصلاحات الدينية والدنيوية فاستقامت به الأمور وصلحت الأحوال، إنّ في ذلك لعبرة للمعتبرين، وآياتٍ لأولي الألباب، حيث بعث هذا النبـي الأمي الذي لا يقرأ كتاباً ولا يخط بيمينه ولا جَالَسَ أحداً من العلماء السابقين فتعلم منهم، فجاء بعلوم الأولين والآخرين وبما فيه صلاح الدنيا والدين، فزالت به الجهالات والضلالات، وتقشعت عن القلوب به الظلمات، وحصل كمال الرشد والهدى، وزال عن أمته أسباب الهلاك والردى، شهد بهذا الأولياء والأعداء، واتفق الخلق على

أنه لم يوجد أحد يقاربه من العظماء، وكيف يقاربه أحد أو يدانيه وكل خصلة من خصال الكمال له منها أعلاها وأرفعها، وبه كملت العقول والبصائر، ولا يقدح في هذا إلاّ كُلُّ مباهت مكابر.

﴿والذين يُحاجُّونَ في ٱللَّهِ مِنْ بَعدِما استجيبَ لَهُ حُجَّتُهُم داحضةٌ عندَ ربِّهم وعليهِم غضبٌ ولهم عذابٌ شديدٌ﴾ [سورة الشورى: الآية ١٦]

(الوجه الثامن والستون)

لما علم المستعمرون الملحدون أن الإسلام الحقيقي والدين الإسلامي أقوى حصن وأعظم سلاح لمقاومتهم، وقد عرفوا ذلك من قديم الزمان، وحملوا حملات متنوعة، فرجعوا على أعقابهم مهزومين لم ينالوا خيراً، وعرفوا حق المعرفة أنه من المُحال السيطرة على الإسلام وعقائده وأخلاقه، فعملوا مؤامرات واسعة متنوعة، وساعدوها بالقوة، ودرسوا الإلحاد في المدارس التي اغتفلوا أهلها، وذهبوا يهجِّنون جميع تعليمات الإسلام وما يدعو إليه من الأخلاق وما يحكم به من الأحكام، وقالوا: إنها رجعية ترجع بالناس إلى الوراء عن التقدم المطلوب، وأوجدوا لهم من أرباب المطامع المأجورين ومن البلهاء المغرورين من يستعينون به على مطلوبهم والتزهيد في الدين من كل وجه.

ولٰكنْ ــ ولله الحمد ــ قد علم أهل البصائر مقاصدَهم وعرفوا الخوَنة ممن ينتسب إلى ملة الإسلام وهو أعظم عدو للإسلام في صورة صديق، وبرهن العلماء العارفون أن كل ما قيل في توهين الدين وتخديره فهو باطل، وأن القائلين بذلك زنادقة منافقون يقولون ما يعلمون خلافه، وأن السبيل الوحيد إلى الصلاح والتقدم الصحيح النافع من جميع الجهالات هو الأخذ بتعاليم الإسلام بعقائده وأخلاقه وأعماله وأحكامه، وأن البشر لا يمكن أن يحيوا حياة طيبة ويعيشوا في الدنيا عيشة هادئة إلا بالدين، وأن الإلحاد أعظم

نكبة طرقت البشر، وأن آثاره الشر الكبير والإباحية والفوضوية وتقويض دعائم العمران والسير إلى الهلاك والشقاء.

فمتى رأيت من ينعق بذم الرجعية وذم كل قديم ويأمر بنبذ ذلك فاعلم أنه أحد رجلين: إما ملحد قصده بذلك التوسل إلى جحد أديان الرسل ونبذ ما جاؤوا به، وإما مغرور مخدوع مقلِّد لهم، قد غرّته هذه المدنية الزائفة وأعجبه رونقها وظن بجهله أنها شيء، وهؤلاء كاذبون في ذلك، فإن أقوال زنادقتهم الأولين عندهم بالمحل الأعلى ولا يكادون يخالفونهم، ويعظمونهم أكبر مما يعظمون الأنبياء، بل ليس للأنبياء في قلوبهم شيء من التعظيم الصحيح، وإذا أردت أن تعرف كذبهم بالبداهة فهل العلوم النافعة والأعمال الصالحة والعقائد لصادفة والأخلاق الفاضلة إلا وقد جاء بها الدين على أكمل الوجوه وأحسنها وأنفعها؟ وتتبع ذلك في أصول الدين وفروعه وظاهره وباطنه، هل تجده إلا مشتملاً على كل خير، هادياً إلى كل رشد وصلاح، حاثًّا على كل فلاح؟

(الوجه التاسع والستون)

من محاسن الإسلام وقيامه بكل إصلاح أنه ليس عقائدَ وأخلاقاً فقط، وإنما هو ـ مع ذلك ـ مُوجِّهٌ وحاكم وصاحب دولة وجهاد، فالدين الإسلامي ـ بعقائده وأخلاقه وآدابه وتوجيهاته وحكمه وسلطته وحمايته الحقوق الخاصة والعامة، كما هو مشروح مفصل ـ، من أكبر الأدلة على أنه تنزيل من حكيم حميد، عليم بكل شيء، إذ شرع لهم هذا الدين الذي لم يُبْقِ خيراً إلا دلّ عليه وحثَّ عليه، ولا شرًّا إلا حذَّر منه، ولاحقًّا إلاّ أقامه، ولا عدلاً إلاّ جعل له مسالك وطرقاً يقوم عليها. فهو دين ودولة، وجامع بين مصالح الدين والدنيا، وبين التسامح والتيسير، وبين العزة والقوة والمقاومة لكل معاند محادٍّ

معادٍ للدين وأهله، عكس ما نبزه الملحدون أنه دين بلا دولة وآخرة لا دنيا معها، فإنهم قالوا ذلك ليتوسلوا إلى تثبيط أهله عن مقاومة المعتدين، وبذلك يمهدون الطريق للأعداء المستعمرين الظالمين، فهؤلاء الذين قالوا ذلك كَذَبوا وظلموا وكادُوا للإسلام وأهله وكانوا أُجَرَاء وسماسرة للأعداء، والله أعلم.

(الوجه السبعون)

أن من أكبر أسباب الإلحاد الإعراض عن علوم الدين، وإلاَّ فمن عرف ما جاء به الكتاب والسنة وعلم ما جاء به دين الإسلام ولو معرفة متوسطة استحال أن يقع منه الإلحاد جهلاً وضلالاً، فإن الدين ــ بطبيعته وما اشتمل عليه من البراهين ــ يضطر صاحبه إلى الإقرار والاعتراف بوحدانية الله وصدق رسله وبطلان ما ناقض ذلك، فلا تجد ملحداً إلاّ مُعِرضاً من أعظم الجاهلين أو معانداً عارفاً من أكبر المباهتين المكابرين.

ومن المصائب الكبيرة أن كثيراً من العصريين ليس عنده بصيرة ولا معرفة بالدين لا قليلة ولا كثيرة، وإنما عنده إقبال على الصحف المشتملة على الخير والشر، وكثير منها تدعو إلى الإلحاد بأساليب وطرق متنوعة، فتصادف هؤلاء الذين يظنون أنفسهم عارفين وهم من أجهل الجاهلين، وتملأ أذهانهم من الآراء السخيفة والنظريات المخيفة، وليس عندهم من العلم والدين ما يصدُّهم ويمنعهم من الاندفاع مع هذا التيار المادي، وما أكثر الهالكين بهذه الطريقة، وليس لهؤلاء دواء إلاّ الإقبال على معرفة الدين وعلومه وآدابه وأخلاقه، فنسأل الله السلامة والعافية، ولا يعرف الدين بتتبع أحوال من ينتسب إليه وهو منحرف عنه، فإن هذا من أعظم الظلم وأنكر المنكر، وقد صار هذا المسلك طريقاً لأعداء الإسلام الظاهريين والباطنيين، فقد حملوا الإسلام أوزار من ينتسب إليه من ملوك جائرين وأمراء مستبدين وأدعياءَ

منحرفين عن عقائده وأخلاقه ومتفلتين عن أحكامه حتى صاروا أعظم حِجاب للمغترِّين وأعظم حجة للمعاندين العارفين.

وإنما الواجب معرفة الإسلام من منابعه وينبوعه الأصلي، وهو كتاب الله وسنة رسول الله القولية والفعلية وعمل الخلفاء الراشدين والصالحين من أمة محمد، فإنّ هذا هو الدين، وهو الأنموذج الصحيح لمن يريد الإنصاف. أمّا من يريد الاعتساف، وقصده معروف، فإنه يُزَوِّرُ على ضعفاء العقول والبصائر بهذه التمويهات، وينسب إلى الدين ما هو منه بريء، وإذا كانت فنون العلم ـ كالطب والحساب والهندسة وما أشبهها ـ لا يقدح فيها من انتسب إليها وهو جاهل بها، فكيف بهذا الدين الذي تفرعت عنه جميع العلوم النافعة والمعارف الراقية والأخلاق العالية وقد ثبتت أصوله حتى كانت أثبت من الرواسي، وأضاء نوره حتى أنار ما بين الخافقين، واتسعت آفاق إصلاحاته حتى شملت إصلاح الأفراد والجماعات والحكام والمحكوم عليهم والظاهر والباطن والدنيا والآخرة؟ فَتَبًّا لمن قَدَح فيه بحال من ينسب إليه وهو أبعد الناس عنه، سبحانك هذا بهتان عظيم.

(الوجه الحادي والسبعون)

أن مدار هؤلاء الملحدين على تحكيم عقولهم وعرض العلوم والحقائق عليها، فما وافقها قبلوه وما ناقضها نفوه وأنكروه، فعارضوا بها عقول جميع العقلاء وعلوم الأنبياء وأتباعهم، وعقولهم قد عرف فسادها وتناقضها وتهافتها، فهذا الأصل الذي بَنَوْا عليه كل شيء أصلٌ منهارٌ متهافت في غاية الفساد والاضطراب، وقد فتحوا به للناس المغترِّين بهم باب الفوضى في الآراء والنظريات حتى صار كل طائفة، بل كل شخص منهم، يدّعي أن الصواب معه والخطأ مع غيره، ولهذا تجرأ كل جاهل على القدح فيما جاءت به

الرسل ونزلت به الكتب السماوية، حتى امتلأت الدنيا من الإلحاد والدعوة إلى المادية المحضة، واستجاب لدعوتهم رعاع الخلق الذين لا علم عندهم ولا دين ولا أخلاق، وخيف أن يقع ـ ولا بد من وقوعه ـ ما أخبر به النبي ﷺ حيث ثبت عنه أنه قال:

(لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض: الله الله. ولا تقوم الساعة إلّا على شرار الخلق) وصرنا في وقتٍ القابضُ فيه على دينه كالقابض على الجمر من كثرة الإلحاد والدعوة إليه وكثرة المعارضات الباطلة والمَيل بالكلية إلى الدنيا وزخارفها ورئاساتها، حتى صار كثير من الكتاب العصريين يدعون إلى عمارة الدنيا والإقبال بالقلب والقالب عليها ونسيان الآخرة، ويحرِّفون لذلك نصوص الكتاب والسنة، فانحرفوا بهذا انحرافاً عظيماً وضلُّوا وأَضلُّوا كثيراً وضلُّوا عن سبيل الله، ولو أنهم دَعَوُا الخلق إلى ما أمر الله به المؤمنين وما أمر به المرسلين بالأكل من الطيبات والتمتع المباح من الدنيا وطلبها الطلب الجميل والتوسُّل بذلك إلى المقصود الأعظم وهو إصلاح الدين والقيام بعبودية الله التي خلق الله لها الخلق وأن يجعلوا ما متعوا به من النعم معونة لهم على ما خلقوا له، لكان خيراً لهم وأقوم وأصلح للعاجل والآجل، ولنالوا السعادتين، ولسلموا من الفساد وانهيار العقائد والأخلاق، ولكنهم متعوا ونعموا وبطروا حتى نسوا الذكر وكانوا قوماً بوراً، إنهم كانوا قبل مترفين، وكانوا يصرون على الحنث العظيم، وكانوا يقولون:

﴿أإذا مِتْنا وكُنَّا تُراباً وعظاماً أإنا لمبعوثون﴾ [سورة المؤمنون: الآية ٨٢]

ولهذا نسأل الله العافية، تجد أمثال هؤلاء الساقطين يتهكمون بالجزاء الدنيوي والأخروي ويسخرون من المؤمنين القائمين بواجباتهم الذين هم في الحقيقة أعلى الناس علوماً وأخلاقاً وأعمالاً ومقامات، وهؤلاء المؤمنون لا يغبطون ما متع به هؤلاء الملحدون من أموال وأولاد، ويتلون عند ذلك قوله تعالى:

﴿أيحسبون أَنَّما نُمِدُّهم به من مال وبَنين * نُسارِعُ لهمْ في الخيراتِ بل لا يَشْعرون﴾ [سورة المؤمنون: الآيتان ٥٥، ٥٧]

﴿ولا يَحْسَبَنَّ الذين كفروا أَنَّما نُمْلي لهمْ خيرٌ لأنفسِهِم إنَّما نُمْلي لهم ليزدادوا إثماً ولهم عذاب أليم﴾ [سورة آل عمران: الآية ١٧٨]

﴿لا يَغُرَّنَّكَ تقلُّبُ الذين كفروا في البلاد * متاعٌ قليلٌ ثمَّ مأواهُمْ جهنمُ وبِئسَ المهاد﴾ [سورة آل عمران: الآيتان ١٩٦، ١٩٧]

(الوجه الثاني والسبعون)

إذا أردت أن تعلم علم اليقين أن أهل الإلحاد ليس عندهم عقل كما لا دين لهم، وأنه ليس عندهم إلا المكابرة والجحود في قدحهم في القديم أو العتيق، أو ما أشبه ذلك من عباراتهم السخيفة كالرجعية وشبهها، فاعرض نموذجاً من تفاصيل ما يدعو إليه الدين ويحثُّ عليه وما يُحذِّرُ عنه تعرف بها أن المنكرين لها في فسادٍ من عقولهم، وانعكاس من آرائهم، وسفاهةٍ من علومهم وخسةٍ من أخلاقهم، وأن كل قول أو عقيدة أو خلق أو عمل ليس عليه أمر الدين فهو مردود شرعاً وعقلاً وفطرة.

ليس هذا مجرد دعوى، وإنما هو مما يتفق عليه العقلاء، فالدين الإسلامي ــ الذي هو دين محمد ﷺ وجميع الرسل ــ يدعو إلى الإيمان باللَّهِ وملائكته وكتبه ورسله واليوم والآخر، والاعتراف بوحدانية الله وتفرُّده بكل كمال، وتفرُّده بالخلق والرزق والنعم الظاهرة والباطنة، والقيام بعبودية الله ظاهراً وباطناً، والتوجه إليه وحدَه، وخوفه ورجائه وحدَه، والإنابة إليه في جميع النوائب والملمات، والشكوى إليه في كل المهمات، والقيام بحمده وشكره، واللهج بذكره ودعائه، والتعلق به وحدَه في كل شيء، وترك التعلق بالمخلوقين.. فهل هذا خيرٌ أم الكفر بالله والجحود والتعطيل لأوصافه وكفر

نعمه والطغيان والاستكبار عن عبادته وتعلق القلوب بالمخلوقين رغبة ورهبة ورجاءً كما هو حال الملحدين؟

والدين الإسلامي يدعو إلى الصدق في الأقوال والأفعال، وإلى البر والنصح للخلق كلهم. والقيام بحق الوالدين والأقارب ومن للإنسان بهم تعلقٌ وصلة، ومن لهم حقٌّ عليه، ويأمر بإقامِ الصلاة وإيتاء الزكاة وصيام رمضان وحج بيت الله الحرام والقيام بشرائع الدين، وأهل الإلحاد يقولون ويفعلون ما يناقض ذلك.

والدين الإسلامي يأمر بالعدل في المعاملات كلها، والقيام بالحقوق كلها، وينهى عن الظلم في الدماء والأموال والأعراض والوفاء بالعهود والعقود، ومراقبة الله في حال قيام العبد بها ليوفِّيَها حقَّها ويبتعد عن شرورها ومفاسدها خوفاً من الله ورجاء لثوابه.

وأهل الإلحاد يأمرون بضد ذلك، وليس في ضمائرهم خوف ولا مراقبة لله، وإنما هي تشبه أفئدة البهائم بل أضل، فحيث ما دفعتهم إلى الأغراض الخسيسة والظلم واغتنام الخيانات وتضييع الأمانات اندفعوا إليها، ليس عندهم دين ولا خلق ولا مراعاة ذمة، إنما هي الإباحية المحضة، وليس عندهم خشية إلا من مخلوق أقوى منهم، فهؤلاء كالأنعام بل هم أضل، وهؤلاء لم تنفعهم إدراكاتهم ولا مشاعرهم نفعاً يجدي.

وبالجملة، الدين الإسلامي يدعو إلى كل خلق جميل وعمل صالح وهدى مستقيم وطريق قويم وصلاح متنوع، فكل من خالفه وقع في ضد هذه الأمور الجميلة، وسقط في مهاوي الهلاك والأخلاق الرذيلة، فلقد تعس وانتكس من عبر عن عقائد الدين وأخلاقه وأعماله التي لا حياة للوجود إلا بها بالرجعية، والرجوع إلى القديم، والعبارات الوسخة التي هي أكبر معبر عن سخافة عقول معبريها وسقوطهم في كل رذيلة وخلوهم من كل فضيلة ولقد قال إخوانهم السابقون عن القرآن وما جاء به:

﴿إنْ هذا إلاّ أساطيرُ الأوّلين﴾ [سورة الأنعام: الآية ٢٥]

﴿إنْ هذا إلاّ سحر مبين﴾ [سورة المائدة: الآية ١١٠]

﴿وإذا رَأوكَ إنْ يَتخذونَكَ إلاّ هُزُواً، أهـٰذا الذي بَعَثَ اللهُ رسولاً﴾
[سورة الفرقان: الآية ٤١]

﴿وَلقدِ استُهزِئَ برُسُلٍ مِنْ قَبلِكَ فحاقَ بالّذينَ سَخِروا مِنهُم ما كانوا به يَستهزِئُون﴾ [سورة الأنبياء: الآية ٤١]

(الوجه الثالث والسبعون)

ذكرنا فيما سبق أنّ أعظمَ ما يُبطِلُ الإلحاد معرفةُ دينِ الإسلام والعمل به، وأنه بطبيعته وبراهينه وآياته يضمحلُّ معه كلُّ باطل من كل وجه، خصوصاً أقبح الباطل وأشنعه وأشده منافاة للعقل والدين وهو الإلحاد؛ وقد عرف أهله هذا منه وأنه لا بقاء له مع الدين فتوسلوا بتنحية الدين عن المتعلِّمين، وأبعدوه عن المدارس، فإن لم يتمكّنوا جعلوا التعليمَ في الدين ضعيفاً أو اسماً بلا مسمّى، فهم عند التمكن يُنَحُّون الدين جملة ويدخلون في تعليم المدارس أصول الإلحاد فيخرج المتعلمون مُلحدين صِرْفاً، فإن لم يمكنوا من إدخال الإلحاد فيها اجتهدوا في إضعاف علوم الدين، واقتصروا على العلوم العصرية ليذهب من قلوب الناشئة حبُّ الدين ويسهل توجيههم إلى نبذه والاستبدال به ضِدَّه، فإن البصيرة في الدين إذا ضعفت، والقلوب إلى غيره توجهت، انهارت الأديان والأخلاق كما هو مشاهد معلوم في كل المدارس التي على الوصف الذي ذكرنا.

فيتعين على المسلمين وعلى ولاة أمورهم أن يعتنوا غاية الاعتناء في علوم الدين وأخلاقه، فإن هذا من أفرض الفروض، وبه يحصل كل خير ويندفع أعظم شر، فإن الناشئين في المدارس إذا خرجوا منها وقد تمكّنوا من

علوم الدين وصار عندهم بصيرة صحيحة فيه فإنهم ينفعون أمتهم وينفعون غيرهم، وإلّا فليعلموا أنهم رعاة، وكل راع مسؤول عن رعيته، فهم مسؤولون عن الناشئة المتعلمين في المدارس فإذا لم يثقفوهم ثقافة دينية صاروا أكبر سلاح للأعداء على أمتهم، فكيف إذا انصرفت قلوبهم عن الرغبة في علوم الدين وأخلاقه إلى الاقتداء الضار بأعداء الإسلام في علومهم وسلوكهم وعاداتهم؟ فإنه ما شاع الإلحاد في البلاد الإسلامية إلّا بهذه الطريقة، فكيف إذا نَصَرَتْها قوةُ الولاة وصاروا هم العون الأكبر لانحراف المدارس الابتدائية والثانوية والجامعات وطردوا عنها الدين أو أضعفوه؟ فنرجو الله أن يوفق ولاة المسلمين المرجوع إليهم لهذا الأمر العظيم الذي خطره كبير وشره مستطيل، وإلا فلا يلومُنَّ إلا أنفسهم إذا خسروا الدين والدنيا، والله المستعان.

(الوجه الرابع والسبعون)

قال شيخ الإسلام رحمه الله: الربُّ تعالى أعرفُ مِنْ أن يُنكر، وأعظمُ من أن يُجحد، ولهذا قالت الرسل لأممهم: أفي الله شك؟ وهو الغني بذاته عن جميع الموجودات، فإن افتقار كلِّ ما سوى الله هو حكم وصفة ثبتت لما سواه، فكل ما سواه ـ سواء سمي محدثاً أو ممكناً أو مخلوقاً أو غير ذلك ـ هو مفتقر محتاج إليه لا يمكن استغناؤه عنه بوجه من الوجوه ولا في حال من الأحوال، بل كما أن غنى الرب من لوازم ذاته ففقر الممكنات من لوازم ذاتها، وهي لا حقيقة لها إلا إذا كانت موجودة، فإن المعدوم ليس بشيء، فكل ما هو موجود سوى الله فإنه مفتقر إليه دائماً حال حدوثه وحال بقائه وهذا يوجب افتقاره إليه دائماً. انتهى.

فَعُلِمَ بهذا أن جراءة المخلوق الفقير على إنكار الرب الغني القائم بنفسه القائم بكل موجود، أو إنكار وحدانيته أو حقٍّ من حقوقه من أسخف

الجنايات وأطمِّها، وأن هذا المخلوق الفقير من وجه قد تعدَّى حدَّه وطورَه. .
قال الشيخ: وإذا كانت الرسل والأنبياء ومن اتَّبعهم ــ وهم أمم لا يحصي عددهم إلا الله ــ قد أخبروا بوحدانية الله وتفرده بصفات الكمال وهم مستيقنون ذلك لا يرتابون فيه، وهم عدد كثير أضعاف أضعاف أي تواتر قدّر، قد اتفقت أقوالهم وأفعالهم وهدايتهم على ذلك، علم أنه هو الحق الذي لا ريب فيه وما سواه باطل. انتهى.

(الوجه الخامس والسبعون)

قال شيخ الإسلام في رده قول الفلاسفة ومن تبعهم من المنحرفين في قولهم: إن العقل يجب تقديمه على السمع، وإذا تعارض الشرع والعقل وجب تقديم الشرع لأن العقل مصدّق للشرع في كل ما أخبر به، لأن العقل دل على أن الرسول ﷺ يجب تصديقه فيما أخبر وطاعته فيما أمر، والعقل يدل على صدق الرسول دلالة عامة مطلقة. انتهى.

ووجه خضوع عقل العقلاء المعتبرين للشرع أنهم شاهدوا من براهين الرسالة وآياتها المتعددة المتنوعة ما يضطرهم اضطراراً لا محيد لهم عنه أن محمداً رسولُ الله حقًّا، فلو قدمنا شيئاً مما قيل إنه معقول على ما جاء به الرسول لعلمنا أنه معقول فاسد، لئلّا يلزم تناقض قضايا العقل، فأعظم القضايا التي حكم بها العقل قضية صدق الرسول ﷺ، فمتى أنكر هؤلاء الملاحدة هذه القضية الكبرى اليقينية قطعنا أنهم معاندون للعقل، كما أنهم معاندون للشرع، وإذا تقرر أن العقل دلّ دلالة عامة مطلقة على صدق الرسول في كل خبر وحكم كان إيراد المورد على بعض جزئيات الشريعة معلوم الفساد، وكان علمنا العام بصدق الرسول في كل شيء يقضي على جميع الجزئيات، ونهاية الأمر أن يكون الذي وقع فيه الإشكال من المشتبهات،

والمشتبهات يتعين ردُّها إلى المُحْكَمات، وهو الأصل العظيم المحكَم الذي تواردت عليه جميـع البراهين اليقينية، وهو صدق الرسول وصحة ما جاء به. والله أعلم.

قال الشيـخ: وإذا كان الأمر كذلك فإذا علم الرجل بالعقل أن هذا رسول الله، وعلم أنه أخبر بشيء ووجد في عقله ما ينازعه في خبره، كان عقله يوجب عليه أن يسلم موارد النزاع إلى من هو أعلم به منه، وأن لا يقدم رأيه على قوله ويعلم أن عقله قاصر بالنسبة إليه، وأنه أعلم بالله وأسمائه وصفاته واليوم الآخر منه، وأن التفاوت الذي بينهما في العلم بذلك أعظم من التفاوت الذي بين العامة وبين أهل العلم بالطب، فإذا كان عقله يوجب أن ينقاد لطبيب يهودي فيما أخبره به من مقدرات الأغذية والأشربة والأضمدة والمسهّلات واستعمالها على وجه مخصوص ـ مـع ما في ذلك من الكلفة والألم ـ لظنِّه أن هذا أعلم بهذا منّي وأنِّي إذا صدقته كان أقرب لحصول الشفاء لي، مـع علمه بأن الطبيب يخطىء كثيراً، وأن كثيراً من الناس لا يشفى بما يصفه الطبيب، بل يكون استعماله لما يصفه سبباً في هلاكه، ومـع ذلك يقبل قوله ويقلده وإن كان ظنه واجتهاده يخالف وصفه، فكيف حال الخلق مـع الرسل عليهم الصلاة والسلام، والرسل صادقون مُصَـدَّقون، لا يجوز أن يكون خبرهم على خلاف ما أخبروا به قط، وأن الذين يعارضون أقوالهم بعقولهم عندهم من الجهل والضلال ما لا يحصيه إلا ذو الجلال، فكيف يجوز أن يعارض ما لم يخطىء قط بما لم يصب في معارضة له قط؟ انتهى.

وقال أيضاً: والذين ادعوا في بعض المسائل أن لهم معقولاً صريحاً يناقض الكتاب قابلهم آخرون من ذوي المعقولات فقالوا: إن قول هؤلاء معلوم بطلانه بصريـح المعقول، فصار ما يدعى معارضة للكتاب من المعقول ليس فيه ما يجزم بأنه معقول صحيـح إما بشهادة أصحابه عليه وشهادة الأمة،

وإما بظهور تناقضهم ظهوراً لا ارتياب فيه، وإما لمعارضة آخرين من أهل هذه المعقولات لهم، بل من تدبر ما يعارضون به الشرع من العقليات وجد ذلك مما يعلم بالعقل الصريح بطلانه، والناس إذا تنازعوا في العقول لم يكن قول طائفة لها مذهب حجة على أخرى، بل يرجع في ذلك إلى الفطر السليمة التي لم تتغير باعتقاد بغير فطرتها ولا هوى، وإذا كان فحول النظر وأساطين الفلسفة الذين بلغوا في الذكاء والنظر إلى الغاية وهم ليلهم ونهارهم يكدحون في معرفة هذه العقليات ثم لم يصلوا فيها إلى معقول صريح يناقض الكتاب، بل إما إلى حيرة وارتياب وإما إلى اختلاف بين الأحزاب، فكيف غير هؤلاء ممن لم يبلغ مبلغهم في الذكاء والذهن ومعرفة ما سلكوه من العقليات؟

فهذا وأمثاله مما يبين أن مَنْ أَعْرَضَ عن الكتاب وعارضه بما يناقضه لم يعارضه إلا بما هو جهل بسيط أو جهل مركّب، فالأول: كسرابٍ بِقيعةٍ. . . الآية، والثاني: كظلماتٍ في بحر لُجِّيٍّ. . الآية، وأصحاب القرآن والإيمان في نور على نور ــ وذلك لأن الآيات والبراهين دالّة على صدق الرسل وأنهم لا يقولون على الله إلاّ الحق، وأنهم معصومون فيما يبلِّغون عن الله من الخبر والطلب، لا يجوز أن يستقر في خبرهم عن الله شيء من الخطأ كما اتفق على ذلك جميع المُقِرِّين بالرسل من المسلمين واليهود والنصارى وغيرهم، فوجب أن كل ما يخبر به الرسول عن الله صدقٌ وحقٌّ لا يجوز أن يكون في ذلك شيء مناقض لدليل عقلي ولا سمعي، فمتى علم المؤمن بالرسول أنه أخبر بشيء من ذلك جزم جزماً قاطعاً أنه حق، وأنه لا يجوز أن يكون في الباطن بخلاف ما أخبر به، وأنه يمتنع أن يعارضه دليل قطعي ولا عقلي ولا سمعي، وأن كل ما ظن أنه عارضه من ذلك فإنما هو حجج داحضة، وشُبَهٌ من جنس شُبَهِ السوفسطائية، وإذا كان العقل العالم بصدق الرسول قد شهد له بذلك وأنه يمتنع أن يعارض خبره دليل صحيح، كان هذا العقل شاهداً بأن كل ما خالف خبر الرسول فهو باطل، فيكون هذا العقل والسمع جميعاً شَهِدا ببطلان العقل المخالف للسمع. انتهى.

وقال رحمه الله حين تكلم عن الفلاسفة: ثم إنه ليس عندهم من المعقول ما يعرفون به أحد الطرفين، فيكفي في ذلك إخبار الرسل عن خلق السموات والأرض وحدوث هذا العالم، والفلسفة الصحيحة المبنية على المعقولات المحضة توجب عليهم تصديق الرسل فيما أخبروا به، وتبين أنهم علموا ذلك بطريق يعجزون عنها، وأنهم أعلم بالأمور الإلٓهية والمعاد وما يسعد النفوس ويشقيها منهم، وتدلُّهم على أن من اتبع الرسل كان سعيداً في الآخرة ومن كذّبهم كان شقيًّا في الآخرة، وأنه لو علم الرجل من الطبيعيات والرياضيات ما عسى أن يعلم وخرج عن دين الرسل كان شقيًّا، وأن من أطاع الله ورسوله بحسب طاقته كان سعيداً في الآخرة وإن لم يعلم شيئاً من ذلك.

ولكن سلفهم أكثروا الكلام في ذلك لأنهم لم يكن عندهم من آثار الرسل ما يهتدون به إلى توحيد الله وعبادته وما ينفع في الآخرة، وكان الشرك مستحوذاً عليهم، وكان منتهى عقلهم أموراً عقلية كلية، كالعلم بالوجود المطلق وانقسامه إلى علة ومعلول وجوهر وعرض، وتقسيم الجواهر ثم تقسيم الأعراض، وهذا هو عندهم الحكمة العليا والفلسفة الأولى، ومنتهى ذلك العلم بالوجود المطلق الذي لا يوجد إلا في الأذهان دون الأعيان، ليس فيها علم بموجود معين لا بالله وبملائكته ولا بغير ذلك، وليس فيها محبة لله ولا عبادة له فليس فيها علم نافع ولا عمل صالح ولا يُنَجِّي النفوس من عذاب الله فضلاً عن أن يوجب لها السعادة.

(الوجه السادس والسبعون)

قال شيخ الإسلام: من المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام أنه يجب على الخلق الإيمان بالرسول إيماناً مطلقاً جازماً عاماً بتصديقه في كل ما أخبر به وطاعته في كل ما أمر، وأن كل ما عارض ذلك فهو باطل، وأن من قال: يجب تصديق ما أدركته بعقلي وردُّ ما جاء به الرسول لرأيي وعقلي، وتقديم

عقلي على ما أخبر به الرسول مع تصديقي بأن الرسول صادق فيما أخبر به، فهو متناقض فاسد العقل ملحد في الشرع. وأما من قال لا أصدق ما أخبر به حتى أعلمه بعقلي فكفره ظاهر، وهو ممن قيل به:

﴿وإذا جاءَتْهُم آيةٌ قالوا لَنْ نؤْمِنَ حتّى نُؤتَى مِثلَ ما أوتيَ رُسُلُ اللهِ، اللهُ أعلمُ حيثُ يجعلُ رسالَتَه﴾ [سورة الأنعام: الآية ١٢٤]

وقوله:

﴿فلمّا جاءَتْهم رُسلُهم بالبيِّناتِ فَرِحوا بما عِندَهُم مِن العِلمِ وحَاقَ بهمْ ما كانوا به يَستَهْزِئون﴾ [سورة غافر: الآية ٤٠]

ومن عارض ما جاءت به الرسل برأيه فله نصيب من قوله:

﴿كذلك يُضِلُّ اللهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مرتابٌ﴾ [سورة غافر: الآية ٣٤]

﴿إنّ الذينَ يُجادِلُونَ في آياتِ اللهِ بِغيرِ سُلطانٍ أَتاهُمْ إنْ في صُدُورِهم إلاّ كِبْرٌ ما هُمْ بِبَالِغِيهِ﴾ [سورة غافر: الآية ٥٦]

والسلطانُ هو الكتاب المنزَلُ من السماء، فكل من عارض كتاب الله المنزَل بغير كتابِ الله الذي قد يكون ناسخاً له أو مفسِّراً له كان قد جادل في آيات الله بغير سلطان أتاه. انتهى.

(الوجه السابع والسبعون)

جميع الأمم ـ أهل الأديان من المسلمين واليهود والنصارى وغيرهم حتى المشركين ـ متفقون على إثبات ربوبية الله، وأنه الأول الذي ليس قبله شيء، الخالق لكل شيء، الرَّازق المدبِّر لكل شيء، وأَئِمتهم في هذا الأنبياء والمرسلون وأهل الهدى من العلماء الربانيين أهل العلوم الغزيرة والعقول

الوافية والمعارف الصافية الأولين منهم والآخرين على هذا الأصل العظيم، متفقون على علم وبصيرة ويقين، قد اطمأنت قلوبهم بذلك وسكنت نفوسهم به وصار في قلوبهم أكبر الحقائق وأصحها وأوضحها.

وخالفهم من هذا شرذمة من زنادقة الدهريين الذين يقولون:

﴿ما هِيَ إلاّ حياتُنا الدُّنيا نموتُ ونَحْيا وما يُهْلِكُنا إلاّ الدَّهْرُ﴾

[سورة الجاثية: الآية ٢٤]

وسلك سبيلَهم زنادقةُ الماديين، وهم لم ينكروا ذلك عن علم دلّهم عليه ولا سمعٍ ولا عقلٍ ولا فِطرة، إنما هو مجرد استبعادات وجحود ومكابرات، ومع ذلك فأقوالهم فيما يثبتون من النظريات والقول في العلل غير متفقة، كل فريق بنظرياتهم الخاطئة فَرِحون، ولإخوانهم من الزنادقة معارضون، فدعهم في طغيانهم يعمهون، وفي اضطرابهم وتخالفهم يترددون، وفي غيهم وجهلهم وسفاهةِ عقولهم وما انتهت إليه معارفهم في هذا الأمر من المضحكات يمرحون، وآحمدِ الله الذي عافاك من هذه البلية الشنعاء والطامّة الكبرى، وقل معترفاً بنعمة الله متبجحاً بفضل الله: آمنت بما أنزل الله من كتبه السماوية، وآمنت بجميع الأنبياء والمرسلين، وشهدت بما شهد به لنفسه وشهد به خيار خلقه:

﴿شَهِدَ اللهُ أنه لا إلـهَ إلاّ هو العزيزُ الحكيم﴾

[سورة آل عمران: الآية ١٧]

﴿ربَّنا آمنَّا بما أنزلتَ واتَّبعنا الرسولَ فاكتُبنا مَعَ الشَّاهدين﴾

[سورة آل عمران: الآية ٥٣]

(الوجه الثامن والسبعون)

إن الله ضرب الأمثال في كتابه لتقرير التوحيد وتقرير الرسالة والمعادِ وإبطالِ قول من يَنفيها أو يقدحُ في شيء منها، والأمثال أقيسة عقلية تنبِّه العقول والفِطَرَ على تقرير الحق والاعتراف به وإبطال الباطل، وكلها تبطل أقوال المشركين والمكذِّبين للرسل من مشركين وملحدين ومنحرفين كقوله:

﴿ومنْ يُشركْ باللهِ فكأنَّما خَرَّ مِنَ السماءِ فَتَخْطفُهُ الطيرُ أو تَهوِي به الريحُ في مكان سحيق﴾ [سورة الحجّ: الآية ٣١]

وقوله:

﴿يا أيُّها الناسُ ضُرب مثلٌ فاستمِعُوا له، إنَّ الذينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ لَنْ يخلُقُوا ذُباباً وَلَوِ اجتمعُوا لَهُ، وإنْ يسلُبْهُمُ الذُّبابُ شيئاً لا يستنقِذُوه مِنهُ، ضَعُفَ الطالبُ والمطلوب﴾ [سورة الحجّ: الآية ٧٣]

وقوله:

﴿ضَرَبَ اللهُ مثلاً رجلاً فيه شركاءُ مُتشاكِسون ورجلاً سَلَماً لرجُلٍ، هل يَستويانِ مَثَلاً﴾ [سورة الزُّمَر: الآية ٢٩]

إلى غير ذلك من الأمثلة المقررة لهذه الأصول العظيمة المُبْطِلة لأقوال المُبطِلين والمعطِّلين، وكذلك ما ضربه الرسول محمد ﷺ من الأمثلة المقررة لأصول الدين.

قال شيخ الإسلام رحمه الله: والكتاب والسنة يدلّ بالأخبار تارة ويدل بالبيِّنة تارة والإرشاد والبيان للأدلة العقلية تارة، وخلاصة ما عند أرباب النظر العقلي في الإلٓهيات من الأدلة اليقينية والمعارف الإلٓهية قد جاء به الكتابُ والسنةُ مع زيادات وتكميلات لم يهتد إليها إلاّ من هداه الله بخطابه. فكل

ما قد جاء به الرسول من الأدلة العقلية والمعارف اليقينية فوق ما في عقول جميع العقلاء من الأولين والآخرين. انتهى.

وقال أيضاً: معلومٌ بالسمع اتصافُ اللهِ بالأفعالِ الاختيارية القائمة به: كالاستواءِ إلى السماءِ وعلى العرشِ والقبضِ والطيِّ والإتيان والمجيء والنزول، ونحو ذلك، بل والخَلقِ والإحياءِ والإماتة، فإن الله وصف نفسه بالأفعال «اللازمة» و«المتعدِّية»، والفعل «المتعدِّي» مستلزم للفعل «اللازم»، فإن الفعل لا بد له من فاعل، سواء كان متعدياً إلى مفعول أو لم يكن. والفاعل لا بد له من فعل سواء كان فعله مقتصراً عليه أو متعدياً إلى غيره؛ والفعل المتعدِّي إلى غيره لا يتعدَّى حتى يقوم بفاعله إذ كان لا بد من الفاعل، وهذا معلوم سمعاً وعقلاً، والله تعالى حي قيوم لم يزل موصوفاً بأنه يتكلم بما شاءَ فعَّالٌ لمايشاء. انتهى.

(الوجه التاسع والسبعون)

قال الله تعالى:

﴿والله يقولُ الحقَّ وهو يَهدِي السبيلَ﴾ [سورة الأحزاب: الآية ٤]

وقال:

﴿وَلَا يأتونَكَ بِمَثَلٍ إلاّ جئناكَ بالحقِّ وأحسنَ تفسيراً﴾
[سورة الفرقان: الآية ٣٣]

فأخبر أنه يقول الحق وهو الصدق فيما أخبر به، والعدل فيما حكم به، وأنه يهدي السبيل فيبين لعباده البراهين والأدلة الدالّة على الحق، ويُري العباد آياتِه في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق، وما أخبر به من الحق، ودلّ عليه بالبراهين من العلوم النافعة والمعارف الصادقة مما يقرر به جميع الأصول التي هدى بها عباده على ألسنة رسله، وما أجاب به كل مبطل أورد

الشُّبَهَ على الحق الجواب القاطع لشبهته المبطل لحجته، فهو ظاهر واضح للعباد، وهو من الحقائق التي لا يمكن تغييرها ولا تبديلها ولا قيام علم صحيح ينافيها. بل كل ما خالفها وناقضها علمنا بطلانَه على وجه الإجمال وعلى وجه التفصيل.

أما على وجه الإجمال فالله يقول الحق:

﴿وتمّتْ كلمةُ ربِّك صِدقاً وعدلاً﴾ [سورة الأنعام: الآية ١١٥]

فكل ما ناقض ذلك فهو باطل فماذا بعد الحق إلّا الضلال..

وأما على وجه التفصيل، فما يأتي المُبْطِلون بمثَلٍ يقدحون فيه بالحق إلا أبطله الله وذكر من البراهين السمعية والعقلية ما يبطله. وقد تتبّع العلماء الأعلامُ جميعَ ما أورده المبطلون مسألةً مسألةً فوضَّحوا بطلانَها من جهة الدلالة الشرعية السمعية ومن جهة الدلالة العقلية، وتحدَّوْا أهل الباطل تحدِّياً صحيحاً أنهم لا يأتون بمثل يقدحون فيه بالحق إلا أبطلوه بالبراهين اليقينية والله أعلم.

(الوجه الثمانون)

قال تعالى:

﴿لو كان فيهما آلهةٌ إلاّ اللَّهُ لَفَسَدتا﴾ [سورة الأنبياء: الآية ٢٢]

وقال تعالى:

﴿ما اتخذَ اللهُ من ولدٍ وما كان معهُ مِنْ إلَهٍ إذاً لذهب كلُّ إلَهٍ بما خَلَقَ وَلَعَلَا بعضُهمْ على بعضٍ سبحانَ اللهِ عمَّا يَصِفُون﴾

[سورة المؤمنون: الآية ٩١]

وهذا برهان عقلي قاطع صَوَّرَهُ اللهُ لعقول العقلاء، وأنه يدل على ربوبية الله

ووحدانيته وتوحُّده وتفرُّده بالتدبير، فإنه لو فرض معه إله آخر فأما أن يعارضه ويقاومه، وحينئذ فلا يخلو إما أن يحصل مراد أحدهما فيكون هو الرب، أو يمتنع مرادُ كلٍّ منهما وهو محال لأنه يدل على عجز كلٍّ منهما، أو يوجد مراد الجميع وهذا محال لأنه يقتضي عجز كل واحد منهما مع الانفراد لا مع الاجتماع. فتعين أن المنفرد بالوحدانية والخلق والتدبير هو الله الواحد القهار، فإذا كان ما ادعاه المشركون من مشاركة غير الله مع الله يقتضي في العقل المحال وخراب الوجود فكيف يكون حال الدهريين الماديين الذين يزعمون ويفترون أن الطبيعة هي التي أوجدت جميع الموجودات ذواتها وأفعالَها وصُورَها، وهي مع ذلك لا حياة لها ولا علم ولا قدرة، هل فوق هذا المحال محال؟ وهل يتصور أبلغ من هذا الضلال؟

(الوجه الحادي والثمانون)

قال تعالى:

﴿اللهُ الذي خلق السَّموات والأرضَ وما بينَهُما في ستةِ أيَّامٍ ثم آستوَى على العرش﴾ [سورة السجدة: الآية ٤]

﴿يدبِّر الأمرَ يُفصِّلُ الآياتِ لعلَّكم بلقاءِ ربِّكمْ تُوقِنُون﴾
[سورة الرعد: الآية ٢]

فهاتان الآيتان العظيمتان، اللتان تجمعان آيات كثيرة وبراهين قاطعةً، توصلُ إلى كمال العلم واليقين، وصحةِ ما جاء به الأنبياء والمرسلون، وتبطلُ كلَّ شِرك وإلحادٍ وجحودٍ آياته المشهودة وآياته المسموعة، فمن تأمّل هذه المخلوقات وما احتوت عليه من التدابير الحكيمة، وتفكّر في آيات الله القرآنية التي فصّلها الله أحسن تفصيل، وأحكم فيها الأحكام وأصّل الأصول المحكمة، وجعلها هداية عامة ورحمة شاملة، ودعوة إلى كل خير وصلاح،

وسبباً إلى كل رشد وهدى وفلاح، عَلِمَ علماً لا يُمْتَرَى فيه أن الذي دبر المخلوقات وفصّل الآيات هو الرب العظيم، الذي تتضاءل عظمة المخلوقات بأسرها عند عظمته، وأنه المتوحد بالربوبية والإلٰهية وسائر صفات الكمال، وأن رسله صادقون مصدَّقون، وأنّ أعداء الرسل في مكابرة ومباهتات وعناد، وفي غي وجهل وضلال.

ففي كل شيء له آيةٌ   تدلّ على أنه واحد

أفي الله شكٌّ فاطرِ السمواتِ والأرضِ على أحسن خلق وأبدعه وأجمعه لجميع المحاسن وأدله على حكمة خالقه وعظمته وكبريائه ووحدانيته؟ فتبارك الله رب العالمين، وقد ألزم الله المكذِّبين وقرّرهم باعترافهم واعتراف الخلق كلهم بتفرد الله بالخلق والتدبير فقال تعالى:

﴿قُلْ مَنْ يرزُقُكم مِنَ السماءِ والأرضِ أَمْ مَنْ يملِكُ السمعَ والأبصارَ ــ إلى قوله ــ فما لَكُمْ كيفَ تحكُمون﴾

[سورة يونس: الآيات ٣١ ــ ٣٥]

كما أخبرَ أنّ في إنزال القرآن يُتلَى عليهم كفايةً تامَّةً عن جميع البراهين، كفايةً لتقدير الحق وإبطال كل باطل قال تعالى:

﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزلْنا عَلَيْكَ الكتابَ يُتلَى عَلَيْهِم إنَّ في ذلك لرحمةً وذِكْرَى لقومٍ يؤمنون﴾ [سورة العنكبوت: الآية ٥١]

(الوجه الثاني والثمانون)

نذكر كلاماً جامعاً مفصَّلاً يعترفُ به كلُّ مَنْ له معقولٌ صحيحٌ في القول في المعقولات، قاله شيخ الإسلام، به يتضح غاية الاتضاح أن جميع الملحدين خرجوا عن العقليات الصحيحة، وأنه ليس معهم إلّا مجرد دعاوٍ باطلة.

قال رحمه الله: المعقول هو المعقول الصريح الذي يعرفه الناس بفِطَرِهِم التي فُطِروا عليها، من غير أن يتلقاه بعضُهم عن بعضٍ، كما يعلمون تماثل المتماثلين واختلاف المختلفين، أعني اختلاف التنوع لا اختلاف التضادِّ والتَّباين، فإن لفظ الاختلاف يراد به هذا وهذا، وهذه المعقولات في العلميات هي التي ذمَّ الله مَنْ خَالَفَها بقوله:

﴿وقالوا لَوْ كُنَّا نسمَعُ أوْ نعقِلُ ما كُنَّا في أصحابِ السعير﴾

[سورة المُلْك: الآية ١٠]

وأما ما يسميه بعض الناس «معقولات» ويخالفه فيه كثير من العقلاء فليس هذا هو العقليات التي يجب لأجلها ردُّ الحس والسمع وينبني عليه علوم بني آدم، بل المعقولات الصحيحة الدقيقة الخفية تُرد إلى معقولات بديهية أولية، بخلاف العقليات الصريحة، فإن هذا معلوم بفطرة الله، فإذا جاء في الحس أو في الخبر الصحيح ما يظن أنه يخالف ذلك عُلِمَ أنه غلط، فكل من أخبر بما يخالف صحيح المنقول أو صريح المعقول يعلم أنه وقع له غلط، وإن كان صادقاً فيما يشهده في الحس الباطن أو الظاهر، لكن الغلط وقع في ظنه الفاسد المخالف لصريح العقل لا في مجرد الحس، فإن الحسَّ ليس فيه علم بنفي أو إثبات، والأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم معصومون، لا يقولون على الله إلا الحق. ولا ينقلون عنه إلا الصدق، فمن ادعى في أخبارهم ما يناقض صريح المعقول كان كاذباً، بل لا بد أن يكون ذلك المعقول ليس بصريح أو ذلك المنقول غير صحيح، فما علم يقيناً أنهم أخبروا به يمتنع أن يكون في العقل ما يناقضه، وما علم يقيناً أن العقل حكم به يمتنع أن يكون في أخبارهم ما يناقضه. انتهى.

وهذا تفصيل عظيم يعترف به جميع أذكياء العقلاء المنصفين، ويتحدى به المؤمنون أهل العلم كلَّ ملحد ومارق يزعم خلاف ذلك في جميع المسائل، وقد تكفل بهذا التحدي على وجه التفصيل هذا الشيخ الإمام في

كتابه «العقل والنقل» وأبطل كلَّ مسألة أصولية أوفروعية زعم بعض المتحذلقين مخالفتها للعقل، وبيّن أنّ العقل الصريح موافق للنقل الصحيح في جميع المسائل والدلائل، والحمد لله على شرعه الكامل وخلقه الحسن، فإنه تمت كلمة ربك صدقاً وعدلاً، ومن أصدق من الله قيلا، وأحسن منه حديثاً؟ ومن أحسن من الله حُكماً لقوم يوقنون، الذي أحسن كل شيء خلقه، صنع الله الذي أتقن كل شيء.

(الوجه الثالث والثمانون)

قد تقرّر مما تقدم أن أهل الجحود والإلحاد لم يصلوا في علومهم إلّا إلى جهل مركّب أوجهل بسيط أوجحود مع العناد، لأن رؤساءهم وأساطينهم، أهلَ الذكاء والفطنة الذين أفنوا أوقاتهم في هذه البحوث، لم يصلوا إلى يقين تطمئن له قلوبهم، بل إما إلى حيرة وارتياب، وإما إلى اختلاف كثير واضطراب، وإما إلى مكابرة من هؤلاء الأحزاب، كما عرف ذلك من مقالاتهم. فإذا كان هؤلاء هم الرؤساء فكيف بمقلِّديهم الذين لم يبلغوا عُشرَ معشارهم في الذكاء والفطنة والبحث؟.. فهم كما قال عنهم:

﴿والذينَ كَفَرُوا أعمالُهُمْ كَسَرابٍ بِقيعَةٍ﴾ [سورة النور: الآية ٣٩]

إلى آخر الآيات. والمؤمنون بالله وكتبه ورسله على نور من ربهم ويقين من إيمانهم، حيث بنوا علومهم ومعارفهم وإيمانهم وأعمالهم على الأصول الصحيحة الثابتة، وهي نصوص الكتب المنزلة من السماء ونصوصَ الأنبياء وآيات الله في الأنفس والآفاق والعقول السليمة والفطر المستقيمة، ففازوا بخير الدنيا والآخرة، ورجع الآخرون بالصفقة الخاسرة؛ فنسأل الله الرب الكريم أن يرزقنا علماً ويقيناً وإيماناً وطمأنينة، به وبذكره، وسلوكاً للصراط المستقيم المشتمل على العلم بالحق والعمل به، الموصل إلى كل خير وأن لا يزيغ

قلوبنا بعد إذ هدانا، ويهب لنا من لدنه رحمة إنه هو الوهاب، ونسأله ونرجوه أن ينصر دينه وكتابه ورسله وعباده المؤمنين، وأن يصلي على رسوله محمد ﷺ أفضل صلاة وأزكاها وأتمها، ويسلم عليه تسليماً كثيراً هو وجميع الأنبياء والمرسلين، ومن تبعهم من طبقات المؤمنين. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وتحصل البركات.

قال ذلك وكتبه العبد الفقير إلى الله: عبد الرحمن بن ناصر السعدي غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين وذلك في ١٤ رجب سنة ١٣٧٢.

وتم نقله من خط المؤلف الشيخ عبد الرحمن في ٦ رمضان سنة ١٣٧٢، بقلم الفقير إلى الله عبد الله بن سليمان العبد الله السلمان غفر الله له ولوالديه.

تعريف بكتاب «الأدلة القواطع والبراهين في إبطال أصول الملحدين»

هذا الكتاب عظيم، ليس له مثيل فيما نعلم في موضوعه وحسنه ووضوحه ومناسبته للوقت الحاضر، والحاجة والضرورة قد اشتدت إليه، لأن تيار الإلحاد وطغيان المادة جَرَف جمهور الخلق، فمنهم الدعاة والرؤساء المخادعون المغَرّرون، ومنهم أهل السياسة المستعمرون. ومنهم ضعفاء البصائر المغترون. ومنهم السماسرة المأجورون المنافقون، فعمت المصيبة، واشتد الخطب، وعاد الدين الصحيح غريباً كما بدأ غريباً، وصار القابض على دينه الحق كالقابض على الجمر.

وهذا الكتاب قد نازل جميع طوائف الملحدين، وتحدّاهم، وأبطل أصولَهم، وفنّد مآخذهم، وهدم قواعدهم، وزلزل بنيانهم، وبيّن مخالفتهم للعقل والفطرة والحكمة، كما خالفوا جميع الأديان الصحيحة، وتكلم معهم بكل طريق: فتارة يصور مقالاتهم تصويراً واضحاً واقعياً يعرف به كل عاقل بطلان أقوالهم بمجرد تصويرها على وجهها، وتارة يبطل الأصول التي بنوا عليها إلحادهم بالبراهين اليقينية، ويبين أنها أصول في غاية الضعف والانهيار، وتارة يذكر ما يقابلها من الحق وأصوله، وبراهين الصدق واليقين التي يعرف بها أن ما سواها باطل وضلال، وتارة يذكر تمويهات الملحدين وما زخرفوه من الألفاظ الخادعة لنصر باطلهم وترويجه بين ضعفاء البصائر أتباع كل ناعق، وتارة يشير إلى المسالك التي سلكها من خادع أو انخدع من المنافقين والملبسين، فهو سلاح للمؤمنين، وغذاء للموقنين ودواء لمن قَصْدُهُ

الحقُّ من الحائرين، ونور يهتدى به في متاهات الحيرة والضلال، وعلم يأوي إليه كل طالب حق في جميع الأحوال، ومع ذلك فقد سلك مع طوائفهم مسلك الإنصاف، وعرض الحقائق على العقول عرضاً واضحاً يقبله كل عاقل سليم الفطرة والنظر، فهو كتاب يصلح لجميع طبقات الناس على اختلاف مذاهبهم، فكلّ منه يستمد، وكل قارىء به ينتفع، ومخبر الكتاب والوقوف عليه يغني عن وصفه.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العليم الحكيم، وصلى الله وسلم على نبيه الكريم، الهادي إلى الحق وإلى طريق مستقيم، وعلى آله وصحبه.

أما بعد: فهذا كتاب جليل، يتضمّن أدلةً قاطعة وبراهين ساطعة هي نجوم زاهرة في سماء المشكلات، وهي شهب تنقضُّ فتدحض شبه الملحدين، بل هذه الأدلة وهذه البراهين خير معاول لهدم أصولهم وتقويض صروح قواعدهم التي أسست على شفا جرف هار، وانبنت على دعائم ما أوهنها من دعائم!

فحقيق بالقارىء أن يتأمل الكتاب حق التأمل، ليرى النور كيف يكتسح الظلمات، وليرى العلم كيف يصرع الجهل، وليرى الحق كيف يحمل على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق.

جزى الله الشيخ عبد الرحمن عن الدين وحامليه، وعن العلم وذويه خير الجزاء بِمَنِّه تعالى وكَرَمِه.

عبد الله السلمان

انتصار الحق



انتصار الحقّ

محاورة دينيّة اجتماعيّة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد،

فهذه محاورة دينية اجتماعية قيِّمة سبق نشرها في أعداد متفرّقة من مجلة «المنهل» الغرّاء في عام ١٣٦٧هـ لعلامة القصيم فضيلة الشيخ المرحوم عبد الرحمن بن ناصر السعدي المتوفًّى عام ١٣٧٦هـ.

ولما كانت هذه المحاورة القيِّمة تَمَسّ حياة الكثيرين ممن بهرتهم مدنية الغرب أو الشرق الزائفة،

فإلى هؤلاء الأحبة ـ نقدِّم هذه المحاورة سائلين المولى عز وجل أن ينفع بها الجميع.

عبد الله العلي السلطان



محاورة دينية اجتماعية

لفضيلة الأستاذ
الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي

هذه صورة محاورة بين رجلين كانا متصاحبين رفيقين مسلمين، يدينان بالدين الحق، ويشتغلان في طلب العلم جميعاً، فغاب أحدهما عن صاحبه مدة طويلة ثم التقيا، فإذا هذا الغائب قد تغيرت أحواله وتبدلت أخلاقه، فسأله صاحبه عن ذلك فإذا هو قد تغلبت عليه دعاية الملحدين الذين يدْعُون لنبذ الدين ورفض ما جاء به المرسلون. فحاوله صاحبه وقلبه لعله يرجع عن هذا الانقلاب الغريب فأعيته الحيلة في ذلك، وعرف أن ذلك علة عظيمة ومرض يفتقر إلى استئصال الداء ومعالجته بأنفع الدواء وعرف أن ذلك متوقف على معرفة الأسباب التي حولته والطرق التي أوصلته إلى هذه الحالة المخيفة وإلى فحصها وتمحيصها وتخليصها وتوضيحها، ومقابلتها بما يضادّها ويقمعها على وجه الحكمة والسداد، فقال لصاحبه مستكشفاً له عن الحامل له على ذلك:

يا أخي، ما هذه الأسباب التي حملتك على ما أرى؟ وما الذي دعاك إلى نبذ ما كنت عليه؟ فإنْ كان خيراً كنت أنا وأنت شريكين، وإن كان غيرَ ذلك فأَعرفُ من عقلك ودينك وأدبك أنني وأنك لا ترضى أن تقيم على ما يضرك.

فأجابه صاحبه قائلاً: لا أكتمك أني قد رأيت المسلمين على حالة لا يرضاها ذوو الهمم العلية: رأيتهم في جهل وذلّ وخمول، وأمورهم مُدْبرة وأحوالهم سيِّئة وأخلاقهم منحلّة، وقد فقدوا روح الدين والدنيا جميعاً ورأيت في الجانب الآخر هؤلاء الأجانب قد ترقُّوْا في هذه الحياة وتفنّنوا في الفنون الراقية والمخترعات العجيبة المدهشة والصناعات المتفوقة. رأيتهم قد دانت لهم الأمم، وخضعت لهم الرقاب، وصاروا يتحكمون في الأمم الضعيفة بما شاؤوا ويعدّونهم كالعبيد والأُجَراء، فرأيت فيهم العز الذي بهرني، والتفنن الذي أدهشني فقلت في نفسي: لولا أن هؤلاء القوم هم القوم وأنهم على الحق والمسلمون على الباطل لما كانوا على هذا الوصف الذي ذكرتُ لك. فرأيت أن سلوكي سبيلهم واقتدائي بهم خيرٌ لي وأحسن عاقبةً فهذا الذي صيَّرني إلى ما رأيت.

فقال له صاحبه حين أبدى ما كان خافياً: إذا كان هذا هو السبب الذي حولك إلى ما أرى فهذا ليس من الأسباب التي يَبني عليها أولو الألباب والعقول عقائدَهم وأخلاقهم وأعمالهم ومستقبل أمرهم، فاسمع يا صديقي تمحيص هذا الأمر الذي غرّك وحقيقته:

إن تأخر المسلمين فيما ذكرت ليس ناشئاً عن دينهم، فإنه قد عَلِمَ كلُّ من له أدنى نظر وبصيرة أن دين الإسلام يدعو إلى الصلاح والإصلاح، في أمور الدين وفي أمور الدنيا؛ ويحثّ على الاستعداد، من تعلّم العلوم والفنون النافعة، ويدعو إلى تقوية القوة المعنوية والمادية لمقاومة الأعداء، والسلامة من شرِّهم وأضرارهم، ولم يستفد أحد منفعة دنيوية فضلاً عن المنافع الدينية إلّا من هذا الدين؛ وهذه تعاليمه وإرشاداته قائمة لدينا تنادي أهلها: هَلُمَّ إلى الاشتغال بجميع الأسباب النافعة التي تُعْلِيكم وترقّيكم في دينكم ودنياكم. أفبتفريط المسلمين تحتجّ على الدين؟!... إن هذا لهو الظلم المبين! أليس من قصور النظر ومن الهوى والتعصب، النظر في أحوال المسلمين في هذه

الأوقات التي تدهورت فيها علومهم وأعمالهم وأخلاقهم، وفقدوا فيها جميع مقومات دينهم، وتركُ النظر إليهم في زهرة الإسلام والدين في الصدر الأول، حيث كانوا قائمين بالدين، مستقيمين على الدين، سالكين كل طريق يدعو إليه الدين، فارتقت أخلاقهم وأعمالهم حتى بلغت مبلغاً ما وصل إليه ولن يصل إليه أحد من الأولين والآخرين، ودانت لهم الدنيا من مشارقها إلى مغاربها وخضعت لهم أقوى الأمم وذلك بالدين الحق والعدل والحكمة والرحمة، وبالأوصاف الجميلة التي كانوا عليها؟!.

أليس ضعف المسلمين في هذه الأوقات يوجب لأهل البصائر والنجدة منهم أن يكون جدُّهم ونشاطهم وجهادهم الأكبر متضاعفاً، ويقوموا بكل ما في وسعهم لينالوا المقامات الشامخة ولينجوا من الهوة العميقة التي وقعوا فيها؟ أليس هذا من أفرض الفرائض وألزم اللازمات في هذا الحال؟ فالجهاد في حال قوة المسلمين وكثرة المشاركين فيه له فضل عظيم يفوق سائر العبادات، فكيف إذا كانوا على هذه الحالة التي وصفت؟ فإن الجهاد لا يمكن التعبير عن فضائله وثمراته. ففي هذه الحال يكون الجهاد على قسمين:

أحدهما: السعي في تقويم المسلمين وإيقاظ هممهم وبعث عزائمهم وتعليمهم العلوم النافعة، وتهذيبهم بالأخلاق الراقية، وهذا أشق الأمرين وهو أنفعهما وأفضلهما..

والثاني: السعي في مقاومة الأعداء وإعداد جميع العدد القولية والفعلية والسياسية، الداخلية والخارجية، لمناوءتهم والسلامة من شرهم! أفحين صار الأمر على هذا الوصف الذي ذكرت، وصار الموقف حرجاً تتخلى عن إخوانك المسلمين وتتخلف مع الجبناء والمخالفين؟ فكيف مع ذلك تنضم إلى حزب المحاربين!.. الله الله يا أخي، لا تكن أقل ممن قيل فيهم:

﴿تَعالَوْا قاتِلوا في سَبيلِ اللهِ أوِ ٱدْفَعُوا﴾

[سورة آل عمران: الآية ١٦٧]

قاتلوا لأجل دينكم أو ادفعوا لأجل قومكم ووطنكم. لا تكن مثل هؤلاء المنافقين، فأُعيذك يا أخي من هذه الحال التي لا يرضاها أهل الديانات ولا أهل النجدات والمروءات.. فهل ترضى أن تشارك قومك في حال عزهم وقوة عددهم وعنصرهم، وتفارِقَهُم في حال ذلهم ومصائبهم، وتخذلَهم في وقت اشتدت فيه الضرورة إلى نصرة الأولياء ورد عدوان الأعداء؟ فهل رأيت قوماً خيراً من قومك أو شاهدت ديناً أفضل من دينك؟

فقال المنصوح: الأمر هو ما ذكرت لك، ونفسي تتوق إلى أولئك الأقوام الذين أتقنوا الفنون والصناعات، وترقَّوْا في هذه الحياة.

فقال له صاحبه وهو يحاوره: رفضت ديناً قَيِّماً كامل القواعد ثابت الأركان مشرق البرهان، يدعو إلى كل خير ويحثّ على السعادة والفلاح، ويقول لأهله هَلُمَّ إلى كل صلاح وإصلاح، وإلى كل خير ونجاح، واسلكوا كلَّ طريق يوصلكم إلى السعادة الدنيوية والآخروية. ديناً مبنيًّا على الحضارة الراقية الصحيحة التي بنيت على العدل والتوحيد، وأسست على الرحمة والحكمة والعلم والشفقة وأداء الحقوق الواجبة والمستحبة، وسَلِمَتْ من الظلم والجشع والأخلاق السافلة، وشَمَلت بظلها الظليل وإحسانها الطويل وخيرها الشامل، وبهائها الكامل، ما بين المشارق والمغارب، وأقر بذلك الموافق والمنصف المخالفُ.. أتتركها راغباً في حضارات ومدنيات مبنية على الكفر والإلحاد، مؤسسةٍ على الطمع والجشع والقسوة وظلم العباد، فاقدةٍ لروح الإيمان ورحمته، عادمةٍ لنور العلم وحكمته؟ حضارة ظاهرها مزخرف مزوق، وباطنها خراب، وتظنها تعمِّر الموجود، وهي في الحقيقة مآلها الهلاك والتدمير؟ أَلَمْ تر آثارها في هذه الأوقات، وما احتوت عليه من الآفات والويلات، وما جلبته للخلائق من الهلاك والفناء والتدمير؟

فهل سمع الخلق منذ أوجدهم الله لهذه المجازر البشرية التي انتهى إليها شوط هذه الحضارة نظيراً أو مثيلاً، وهل أغنت عنهم مدنيتهم وحضارتهم

من عذاب الله من شيء لمّا جاء أمر ربك، وما زادتهم غير تتبيب؟ فلا يخدعنك ما ترى من المناظر المزخرفة والأقوال المموهة، والدعاوي الطويلة العريضة، وانظر إلى بواطن الأمور وحقائقها، ولا تَغُرَّنَّك ظواهرُها، وتأمل النتائج الوخيمة، والثمرات الذميمة فهل أسعدتهم هذه الحضارة في دنياهم التي لا حياة لهم يرجون غيرها؟! أم تراهم يتنقلون من شر إلى شرور؟! ولا يسكنون في وقت إلاّ وهم يتحفزون إلى شرور فظيعة ومجازر عظيمة؟ فالقوة والمدنية والحضارة والمادة بأنواعها إذا خلت من الدين الحق فهذه طبيعتها وهذه ثمراتها وويلاتها ليس لها أصول وقواعد نافعة، ولا لها غايات صالحة.

ثم هب أنهم مُتِّعوا في حياتهم واستُدْرِجوا فيها بالعز والرياسة ومظاهر القوة والحياة، فهل إذا آنحزْتَ إليهم وواليتَهُم يُشْركونك في حياتهم ويجعلونك كأبناء قومهم؟ كلاّ والله، إنهم إذا رضُوا عنك جعلوك من أرذل خدامهم! وآية ذلك أنك في ليلك ونهارك تكدح في خدمتهم، وتتكلم وتجادل وتخاصم على حسابهم، ولم ترهم رفعوك حتى ساووا معك أدنى قومهم وبني جنسهم!! فالله الله يا أخي في دينك وفي مروءتك وأخلاقك وأدبك!! واللهَ اللهَ في بقية رَمَقك!! فالانضمام إلى هؤلاء والله، هو الهلاك.

فقال له المنصوح: لقد صدقتَ فيما قلتَ، ولكن لي على هذا المذهب أصحابٌ مثقَّفون... ولي على هذا الرأي شبيبة مهذبون، قد تعاقدت معهم على التمسك بالإلحاد واحتقار المستمسكين بدين رب العباد، قد أخذنا نصيباً وافراً من اللّذات، واستبحنا ما تدعو إليه النفوس من أصناف الشهوات فأنّى لي بمقاطعة هؤلاء السادة الغُرُر؟ وكيف لي بمباينتهم وقد اتصلت بهم غاية الاتصال؟! فالآن يتنازعني داعيان: داعي الحق ـ بعد ما بان سبيله واتضح دليله ـ وداعي النفس والاتصال بهؤلاء الأصحاب المنافي للحق غاية المنافاة، فكيف الطريق الذي يريحني ويشفيني، وما الذي عن هذا الأمر يسلّيني؟.

فقال له صاحبه الناصح: ألم تعلم أن من أوجب الواجبات وأكبر

فضائل الرجل اللبيب أن يتّبع الحق الذي تبيَّن له ويدعَ ما هو فيه من الباطل، وخصوصاً عند المنازعات النفسية والأغراض الدنيوية؟ وأن الموفَّق، إذا وقع في المهالك، طلب الوسيلة إلى تحصيل الأسباب المنجية؟ أما علمت أن من نعمة الله على العبد أن يقيِّض له الناصحين الذين يرشدونه إلى الخير ويأمرونه بالمعروف وينهَوْنه عن المنكر ويسعون في سعادته وفلاحه؟ ثم من تمام هذه النعمة أن يوفق لطاعتهم ولا يتشبه بمن قال الله فيهم:

﴿ولكن لا تحبون الناصحين﴾ [سورة الأعراف: الآية ٧٩]

ثم اعلم أنه ربما كان الإنسان إذا ذاق مذهب المنحرفين وشاهد ما فيه من الغيِّ والضلال ثم تراجع إلى الحق، الذي هو حبيب القلوب، كان أعظم لوقعه وأكبر لنفعه! فارجع إلى الحق صادقاً وثِقْ بوعد الله:

﴿إنّ الله لا يُخْلِفُ الميعاد﴾ [سورة آل عمران: الآية ٩]

فقال المنصوح: لا يخفى عليك يا أخي أن الباطل إذا دخل في القلوب وتمكّن منها لا يخرج بسهولة، فأريد أن توضّح لي توضيحاً تامًّا بطلانَ ما عليه هؤلاء الملحدون، فإنهم يقيمون الشُّبَهَ المتنوعة في ترويج قولهم ليغترَّ به من لا بصيرة له.

فقال له الناصح: اعلم أن الحق والباطل متقابلان، وأن الخير والشر متنافيان، وبمعرفة واحد من الضِدَّين يظهر حسنُ الآخر أو قبحُه، فأُنَبِّئُكَ على وجه الإجمال والتنبيه اللطيف إذا أردت أن تقابل بين الأشياء المتباينات فانظر إلى أساسها الذي أسست عليه، وإلى قواعدها التي انبنت عليها، وانظر إلى آثارها ونتائجها وثمراتها المتفرعة عنها، وانظر إلى أدلتها وبراهينها التي بها ثبتت، وانظر إلى ما تحتوي وتشتمل عليه من الصلاح والمنافع ومن المفاسد والمضار، فعند ذلك إذا نظرت لهذه الأمور بفهم صحيح وعقل رجيح، ظهر لك الأمر عياناً، فإذا عرفت هذه الأصول فهذا الدين الحق الذي دعت إليه الرسل عموماً وخاتمهم وإمامهم محمد ﷺ خصوصاً، قد بُني وأُسس على

التوحيد والتألّه لله وحده، لا شريك له حُبًا وخوفاً ورجاءً وإخلاصاً وانقياداً وإذعاناً لربوبيته واستسلاماً لعبوديته قد دل على هذا الأصل الذي هو أكبر جميع أصول الأدلة العقلية والفطرية، ودلت عليه جميع الكتب السماوية، وقرّره جميع الأنبياء والمرسلين وأتباعُهم من أهل العلوم الراسخة والألباب الرزينة والأخلاق العالية والآداب السامية، كل أولئك اتفقوا على أن الله منفرد بالوحدانية منعوت بكل صفة كمال، موصوف بغاية الجلال والعظمة والكبرياء والجمال، وأنه الخالق الرازق المدبر لجميع الأمور، وأنه منزه عن كل صفة نقص، وعن مماثلة المخلوقين، وأنه لا يستحق العبادة والحمد والثناء والشكر إلّا هو، فالدين الإسلامي على هذا الأصل أسس وعليه قام واستقام.

وأما ما عليه أهل الإلحاد فإنه ينافي هذا الأصل غاية المنافاة، فإنه مبنيٌّ على إنكار البارىء رأساً، فضلاً عن الاعتراف له بالكمال وعن القيام بأوجب الواجبات وأفرض الفروض وهو عبوديته وحدَه لا شريك له، فأهل هذا المذهب أعظم الخلق مكابرةً وإنكاراً لأظهر الأشياء وأوضحها فمن أنكر الله فبأي شيء يعترف؟

﴿فبأَيِّ حديثٍ بعدَ اللهِ وآياتِهِ يُؤمنون﴾ [سورة الجاثية: الآية ٦]

وهؤلاء أبعد الناس عن عبودية الله والإنابة إليه، وعن التخلق بالأخلاق الفاضلة التي تدعو إليها الشرائع، وتخضع لها العقول الصحيحة. ومع خلو قلوبهم من توحيد الله والإيمان به وتوابع ذلك فهم أجهل الناس، وأقلهم بصيرة ومعرفة بشريعة الإسلام وأصول الدين وفروعه، فتجدهم يكتبون ويتكلمون ويدَّعُون لأنفسهم من العلم والمعرفة والثقافة واليقين ما لا يصل إليه أكابر العلماء، ولو طُلب من أحدهم أن يتكلم عن أصل من أصول الدين العظيمة الذي لا يسع أحداً جهلُه، أوعلى حكم من الأحكام في العبادات والمعاملات والأنكحة لَظَهَرَ عجزه ولم يصل إلى ما وصل إليه كثير من صغار طلبة العلم الشرعي؛ فكيف يثق العاقل ـ فضلاً عن المؤمن ـ بأقوالهم عن الدين؟ فأقوالهم في مسائل الدين لا قيمة لها أصلاً.

ولو سبرت حاصل ما عليه رؤساؤهم لرأيتهم قد اشتغلوا بشيء يسير من علوم العربية، وتردّدوا في قراءة الصحف التي على مشربهم، وتمرَّنوا على الكلام الذي من جنس أساليب كثير من هذه الصحف الرديئة الساقطة فظنُّوا بأنفسهم وظنَّ بهم أتباعهم الاضطلاع بالمعارف والعلوم.. فهذا أسمى ما يصلون إليه في العلم.

أما الأخلاق فلا تسأل عن أخلاق من لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر ولا يعتقد الأديان الصحيحة، فإن الأخلاق نتائج الاعتقادات الصحيحة والفاسدة، فغاية ما عند هؤلاء التملُّق القولي والفعلي، والخضوع الكاذب للمخلوقين؛ وهم مع هذا الخضوع السافل تجد عندهم من العُجْب والكِبْر واحتقار الخلق والاستنكاف عن مخالطة من يستنقصونهم شيئاً كثيراً؛ فهم أوضع خلق الله وأعظمهم كِبراً وتيهاً.

ثم إنهم يستعينون على هذا الخلق المسمى عندهم بالثقافة، بالتصنع، والتجمّل بالملابس، والفرش، والزخارف، ويُفْنُون كثيراً من أوقاتهم بذلك وقلوبهم خرابٌ خاليةٌ من الهدى والأخلاق الجميلة، فالجمال الظاهر الباطل ماذا يغني عن الجمال الحقيقي؟ ثم إذا لحظت إلى غاياتهم ومقاصدهم فإذا هي أغراض دنية ومقاصد سفلية ومطامع شخصية، وإذا سبرت أحوالهم رأيتهم إذا اجتمعوا تظنهم أصدقاء مجتمعين فإذا افترقوا فهم الأعداء:

﴿تحسَبُهُم جميعاً وقلوبُهُم شتَّى ذلك بأنهم قومٌ لا يَعقِلون﴾

[سورة الحشر: الآية ١٤]

وما وصفتُ لك من أحوالهم ـ وأنت تعرف ذلك ـ قليلٌ من كثيرٍ فكيف ترضى أن يكون هؤلاء أحبابَك وأصدقاءَك ترضى لرضاهم وتسخط لسخطهم وتقدمهم على حظوظك الحقيقية وسعادتك الأبدية؟ فانظر إلى صفاتهم نظر التحقيق والإنصاف، وقارِنْ بينها وبين نعوت البَرَرة الأخيار الذين امتلأت قلوبهم من محبة الله والإنابة إليه والإيمان وإخلاص العمل لأجله، وفاضت ألسنتهم بذكر الله والثناء عليه، واشتغلت جوارحهم في كل وسيلة تقرِّبهم إلى

الله وتدنيهم من رضوانه وثوابه ونفع الخلق، أشجع الناس قلوباً وأصدقهم قولاً وأطهرهم أخلاقاً وأزكاهم عملاً وأقربهم إلى كل خير وأبعدهم من كل شر، يكفّون عن الخلق الأذى ويبذلون لهم ويصبرون منهم على الأذى، أفتقدِّمُ على هؤلاء الأنجاب الغُرُر مَنْ مُلئت قلوبهم من الشكّ والنفاق وفاضت على ظاهرهم، فاكتسبوا لذلك أرذل الأخلاق، يقومون بالنفاق والرياء ويقعدون بالتملق والإعجاب والكبرياء، وصفُهُم القسوةُ والطمعُ والجشعُ، ونعتُهُم الكذبُ والغشُّ والبهرجة والخنوع، قد منعوا إحسانهم لكل مخلوق واتصفوا بكل فسوق، قد خضعوا في بحوثهم العلمية لكل مارق، وتبعوا في أخلاقهم كل رذيل وفاسق؟..

قال المنصوح: والله ما تعدَّيت في وصفهم مثقالَ ذرة، ولكنِّي أريد أن تدلني على طريق يجمع بين السعادة الدنيوية والسعادة الأخروية، لأن نفوس من تربَّى وتخلَّق بأخلاق هؤلاء لا ترجِعُ عمَّا ألِفَتْه إلا بأمر قوي: إما بترغيب وهوى يجذبها، وإما بترهيب وخوف يقمعها.

فقال له صاحبه الناصح: والله لقد أدركت في هذا الدِّين مطلوبك، وفيه واللّهِ كلُّ مرادك ومرغوبك، فإنه الدين الذي جمع بين سعادة الدنيا والآخرة، وفيه اللذات القلبية والروحية والجسدية، ولا تفقد من مطالب النفوس الحقيقية شيئاً إلا أدركْتَه، ولا من أنواع المسرات شيئاً إلا حَصَّلتَه، ففيه ما تشتهيه الأنفس وتلذ الأعين، وسأوضح لك ذلك. فاعلم أن أصول اللذات المطلوبة: أولاً، راحة القلوب وسكونها وطمأنينتها، وفرحها وبهجتها وزوال همومها وغمومها. ثانياً، القناعة والطمأنينة بما أوتيه العبد من المطالب الجسدية، ثالثاً، استعمال ذلك على وجه يحصل به السرور والاغتباط. فهذه الأمور الثلاثة، مَنْ رُزِقَها واستعملَها على وجهها فقد نال كلَّ ما تعلق به طمعُ الطامعين، فإن جميع اللذات ترجع إلى ما ذكرنا.

فأما لذات القلوب وحصول سرورها وزوال كدرها فإنما أصل ذلك

بالإيمان التام بما دعا الله عباده الإيمان به من الإيمان بتوحده بجميع نعوت الكمال وامتلاء القلب من تعظيمه وجلاله ومن التألّه له وعبوديته والإنابة إليه وإخلاص العمل الظاهر والباطن لوجهه الأعلى، وما يتبع ذلك من النصح لعباد الله ومحبة الخير لهم وبذل المقدور من نفعهم والإحسان إليهم والإكثار من ذكر الله والاستغفار والتوبة فمن أوتي هذه الأمور فقد حصل لقلبه من الهداية والرحمة والنور والسرور وزوال الأكدار والهموم والغموم ما هو نموذج من نعيم الآخرة، وأهل هذا الشأن لا يغبطون أرباب الدنيا والملوك على لذاتهم ورياساتهم بل يرون ما أُعطُوه من هذه الأمور يفوق ما أُعطِيَهُ هؤلاء بأضعاف مضاعفة. وهذا النعيم القلبي لا يعرفه حق المعرفة إلّا من ذاقه وجرّبه فإنه كما قيل:

من ذاق طعم نعيم القوم يدريه ... ومن دراه غَدَا بالروح يشريه

فهذا إشارة لطريق هذا النعيم القلبي الذي هو أصل كل نعيم.

وأما الأمر الثاني فإن الله أعطى العباد القوة والصحة وما يتبع ذلك من مال وأهل وولد وخَوَلٍ وغيرها؛ والناس بالنسبة لهذه الأشياء نوعان: قسم صارت هذه النعم في حقهم مِحَناً ونقماً؛ وقسمٌ صار في حقهم نَهَماً وخيراتٍ ومنحاً. أما أهل الدين الحقيقي فقد قابلوا هذه النعم وتلقّوها على وجه الشكر لله والاغتباط بفضله وتناولوها على وجه الاستعانة بها على طاعة المنعم، وعلموا أنها من أكبر الوسائل لهم إلى رضى ربهم وخيره وثوابه إذا استعملوها فيما هُيئت له وخُلقت لأجله وقد رضوا بها عن الله كل الرضى، فإنهم علموا أنها من عند الله الذي له الحكمة التامة في جميع أقضيته وأقداره، وله الرحمة الواسعة في جميع تدابيره، وله النعمة السابغة في كل عطاياه وهو أرحم بهم من الخلق أجمعين فحيث علموا العلم اليقيني صدورها مِمَّن هذا شأنه قنعوا بما أعطوه منها، من قليل وكثير، كل القناعة، وسكنت قلوبهم عن التطلع والتطلب لما لم يقدر لهم.

ومتى حصلت الطمأنينة والقناعة والرضى عن الله بما أعطى فقد حصلت

الحياة الطيبة، فإذا أدركت حق الإدراك نعتَهم هذا عرفتَ أن نعيم الدنيا في الحقيقة هو نعيمُ القناعة برزق الله، وطمأنينة القلوب بذكر الله وطاعته، وأن الواحد من هؤلاء لو لم يكن عنده من هذه الأمور ـ وهي القوة والصحة والمال والأهل والولد وتوابع ذلك ـ إلاّ الشيء القليل لكان في راحة وسرور من جهتين:

جهة القناعة وعدم تطلع النفس وتشوفها للأمور التي لم تحصل.

وجهة ما ترجوه من ثواب الله العاجل والآجل على هذه العبادة القلبية التي تزيد على كثير من العبادات البدنية؛ فإن التعبد لله بمعرفة نعمه والاعتراف بها والرضى بها والرجاء لله أن يديمها ويُتمَّها وأن يجعلَها وسيلة إلى نعم أخرى وأن يجعلها طريقاً للسعادة الأبدية لا ريب أن هذه الأحوال القلبية من أفضل الطاعات وأجلِّ القربات، فكم من فَرقٍ بين سرور هذا الذي تعبد بروح الدين وحصلت له الحياة الطيبة، وبين من تلقى هذه النعم بالغفلة وعدم الاعتراف بنعمة المنعم وشقي بهمومها وغمومها، وكان إذا حصل له شيء من مطالب النفوس لم يرض به بل تشوّف إلى غيره وتطلّع لسواه فهذا يتنقل من كدر إلى كدر آخر، لأن قلبه قد تعلق تعلقاً شديداً بمطالب الجسد، فحيث جاءت على خلاف ما يؤمِّله ويريده قَلِقَ أشدَّ القلق، وهو لا يزال في قلق مستمر، لأن المطالب النفسية متنوعة جدًّا، فلو وافقه واحد لم يوافقه الآخر وربما اجتمع في الشيء الواحد سرورٌ من وجه، وحزنٌ من وجه آخر، فصفوه ممزوج بكدره، وسروره مختلط بحزنه، فأين الحياة الطيبة لهذا؟! وإنما الحياة الطيبة لأرباب البصائر والحِجَى الذين يتلقَّوْنها كلها بالقبول والقناعة والرضى.

وأما الأمر الثالث، وهو جهة استعمال هذه النعم، فصاحب الدين الصحيح يتناولها على وجه الشكر لله على نعمه والفرح بفضله، وينوي بها التقوى على ما خلق له من عبادة الله وطاعته، وينفقها محتسباً بها رضى الله وفضلَه وخلفَه العاجل والآجل، ويعلم أنه إذا أنفق على نفسه وأهله أو ولده

أو من يتصل به فإنما نفقته صادفت محلَّها ووقعت موقعها فلم يتثاقل كثرةَ النفقة في هذا الطريق لأنه يقول معتقداً: هذا أولَى ما بذلتُ فيه مالي، وهذا ألـزمُ ما قمتُ بـه من الواجبـات والفروض، وهـذا خير مـا قمت به من المستحَبَّات، وهذا أعظم ما أرجو له الخَلَف من الله حيث يقول وهو الكريم الوفي:

﴿وما أنفقتُم مِنْ شيءٍ فَهُوَ يَخْلِفُهُ وَهُوَ خيرُ الرّازقين﴾

[سورة سبأ: الآية ٣٩]

ولا يزال نصب عينيه احتساب الأجر في سعيه بكسبه وفي مصرفه أجناس ذلك وأنواعه وأفراده متفطّناً لقوله (على أنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت عليها حتى ما تجعله في فيّ امرأتك) فمن كان هذا وصفه فإن لذاته الدنيوية هي اللذات الحقيقية السالمة من الأكدار معما يرجو من الثواب العاجل والآجل من الله، ومن كانت هذه صفته سهل عليه الأخذ من حِلِّها ووضعها في محلها، ويسرت له أموره غاية التيسير.

وأما من استعمل هذه النعم على وجه الشَّرَه والغفلة، ولم يفكر في الاعتراف بفضل الله في كل الأوقات وبنعم الله، ولم يفرح بالنعم لأنها من فضل الله بل فرح بها فقط لموافقة عرضه النفسي ولا نَوَى بها الاستعانة على طاعة الله، ولا احتسب في نيلها وصرفها على المُنْفَقِ عليهم الأجر والثواب.. فمن كان هذا وصفه فإن الكدر والحزن له بالمرصاد؛ فإنه إذا فاتته بعض الشهوات النفسية حزن، وإن أدرك ما أدركه منها ولم يكن على ما في خاطره من كل وجه حَزِن، وإن أراد منه ولدُه ومن يتصل به نفقة أو كسوة واجبة أو مستحبة حَزِن، ولم تخرج منه إلاّ بشق الأنفس، وإن خرجت منه خرج معها بضعة من سرور قلبه، لأنه يحب بقاء ماله ويحزن لنقصه على أي وجه كان، وليس عنده من الاحتساب ما يهون عليه الأمر، هذا إن كان غير بخيل، فإن كان شحيح النفس مطبوعاً على البخل فإن حياته مـع أولاده وأهله والمتصلين به حياة شقاء وعذاب وأكدار متواصلة وأحزان مستمرة، لا إيمان عنده يهوِّن

عليه النفقات، ولا نفس سخية لا تستعصي عن نيل المكرمات فيا له من عذاب حاضر وعذاب مستمر، فأين هذا من ذاك الذي حصلت له الحياة الطيبة بأكملها.

هذا كله بالنظر إلى هذه الأمور الثلاثة التي هي أصل اللذات عند العقلاء، قد اتضح لنا أن صاحب الإيمان الصحيح هو الذي فاز باللذات الحقيقية وسلم من المكدرات..

ثم إذا عطفنا النظر إلى الطوارىء البشرية التي لا بد لكل عبد منها، وهي المصيبات التي تعتري العباد: من الأمراض المتنوعة وموت الأحبة وفقد الأموال ونقصها ووقوع المكاره بمن تحب وزوال المحابّ، وغيرها من أنواع المصائب، دقيقها وجليلها، رأيت المؤمن حقًّا قد تلقّاها بقوة وصبر واحتساب، وقد قام لها بارتقاب الأجر والثواب، وعلم أنها تقدير العزيز العليم، وأنها أقضيته صدرت من الرب الرحيم، فهان عليه أمرها وخفت عليه وطأتها فإنه إذا فكر فيما فيها من الآلام الشاقة قابلها بما تتضمنه من تكفير السيئات وتكثير الحسنات ورفعة الدرجات والتخلق بأخلاق الكرام والقوة والشجاعة، وإذا أنهكت بدنه وماله رآها مُصْلِحةً لقلبه وروحه، فإن صلاح القلوب بالشكر لله على نعمائه والصبر على بلائه، وانتظار الفرج من الله إذا ألَمَّت الملمات، واللجوء إلى الله عند جميع المزعجات المقلقات. فأقل الأحوال عند هذا المؤمن أن تتقابل عنده المصائب والمحابّ والأفراح والأتراح، وقد تصل الحال بخواص المؤمنين إلى أن أفراحهم ومسراتهم عند المصيبات تزيد على ما يحصل فيها من الحزن والكدر الذي جبلت عليه النفوس.

فأين هذه الحال من حال من تلقى المصيبات التي لا بد للخلق منها بقلب منزعج مرعوب وخشعت نفسه المهينة لما فيها من الشدائد والكروب، فبقيت الحسرات تنتاب قلبه وروحه، وزادت مصائب قلبه على مصائب بدنه،

ليس عنده من الصبر وارتقاب الثواب ما يخفف عنه الأحزان، ولا من الإيمان ما يهوِّن عنه الأشجان؛ تعتريه المصائب فلا تجد عنده ما يخففها، فتعمل عملها في قلبه وروحه وبدنه وأحواله كلها.. القلب مليء من الهم والغم والألم، والخوف السابق واللاحق قد ملأ نفسه فانحل لذلك لبُّه وانحطم، وقد ضعف توكله على الله غاية الضعف، حتى صار قلبه يتعلق بمن يرجو نفعه من المخلوقين؟ فيا لها من مصائب دنيوية اتصلت بالمصائب الدينية والخلقية وتراكم بعضها فوق بعض حتى صار عنده أعظم من الجبال الرواسي.

فوالله لو علم أهل البلاء والمصائب بما في الإيمان والروح والتسلية والحياة الطيبة لسارعوا إليه، ولو في هذه الحال التي هم فيها مضطرون إلى ما يخفف عنها آلامهم، ولا يجدونه إلا في الإيمان الصحيح الحقيقي وما يدعو إليه.

ومما يتعلق به سرور الحياة، ونعيمها، أو همها وغمها، معاشرة الخلق على اختلاف طبقاتهم، فمن عاشرهم بما يدعو إليه الدين استراح، ومن عاشرهم بحسب ما تدعو إليه الأغراض النفسية، فلا بد أن يكون عيشه كَدِراً، وحياته منغصة.. وتوضيح ذلك أن الناس ثلاثة أصناف: رئيس، ومرؤوس، ونظير.

أما من له رياسة حكم، أو ثروة، وله أتباع وحاشية، فله معهم حالان: حالة فيما يفعله معهم، وحالة فيما يصيبه من أتباعه من خير وشر، وموافق للطبع ومخالف له؛ فإن هو حكّم الدين والشرع، في الحالتين استراح، وله أجر من الله، إذا استعمل العدل معهم، واستعمل النصح والإحسان، وقابل المسيء منهم بالعفو، وشكرهم على فعل المعروف والخير، مبتغياً بذلك وجه الله، وأيضاً فإنه إذا تأمل فيما فعله من خير اطمأنت نفسه وانشرح صدره، فأين هذا من الرئيس الذي لا يبالي بظلم الناس في دمائهم وأموالهم وأعراضهم، ولا يبالي بسلوك طرق العدل والإنصاف، وليس له صبر على أية

أذية تصيبه من رعيته؟ فهو من أتباعه في نكد مستمر، ورعيته قد ملئت قلوبهم من مقته وبغضه، يتربصون به الدوائر والفرص، حتى إذا وقع في أقل شيء أعانوا عليه أعدى أعدائهم، فهو معهم غير مطمئن على حياته ولا على نعمته، لا يدري متى تفجؤه البلايا، ليلاً أو نهاراً. . هذه حالة الرئيس على وجه الإجمال. .

وأما حالة المرؤوس، فإن أطاع الدِّين في وظيفته وأطاع حاكمه أو سيده، أو والده، واستعمل الآداب الشرعية في معاملته، والأخلاق المرضية، فهو مع طاعته لله ولرسوله قد استراح وأراح، وطابت عنه نفس رئيسه، وأمِنَ عقوبته، وأمَّل إحسانه وبِرّه ومحبته، وأمّا من تعدّى طوره، وعصى متبوعه والتوى، فإنه لا يزال متوقعاً لأنواع المضار، يمشي خائفاً وَجِلاً لا يَقرُّ له قرار، ولا يستريح له خاطر. .

وأما حالة النظير المساوي فإن جمهور من تعاشرهم من الخلق إذا خالقتهم بالخلق الحسن، اطمأنت نفسك، وزالت عنك الهموم، لأنك تكتسب بذلك مودتهم، وتخمد عداوتهم، مع ما ترجوه من عظيم ثواب الله على هذه العشرة التي هي من أفضل العبادات، فإن العبد يبلغ بحسن خلقه، درجة الصائم القائم. وحسن الخلق له خاصية في فرح النفس، لا يعرف ذلك حق معرفته إلّا المجرِّبون. . فأين حال هذا ممن عاشر الناس بأسوأ الأخلاق؟ فخيره ممنوع، وشره غير مأمون، وليس له أقل صبر على ما يناله من المكدرات، فهذا قد تنغصت عليه حياته، وَحَضَرَتْهُ همومه وحسراته، فهو في عناء حاضر، ويخشى من الشقاء الآجل. . وأما معاشرته مع أهله وأولاده ومن يتصل به فإنه يتأكد عليه القيام بالحقوق اللازمة، تامّة لا نقص فيها ولا تبرم؛ فمن عامل هؤلاء بما أمر الله ورسوله، راجياً بقيامه به ثواب ربه ورضاه، عاش معهم عيشة راضية، ومن كان معهم في نكد وسوء خلق مع الصغير والكبير، يخرج من بيته غضبان ويدخل على أهله وولده متكدراً ملآن، فأي حياة لمن كانت هذه حاله؟ وما الذي يرجوه حيث ضيع ما فيه فرحه ومسراته؟ وأما

عشرته مـع معامليه، فإن استعمل معهم النصـح والصدق وكان سمحاً إذا باع، سمحاً إذا اشترى، سمحاً إذا قضى، سمحاً إذا اقتضى ـ حصلت له الرحمة، وفاز بالشرف والاعتبار، واكتسب مودة معامليه ودوام معاملتهم، ولا يخفى ما في ذلك من طيب الحياة، وسرور النفس، وما في ضدها من سوء الحال وسقوط الشرف، وتنغص الحياة.

والفارق بين الرجلين هو الدين، فصاحب الدين منبسط النفس، مطمئن القلب.. فقد تبين لك أن السعادة واللذة الحقيقية بجميـع أنواعها تابعة للدين.. واعلم يا أخي أن الدين نوعان:

أحدهما أعمالٌ وأحوال وأخلاق دينية ودنيوية، وكما ذكرنا أنه لا سبيل إلى حصول الحياة الطيبة إلا بالدين..

والثاني: علوم ومعارف نافعة، وهي علوم الشرع والدين، وما يعين عليها ويتوصل إليها به، فالاشتغال بها من أَجَلِّ العبادات، وحصول ثمرتها من أكمل اللذات، ولا يشبهه شيء من اللذات الدنيوية، واعتبر ذلك بحال الراغبين في العلم تجد أكثر أوقاتهم مصروفة في تحصيل العلم، فيمضي الوقت الطويل، وصاحبه مستغرق فيه يتمنى امتداد الزمن، وهذا عنوان اللذة، فإن المشتاق يقصر عنده الوقت الطويل، ومن ضاق صدره بشيء يطول عليه الوقت القصير.

وصاحب العلم في كل وقت مستفيد علوماً يزداد بها إيمانه، وتكمل بها أخلاقه، والمتصفـح للكتب النافعة، لا يزال يعرض على ذهنه عقول الأولين والآخرين ومعارفَهم وأحوالهم الحميدة، وضدها، ففي ذلك معتبرٌ لأُولي الألباب.. فكم من قصة تمرُّ عليك في الكتب تكتسب بها عقلاً جديداً، وتسلّيك عند المصائب، بما جرى على الفضلاء، وكيف تلقُّوها بالرضا والتسليم، واغتنموا الأجر من العليم الحكيم.

والعلم يعرِّفك طرقاً تدرك بها المطالب، وتدفـع بها المكاره والمضار،

والعقل عقلان: عقل غريزي، وهو ما وضعه الله في الإنسان من قوة الذهن في أمور الدين والدنيا، وعقل مكتسب، إذا انضم إلى العقل الغريزي ازداد صاحبه حزماً وبصيرة. فكما أن العقل الغريزي ينمو بنمو الإنسان حتى يبلغ أشده، فكذلك العقل المكتسب له مادتان للنمو: مادة الاجتماع بالعقلاء والاستفادة من عقولهم وتجاربهم، تارة بالاقتداء، وتارة بمشاورتهم ومباحثتهم، فكم ترقى الرجل بهذه الحال إلى مراقي الفلاح، ولهذا كان انزواء الرجل عن الناس يفوته خيراً كثيراً، ونفعاً جليلاً، مع ما يحدثه الاعتزال من الخيالات وسوء الظن بالناس، والإعجاب بالنفس الذي يعبر عن نقص الرجل، وربما ضر البدن، فإن مخالطة الناس تفتح أبواباً من المصالح، وتسلّيك، وتقوِّي قلبك، وفي ضعف القلب ضرر على العقل، وضرر على الدين، وضرر على الأخلاق وضرر على الصحة.

وينبغي للإنسان أن يعامل الناس، بحسب أحوالهم، كما كان النبي ﷺ يحسن خلقه مع الصغير والكبير قال تعالى:

﴿خذ العفو﴾ [سورة الأعراف: الآية ١٩٩]

أي خذ ما صفا لك من أخلاق الخَلْق، ودع عنك ما تعسّر منها.. فيجالس أبناء الدنيا بالأدب والمروءة، والأكابر بالتوقير، والإخوان والأصحاب بالانبساط، والفقراء بالرحمة والتواضع، وأهل العلم والدين بما يليق بفضلهم.. فصاحب هذا الخلق الجليل تراه مبتهج النفس في حياة طيبة..

وأما المادة الثانية للعقل المكتسب فهي الاشتغال بالعلوم النافعة، فتستفيد بكل قضية رأياً جديداً، وعقلاً سديداً، ولا يزال المشتغل بالعلم يترقى في العلم والعقل والأدب. والعلم يعرّفك بالله، وكيف الطريق إليه، يعرِّفك كيف تتوسل بالأمور المباحة إلى أن تجعلها عبادة تقرِّبك إلى الله. والعلم يقوم مقام الرياسات والأموال. فمن أدرك العلم فقد أدرك كل شيء، ومن فاته العلم فاته كل شيء. وكل هذا في العلوم النافعة. وأما كتب الخرافات

والمجون فإنها تحلّل الأخلاق وتفسد الأفكار والقلوب، بحَثّها على الاقتداء بأهل الشر، وهي تعمل في الإيمان والقلوب عمل النار في الهشيم..

فلما تلا النصيح لصاحبه هذه المواضيع، وبرهن عليها، قال له المنصوح: والله لقد انجلى عني ما أجد في أول موضوع تلوته علي، وانزاح عني الباطل في شرحك الأول. وإن مجلسك يا أخي ونصيحتك بهذه الطريقة النافعة تَعْدِلُ عندي الدنيا وما عليها، فأَحْمدُ الله أولاً حيث قيضك لي، وأشكرك شكراً كثيراً حيث وفَّيت بحق الصحبة، ولم تصنع ما يصنعه أهل العقول الذين إذا رأوا من أصحابهم ما يسوؤهم قطعوا عنهم حبل الوداد في الحال، وأعانوا الشيطان عليهم، فازداد بذلك الشر عليهم، وضاع بينهم التفاهم. وإني لا أنسى جميل معروفك حيث رأيتني سادراً في المَهَامِهِ مغروراً بنفسي معجَباً برأيي، فأريتني بعيني ما أنا فيه، وأوقفتني بحكمتك على الهلاك الذي وقعت فيه، فالآن أستغفر الله مما مضى وأتوب إليه، وأسأله الإعانة على سلوك مرضاته، وأفزع إليه أن يختم بالصالحات أعمالي، وأحمد الله أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً، فإنه مولى النعم، دافع النقم، غزير الجود والكرم.

انتهى وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه.

تَنزِيهُ الدِّينِ وَحَمَلَتِهِ وَرِجَالِهِ

مِمَّا افتراهُ القصيمي في "أغلاله"



تنزيه الدين وحملته ورجاله

مما افتراه القصيمي في "أغلاله"



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضلَّ له ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ تسليماً كثيراً.

أما بعد، فإني قد وقفت على كتاب صنَّفه عبد الله بن علي القصيمي سماه (هاذي هي الأغلال) فإذا هو محتوٍ على نَبْذ الدين والدعاية إلى نبذه والانحلال عنه من كل وجه؛ وكان هذا الرجل قبل كتابته وإظهاره لهذا الكتاب معروفاً بالعلم والانحياز لمذهب السلف الصالح، وكانت تصانيفه السابقة مشحونة بنصر الحق والرد على المبتدعين والملحدين، فصار له بذلك عند الناس مقام وسمعة حسنة، فلم يرعَ الناس في هذا العام حتى فاجأهم بما في هذا الكتاب، الذي نسخ به وأبطل جميع ما كتبه عن الدين سابقاً.

وبعد ما كان في كتبه السابقة معدوداً من أنصار الحق، انقلب في كتابه هذا من أعظم المنابذين له، فاستغرب الناس منه هذه المفاجأة الغريبة لسوابقه؛ ولسنا بصدد التعرض للأسباب التي دعته لكتابة هذا الكتاب، وكثير من الناس يظنون به الظنون التي تدل عليها القرائن، وليست بعيدة من الصواب، لِظَنِّ بعضهم أنه ارتشى من بعض جهات الدعاية الأجنبية اللادينية، ولكن لَمَّا كتب هذا الكتاب وطبعه ونشره بين الناس وجعله دعاية بليغة لنبذ دين الإسلام، بله

غيره من الديانات والمبادىء الخلقية، فكان هذا أكبر عداء ومهاجمة للدين وجب على كل من عنده علم أن يبين ما يحتوى عليه كتابه من العظائم خشية اغترار من ليس له بصيرة بكلامه حيث كان معروفاً قبل ذلك من علماء المسلمين ولم يدر ما طرأ عليه من الانقلاب.

وإننا نعلم أن الذين يقرؤون كتابه ويقفون عليه ثلاثة أقسام:

(القسم الأول) من له بصيرة ومعرفة وتفريق بين الحق والباطل، ومعرفة بحقيقة الدين، فهذا لا يحتاج إلى التنبيه بل مجرد وقوفه على كلامه وفهمه يكفيه معرفة ببطلانه وفساده، لأن هذا القسم من الناس لا تغرهم الألفاظ المزخرفة ولا الاستدلالات المزورة المبهرجة.

(القسم الثاني) من وقف على كتبه السابقة، ثم على كتابه هذا ورأى ما فيها من الاضطراب والتناقض والتضارب وعدم الاستقرار على قول ورأي واحد، يقول القول اليوم فيهدمه بالغد ويبني ما هدمه ويهدم ما بناه، فبينما تراه يدعي أنه ينصر الدين ويغار على المسلمين إذ تراه ملحاً في هدم أصول الدين وقواعده حاملاً على حَمَلته متهكماً بالعلماء والمرشدين مؤيساً لهم من الرقي في الحياة ما داموا متمسكين بدين الإسلام. وبينا تراه يحط على أئمة الدين ومصابيح الدجى إذ يصب الثناء والمدح على أئمة الكفر وزنادقة الملاحدة ويعظمهم غاية التعظيم، وبينا تراه يذم القديم ويحث على رفضه ومراده به ما جاء به الدين علوماً وأخلاق وأعمالاً، ويحث على الأخذ بكل جديد، إذ تراه متناقضاً يحث على اتباع المنحرفين كأرسطو وأفلاطون والفارابي وابن سينا ونحوهم من المتقدمين والمتأخرين، إلى غير ذلك من مناقضاته التي توجب للناظر فيها أن يهدر كلامه ويسقطه من الاعتبار ولو لم يكن من أهل العلم والإبصار.

وأما (القسم الثالث) الذين لا بصيرة لهم يميزون بها بين الحق والباطل ولا وقفوا على تناقضه وعدم استقراره على رأي واحد فإنهم يخشى عليهم من الاغترار بكلامه، لأنهم يسمعون عبارات مزخرفة واستدلالات مموهة، لأنه يردد

المعنى الضئيل بعبارات كثيرة وأساليب متنوعة، ونحن لا ننكر ما في كلامه وكتابه من المعاني الصحيحة المطروقة التي لم يزل أهل العلم يقولونها ويبدونها من الحثّ على تعلُّم العلوم وفنون الصنائع النافعة، وما فيه من ذم الجهل وآثاره الضارة وما فيه من تأخر المسلمين في الفنون العصرية وما فيه وصف تفوق غيرهم في فنون المادة، فقد ذكر أهل العلم من هذه الأمور أكثر مما ذكر هذا الرجل ولم يبين ما بيَّنوه ولا شرح الداء الذي أصاب المسلمين حقيقة ولا كيفية الدواء.

والمقصود أن ما في كتابه من الحقائق لم يكن هو أول من قالها بل لم يزل أهل المعرفة يقولون ما هو أتم منها، وإنما المنكر الفظيع والطامّة الكبرى ترويجه بهذه الأمور على من لم يعرف الحقائق، وجعلها له كالأساس الذي يحمل منه على الدين وأهله الحملات المنكرة المتكررة.

عبد الرحمٰن بن ناصر السعدي



مقدمة ونظرة إجمالية
في محتويات ومواضيع هذا الكتاب

من نظر فيه وتأمله حق تأمله عرف أنه ما كتب أشد وطأةً وأعظم عداوةً ومحاربةً للدين الإسلامي ومنفراً منه، وأنه ما اجترأ أحد من الأجانب وغيرهم بمثل ما اجترأ عليه هذا الرجل ولا افترى مفترٍ على الدين كافترائه ولا حرّف أحد له نظير تحريفاته، وما صرح أحد بالوقاحة والاستهزاء والسخرية بالدين وأصوله وتعاليمه وأخلاقه وآدابه وحَمَلته كاستهزائه وسخريته؛ فإنه اشتمل على نبذ الدين ومنابذته ومنافقته ثلاثة لا تبقي من الشر شيئاً إلا تضمنته فإنه صريح في الانحلال عن الدين بالكلية وخروج تام عن عقائده وأصوله فضلاً عن فروعه وهو أكبر دعاية للإلحاد. ومقاومة للدين وأهله وفيه من البهرجة والتزويرات التي جعلها في صورة نصر الدين ما يعد من أعظم النفاق والكيد والمكر للإسلام وأهله

﴿ولا يحيق المكر السيِّىءُ إلا بأهله﴾ [سورة فاطر: الآية ٤٣]

وجملة ذلك أنه تلقى عن جميع أعداء الدين ما وجّهوه إلى الدين وإلى أهله من جميع ألوان الشُّبه التي تدعو إلى الكفر والتكذيب بالدين، وزاد عليهم زيادات واستدرك أموراً لم يصلوا إليها؛ فإن النافين للباري الجاحدين له: كزنادقة الدهرية وفرعون وأشياعه، الذين صرحوا بجحد رب العالمين بالكلية وتكذيب رسله جهراً وعلناً، ثم أظهره زنادقة الاتحاديين بأسلوب آخر: وهو أن الوجود كله ــ واجبَهُ وممكنَهُ ــ واحد بالعين، فلا ثم رب ولا مربوب ولا خالق

ولا مخلوق، الجميع شيء واحد، ثم أظهره هذا الكاتب ـ صاحب كتاب «الأغلال» ـ بأسلوب أشنع من ذلك كله، حيث زعم أنه لا فرق بين الخالق والمخلوق، وأن من فرّق بينهما من الأنبياء والرسل وأهل الأديان فهو غالط ضالٌ عنده. أعداء الرسول تنوَّعوا في تكذيبه فقالوا ساحر وشاعر وقالوا مفتر كذاب. وزنادقة الفلاسفة قالوا إن الرسل كذبوا لمصلحة الناس وخيلوا للناس تخييلات خالية من الحقائق.

وهذا صاحب «الأغلال» جاء بوجه آخر، حيث حلّل بزعمه حياة النبي ﷺ ذلك التحليل الخبيث الباطل بأنه يخلو بالطبيعة ويناجيها، وتأخذ بلبه وعقله ويظل ليله ونهاره نازعاً إليها، وقد افتتح بها رسالته، بخلوته بها ومناجاتها في غار حراء، وختمها به حيث كان ينزع إليها وهو في سياق الموت، ويقول في الرفيق الأعلى. فهذا التحليل الخبيث الذي لا يروج على الصبيان قد أخذه بعينه من دعاة النصارى ومضلليهم، إذ قالوا هذا القول الذي هو التكذيب المحض، فعند صاحب «الأغلال»: ليس ثَمَّ وحي ولا مناجاة لله، ولا نزول جبريل بالوحي من عند الله، وإنما ذلك خيال لا حقيقة فظن بجهله أنه بهذا الكلام المموه يسلم من الشناعة.

أعداء الرسل من الدهريين قالوا:

﴿ما هِيَ إلَّا حياتُنا الدُّنيا نموتُ ونَحيا ومَا يُهلِكُنا إلَّا الدهر﴾

[سورة الجاثية: الآية ٢٤]

وهذا القصيمي يقول: «ما هي إلا الطبيعة تتفاعل وتتطور وتدير أمر العالم وتدبِّره وتنظِّم الأمور الجلية والدقيقة»؛ وأنكر قضاء الله وقدره، ورجَّع ذلك إلى العلم بانتظام الطبيعة، وهذا إنكار منه لله ولأفعاله ولصفاته. وكما أنكر توحيد الربوبية فقد أنكر توحيد الإلٓهية والعبادة، ولم يرتَض بما قاله المشركون بل أنكر عبادة الله بالكلية، وأنكر الافتقار إليه، وتهكّم بالمفتقرين إلى ربهم الداعين لله المخلصين لربهم، وملأ كتابه من السخرية بهم. وكما أنكر الربوبية والإلٓهية

والرسالة ـ إذ فسّرها بذلك التفسير الخبيث الذي يرجع إلى نفي الرسالة ـ فقد أنكر عقوبات الله ومثوباته الدنيوية والأخروية، وأنكر أسبابها وسخر بالمؤمنين بها. وكذلك رمى جميع طبقات الأمة وخصّ منهم العلماء الأعلام وهداة الأنام بضعف العلم والعقل والرأي، وأوجب الكفر بهم وبعلومهم، وبما قالوه وصنفوه من كتب الحديث والتفسير والفقه والأصول والفروع، وجعلهم مجرمين يستحقون العقوبة وأهدر فضائلهم بالكلية.

وأكبر من ذلك وأطمُّ أنه باهَتَ وصرَّح بتحقير الأنبياء تحقيراً لم يصل إليه ملحد، إذ صرّح بأن جميع الرسل والأنبياء والهداة من أتباعهم لم ينفعوا الناس في الحياة بشيء من النفع، ولم يقدروا أن يصيروا فيها مخلوقات متألقة لهم فضائل يهتدى بها. وكما رمى الأنبياء وأهل الأديان الصحيحة كلهم ولم يستثن منهم أحداً فإنه عظم زنادقة الملحدين، الأولين منهم والآخرين، وأوجب الأخذ عنهم والحذو على منوالهم، وحتم نبذ القديم الذي في مقدمته «الكتاب» و«السنة» وما عليه الصحابة والتابعون، وأوجب أن تتخذ ثقافة جديدة إلحادية ينبذ فيها الدين الصحيح ويكفر به وبحملته ويعتقد أن الصحابة في طور الأطفال أو طور قريب من طور الحيوانات السذج، وأنهم لا يعلمون الأمور على حقيقتها وإنما يعلمون ظاهراً من الحياة الدنيا. وإنما العلم والفضل منحصر عنده في الأجانب الإفرنج.

وسلك مسلك الإباحيين في التهتك والإباحة، وكذّب ما جاء في الكتب وعلى ألسنة الرسل من قصّة آدم وزوجه وذريته، فزعم أن الإنسان الأول مخلوق شبيه بالحيوان لا يقدر على النطق ولا التخاطب بوجه من الوجوه، ثم انتقل إلى طور الإشارات في مدد طويلة ثم بعد مدد طويلة جداً تدرج شيئاً فشيئاً حتى انتقل إلى طور التخاطب بالألفاظ المبهمة الساذجة.

وكذب ما جاءت به الرسل أن الله علم آدم الأسماء كلها وأسجد له ملائكته، واتبع سفهاء الخرافيين، وكذّب جميع النصوص من الكتاب والسنة

الواردة في التزهيد في الدنيا والترغيب في الآخرة، وفي فضل الصبر على المصائب وثواب أهلها واستهزأ بها وبأهلها وملأ كتابه من السخريات والاستهزاءات وكل هذه الحقائق وما هو أكثر منها قد تضمنها كتابه المذكور كما سنشير إليها مفصلة مشاراً إلى صفحاتها من كتابه المذكور.

فصل

ولما كان هذا الكتاب موجهاً إلى قلب الدين وروحه، وإلى هدم علومه وأصوله وقواعده وجميـع مقوماته، وكان هذا الدين ــ بذاته وحقيقته، واشتماله على أعظم الحقائق وأجلها وأنفعها، وعلى البراهين الساطعة والأنوار المتلألئة ــ يدفـع ويبطل كل ما يقوم في وجهه من الشُّبُهات ويقاومه من الأقوال الباطلة، أحببت أن أشير إشارة لطيفة قبل إبطال قول هذا الكتاب إلى بعض محاسن هذا الدين، وأنه لا سبيل لأحد من الخلق أن يبطل شيئاً من أصوله وقـواعده وأسسه، وأن هذا الدين العظيم تزول السموات والأرض والجبال وأصوله راسيات وقواعده ثابتات وأنواره مشرقة وبراهينه للباطل محرقة، فهو الميزان الأعظم الذي توزن به الأمور الدينية والأمور العقلية والأمور الدنيوية، وأبين عند ذلك منافاتها لقول هذا الكاتب.

وهذا الرجل لا بد قد شعر أن الناس لا يشكّون ولا يمترون في منافاة كتابه وأقواله للدين، فتراه في مطاوي كتابه يعتذر ويدَّعي أنه مؤمن بالله ورسوله وبريء من الإلحاد. أفيظن أن الناس يقيمون لاعتذاره وزناً؟ وكيف تقـع اعتذاراته الطفيفة التافهة في جانب حملاته الشديدة على الدين والحث البليـغ على نبذه وعلى سلوك طريق الملحدين؟ كيف يقبل اعتذار من هو مجدٌّ مجتهد في هذه المواضيـع الخبيثة الباطلة، فهل هذا إلا من باب السخرية والتمويه على الأغرار؟ ونحن نكتب ما يجب علينا كتابته من رد اعتداءاته على الدين والتنبيه على بطلانها كما هو الواجب المتعين على كل مسلم، ونرجو الله أن يعيده إلى الحق بالتوبة والتنصل ونقض ما كتبه واجترأ عليه.

(واعلم) أن مدار ما بَنَى عليه بحوثه الباطلة واحتج لها وبرهن عليها ورددها أمران:

(أحدهما) أن المسلمين في هذه الأوقات الأخيرة متأخرون عن غيرهم في الفنون العصرية والاختراعات والصناعات الراقية وعلوم الطبيعة بأنواعها.

(والثاني) أن غيرهم مَهرَ في هذه الأمور مهارة لا تتصورها الأفكار. ثم بنى على هذين الأمرين جميع بحوثه الباطلة، ورتّب على ذلك أنه يجب رفض ما عليه المسلمون من عقائد وأخلاق وعلوم وأعمال؛ وقرر في كتابه: أن الدين الإسلامي أغلال وقيود تقيد الإنسانية عن التقدم والارتقاء في درج الكمال؛ وفي مقابلة ذلك حث ورحّب بكل ما أتى به الآخرون، من مفاسد وعقائد وأخلاق وأعمال وخير وشر، وقرر أن هذا هو الرشد والفلاح وبدء النجاح. وكتابه كله يدور على هذا الأصل الذي يعرف كل من له أدنى بصيرة أنه بنيان على شفا جرف هار، وأن أقل نظر يوجه إليه وأقل برهان يقابله يبطله، وأن هـذا الاستدلال هو بالتّرهات والبهرجات أولى منه بالحقائق الثابتة؛ فإذا تبين بطلان أصله الذي بنى عليه جميع بحوث كتابه بطل كل ما بنى عليه، فنشير هنا إلى هذا ثم نتتبع ما اشتمل عليه كتابه من المواضيع الفاسدة (فنقول):

الدين الإسلامي هو دين العدْل والرحمة والعلم والحكمة، وهو دين المدنية الزاهرة المبنية على صلاح القلوب والأرواح وصلاح الدين والدنيا، وعلى السعي إلى الكمال والرقي في معارج السعادة والفلاح، وهو الدين الذي حثّ على كل خير ونَفْع وصلاح وإصلاح، وهو الدين الذي ساوى بين طبقات الخَلْق في القيام بالعدل والحقوق فلم يبح الظلم بوجه من الوجوه: الغني والفقير والشريف والوضيع والقوي والضعيف والعزيز والذليل، كلهم عنده سواء، قد شملهم عدلُه ورحمتُه وهو الدين الذي يحث على القيام بما خلق الله الخلق لأجله، وهو عبادة الله وحده والإنابة إليه والتعبُّد له ظاهراً وباطناً ودوام الافتقار إليه، وهو الدين الذي يأمر بجميع معالي الأخلاق ومحاسنها وينهى عن جميع مساويها وأراذلها.

وهو الدين الذي تصلح به الأحوال: فكما حثّ على القيام بإصلاح الدين فقد حث على القيام بمصالح الدنيا النافعة، وكما أمر بتعلم العلوم والفنون التي ترجع إلى الإنابة إلى الله وعبوديته فقد حثّ على تعلّم العلوم والفنون التي تعين على قيام حياة الأمة وإصلاح أحوالها واستعدادها لمقاومة الأمم الأخرى ومغالبتها والوقاية من شرورها وأضرارها، وكما أمر بتعلم علوم التوحيد والعقائد والأخلاق التي ترجع إلى صلاح القلوب والأرواح فقد أمر بالتعلم والتفقّه في الأحكام التي ترجع إلى القيام بالعبادات الظاهرة والمعاملة العادلة والقيام بجميع الحقوق المتنوعة على وجه الوفاء والعدل وموافقة الحكمة.

وكذلك أمر بتعلم الفنون الحربية والآداب العسكرية، والاستعدادات السياسية والصناعات النافعة فقال تعالى في جانب مقاومة الأعداء ومهاجمتهم:

﴿وأعدُّوا لهمْ ما ٱسْتَطَعْتُم مِنْ قُوة﴾ [سورة الأنفال: الآية ٦٠]

وهذا شامل لكل ما تتعلق به الاستطاعة من أنواع العلوم والفنون العسكرية الموجودة في وقت التنزيل، والتي تحدث إلى يوم القيامة من قوة عقلية وسياسية، داخلية وخارجية، وصناعات نافعة وتعلم رمي وركوب، وسائر الفنون التي لا تتم مقاومة الأعداء إلا بها، وقال في جانب المدافعة:

﴿يأَيُّها الذين آمَنُوا خُذوا حِذْرَكُم﴾ [سورة النساء: الآية ٧١]

فأمر المؤمنين بأخذ حذرهم من عدوهم، وهو التَّوقِّي والوقاية، والاحتماء من عدوان الأعداء بكل وسيلة وسبب تحصل به الوقاية من شرهم ومكائدهم وأسلحتهم ومداخلهم ومخارجهم، وذلك يختلف باختلاف الأحوال والأزمان. وكل آية أو حديث فيه الأمر بالجهاد والحث عليه فإنه يدخل فيه القيام بجميع الشؤون التي تعين على الجهاد، ويختلف ذلك باختلاف الأحوال والأزمنة والأمكنة، وهذا من البراهين على أن هذا الدين والشريعة تنزيل من حكيم حميد عليم بكل شيء فإن إرشاداته العالية كما ترى تصلح لكل زمان ومحل بل لا تصلح الأمور إلا بها.

وكما أنه أمر بالاستعداد بالقوة المادية فقد أمر بالاستعداد بالقوة المعنوية، حيث أمر الناس وحثَّهم على الاجتماع والألفة بين المسلمين والاتفاق على جميع مصالحهم الكلية، كما أمر بذلك في المصالح الجزئية في كل ما يأتون وما يَذَرُون في أحوالهم الداخلية وأحوالهم الخارجية، وأمرهم بالإيمان الكامل والتوكُّل القوي على الله، وتمرين النفوس على القوة والشجاعة والتدرب في كل أمر نافع في الدين والدنيا؛ فالدين يحثّهم على القيام بجميع الأسباب النافعة التي تصل إليها قواهم واستطاعتهم، وعلى التوكل على مُسبِّب الأسباب وخالقها ومدبِّرها، ويبين لهم أن الأمرين متلازمان لا يقوم أحدهما إلا بالآخر، فالأسباب وإن عظمت وقويت فإنها محكومة بقضاء الله وقدره، ولا يتم للقائم بها أمره من كل وجه إلاّ بتوكله واعتماده على الله تعالى، مسبِّبها ومصرِّفها، والقابض على ناصيتها وأزمتها.

ويخبركم الدين مع ذلك أن التوكل وحده بدون فعل الأسباب وبدون القيام بالمقدور من الشؤون الدينية والدنيوية ليس بتوكُّل حقيقي بل هو ضعف وعجز، فكلما قوى تَوكُّلُ المسلمين على ربهم قويت أعمالهم النافعة وقويت هممهم، وانبعثت عزائمهم إلى جميع مصالحهم، والربُّ تعالى لقيامهم بالأمرين وتحقيقهم للتوكل عليه واجتهادهم في فعل الأسباب يُعِينُهم، وييسر لهم أمورهم، ويحقق لهم رجاءهم، وينزِّل عليهم من نصره ومعونته وتأييده بحسب قيامهم بالأمرين.

والنصوص من الكتاب والسنة تحثُّ على الأمر بالتوكل على الله في كل الأمور، والأوامِر بالأخذ بجميع الأسباب النافعة لا تنحصر، بل الدين كلُّه قيامٌ بالأسباب وتوكل على مسببها ومصرفها. وهذا الذي نُبِّهنا عليه من الدين الإسلامي هو من الكمال الذي لا يقاربه كمال، ويسقط به ويضمحل قول هذا الكاتب الذي يقول: إن الإيمان بقضاء الله وقدره والتوكُّلَ على الله يوهن المسلمين ويضعفهم، وأنه يجب عليهم ترك ذلك، وأن التوكل على الله هو العلم

بنظام الطبيعة، وكذلك الإيمان بالقضاء والقدر كما صرح بذلك في صفحات (١٧) و(٢٩) و(٢٦٨) و(٣١٥) من كتابه. ويتضح بذلك أن المسلمين حقيقةً، المتبعين لإرشادات دينهم وتعاليمه، هم المتوكلون على الله حقيقةً، وأنهم أقوى الخلق على فعل الأسباب امتثالاً لأمر ربهم وطلباً لمصالحهم واستمداداً من قوته وارتقاباً لثوابه، وأن الدين الإسلامي يبطل الطريقين الذميمين: طريق العجز والضعف، الذي يتعلل صاحبه أنه متوكل على الله وإنما هو مهين، ساقط الهمة، معتذر بما لا يعذر به، وطريق الملحدين المعطِّلين، الذين يعتمدون على الأسباب، ويرونها مستقلة منقطعة عن قضاء الله وقدره، وأن الله لا يتصرف في الأسباب عندهم بإيجاد ولا تقوية ولا إضعاف ولا بمنعها ولا له قدرة على معارضتها، كما قرره صاحب هذا الكتاب في ثنايا كتابه خصوصاً في الفصل الأخير المعنون بمشكلة لم تحل.

وهذا هو التعطيل المحض والنفي لربوبية الله ولأفعاله، وهو في الحقيقة مذهب الدهريين الطبائعيين الجاحدين لله بالكلية، وقد سلك أيضاً مسلك الدهريين في هذا الذين يقولون ما هي إلَّا حياتنا الدنيا نموت ونحيا، المنكرين للثواب والعقاب، حيث أنكر أن الإيمان والتقوى والعمل الصالح سبب للثواب العاجل والآجل، وأن الكفر والفسوق والعصيان أسباب للعقوبات العاجلة والآجلة، وتهكم بذلك وبالقائلين به المعتقدين له، كما صرح به وردَّده في الصفحات (٣٥) و(١٦٥) و(١٧٨) و(٣١٥) و(٣١٩) و(٣٢٥) والسبب الوحيد عنده في المصائب الدنيوية وضدها إنما هي الأسباب المادية فقط، وعمل الطبيعة.

ثم لم يزل يقرر هذا الأصل الخبيث حتى زعم أن الإيمان بالله وباليوم الآخر يمنع الرقي، ويمنع كون العبد سبباً محضاً منتفعاً بأعماله، وأنه غِلٌّ ورباط يمنع من الخير والصلاح، وأن الأديان السماوية أكبر المصائب على البشر. وقولٌ وصل إلى هذا الحد ليس بعده تقدم إلى الكفر، وإنما هو النهاية في الكفر والتعطيل والجحود لرب العالمين والخروج من الديانات السماوية كلها.

وهو غاية الخروج من العقل والحس، فإن قضية الإيمان بالله ورسوله هي أكبر القضايا وأعظمها وأوضحها وأجلاها براهينَ وأدلةً، وهي إثبات أنه هو الفعال لما يريد، الخالق لكل شيء، .الذي يدبر الأمور كلها ويكرم الطائعين ويعاقب العاصين فلا ينكر ذلك إلا مكابر مباهت منحل من العقل الحقيقي بعد انحلاله من الدين.

والمقصود أن صاحب الدين الصحيح هو أقوى الناس توكُّلا على الله تعالى وعملاً بالأسباب النافعة، لأنه يعلم أن دينه يحثُّه على ذلك، وقد استصحب التوكل على الله والثقة به، وأن الله لا بد أن يتم أمره، وخصوصاً الأسباب الدينية والأسباب المعينة على الدين فإنها من الدين في الحقيقة؛ لأن الدين هو جميع ما دل عليه الكتاب والسنة مطابقة والتزاماً وتضمناً، فهذا الدين لم يدع خيراً إلّا دعا إليه، ولا منفعة إلا حثَّ عليها، ولا طريقاً يوصل إلى إصلاح الأحوال الدينية والدنيوية النافعة إلا رغَّب فيه، ولا مفسدة وشرًّا وضرراً إلّا حذَّر منه، وأمر بأخذ الوسائل الواقية والدافعة له، فيا ويح هذا الكاتب القصيمي الذي زعم هذا الزعم الباطل أنه مانع من التقدم والرقي ومجاراة الأمم الراقية في الحياة. وهل رقت هذه الأمم وسبقت غيرها في الاختراعات والفنون الصناعية المدهشة إلا بعد ما أدخلت عليها تعليمات هذا الدين[1] واقتبسوا أصل هذه الصناعات من المسلمين بعد الحروب الصليبية وغيرها؟ ألم يكونوا في غابر الزمان والقرون التي يسمونها القرون المظلمة في غاية الجهل والوحشية والهمجية في معرفة هذه الفنون والصناعات؟ ألم يكن المسلمون وقت

---

(١) يريد الشيخ حرية الفكر وعدم التقليد، والخروج على سلطة الظلم الكنسية والزمنية وحرية البحث، إلى ما استفادوه من المسلمين أيام الحروب الصليبية وبعدها، وكذلك في أيام الأندلس الزاهرة.

قال فلامريون الفلكي الأمريكي: قد استولت الكنيسة ستة قرون فلم تنجب فلكياً واحداً، وقد أنجب الإسلام في قرنين الكثير من علماء الفلك والطب والطبيعة والكيمياء. نقله الأستاذ الإمام في رسالته: «الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية».

قيامهم الحقيقي بهذا الدين هم سادات الخلق الذين قهروا ـ بفضل دينهم وأخلاقه وتعاليمه العالية ـ جميع الأمم، وحطّموها وأفنوا صروح أكبر دول الأرض يومئذ؟ ألم تكن مدنية الدين الإسلامي هي المدنية الزاهرة الحقيقية حيث كان روحها الدين والعدل والرحمة والحكمة، وقد شملت بظلها الظليل وإحسانها المتدفق الموافق والمخالف والعدو والصديق؟ فهل أخرهم دينهم ومنعهم الرقي الحقيقي؟ وهل نفع الآخرين كفرهم بالله وبربوبيته وإلهيته في تلك القرون الطويلة، إذ كانوا هم الأذلين المخذولين في مواقف الحياة كما زعم هذا الكاتب الذي يهرج على من لا يعرف الحقائق.

ثم لما ترك المسلمون الاستمساك بتعاليم دينهم وتفرقوا شيعاً، وارتقى الأجانب في علوم المادة وفنون الصناعات والاختراعات ووصلوا إلى أمر لم يسبق له مثيل فهل أغنت عنهم هذه المدنية وهذا الرقي؟ وهل وَقَتْهُمُ الشرورَ إذ كانت مدنيتهم مبنية على الظلم والجشع والطمع المفرط وطلب استعباد الخلق ولم يكن معها من روح الدين ورحمته شيء؟ فهل ردت عنهم هذه الملاحم والمجازر البشرية والإهلاك والتدمير الذي لم يسبق له نظير ولا مقارب في تاريخ الخليقة؟ وهذا من أكبر البراهين على أن الرقي في هذه الحياة، إذا خلا عن الدين الحق، صار ضرره أكبر من نفعه وشره أكثر من خيره إذا كان فيه خير كما زعمه هذا الكاتب. فلو كانت هذه الأمم الراقية في الفنون العصرية معهم دين صحيح وبنوا حضارتهم على الرحمة والعدل والحق والتسوية بين الخلق وبين الأمم القوية والأمم الضعيفة في الحقوق فما ظنك أن تصل بهم هذه الحضارة وما ظنك بما ينكف بها من الشرور العظيمة التي جرت وهي جارية وستجري ما داموا على حالهم.

أما تأخر المسلمين الآن في الفنون العصرية والاختراعات والصناعات وأشباهها فليس هذا التأخر منسوباً إلى دينهم، فليس في دين الإسلام أصل من الأصول أو فرع من الفروع يوجب على أهله التأخر بوجه من الوجوه، وإنما الأمر بالعكس ـ كما تقدم التنبيه عليه ـ بأن الدين الإسلامي قد جمع بين المصالح

الدينية والدنيوية، وحثّ على جميع المنافع وعلى الأعمال النافعة والعلوم النافعة عكس ما رماه به هذا الكاتب من الجمود والتأخر ومنافاة الحضارة والتقدم وخدمة الحياة بزعمه، وإنما السبب الوحيد الذي أخرهم في هذه الفنون هو ترك الاستمساك بروح الدين ومقوماته، وترك الأخذ بما يحث عليه من الاجتماع والائتلاف واتفاق الكلمة، والتشاور في الأمور كلها، وترك الأغراض الشخصية للمصالح الكلية، وبتركهم الجهاد القولي والبدني والمالي وهو مقاومة الأعداء بكل وسيلة تناسب الزمان والمكان بحسب الاستطاعة.

فالدين يحث على الأخذ التام بهذه الأمور التي لا قوام للأمم بدونها وهم كسلوا وغفلوا عنها علماً وعملاً، وأهملوا مصالحهم ومالوا إلى الترف والدعة والرضوخ والاستعباد للأجانب، فلما رآهم الأجانب بهذه الحالة المؤلمة لعبت بهم سياساتهم وفكّكتهم وفرقتهم زيادة على ما اتصفوا به من التنافر والاختلاف، وعلى ما زهدوا فيه من الجهاد ومقاومة الأعداء، واستعبدوهم بكل حيلة، وحللوا معنويتهم وروحهم الدينية، وصاروا يضربون بعضهم ببعض، ويقيمون لهم من جنسهم ومن بني قومهم ممن يتسمى بالإسلام من يقيم الدعايات الباطلة في تزويدهم من هذه الحال الحرجة وممن يفت في أعضادهم ويخدر أعصابهم ويسعى بكل مقدوره في تأييسهم من التقدم وفي إماتة هممهم كما ترى هذا الكاتب الذي توسل باسم الدين والغيرة على المسلمين، وسعى في نبذ الدين ومحاربته بهذه الطريقة التي أربت على طرق المنافقين. وزعم من بهرجته التي لا تروج على أحد أن المسلمين على اختلاف طبقاتهم من الصحابة والتابعين والقرون المفضلة وأصناف المحدِّثين والمفسِّرين والفقهاء والأصوليين وسائر طبقات الأمة كلهم، زعم أنهم لم يفهموا الدين وأنه مستحيل أن يسعوا في مصالحهم، وغير ممكن لهم ذلك إلا بنبذه، وأنه قيود تمنع التقدم كما صرح بذلك في صفحات (١٧) و(٣٦) و(٥٨) و(٦٧) و(٧٧) و(٩٧) و(١٤٠) و(٣١٥) من كتابه، وهذه دسيسة خبيثة، فإن كل أحد عنده أدنى تمييز يعلم حق العلم أن هذه المباحث التي اشتمل عليها كتابه منافية للدين بالكلية ومناقضة له من كل وجه، ولكنه

جاء بهذه الوسيلة ليقول المفترون: ليس دين الإسلام ما فهمه المسلمون والأئمة والعلماء على اختلاف طبقاتهم وإنما هو شيء آخر مجهول عندهم، وقد علمه هذا الكاتب وهو ما أراده وسعى إليه من معانقة دين الملحدين ورفض دين المسلمين وسائر المرسلين.

ثم إن هذا الكاتب لم يَكْفِهِ أن يقدح في هؤلاء المتأخرين من المسلمين بل وصلت به الحال إلى أن قدح في خير القرون، وهم الصحابة والتابعون لهم بإحسان، وأئمة الدين والهدى حيث زعم أنهم لم يفهموا من دينهم وكتاب ربهم وسنة نبيهم إلا ظاهراً من الحياة الدنيا، وأن معارفهم وعلومهم النافعة كلها بالنسبة إلى معارف المستأخرين من الملحدين كنسبة معارف الأطفال إلى العقلاء الراشدين أو أقل من ذلك؛ وحث غاية الحث على رفض مقالات هذه القرون المفضلة، وأنه يجب تعليم الناس الكفر بهؤلاء الأئمة وبمعارفهم وفضائلهم وما قالوه وعملوه أو ورثوه، وتهكم بمن يدعو إلى الأخذ بما أخذ به الأولون وملأ كتابه من هذه المواضيع الخبيثة والوقاحة والجراءة التي لم يرتكبها غيره كما صرح به في صفحات (١٤) و(١٦) و(٢٩) و(٦١) و(٦٤) و(٦٦) و(٦٧) و(٦٩) و(٧٠) و(٨٥) و(١٢٠) و(١٤٠) و(١٧٠) و(٢٩٣) و(٢٩٦) و(٢٩٨) و(٣٠٢) و(٣٠٣) و(٣٠٨) و(٣١١) و(٣١٥) فيا ويحه ما أخسر صفقته وأقل حياءه.

وهل يشك أحد أو يرتاب مسلم أو منصف ــ ولو كان من غير المسلمين ــ أنه لم يوجد ولن يوجد أحد أكمل علماً وفضلاً وأخلاقاً وعدلاً ورشداً وعقلاً وكمالاً في كل الخصال العالية من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وأنه ما وصل لأحد غيرهم خير وفضل وعلم إلا على أيديهم؟

وقد كذّب في كتابه هذا ما كتبه عنهم في كتبه السابقة، وقد شهدت الأمم الأجنبية بكمال فضلهم وشمول رحمتهم وعدلهم. قال جوستاف لوبون فيلسوف فرنسا الشهير: ما عرف التاريخ فاتحاً أعدل ولا أرحمَ من العرب. وكانوا إذا فتحوا البلدان وجرت عليها أحكامهم العادلة وشفقتهم على بني الإنسان امتلأت

قلوب الأجانب من محبتهم، وتمنَّوا دوام ملكهم وسلطانهم واختاروهم على قومهم وأهل دينهم، مع أن النفوس مجبولة على التعصب لما ألفت من الأديان والأوطان والأنساب والمذاهب. فلولا أنهم رأوا من رحمتهم وعدلهم ما لم يشاهدوا له نظيراً لم يخضعوا كل هذا الخضوع ويعطوا ما بأيديهم مُذعنين راغبين غير مقهورين على إرادتهم، فإنهم يجدون الفرص الكثيرة لحدوث الثورات، ولكن الرحمة والعدل من المسلمين أوجبا لهم السكون والطمأنينة لظل هذا الدين القويم.

وهذا الكاتب يعلم حق العلم أنّه كَذَّب نفسَه بنفسه، وأنه ناقض في كتابه هذا ما كتبه في كتبه السابقة، ولهذا جعل يندب نفسه ويندم ويتحسر وينوح على زمانه الماضي وكيف قضاه في عبادة الله ومتعلقاتها، لأنه لا يجهل أن الناس يعرفون منه هذه الحالة، ولهذا كان الكلام معه في هذا الكتاب لا يشبه الكلام مع المبتدعين من المسلمين الذين يعظمون الدين ويؤمنون بالله ورسله، وإنما يتكلم معه كما يتكلم مع الأجانب عن الدين والكافرين به، ويناظر كما يناظرون لأنه في كتابه هذا كشف الغطاء وصرح بالعظائم الكبرى المنافية لدين الإسلام بالكلية.

ثم إن هذا الكاتب يزعم أن تلك القرون المفضَّلة ــ التي لم يشاهد الناس لها مثيلاً في الجلال والجمال والكمال ــ لم تبلغ رشدها بل هم في طور الطفولة، وعنده أن الرشد والكمال المفضل منحصر في الماديين من الملحدين، كما صرّح به في تلك الصحائف آنفة الذكر. والسبب الذي أداه إلى هذه المقالات الجائرة المنحرفة أن الفضل منحصر عنده في شيء واحد: وهو عبادة الطبيعة ووجوب إعطائها القلب والقالب والظاهر والباطن، والانصراف بالكلية إلى هذه الحياة فقط والتمتع بزهرتها والانحلال عن القيود الدينية، وإباحة جميع ما تشتهيه النفوس وإطلاق العنان لها. كما أطال في هذا الموضوع وردد فيه الكلام الساقط ثم في مقابلة ذلك التحامل على كل ما يعارض هذا الطريق والتهكم بالدين وحملته، فإذا كان هذا هو الكمال عند هذا المنحرف لم يستغرب بعد هذا قدحه

في خير العالمين وسخريته من علومهم وأخلاقهم وأعمالهم وما هم عليه في جميع الأحوال فصار منطبقاً عليه وعلى أمثاله غاية الانطباق قوله تعالى:

﴿فلمَّا جاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بالبيِّناتِ فرِحُوا بما عِندَهُم مِن العِلمِ وحاقَ بهم ما كانوا به يَستَهزئُون﴾ [سورة غافر: الآية ٨٣]

ولهذا ارتكب العظائم في تحليله لحياة النبي ﷺ وشخصيته الكريمة بكلام طويل مردَّد، كقوله: كان يعبد الطبيعة، وأنها قد أخذت بقلبه وقالبه ولبّه، وأنه كان يناجي الليل والنهار والضياءَ والظلمةَ، والنسيم ونحوها مما يشاهد، وأنه افتتح رسالته بمناجاة الطبيعة والخلوة بها في غار حراء، وختم رسالته وحياته بشدة النزوع إليها وقت السياق حيث كان يقول في الرفيق الأعلى. وهذا بعينه قد أخذه من دعاة النصارى المفترين الذين لما بهرهم ما جاءهم به محمد ﷺ من الدين الحق والتعاليم العالية والرقي الكامل والفتوح الباهرة والآثار التي لم يحصل عشر معشارها لأحد من الخلق طفقوا يموِّهون على الناس ويحللون حياته ﷺ تحليل أحد رجال الطبيعة يَعنِي الذين لا يؤمنون بالله وملائكته وعالم الغيب من الأرواح والجن بَلْهَ الدارَ الآخرة وما وراء المحسوسات والملموسات فأخذ عنهم هذا المأخذ الخبيث وأنكر الوحي والرسالة بهذا التحليل.

ورمى النبي ﷺ بأنه طبيعي، لا يعرف الله، ولا يعرف الوحي، فلم ينزل عليه جبريل من عند الله ولا كان يناجي الله ولا يعبده، ولا كان عند السياق إلا مشتاقاً إلى الطبيعة فقط، لأنه لا يعرف الله ولا يريده ولا يحبه ولا يطلبه عند هذا الكاتب الذي تجرأ على ما لم يتجرأ عليه من يتسمى بالإسلام من الملحدين. ولا تستغرب هذا عليه فإنه سيأتي أنه صرح تصريحاً لا تردُّد فيه بالكفر بالأنبياء والرسل كلهم، وصرَّح أنهم لم ينفعوا الخلق بوجه من الوجوه، فمن كانت هذه وقاحته وتصريحاته فلا يستبعد عليه شيء. وظهر بهذا غرضه الوحيد وهو الدعاية البليغة إلى نبذ الدين وأصوله ومحاربته بكل طريق.

ومن فضل الله أن طريقته في كتابه قد عرفها الناس، وعرفوا ما ترمي إليه

من الغايات، وعرفوا الأيدي المحرِّكَةَ لها، ويأخذهم العجب الكبير كيف صار هذا الرجل ــ بعد سوابقه ــ فريسةً لأعداء الدين، وآلةً لهم صماءَ في طريق مآربهم ومقاصدهم، فنسأل الله أن يهدينا وإخواننا المسلمين وأن لا يزيغ قلوبنا بعد الهداية.

والمقصود أن هذا الكاتب جعل الفضل كله في جانب الأجانب الكفار، ولم يدر ــ أو درى وتجاهل وهو الأحرى بمثل هذا الرجل ــ أن الفضل الحقيقي هو السعي في طرق الكمال والتخلق بكل خلق جميل والتنزه عن كل خلق رذيل، وهو الفضل الذي يُرَقِّي القلوب والأرواح ويوصل أهله إلى أعلى الغايات وأشرف السعادات الذي أصله وأساسه العقائد القلبية المؤسسة على الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقَدَرِ خيرِه وشرِّه والأعمال القلبية التي مدارها على الإنابة إلى الله، وانجذاب دواعي القلب كلها إلى الله رغبةً ورهبةً، ومحبةً وخوفاً ورجاء وقصداً وطلباً وتعبداً وتألهاً وإخلاصاً صادقاً لله وحده لا شريك له. ثم القيام بالشرائع الظاهرة من إقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت الحرام والجهاد في سبيل الله، وما يتبع ذلك من القيام بحقوق الوالدين والأقارب والجيران والأصحاب والمعاملين وتوفية الحقوق كلها بالعدل والإنصاف، وعدم الظلم والجور على القريب والبعيد والعدو والصديق، وبذل الجهد بالقيام بكل ما يعين المسلمين على أمر دينهم والاستعداد الكامل لمقاومة الأعداء والسعي في جمع كلمة المسلمين ومحبة الخير لهم وتحصيله بكل مقدور، فإذا كان هذا هو الفضل الحقيقي، وهو كذلك، فقد علم كل من له أدنى تمييز أن للصحابة والتابعين لهم بإحسان من هذا أوفرَ الحظ والنصيب، وأن الصحابة، رضي الله عنهم، فوق جميع طبقات الأمة في كل فضل وعلم وعمل، كما أن الأمة أكمل الأمم في كل فضل وخير، وأكمل الأمم المنتسبة إلى الأديان فكيف بالأمم المنحلة المعطلين لرب العالمين الذين انحلوا من عبادة الرحمن فعبدوا الطبيعة فتبًّا لمن آثرها بظاهره وباطنه على الله بئس للظالمين بدلا.

وزعم هذا الكاتب أن التقيد بالإيمان بالله وبما أخبر الله به على ألسنة

رسله قيدٌ وغلٌّ يحول بين الإنسان وبين المطالب العالية النافعة، ويقيِّدُه عن عبادة الطبيعة التي هي الغاية عند أمثال هؤلاء، فيحقُّ لمن كان هذا منتهى مراده وطلبه أن يكون أول من يدخل في قوله تعالى:

﴿إنَّ الذين لا يَرْجُون لِقاءَنا ورَضُوا بالحياةِ الدُّنْيا واطمأَنُّوا بِهَا والذِّينَ هُمْ عَنْ آياتِنا غافِلون * أُولـٰئكَ مأْواهُمُ النَّارُ بما كانوا يكسِبون﴾

[سورة يونس: الآيتان ٧، ٨]

وفي قوله تعالى:

﴿مَنْ كانَ يُريدُ الحياةَ الدُّنيا وزينَتَها نُوَفِّ إلَيْهم أعمالَهم فيها﴾

[سورة هود: الآية ١٥]

إلى آخر الآيات، ثم إن هؤلاء المنحرفين الملحدين الذين انخدع هذا الكاتب بدعايتهم الخبيثة يدعون إلى نبذ كل قديم واعتناق كل جديد، وقد أبدى هذا الكاتب في هذا وأعاد، وكَرَّرَ ذلك مريداً بهدم القديم هدمَ أصولِ الدِّين وقواعدِه، كما تجده في صفحات (١٦) و(٣٧) و(٦٤) و(٦٩) و(٧٠) و(٩٦) و(١٦٠) و(٣٠٢) و(٣١١) من كتابه وغيرها من الصفحات. وهذه الدعاية الخبيثة مقصودها الأعظم وأساسها الذي بنيت عليه رفض الشرائع والأديان، والانحلال من قيود الدين وحله وتحريمه، وجميع أحكامه، والانخراط في سلك المعطِّلين لرب العالمين المنحلِّين من جميع شرائع الدين؛ وأول ما يدخلون في هذا الأصل الباطل رفضُ ما جاء به الرسول ﷺ من أصولٍ وأخلاقٍ وأعمالٍ وغيرِها؛ وتوصَّلوا بهذا إلى الطعن في خير القرون وإهدار أقوالهم وعقائدهم وعلومهم، بل وجميع محاسنهم والحمل على حَمَلة الشريعة وأئمة الهدى ومصابيح الدجى كما أشرنا إلى الصفحات الموجود فيها ذلك.

ثم إن هذا الكاتب يهرج على من لم يعرف الحقائق بالاستدلال بأحوال المنحرفين من الصوفية والخرافيين ومن تسمَّى بالدين وهو منه بريء، وأورد من خرافاتهم وخزعبلاتهم ما يَظُنُّ أنه يروِّج به باطله حيث نسبه إلى حملة الدين وهو يعلم حق العلم أن الدين وأهله الذين هم أهله هم أبعد الناس عن هذه

الخرافات وأعظم المنكرين لها، وأنهم يبرءون منها وينزهون الدين الإسلامي عنها، فكيف لا يستحي أن يستدل بأحوال ابن عربي وخرافات الشعراني وشطحات المتصوفة على الدين وأهله ويتوسل بذلك إلى القدح في الدين وحملة الدين، وهو يعلم حق العلم أن الإسلام بريء من هذه الأمور والشطحات والخرافات؟

وكيف لا يستحي من هذه البهرجة والتناقض؟ أيظن الناس كالبهائم العجم التي لا تفهم شيئاً، أم سُحِر عقله فصار يهذي بالباطل وبما يغلي به صدره من الغل والإلحاد؟ ألم يعلم أن الدين وأهله الذين هم أهله الذين عرفوا الحقائق وميّزوا بين الحق والباطل والمحقّين والمبطِلين ينفون عنه انتساب كل مبطل كما ينفون عن حقائقه كل باطل؟ وأن المبطل لا يروج أمره عليهم بمجرد انتسابه إلى الدين، فكم انتسب إلى الدين من الزنادقة والمشركين والمنافقين من هو شر من اليهود والنصارى، فمن احتج بأحوال من انتسب إلى الدين وأهله فهو من المزورين المبهرجين وكذلك من احتج بالآثار والحكايات الباطلة على الدين فهو مفتر كذاب، كما فعل هذا الكاتب وملأ كتابه من الخرافات والحكايات الكاذبة ونسبها لأهل الدين ليتوصل بذلك إلى القدح فيه وفي أهله، والدين كما يعلم كل من له بصيرة أنه نقي خالص حق في أصوله وفي فروعه وفي أخلاقه وآدابه، وتعاليمه جميعها في غاية العلو والسمو والمكانة العالية التي لو اجتمع جميع العقلاء أن يقترحوا أحسن منها أو ما يقاربها لعجزت أفكارهم وقدرتهم عن ذلك لأنه تنزيل من حكيم حميد لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ويعرف هذا بتتبع أصوله وفروعه

﴿إِنَّ هَـٰذَا القرآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [سورة الإسراء: الآية ٩]
أي يهدي لأصلحِ الأمور، من العقائد والأخلاق والآداب والأعمال للأسباب وغيرها، فليأتِ هذا الكاتبُ أو غيرُه بمثله إن كانوا صادقين، فإن الدين الإسلامي قد فصَّل الحقائق، وبيَّن المناهج الصحيحة والطرائق، وميَّز بين الحق

والباطل، وبيَّن أولياء الرحمن من أولياء الشيطان، وبيَّن الخير والشر، وبيَّن العلوم النافعة التي تنفع الخلق في دينهم ودنياهم من العلوم الضارة التي هي بضد ذلك، وهذا الرجل يدَّعي أن العلوم كلها نافعة وليس فيها شيء ضار بوجه من الوجوه، والله يقول:

﴿ويتعلَّمون ما يَضُرُّهُم وَلاَ يَنْفَعُهُم﴾ [سورة البقرة: الآية ١٠٢]

فالدينُ هو الميزانُ الذي توزن به الأقوال والأفعال، ويعرف به الطيِّب من الخبيث والنافع من الضار، فمن رفض من هؤلاء الملاحدة القديمَ، وعنى به هذا الدينَ الحقَّ، فإنه في حقيقة الأمر قد رفض جميع الحقائق الثابتة ورفض العلوم والأعمال النافعة. فمن أين لهذا النشء الحديث علوم نافعة وأعمال نافعة إلا من معين هذا الدين؟ من أين لهم أن يعرفوا رب العالمين بأسمائه وصفاته الذي هو أجل المعارف وأكبرها وأصلها؟ ومن أين لهم أن يوحِّدوه ويؤمنوا به وبما جاءت به الرسل إلَّا من هذا الدين؟ ومن أين لهم أن يقوموا بحقوقه وحقوق خلقه العادلة الفاضلة؟ ومن أين تأتيهم إلا من هذا الدين؟ ومن أين لهم أن يهتدوا للأخلاق الجميلة ويتنزهوا عن الأخلاق الرذيلة إلَّا من هذا الدين؟

ومن أين لهم أن يعرفوا الصِّراط المستقيم المحتوي على الحق علماً وعملاً إلَّا من هذا الدين القويم؟ ومن أين لهم معرفة الشرائع والأحكام والحلال والحرام والعقود والعهود والشروط والحدود والمواريث وتوابعها إلَّا من هذا الدين؟ ومن أين لهم الطريق الذي أدركوا به تعلم الصناعات وأنواع الفنون والمخترعات النافعة إلا بعد أن نشر هذا الدين ظله على الخلق فأشرقت على الأرض أنواره فاقتبس من هذا النور كل أهل علم نافع في الدين والدنيا كل أحد بحسب مشربه، فإن هذا الدين هو الذي أسس أصول الصناعات وقواعدها النافعة، وأمر بها حيث يكون فيها مصلحة للدين ومنافع للناس كافة كما تقدمت الآية الكريمة:

﴿وأَعِدُّوا لَهُم ما ٱستَطَعْتُمْ مِن قُوة...﴾ [سورة الأنفال: الآية ٦٠]

وقوله: ﴿خُذُوا حِذْرَكُم﴾ [سورة النساء: الآية ٧١]

وقوله: ﴿وأَنْزَلْنا الحَدِيدَ فيه بأسٌ شديدٌ ومنافعُ للنّاس﴾

[سورة الحديد: الآية ٢٥]

وامتن على الإنسان بأن عَلَّمه ما لم يَعْلَم من جميع العلوم والفنون النافعة، فهذه علوم الشريعة على وجه التنبيه والاختصار، كما ترى، هل بقي علم نافع إلا دخل فيها، وهل بقيت معارف يحتاج الخلق إليها في أمور دينهم ودنياهم إلا احتوى عليها، وهل ندّ عنها وسيلةٌ وسببٌ وطريقٌ من الطرق النافعة إلا واشتمل عليها؟ فإذا رفض هؤلاء الملحدون القديم وعنوا به «دين الإسلام» فقد رفضوا جميع الأمور النافعة... فأي شيء يبقى بأيديهم يؤسسون عليه علومهم وأعمالهم؟ فهؤلاء الذين يذمون «القديم» ـ ومؤلف كتاب «الأغلال» حامل رايتهم ـ مرادُهم بذلك التوسُّل إلى رفض الدين الإسلامي، بل صرَّحوا بمرادهم، ومع ذلك فهم كَذَبةٌ يتناقضون في هذا الإطلاق، فإنهم يذهبون إلى تقليد أرسطو وأفلاطون والفارابي وابن سينا ونحوهِم من ملاحدة الأوَّلين والآخرين: فهؤلاء، وإن كان لهم مهارة في علوم المادة المحضة، فإن كلامهم في الدين وأصوله أضعف بكثير من كلام أدنى طلبة العلم الديني، كما هو معروف من أحوالهم.

ومن أراد الوقوف على جهل هؤلاء الذين عظمهم هذا الكاتب فلينظر إلى المناظرات بين أقوالهم وأقوال أئمة الإسلام، ولينظر إلى كتب شيخ الإسلام ابن تيمية، خصوصاً «العقل والنقل» الذي وضّح به بالبراهين العقلية، فضلاً عن النقلية، جهلَهم البليغ ومعارفَهم الضئيلة في أصول الدين وضلالهم العظيم فيها. وإنما الذي رفع شأنهم عند أتباعهم معرفتهم في علوم الطبيعة الذي يشترك فيه البَرُّ والفاجر، فهؤلاء وأمثالهم يقدمهم هذا الكاتب على ما جاءت به الرُّسل، ويقدمهم بلا خوف ولا خجل على ما جاء به محمد ﷺ وما ذهب إليه

الصحابة والتابعون وأئمة الدين والهدى. وحسبُك بقولٍ هذا منتهاه وهذا حاصله بطلاناً وفساداً وجهلاً وضلالاً، بل مكابرةً وعناداً.

وهذا الكاتب سلك في نصر هذا المذهب الخبيث مسلك الأجانب، أي الأجانب عن الدين يريد أعداءه ورافضيه الذي ليس الغرض منه إلاّ إضلال الخلق وهو كما ترى منافٍ للعقل والدين، أما الدين فلا يمتري فيه أحد كما نبهنا عليه، وأما العقل فإن العقل والدين متآزران لا يرد الدين بما ينافي العقل الصحيح، ولا يمكن أن يرد شيء معقول مقطوع به يخالف الدين بوجه من الوجوه. وقد أخبرناك بأن الدين قد نبَّه على الأصول النافعة كلها، وأن نهاية ما فعله المتأخرون هو ترقية الصناعات وتفريع المخترعات والمهارة العظيمة في أمور الطبيعة التي كانت أصولها يتناقلها الخلف عن السلف.

ثم إن هذا الكاذب موّه على الناس، وزعم أن الذي أوصل هؤلاء المتفننين في العلوم العصرية والاختراعات نبذُهُم للدين، وكل أحد يعلم أن نبذَهم الدينَ لم يوصلهم إلى مصلحة دنيوية، فضلاً عن المصالح الدينية، وإنما الذي أوصلهم إلى الترقي في هذه الفنون جدُّهم البليغ واجتهادهم ومواصلتهم الليل مع النهار في تعلمها وإدراكها وتفريعها وترقيتها، وقد تقدم لك أن الدين الإسلامي يحثّ على تعلم كل نافع منها، ويأمر بكل علم يعين الأمة على مقاومة الأمم ويوصلها إلى مصالحها؛ فمن استدلّ بتفوق الأجانب في علوم المادة على صلاح دينهم وفساد دين غيرهم فهو من أجهل الخلق وأبعدهم عن المعارف بالكلية، أو مغرِّر مموِّه يقصد الترويج على من لم يعرف الحقائق كما هو دأب هذا الكاتب الذي يسعى فيه.

ومن تمويهاته الشنيعة التي يريد بها محاربة الدين وأهلِه أن يزعم أن المسلمين يحثُّون على الفقر والبأساء والضَّرّاء وأنواع المصائب، ويطلبونها ويسعون في تحصيلها بكل طريق، ويسخر منهم ومن ذِكْر الأدلة من الكتاب والسُّنَّة الدالّة على فضيلة الصبر على الفقر والأمراض وأنواع المصائب كما صرح بذلك في

صفحات (١٢٦) و(١٤٠) و(٣١٩) وكذلك جميع النصوص الدالّة على ذلك من الكتاب والسنة، وهذا من باب قلب الحقائق؛ فإن ذلك من أعظم محاسن الدين الإسلامي، حيث أرشد أهله إلى التربية العالية التي هي أنفع التربيات وأجلها وأكثرها آثاراً حميدة، فقد تكاثرت نصوص الكتاب والسنة في فضل الصبر على المصائب والأمراض وأنواع المحن التي لا بد للخلق كلهم منها في هذه الدار، وذكر فضائل الصابرين وما لهم من عِندِ الله من الثواب، وذلك ليوطنوا أنفسهم على تقلّبات هذه الحياة الدنيا من غنى إلى فقر، ومن يسر إلى عسر، ومن بأساء وضرَّاء إلى خيرٍ وسرَّاء، ومن عافية إلى مرض؛ ويعلمهم كيف يتلقَّوْن هذه الأمور الملازمة للبشر في أطوار حياتهم، فهي من ضرورات الحياة والوجود:

أَمَرَهم أن يتلقَّوُا النِّعم والخيرات بالشكر والاعترافِ بنعمة المنعم وصرفِها في الأمور النافعة في أمر الدين والدنيا وعدم الطغيان والبطر فيها، وأن يتلقوا المكاره والمصائب بالصبر والاحتساب، والرِّضى بما مَنّ المولى والرجاء لثوابها العاجل والآجل، فهم يتقلَّبون في أحوالهم كلها مسروين مغتبطين: إن أصابتهم سراء شكروا وقاموا بحق المنعم وصرفوها فيما يعود عليهم بالنفع عاجلاً وآجلاً، وإن أصابتهم الضرّاء صبروا وتضرَّعوا؛ فهم أقوى الخلق وأجلدهم عند المصيبات والمكاره التي لا يسلم منها بَرٌّ ولا فاجر، بل كثير منهم يتلقَّونها بالرضى والطمأنينة والشجاعة التامة وعدم الكراهة، حيث تخور عزائم المنحرفين عن الدين عند المصائب، ويجري لهم من التسخُّطات والجزع والهلع والآلام القلبية والزلازل الروحية والفظائع والفجائع التي قد توصلهم إلى الانتحار، الذي يبرهن على ضعف النفوس وخَوَرها وأنه بلغ معها المكروه مبلغاً لا تصبر معه على الحياة.

فقارن بين هذه الحال الفظيعة وحالة المسلمين القائمين بوظائف دينهم تجد الفرق العظيم بين النفوس والهمم القوية مِنَ المهينة، ويشهد بذلك قوله تعالى:

﴿إنّ الإنسانَ خُلِقَ هلوعاً * إذا مَسَّه الشَّرُّ جَزُوعاً * وإذا مَسَّه الخيرُ مَنُوعاً * إلَّا المصلين﴾ [سورة المعارج: الآيات ١٩ ــ ٢٢]

وقوله تعالى:

﴿وَلَئِنْ أَذَقْنا الإنسانَ مِنَّا رحمةً ثم نَزَعْناها مِنهُ إِنَّهُ لَيَئوسٌ كفور * وَلَئِنْ أَذَقْناهُ نَعْماءَ بَعْدَ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ ذَهَبَ السَّيِّئاتُ عَنِّي إِنَّه لَفَرِحٌ فَخُورٌ * إلَّا الذِّين صَبَروا وَعَمِلُوا الصَّالحاتِ أُولئكَ لَهُمْ مَغفرةٌ وأجرٌ كبير *﴾

[سورة هود: الآيات ٩ ــ ١١]

وتعرف بذلك أن النصوص التي فيها فضائل الفقر والفقراء والأمراض والمصائب المتنوعة والحثُّ على الصبر والمرض، وبيانُ ما في ذلك من الثواب لقصدِ حثِّ النفوس على مقابلتها خير مقابلة، وأَنَّ ذلك من محاسن دين الإسلام، حيثُ يُمَوِّه هذا الكاتب أَنَّ نقل أهل العلم وهداة الأمة هذه النصوص يدلُّ على سوء حال المسلمين، وأنهم بذلك يسعون ويطلبون هذه الأمور بجدِّهم، وهذا من التمويه الذي لم يصل إليه أحد من الأجانب، فأين دعواه أنه ينصر الدين وهو من أكبر المحاربين له؟ ولقد علم كلُّ أحد أن هذه النصوص قُصِد بها تربيةُ المسلمين على مجابهة هذه البلايا بصدور منشرحة ونفوس مطمئنة، وكلُّ عارف بدين الإسلام يعرف أنه يأمر بالأخذ بجميع أسباب الصِّحة: من تدبير الأغذية، والنوم، والنظافة الإيمانية، والحركة الرياضية، ونظافة الأبدان والثياب والفرش والمساكن وغيرها، حيث يَدَّعي هذا الكاتب عكس ذلك فليأتنا بمثالٍ واحد ونصٍّ واحد من الدين يدل على ما قاله من رميه الدين وأهله بالدَّنس والوسخ والأخلاق والآداب المزرية فيا ويحه ما أعظم جرأته!

وكذلك هذا الدين يحثُّ على التداوي إذا وقعت الآلام، ويخبرهم الشَّارِعُ أنَّه ما من داء إلَّا وله شفاء ودواء، عَلِمَهُ مَنْ عَلمَهُ وجَهِلَهُ مَنْ جَهِله لئلا يخلدوا إلى الكسل عن مداواة بعض الآلام ويظنوا أنه لا دواء لها. فإنهم إذا علموا أن لها دواء جدُّوا في تعلمه وطلبه، وكذلك المسلمون يسعون في دفع مضرات الفقر والأمراض والبلايا ويسألون الله العافية منها فهم يدافعون أقدارَ الله المكروهةَ شرعاً وطبعاً بأقداره المأمور بها شرعاً وطبعاً، وليسوا كما رماهم به هذا الكاتب أنهم يسعون لتحصيلها؛ فهم أصبر الخلق على المصيبات وأعظمهم سعياً في

جميع الأسباب النافعات، وليسوا كمن صرف جميع هِمَّتِه في السلامة من الأمراض البدنية والفقر، ولا يبالي بدفع الأمراض الروحية التي هي أشد فتكاً وأعظم هلاكاً وأدوم شقاءً وهي أمراض القلوب، ولا في دفع الفقر الحقيقي وهو الإفلاس من الباقيات الصالحات كما يدعو إليه هذا الرجل ويحث عليه في كتابه ويحث على صرف الهمة كلها للوسائل ويزهد ويثبِّط عن المقاصد النافعة التي لا تنفع الوسائل بدونها.

فهل ينفع إصلاح الأبدان فقط مع فساد القلوب؟ وهل يفيد إصلاح الدنيا فقط مع تخريب الآخرة؟ فالآخرة والعمل لها ليس عند هذا الكاتب لها ذكر ولا خبر؛ وإذا انهار الأصل تداعت الأركان والفروع. فالمسلمون بالمعنى الحقيقي يقومون بعبودية الله التي خلقوا لأجلها، ويستعينون بما في هذه الدنيا على هذا المطلوب الأعظم؛ فهم أطيب الخلق نفوساً وأغناهم قلوباً وأشكرهم لله عند النعم والمحبوبات، وأصبرهم عند البلايا والمكروهات، فدين الإسلام من محاسنه أنه يدعو إلى هذه الحياة الطيبة، ويجمع بين الوسائل النافعة والمقاصد المطلوبة حيث تدعو الآراء المنحرفة التي يدعو إليها هذا الكاتب إلى اللذات الحاضرة الجزئية والشهوات والأغراض السفلية.

ومن تأمل كتاب هذا المنحرف رأى أنه يُبدي ويُعيد في صرف القلوب بالكلية إلى الشهوات واللذات، وإطلاق السراح للنفوس، وأنه لا ينبغي أن تتقيد بشيء يصدُّها عن تحصيل مآربها السفلية؛ ثم في مقابلة ذلك يهوِّن الجزاء الأُخروي وقد يستهزىء به ويجيء بأساليب استهزاء وسخرية محزنة كما ذكره في صفحات (١٧) و(٣٥) و(٣٧) و(٦٦) و(٧٨) و(٨٥) و(١٢٦) و(١٧٨) و(٣١٩) و(٣٢٥) فيا ويحه ماذا أبقى على دينه، بل ماذا أبقى على عقله، فإن الاستهزاء والسخرية بوعد الله ووعيده ـ كما أنه مخرج من الدين ـ فإنه مخرج من طور العقل، فهل في القضايا والحقائق أعظم وأكبر من وعد الله ووعيده؟ وهل في جميع المسائل الكلية والجزئية أجلى برهاناً وأوضح أدلةً من أدلَّةِ هذا الأصل العظيم الذي اجتمع على تحقيقه وتصديقه جميع الأنبياء والرسل والأدلة

السمعية والعقلية بل والأدلة الحسية المشاهدة؛ فمن أنكر ذلك واستهزأ به فقد نادى على عقله بالسَّفَه والخروج عن طور العقلاء بعد ما خرج من الدين، فكل من استهزأ بالإيمان وبوعد الله ووعيده فإنه داخل في قوله تعالى:

﴿قُلْ أباللَّهِ وآياتهِ ورَسُولهِ كُنتمْ تَسْتَهزئُون * لا تَعْتذِرُوا قَدْ كَفرتُمْ بَعْدَ إيمانِكُم﴾ [سورة التوبة: الآيتان ٦٥، ٦٦]

ومن بحوث هذا الكاتب الخبيثة أنه أنحى على خيار الخلق، وحَمَل عليهم في قيامهم بخالص العبودية وروح الدين والإسلام، وهو الافتقار التام إلى الله وتفويض العبد أموره كلها إلى الله، ونقل كلام ابن القيم في حقيقة الفقر ـ ذلك الكلام النفيس القيِّم في تحقيق العبد افتقارَه إلى ربِّه وتعلق قلبه التام بربه، الذي جاءت به الكتب ودعت إليه الرسل وتنافس في نيله أرباب الصدق والإخلاص وأولو الألباب ـ فساقه مع غيره، نافياً له، متهكماً ساخراً بعباد الله المخلصين، هازئاً بالأخيار المفتقرين إلى الله خالقهم الغنيِّ الحميد... وهو في الحقيقة المسخور منه المبتلَى ببلوى يسألون الله منها العافية.

وهذه السخرية في الحقيقة والتكذيب موجَّه إلى روح الدين، فإن روح الدين هو التواضع والذُّلُّ التامّ لرب العالمين، ورؤية العبد افتقاره الحقيقي إلى ربه واضطراره إليه في جلب مصالحه ودفع مضاره، وأنه لا يملك لنفسه نفعاً ولا ضراً بوجه من الوجوه، وأن من تمام عبوديته إلى ربه أن يلجأ إليه ويضرع إليه في جميع شؤونه ويعلم أنه في غاية العجز والضعف عن القيام التام بفعل الأوامر واجتناب النواهي وعن القيام بجميع الوسائل النافعة وأنه وإن لم يُعِنْه ربه لم يتم له أمر. فالمسلمون يعلمون أن افتقارهم إلى ربهم لا ينافي قيامهم بالأسباب النافعة، كما أن القيام بالأسباب لا ينافي الافتقار إلى الله تعالى، بل كل واحد من الأمرين يُمدُّ الآخر؛ فكلما ازداد العبد افتقاراً إلى ربه والتجاءً إليه جاءه من معونة ربه وتيسير أموره ما لا يحصل له بدون ذلك؛ وكلما قام بالأسباب، مستعيناً بالله، أمده بإعانته وتوفيقه، فهذا الكاتب ظن أو جعل افتقار المسلمين إلى ربهم يوجب الضعف والكسل وموت الهمم وصوّره بهذه الصورة الشنيعة،

ثم طَفِق يحطّ على خيار المؤمنين ويرميهم بضعف الرأي والهمة والعقل ولم يعلم المسكين أنه ينادي على نفسه بسفاهة العقل وقلة الإدراك إذ كان هذا ظنه وإن كان الأمر غير ذلك فهو يبرهن على خداعه وبهرجته وتصويره حالة المسلمين بحالة شنعاء ليتوسل إلى القدح فيهم وفي دينهم عند من لا يعرف الحقائق.

ويح هذا الرجل! إذا أنكر روح الدين ومقوماته وأصوله العظيمة ــ التي لا تستقيم جميع الأمور إلا بها ــ فماذا يعترف به؟ وإذا ذمّ الافتقار إلى الله والرجاءَ له في كل الأحوال والاعترافَ بأنه هو الميسِّرُ للأمور المسهِّل للصعاب الذي ما بالعباد من نعمة وخير وتوفيق فليس إلاّ منه، ولا يأتي بالحسنات إلاّ هو ولا يدفع السيئات إلا هو، وهو الذي يجيب دعوات المضطرين ويرحم ضعف المفتقرين ويجبر قلوب المنكسرين لجلاله، الطامعين كل الطمع في فضله ونواله... إذا ذم هذا، فأي شيء يَحمَد ويمدَح؟ أيحمد النفسَ الضعيفة المهينة العاجزة عن مصالحها إلا بإعانة ربها؟ أو يثني على الطبيعة ويأمر بالافتقار إليها وصرف الهمم والقلوب إليها وهذا ما يدعو إليه.. فيا ويحه ما أخسر صفقته ويا ليت شعري ماذا يقول في أكمل الخلق في جميع الصفات الكاملة، وسيد المتوكلين وقدوة المفوضين وأعظم الخلق افتقاراً إلى ربه بكل معنى واعتبار حين يقول ﷺ:

(اللهم رحمتك أرجو، فلا تَكِلْني إلى نفسي طرفة عين، ولا إلى أحد من خلقك، وأصلحْ لي شأني كلّه؛ اللَّهم إن تَكِلْني إلى نفسي تكلْني إلى ضعف وعورة وعجز وخطيئة، وإني لا أثق إلاّ برحمتك فارحمني رحمة تغنيني بها عن رحمة مَنْ سواك).

لا بد أن يقول إنّ هذه حالة ذميمة، صاحبها مهين ضعيف النفس كسلان، كما صرّح به حيث وجه الذّم إلى المسلمين المفتقرين إلى ربهم، وحسبك بقولٍ فساداً وبطلاناً وشناعة أن يبلغ هذا المبلغ.

ولقد تمّم كلامه في الافتقار إلى الله كلامُه في التوكل، حيث فسّر التوكُّلَ بتفسيرٍ طويل مردَّد يرجع حاصله إلى أن معناه العلم بنظام الكون، وأنه لا يتغير

ولا يمانعه ممانع ولا يغير الله أسبابه بإيجاد أو تقوية أو زيادة أو نقص، فأبطل التوكُّل من أصله ونفاه من أُسِّه؛ والتوكُّلُ هو من أعظم أصول الدين وأعمال القلوب التي لا تتمُّ شروطُها إلاَّ بالإيمان التامِّ بالله تعالى، والإيمان بقضائه وقَدَره، وأنه تعالى هو المتصرف، ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وأن الأمور كلَّها بيده وتحت تدبيره، وأن نواصي العباد بيدِه تعالى، وأن أرزاقهم وآجالهم وأعمالهم وجميعَ شؤونهم الجليلة والحقيرة منتظمة في قضائه وقَدَره، وأن أفعالهم، من طاعات ومعاصٍ، داخلةٌ في مشيئته وقَدَره، وأن الله جعل لهم الاختيار فيها ولم يجبرهم عليها، فإذا علم العبد ذلك حقَّ العلم اعتمد على ربه اعتماداً حقيقياً في جلب مصالحه وفي دفع مضارِّه الدينية والدنيوية، ووثق بتحقيق مطلوبه وأنّ الله كافٍ مَنْ توكل عليه.

فهذا التوكل الذي جاءت به الرسل ونزلت به الكتب واتفق عليه جميع أهل الملل والأديان الصحيحة، وهذا قد أبطل ذلك كلَّه لأن من كان أصله نبذَ الإيمان والحثَّ على نفيه وزعمَه أنه لا تقوم الأسباب إلاّ برفض الإيمان.. ومن كان مذهبه أن التدبيرات في العالم العلوي والسفلي كلها من تدبيرات الطبيعة ونظامها وتفاعلها وتطورها، ومن كان مذهبه في الوحي ذلك التفسيرَ الذي نَبَّهْنَا عليه، ومن كان رأيه في الجزء الدنيوي والأخروي ما أشرنا إليه، ومن كان يدعو إلى رفض «القديم» الذي هو كتاب الله وسنة نبيه، ومن كان يأمر الناس بثقافة جديدة إلحادية ينبذ فيها تعاليمَ الدين وأخلاقَه كلها، ومن صرّح بالكفر بجميع الأنبياء تصريحاً لا يُمترى فيه كما سيأتي إن شاء الله نص كلامه، ومن كانت هذه الأصول الخبيثة وغيرها أصولَه التي يبني عليها فلا تستغربْ عليه إنكارَه للتوكُّل على الله، وتكذيبَه جميعَ نصوص الكتاب والسنة في معناه.

وكذلك من مباحث هذا الكتاب الضارة، التي بلغت في الفظاعة ووصلت في الخلاعة مبلغاً ما وصل إليه ولا تجرأ عليه أحد له أدنى عقل وبصيرة من الأولين والآخرين، ما يبديه ويعيده ويكرِّره أنّ الإنسانية لا تزال في تطورها وترقِّيها حتى تصل إلى الاتِّصاف بصفات الرب العظيم ـ إن كان يثبته بلفظه،

فالإنسان بزعمه يمكنه أن يكون بكل شيء عليماً، وعلى كل شيء قديراً، وأنه قد علم ما كان في أول الموجودات وما يكون من آخرها، وأنه علم مبدأ هذه الخليقة وخلَّف علومَ الرُّسُل خلف ظهره؛ وهو يحاول علم ما سيكون في هذا العالم بل علم مقدارِ ما بقي من عمر هذا العالم، وقد علم حالة العالم السفلي وهو يحاول وسيدرك علم العالم العلوي وصنع الصور والأجسام وهو يحاول أن ينفخ فيها الروح فهو لا يستبعد إيجاده للحيوان الصناعي والإنسان الصناعي غير مبال بتكذيبه لله ورسله.

لقد زعم أنه قد يتمكن أن يوجد الحيوانات، ويزعم أن التفريق بين الخالق والمخلوق أكبر الأغلاط، وأنه يجب أن لا يُفَرَّق بين الرب العظيم وبين الإنسان، وأنّ من فرق بينهما فلجهله وضلاله وغلطه كما صرح بذلك في هذه الصفحات من كتابه المذكور (٣٨) و(٥٨) و(٦٧) و(٧٠) و(٧٧) و(٧٨) و(٩٧)، فانظر كيف رمى بهذا الأمر الفظيع ــ وهو تضليله للمفرِّقين بين الله وبين خَلقِه ــ كلَّ رسول أرسله الله إلى الخلق، وفي مقدمتهم محمد ﷺ، فضلاً عن أئمة الهدى ومصابيح الدجى.. فإن زبدة ما جاءت به الكتب السماوية والرسل العظام هو توحيد الباري واعتقاد انفراده بجميع معاني الكمال المطلق الذي لا تدركه العبارات ولا تتصوره الأفكار، وأن جميع المخلوقات في العالم العلوي والعالم السفلي لا يمكن ــ بل يستحيل ويمتنع ــ أن يساووا رب العالمين، وأن يماثلوه في صفةٍ من صفاته ولا نعتٍ من نعوته، وأن أظهر القضايا الدينية والعقلية والفطرية هو التفريق بين الخالق والمخلوق في كل النعوت؛ فالرب هو الخالق وما سواه مخلوق، وهو الرزَّاق المدبِّر وما سواه مرزوق مدبَّر، وهو الأول الذي ليس قبله شيء والآخر الذي ليس بعده شيء، والعليم بكل شيء والقدير على كل شيء والعزيز بكل معاني العزة، والحكيم الجامع لمعاني الحكمة والعظيم الذي له جميع صفات الكبرياء والعظمة.. إلى غير ذلك من نعوت جلاله وصفات كماله. والمخلوق حادث بعد العدم، له أول وآخر، وهو ضعيف العلم ضعيف القدرة والله تعالى هو الذي أعطاه ما أعطاه من علم وقدرة، فلا حول ولا قوة

إلا بالله العلي العظيم، فأعظم الخلق وهم الرسل والملائكة قد اعترفوا أنه لا علم لهم إلا ما علّمهم الله، فَمَنْ سَوَّى بين الله وبين خلقه فلا يَعْدُو إما أن يكون أعظم الخلق جهلاً وضلالاً واغتراراً وإما أن يكون منكراً لرب العالمين، جاحداً له من كل وجه يريد أن يخادع ويماكر بإظهار الإيمان به.

فهذا الكاتب خادع ومخدوع بما رآه في تفوق الأمم المتقدمين في الصناعات والاختراعات والفنون العصرية، وأنهم لما مهروا في علوم المادة والطبيعة فلا بد أن يصلوا إلى العلوم التي لايعلمها إلا الله، ويقدِرُوا على ما ليس في وسع الخلق وطاقتهم القدرةُ عليه، إن جاز أن يظن هذا البطن؛ فليعلم ـ إن كان لم يعلم ـ أن الله تعالى خلق الإنسان في هيئة وخلقة قابلة للترقي في العلوم والأعمال التي هي في طوره وطاقته، وأمدّه بالعقل والفكر وإرشادات الرسل ومن سلك سبيلهم في هداية الخلق، وهيأ له الأسباب التي توصله إلى أعلى ما يمكن الوصول إليه من الأطوار البشرية وجعل له حدًّا ينتهي إليه ويتعذَّرُ عليه مجاوزته. . . جعله يترقى في أشرف العلوم، وهو علم التوحيد والعقائد، والأخلاق والأحكام، وفي علوم السياسة وتدبير الأمم وطبقات الناس، وسخَّر له هذا الكون: يستخرج آثاره، ويستمد بقواه على صنائعه ومخترعاته، فحصل للناس في هذه الأمور ارتقاء إلى حيث هُيِّىء لهم كلٌّ على حسب مشربه. أما الرسل وورثتهم من العلماء الربانيين والأئمة المصلحين الهادين المهديين فشربوا من العلوم الدينية وتغذَّوا بالمعارف الربانية المصلحة للقلوب والأرواح المرقِّية لها إلى أعلى الدرجات وأكمل السعادات، وكمَّلوا ذلك بعلوم الأحكام ومعرفة الحلال والحرام، وعلوم المعاملات والحقوق المتنوعة بين الخلق المبْنية على كمال العدل والقسط والصلاح والإصلاح، ومعرفة الفنون السياسية، وجميع العلوم المعينة على الدين، المصلحة للأحوال الجالبة للمنافع الدافعة للمضار، حتى صاروا هادين مهتدين، بهم يَهتدي المهتدون وبإرشاداتهم يقتدي الصالحون، فلم يصل لأحد علم ولا معرفة ولا خير إلا على أيديهم؛ وبهداياتهم وعلومهم ومعارفهم توزن العلومُ والمعارف، وبأخلاقهم وأعمالهم يتبين الصالح من الفاسد، فبلغوا شأواً

وغاية لم يصل إلى قريبٍ منها أحدٌ من الأولين والآخرين، وصار الواحد من أتباع الرسل وأئمة الهدى لو قيس به جميع من يعظِّمُهم هذا الكاتب ويخضع لمعارفهم وأحوالهم من أئمة الملاحدة لم يصل إلى عُشرِ معشار ما أوتيه من القوة العلمية، فضلاً عما يترتب على ذلك من أحوال القلوب والإنابة إلى الله تعالى.

وكل من له معرفة يشهد بذلك والكاتب اعترف به وشهد به حيث ترجم لشيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه «الصراع» ترجمة حافلة، وفَضَّله على جميع العلماء، وأنه بَزَّهم بسعة علمه وقوة إرشاده وسعة اطلاعه ومهارته العجيبة، لا فرق بين المسلمين منهم والمبْطِلين، ولكنه كذَّب نفسه وتناقض في هذا الكتاب. فيا ويحه المسكين أَنَّى يُؤفَكُ ويُصْرَف عن الحق.

وأما في هذا الوقت الأخير فقد جدّت الأمم الأفرنجية والأمريكية ومن تَبِعهم واجتهدت في الفنون العصرية وصرفت لها أوقاتها وراحاتها، وأقبلت عليها إقبالاً عظيماً فبلغت هذا المبلغ الذي لم يصل إليه أحد، وهي جادة في السير إلى تكميل فنونها، وستصل بحسب ما يرى إلى ما تصل إليه قواها ومداركها. وأما كون معارفهم لا منتهى لها وأعمالهم لا حدّ لها وأنّها ستزاحم رب العالمين، وستعلم كلَّ شيء وتقدر كل شيء فهذا أمر يعرف بطلانه ببداهة العقول. نعم، هي قد توصَّلت من علوم المادة الأرضية والحيوية وتسخير القوى السفلية إلى أمور لا يمكن إنكارها، أما كونها تتصل إلى عالم السموات والعالم العلوي وعلم ما كان وما سيكون، مما لا سبيل لها إليه بوجه من الوجوه، أو أنها ستتمكن من إيجاد الحيوانات ونفخ الروح فيها، فهذا ممتنع في العقول الصحيحة كما أنه ممتنع في الشريعة، فإن الله تفرد بغيوب لا يعلمها نبيٌّ مرسل ولا ملك مقرّب، فضلاً عن غيرهم، وتفرّد تعالى بأنه هو الذي يميت ويحيي، لا يشاركه في ذلك مشارك من أهل السماء وأهل الأرض، فهنا يقال على سبيل التحدي لأي مخلوق يكون:

قد صنع هؤلاء المخترعون وأهل المهارة في علوم المادة الصور والصنائع

المدهشة، فهل في إمكانهم إيجاد بعوضة أو غيرها، أو يردوا الروح إذا بلغت الحلقوم إلى موضعها؟ ويقال: هذه الأمم قد أوجدت المراكب البرية والبحرية والهوائية، وسخروا مادة الكهرباء حيث يريدون ويشاؤون، وفعلوا كذا وكذا مما هو داخل في قدرة الإنسان، وحللوا العناصر الكبار والصغار، فهل في إمكانهم أن يوجدوا أصغر مخلوق؟ وهل لهم طريق إلى العلوم الغيبية التي انفرد الله بعلمها؟ فهل عندهم علم متى يجيء المطر، ومتى يموت الصحيح، وما مقدار عمره، وماذا يكسب الخلق في مستقبلهم على سبيل العلم الجازم؟ ونهاية ما عندهم التكهناتُ والتخرصاتُ بحسب ما يشاهد من الأسباب. وهل لهم سبيل إلى العلم بأحوال البرزخ والآخرة مما أخبرت به الرسل وكيفية ما فيهما؟

وعند هذا الكاتب أن الإنسان لا يتعذر على علمه ولا على قدرته شيء؛ فتأمّل هذا القول الذي لم يصل إليه أحد من العقلاء ولا الحمقى.

وفي كتابه في مواضع متعددة اعترافٌ بانفراده عن الناس بكثير مما ذكرناه ونذكره عنه من الأقوال الباطلة، وأنه أدرك ما لم يدركه الرسل وأتباعهم؛ وهذا، مع ما فيه من العُجْب والاغترار البليغ والكذب الصّراح اعترافٌ بالشذوذ ومخالفة العقلاء كلِّهم؛ وهذا من التجرِّي والافتراء بمكان سحيق. فالمشركون واليهود والنصارى لم يجرؤوا على ما يقارب هذا القول. وقد اتفق جميع المثبتين للخالق من أهل الأديان وغيرها أن المخلوق لا يمكن أن يساوي الخالق بوجه من الوجوه، ونهاية ما بلغ شِرك المشركين أنهم جعلوا لهم آلهة يزعمون أنها يعمل لها من العبودية ما يستحقُّ الله، مع اعترافهم أنها مخلوق عاجزة ناقصة، وأنهم ما عبدوهم إلّا ليقربوهم إلى الله زلفى فَتَبًّا لمن صرح بمقالة يتحاشى ويتنزه عنها اليهود والنصارى والمشركون.

وأما قصور هؤلاء المتأخرين في علوم التوحيد والدين مع مهارتهم في فنون الطبيعة فهذا من آيات الله وبراهين قدرته أن تجد أناساً في غاية الذكاء والبراعة وقد أدرَكوا من العلوم والفنون العصرية ما عجز عنه الأولون وحار فيه

الآخرون، ثم هم مع هذه البراعة والذكاء المفرط في هذه الأشياء تجدهم في غاية الجهل والقصور العظيم والضلال البعيد عن العلم بالله وتوحيده، وما يستحقه من العظمة والجلال؛ وتجدهم يشاهدون من خوارق علم الإنسان ما تخبرهم به الرسل عن الله وأخباره وغيوبه وأحوال الجزاء وهم مقيمون على الكفر والتكذيب. . أفبقدرة الإنسان يؤمنون، وبقدرة الملك العظيم يكفرون؟ فهؤلاء برعوا في أمور خاصة ضئيلة بالنسبة إلى العلوم النافعة والمطالب العالية، التي لا سعادة للخلق ولا فلاح لهم إلا بها، وعَمُوا عن المقاصد، فبذلك يُعلم أن الأمر أمر الله، والقضاء قضاؤه، وأن إعجاب الإنسان بنفسه وتيهه بمعارفه الضئيلة أكبر حجاب بينه وبين الله، وأنه إن تخلَّى عنه طرفة عين هلك وشقي.

ومن فروع غُلُوِّه في الطبيعة أَن ٱدَّعى وكابَر وَكذَّب ما جاءت به الرسل وأخبر الله به في كتابه ورسولُه محمد ﷺ عن آدم أبـي البشر وزوجه وعدوهما إبليس، وما قصّ الله من أنبائهم، فتجرّأ هذا الرجل وترك ما أخبرت به الرسل والكتب السماوية وسلك مسلك ملاحدة الطبائعيين، الذين نظروا نظرية خرافية تسمى نظرية دارون الإنكليزي، مآلُها تسلسلُ الإنسان عن القرد، والقردِ عن كلبٍ أو حيوانٍ دونه، وهكذا خَطَّأهم فيها قومُهم فضلاً عن الرُّسل وأتباعُهم، حيث زعم أن الإنسان الأول في طور شبيهٍ بالحيوان أو هو الحيوان، وأنه بقي مدداً طويلة؛ ملايين أو ملايين الملايين حساباً جزافًا لا ينطقُ ولا يُحسن الخطاب ولا يرد الجواب، وإنما يتناعتون ويتصايحون تصايح الأجنّة في أول وضعهم من بطون أمهاتهم، وأنَّهم مَكَثوا تلك المدد العظيمة وهم على هذا الوصف. ثم إنهم ارتقوا عن هذا الانحطاط فتمكّنوا من الإشارات وصار بعضهم يشير إلى بعض من غير أن يهتدوا إلى نطق؛ ثم مكثوا ما شاءت الطبيعة ــ إلاّ ما شاء الله عنده ــ حتى ترقّوا فصاروا يتمكنون من النطق، فلم يصلوا إلى هذا الطور حتى مضت عليهم أحقاب بعد أحقاب. .

وهذا ــ مع ما فيه من تكذيب جميع الكتب والرسل ــ فإنه أخبث

التخرُّصات وأبعدها عن الحقائق؛ فأي طريق دلَّهم على هذا التخرص الباطل، وأي سندٍ أوصلهم إلى هذه الجراءة؟ ولكن يأبى الله تعالى إلا أن يفْضح النابذين لدينه المكذِّبين له ولرسله.. تركوا علوم الرسل والحقائق اليقينية وتبعوا التخرُّصات، وما خرصوه وتخرصوه في الحفريات وما يجدونه من جثث بعض الحيوانات.. فبعداً لمن اختار هذه الخرافات والخزعبلات على ما جاءت به الرسل ونزلت به الكتب، وويل للكافرين من عذاب شديد، الذين يكذبون الله ورسله ويؤمنون بكل شيطان مريد.

ثم انظر إلى المبحث الأخير من كتابه الذي عنوانه (المشكلة التي لم تحلّ) في صفحة (٣١٥) وما بعدها إلى آخر كتابه كيف أتى فيه بالطّامّات والفظائع، وأنكرِ المنكرات، وكيف حاول وصرّح بأن الإيمان بالله وإثباتَ وجوده وربوبيته وأفعاله من أشكل المشكلات، وهي أصل الأمور وأوضحها وأجلاها براهين. ثم صرّح بهذه الجراءة التي ما وصل إليها أحد من البشر إلّا فرعون وأشباهُه الذين أنكروا رب العالمين وجحدوه بالكلية. وقد صرّح أن الأولين والآخرين لم يحلُّوا هذه المشكلة، فجميع الكتب المنزلة من الله: التوراة والإنجيل والزبور والقرآن، وجميع ما قالته الرسل عموماً، وقاله سيدهم وإمامهم خصوصاً، وجميعُ العلماء الربانيين والهداة المهتدين والحكماء والأساطين.. الجميع عنده لم يعرفوا الإيمان بالله، ولم يحلوا هذه المشكلة التي زعمها، فبقيت عند هؤلاء مشكلة الإيمان في غاية الإشكال والتعقيد عند هذا الكاتب. فيا ويحه وما أعظم هذه الطامة وما أشنع هذه الجراءة على الله وعلى رسله وكتبه وعلى جميع أهل العلم، كيف طاوعته نفسه على هذه الطامة الكبرى، وكيف لم يكن له عقل يحجزه ويردعه عن هذه الشناعة التي صار بها مضرب المثل في الإلحاد الجنوني والزندقة المتفننة..

سبحان الله العظيم وصدق رسوله النبي الكريم، هذا الدين العظيم: الذي وضّح الحقائق الأصولية والفروعية وعلوم الباطن والظاهر، والعلوم

المتعلقة برب العالمين والمتعلقة بالمخلوقين، بيّنَ كلَّ شيء وأوضح كل شيء، وهذا الرسول الكريم الذي هو أعلم الخلق على الإطلاق وأكملهم في جميع المعاني والصفات، إذا قصر هذا الدين وهذا الرسول عن بيان هذا الأصل الذي هو أصل الأصول والأساس الأكبر لأمور الدنيا والآخرة فأي شيء بَيَّنَ ووضَّح، وإلى أي شيء هدى وأرشد؟ وإذا لم يحل ما زعمه هذا المفتري مشكلاً، فأي مشكل حلَّه وأي علم أبانه ووضحه؟

لقد كان هذا الدين على زعم هذا الكاتب من أعظم النكبات على البشر، نقول: «على زعمه» على وجه الإلزام، وقد صرح بذلك في مواضع من كتابه، و«على زعمه»: ما زاد الناس هذا الدين الكامل ولا الرسول العظيم إلاّ شرًّا، ولا أوقعهم إلاّ في أعظم الضرر.. فسبحان الله وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

هذا الأصل الكبير قد وضّحه الله في كتابه، ووضّحه رسوله توضيحاً حتى بلغ من وضوحه أَنْ كان أظهر من الشمس في رابعة النهار، وأبلغ من جميع المسائل كلِّها؛ فلا يوجد في الدنيا أي مسألة إلاّ وكان بيان هذا الأصل أعظمَ من بيانها، وبراهينه وأدلته أكبر من براهينها وأدلتها. لقد كاد الكتاب والسنة أن يكونا تأصيلاً وتفصيلاً لهذا الأصل العظيم. وأما البراهين العقلية والفطرية فكلها متفقة على الاعتراف بالله، حتى المشركون ـ الذين يجعلون معه مخلوقات يدعونها ويصرفون لها شيئاً من العبادة ـ معترفون أن الله هو الخالق الرازق المدبر لجميع الأمور، وقد قالت الرسل أفي الله شك وقد عظمت هذه المسألة أن يبرهن عليها كما قيل:

وليس يصحُّ في الأذهان شيء ... إذا احتاج النهار إلى دليل

وهذا المفتري ـ بعد المحاولة والمجادلة وترديد الكلام والهذر الذي لا حاصل له ـ زعم أنه انفرد بحلِّها، فاستنتج بعقله الجنوني وجراءته العظيمة أن حلَّها الوحيد هو: أن ينبذ الناس الإيمان وراء ظهورهم، ويكونوا معانقين للطبيعة، منسلخين من الدين والشريعة بالكلية، وأنهم إذا فعلوا ذلك فقد حلّوا

هذا اللغز المعقد، وإن بقي عليهم بقايا من الإيمان فإنهم في قيود وأغلال قد تُعَذِّر عليهم النهوض والرقي. فيا ويحه! أين قوله إنه مؤمن بالله وبكل ما أخبر به؟ وهل بلغ أحد من الملحدين هذه الهاوية السحيقة؟ لقد وضح كل الوضوح وزال الإشكال أن هذا الرجل مخادع، قد سلك نهجاً جديداً في الدعاية الإلحادية، أتى على جميع الأديان من أصلها ليزيلها ويقلعها، فهو بهذه الدعاية قد تصدَّى لمحاربة الأديان السماوية كلها.. ويحه! المسكين الذي أضحى فريسة الملحدين، إذا لم يثبت أصل الإيمان فأي شيء يثبت، وإذا لم يؤمن بالله فبأي شيء يؤمن

﴿فَبِأَيِّ حديثٍ بعدَ اللَّهِ وآياتِه يؤمنون﴾ [سورة الجاثية: الآية ٦]

فمن وصلت به الحال إلى هذا الحد من الجحد لم يبق للكلام معه فائدة، لأن المكابر المباهت تريه أظهر الأشياء فينكرها.

يزعم هذا الكاتب أن إيمان المتدينين يمنعهم من مباشرة الأسباب، وإن باشروها فعلى وجه ضعيف. هذا حاصل المعنى الذي طوّل فيه الكلام وردَّده واستنتج منه أنه يتحتّم على الناس رفضُ الإيمان بالله وبأقداره حتى يخرجوا من غلهم وحبسهم وينطلق سراحهم. لقد صدق هذا الكاتب في أن الإيمان حبسٌ لهم، ولكن عن التهتك في الأخلاق الرذيلة وعن الانغماس في الفجور والفواحش الظاهرة والباطنة، وقيدٌ لهم عن التجرِّي على الظلم للخلق في دمائهم وأموالهم وأعراضهم وجميع حقوقهم، وأن أهله لا يمكن أن يكونوا إباحيين ما داموا متمسكين به؛ لكن بتركه والإعراض عنه تنحلُّ عنهم القيود الشرعية فيصيروا كالبهائم وتكون أمورهم فوضى، وهذا ما أراده هذا الكاتب وهو يعلم حق العلم أن هذه الثمرات الجليلة من أعظم محاسن الدين وأجلّ ثمراته ولكنه يسعى أحثّ السعي لقطعها

﴿ويأْبى اللَّهُ إلَّا أَنْ يُتِمَّ نورَه ولَوْ كَرِهَ الكافرون﴾

[سورة التوبة: الآية ٣٢]

وهذا الرجل لم يسلك مسلك الحذّاق من الملحدين، الذين يموهون بأشياء

تروج على كثير من الناس، ولكنه جاء إلى أظهر الأشياء وأجلاها وأوضحها فأنكره غاية الإنكار، وكابر فيه أعظم مكابرة. زعم أن الإيمان بالله يضعف القُوى ويوهن العزائم؛ والحال أنه لا تقوم القُوى كلها ولا تنهض إلا بالإيمان بالله، فإنه لا حول ولا قوة إلا بالله، فكل حول وقوة مستمدة من حول الله وقوته، والعبد إذا وُكِلَ إلى نفسه فقد وُكِلَ إلى ضعف وعجز ونقص من جميع الوجوه. فالمؤمنون بالله حقاً هم أقوى الخلق قلوباً وأبلغهم شجاعة وأصبرهم على المكاره، وأثبتهم في المواطن الحرجة لإيمانهم الكامل بالله ورجائهم لثوابه وخوفهم من عقابه. فالإيمان هو مادة كل خير وكل صلاح وإصلاح وبه تندفع شرور الدنيا والآخرة.

ثم مع ذلك الترويج، والجحد للإيمان بالله، يباهتُ فيزعمُ أن أهل الدين لا يمكنهم فهمه على وجهه. فعلى قوله لم يفهمه الصحابةُ والتابعون لهم بإحسان ولا العلماء الربانيون ولا سائر أهل العلم من المسلمين؛ وحيث لم يفهموه عنده يتعين عليهم رفضُه، والأخذ بطريقة الملحدين.. فأين الإيمان والإسلام الذي يدَّعيه هذا الرجل؟ ويزعم أنه يغار على المسلمين وهو متصد لمحاربتهم ومحاربة دينهم؟ وأين العقل الذي يبقى على صاحبه ويجعله متماسكاً بين الناس.. فإن هذا تهور واستهتار، ومناداة على عقله بالسفه والجنون

﴿وَمَنْ يَرغَبُ عَنْ مِلَّةِ إبراهيمَ إلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَه﴾

[سورة البقرة: الآية ١٣٠]

وهو مع هذا يُبْدي ويُعيد في الاستهزاء بشرائع الدين، وبأهله وحملته، على وجه الوقاحة، كدأب الحمقى والمجانين؛ فالمؤمن يحمد الله على العافية من هذه البلية العظمى والمصيبة الكبرى، ويسأل الله أن لا يزيغ قلبه ولا يجعله مثلة بين الخلق، وأن لا يكون كمن آتاه الله آياته فانسلخ منها فاتبعه الشيطان فكان من الغاوين.

ومن بهرجات هذا الكاتب حين قرر أن المسلمين لا يفهمون دينهم

ولا يمكنهم فهمه على حقيقته استشهد على ذلك بما قصه عن الرازي والآمدي وابن أبـي الحديد، وأمثالهم من الحائرين في معرفة الله، وإن كان بعضهم قد تراجـع عن حيرته. فزعم هذا الكاتب أن المسلمين كذلك حائرون لا يهتدون إلى أصول دينهم؛ ولم يعلم ـ أو علم وتجاهل ـ أن هؤلاء الحيارى إنما حاروا في معرفة الله حين رفضوا علوم الدين في هذا الباب وتركوا ما دلّ عليه كتاب الله وسنّة رسوله؛ وأن حيرتهم في هذه الحال من أدلِّ الدلائل على كمال الدين، وأن كل من ابتغى الهدى من غيره أضله الله، وهذه صفة لكل من كذب بالحق وتركه لا بد أن يمرج أمره كما قال تعالى:

﴿بَلْ كَذَّبوا بالحقِّ لَـمَّا جاءَهُم فهمْ في أَمرٍ مريـجٍ﴾

[سورة ق: الآية ٥]

فانظر إلى هذا الرجل، كيفَ لما كَذَّب بالحق وتركَ الإيمان بالله وَرَفَضَه ودعا الناس إلى رفضه كيفَ تقلَّبت به الأحوال ولعبت به الأهواء، وصار ينادي ويدعو إلى الإلحاد بعدما كان يدعو إلى دين رب العباد. فالمسلمون، ولله الحمد، قد فهموا الإيمان فهماً كاملاً أعظم من فهم أي قضية كانت، فهم أعظم الناس يقيناً وأثبتُهم إيماناً وأصحُّهُم اعتقاداً لأنهم آمنوا وصدَّقوا المرسَلين واستقاموا على الصراط المستقيم حيث عدل غيرهم عن هذا الطريق.

ومن فروع نَبْذِهِ الإيمانَ بالله وبما أخبر به على ألسنة رسله إنكارُ الملائكة والجن والأرواح، وسياقُهُ لهذا الإنكار بأساليب تهكُّمية وعبارات سخرية بما أخبر الله به وأخبرت به رسله، ونطقت به الكتب واعترف بهِ عليةُ الخلق وسائرُ أهل الأديان السماوية وجاءت به نصوص الكتاب والسنّة في نصوص كثيرة زادت على التواتر، فأقر بها المسلمون واعترفوا بها وبكل ما أخبر الله به ورسولُه عن الملائكة والجن، وعن أحوال الروح في البرزخ وغيره، ولم ينكر ذلك إلا جاحد ملحد مكذِّب لله ورسوله؛ وقد تحاذق هذا الرجل حين نَصَرَ قولَ من كَذَّب بهذه الأصول العظيمة، فجمـع كل ما يقدر عليه في كتابه من خرافات الخرافيين عن الجن والأرواح ونسب ذلك إلى المسلمين ليتوسل به إلى القدح في الدين ظنًّا منه

أنه يروّج على الناس، ثم لما قرر هذا التكذيب بعبارات كثيرة في صفحة (٣٠٠) وما بعدها شعر أن الناس لا بد أن يقولوا هذا كلام مكذب بالملائكة والجن والأرواح فقال نفاقاً: ليعلم بعد هذا أننا ممن يؤمنون بالأرواح والملائكة والجان، وبما أخبر الله به إلى آخر ما قال. فانظر إلى هذا التناقض والبهرجة التي لا تخفى على من له أدنى عقل، ولكن من غروره بنفسه يحسب أن الناس كالبهائم.

ومن كَذَّب «بالمدبِّرات أمراً» وتهكّم بما يُذكَر في الكتاب والسنّة، ويذكره أهلُ العلم من «أنواع التدبيرات» في العالم العلوي والسفلي التي تتولاها الملائكة بأمر الله، لم يُستغرب بعد ذلك تكذيبُه «بتأثير العين» وتحريف النصوص الواردة فيها، وتفسيرها بما لم يفسِّرها به مسلم بل ولا عاقل؛ ومن كانت هذه الأصول عنده تُرّهاتٍ وخيالاتٍ لم تستغرب عليه ما نصره من سفور النساء وإيجابه لمخالطتهن الرجال الأجانب في جميع المجامع الصغار والكبار، وأنه ليس للرجال عليهن درجة ولا لهم فضل عليهن، وأن هذا السفور والتهتك يزعمه هو عين الصلاح، وأنه لا يكن إصلاحهن وثقافتهن وتعليمهن إلا بهذه الطريقة السافلة، وأن خيار المسلمين من القرون الماضية، من الصحابة والتابعين ومن تمسَّك بهديهم إلى اليوم من خيار المسلمين، أن هؤلاء كلَّهم من أولهم إلى آخرهم من الجهلة الهمج حيث صانوا نساءهم عن التبرج والتهتك.

ثم باهت في ذلك ناقلاً مستحسناً أن الشر الحاصل من النساء المصونات المحفوظات بحفظ الله ثم بحفظ أوليائهن أهل الغيرة على الدين وشرائعه أعظم من الشر الحاصل من النساء المتهتكات المزاحمات للرجال في جميع ميادين الحياة. ثم نقله القبيح، واستحسانه في هذا الموضوع كلام الساقطين من الإباحيين، الذين لا يرون شيئاً حراماً خبيثاً بل ما اشتهاه الإنسان فَعَلَه ولا قبيح عندهم إلا ما لم تشتهه النفوس، كما نقله في صفحة (١٠٣) وما بعدها. . فيا ويح هذا، ماذا ترك للفضائل الدينية والآداب الدينية والصيانة الإنسانية؟ لقد رفضها كلها؛ وهذه الطريقة التي استحسنها هي الطريقة الوحيدة للإباحية، إباحة جميع ما حرَّم الله من الشرك والفواحش والمنكرات.

إذا تقررت هذه المباحث الخبيثة والمنافية للدين من كل وجه، الدالة على انحراف عقل صاحبها بعد انحراف دينه، فلا تستغرب بعد هذا ردَّه وتكذيبه للأدلة الشرعية، وتحريفه لنصوص الكتاب والسنة، وترويجه بجمع الأحاديث الصحيحة مع آثار باطلة، فيرد الجميع وتفسير النصوص بغير تفاسير المسلمين نصرةً لباطله، وإنما هي من جنس تحريفات القرامطة الباطنية، ولنذكر نموذجاً يسيراً من هذا النوع ليعرف بذلك إلحاد هذا الرجل. فمن ذلك قوله في قوله تعالى:

﴿وفي أنْفُسِكم أَفَلَا تُبصرون﴾ [سورة الذاريات: الآية ٢١]

ذكر في صفحة (٤٤) أن معناها أن الله نَعَى على المسلمين الموجودين وقتَ نزول القرآن، ويعاتِبُهم كيف لا يُبصرون ما في أنفسهم من الآيات، وأن الصحابة والقرون المفضلةَ وَمَنْ بعدهم من علماء المسلمين انطوت قرونُهم، والعتابُ موجَّه إليهم واللوم يقرَعُهم لكونهم لم يُبصروا ما في أنفسهم من الاستعداد لاستخراج كنوزها، ولا لاستخراج كنوز الأرض حتى جاء هذا الوقت فانطبقت عليهم هذه الآية:

﴿وكانوا أحقَّ بِهَا وأَهلَها﴾ [سورة الفتح: الآية ٢٦]

لكونهم العاملين بها حيث عَمِيَ عنها الأولون، وعَلِمُوها حيث جَهِلَها السابقون. فهذا التطبيق تحريف لم يسبقه إليه أحد من المسلمين ولا ممن يدَّعي الإسلام. ومعناه الجلي عند هذا أن ملاحدة الأمم أكملُ وأفضلُ وأعظمُ عملاً بهذه الآية من السابقين من الصحابة والتابعين لهم بإحسان إلى آخر وقت. سبحانك هذا بهتان عظيم.

ومن تحريفه لحديث: (ولا يزال عبدي يتقرب إليّ بالنوافل حتى أحبَّه، فإذا أحببتُه كنتُ سمعَه الذي يسمع به...) إلى آخر الحديث. قال في صفحة (٤٠): إن الحديث يدل على أن العبد غير مقيَّد، وأنه لا يمتنع على قدرته شيء، وأنه لا حدَّ يقف عنده علمُهُ وقدرتُه. نزله على ذلك المبحث الخبيث السابق أن العبد في إمكانه مزاحمة رب العالمين؛ فهذا الإلحاد والتحريف

لكلام الله وكلام رسوله لم يقل أحدٌ ما يشبهه إلا الملاحدة من أهـل وحدة الوجود؛ ومعنى الحديث معروف، ولله الحمد، بين المسلمين، أن ذلك يدل على تسديد الله وتوفيقه ومعونته الخاصة لعبده، القائم بمحبوباتـه من الفرائض والنوافل. ومن ذلك ما قاله على قوله تعالى:

﴿ما أشهدتُّهم خَلقَ السمواتِ والأرضِ ولا خَلْقَ أنفسِهم﴾

[سورة الكهف: الآية ٥١]

في صفحة (٦١) محتجًّا بها على قوله الباطل، حيث زعم أن علم الإنسان محيط بمبادي خلق هذا العالم، فإنه يزعم أن الآية لا تنفي العلم، حيث قال: «ما أشهدتُّهم» ولم يقل «ما أعلمتهم». وزعم أنهم كانوا عالِمين وإن لم يكونوا مُشاهِدين، وهذا لم يقله أحد من المفسرين. أما تفسيرها المعروف عند المسلمين فهو أن الله أنكر على الكافرين به المكذِّبين لرسله الذين زعموا أن أحداً من المخلوقين يستحق من العبادة والخضوع ما يستحقه الله، فكذَّبهم الله، وأخبر أن جميـع الخلق ليس لهم مشاركة لله بوجهٍ من الـوجوه، فلم يُشْهِـدْهم خلقَ السمٰواتِ والأرض، ولا خلقَ أنفسهم، وهذا نفي لطرق العلم كلها، يعني: فليس لهم سبيل إلى ذلك، فإنهم إذا لم يشهدوا ذلك فهم لم يعلموه، وإذا لم يعلموه فشهادتهم ودعواهم لاستحقاقها العبادة دعوى في غاية البطلان والتقول على الله تعالى، وهي نظير قوله تعالى:

﴿وما كُنتَ بجانبِ الغَـرْبِـيِّ﴾ [سورة القصص: الآية ٤٤]

ومن تحريفاته التي تقشعر منها الجلود ما ذكر في صفحة (٦١) و(٦٧) على قوله تعالى:

﴿يَعلمونَ ظاهِراً مِنَ الحياةِ الدُّنيا وهُمْ عَنِ الآخرةِ هُمْ غافلون﴾

[سورة الروم: الآية ٧]

أن المراد بذلك القرنُ الذي أنزل عليهم وأوائل هذه الأمة القرون المفضلة من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وأن معناها أن علومهم لم تصل إلى بواطن الأشياء وإنما علمهم بسيط جداً، وأنهم في ذلك الوقت في طور الطفولية، بل في

طور قريب من طور الحيوانات ولم يبلغوا رشدهم، وإنما الذين بلغوا رشدهم عنده ملاحدة هذا الزمان الذين علموا من علوم المادة ما لم يعلمه الأولون، لأن العلوم النافعة عنده هي الفنون العصرية فقط، وأما الأصول والعقائد وعلوم الأخلاق وتوابعها التي عِلمُ الطبيعة فرعٌ من فروعها فإنها على قول هذا ليست من العلوم التي يؤبه لها، وكفى به خذلاناً أن تصل به الحال إلى هذا والآية ولله الحمد واضحة لا إشكال فيها، وأن هذا وصف للكافرين المكذِّبين لمحمد ﷺ: أخبر تعالى أن علومهم ظاهرة، يعلمون ظاهر الحياة الدنيا دون باطنها، وأنهم في غفلة عن الآخرة، فهذا السبب الذي أوجب لهم ردَّ ما جاء به محمد ﷺ. وإلّا فلو علموا ظاهرها وباطنها المقصود منها لبادروا إلى الإيمان بمحمد ﷺ كما فعله أهل العلم الحقيقي، الذين بادروا لَمّا رأوا الآيـات البينات إلى الإيمان به؛ لكن هذا الرجل يطبِّق هذه الآية على خيار الخلق وأكمل القرون على الإطلاق، ويسخر من العالِمين بباطن الدنيا، المستعدِّين للآخرة، القائمين بعبودية الله الجاعلين الدنيا وسيلة إلى الدين، وهو يريد ويحاول في كتابه هذا أن تكون الدنيا هي المقصودة والغرض الأصلي وأما الآخرة فإن كتابه هذا كفيل بتزهيد الناس فيها وفي عبودية الله وفي الجزاء الأخروي؛ فأي إيمان وأي إسلام وأي عقل صحيـح بقي بعد هذا.

ومن ذلك تفسيره لحديث (كلُّ مولودٍ يولد على الفطرة) بأن الفطرة هي الخبث والشَّرُّ، وأن الإنسان بطبعه خُلِق شِرِّيراً، وأن الفطرة معناها أنه مفطور على الشَّرِّ، ويرفض جهاراً تفسير أئمة الهدى لهذا الحديث بأن معناه هو: أن الله فَطَر عبادَه على قبول الخير عِلماً وعملاً، وأنَّ الله تعالى جعل في خلقتهم استعداداً تاماً لقبوله نعمة منه وفضلاً كما قال تعالى:

﴿فأَقِمْ وَجهَكَ للدِّينِ حَنِيفاً فِطرَةَ اللَّهِ التي فَطَرَ النَّاسَ عليها لا تَبديلَ لخلقِ اللَّهِ ذلكَ الدِّينُ القيِّمُ ولَـكِنَّ أكثرَ النَّاسِ لا يعلمون * مُنِيبِينَ إليهِ﴾

[سورة الروم: الآيتان ٣٠، ٣١]

ويلزم على قوله أن يُستَدْرَكَ على النبـيّ ﷺ حيث قال: (فأبواه يهوِّدانه أو ينصِّرانه

أو يمجِّسانه) فيقال: وأيضاً لم قلت: (أو يجعلانه مسلماً) لأن قبوله للجميع على حد سواء عند هذا، وفي نفس الحديث والآية الكريمة حيث قال: كالبهيمة الجمعاء هل تحسون فيها من جدعاء حتى تكونوا أنتم تجدعونها أي كالبهيمة التي تولد مجتمعة الخلق كاملة الأعضاء حتى يجدَعها الناس بقطع الآذان أو بعض الأعضاء، كذلك الآدمي، خلقه الله مفطوراً على الاستعداد لمعرفة الحق وقبوله، فلو تُرك وفطرته ولم يَعرِضْ له ما يغيِّرها من التربية السيئة لما اختار غير الدين الحق. وعند هذا أن الفطرة معناها الشر والهمجية وهذا مناف للآية والحديث.

ومن أعظم الجرأة جراءته على قوله تعالى في صفحة (٦٦):

﴿وتراهُم ينظرونَ إليكَ وهُمْ لا يُبصِرون﴾ [سورة الأعراف: الآية ١٩٨]

قال: يعني بذلك الذين اجتمعوا بالنبي ﷺ وآمنوا به من الصحابة، الذين هم خيار الخلق وأعلمهم، جعلهم هذا الرجل ينظرون الظواهرَ ولا يُبصرون البواطنَ فهم في طور الأطفال، كما تقدم التنبيه على هذا مراراً، وهذا من جنس تفاسير الزنادقة من الباطنية والإسماعيلية والقرامطة والآية الكريمة عند جميع المسلمين معناها ظاهر، وأن هذا وصف للكافرين بالرسول أو وصف للأصنام فمعناها: أن الكفار تراهم ينظرون إليك نظراً ظاهراً وهم لا يبصرون ما فيك من المعاني الجليلة والأوصاف الجميلة والآيات التي تدل أكبر دلالة أنك رسول الله حقاً؛ أو أن هذه الأصنام صُوَرٌ بلا أرواح، تراها كأنها تنظر إليك وهي لا تبصر لأنها جمادات.

ومن ذلك حقٌّ للراوين عن النبي ﷺ الحديثَ الذي في مسند البزار (أكثر أهل الجنة البله). فزعم أنهم بذلك يمدحون البلاهة ويحثُّون عليها، وجمع في هذا خرافات الخرافيين ونسبها لِحَمَلَةِ الشريعة ورجال الدين، وكذّب الحديث المذكور. وتفسير الحديث ظاهر عند المسلمين: فإن النبي ﷺ لم يقل: (أهل الجنة البله)؛ أو: (لا يستحق الجنة إلا البله)، بل قال: (أكثر أهل الجنة البله)، فهم لسلامتهم من الغل والحقد والصفات الذميمة صاروا مستحقين للجنة، لئلا

يظن الناس أن أمثال هؤلاء أن الله لا يرفع قدرهم؛ مع أن في كتاب الله وسنّة رسوله من الثناء على أهل العقول وأولي الألباب، والأحلام والنهى والآراء الرزينة والحثّ على كل أمر فيه زيادة اللب والعقل؛ فكم في كتاب الله وسنّة رسوله من ذلك من النصوص ما يدل على ذلك فلا منافاة بين الأمرين؛ فالدين يحث على السعي في تكميل العقول ويثني غاية الثناء على أولي الألباب ويخبر أنهم خواص الخلق، ومع ذلك فكل من آمن وعمل صالحاً ولو لم يصل إلى درجتهم من البله الأغرار فإنهم سعداء فإن الله لا يضيع أجر من أحسن عملاً.

ومن العجائب تنزيله الحروب الحاضرة بين الأمم الأفرنجية والأمريكية وتوابعهم على قوله تعالى:

﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ القِتالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُم﴾ [سورة البقرة: الآية ٢١٦]

فجعلها المراد من الآية، وقد أجمع المسلمون على أن المراد قتالُ المسلمين للكفار، فهو المكتوب المفروض وهو الذي له الآثار الطيبة، وأما هذه الحروب التي بنيت على الجشع والظلم والقسوة وعدم الرحمة فأين خيرُها وآثارُها الطيبة وقد عمّت البسيطة هلاكاً وفناءً وتدميراً، وهي لا تسكُنُ في وقتٍ إلا للاستعداد لمجازر وشرورٍ ينسى آخرُها أوّلَها، فيا ويح من ألحد في آيات الله.

ومن تحريفاته لحديث أنس: أنه ﷺ كان يطوف على نسائه بغُسلٍ واحد. قال في صفحة (١٢٠): «إن ذلك مجرَّد دورانٍ لا مسيسَ معه»، وتهكَّم بأنسٍ وغيرِه ممَّنْ يفسرون ذلك بالمسيسِ الذي هو معنى الحديث عند جميع المسلمين، حتى جاء هذا الرجل فأنكر عليهم وكَذَّبهم. وهذا الوهم الكاذب منشأه أنه ميراث ممَّن ورثوا القَدْح في الأنبياء بكثرة الأزواج، فأنزل الله ـ منكراً ومكذباً لهم ـ قوله تعالى:

﴿ولقدْ أرسَلْنا رُسُلاً مِنْ قَبلِكَ وجَعلْنَا لَهُم أزواجاً وذُرِّيةً﴾

[سورة الرعد: الآية ٣٨]

وأي نقص في كثرة أزواجه وفي قيامه التامّ بحقوقهن، وذلك من أَجَلِّ مناقبه،

حيث كَمَّلَ الحقوق الكثيرة التي عليه وحيث كان في زوجاته من المنافع والمصالح للأمة ما لا يعدُّ ولا يحصى.

ومن جرأته العظيمة ما ذكره في صفحة (١٢٦) وما بعدها من الصفحات من تكذيبه لجميع النصوص الواردة في الزهد في الدنيا والصبر على البلاء والفقر، وهي جزء كبير من أجزاء الدين. كَذَّبَ ذلك أجمع، وباهت بأمرٍ يعرف كذبَه به كلُّ أحد؛ ثم روّج كعادته القبيحة بذكر أحاديث لا زِمام لها ولا خطام، حَشَدها في كتابه وتوسَّل بها إلى ردِّ النصوص الصحيحة. ورمى جميع المسلمين ـ من أولهم إلى آخرهم ـ بقبول تلك الآثار الساقطة؛ وتقدمت الإشارة إلى محاسن هذا الدين، وأنه يحثُّ على جميع الوسائل والمقاصد وإصلاح الدين وما يعين عليه من الدنيا، بعكس ما كان يسعى إليه هذا الكاتب يحض على الزهد في الآخرة بل يسخر بأهلها العاملين، وبما يذكر من الجزاء الدنيوي والأخروي.

ومن انحرافاته الفظيعة ما نقله تفصيلاً عن التوراة، ليس في التوراة بل في الأمثال المنسوبة لسليمان عليه السلام، في الترغيب في الدنيا، ثم قابل بينه وبين ما جاء به القرآن والدين الإسلامي في صفحة (١٧٧) وما بعدها، وغلط القرآن والكتب الدينية حيث علقت السعادة والفوز والفلاح في العاجلة والآجلة على العبادة والتقوى والصلاح، وفضّل ما نسب إلى التوراة في هذا الموضوع، على الكتاب والسنّة، تفضيلاً عظيماً، بل لم يجعل لهذا الأخير فضلاً بوجه من الوجوه، بل حمل على هذه النصوص وزعم أنها هي التي خدَّرت هِمَمَ الناس وثبَّطتهم ومنعتهم من الرقي، وفيه كالتصريح بإنكار عقوبات الله للدنيوية والأخروية.

ومن ذلك في صفحة (٢٩٦) تهكمه بحديث أنس: (لا يأتي عليكم زمان إلاَّ والذي بعده شر منه)، وهو في الصحيح، صحيح البخاري، وتهكم به وبِنَقَلَتِهِ وأنكره إنكاراً عظيماً. والسبب في ذلك أصله الخبيث، حيث فضّل ملاحدة الزنادقة من الأولين والآخرين على الصحابة وخير القرون، وعرف أن هذا الحديث من الأدلة الكثيرة الدالّة على كذبه وبطلان قوله. وزعم أن اعتقاد

فضيلة الأولين من الصحابة والتابعين منعت الرقي، فهذه الدعاية لنبذ الدين التي يسعى لها هذا الرجل سعياً حثيثاً ويؤصل أصولاً خبيثة يردّ لأجلها الأصول الشرعية، فهذا في كتابه نهج لهذه الدعاية الإلحادية دعايات كثيرة: تارة بتحريفه لنصوص الكتاب والسنة وتارة بالقدح في الصحابة والتابعين وَحَمَلَةِ الدين من خير القرون، الذين لم يصل للناس هذا الدينُ إلاّ على أيديهم، وقد أكثر فيه من الاستهزاء والسخرية العظيمة حتى كادت جميع مباحثه المنحرفة تكون سخرية واستهزاء وتهكُّماً بالدين والشريعة وحملة الدين.

هنا يقف العاقل وقفة تعجب فيقول: هل ترى هذه السخريات والتهكّمات الصادرة من هذا الرجل الحامل عليها الإعجاب العظيم بالنفس واحتقار غيره؟ فإنه لا يستغرب. فإن الخيالات متى استحكمت في النفوس تجسَّمت وصارت لها السيطرة على عقل الإنسان، وعدم الإبقاء منه على مكانته بين الناس فلا يستغرب بهذا أن ذكاءه وفطنته اضمحلّت في ضمن هذه السيطرة حتى تلاشت فلم يكن له إحساس بما يصدر منه، وأنه وصلت به الحال إلى ما يشبه الجنون وعدم الشعور. فإن الذين معهم مسكة من العقل المعيشي ـ دع العقل الديني ـ يُبْقُون على أنفسهم وعلى مكانتهم عند الناس وفي قلوب من يعظِّمهم فلا يرضى أحدهم أن تكون السخريةُ والاستهزاء ديدنَه في الأمور العادية، فضلاً عن أن تُوجَّه إلى دين الله وإلى رسله وأتباعهم. ولكن يأبى الله إلا أن يفضح من تعرَّض لدينه وشرعه وأوليائه في الدنيا والآخرة. وإذا كان من جملة مقالاته الشنيعة الفاضحة ما صرح به في صفحة (٣١٧) بقوله الصريح: «إن المتديِّنين على اختلاف ديارهم وأزمانهم وأنبيائهم وأمزجتهم وأجناسهم عجزوا أن يهبوا الحياة شيئاً جديداً وأن يكونوا فيها مخلوقات متألقة»، فهل بعد هذا التصريح بنبذ الديانات السماوية كلها، والكفر بجميع الأنبياء وتحقيرهم وتفضيل غيرهم عليهم شيءٌ؟ وهل وراء هذا التقدم إلى الكفر غاية ونهاية؟ وكم له في كتابه هذا من هذا النوع شيء كثير. ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب.

(واعلمْ) أن عباراته في هذه المواضيع التي نبَّهْنا عليها كثيرة مكرَّرة بعبارات متنوعة لم ننقلها خوف طول الكلام لغير فائدة، ولكننا أتينا بمقاصدها. وأرشدنا لمن يحب الوقوف عليها إلى صفحاتها من كتابه «الأغلال» المطبوع. وكذلك في رسالتنا هذه لم نكثر من ذكر الآيات والأحاديث الرادّة لقوله. لأن الكتاب والسُّنَّة كلها رد لقوله، لأنه نفى جميع أصول الكتاب والسنّة وأراد قَلْعها من أساسها ولأن المقام يقتضي ذلك فإن المناظرة مع من يعظم الكتاب والسنّة نوع ومع من لا يراهما نوع آخر. ونحمد الله على ما نبَّهنا عليه في كتابه من الفظائع والشنايع التي لا يقولها إلا من انتهى إلحاده وكفرُه لم نستعمل معه في خطابه الخاص إلا الرفق واللين اتباعاً للكتاب والسنّة في خطاب المحاربين المنحرفين أن يقال: قال فلان وفعل فلان. وأما عند ذكر الأقوال الشنيعة فيذكر ما احتوت عليه من الضرر والمناقضة للأديان ومرتبتها في البعد من الدين وبيان ما على قائلها من الضلال والغي فيكون القدح فيه موجهاً عليه من أقواله، ويبين ما على صاحبها من نقص الدين والعقل والرأي. وليس لنا غرض في شخصية هذا الرجل ولكن لما آعتدَى على ديننا الإسلامي وعلى قواعده وأصوله وأسسه وتهكم به وبحملته وفضل عليهم زنادقة الملحدين وصنع مع المسلمين أعظم من صنيع دعاة النصارى من المبشِّرين، وجب على كل مسلم مدافعته ودفع شره وتبيين أمره والتحذير من طريقته ودعايته بحسب القدرة. وإلا فوالله إننا لنأسف أشد الأسف على انقلاب هذا الرجل، ونعدُّ ذلك من الخسائر علينا حيث فقدنا هذا الرجل الذي مضى له من المقامات ونصر الحق ما لا ينكر، بل لنا أن نقرأ قول الله تعالى:

﴿يأيُّها الذين آمَنُوا مَنْ يَرتَدَّ مِنكُم عَن دِينِه فَسوفَ يأْتي اللَّهُ بقومٍ يُحِبُّهمْ ويُحِبُّونَه أَذِلَّةٍ على المؤمنينَ أَعِزَّةٍ على الكافِرينَ يُجاهِدُونَ في سبيلِ اللَّهِ ولا يَخافُون لَوْمَةَ لائِمٍ﴾ [سورة المائدة: الآية ٥٤]

ونسأل الله أن يرده إلى الحق وأن يعيده إلى الإسلام، بالتوبة والتنصل مما وقع منه، وأن يكتب كتاباً في رجوعه عن هذه المباحث الخبيثة، ونسأل الله تعالى أن

يثبتنا على دينه، وأن لا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا ويهب لنا من لدنه رحمة، إنه هو الوهّاب. وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

قال ذلك وكتبه الفقير إلى الله عبد الرحمن بن ناصر بن سعدي.

حرر في ٣ من ربيع الآخر سنة ١٣٦٦ ونقلتُه من خط الشيخ عبد الرحمن بن سعدي. أنا الفقير إلى الله تعالى عبد الله بن محمد العوهلي، وحرر في ١٢ من جمادى الأولى سنة ١٣٦٦.

بلغ مقابلة على يد شيخنا الشيخ عبد الرحمن بن سعدي في ١٣ من جمادى الأولى سنة ١٣٦٦.

الوَسَائل المفُيدَة لِلحَيَاة السَّعيدَة



الوَسَائِل المفُيدَة لِلحَيَاة السَّعِيدَة



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي له الحمد كله، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم.

أما بعد: فإن راحة القلب وطمأنينته، وسروره وزوال همومه وغمومه، هو المطلب لكل أحد، وبه تحصل الحياة الطيبة، ويتم السرور والابتهاج؛ ولذلك أسباب دينية، وأسباب طبيعية، وأسباب عملية، ولا يمكن اجتماعها كلها إلا للمؤمنين؛ وأما من سواهم، فإنها وإن حصلت لهم من وجه وسبب يجاهد عقلاؤهم عليه، فاتتهم من وجوه أنفع وأثبت وأحسن حالاً ومآلاً.

ولكني سأذكر برسالتي هذه ما يحضرني من الأسباب لهذا المطلب الأعلى، الذي يسعى له كل أحد، فمنهم من أصاب كثيراً منها فعاش عيشة هنيئة، وحيي حياة طيبة، ومنهم من أخفق فيها كلها فعاش عيشة الشقاء، وحيي حياة التعساء، ومنهم من هو بين بين، بحسب ما وفق له. والله الموفق، المستعان به على كل خير، وعلى دفع كل شر.



فصـــل

وأعظم الأسباب لذلك وأصلها وأسها هو الإيمان والعمل الصالـح، قال تعالى:

﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحاً مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَـةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [سورة النحل: الآية ٩٧]

فأخبر تعالى، ووعد من جمـع بين الإيمان والعمل الصالـح، بالحياة الطيبة في هذه الدار، وبالجزاء الحسن في هذه الدار وفي دار القرار. وسبب ذلك واضـح، فإن المؤمنين بالله الإيمان الصحيـح، المثمر للعمـل الصالـح، المصلـح للقلوب والأخلاق والدنيا والآخرة، معهم أصول وأسس يتلقّون فيها جميـع ما يرد عليهم من أسباب السرور والابتهاج، وأسباب القلق والهمّ والأحزان؛ يتلقون المحابّ والمسارّ بقبول لها، وشكر عليها، واستعمال لها فيما ينفـع، فإذا استعملوها على هذا الوجه، أحدث لهم من الابتهاج بها، والطمـع في بقائها وبركتها، ورجاء ثواب الشاكرين، أموراً عظيمة تفوق بخيراتها وبركاتها هذه المسرات التي هذه ثمراتها.

ويتلقون المكاره والمضار والهم والغم بالمقاومة لما يمكنهم مقاومته، وتخفيف ما يمكنهم تخفيفه، والصبر الجميل لما ليس لهم منه بُدٌّ، وبذلك يحصل لهم من آثار المكاره من المقاومات النافعة، والتجارب والقوة، ومن الصبر واحتساب الأجر والثواب أمور عظيمة تضمحلّ معها المكاره، وتحل محلها المسارّ والآمال الطيبة، والطمـع في فضل الله وثوابـه، كما عبـر

النبـي ﷺ عن هذا في الحديث الصحيـح أنه قال: (عَجَباً لِأَمْرِ المؤْمِنِ إِنَّ أَمْرَهُ كلَّهُ خَيْرٌ، إِنْ أَصَابَتْهُ سَرَّاءُ شَكَرَ فَكَانَ خَيْراً لَهُ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَّاءُ صَبَرَ فَكَانَ خَيْراً لَهُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ لِأَحَد إِلاَّ لِلْمُـؤْمِنِ). فأخبر ﷺ أن المؤمن يتضاعف غُنْمه وخيره وثمرات أعماله في كل ما يطرقه من السرور والمكاره.

لهذا تجد اثنين تطرقهما نائبة من نوائب الخير أو الشر، فيتفاوتان تفاوتاً عظيماً في تلقيها، وذلك بحسب تفاوتهما في الإيمان والعمل الصالـح. هذا الموصوف بهذين الوصفين يتلقى الخير والشر بما ذكرناه من الشكر والصبر وما يتبعهما، فيحدث له السرور والابتهاج، وزوال الهم والغم، والقلق، وضيق الصدر، وشقاء الحياة، وتتم له الحياة الطيبة في هذه الدار، والآخر يتلقى المحابّ بأَشر وَبَطَر وطغيان، فتنحرف أخلاقه، ويتلقاها كما تتلقاها البهائم بجشـع وهلـع، ومـع ذلك فإنه غير مستريـح القلب، بل مشتته من جهات عديـدة، مشتت من جهة خـوفه من زوال محبـوباتـه، ومن كثرة المعارضات الناشئة عنها غالباً، ومن جهة أن النفوس لا تقف عند حدٍّ بل لا تزال متشوقة لأمور أخرى، قد تحصل وقد لا تحصل، وإن حصلت على الفرض والتقدير فهو أيضاً قلق من الجهات المذكورة.

ويتلقى المكاره بقلق وجزع وخوف وضجر، فلا تسأل ما يحدث له من شقاء الحياة، ومن الأمراض الفكرية والعصبية، ومن الخوف الذي قد يصل به إلى أسوأ الحالات، وأفظـع المزعجات، لأنه لا يرجو ثواباً، ولا صبر عنده يسليه ويهون عليه.

وكل هذا مشاهد بالتجربة، ومثل واحد من هذا النوع، إذا تدبرته ونزّلته على أحوال الناس، رأيت الفرق العظيم بين المؤمن العامل بمقتضى إيمانه، وبين من لم يكن كذلك. وهو أن الدين يحثّ غاية الحثّ على القناعة برزق الله، وبما آتى العباد من فضله وكرمه المتنوع؛ فالمؤمن إذا ابتلي بمرض أو فقر، أو نحوه من الأعراض التي كل أحد عرضةٌ لها، فإنه بإيمانه وبما عنده

من القناعة والرضى بما قسم الله له، تجده قرير العين، لا يتطلب بقلبه أمراً لم يقدر له؛ ينظر إلى من هو دونه، ولا ينظر إلى من هو فوقه، وربما زادت بهجته وسروره وراحته على من هو محصل على جميـع المطالب الدنيوية، إذا لم يؤت القناعة. كما تجد هذا الذي ليس عنده عمل بمقتضى الإيمان، إذا ابتلى بشيء من الفقر، أو فقد بعض المطالب الدنيوية، تجده غاية في التعاسة والشقاء.

ومثل آخر: إذا حدثت أسباب الخوف وأَلَمَّتْ بالإنسان المزعجات، تجد صحيـح الإيمان ثابت القلب، مطمئنَّ النفس، متمكناً من تدبيـره، وتسييره لهذا الأمر الذي دهمه، بما هو في وسعه من فكر وقول وعمل؛ وقد وطَّن نفسه لهذا المزعـج الملمّ، وهذه أحوال تريـح الإنسان وتثبت فؤاده؛ كما تجد فاقد الإيمان بعكس هذه الحال، إذا وقعت المخاوف انزعـج لها ضميره، وتوتّرت أعصابه، وتشتتت أفكاره، وداخله الخوف والرُّعب، واجتمـع عليه الخوف الخارجي، والقلق الباطني الذي لا يمكن التعبير عن كنهه؛ وهذا النوع من الناس، إن لم يحصل لهم بعض الأسباب الطبيعية التي تحتاج إلى تمرين كثير، انهارت قواهم وتوترت أعصابهم، وذلك لفقد الإيمان الذي يحمل على الصبر، خصـوصاً في المحـال الحرجـة، والأحوال المحـزنة المزعجة، فالبَرُّ والفاجر، والمؤمن والكافر، يشتركان في جلب الشجـاعة الاكتسابية، وفي الغريزة التي تلطف المخاوف وتهونها، ولكن يتميز المؤمن بقوة إيمانه وصبره، وتوكله على الله، واعتماده عليه، واحتسابه لثوابه: أموراً تزداد بها شجاعته، وتخفف عنه وطأة الخوف، وتهون عليه المصاعب، كما قال تعالى:

﴿إِنْ تَكُونُوا تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُـونَ كَمَا تَـأْلَمُونَ وَتَـرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ﴾ [سورة النساء: الآية ١٠٤]

ويحصل لهم من معونة الله ومعينه الخاص ومدده ما يبعثر المخاوف. وقال تعالى:

﴿وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾.

ومن الأسباب التي تزيل الهمَّ والغمَّ والقلق، الإحسانُ إلى الخلق بالقول والفعل، وأنواع المعروف، وكلها خير وإحسان. وبها يدفع الله عن البَرِّ والفاجر الهموم والغموم بحسبها، ولكن للمؤمن منها أكمل الحظ والنصيب، ويتميز بأن إحسانه صادر عن إخلاص واحتساب لثوابه فيهون الله عليه بذل المعروف لما يرجوه من الخير، ويدفع عنه المكاره بإخلاصه واحتسابه، قال تعالى:

﴿لا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلاَّ مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلاَحٍ بَيْنَ النَّاسِ، وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيماً﴾ [سورة النساء: الآية ١١٤]

فأخبر تعالى أن هذه الأمور كلها خير ممن صدرت منه، والخير يجلب الخير، ويدفع الشر، وأن المؤمن المحتسب يؤتيه أجراً عظيماً، ومن جملة الأجر العظيم: زوال الهم والغم والأكدار ونحوها.

فصـــل

ومن أسباب دفـع القلق الناشىء عن توتر الأعصاب، واشتغال القلب ببعض المكدرات: الاشتغال بعمل من الأعمال أو علم من العلوم النافعة، فإنها تلهي القلب عن اشتغاله بذلك الأمر الذي أقلقه، وربما نسي بسبب ذلك الأسباب التي أوجبت له الهمَّ والغمّ، ففرحت نفسه، وازداد نشاطه، وهذا السبب أيضاً مشترك بين المؤمن وغيره، ولكن المؤمن يمتاز بإيمانه وإخلاصه واحتسابه في اشتغاله بذلك العلم الذي يتعلمه أو يعلمه، وبعمل الخير الذي يعمله، إن كان عبادة فهو عبادة، وإن كان شغلاً دنيويًّا وعادة دنيوية أَصْحَبَها النية الصالحة، وقصد الاستعانة بذلك على طاعة الله، فلذلك أَثره الفعّال في دفـع الهمِّ والغموم والأحزان، فكم من إنسان ابتلي بالقلق وملازمة الأكدار، فأَحلَّتْ به الأمراضَ المتنوعة فصار دواؤه الناجـعُ نسيانَه السببَ الذي كدره وأقلقه، واشتغاله بعمل من مهماته.

وينبغي أن يكون الشغل الذي يشتغل فيه مما تأنس به النفس وتشتاقه، فإن هذا أدعى لحصول هذا المقصود النافـع والله أعلم.

ومما يدفـع به الهمّ والقلق اجتماع الفكر كله على الاهتمام بعمل اليوم الحاضر، وقطعه عن الاهتمام في الوقت المستقبل، وعن الحزن على الوقت الماضي، ولهذا استعاذ النبـي ﷺ من الهم والحزن؛ فالحزن على الأمور الماضية التي لا يمكن ردّها ولا استدراكها، والهمّ الذي يحدث بسبب الخوف من المستقبل، فيكون العبد ابن يومه، يجمـع جِدَّه واجتهاده في إصلاح يومه ووقته الحاضر، فإنّ جمـعَ القلب على ذلك يُوجب تكميل الأعمال، ويتسلى به العبد عن الهم والحزن.

والنبـي ﷺ إذا دعا بدعاء أو أرشد أمته إلى دعاء، فهو يحثّ مـع الاستعانة بالله، والطمـع في فضله، على الجدِّ والاجتهاد في التحقق لحصول

ما يدعو بحصوله، والتخلّي عما كان يدعو لدفعه، لأن الدعاء مقارن للعمل، فالعبد يجتهد فيما ينفعه في الدين والدنيا، ويسأل ربه نجاح مقصده، ويستعينه على ذلك كما قال ﷺ: (إحْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ وَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ وَلاَ تَعْجَزْ، وَإِذا أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلاَ تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذا كَانَ كَذَا وكَذَا، وَلٰكِنْ قُلْ: قَدَّرَ اللَّهُ وَمَا شَاء فَعَلَ، فَإِنَّ «لَوْ» تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ)، فجمع ﷺ بين الأمر بالحرص على الأمور النافعة في كل حال، والاستعانة بالله وعدم الانقياد للعجز الذي هو الكسل الضار، وبين الاستسلام للأمور الماضية النافذة، ومشاهدة قضاء الله وقدره، وجعل الأمور قسمين: قسماً يمكن العبد السعي في تحصيله أو تحصيل ما يمكن منه، أو دفعه أو تخفيفه، فهذا يبدي فيه العبد مجهوده ويستعين بمعبوده؛ وقسماً لا يمكن فيه ذلك، فهذا يطمئن له العبد ويرضى ويسلم، ولا ريب أن مراعاة هذا الأصل سبب للسرور ولزوال الهم والغم.

فصــل

ومن أكبر الأسباب لانشراح الصدر وطمأنينته الإكثار من ذكر الله، فإن لذلك تأثيراً عجيباً في انشراح الصدر وطمأنينته، وزوال همه وغمه؛ قال تعالى:

﴿أَلَا بِذِكْرِ الله تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾ [سورة الرعد: الآية ٢٨]

فلذكرِ الله أثر عظيم في حصول هذا المطلوب لخاصيته، ولما يرجوه العبد من ثوابه وأجره. وكذلك التحدث بنعم الله الظاهرة والباطنة، فإن معرفتها والتحدث بها يدفع الله به الهمَّ والغمّ، ويحث العبد على الشكر الذي هو أرفع المراتب وأعلاها، حتى لو كان العبد في حالة فقر أو مرض أو غيرهما من أنواع البلايا، فإنه إذا قابل بين نعم الله عليه التي لا يُحْصَى لها عدٌّ ولا حساب، وبين ما أصابه من مكروه، ولم يكن للمكروه إلى النعم نسبة،

بل المكروه والمصائب إذا ابتلى اللَّهُ بها العبدَ، وأدى فيها وظيفة الصبر والرضى والتسليم، هانت وطأتها، وخفت مؤنتها، وكان تأميل العبد لأجرها وثوابها، والتعبد لله بالقيام بوظيفة الصبر والرضى، يدع الأشياء المرة حلوة، فتنسيه حلاوةُ أجرها مرارةَ صبرها.

ومن أنفع الأشياء في هذا الموضع استعمال ما أرشد إليه النبي ﷺ في الحديث الصحيح حيث قال: (اُنْظُرُوا إِلَى مَنْ هُوَ أَسْفَلَ مِنْكُمْ ولا تَنْظُرُوا إِلَى مَنْ هُوَ فَوْقَكُمْ فإِنَّهُ أَجْدَرُ أَنْ لاَ تَزْدَرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ)، فإن العبد إذا نصب بين عينيه هذا الملحظ الجليل، رآه يفوق قطعاً كثيراً من الخلق في العافية وتوابعها، وفي الرزق وتوابعه، مهما بلغت به الحال، فيزول قلقه وهمُّه وغمُّه، ويزداد سروره واغتباطه بنعم الله التي فاق فيها غيره ممن هو دونه فيها. وكلما طال تأمل العبد بنعم الله الظاهرة والباطنة، الدينية والدنيوية، رأى ربه قد أعطاه خيراً كثيراً، ودفع عنه شروراً متعددة، ولا شك أن هذا يدفع الهموم والغموم، ويوجب الفرح والسرور.

فصل

ومن الأسباب الموجبة للسرور وزوال الهمِّ والغمِّ، السعي في إزالة الأسباب الجالبة للهموم، وفي تحصيل الأسباب الجالبة للسرور، وذلك بنسيان ما مضى عليه من المكاره التي لا يمكنه ردُّها، ومعرفته أن اشتغال فكره فيها من باب العبث والمحال، وأن ذلك حمق وجنون، فيجاهد قلبه عن التفكُّر فيها، وكذلك يجاهد قلبه عن قلقه لما يستقبله، مما يتوهمه من فقر أو خوف، أو غيرهما من المكاره التي يتخيلها في مستقبل حياته، فيعلم أن الأمور المستقبلة مجهولٌ ما يقع فيها من خير وشر، وآمال وآلام، وأنها بيد العزيز الحكيم، ليس بيد العباد منها شيء إلّا السعي في تحصيل خيراتها،

ودفـع مضراتها، ويعلم العبد أنه إذا صرف فكره عن قلقه من أجل مستقبل أمره، واتكل على ربه في إصلاحه، واطمأن إليه في ذلك، إذا فعل ذلك اطمأن قلبه وصلحت أحواله، وزال عنه همه وقلقه.

ومن أنفـع ما يكون في ملاحظة مستقبل الأمور استعمال هذا الدعاء الذي كان النبـي ﷺ يدعو به: (اللَّهُمَّ أَصْلِحْ لِي دِينِي الَّذِي هُوَ عِصْمَةُ أَمْرِي، وَأَصْلِحْ لِي دُنْيَايَ الَّتِي فِيهَا مَعَاشِي، وَأَصْلِحْ لِي آخِرَتِي الَّتي إِلَيْهَا مَعَادِي، وَاجْعَل الْحَيَاةَ زِيَادَةً لِي في كلِّ خَيْرٍ، وَالمَوْتَ رَاحَةً لِي مِنْ كُلِّ شَرّ).

وكذلك قوله: (أَللَّهُمَّ رَحْمَتَك أَرْجُو فَلاَ تَكِلْنِي إلى نَفْسِي طَرْفَةَ عَيْنٍ وَأَصْلِحْ لِي شَأْنِي كُلَّهُ، لَا إِلَهَ إِلاَّ أَنْتَ)، فإذا لهج العبد بهذا الدعاء الذي فيه صلاح مستقبله الديني والدنيوي بقلب حاضر، ونية صادقة، مـع اجتهاده فيما يحقق ذلك، حقّق الله له ما دعاه ورجاه وعمل له، وانقلب همه فرحاً وسروراً.

فصـــل

ومن أنفـع الأسباب لزوال القلق والهموم إذا حصل على العبد من النكبات، أن يسعى في تخفيفها بأن يقدر أسوأ الاحتمالات التي ينتهي إليها الأمر، ويوطِّن على ذلك نفسه، فإذا فعل ذلك فليسـع إلى تخفيف ما يمكن تخفيفه بحسب الإمكان، فبهذا التوطين، وهذا السعي النافـع، تزول همومه وغمومه، ويكون بدل ذلك السعي في جلب المنافـع، وفي رفـع المضار الميسورة للعبد، فإذا حلت به أسباب الخوف، وأسباب الأسقام، وأسباب الفقر والعدم لما يحبُّه من المحبوبات المتنوعة، فليتلقَّ ذلك بطمأنينة وتوطين للنفس عليها، بل على أشد ما يمكن منها، فإن توطين النفس على احتمال المكاره، يهونها ويزيل شدتها، وخصوصاً إذا أشغل نفسه بمدافعتها بحسب مقدوره، فيجتمـع في حقه توطين النفس مـع السعي النافـع الذي يشغل عن

الاهتمام بالمصائب، ويجاهد نفسه على تجديد قوته المقاومة للمكاره، مع اعتماده في ذلك على الله، وحسن الثقة به، ولا ريب أن لهذه الأمور فائدتها العظمى في حصول السرور وانشراح الصدور، مع ما يؤمله العبد من الثواب العاجل والآجل، وهذا مشاهد مجرب، ووقائعه ممن جرَّبه كثيرة جداً.

فصل

ومن أعظم العلاجات لأمراض القلب العصبية، بل وأيضاً للأمراض البدنية: قوة القلب وعدم انزعاجه وانفعاله للأوهام والخيالات التي تجلبها الأفكار السيئة، لأن الإنسان متى استسلم للخيالات، وانفعل قلبه للمؤثرات: من الخوف من الأمراض وغيرها، ومن الغضب والتشوش من الأسباب المؤلمة، ومن توقع حدوث المكاره وزوال المحابّ، أوقعه ذلك في الهموم والغموم والأمراض القلبية والبدنية، والانهيار العصبي الذي له آثاره السيئة، التي قد شاهد الناس مضارها الكثيرة.

ومتى اعتمد القلب على الله، وتوكل عليه، ولم يستسلم للأوهام، ولا ملكته الخيالات السيئة، ووثق بالله، وطمع في فضله، اندفعت عنه بذلك الهموم والغموم، وزال عنه كثير من الأسقام البدنية والقلبية، وحصل للقلب من القوة والانشراح والسرور ما لا يمكن التعبير عنه، فكم ملئت المستشفيات من مرضى الأوهام والخيالات الفاسدة، وكم أثّرت هذه الأمور على قلوب كثير من الأقوياء، فضلاً عن الضعفاء، وكم أدت إلى الحمق والجنون، والمعافَى من عافاه الله ووفقه لجهاد نفسه لتحصيل الأسباب النافعة المقوية للقلب، الدافعة لقلقه، قال تعالى:

﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [سورة الطلاق: الآية ٣]

أي كافيه جميع ما يهمه من أمر دينه ودنياه، فالمتوكل على الله قوي القلب

لا تؤثر فيه الأوهام، ولا تزعجه الحوادث، لعلمه أن ذلك من ضعف النفس، ومن الخَوَر والخوف الذي لا حقيقة له، ويعلم مع ذلك أن الله قد تكفَّل لمن توكَّل عليه بالكفاية التامة، فيثق الله ويطمئن لوعده، فيزول همُّه وقلقه، ويتبدّل عسرُه يسراً، وترحُه فرحاً، وخوفُه أمناً، فنسأله تعالى العافية، وأن يتفضَّل علينا بقوة القلب وثباته، وبالتوكل الكامل الذي تكفل الله لأهله بكل خير، ودفع كل مكروه وضير.

فصل

وفي قول النبي ﷺ: (لَا يَفْرَكُ [يبغض] مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً إنْ كَرِهَ مِنْهَا خلقاً رَضِيَ مِنْهَا خلقاً آخرَ) فائدتان عظيمتان:

إحداهما: الإرشاد إلى معاملة الزوجة والقريب والصاحب والمعامل، وكلِّ مَنْ بينَك وبينَه علقة واتصال، وأنه ينبغي أن توطِّن نفسك على أنه لا بد أن يكون فيه عيب أو نقص، أو أمر تكرهه، فإذا وجدت ذلك، فقارن بين هذا، وبين ما يجب عليك أو ينبغي لك من قوة الاتصال والإبقاء على المحبة، بتذكر ما فيه من المحاسن، والمقاصد الخاصة والعامة؛ وبهذا الإغضاء عن المساوىء وملاحظة المحاسن، تدوم الصحبة والاتصال وتتم الراحة، وتحصل لك الفائدة الثانية، وهي زوال الهم والقلق، وبقاء الصفاء، والمداومة على القيام بالحقوق الواجبة والمستحبة، وحصول الراحة بين الطرفين، ومن لم يسترشد بهذا الذي ذكره النبي ﷺ، بل عكس القضية فَلَحَظَ المساوىء، وعمي عن المحاسن، فلا بد أن يقلق، ولا بد أن يتكدَّر ما بينه وبين من يتصل به من المحبة، ويتقطَّع كثير من الحقوق التي على كل منهما المحافظة عليها.

وكثير من الناس ذوي الهمم العالية، يوطِّنون أنفسهم عند وقوع

الكوارث والمزعجات على الصبر والطمأنينة، لكن عند الأمور التافهة البسيطة يقلقون، ويتكدّر الصفاء، والسبب في هذا أنهم وطّنوا نفوسهم عند الأمور الكبار، وتركوها عند الأمور الصغار، فضرّتهم وأثرت في راحتهم، فالحازم يوطن نفسه على الأمور القليلة والكبيرة، ويسأل الله الإعانة عليها، وأن لا يكله إلى نفسه طرفة عين، فعند ذلك يسهل عليه الصغير، كما سَهُل عليه الكبير، ويبقى مطمئن النفس ساكن القلب مستريحاً.

فصل

العاقل يعلم أن حياته الصحيحة حياة السعادة والطمأنينة وأنها قصيرة جدًّا، فلا ينبغي له أن يقصّرها بالهم والاسترسال مع الأكدار، فإن ذلك ضد الحياة الصحيحة، فيشح بحياته أن يذهب كثير منها نهباً للهموم والأكدار، ولا فرق في هذا بين البَرِّ والفاجر، ولكن المؤمن له من التحقق بهذا الوصف الحظ الأوفر، والنصيب النافع العاجل والآجل.

وينبغي أيضاً إذا أصابه مكروه، أوخاف منه، أن يقارن بين بقية النعم الحاصلة له دينية أو دنيوية، وبين ما أصابه من مكروه، فعند المقارنة يتضح كثرة ما هو فيه من النعم واضمحلال ما أصابه من المكاره، وكذلك يقارن بين ما يخافه من حدوث ضرر عليه، وبين الاحتمالات الكثيرة في السلامة منها، فلا يدع الاحتمال الضعيف يغلب الاحتمالات الكثيرة القوية، وبذلك يزول همه وخوفه، ويقدر أعظم ما يكون من الاحتمالات التي يمكن أن تصيبه، فيوطِّن نفسه لحدوثها إن حدثت، ويسعى في دفع ما لم يقع منها، وفي رفع ما وقع أو تخفيفه.

ومن الأمور النافعة أن تعرف أن أذيّة الناس لك، وخصوصاً في الأقوال السيئة، لا تضرُّك، بل تضرُّهم، إلا إنْ أشغلت نفسك في الاهتمام بها،

وسوَّغت لها أن تملك مشاعرك، فعند ذلك تضرُّك كما ضرَّتهم، فإن أنت لم تصغ لها بالاً لم تضرَّك شيئاً.

واعلم أن حياتك تبع لأفكارك، فإن كانت أفكاراً فيما يعود عليك نفعه في دين أو دُنيا، فحياتك طيبة سعيدة، وإلاّ فالأمر بالعكس.

ومن أنفع الأمور لطرد الهمِّ أن توطِّن نفسك على أن لا تطلب الشكر إلا من الله، فإذا أحسنت إلى من له حق عليك، أو من ليس له حق، فاعلم أن هذا معاملة منك مع الله، فلا تبال بشكر من أنعمت عليه، كما قال تعالى في حق خواص خلقه:

﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُوراً﴾
[سورة الإنسان: الآية ٩]

ويتأكد هذا في معاملة الأهل والأولاد ومن قوي اتصالك بهم، فمتى وطّنت نفسك على إلقاء الشر عنهم، فقد أرحت واسترحت. ومن دواعي الراحة أخذ الفضائل، والعمل عليها بحسب الداعي النفسي، دون التكلف الذي يقلقك، وتعود على أدراجك خائباً من حصول الفضيلة، حيث سلكت الطريق الملتوي، وهذا من الحكمة، وأن تتخذ من الأمور الكدرة أموراً صافية حلوة، وبذلك يزيد صفاء اللذات، وتزول الأكدار.

اجعل الأمور النافعة نصب عينيك، واعمل على تحقيقها، ولا تلتفت إلى الأمور الضارة، لتلهو بذلك عن الأسباب الجالبة للهمّ والحزن، واستعن بالراحة وإجمام النفس على الأعمال المهمّة.

ومن الأمور النافعة حسم الأعمال في الحال، والتفرغ للمستقبل، لأن الأعمال إذا لم تحسم اجتمع عليك بقية الأعمال السابقة، وانضافت إليها الأعمال اللاحقة، فتشتد وطأتها، فإذا حسمت كل شيء بوقته، أتيت الأمور المستقبلة بقوة تفكير وقوة عمل.

وينبغي أن تتخير من الأعمال النافعة الأهم فالأهم، وميز بين ما تميل نفسك إليه وتشتد رغبتك فيه، فإن ضده يحدث السآمة والملل والكدر، واستعن على ذلك بالفكر الصحيح والمشاورة، فما ندم من استشار، وادرس ما تريد فعله درساً دقيقاً، فإذا تحققت المصلحة وعزمتَ فتوكل على الله إن الله يُحِبُّ المتوكِّلِين.

تمت هذه الرسالة

والحمد لله رب العالمين،

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم



فهرس المجموع الخامس
(ثقافة إسلامية)
المجلد الثاني

طريق الوصول إلى العلم المأمول ٣ ــ ٢٩٢
(قسم: المختار من كتب شيخ الإسلام)

(قسم: المختار من كتب العلامة ابن القيم)

الأدلة القواطع والبراهين ٢٩٣ ـ ٣٩٦

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

